شرح الكافية المشهورة

برضي الدين

للإمام الفاضل إبراهيم بن جعفر الأسترباد رحمة الله عليه

ان التكثير و التحقير من

و امدغام كانت في حروف الاسم

الذي يراد تصغيره و صحة ثانية لا

اصل لها كالواو او اي يبدل الواو عن

نحو ضويرب في ضارب و ضويراب في ضراب و ان كان الاسم المتمكن و ما

نحط في سلكه نحو من غير تنوين وقد

في من شذ حذفه في التص

على مثال فعول يقول

شرح الكافية لرضي الدين

للإمام الفاضل ابراهيم بن محمد بن جعفر

الاستراباذي رحمة الله عليه

ما كتب لنا أمير

الجزء الأول

الترتيب في اللغة وضع الشيء في مرتبته وفي الاصطلاح ما يخالف عليه الشيء القواعد

الشريفة

موضوع كل علم ما يبحث في ذلك العلم عن عوارضه الذاتية والمراد بالبحث عن

عوارضه الذاتية حملها على موضوع العلم كقولنا في النحو الكلمة اما معرب

او مبني او على قواعد كقولنا الحروف كلها مبنية او على اعراض الذاتية

كقولنا المعرب اما لفظي او تقديري او على انواع اعراض الذاتية كقولنا

المعرب اللفظي اما مرفوع او منصوب او مجزوم او مجرور وداخل

الغاية في اللغة ما انتهت اليه من علم او حال وفي الاصطلاح مصلحة تترتب

على الفعل فان كانت للمصلحة وقصد انتهى عن فضلا

قال الغد الخ الاصل الاقتضاء بالدراية في علم الكلام معرفة فوائد اهل السنة

بالاستدلال بالدلائل واما الاقتضاء فمعرفتها بالدلالة نقلية وعقلية جيث

تتهاتن في مناظرة المبتدع مع عدم الاستدلال بافعال المبتدعة ورد شبههم

الرد فادى الذهن يترتب العلم عليه

الكلمة ما يدل على معنى في نفسه لا يقترن بالجمل الذي موضوع موصل

الكلم يترتب على الكلمة والعلم اذا ترتب على فعل اثر فذلك الاثر

الكلمة يترتب على الكلام لكونه جزءا منه الفعل من حيث انه ينتجه

الفعل وثمرته يسمى فائدة ونهايته من حيث انه على طرف الفعل

الفعل يترتب على الفاعل بالاعتبار الذي به صار فاعلا والفاعل يترتب على الفعل

بالاعتبار الذي به صار مفعولا وهذا الترتب بينهما متحدان بالذات ومختلفان

بالاعتبار ثم ذلك الاثر يسمى غاية فغاية الفعل علة غائية لوجود الفعل

على جزئه نحو عشرة بالنسبة وعبد الله اذا لم يكونا علمين فمعناهما مفرد وكذا لفظهما لان
اللفظ المفرد لفظ لا يدل جزؤه على جزء معناه وما كذلك واللفظ المركب الذي يدل جزؤه على جزء معناه
والمشهور في اصطلاح اهل المنطق جعل المفرد والمركب صفة اللفظ فيقال اللفظ المفرد واللفظ
المركب ولا ينبغي ان يخفى عليك الفرق بين استعمال المشهور المتعارف منها فانها لان لاحد
المتباينين وليس له ان يقول الى اراد بالمعنى المفرد المعنى الذي لا تركيب فيه لانه صحيح الا فعال اذا خرج
عن حد الكلمة ولو قال الكلمة لفظ مفرد لكفى عما سلم من ذلك وليرد عليه ايضا الاعتراض بان المركبات
ليست موضوعة على ما يكفي واحد منها بقوله لفظ عن نحو الخط والعقد والنصبة والاشارة فانها بما دلت
بالوضع على معنى مفرد ليست بكلام ويجوز ان الاحتراز بالجنس ايضا اذا كان اخص من الفصل الاتي
وهو بهذا كذلك لان الموضوع للمعنى المفرد قد لا يكون لفظا وقد لا يكون واحدا بقوله الموضوع عن لفظ دال
على معنى مفرد بالطبع لدلالة الوضع كالدال على السعال وبخو ذلك وعن المهملات والمستعمل
الذي لا يفيد شيئا من المعاني المتكلم به
كلغم وبخو من الهذيان كما سيجيء وقدم الكلام على لفظ الكلمة للوحدة لان كلمة وكلمتان وعبد
عبد الله وضربت بزيد غير علمين فان قيل ان الدال في لفظ الكلمة للوحدة لان كلمة وكلمتان وعبد
والدال في الجنس فيتناقضان لان الجنس على الكثرة المناقضة للوحدة فالجواب ان الدال في مثله
ليس للجنس وانما هو للعهد كما يجيء في باب المعرفة ولئن سلمنا ذلك قلنا ان الجنس على تقدير ان الدال فيه
للجنس هو الذي يحصل به لفظ كل كقولنا ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا اي كل
انسان والا لم يجز الاستثناء لانه عندهم من الكلام الذي يخرج ما لولاه لوجب دخوله تحت المستثنى منه
وهذا الاستغراق معتبر لكنه في قيد الوحدة والثاني ما ذكره الجنس من غير دلالة اللفظ على

الجنس على تقدير ان الدال فيه للعهد

على الفاعلية ولا الكثرة بل ذاك اما مستفاد من قوله تعالى لئن اكله الذئب ولم يكن هناك ذئب
معهود ولم يرد استغراق الجنس ايضا وشموله فوكذا دخول السوق واشتراء اللحم وكل الجملة فهذا النوع من
الجنس المباين فاضل الوحدة اذ لا دلالة فيه على الكثرة والمقصود في هذا الموضع هو الثاني اعني الجنس
من حيث هي اي لان الحد انما يكون لبيان ماهية الشيء لا لبيان استغراقه ان قيل لم لم يقل لفظة
ليوافق الجنس المبتدأ في التانيث فلجوابه ان لا يجب تطابقهما فيه اذا كان المخبر صفة مذكرة غير مسبوقة
بجمع مذكر سالم او على حكمه كالمسمى بالجمع فيجوز بخو هذا الكلمة مكان طيب وزيد شتمه مجيبة
وقوله لفظ ههنا وان كان بمعنى الصفة اي ملفوظ بما ذكرنا الا ان اصله مصدر ويعتبر الاصل
في مثله بخو امرأة صوم ورجال حكوم وبرجال الصوم قد يؤنث ولا يثنى ولا يجمع فان قيل كان ينبغي ان
يقول لفظة ليخرج عنه الكلمان اذ هما لفظتان وكذا الكلمان قلت لا يخرج منا ذكر بناء الوحدة
لان مثل قوله تعالى ان العاد الى ربك الرجعى لفظ واحد وكذا كل ما يتلفظ به عن واحدة معنى ان كل واحد
من آحاد كلماته
يقوله وضع ع وقوله مفرد ان الوضع
لمفهوم المفرد لا الى العاضع فلجواب ان لا يلزم ان
المركب يدل بالوضع وبيانه ان الواضع اما ان يضع الفاظا معينة لمعانيه وذلك اي الذي يحتاج في معرفتها
الى علم اللغة واما ان يضع قانونا كليا يعرف به الفاظ فرد فهي كثيرة وذلك القانون اما ان يعرف المفرد
الغير الكثيرة وذلك كما يعرف ان كل اسم فاعل من الثلاثي المجرد على وزن فاعل ومن باب افعل على وزن مفعل
وكذا حال اسم المفعول والامر والنهي والالة والمصغر والجمع وبخو ذلك ويحتاج في معرفتها الى علم
التصريف واما ان يعرف به المركبات الغير الكثيرة وذلك كما يعرف مثلا ان المضاف مقدم على المضاف اليه و
الفعل على الفاعل وغير ذلك من كيفية تركيب اجزاء الكلام ويحتاج في معرفة بعضها الى التصرف كالنوع

والفعل المقطوع عن معرفة بعضها الى بيّنة من علم النحو كما ذكرنا ان قيل الذي فوكك مسلمان و
ومسلمون وبصري وبصريون الافعال المضارعة بم لفظ كل واحد منها يدل على معناه اذا قلت وتدل
على الجمعية والالف على التثنية والياء على النسبة وحروف المضارعة على معنى المضارع وعلى حال
الفاعل ايضا وكذا تاء التانيث في قائمة والتنوين ولام التعريف والتاء التانيث فيجاب بان يكون لفظ
كل واحد منها مركبا وكذا المعنى فلا يكون كلمة بل كلمتين فالجواب ان جميع ما ذكرت كلمات صار تمام شرح
الامثلة كلمة واحدة فالمركب المركب من الكلمة وذكر لعدم استقلال الحروف المتصلة في الكلام المذكور
وكذا بالحركات الاعرابية ولعدم تمامها معاملة الكلمة الواحدة سكن اول الفعل في المضارع
وغير اسم المنسوب اليه نحو مرزي وعلوي وكوفي وتحوذلك فتغير بالحرفين بنية المنسوب اليه والمضارع
بنية الكلمة واسكون لام الكلمة بكون التاء في نحو ضربت فلا وجه لتغيرها لبنية اذ لا يعتبر ذلك بنية
اللام وسكون تاء البنية كما يكون اول التعريف ان شاء الله تعالى اما الفعل الماضي نحو ضرب فيه نظر لانه
كلمة بلا خلاف معان لانه مدلول ضرب وقد علم والدليل عن حصول ذلك الحدث في الزمان الماضي
مدلول وزنة الضرب على ضرب وقد والوزن بعض اللفظ اذ هو عبارة عن عدد الحروف مع تجويز الحركات
والسكنات المخصوصة وضعا معينا والحركات مما يتلفظ به فهو اذا كلمة مركبة من جزئين بل كل منهما على
جزء معناه وكذا نحو اسد فانه جمع اسد وكذا المصغر نحو رجال ومساجد ونحو ضارب ومتدرج ومنصرف
لان الدال على معنى التصغير والجمع والفاعل والمفعول والدلالة الاسمية المذكورة الحركات الطارئة
مع الحروف المزيدة وما يصحبان بدونها هنا ان الوزن الطارئ كلمة صار بالتركيب جزء كلمة كما ذكر
في الكلمة المتقدمة وكما يصحبان بدونها لحركات الاعرابية قال اعترض بهذا الكلام اعتراض وارد الا
ان تقييد تغير اللفظ المركب فتنقول هو مايدل جزء على جزء معناه واحد بالجزئين متغيب للدلالة في

وصار ما قبل آخره حرف

الوزن جزء اللفظ

الدال على معنى التصغير

اللفظ المركب ما يدل جزئه على جزء معناه مواد

وفي هذه الكلم المذكورة الجزء ان مسموعان معا قال وبالاسم وفعل وحرف اقول انما قدم الاسم على
الفعل والحرف لحصول الكلام من دونهما دون العكس هو تخويد قائم والمقصود من معرفة الكلم الكلام
والادوات التي تعرض لها من الاعراب وغيره ثم قدم الفعل على الحرف لانه وان لم يتبان من الفعلين كلام
كما تبين من الاسمين لكنه احد جزئي الكلام تخويد زيد بخلاف الحرف فانه لا يتبان منه من كلمة اخرى كلام
فان قيل يجب ان يكون هذه الكلمة هذه الثلثة معا لان الواو للجمع فيكون تخوا ذيد قائم وتخو زيد كلمة لانه
اسم وفعل وحرف فالجواب انه كان يلزم ما قلت لو كان هذا قسمة الشيء الى اجزائه كما تقول السكنجبين
خل وعسل وما ذكر قسمة الشيء الى جزئياته نحو قولك الحيوان انسان وفرس وبقر وغير ذلك ويزيد
بالجزئي ما يدخل تحت الكلي ويصح كون الكلي خبرا عنه نحو الانسان حيوان وقولهم الواو للجمع لا يدل به
ان المعطوف والمعطوف عليه يجتمعان معا في حالة واحدة كما يجيء في باب حروف العطف
بل المراد انهما يجتمعان في كونهما محكوما عليهما كما في جاء زيد وعمرو او في كونهما حكمين على شيء تخويد
قام وقاعدا وقوله مفعولا مفعولا فيه بعد تمرين وبخلاف او فانها في الاصل لحصول
احد الشيئين فقولك الكلمة اسم وفعل وحرف لكان المعنى الكلمة احد هذه الثلثة دون البواقي
بلى ان اريد الحصر معا وقدم اما على المعطوف عليه نحو الكلمة اما اسم وفعل او حرف فيكون التقسيم
ما تعتبر الجمع والمجموع او قد ذكر في مظانه وكذا كان ينبغي ان يذكر المصنف ان مقصوده التحديد ليدل قوله
الا انا ان ندل ان فان قيل انه حكم على الفعل والحرف بان كل واحد منهما كلمة والكلمة اسم فيجب
ان يكون اسما قلت ان اريد بعدم كون الكلمة ان لفظها اسم لدخول علامة الاسماء كالام
والتنوين عليها فمسلم ومعاذ الله لان معنى كلمة كما ذا ان الفعل كلمة من حيث المعنى والفظ الكلمة
اسم وبذا لا ينتفي ان الفعل اسم لعدم اتحاد الوسط وكذا ان اريد انه ان معنى الكلمة اسم لانها

عليها

المعطوف والمعطوف عليه يجتمعان معا في حالة واحدة

لفظ دال على معنى مفرد وكل لفظ هكذا اسم لانه يصح الاخبار عنه واورد بانه دال على معنى مفرد كما تقول
ضرب دال على معنى مفرد او تقول ضرب فعل ماض فتنقض بهذا ايضا مغالطة لان معنى كلامك وهو
ان الفعل كلمة وكل كلمة اسم ان الفعل لفظ وضع لمعنى مفرد اذا اريد بذلك اللفظ معناه المقصود حوله
كلمة ضرب يريد وكل لفظ هكذا اسم اذا اريد بمجرد اللفظ كما في قولك ضرب فعل ماض وبهذا لا يتبين ان
ان الفعل اسم لعدم اتحاد الوسط فان قيل فاذا كان نحو ضرب في قولك ضرب فعل ماض وضرب
فعل ماض اسمين فكيف اخبرت عنهما بانه الاول والثاني فعل وهل هذا الا تناقض قلت لم نرد اسمين
في هذا التركيب ضرب وضرب فعل بل المعنى انه متى استعملت المعنى الذي وضع له اولا اخبر حينئذ عن الكلمة
بحرف وكذا ضرب فعل في قولك ضرب زيد وبمثله اذا قلت مدلول الفعل لا يخبر عنه فانك اخبرت عن
قولك مدلول الفعل بقولك لا يخبر عنه لان المراد مدلول الفعل اذا كان بحث لفظ الفعل لا يخبر عنه و
قولك مدلول الفعل ليس كذا وكذا قولك الفعل لا يسند اليه اي الفعل اذا كان بلفظه نحو ضرب وقصدت
معناه الموضوع له وكذا قولهم المجرور مطلقا اسم اي شيء الذي يشمله فيه اصلا لا يحكم
عليه ولفظ المجرور مطلقا شيء به ومعناه اذ هو مالا تعرفه فمتى جميع ذلك مبتدأ اهدها محكوم
عليه شيء وهو المذكور في لفظه والآخر محكوم عليه بنقيض ذلك وهو المنفي بلفظه عنه فلا يلزم
التناقض لان التناقض انما يكون الحكم اتحاد المحكوم عليه قال لانها اما ان تدل على معنى في نفسها او لا
الثاني الحرف والاول اما ان يقترن باحد الازمنة الثلاثة اولا الثاني اسم والاول الفعل وقد علم بذلك
حد كل واحد منها اقول اعلم ان اسمية ضمير الكلمة والمضاف محمد وقائم اسم او مثل الخبر اي كان
حالها اما دلالة الاول فلانها اذا استعملت دلت على مبتدأ يصح ان يكون مسندا اليه وفي الخبر اي دلالة التزامية وهذه
قولك زيد اما ان يقوم او يقعد والدائمة قولك لان ما تعلق به عامل عليه قولك اسم وفعل وحرف اذ للمعنى

المعنى الكلمة محصورة في هذه الاقسام واستدل على الحصر بان قال هذا اللفظ الدال على معنى مفرد اعني
الكلمة اما ان يدل على معنى في نفسه او على معنى لا في نفسه الثاني الحرف اعني الكلمة الدالة على معنى لا
في نفسها والاول اي والكلمة الدالة على معنى في نفسها اما ان تقترن باحد الازمنة الثلاثة اولا الثاني
الاسم اي الكلمة الدالة على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة والاول الفعل اي الكلمة الدالة
على معنى في نفسها مقترن باحد الازمنة الثلاثة فهذه اقسام دائرة بين النفي والاثبات فيكون حاصرة
اي لا يمكن الزيادة عليها والانفصال قيد بدليل الحصر حد كل واحد من الاقسام لانه ذكر قيد يخص
كل واحد وفصله كما بينا والمركب من الخمسة والفصل هو الحد قال الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد
الذاتي اسميتين او فعلية او فعل واسم اقول انما قدم حد الكلمة على حد الكلام مع ان المقصود بالذات من علم
النحو معرفة الاعراب التي حاصلة الكلام بسبب لان الوقف الكلام على الكلمة لا تفيد تركيب
على جزئه وبعني بتضمن الكلمتين تركيبهما وكونهما جزئيه وذكر من دلالة التركيب على كل جزء بالالتزام
دلالة تضمن وبين الكلام بكونه قائم وقام زيد ونحو ذلك ليخرج نحو غلام زيد قال
او زيد قائم او قام زيد او اقام زيد على الاخر وهو اما فعل كما في قولك زيد
قام او المبتدأ او الخبر كقولك قولك قصير جميل والمراد بالاسناد ان يخبر في الحال او في الاصل بكلمة او
اكثر عن اخرى على ان يكون المخبر عنه اسم ما يخبر عنه نحو زيد كاتب واحترز به عن نحو قولنا المخبر اخبرت التشبيه
الاضافية وعن التوابع ونحو عالما وقولنا في الحال كقولك قائم زيد وزيد قائم وقولنا او في
الاصل ليشمل الاسناد الذي في الكلام الانشائي نحو بعت واشتريت في الطلبي نحو هل ان قائم وليتك
او لعلك قائم وكذا نحو اضرب لانه مأخوذ من ضرب بالاتفاق وفيه لتضرب بزيادة حرف الطلب
فيها على ما ذهب اليه الجمل الطلبية تخفيفا بحذف اللام وحذف حرف المضارعة كثيرا استغناء بدلالة

فلو كان فيهما الهم فاتدبيته لتضرب وفي الغايب ليضرب وفي المتكلم لاضرب ولتضرب لان المشهور وقولنا
بكلمة كما في زيد قائم وقولنا او اكثر ليعم نحو زيد ابوه قائم وضرب قام ابوه فكان على المصنف ان يقول
كلمتين او اكثر ولعله لم يقل [illegible] صيغة الجمع للافراد لانه لا دليل عليه ويجيء فيه فرق بحث ان شاء الله
وقولنا على ان يكون الخبر عنه اسم ليخرج عنه انه لو نزلت كون الفعل خبرا ايضا نحو كل واحد من المنصوبات
في نحو ضربت زيدا اماما يوم الجمعة ضربة وضرب زيد اماما يوم الجمعة ضربة فان المرفوع في الموضعين
اخص بالفعل فلهم بالذكر من المنصوبات كما يجيء في باب المفعول وكان على المصنف ان يقول بالاسناد الاصلي
المقصود ماركبه لذاته ليخرج بالاصلي اسناد المصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف
فانها مع فاعلها ليست بكلام واما نحو اقائم الزيدان فكلمة بمنزلة الفعل وفي معناه كما في اسماء الافعال
وليخرج بقوله المقصود ماركبه لذاته اسناد الجملة التي هي خبر للمبتدأ في الحال فانه الاصل في الصفة والحال
والمضاف اليه اذا كانت كلها جملة واسناد الجملة الصلة والذي في الجملة القسمية لانها للتوكيد
بخلاف القسم والجملة الشرطية لانها فيها [illegible] ويجيء القسم كلمات بخلاف
الجملة الشرطية والقسمية والفرق بين الجملة والكلام ان الجملة ما تضمن الاسناد الاصلي سواء
كانت مقصودة لذاتها او لا كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ما ذكر من الجمل فيخرج المصدر واسما الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما اسندت اليه والكلام ما تضمن الاسناد الاصلي وكان
مقصودا لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس وانما قال بالاسناد ولم يقل بالاخبار لانه اعم اذ يشمل
النسبة التي في الكلام الخبري والطلبي والانشائي كما ذكرنا واحترز بقوله بالاسناد عن بعض المركب
ما كان بحيث [illegible] كالمضاف والمضاف اليه والتابع ومتبوعه وبعض المركب من الفعل والاسم نحو ضربك
ومثله جميع لا نعلم لا بعضا الاقسام التركيب الثنائية الممكنة بين الكلم الثلث وهي الاسم مع حرف

حرف وفعل مع فعل او حرف وحرف مع حرف وذلك لان احد جزئي الكلام هو الحكم الاسناد الذي
هو رابطة ولا بد له من طرفين مسند ومسند اليه والاسم مما يصلح لان يكون مسندا ومسندا
اليه والفعل لكونه مسندا لا مسندا اليه والحرف لا يصلح لاحدهما والتركيب العقلي الثنائي بين الثلث
اشياء اعني الاسم والفعل والحرف لا يعدو ستة اقسام اسمان واسم مع الفعل او الحرف والفعل مع
الفعل والحرف والحرفان فالاسمان يكونان كلاما لكون احدهما مسندا والاخر مسندا اليه وكذا الاسم
مع الفعل لكون الفعل مسندا والاسم مسندا اليه والاسم مع الحرف لا يكون كلاما اذ لو جعلت الاسم مسندا
فلا يكون مسندا اليه ولو جعلته مسندا اليه فلا مسند والفعلان ليس فيهما مسند اليه
والفعل مع الفعل او الحرف لا يكون كلاما لعدم المسند اليه واما الحرف مع الحرف فلا مسند فيهما ولا مسند
اليه فظهر بهذا المعنى قوله لا يتاتى اي لا يتيسر الاسناد الا في اسمين او فعل واسم والباء في قوله بالاسناد
كما في [illegible] اي تركيب من كلمتين بهذا الربط او بمعنى [illegible] قال الكلم ما دل على معنى
في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة اقول لم يقتصر على ما تقدم مع قوله [illegible]
حد كل واحد منها لا شك ان يصح حمل كل واحد من الاقسام او الصنف [illegible] لم يكن صد
مصرحا به ولا المقصود [illegible] الدليل على الحصر فقوله ما دل اي كلمة دلت والا
ورد عليه الخط والعقد والاشارات والنصبة وايضا او [illegible] لفظة ما يعم الكلمة وغيرها اعتمادا
على ما ذكر قبل [illegible] الكلمة [illegible] قوله وهي اسم وفعل وحرف فكل اسم كلمة لان الكلمة
كلي [illegible] قوله في نفسه [illegible] صفة لقوله معنى والضمير البارز في
نفسه لما التي المراد بها الكلمة [illegible] قوله [illegible] في نفسها الكلمة وقال المصنف
في [illegible] ما دل على معنى في نفسه [illegible] معنى [illegible] دال على معنى في نفسه اي لا

باعتبار غيرها كقولهم الدار فيها كذا اى باعتبار نفسها لا باعتبار كونها واسطة
البلد او غيرها ذكره في المفصل وفيه نظر لان قولهم الدار في البلد دال على معنى في غير
نفس قولهم زيد في الدار دال على معنى في نفسه ولا يقال
في مقابلة قولك زيد في الدار في نفسها كذا قيمة الدار في غيرها كذا بل يقال الدار في نفسها
اخترنا اعني جعلنا نفسه صفة لمعنى والضمير للاسم كله دلت على معنى ثابت في نفس ذلك الكلمة والحرف
كلمة دلت على معنى ثابت في لفظ غيرها فغير صفة للفظ وقد يكون اللفظ الذي فيه معنى الحرف مفردا كالكلمة
باللام والمنكر بتنوين التنكير وقد يكون [redacted] جملة كقولك بل زيد قائم لان الاستفهام
معنى في الجملة اذ قيام زيد مستفهم عنه وكذا النفي في ما قام زيد اذ قيام زيد منفي فالحرف موجد لمعناه
في لفظ غيره اما مقدم عليه كقولك في بصري او مؤخر عنه كقولك في الدار زيد والاكثر ان يكون معنى الحرف مضمون
ذكر اللفظ فيكون متضمنا لمعنى الذي دل الحرف بعد ذلك على معناه الاصلي الا ان هذا
تضمن معنى لم يدل عليه لفظ المتضمن كما كان لفظ البيت متضمنا لمعنى الجواز ودالا عليه بل الدال
على المضمون فيما نحن فيه لفظ اخر مغترف بالمتضمن من [redacted] كل الرجل متضمن لمعنى التعريف الذي
اكتسب فيه اللام المعرفة به وكذا ضرب زيد في بل ضرب زيد متضمن لمعنى الاستفهام لان ضرب زيد
مستفهم عنه ولا بد للمستفهم عنه من معنى الاستفهام وموجد فيه بل وقد يكون معنى الحرف
دالا عليه غير مطابقة وذلك اذا كان ذلك المعنى لازما لاضمار كدلالة اضرب ونون نضرب على
معنى التصدير اللازم اضمارهما وقد يكون الحرف دالا على معنيين كل منهما في كلمة كحرف التعريف
الدال على معنى في الفعل ومعنى في الفاعل والتاء في معنى الحرفان يكون معنى الضمائر الدالة على
المعاني دون الاعيان وقد يكون دالا على المعنى ايضا كالهمزة في اضرب ونون نضرب وكالضرب
في فضرب المذكر فانها تفيد معاني الفاعلين بعد الافعال ثم نقول له معنى من ان ابتدائية في غير

الحرف الدال على معنى بمنزلة الجزء من الكلمة التي هو فيها فلم يصح الحكم عليه بالابهام ووجب ذكر متعلقه والمعنى بالجزء ان الحرف معقولة نسبة لغيره وفي نسبته الى غيره
واي متعلق له في غير الذي هو فيها فوقع باعتبار كونه محكوما به ووجب باعتبار النسبة المخصوصة ذكر ما هو متعلق الحرف

من ومعنى لفظ الابتداء سواء الا ان الفرق بينهما ان لفظ الابتداء ليس له مضمون لفظ اخر
بل له معناه الذي نفسه مطابقة ومعنى من مضمون لفظ اخر يتضايق ذكر المضمون الى
معنى ذكر اللفظ الاصلي فلهذا جاز ان يقطع عن لفظ الابتداء نحو الابتداء خير من الانتهاء ولم يجز
الا ضمار من لان معنى الابتداء الذي هو مدلول اية لفظ اخر فكيف يخبر عن لفظ ليس معناه فيه بل
في لفظ اخر غيره وانما يخبر عن الشيء باعتبار المعنى الذي نفسه مطابقة فالحرف وحده لا معنى له
اصلا اذ هو كالعلم المنصوب يجب الشيء ليدل على انه ذكر الشيء فائدة ما فاذا اخبر عن ذكر الشيء
بغير الدال على معنى اصلا فظهر بهذا ان المعنى الذي في الكلم والفعل غير الحرف والحرف غير
ولا يصح الاعتراض على الحرف بالصفة وذلك بان يقال ان طويل مثلا في جاءني رجل طويل موجد
لمعناه اي الطول فمضمونه هو صاحب الطول وقد تضمنه له وذلك ان معنى طويل ذو طول وهو دال
على معنيين احدهما قائم بالذات الطول قائم بد ومعناه الطول وصاحبه لا يحد الطول
الذي في رجل واما ذكر الموصوف فيدل [redacted] صاحبا الذي دل عليه طويل وقام به الطول
لانه يلزم به الطول اما قولهم النعت دال على معنى في منبوته فكون المنبوع معينا لذلك الذي قام به
المعنى وبخصصه له وكونه اياه بدلي المصدر فوقوع ضرب زيد مفيدا لمعنى في لفظ غيره اعني ضارب زيد
لكنهم اخترعوا مثل يقولهم دل اي دل بالوضع ولم يقع المصدر ليفيد لفظ غيره معنى اذ يصح
ان يقول الضرب شديد ولا تذكر المقيات ولا يخرج يذكرك الوضع ويصحان يعترض عليه بالاقوال
فان ضرب في جاءني زيد ضارب لم يدل على ضاربيته ما ان تقع به ولا ينتفع بهذا الاعتراض اذا عرفت ان بعضهم الحرف ما
يدل الدال على معنى في غيره فان ضرب مفيد في نفسه الا ضمار عن وقوعه ضرب وفي فاعلة ضاربية بخلاف
من فانه لا يفيد الا معنى الابتداء في غيره قوله غير نعت صفة يوصف لغير معنى ويبين معنى

ص

قوله الفعل مشترك بينهما قوله احد الازمنة الثلثة معينا بحيث يكون ذكر الزمان المعين ايضا مدلولا للفظ الدال
اى على معنى واقع فى احد الازمنة الثلثة معينا بحيث يكون ذكر الزمان المعين ايضا مدلولا للفظ الدال
على ذكر المعنى بوضع له اولا فيكون القيد قيدا للظرف فقط مدلولا لفظ واحد بالوضع الاصلى فيخرج عنه حد
الفعل نحو الضرب والقتل والوجب ووقوعه احد الازمنة الثلثة معينا فانه لا يدل على ذكر المعنى
لا يدل عليه لفظ المصدر ويخرج نحو الصبوح والغبوق والسرى لان اللفظ دال على زمان لكنه
ليس باحد الازمنة الثلثة اى الماضى والحال والاستقبال وكذا يخرج نحو خلق الله وقيام الساعة
لانه وان اقترن احد الزمانين كل واحد منهما باحد الازمنة معينا عند السامع لكن لا يدل اللفظ عليه
وضعا ويخرج ايضا اسما الفاعل والمفعول عندنا لما ان وان كانا يدلان عندهم الا انهما يشتركان
فى الحال والاستقبال الا ان ذكر الزمان مدلول لهما العارض لهما مدلولهما وضعا وكذا يخرج اسما الفعال
لان ذكر فيهما بسبب الوضع الاول والوضع الثانى كما يجئ فى باحاوبل فيهما المضارع لان الدال على احد الازمنة
الثلثة بالوضع ان قلنا انه حقيقة فى الحال يجاز فى [illegible] ان قلنا ايضا مشترك بينه
لان اللفظ المشترك فى معنيين مختلفين فيهما مختلفين فى كل منهما فوق فى اصل الوضع لاحد الازمنة الثلثة
معينا وكذا فى الاستقبال والتباس ذلك المعين على السامع لا يخل بكونه لاحدهما معينا وكذا يدخل الماضى
الدائم لعروض الانشاء وكون الفعل لاحدهما معينا فى الوضع سواء كان الانشاء العارض لائما
كلفة على وغيرلازم كلفة بعت وشريت ولا يدخل فى حد المضارع لفظ الماضى والمستقبل والحال اذا اريد
به الفعل الذى مضى والفعل الآتى والفعل الحالى لان لفظ الماضى ليس موضوعا للحدث الكائن فيما مضى
من الزمان بل لكل ماض فى الزمان او فى المكان نحو مضى فى الارض وكذا المستقبل والحال والآن يقال
الفعل دال على معنى فى نفسه مقترن باحد الازمنة حيث الوزن حتى لا يرد مثل يذام من الاصل ولا يرد ايضا

قوله لان اللفظ مع قرينة يراد المعنى المقصود من العباد واما ايضا بعد المقصود فلا يتبع الظاهر ح

ايضا مثل الصبوح والغبوق والسرى ولان اللام المضروع دال بتركيبه على احد الازمنة الثلثة كما
يفيده مثلا بمعنى كون الشئ فى الماضى او فى المستقبل فان دل الله على احد الازمنة الثلثة بالحروف
لا بالوزن ودام يبقى بهذه الدلالة مع تغير الوزن كالغابر وغير يغبر والخفى انه معنى المضى والبقاء
فى المكان كان او فى الزمان فان تعالى كان متصفا بالغابرية فى الازل لم يقل ولا ان الازمنة الثلثة اشتهر فى الماضى
والمستقبل والحال والخفاء مثل هذا الاستعمال لا يحسن فى الحدود وكذا لفظ الاقتران مجمل غير ظاهر
فيما ذكرنا من تفسيره ولا يرد فى الحدود الالفاظ الصريحة المشهورة فى المعنى المقصود بها ان قيل
ان ضمير الغائب والحمار المرفوعة وكاف التشبيه كلمة وكم الخبرية والحمار الشرطية والحمار كلمتهم فارجه
ت حد الكلمة بقوله فى نفسه فيلزم ان الضمير المذكور والحمار الموصولة واذا احتاج ضرورة الى لفظ
آخر لكى لا يفيد معناها الذى هو الشئ المبهم ويحتاج ثانية ذكر اللفظ فان لفظة الذى مثلا يفيد معناه
الذى هو الشئ المبهم فى نفسه بالفعل فى صلته فانما يحتاج الى صلتها لكشف ذكر المبهم ورفعه عنها لا ان
ذكر المبهم فى الصلة [illegible] الضمير الغائب [illegible] شرط فيها من حيث الوضع انه لابد لها من معين
مخصص فهذا عدا من المعانى وكذا الحمار الدالة كثيرا ما يكتفى بقرينة غير لفظية للتخصيص واما الكاف
الاسمية فمعناه المثل بخلاف الحرفية فان معناه التشبيه الحاصل لفظ الكاف وكذا معنى كم كثير الكثرة
التى هى معنى فيما بعدها بخلاف قبر عند من قال بحرفيتها فان معناه العدة التى فى جرورها واقعا وجب الرفع
بهذا فى رب وكم والكاف فى الاسمية والحرفية صونا للحدى الاسم والحرف عن الاعتراض ولو لا ذكر لكان الفرق
بين الكافين وبين رب وكم بما ذكرنا تحكما لكن لما ثبتت اسمية كم بدخول علامات الاسماء عليها ولم يثبت
مثله فى رب وكذا فى الكافين اضطررنا الى الفرق بينهما من حيث المعنى ليسلم الدليل وعلامة الاسم الشرط فكل واحد منهما يدل على معنى فى نفسه وعلى معنى فى غيره نحو ومن كما ان من حرف ولم تضرب اضرب

فان الاستفهام متعلق بمضمون الكلام اذ تعيين مضمون الخاطب مستفهم عنه ومعنى الشرط وجود
في الشرط وجزاء واداة الشرط تعين ان ايضا وليست معنى فيما بعدها فلم تدل على زمن ويجوز الجمع
بينهما كما سيجيء بيانه ان شاء الله تعالى الاستفهام والشرط اعني الهمزة وان حذفا وجد ما فيقال مثل هذا الاسم لكثرة استعمالهما
فكان الاصل ايضرب زيد اضرب ثم نقضم اي معنى الاستفهام والشرط فالمعنيان عارضان وقرعا
وان كانا لازمين وكذا مهما اسم اما الاستفهام والشرط كقولك تضرب اي اتضرب فمن بمعنى اي في الاستفهام
وكذا مهما تضرب اضرب اي ان تضرب اضرب اي ان اما تضرب فمن بمعنى اي الشرطية واستفهامية
هذا ولو قلنا الحرف ما يدل الا على معنى غير مستقل بالمفهومية عليسلا اعتراض علينا بما والكاف وبرب وكم قال ومن

قوله الفرق بين المد والخاصة الخ اضافة المد والخاصة الى المد والاضافة
مطرد ومنعكس والخاصة مطردة غير منعكسة والمراد بالاطراد ان تضيف لفظ كل الى المد فتجعله مبتدأ
وتجعل المدلول خبره كقولك قولنا الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن كل ما دل على معنى في نفسه غير
مقترن فهو اسم وكذا تقول في الخاصة كل ما دل فهو اسم والمراد بالدلالة ان يجعل كل اسم دليلا
على تلك المعنى فتقول كل ما يدل على معنى في نفسه غير مقترن فليس باسم ولا يصح ان تقول
في الخاصة كل ما لم يدخله لام التعريف فليس باسم وقد يقال ان يجعل المبتدأ خبرا والخبر مبتدأ مع بقاء
النفي والايجاب بحالهما لان ثبات المتضايفين فيطرد وتضيف المد والمحدود كليهما مع جعل المحدود وحده
كقولك كل اسم دال على معنى في نفسه غير مقترن وينعكس كليهما نحو كل ما دل على معنى في نفسه غير مقترن اسم
وقضيتي صحة تنعكس كليهما ولا نظر كذا نحو كل ما دخله لام اسم ولا يقال كل اسم يدخله لام فقوله
دخول اللام اي لام التعريف التي فيها بخلاف لام الموصول في نحو الضيفان والمضروب فانها لا تدخل الا على فعل
في صورة الاسم كما يجيء في الموصولات وبخلاف سائر اللامات كلام الابتداء ولام جواب لو وغير ذلك واما

وانما اختصت لام التعريف باسم لكونها موضوعة لتعيين المدلول عليها مطابقة نحو
الدال والفعل لا يدل على ذلك الا ضمنا والحرف قصد لا لذاته غير دال في نفسه واما قول الشاعر يذود الخنا
وابغض العجم ناطقا الى بر بنا صوتي الحمار اليجدع فليست اللام فيه للتعريف بل للاسم وقد دخل على صوت
الفعل المبني لاسم المفعول وهو مجدع وكذا شاذ فيجعل بمعنى الذي ضرورة الشعر وانما اختصت الجر
باسم لانهم قصدوا ان يفرقوا بين الاسم الاصالة الذي هو كالاسد الثلث وبين المضارع الذي
هو فرع فيه وآحادها فخصوا ما لا يكون معمول الفعل وهو الجر واعطوه ما يكون معموله وهو الرفع
والنصب واما التنوين فاختص بالاسم لانه بالاسم اليق لانه زيادة ان يعتد اقسام احدها
للتنكير يختص به وفرق وشبهه فيدخل بعض الصور واسم الفعل واما التنوين في نحو احد وابراهيم
فليس للتنكير بل هو للتمكن لان الاسم متصرف وانما اريد ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فرب
حرف تعدد فاثبتوا له كالتاء والواو في مسلمات وسنون فتقول التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا فاذا
سميت بمضيت الف ثم اضفت اليه

وانما اختصت بتنوين التمكن لان التمكن لا يعرف بالاسم كالافعال والاولى ان يقال لما كان الاسم لما احتمل ان يكون مبنيا وان يكون معربا
احتاج الى علامة تفصيه عن المبني وهو التنوين الذي هو علامة التمكن والتمكن هو الذي يعرف به الاسم المعرب

في جمع المؤنث السالم

التنوين الذي في الواحدة المعنى الجامع لاقسام التنوين فقط وهو كونه علامة تمام الاسم وليس
في النون شيء من معاني الاقسام المذكورة وكذلك التنوين الذي في جمع المؤنث السالم علامة لتمام
الاسم فقط وليس فيها الخصائص من تلك المعاني لكنهم خطوه عن النون لسقوطها مع اللام وفي الوقف
دون النون لان التنوين اقوى واجلد بسبب تركبها وقال الربعي وجار الله ان التنوين في نحو مسلمات
للصرف فان جاء الله وانما لم يسقط في عرفات لان التاء كانت للحض التانيث
سقطت والبافية علامة لجمع المؤنث وفيما قال لان عرفات واحد قلنا انه لما علامة تانيث لا يحذف
للتانيث ولما مشركة لانه لا يعود الضمير اليها الا مؤنثا تقول هذه عرفات مباركا فيها ويا يحون
مباركا فيه لانا وبل يعيد كلا في قوله ولما الضمائر يفعلن يفعلنها فانها لا يقصر عما تبنى منه المضارع الذي هو
بناؤه على السكون والا وفي عندي ان يقال ان التنوين للصرف والتمكن وانما لم يسقطا في نحو مسلمات لانه لو سقط
لتبعه الكسرة السقوط وتبعها النصب وهو خلاف ما عليه الجمع السالم اذا كسر فيه متبوعه
لانا تابع فروعيت كالتنوين في غير المنصرف للضرورة ثم فانه تبع هذا عادة جرى المبرد والزجاج هنا
مع العلمية حذف التنوين وابقاء الكسرة وهو ردي بيد ان الغسل تنوينها من اذرعات وهذه بنيتين
اذرعات دارها نظرا الى تكسير المفاعل بنيتين وبعضهم يعتبر لنا دفع ملابسة حذف التنوين وهو ردي
من اذرعات كسائر ما لا ينصرف وعلى الجملة الوجه ان التنوين للصرف يلحق الاسم بنظائره ويشهر بقاء التنوين
في فلسطين مع العلمية وقال بعضهم التنوين فيه عوض من منع الصرف واما التنوين الذي هو
للمقابلة لترك الترخيم لانه انما يؤتى به لمعان يترك الترخيم عنيني غيمة ردي مطلق وذكرات
الالف والياء والواو في الفواصل لمصالح للترخيم عافيها ما المدفقيد لحقها التنوين لمناسبة اياها
اذا فصلت لمعنى يترك الترخيم لحاق التنوين من المد وهذا التنوين يلحق الفعل ايضا والحرف يا

يا للام قال في المدوم عاذل العاذلات ولو ان اصيبت لغة صابن لم يسمع حذفها الحرفي ولا يمتنع
ذكره القياس نحو غرفة الغافية وقد لحظ عند بعضهم الروي المقيد فخص باسم الغالي لا تتجاوز
المعد وحد هذا التنوين ان يكون بدلا من حرف اطلاق دال على ترك الترنم فاذا دخل القافية لمعنى
المقيدة نحو قفا وظبي حذف ويخرج به الشعر الصاغ التنوين فهو عال بهذا الوجه يصاوي كقوله وقاتم
الاعماق خاوي المخترق فيفتح ما قبل التنوين تشبيها بالحنفية او يكسر لساكنين كما حينئذ على ما يجيء
في اصل الكتاب وانما لحق بالروي المقيد تشبيها له بالمطلق وانما اختص كونه الذي مسند اليه باسم
لان المسند اليه يختص عنده اما على ما قاله الحاصل كما ذكرنا او لان يخبر الاعلى لفظ دال على ذات في نفسه مطابقة
والفعل لا يدل على الذات الا ضمنا والحرف لا يدل على معنى في نفسه لان العلة اقتضت التثنية والجمع
والتانيث والتصغير والنسبة والنداء باسم نحو ضربت وضربا وضربوا فالتانيث والتثنية والجمع
راجعة فيها الى الاسم وكذا التصغير في نحو قوله يا ما اميلح غزلانا شدن لنا من هولياتك الاقتال
والنسبة راجعة الى المنسوب اليه اي ... والتصغير المتعقبة نحو يا بني فهو شيء وجمع شيء
في غير موضعه كما ان التانيث في ضربت في غير موضعه واما نحو قوله تعالى ارجعي اليه ربك
ارجعي ربعي وقول الحجاج باهل مسي اضربه عنقه اي اضرب اضرب فليس الماء بجمع والثاني تثنية
اذ التثنية ضم مقدر الى مثله في اللفظ غيره في المعنى والجمع ضم مقدر الى مثله او اكثر في اللفظ غيره في المعنى
وارجعي واضربا بمعنى التكرير كما ذكرنا والتكرير ضم الشيء الى مثله بحكمه اياه في المعنى للتاكيد
والتقرير والقاليفما بعيد التاكيد ان يذكره بلفظه فصاعدا لكرهم اختصروا في بعض المواضع
بما لم يجر المثنى والجمع لما ذكرناه من حيث ان التاكيد للفظي ايضا ضم شيء الى مثله في اللفظ
وان كان اياه في المعنى ايضا فقوله اضربا عنقه مثل لبيك وسعديك وقوله تعالى فارجعي البصر كرتين او كرة

اللفظ في صورة المثنى وليس به واقتضى الاضافة اعني كون الشيء مضافا اليه لان المضاف اما
مخصص كغلام زيد واما متعرف كغلامه وغلام هذا والتعرف والتخصص من خصائص الاسم كما
في لام التعريف واما الاضافة فمختصة بالاسم وهو ظاهر ومن ثم خصص المضاف
ولم تعرفه فرعي فرع الاضافة المحضة فلا يكون المضاف بيضاء مثلها اسما ولم يذكر المصنف هذا في خواص
الاسم كونه مضافا اليه للعلم به مما علل به قوله تعالى يومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله الرسل من اضافة الظرف الى ما وقع
وعند بعضهم من خواص الاسم واعتذر عنه اما بان المراد المذكور بان المضاف اليه في الحقيقة هو المصدر
المدلول عليه بالفعل اي يوم ينصر الله فنصر الله هو المضاف اليه او المصدر تعرف المضاف مع قلة
الفعل عن التعريف نحو اثبتك يوم قدم زيد الحاج اي يوم قدومه واما انا قدانا اضحى صحة هذا المثال يجيء
مثله في كلامهم والظاهر ان المضاف اليه لفظة نحو قدم زيد في المثال الفعلية لا الفعل وحده كما ان
الاسمية في قولك اثبتك زيد الحاج اي يوم المضاف اليه واما من هنا لمعنى في فالمصدر او المضاف اليه
الزمان في المثالين قال وهو معرب وبنى لمعرب تركيب مبني الاصل نحو هذا ضارب زيد
اسما اطلق المعرب لانه صنف الاسماء فلا ينكر انه اسم وان كانه قال الاسم المعرب بمعنى ان
المركب وكذا يجيء الحدود التي يذكرها في صنف الاسم ولفظ المركب يطلق على شيئين على ما دل بجزئه
او الباقي بالنظر الى جزئه الاخر والباقي هنا الاخر كما يقال في ضرب زيد مثلا ان زيدا مركب الضرب
وضرب الى زيد قد عاد مركبان ويطلق على المجموع فيقال ضرب زيد مركب من ضرب ومن زيد وعلى كل
تقول مثلا الاصل في ضرب زيد عمرا ضرب زيد عمرا بمعنى فعل ضرب زيد عمرا بمعنى فعل
بعض ذلك ان المركبية اصطلاحهم فيجيء كل شهرة في كل واحد منهما دون نسبته او جزئه فيوهم ان المعرب من
الاسماء لا يكون الا مركبا مع شيء فصاعدا لكنه غير وبهذا ذكر المصنف يرد في حد ودلالة

هذه المقدمة الغاطا غير مشروحة للمعنى المقصود اعتماد امنه على عنايته وينبغي ان يختار في الحدود
والرسوم اوضح الالفاظ في المعنى المراد وبعيدة عن الالفاظ المشتركة ويكفي باستعمال اللفظ المشترك في غير
المقصود اظهر هم وان تزل اقدامهم هذا المقام وسمنا ان المركب في القاموس واحد الجزئين او الاجزاء لكل اسم
مركب لحقيقة مشروحة بما يليق الاصل معربا بل كل اسم مركب الى ما لا تركيب ان المضاف اسم مركب المضاف اليه
ولا يخفى بهذا التركيب اعم بابل المضاف اليه يخفف بالتركيب الاضافي لان المضاف عامل على قول
والحرف المقدر على الالف كما يجيء وكذا التابع مع متبوعه لا يخفى ما في هذا التركيب عما هنا وكذا اسماء
الحروف المعجمة في اوائل السور نحو الم ويس مبني الاصل هذا ايضا من ذكر لانا اصطلاحي جيء منه مراد به
الحرف والفعل الماضي والامر على ما قرر في الشرح وان اخذنا لفظ المبني الاصل على ما يقتضيه اللفظ من المعنى المشهور
دخل فيه مطلقا الافعال وان كانت مضارعة اذ اصل جميع الافعال البناء على ما ذهب اليه البصريون فيرد عليه اسم
الفاعل والمفعول والمصدر وجميع باب ما لا ينصرف بالجملة ان اختيار مذهب الكوفيين في كون المضارع اصلا في
الاعراب كالاسم لنا ورد [illegible] عليه كما يجيء في باب [illegible] ما ذكرنا ولا يرد على تقييد المبني الاصل بالحرف والماضي
والامر المصطلح في نحو يجيء تضرب زيد عمرا امس وذلك بان يقال المضارع هنا شابه الماضي المبني به معنا
اي انه ضرب والام يعمل فيه شابه الماضي معنا انه معرب لان شابهة المصطلح الفعل سبب عدم لزوم بناء
الماضي بدليل انه يعمل واذا كان بمعنى الحال او الاستقبال واما ذكر في حد المعرب التركيب وكونه غير شابه طبقي
الاصل اضطرارا من فسمى المبني وذلك لان الاسماء ان بنيت لعدم سبب الاعراب اعني المعاني المتعاقبة على الاسم
الواحد كالفاعلية والمفعولية والاضافة وهو الاسماء المعدودة بعد بداسماء العدد نحو واحد اثنان
ثلثة واسماء حروف التهجي نحو الفبا تا وتحو زيد بمر وبكر والاضافة كخمسة عشر وبعلبك والمعاني الموجبة للاعراب
انما تجيء شيئا فشيئا عند تركيبه مع العامل مع العامل والتركيب شرط حصول موجب الاعراب فلهذا قال المركب

اعرابا وليس ان يقدر لها انكا بضا اثبت الاختلاف من حيث لا ندري يقولك ما اختلفا فيه ولا يختلف
اثر الشيء بشيء الا وبينهما اختلاف اذ الفعل يتضمن المصدر وقال وتوبيخ الاختلاف ايضا في امر واحد
كالشيء مرة مجرورا على الضم والفتح والكسر لما ان كل واحد منها اذا لولم يتم اثر الكلمة واحدة منها لم يكن بينهما اختلاف
فالاختلاف في شيء واحد والاعراب بالاتفاق مثلثة سلبيا فكيف يكون الاعراب اختلافا ولهم ان يقولوا
بذلك مشيرا على ان معنى الاختلاف انقلاب حركة اخرى وانقلاب حرف حرفا اخر والانقلاب منها حيث
هو شيء واحد والحقائق معنى قولنا لم يختلفا الا اذا يتصف بصفة لم يكن عليها فان زيدا قائما الان
ليس بخلاف شأنه الحركات فلما ضممنا الدال بعد التركيب في حالة الرفع فقد اختلفت اي انتقلت من حال السكون
الى هذه الحركة المعينة فقد حصل بالحركة الواحدة اختلافان في الاخر وانتقال الاخر الى الضمة غير انتقاله الى الفتحة
وكذا انتقاله من السكون الى الكسر فهذا ثلثة اختلاف مغاير بعضها لبعض بحسب تغاير احكام المختلف اليها
اي المنتقل اليها وان كانت اختلافا في مطلق الاختلاف فلا اختلاف اذا ثلثة كالاعراب والاعراب ايضا هو
الانتقال المذكور بهذا اذا اعرب بالحركات وانه اعرب بالحروف فاختلافا الاخر اما احد نوعي احد هما
رد الى مخرجه وقوة الكلمة فقط اورد معها لتعليم اذا اردت اعرب ابا بالحروف ردت عليه الواو المحذوفة
مرفوعا ورددتها وقلبت الفتحة التي قبلها الفا منصوبا وجعلت العين او الحرف الذي يزيد الاخر غرضك
بعينه اعرابا ايضا او يجعله محل التعليم اعرابا كما جعلت الالف والواو والمزيدتين علامتين للتثنية والجمع
في نحو مسلمان ومسلمون علامتي الرفع ايضا وجعلتهما محل التعليم علامتي النصب والجر وكذا في ذو ومال
فقد اختلفت حال الالف والواو برفعها لانها صار الشيء بعدها كانا بشيء واحد وينبغي ان يفهم كل واحدة
من الكسرة في مخوان المسلمين وبالمسلمين غير الاخرى قال اختلاف في اثنتين فرعا كما في فلك مفردا او
وفلك مجموعا وكذا فحمان مخوان احمد وبا حمد ويا آل المسلمين وبالمسلمين فان المسلمين وبالمسلمين ليس

وليس كذا الشيء والواو لجواز ان جعلنا اعرابا لان علامتي التثنية والجمع لا يجوز حذفهما قلت
كم بهذا ان الاختلاف في كل اسم ثلثة كالاعراب وهو سهو وقد جعلنا ايضا الاختلاف مخولا حركة او حرفا
حرفا كما في المصروف وفي ثالثة اختلافا ان يجعل المخول شيئا تحول الضمة فتحة وتحول الفتحة كسرة
وكذا الحروف وقد جعلنا تحول الضمة فتحة غير تحول الفتحة ضمة مصدرا اختلافا والفتحة معنى الاختلاف
ما ذكرنا اولا وهو ثالثة وقال ايضا لو كان الاعراب والاختلاف لزم ان يكون الاسم في اول تركيبه غير معرب
كما لو جعل علما لمذكر مسمى شخصا ثم ركب عاملا او تركيب نحو جاءني زيد فلا اختلاف اذ لم يتحول الحركة الى حركة
بعد وفيه ان معنى الاختلاف كما ذكرنا انتقال الاخر من السكون الى حركة ما فعند اذ اختلاف ثم نقول
ولو قصر الاختلاف ايضا بانقلاب حركة حركة لكان الالتزام مشتركا بينه وبين الحاء لقولنا ما اختلف اخره
بدا فالم ينقلب حركة حركة لم يكن ما اختلف اخره به فان قال المراد ما يكون به الاختلاف اذ كان قبل العبارة
الصحيحة مثل هذا المراد ما يختلف اخره به قلت لما اختلف به قوله ليدل على المعاني تعليل لوضع الاعراب
في الاسماء اعلم ما يحتاج الى التمييز من معاني الكلام على ضربين احدهما ان يكون في كلمة معنيان او اكثر
غير طارئ احدهما على الاخر كمعاني الكلم المشتركة كالقرء للطهر والحيض فصرفة الثاني المعروف
والشعر وكذا جمع الافعال المضارعة عند من قال باشتراكها ومثل الابداء والتبيين والتبعيض قيل بذلك
يلزم العلامة المميزة لاحد المعنيين او المعاني من الاخر لان جاعلة لاحد المعنيين واضعا كان او متعلما
لهما يحتاج فيه المتعلم الاخر حتى يحتاج البشر فيضع العلامة لاحدهما والثاني ان يكون في الكلمة معنيان او
اكثر بطريق احدهما او احدها على الغرابة والاخر فيدل الطاري ان لم يلزم من علامة مميزة لذي المطرح عليه
ومن ثم احتاج كل جان الى قرينة دون المتعارف ودل الطاري غير اللازم للكلمة لا يلزم ان يطلب لها
اخف العلامات بل قد يغير لصيغة الكلمة كالتصغير والجمع المكسر والفعل المسند الى المفعول

كريد وامرءا لى ضرب وقد يختلف حروف العلة صائرة كاحد حروف تلك الكلمة كالمثنى والمجموع على المسلم والمنسوب
والمؤنث والمعرف بنحو مسلمان ومسلمون ومسلمات ويزيدى ومسلمة والمسلم وقد يكون قرينة المعنى الطارئ على الكلمة
كلمة اخرى مستقلة كالوصف الدال على معنى في محكوم به والمضاف اليه الدال على معنى المضاف وان كان طرفا بان
المعنى لانها الكلمة فان كان الطارئ معنى واحدا لا غير كان يكون المعنى عاما فيما تركب معه من غير قيد واحد
الى العلامة لانها تطلب المتلبس بغير ط وان كان الطارئ اللازم احد الشيوع او الابهام فالدال على الكلمة
ان يطلب اخف علامة ممكن لازمة ولا يقتصر التعبير على الكلمة الاخرى التي يلحظ اذ كل منهما قد اقتضى
في المضاف والموصوف ان المعنى المحتاج فيهما الى العلامة غير لازم لهما بخلاف ما نحن فيه فاحتاط ولا تهمل
التوغل في الاحتياط حتى ان قاطرا بسبيل المعنى كان يتناول علامة لازمة للكلمة دالة على معناه الطارئ
ومثل هذا المعنى قد يكون في الاسم لانه يعرض فيه اما معنى كونه تمام الكلام
او كونه فضلة فيجعل علامة بعارض حرف قلمد التي هي اخف على الوقف عن الحركات ويجعلونه في بعض اللغات
حرف قلمد وهي الالف والنون للمثنى والمجموع بالواو والنون لعلة تذكرها في كل واحد منها ولم يختلف حروف
هذا جنسية لما قصدت كما بل جعلت هي الالف لانه لام الكلمة او عينها علامة في المثنى والمجموع على حرف التثنية
والجمع علامتين كذلك بل التخفيف وجعل الرفع الذي هو اقوى الحركات للعمدة وهي ثلثة الفاعل والمبتدأ
والخبر وجعل النصب للفضلات سواء اقتضاها بنية الكلام بلا واسطة كغير المفعول معه من المفاعيل
وكالحال والتمييز او اقتضاها بواسطة حرف كالمفعول معه والمستثنى غير المفرغ والاسماء التي لها حرف الاضافة
اعني حرف الجر وانما جعل للفضلات النصب لانه اخف الحركات وانفعها لكون الفضلات اضعف من
العمدة ولكثرتها ثم اراد ان يميز بعلامة ما هو فضلة بواسطة حرف ولم يكن بقي من الحركات غير الكسر فميز به مع
كونه منصوب المحل لانه فضلة فصار معنى كون الاسم مضافا اليه معنى العمدة بحرف معنى اخر مضافا الى المعنية

الثالث تلاقي بشرين ذكروا نشيء بالغين حد الشهرة عرفا والمحرفة بينهما فوقية

كريم ورجال الضرب وقد يختبله دون الاعلى صائر كاحد حروف تلك الكلمة كما في المثنى والجمع على السلم والمنسوب
والمؤنث والمعرفة بالف ولام وقد لا ومنسوب اليه ومضاف اليه ومضاف

الثالث تلاقي بشرتي ذكر وانثى بالغين حد الشهوة عرفا ولا حرمة بينهما فوجد
فينتقض باخت الزوجة وزوجة الاخ شرح المفروض ص ٣٠
فلو لمس لحم الاسنان او الاسنان او اولة او اصة او المرتة او المجبوب
او الوتنية انتقض آثار ص ٣٠

الآخر فلا ينقض لمسها منهاج قلي ص
ولو كان بشهوة تحمة كاجي ص

بشب او رضاع او حصاة ابن حجر ص
وضح بالمحرم المحرمة عليه بفتح الراء المشددة وذلك كالمجبوب
فانه ينتقض الوضوء بلمسها لان شحمها لعارض يزول
الحواشي المدنية ص

وشمل اطلاق المص ونثره انتقض
بلمس المجبوبة والوتنية والمرتة وبه صرح في الانوار آخر قلي ص

وربما تلاقي بشرتي ذكر وانثى فوجد الشهوة بكبر او محرمية بينهما
بشب او رضاع او حصاة لانتفاء فطنة الشهوة فتح المعين ص

قوله مع محرمية بينهما بشب الخ فخرج بذلك المحرمية الحاصلة بلعان
او وطء شبهة كام الموطوءة بشبهة وبنتها او اختلاف دين
كمجوسية فان الوضوء ينتقض مع وجود ما وقدره او حصاة

اى تذهب الشهوة على التأبيد كالزوجة بخلاف فاقد الكانتة
تذهب الشهوة لا على التأبيد كالختان وجبّ فان الوضوء
ينتقض بلمسهن اتقانى ص ٧٣

والرابع لمس الرجل بشرة المرأة الاجنبية اى بشرتها من غير حائل
تعمد لذة او اشتهى الناذ اى المشتهى بخ وان فقد فى ذلك بين ان يكون
بشهوة او اكراه او نسيان او يكون الرجل ممسوحا او فحيا او مجبوبا
او المرأة عجوزا شوهاء او كافرة بشعة او غيره او حرمة او رضيعة
او احدى محارمه لكن لا ينتقض وضوء الميت بخ اتقانى ص ٧٤

٨٤

المعنيين المذكورين على هامش الجوهرة سقط الحرف فى ظهر الناسخ الى آخره انه الفضل الخ انه الفقير
والله اعلم بالصواب

المعنيين المذكورين على ما مشى الجرجاني فان سقط الحرف فظاهر الناظر المجاني في هذه الفضلة نحو الله لا فعلن واذا عطف
على المجرور فالحمل على الجر الظاهر اولى من الحمل على النصب المقدر وقد يحمل على المحل كقوله تعالى وامسحوا برؤسكم
وارجلكم بالنصب وان سقط الجار مع الفعل لزم وكذا في الاضافة زال النصب المقدر كما سيجيء ثم اعلم
ان يحتاج هذه المعاني في كل اسم هو المتكلم وكذا يحتاج علاماتها لكنه نسب كلا من هذه العلامات الى اللفظ الذي يكون الحاجة
فاسند هذه المعاني بالاسم فيسمى عاملا لكونه كالسبب للعلامة مذكرا انه كالسبب للمعنى المعلم فعمل العامل في القائل
هو الفعل لانه به صار احد ركني الكلام وكذا يجيء كل واحد من المبتدا والخبر هو الاظهر على مذهب الكسائي والفراء
اذ كل واحد منهما صار عمدة بالاسناد اليه وانتفت عنه فضلة وناصب الفضلة عند الفراء هو الفعل مع الفاعل وهو قريب على
الاصل المذكور اذ بسناد احدهما الى الآخر صار فضلة وهما مع سببيهما فضلة فيكونان ايضا سببي علامة
الفضلة وقال هشام بن معاوية هو الفاعل وليس ببعيد لانه يجعل الفعل الذي هو الجزء الاول بانضمامه
اليه كلاما فصار غيره من الكلمات فضلة وقال البصريون العامل هو الفعل نظرا الى كونه المقتضي للفضلة
وقول الكوفيين اصوب بناء على الاصل المهد المذكور وجعل الحرف الموصل الاسناد من الكلام الى الفضلة
عاملا الجر في ظاهر الفضلة اذ بسببه حصل كون ذلك الاسم مضافا اليه تلك الكلمة ثم قد يجاز في حرف الجر
لزوما مع الفعل لذكاء وصل الحرف الى الفضلة لغرض التخصيص او التعريف في الاسم كما يجيء في باب الاضافة
فيزول النصب المحلي عند الجرور لفظا لكون الناصب اي الفعل مع الفاعل مجرورا فانتسبا منصبا مع حرف الجر
الدال عليه وكان اصل غلام من زيد غلام حصل لزيد فاذا اضيف الى ضمير الاسم المراد تخصيصه او تعريفه
مقام الحرف الجار لفظا قلنا يفصل بينهما كلام يفصل بينهما الحرف ومجروره ومعنى ايضا لدلالة الله على معنى الملك في
نحو غلام زيد اذ هو مختص بالثاني وعلى معنى من في نحو خاتم فضة اذ هو مبين بالثاني فيحال العمل الجر
على ذلك الكلام كما احيل على حرف الجر كما يجيء فاصل الجر انه يكون علم الفضلة التي تكون بواسطة

الفضلة

ثم يخرج في وجه تسميته كونه علم الفضلة ويبقى علما للمضاف اليه فقط احترازا عما اضيف اليه
من الاسم والثاني في الجر والمسند اليه نحو مررت بزيد وان قدرها ايضا ذكر كما بينا وكان قياس المستثنى غير
المفرغ بالا والمفعول له عكسه ايضا اذ بها فضلتان ويسقط الحرفية لكن لما كان الواو في الاصل للعطف
وغير مختص بالمفعول له عكسه ايضا اذ بها فضلتان ويسقط الحرفية لكن لما كان الواو في الاصل للعطف
منصوبة اللفظ بدلا واما الحروف فلا يطرأ على معانيها كما يطرأ على معاني الفاظ الذكر من
في هذين وما الافعال فلا يلزم منها الا معنى واحد طارئ كما مر بلى فقد يطرأ عليها في بعض المواضع اكثر
معنيين متباينين كما في قوله تعالى بالله حالفة فيظلمك على ما يجيء في قسم الافعال فاعتبر ذلك فانه قيل
وقالوا اعتبر المضاف اصلي لانه اسم فلان للبصريين على ما يجيء في بابه فظهر بهذا التقدير
ان الاصل في الاسماء دون الافعال والحروف وان اصل كل اسم ان يكون معربا فان قيل
كيف حكمتم بذلك واصل الاسماء الافراد وهي في حالة الافراد غير معربة لانا نقدم في اول المعرفة
قلنا انما حكمنا بذلك لان الواضع لم يضع الاسماء الا لتستعمل في الكلام مركبة فاستعمالها مفردة مخالف
لنظر الواضع فبناء المفرد وان كان اصولا للمركبات عارض لها لكونها مستعملة بها مفردة فعارض لها
غير وضعي وقد تترجح مما ذكرنا لوم اصل الاسماء الاعم صيغتان احدهما اسما الاصلي كيف وليه
ورجح لان الواضع لم يضع الا لتستعمل مفردة لا زال لم تكن في الاصل كلمات كما يجيء في بابها والثاني
اسماء الحروف التهجي لانها كالحكاية لحروف التهجي التي ليست بكلم ومن ثم كانت اوائلها كاوائل الحروف الحاكية
الا لفظة لا فانهم لما لم يمكنهم النطق بالالف الساكنة توصلوا اليه باللام المتحركة كما توصلوا الى النطق
بلام التعريف الساكنة بالالف المتحركة اعني الهمزة واما الف قل واسم الهمزة لان اوله الهمزة فينبغي ان
تقول كما لا تقول لام الغلام الا في لغة تكلمنا في الطارئ لام الف مفصولة اللام والهمزة لا صورة

لا صورة لا ولو نظر الواضع في الصيغة الى وقوعها مركبة لكانا معربة في نظره فلم يجز ان يبنوها
على اقل من ثلثة اذ قل ما تكلم بما على اقل من ثلثة اذ قد حذف منه كيد ودم وفد صاغ
كثير منها على حرفين كيخ وبه وبانا وانما صاغ على اقل من ثلثة ما كان يحق انه يكون في التركيب شيا بها
للحرف كالواو وتاء الضمير وكافه فعلم انه بني ليبنى عليه فبني على اقل من ثلثة ثم تقول لا يلزم
على الكسائي والفراء ما الزمتهما ان يجب تقدم كل واحد من المبتدا والخبر على
الاخر فيلزم تقدم البنى على نحو لان المتقدم على المتقدم على الشيء متقدم على ذلك الشيء وانما
يلزم ما ذكرت لان العامل اللفظي كالجزء من المعمول في المعنى حتى يلزم تقدمه على اثره بل ولا عمله كما مر ولو
اوجبنا ايضا تقدمه لكونه كالسبب كما مر قلنا ان كل واحد من المبتدا والخبر متقدم على صاحبه من
وجه متاخر عنه من اخر فاذا اختلف الجهتان قلنا دورا اما تقدم المبتدا فلان حق المسند ان يكون
تابعا للمسند اليه وفرعا له واما تقدم الخبر فلانه تحط الفائدة وهو المقصود من الجملة لانك اذا
ابتدأت اياك لم تعرض لان يفيد عنه والغرض وان كان متاخرا في الوجود الا انه متقدم في القصد
وهو العلة الغائية وهو الذي يقال اول الفكر اخر العمل فيرفع كل منهما صاحبه بالتقدم الذي فيه
فترفع المبتدا والخبر اذا كملا كلمة الشرط والشرط كل منهما في الاخر نحو قوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء
الشرط متقدمة على الشرط اذ هي مؤثرة لمعنى الشرط فيه متاخرة عنه لتاثر المقتضى عن العمر فالمبتدا
والخبر على هذا التقدير اصلان في الرفع كالفاعل وليس لهما ولا لشيء في الرفع كالفاعل وهو مذهب
الاخفش وابن السراج ولا دليل على ما يعزى الى الخليل من كون ما فرعيا على الفاعل ولا على ما يروى
الى سيبويه من كون المبتدا اصل الفاعل في الرفع وعلى التقدير المذكور التمييز والحال والمستثنى بالا فضلة
اصولا في النصب كالمفعول وليس لهما ولا لشيء عليه كما مر مذهب ابي الحسن والمكان مستنكر في ظاهر الامر

حركة البناء ضما وحركة الاعراب رفعا لان دلالة الحركة على المعنى تابعة لثبوت نفس الحركة اولا
وكذلك نصيل لغم تابع لفتحة كان الغم كان شيئا ساقطا فنصبتا اى فتحته بفتحة اياه فسمي حركة البناء فتحا
وحركة الاعراب نصبا واما بدر الفتح من فعل يفعل ومن فعل يفعل فهو كالشيء الذي المكسور يسقط واوه
الى الفعل فسمي حركة الاعراب جرا وخفضا وحركة البناء كسرا لان الاولى اوضح واظهر في المعنى المقصود
وحروف الغم ثلاثة الالف والواو والياء الجزم بمعنى القطع والوقف والسكون بمعنى واحد والحرف الجازم كالشيء القاطع
للحركة او الحرف فسمي الامر الجازم والبناء وقفا وسكونا واما سمي المعرب معربا لان الاعراب ابانة المعنى
والكشف عنه من قولهم اعرب الثيب عن نفسها اذا بينت وسمي المبني لبقائه على حالة واحدة
كالبناء المرصوص قوله رفعهما اسندت فاعل الرفع علم الفاعلية اى علامتها والاولى كما بينا ان يقال الرفع علم
كون الاسم عمدة الكلام ولا يكون في غيره والنصب علم الفضلية في الاصل ثم يضرب في غير شبيها
بالفضلة كما مضى وعلى قول المص المرفوع في الاصل علم الفاعلية والمنصوب علم المفعولية ثم يكونان
فيما شبيها بهما واما الجر فعلم الاضافة اى كون الاسم على مضافا اليه معنى او لفظا كغلام زيد وصن
الدين فالرفع ثلاثة اشياء الضم والالف والواو في نحو جاء مسلم ومسلمان ومسلمون وابوك والنصب
اربعة الفتح والكسر والالف والياء نحو رأيت مسلما ومسلمين وابا ك ومسلمة وفي ثلاثة اشياء
الكسر والفتح والياء في نحو مررت بمسلم وبمسلمين ومسلمة وبابيك وكل ما سوى الضم والرفع والفتح
في النصب الكسر والجر فروعها يجيء بيانها الضم والرفع علوم ومخصوصهما وجدا ما كون الرفع علما على
على الضم والالف والواو وجاءوني القصر فلان الضم فلا يكون علم العمدة كما في جاء الرجل وقد لا يكون
كما في حبث وكذا الكلام في النصب والجر واذا اطلق الضم والفتح والكسر عند اهل البصرة فهو لا
تفتح الا على حركان غير اعرابية بنائية كانت كضمة حيث اول الكضمة فاق فعل ومع اقبل تطلق

اى الكلام ما تضمن من قولهم اسماء عربية اذا كانت مبنية الى قوله والكلام المعرب قبل قوله الظاهر والمقدر النفس

مرفوع المبتدا والخبر لما تقرر في الاذهان من تقدم المؤنث على الاثر وحالة تقدم الشيء على غيره تضعف
عمله فضعف عملها كثيرها دخل عليها ما فزالها معنى كان وظن وكاد وان واخواتها وملولا التي بمعنى
ما يجيء ابدا بها فصار العمدة في صورة الفضلة فنصبن وبقي لم ان ولا التبرية وخبر كان وكاد وعسى
ظن ووجد شبهها بالمفعول ليكون في ابدا بها وانما جاز تقدم كل واحد من خبري ان المشبهة على الاثر لعمل
كل واحد منهما في الاثر والعامل يتقدم المرتبة على معموله لكن الاولى تقدم المبتدا ليسبق
ويقوى الحكم عنه على الخبر وان كان لعامل يتقدم العناية ولم يلزم على هذا جواز تقدم الفاعل على الفعل
لان الفاعل معمول للفعل وليس عاملا فيه كما كان المبتدا في الخبر ولم يجتنبوا بحال المفاعيل ولم يلزموا
وقتها الطبيعي اعني ما بعد العامل لكونها فضلات فظهر بهذا ان اصل الاسماء الاعراب فما وقد منها
مبنية فاطلب لبنائها علة لم اذكرها في المصنف على ان علة بناء الافعال والكنايات وبعض الظروف واما
بناء الاصوات وبناء حروف التهجي فبناؤها اصلي لا يحتاج الى تعليل واعرابها عارض في قولنا ثلاثين يا هم
الشيخ متعلم وقولنا اذا ادغموا على الغاوين وياء يا جح يلهم جدا لتعلل لكونها مركبة وبناء
الاصل والله اعلم بالصواب قال وانما ترفع وتنصب وتجر فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية
والجر علم الاضافة اقول اعلم ان الحركة في الحقيقة بعارض هو قولنا فضم الحرف اتيانه بعده بلا فصل
ببعض الواو وكسره اتيانه بعده بشيء من الالف والالف الحركة والسكون عدمها فصفة الاسم فلا تخل
الاصوات لكنها لما كانت تأتي عقيب الحرف بلا فصل ببعض حروف المد سمي الحرف فتحا كما تسمي الحركة
التي تخرج الحرف وبعضه ذكر سكون الحرف فالحركة اذا بعد الحرف فلكونها مفترضا تصالها به بنوع من اتباعه
لا بعده فاذا بعد البعض الحركة اي بعض المد من حروفه تاما وناقصا قيل لبعد الفاعل رفع لانك اذا ضممت
الشفتين لاخراج المد للحركة ان تغفلها عنه كانتا فالرفع من لوازم فعل هذا الضم وتوابعه فسمي حركة

على حركات الاعراب ايضا كقولك المصر بالضمة مرفوعا والكوفيون يطلقون الفاعل احد النوعين على الاثر
مطلقا قوله وانواعه مرفوع ونصيب مجرور الرفع والنصب الخ عندك كان ذكرنا او الوقوف وعندهم بسكون
قال النحو الاختلاف يقال الرفع انتقال الاخر الى علامة العمدة والنصب انتقاله الى علامة الفضلة و
والجر انتقاله الى علامة الاضافة والظاهر اصطلاحهم ان الاعراب هو الاختلاف آلة تركان البناء
ضده وهو عدم الاختلاف اتفاقا ولا يطلق البناء على الحركات وانما جعل الاعراب في آخر الكلمة لانه دال
على في تفاهيم اي كون بعده عمدة او فضلة والدال على الوصف يعد الموصوف قال العامل ما يه يتقوم المعنى المقتضي
اقول اقام العامل الاحتياج قوله قيل ويختلف باختلاف العوامل الخ بيانه ويعني بالتقوم تحوا من
قيام العرض بالجوهر فان معنى الفاعلية وكون الكلمة عمدة او فضلة او مضافا اليها كالاعراض القائمة بالعمدة
والفضلة والمضاف اليه بسبب توسط العامل قالموجد طرفا المعاني هو المتكلم والآلة العامل ومحلها الكلم
وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم لكن الآلة كذا هي الموجدة للمعاني ولعلاماتها
كما تقدم فلذلك سميت آلة وعاملا في قوله به يتقوم تلطف نظرا الى ان المسمى عاملا في الحقيقة هو الله
والمقوم هو المتكلم وليس الباء كما في قولك قام بهذا العرض بهذا المحل وكذا ان في لفظ المصنف ما يدل
الظاهر على ما قام به وتقوم به بهذا المعنى الاخير واذا ثبت ان العامل في الكلم ما يحصل به علامة ذلك
الكلم المعنى المقتضي للاعراب وذلك المعنى كون الكلم عمدة او فضلة او مضافا اليه العمدة او الفضلة
واعلم ان قيم خلافا في ان العامل في المضاف اليه هو اللام المقدرة ومن اوجب المضاف فمن قال انه الحرف
المقدرة نظرا الى ان معناه الاصلي هو الذي لاجله اضيف بين الفعل والمضاف اليه اذ اصل غلام زيد عمل
حصل لزيد بمعنى الاضافة قائم بالمضاف اليه لاجل الحرف ولا يذكرهم هنا عامل هو فعل الجر بعد لما ان ضعف
مثله نحو خير في قولك وذلك لقوة الدلالة عليه بالمضاف الذي هو مختص بالمضاف اليه او مبين به كما

كما ان نصيب المفعول في نحو اضرب الولد ضعيف فاذا وقع رفعا فالسببية او بالجمع كما يجيء في باب
نواصب المضارع جاز نصبها مطرحا وكذا الجر بالمقدرة بعد الواو والفاء وبل ليس بضعيف وما قال
ان عامل الجر المضاف هو الواو الخ فهو في الجر بمعنى مسؤولة والمضاف مقيد معناه ولو كان مقدرا لكان غلام
زيد بمرة كغلام لزيد بمعنى كون الثاني مضافا اليه حاصل له بواسطة الاول فهو الجار بنفسه وقال بعضهم
القائم معنى الاضافة وليس بشيء لانه اذا بطلت الاضافة كون الاسم مضافا اليه فهذا هو المعنى المقتضي و
والقائم ما به يتقوم المعنى المقتضي وانه اذا جاز بها النسبة التي بين المضاف والمضاف اليه فينبغي ان يكون
العامل في الفاعل والمفعول ايضا النسبة التي بينهما وبين الفعل كما قال الخلق في الفاعل هو اسناد
الفعل قال فللمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف بالضمة مرفوعا والفتحة نصبا والكسرة جرا وجمع المؤنث السالم
بالضمة والكسرة غير المنصرف بالضمة والفتحة احوك وابوك وحموك وفوك وذو مال مضافة الى غير
ياء المتكلم بالواو والالف والياء المثنى وكذا مضافا الى مضمر وانثنا بالالف والياء جمع المذكر السالم
والوعشرين واخواتها بالواو والياء اقول هذا تقسيم الاسماء المعربة بحسب اعرابها المختلفة
وذلك لانا بينا ان الرفع ثلثة اشياء والنصب اربعة والجر ثلثة فهو يريد بيان محال هذه الاعراب
وان كل واحد منها في اي معرب يكون فيدا بمعربات اعربها بالحركات لانها الاصلية الاعرب لحقها و
قسمها ثلثة اقسام احد منها ما يستوفي الحركات الثلث كل واحد منها في محلها اعني الضمة حالة الرفع و
والفتحة النصب الكسرة الجر وبيان احد هما المفرد الذي لا يكون مثنى ولا مجموعا سواء كان مضافا
او لا المنصرف احترز عن غير المنصرف وكان عليه ان يضم اليه فيقول غير ما يكون من الاسماء الستة
ولا يجوز ان يكون قوله المفرد احترازا عن المضاف فيخرج الاسماء الستة اذ لو احترز عنه لوجب
ان لا يستوفي شيء من المضاف الحركات الثلث وتأتي ما الجامع لثلثة قيود المجموعة احترز عن المثنى

اذ اعرابه بالحروف وعن المفرد اذ قد مر ذكرهما والمكسر عن جمع التكسير عن السالم لان اعراب المذكر منه بالحروف
والمؤنث غير مستوف للحركات والانصراف احتراز عن غير المنصرف نحو مساجد وابنية واما عن الجمع المكسر
المفرد اي يجمع بالحركات المشار بها للمفرد بكونه صيغة منتهى معتبرة عما وضع مفرده ويكون بعضه
مخالفا لبعض في الصيغة كالمفرد ان المخالفة الصيغ وايضا لم يطرد في اخر مفرد لبناء صالح لان يجعل
اعرابا كما في الجمع بالواو والنون قوله بالضمة رفعا بالجار والمجرور خبر المبتدا وقوله رفعا مصدر بمعنى
المفعول كقولهم الفاعل رفعا اي مرفوع وانتصابه على الحال اي مرفوعين والعامل فيه الجار والمجرور
وذو الحال الضمير المستكن فيه والباء في قوله بالضمة بمعنى مع ويجوز ان يكون المعنى ملتبسا بالضمة
ومعنى الكلام ما مع بنات الحركة المعتبرة في حال كونها مرفوعين اي مصاحبين لعلم العمدة وكذا قوله
والفتحة نصبا وامثاله وبنات باب العطف على عاملين مختلفين الجر عند المصنف كما مضى في الدار
زيدا والجر عمرا على ما يجيء والثالث من الثلثة الاقسام ما فيه الضمة رفعا والكسرة جرا ونصبا ولو شئ
واحد اعني الجمع بشرطين احدهما ان يكون جمع المؤنث احتراز عن جمع المذكر الذي يرفع بالواو والياء
والثاني ان يكون سالما احتراز عن المكسر المستوفي للحركات نحو رجال او للضم والفتح نحو مساجد وانما
نقص هذا الجمع بالفتح وابنية الكسر اجل له يجري اصله اعني جمع المذكر السالم على ما يجيء بعد والثالث
ما فيه الضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا وهو ايضا شئ واحد غير المنصرف مفردا كان او مجموعا مكسرا نحو
مساجد ومساجد وانما نقص الكسر والفتح لما يجيء في بابه ثم لما عرفت اعرابا بالحروف وقسما ايضا
ثلثة اقسام احدها ما يستوفي الحروف كلها في محلها وهي بنات السنة بشرط افرادها وكونها غير مصغرة
واضافتها الى غير ياء المتكلم لانها اذا ثنيت او جمعت فاعرابها اعراب سائر الاسماء المثناة والمجموعة وكذا
اذا صغرت لان المصغر منها يحرك عينه ولامه ويبنيان بالضم وزنه فعيل وحرف العلة المجعول اعرابا يجب سكونه

قيل كما جاز ايضا الى الجر بياء المتكلم اورد بها مضافة الى غير ياء المتكلم ايضا نحو صنعة المضاف اليه المذكور غير معتبرة والقصد الى ان
ان اضافة ابيا المتكلم فقط وغايته ان ما يدل على التصريح بسواس الاحتراز عن المصغر بصيغة التكبير والاحتراز عن المثنى والمجموع بصيغة الجمع

بشابه الحركة وانما اشترط اضافتها الى غير ياء المتكلم لما سيجئ ان المقطوع عن مناعاة الاضافة يحرك
بالحركات المستحقة للمضاف الى ياء المتكلم لا ينبغي اعرابه على ما سيجئ وتصريحه بهذه الاسماء الستة يغني
عن الاحتراز عن تثنيتها وجمعها وتصغيرها وانما اعربت هذه الاسماء اقول الاقرب عندي ان اللام
في اربعة منها وهي ابوك واخوك وحموك وهنوك اعلام للمعاني المتناوبة كالحركات وكذا العين في الباقية
منها اعني فوك وذو مال فرمز في حال الرفع لام الكلمة او عينها او علم العمدة وفي النصب الى علم الفضلة
والمضاف اليه معلوم بما يدل لام الكلمة وعينها وسيتبين هذا الوجه بعد ذكر الاوجه المقولة فيها
فمن سيبويه ان هذه الاسماء ليست معربة بالحروف بل بالحركات مقدرة على الحروف فاعرابها كاعراب المقصور
كما ابتعت في هذه الاسماء حركات اعرابها حركات اعرابها في اخي وابيك ثم حذفت الضمة
للاستثقال فبقيت الواو ساكنة وحذفت الكسرة ايضا للاستثقال فانقلبت الواو ياء لكسر ما قبلها وقلبت
الواو والمحذوفة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والاعتراض عليه انه كيف خالفت الاربعة منها اعني
الحذوفة اللام اخواتها ما يدوم في هذه اللام في الاضافة وايسر الفرض من ذلك اذا لم يكن لاهل
الاعراب بالحروف وايضا اتباع حركة ما قبل الاعراب حركة الاعراب اقل قليل وايضا يستفاد من الحروف
ما يستفاد من الحركات في الظاهر فجعلها امثلة لما كونها اعلاما على المعاني وقال المصرح ظاهر قول سيبويه
ان لها اعرابين تقديري بالحركات ولفظي بالحروف قال لانه قدر الحركة ثم قال الواو وهي علامة الرفع
وهو ضعيف لحصول الكفاية باحد الاعرابين وقال الكوفيون انها معربة بالحركات على ما قبل الحروف
وبالحروف ايضا وهو ضعيف لمثل ما ضعف به ما تاول المصر كلام سيبويه وقال الاخفش انها معربة للاعراب
كالحركات وبتعذر ما قالوه فوك وذو مال لبقاء المعرب على حرف واحد وذلك حال النظير له وقال
البعض انها معربة بحركات منوعة من ظهور في العلة الى ما قبلها وانقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها

٣ هذا اذا سلب ما قبل ان الاعراب هو الاختلاف والاعتراض عليه بما ذكره يسلب الاعتراض على ذلك بما تقدم من ان معنى التركيب الاول لا يكون معربا هـ

والفالا تفتاح كلها بالحركات وهو ضعيف لان تعلل حركة الاعراب الى ما قبل حرف ما لم يثبت لا وقفا ولا وصلا
سكون الحرف المنقول اليه وقال المازني انها معربة بالحركات والحروف كلتاه منه والاتباع كافة وقوله
اذ هو فالتظرن وقوله ينباع ذقرى عفق جسرة وبياض صعيف لان مثل ذلك لضرورة الشعر
يسوغ ذلك فيه بدليل انفكاك الالف الوتد وايضا يبغي فوك وذو مال على حرف وقال الكوفيون انها مع الاعراب
وامابي فعال امابنا فعلى قوله لا يكون في الرفع اعراب ظاهر وهو ضعيف لدلالة الواو الظاهر
على الفاعلية كالضمة وقال ابو علي انها حروف اعراب ودل على الاعراب فان اراد انها كانت حروف
اعراب بدو الاعراب عليها ثم جعلت كالحركات فذلك ما اخترناه وان اراد ان الحركات مقدرة عليها
الان فليس كونها كالحركات الاعرابية في وما حمل المصنف كلام سيبويه عليه وقد قال المصنف الواو والياء
مبدلتان من لام الكلمة في اربعة ومتاخرتان عنها في البواقي لان دليل الاعراب لا يكون متاخرا عن الكلمة فهي يدل
بقيد على المقيد المبدل منه وهو الاعراب كالتاء في بنت تفيد التانيث بخلاف الواو التي هي اصلها ولا
يبغي ذو وقولنا على حرف لقيام المبدل منه مقام كلامه ويقال عليه اي حرف يلزم منه جعل
الاعراب من سنخ الكلمة لغرض التخفيف فيقتصر على ما يصلح للاعراب من سنخها كما اقتصر في المثنى والمجموع
على ما يصلح للاعراب من سنخها اعني على ادنى التثنية والجمع اذ هي من سنخ المثنى والمجموع ثم نقول انما
جعل اعرابها بالحروف المجانسة دون الحركة على ما اخترنا توطئة لجعل اعراب المثنى والمجموع بالحروف
لانهم علموا انهم يجوز ان الى اعرابها بالحروف المغاير المفرد للحركات والحروف ان الحروف وان كانت فروعا
للحركات في باب الاعراب لثقلها وضعف الضمة للحركات من حيث دلالتها منها لكن تجنبها المفرد الا انها
اقوى لان كل حرف منها حركتان او اكثر فكر هوا ان يسند المثنى والمجموع حتى كونها فرعا في المفرد
بالاعراب الاقوى فاختاروا من جملة المفرد ان يبنى الاسماء واعربوها بهذا الاقوى لتثنية المفرد الا انها

٢ نسخة الاصل هي

الاعراب بالحركات التي هي الاصل في الاعراب وبالحروف التي هي اقوى منها مع كونها فروعا لها وفضلوه
على المثنى والمجموع بان يستغنيا بالحروف الثلثة كلها في موضع واحد من المثنى والمجموع لم يستوفها
ولما كان كل حرف فيهما في موضعه وانما اختاروا هذه الاسماء بخلاف نحو غلام لشابهتها المثنى باستلزام
واحد منها ذا اخر كما ان اخر غلام ياء وقبلها كسرة وقصدوا ذلك بحال الاضافة ليظهر ذلك اللازم
فيقوى الشابهة وخصوا هذه الاسماء من بين الاسماء المغيرة الشابهة للمثنى لان لام بعضها وهي
الاخر حرف علة يصلح ان يقوم مقام الحركات فاستصحاب كلفة اجتلاب حروف اجنبية معها
اللام في ان بعضها حتما كانها مجلوبة للاعراب فقط لكونها مكررة فيقل شبها منتسبا فهي اذا كالحركات
المجتلبة للاعراب وكذا الواو في فوك لانها كانت مبدلة من الميم في الافراد فلم ترد الى اصلها
الا للاعراب واما نحو هن قليس لامه حرف علة واما نحو ابن وسم فزيد الوصل فيه بدليل
سقوطها ايابة في النسب نحو ابني وبنوي فكان لامها ليست حرف علة والحرف المقصور جعلت كالحركات
من حيث الاعراب واو في فتاة وما ليكون الواو التي هي فيها اصل للرفع الذي هو اسبق الاعراب ثم
ثم لم يجعلوه نحو ظبي ودلو اذ لا يلزم ياء ثم تقول جعلوا الواو والياء في الحرف لغاة التصيد لكون الالف
اعرابا مثل الفتح والياء مثل الكسر لانفتاح ما قبلها وانكسار وجعلت ساكنة للتخفيف والمعرب بالحروف
التي هي انقل من الحركات والمناسب للحركات التي قامت مقامها لان للحركات ابعاض حروف المد الكائنة وجعل
ما قبلها من الحركات من جنسها للتخفيف وللتنبيه في الاربعة منها على ان ما قبل لام الكلمة كان حرف
اعراب واما الباقية فحذر الكيد وهو حذرك ابوه وبك اولى اولاه وبالجملة فالحمل نسيء روح
المراة في ارها الشيء المنكر الذي يستحيا ذكره من العورة والفعل القبيح او غيره لك والثاني هو الثلثة
الاقسام التي اعربها بالحروف وما رفعه الف ونصبه وجر ياء وهو المثنى وما حمل عليه ومعنى بالمثنى

كل اسم كان له مفرد تم الخفض بالف وتون ليدل على ان معه مثله من جنسه على ما يجيء في باب المثنى
فلم يكن كذلك على هذا اذا لم يثبت كذلك في المفرد واما قولنا في كلمة يجيء لك لانه لا يقال
للمفرد منه كما يجيء وكذا اثنان اذ لم يثبت للمفرد اثنى لكن كلا ليس بمثنى ولا وضع وضع المثنى لان القاف
كالف عصا بخلاف الف اثنان فانه ليس بمثنى ولا وضع وضع المثنى لان القاف كالف عصا بخلاف الف اثنان فانه
ليس بمثنى كما ذكرنا لكن وضع وضع المثنى اذ لو كان كذلك لجاز في اللذان لجاز في اللذين
وكان عليه ان يذكر ايضا مفردا اذ لم يستعمل مفرده فان قيل انه ثابت في التقدير اذ كان له
كان مذكر ثم مثنى لم يمكنه مثل ذلك في اثنان وكان عليه ان يذكر وذلك ان معنى اثنان استعمل طرفا للجيل
وليس في الطرف الواحد معنى الثنى كما لم يمكن ان يقال لمفرد اثنان اثنى اذ ليس في المفرد معنى الثنى فالاثنان
طرفا الجيل المثنى فالثنى في مجموع الجيل لا في كل واحد من طرفيه وكان عليه ايضا ان يذكر هنا مثل ذان
واللذان ونحوهما لان ظاهر ما ذكر في شرح المفصل انما صيغ وضع عند للمثنى غير مبنية على
الواحد قال ويدل عليه جواز تشديد نون اللذان وانهم لم يعدوا ذيان واللذيان فيحذفان و
اللذان عندهم المثنى ينبغي ان يكون مثل عشرون في الجمع كلما صيغ وضع عند وانه يثبت في الظاهر
ما يوهم انه مفرد وانما اعرب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف لان لهما الحركات مستوفيها الآحاد مع
انهما اشبهاها ما يصلح لان يكون اعرابا من حروف المد وعلم اعرب المكسر وجمع المؤنث السالم بالحركات
وانما اعربا بذلك الاعراب المعين لان الالف كان جلب قبل النون في المثنى علامة للتثنية وكذا الواو
في الجمع علامة للجمع لمكابدة الالف بخفته لقلة عدد المثنى والواو بثقله لكثرة عدد الجمع وبهذا حكم
مطرد في جميع المثنى والمجموع تخونا وضربوا وانتما وانتموا وهما وهموا وكما وكموا ولدوا واعربا بهما
فان المثنى والمجموع متقدم لا محالة على اعرابهما فقيل انما صلح لان يكون اعرابا وكيف الالف

يجعل فتحة ما قبله

الرفع علامة العمد كما ذكرنا فجعلوا الف المثنى وواو المجموع علامتي الرفع فيهما ولم يفعلوا ذلك
اللام في الثنى والجموع لان الاعراب بالحروف مقام الحركات اذ الياء للجر والنصب في المثنى والمجموع والجر اولى بها فغلبت
الف المثنى وواو الجمع في الجر بها فلم يبق للنصب حرف فبقي الجر دون الرفع لكونها علامتي التضاد
بخلاف الرفع وترك فتح ما قبل الياء في المثنى يقاس على الحركة الثانية قبل اعراب المثنى مع عدم استثقالها
واما الضم قبل واو الجمع فغلب كسرة استثقالا قبل الياء الساكنة لوجوب ثباتها وانتكاس الرفع يقتضي
بطلان التي لو قلبت الياء لضمة ما قبلها واو ومع ان تغيير الحركة اولى من تغيير فار تفع التباس الجر في
المثنى بسبب كسر ما قبل ياء الجمع على ان حذف نونهما بالاضافة وكسر النون في المثنى لكونه تنوينا ساكنا
في الاصل والاصل في تحريك الساكن اذا اضطر اليه ان يكسر لما يجيء في الذم بها وفتح
في الجمع للفرق فحصل الاعتدال في المثنى بخفة الالف وثقل الكسرة وفي الجمع بثقل الواو
وخفة الفتحة واما الباقي فهما فطارئة للاعراب كما ذكرنا وقال ربيعة هرو في المدني
في المثنى والمجموع هرو في اعراب فقال يبقى اصحابه الحركات مقدرة عليها قبلها شاهدا على هذا بقوله
في الاسماء الستة فالمدني والمجموع اذا اعربا بالحركات المقدرة كالمقصور وفرق الاعرابي
بان هذه الحروف يضعف بها هذا القول وقال ابو علي لا اعراب مقدر عندي بقوله على الحروف
لان النون عنده عوض من الحركة والتنوين فاذا ابدل من الحركة مع كونها دالة على المعنى
يعرف ان هذه الحروف لما تنح الاصل حروف الاعراب ولم لا يجوز لها اقترنا ان يجعل ما هو علامة
المثنى والمجموع قبل كونه حروف الاعراب علامة لما الاعراب ايضا فتكون علامة المثنى والمجموع وعلامة
الاعراب معا اذ لا تنافي بينهما فتحمل الدال على المعنى هو الواو والالف والياء التي لغلبته

زعم بعضهم ان الفرق بكسر النون وفتحها الفرق بين المثنى والمجرور من المفصل اللام في حالتي الجر والنصب والنصب اذا سقط لام الفعل فلا يحصل الفرق
بحركة ما قبل ياء الاضافة فيقال في المثنى مسلمي بكسر النون وفي الجمع مسلمي بفتحها يعني ويقال مصطفيا ومصطفيا وبكسر ما قبل لام
الفعل لفرق المثنى فيقال مسلمان ومسلمين ويحذف في الجمع فلا التباس حتى يفرق بالنون

فان قيل كيف يكون معربا بالحروف من قلنا ذكرنا فيما يلزم اذا اعرب بالحركات انها لا بد لها من
الحروف فاما اذا اريد الاعراب بالحروف فان الحرف لا يحتاج الى حرف اخر يقوم به وقال الاخفش والمازني
والمبرد انها دلائل الاعراب لا حروف الاعراب وقال الكوفيون هي الاعراب ومعنى الحروف سواء فان اردوا
انها لا بد من اول الامر للاعراب فقد صدقوا اذ ينبغي ان يصاغ المثنى والمجموع اولا ثم يعربا وان اردوا انهم
يصلحوا علما في المثنى والمجموع دلائل الاعراب فذاك ما اخترناه وقال الجرمي هي حروف الاعراب والفتحة بها
علامة الاعراب فعلى هذا يجب ان يكونا في الرفع معربين بحركة مقدرة اذ لو انقلب لم يحصل بعد كما ذكرنا
على مذهب اصحاب السنة وقال بعضهم الاعراب بالحركات مقدرة في المثنى والالف والواو والياء والحروف
دلائل الاعراب وبهذا قريب من قول الكوفيين من اصحاب السنة والكلام عليه معلوم هناك فان قيل
علامة الاعراب لا تكون الا بعد تمام الكلمة وانتم اخترتم في اصحاب السنة في المثنى والمجموع حصولها
قبل تمام حروفها فالجواب ان حق الكلمة ان يكون بعد حصولها بتمام حروفها وحصولها بتمام حروفها في الاخر
لما تقدم من ان الاعراب دال على صفة الكلمة فيكون بعد ثبوتها فان كان الحركات قد ايد ان يكون
على حرفها الاخير ومحل الحركة بعد الحرف كما مر فيكون الحركة بعد جميع حروف الكلمة وان كان في الحروف
التي هي مسميات الكلمة قد ايد ان يكون الحرف الاخير حرفها ويكون الاعراب بها ايضا بعد ثبوت جميع حروف
الكلمة لانها انما تحصل اعرابا بعد ثبوت كونها آخر حروف الكلمة اما كون المثنى والمجموع فالذي يقوي عندي
انه كالتنوين في الواحد في كونه دليلا على تمام الكلمة وانما غير مضافة كما مر الفرق بينهما ان التنوين
مع افادته هذا المعنى يكون على هيئة اقسام كما مر بخلاف النون فانه لا يشوبها من تلك المعاني شيء
وانما بسط التنوين مع لام التعريف في المنكر اجتماعا على حرف يكون في بعض المواضع
علامة للتنكير ولا بسط النون معها لانها لا تكون للتنكير وكذا بسط التنوين في المبنيات في نحو يا

يا زيد ولا رجل بخلاف نحو يا زيدان ويا زيدون ولا مسلمين ولا مسلمات لانها ليست للتنكير
كالتنوين وكذا بسط التنوين رفعا وجرا في الوقف بخلاف النون لانها يحركة وسكان
المتحرك يلتقي في الوقف واما الحروف الاخيرة من كتا فانها تحذف في الوقف بعد حركة الاعراب
وهو التنوين فقط حذفت بعد الضم والكسر وقبل الفاء بعد الفتح لانها حروف
معرضة للحذف بعد لزومها للكلمة وضعفها بالسكون والوقف محل التخفيف
والحذف فخففت بعد الفتح بقلبها الفا لتخفة الالف وحذفت بعد الضم والكسر
والسكون لثقل الواو والياء وقبلها حرف ساكن لما يجيء في التصريف من المزيد بنونها واما
واما فان الكاف حرف اخير من جوهر الكلمة فانها حرف صحيح لا تحذف ومن
ثم يغير بحالها وكذا الفاء من الفتحة نحو الفتى وصبي وظبي واما نون
واو او ياء نحو القاضي ويرمي ويدعو فانها لاولى الالتباس وجاز الحذف كما جاز
في باب الوقف وقال سيبويه النون في الاصل عوض مما حركة الواحد وتنوينه
معا لان حروف المد تزاد حروف اعراب امتنعت من الحركة فجيء بالنون بعدها
عوضا من الحركة والتنوين اللذين هما المفرد بها تختصها ثم والحق الحركة واما نون
فمقدرة على الحروف عند بعض اصحابنا كالاعراب بالحركات نيابة عنها ثم انه حيث
جاز الحركة مع اللام اي جعل عوضا منها بعد ما كانت عوضا منها فثبت
معها ثبات الحركة وجاز التنوين مع الاضافة فحذف معها حذف التنوين فهو
نحو جاءني رجلان يا فتى عوض منها وهذا الاصل وفي الرجلان عوض من الحركة
فقط وفي رجلان زيد من التنوين فقط وفي رجلان وفتى ليس عوضا منها ولا

من احدهما وفي نحو يان تبلان ولان عليهما عوض من حركة البناء فقط وفيهما قال بعد لان لزوم
العلة الدالة على هاد لت عليه الحركة مغنية من التعويض من الحركة وقال بعض الكوفيين انه
تثنوس حركت للسكنين فقويت بالحركة وهو ما اختاره ابن الدهان كالتثنوس ومعنى كونه علامة
التمام لانه المعاني الخمسة وقيل الواو بدل من الحركة وكذا وهو كضعف لازم فيها في الاضافة وقال
الفراء هو للمقرون بها المقرن المنصوب الموقوف عليه بالالف والمثنى المرفوع وبثونه مع الدام
يضعفه وكذا مع الياء والواو والجمع وقيل الواو بدل من ثنوين في المثنى ومن الكسرة في الجمع وبناء على ان
المثنى كان في الاصل مفردا اكسر اكثر فيهما وزوله تصحيح ذكر فرط القناد وبح تسليمه تقول
انها مصوغان صيغة سلم مفرد كلا ورجالا عشرة فلا يستحقان الا تثنيا واحدا لانه
اذا كرر ذكر النكرة باللفظ واما كلا فاعرف اعلم المثنى اشتهر به لفظا بكونه اخر الفا
ولا ينقلب الى الضاف حتى يتميز عنه بالتجرد عن النون ومعنى بكونه مثنى المعنى وخص ذكر مجال
اضافته الى المضمر وهو ثلاثة اشياء نحو كلاهما وكلاكما وكلانا لانه اذا كان مضافا الى المضمر
فالغلب كونه جاريا على المثنى تاكيدا لنحو جاءني الرجلان كلاهما وجئتهما كلاهما
فانه كما ايضا ان يقول كلاهما جاءني بعد ذكر شخصين فذا يكون تاكيدا وكذا كلاكما جئتهما وكلانا
جئنا واذا كان في الاغلب جاريا على المثنى وهو واقف له معنى ولفظا كما مر واصل المثنى ان يكون معربا
قالوا وانما جعله موافقا للمبني في الاعراب ثم اطرد ذلك فيما اذا لم يتبع المثنى المعرب نحو جئتهما كلاهما
وجئتهما كلاكما وجاءني كلاهما وكلاهما جاءني واما اذا اضيف الى المضمر فانه لا يجري على المثنى
اصلا اذ لا يقال جاءني اخواك كلا اخويك وكيفما تعربه مضافا الى المظهر ايضا اعلم ان المثنى
وذكر صاحب المغني ان بعض العرب يثبت الالف في كلا وكلتا مضافين الى المضمر في الاحوال كلها فيقال

الى المظهر وانه اذ ذاك ملحق بالمقصور والفرق ان بدل الواو عند سيبويه ابدال التاء منها في المؤنث كما في اخت
وبنت ولم يبدل التاء من الياء الا في اثنتين وقال السيرافي ثنوس الياء لحما على الحالة فيه واما الكسرة
قبلها ثنوس عند المصرح اما الالف المنقلبة عن الواو فيجيء الكلام عليه في باب الاسماء الستة وكلتا فعلى
والالف للتانيث جعل اعرابا كالدال من كلا والفا بقي بالفا التانيث بعد التاء ولم يكن بجمعا بين علامتي
التانيث لان التاء لم تخص للتانيث فقد تنا جاز ان تدخل عليها بل فيها الحقة منه لكونها بدلا من اللام
في المؤنث كاخت وبنت وثنتان والبدل لم ينقض ما ابدل منه ولم ينقلب تا بنت واقتضاء الوقف هاء
ولو كانت للتانيث لم يجز ذلك الامر وقال الفا ايضا لما كانت تتغير للاعراب صارت كانها
بنت للتانيث في ان الجمع بينها وعند الجرمي وزنه فعل ولم يثبت مثله في كلام وعند الكوفيين
الالف في كلا وكلتا للتثنية ولزم حذف نونهما للاضافة وقالوا اصلها كل المفرد لا
تحذف بعض اكده الا ترى ان وبالفا التثنية حتى يعرف ان المقصور الحاطة في المثنى الفي الجمع قالوا
ولم يستعمل واحد منها اذا لا احاطة في الواحد فلفظها كلفظ الاثنين وقالوا ويجوز للمفرد والجمع
الواحد فان كلتا رجليهما مذهبة كلتاهما معرفة بواحدة وقال كلتا كفيه نوالا دائما يجيء
على قلة ونعم ويجيء انهما لو كانا مثنيين لم يجز ضمير المفرد اليهما قال كلانا اذا ما نال سيفا
اقانا وقال كلتا رجليها سلامى وجاز كلتانا معرفة بواحدة وقال كلتا كفيه نوالا دائما يجيء
كثير والثاني والثالث وامالبنان قال لا تعذرني فيهما لكثرة بدليل فتح الثاء ولو كانا مفردين لوجب
كسر الثاء وقوله كلتا وهنة في قول كلتا وكان معنى المفرد مخالفا لمعنى المثنى اعلم ان كلا وكلتا
لا يضافان الا الى المعارف لانه وضعها للتاكيد ولا يؤكد الا المعارف كما يجيء
في بابه والمضاف اليه يجب ان يكون مثنى اما لفظا ومعنى نحو كلا الرجلين او معنى نحو كلانا والياء

حاطة

في النسخة بكلتا رجليها
سلامى واحدة كلتا هن فروج
بدل الدرع اكثر يجيء هذا

تعريف المثنى الالف الشعر نحو كلا زيد وعمرو والحاق التاء بكلا مضافا الى مؤنث افصح من تجريده
نحو كلا المرئتين وجوز الحمل على اللفظ مرة وعلى المعنى اخرى كما قال تعالى كلتا الجنتين اتت اكلها
وجمع بينهما نحو هما اثنتاهما الغنم الثالث ما فيه الواو والياء قال المصرفيون انما اقتضى الاثنين
بالذكر لان جمع المذكر السالم كل اسم بنى مفرده بتغيير نحو رجل ورجال او بزيادة في آخره
وليس او لو عنده واضرابها كذلك لان اولو موضوع وضع جمع السلامة وليس اذ لم يأت اولي في المفرد
وكذا عشرون واخواته وليس عشرة ثلث والربع احاد العشرة والثلثون واربعون واخواتهما ذكر
اذ لو كان كذلك لقيل لثلث عشرة مع كل عشرة تزيد عليها واحدا لان اقل الجمع ثلثة وكذا قيل ثلثون
للتسعة مع كل ثلثة تزيد عليها واما عليون وقولهم وحي هاوانا جمع عليه وقلة وحيهما وان كانتا
على خلاف القياس للثاني وله ولنا ان كلا لمثنى بالسلم دال على تعريفه بالاضافة وقولك مررت بكلا اخويك
فيدخل فيه اولاد وشركاؤه واضعافها واما ذو وفروعه داخلة في الجمع المذكور على اي وجه كان لانه واحد
ذوة الكنى بها الذو ينا قال التقدير فيما تقدر كعصا وغلامي واستثقل كقاض رفعا وجرا وحكى
سلمى رفعا والقطع فيما عدا اقول يشكل بيانا ان الاعراب المذكور اي السلمان المعربة يكون مقدرا
وفي ايهما يكون ظاهرا حصر السلمان المقدرة الاعراب لامكان ضبطها فيبغي ما لم يذكر منها ظاهرا الاعراب
قوله فيما تقدر اي فيما يقدر الاعراب فيه حرف المضاف وهو الالف واقام المضاف اليه اعني الضمير
مقامه فصار مرفوعا بالفعل اعني تقدير الاعراب لا حدثيهما اما تقدر التعذر
وليحكى الذو والما تعذر استثقالا فالمتعذرة بابان يستعمل في كل واحد منهما على الاطلاق اي رفعا وجرا

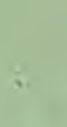

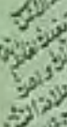

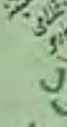

الذو اي ذات يعني كما ذكرت في الحاشية من الفرق بين ذو والذي في اول الكتاب فراجع اليه منه
نحو عبادي وسلماني ايضا منه

ونصبا وجرا الاولى بالالف عصا يعني كل معرب مقصور فانه يتعذر الاعراب لتعذر الالف الواو
الثالث لان الالف لو حوالت تحركت لخرج عن بنية وتغلب حرفا اصلي نحو فتا فلا يمكن تحريك الالف
مع بقائه الثاني بالياء غلامي يعني كل مفرد اضيف الى ياء نحو غلامي وسمي مضافا الى ياء المتكلم فانه
يتعذر الاعراب اللفظي فيه مطلقا ايضا لان اعراب المضاف ناشئ عن اضافته وذكر ان السلم
انما يستحق الاعراب بعد تركيبه مع عامله كما تقدم فحين ذكر جاء غلام زيد مثلا لم يستحق المضاف
الاعراب الا بعد كونه مسندا اليه اي كونه عمدة الكلام اذ هو المقتضي لرفع السماء وكونه مسندا اليه
مسبوق بثبوته اولا في نفسه والمسند اليه المجرد في مثالنا ليس مطلق الغلام بل الغلام المضاف
بصفة الاضافة الى ياء المتكلم فالاعراب مسبوق بالاضافة فقال والاضافة ثم كون المضاف عمدة او فضلة
ثم الاعراب فنقول انهم لما اضافوا السلم المفرد الى ياء المتكلم التزموا ان يكون حركة ما قبل الياء كسرة
لتوافقها فلما اراد والاعراب بعد ذلك وجدوا محل الاعراب مشغلا بحركة لازمة واهملوا الحرف
لحركته متحالفتين كانتا او متماثلتين مستحيل ضرورة واما المستغل اعرابه فقسمان يستغل فاعلها
رفعا وجرا وهو الاخير رفعا فالاول السلم المنقوص اي الذي ما قبل آخره ياء قبلها كسرة فيستغل الضم
والكسر على الياء المكسور ما قبلها وذلك مستحيل لضعف الياء وثقل الحركتين مع تحرك ما قبلها بحركة
ثقيلة فان سكن ما قبلها وما قبل الواو ولم يستغل الحركتان عليهما نحو ظبي ودلو كرسي ومغزو واما
الفتحة فلخفتها لا يستغل على الياء مع كسرة ما قبلها نحو رأيت القاضي ويسمى هذا النوع منقوصا
لانه نقص حركتين ويسمى نحو الفتى والعصا مقصورا لكونه ضد الممدود او لكونه ممنوعا من مطلق
الحركة والقصر المنع والاول اولى لانه لا يسمى نحو غلامي مقصورا وان كان ممنوعا من الحركات الاعرابية
ايضا مع انه لا يجب لطرد الالف وايضا مذهب النحاة ان كون غلامي مبنيا على ما يجيء والمقصور

من الفاظ المعرب والثاني كل جمع مذكر سالم مضاف الى ياء المتكلم فان رفعه وجر معتقر فيه وذلك
نحو جاني مسلمي والاصل مسلمي بجمعت الواو والياء مع سابقتها في اللين واولهما ساكنة مستحقة للادغام
فقلبت الفتحة اعني الواو والى الياء اذ المراد بالادغام التخفيف وكذا بعمل لو كانت الثانية واو
نحو سيد وميت وان كانت الكسرة ادغام المنقلبين من قبل الاول الى الثاني كما يجوز في التصريف وادغم بعد
القلب الياء الاخرى وكسر ما قبل الياء لتمام ما شرعوا فيه من التخفيف وكون الضمة قريبة من الكسرة
والفتحة حمل التغيير فيه لم يكسر الضم نحو سيل وقيل لانه لم يسبقه تخفيف آخر حتى يتم به ولم يكن
الضم قبل ياء من الطرف وليت الياء الساكنة المدغمة فيها منضما ما قبلها كالياء الساكنة غير المدغمة
فان ذلك لا يجوز فيها والقابل في جمع بعض بعضهم وفقا من الطيب طاوي وامّا المدغمة فالمتحركة فكانها
متحركة لصيرورتها مع المتحرك بحرف واحد فتحي سكل كهام وانما كان الضم الذي قبل واو الادغام
في الياء على قفا الاوزان اي ثلاثيا ساكن الاوسط جوزوا ايضا بقاء الضم على حاله فقالوا في جمع
الدلي في فتيان الواو والذي هو علامة الرفع مقدرة في جاءني مسلمي وعلامة حالة الجر والنصب
فالياء ياقية الا انها ادغمت والمدغم ثابت ولعلما تعلم يقدر نحو جاءني صالحا القوم ورأيت صالحي القوم
ومررت بصالحي القوم من المقدر في الظروف لظهور ضروب الحذف لان الكلمتين مستقلتان
بخلاف نحو مسلمي فان المضاف اليه كجزء منفصل عن المضاف واما نقطة في احوال الثلث فقد
دخلت في باب غلامي فلم تفرد بالذكر وكان عليان بعنة قسم المفرد اعرابه مطلقا الحكمي نحو
زيد ومررت بزيد ورأيت زيدا لكونه معربا مفردا للاعراب وبدليل استقلاله بحركة الكتابة واعلم ان
مذهب النحاة ان اعراب غلامي بنفس اضافته الى المبني وقالوا لهم المصرحا بان لانه عندهم قسم المعرب المفرد
اعرابه وهو الحق بدليل انك تقول غلامي وغلامك وغلامه وهذا يدل على ان الاضافة الى المبني مطلقا

سبب البناء ليس كل ما يحتاج الى الفرق والمبنية فاذا عرفت المعنى الذي اشار اليه مقدما
مطلقا او في بعض الاحوال وفي بعضها بقي من المعربات اعرابه ظاهرا وهو قوله والملحق فيما عدا
قال غير المنصرف ما فيه علتان من تسع او واحدة تقوم مقامهما وهي عدل ووصف وتانيث ومعرفة
وجمعية وتركيب والنون زائدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا العدل تقريبي مثل ثلث ورباع
وزينب وساجد ومعدي كرب وعمران واحمد وكمران لا كسرى والتنوين
اقول قوله ما فيه علتان
اعلم ان قول النحاة ان الثلث الغلاني علته لكذا لا يرتضى وانما انه موجب له بل المعنى
انه اذا حصل ذلك الشيء ينبغي او يختار المنعم ذلك الحكم لمناسبة يراها ذلك الشيء وذلك
الحكم والحكمة الاصطلاح الاصولي هما بوجبه العلة واياه على الحصى يقعقعه وحاصله ان
ان لا كسرة ولا تنوين لان مقتضى الكسرة والتنوين غير المنصرف مقتضى العلتين او تسعتهم
انهما لكل واحد من الفروع غير المنصرف سببا وعلة يجاز لان لكل واحد منهما جزء العلة لا علة
تامة اذ يا عتبار انتفاء احدهما يحصل الحكم فالعلة التامة اذ ما يجوز عليتها او واحدة منهما
تقوم مقامها مع شرط لكل واحد منهما وسنقوي الشروط ان شاء الله تعالى وندخل في الحد الذي
ذكرناه التي لغير المنصرف ما دخله الكسرة والتنوين للفروع او التنابين وكذا المجموع
بالالف والتاء علما او المجموع بالواو والنون علما للمؤنث كسلمان ومسلمون وان لم يحذف
منهما واو التنوين لتبوت العلتين في جمع ذكر فيما بعد ويجوز صرفه للفروع او التنابين
نظرا لان الفرق على قوله علة عدم نطق الاسم عن التنوين المعتبر وعن الكسرة القائم مقامها
او نوى فاك الفروع وفقد التنابين غير مجوز عنهما فكان الوجه ان يقول
ويزول حكم غير المنصرف للفروع او التنابين لان حكم غير المنصرف حكم قد يتخلف عن العلة

بخلاف حكم المعرب اعني اختلاف الآخر باختلاف العوامل لفظا او تقديرا فانه لا يختلف من علامة
الاعراب وهي علامة [illegible] غير المنصرف [illegible] للسببين يجوز ان يقال
[illegible] المنصرف [illegible] مع اللام والاضافة بما قد [illegible] غير
منصرف وعند غيرهم منصرف سواء قال ان الكسر سقط تبعا للتنوين او قال ان الكسر مع التنوين سقطا
معا وذلك لان اكثرهم قال ان الاسم يشابه الفعل حذف لاجل شبهه اياه علامة تمكنه التي هي التنوين اي
علامة اعرابه لان اصل الاسم التمكن واصل الفعل البناء وجعلوا ترك الصرف عبارة عن حذف التنوين ولما
تبعه الكسر بعد [illegible] غير منصرف [illegible] الفعل بانه ما لم يكن مع اللام والاضافة تنوين
حتى يحذف فمنع الصرف لم يسقط الكسر فظهر انه سقوط بتبعية التنوين لا بالاصالة [illegible]
والاسم منصرف لان التنوين لم يوجد فيحذف [illegible] وقال بعضهم انه يشابه الفعل حذف الكسر
والتنوين معا للمنع الصرف [illegible] عندهم ايضا منصرف لان الكسر والتنوين لم يحذفا ولا احدهما مع
اللام والاضافة لمنع الصرف ولا فرق [illegible] الاول لا يعني ان الكسر سقط تبعا للتنوين وذلك انه بعد [illegible]
مع [illegible] الى اعادة الكسر [illegible] بالتنوين [illegible] الكسر
[illegible] للمنع الصرف كالتنوين لم يعد [illegible] البناء مع الصرف [illegible] ولم يتبعه الكسر في الحذف
لان التنوين يحذف لا للمنع الصرف ايضا كما في الوقف ومع اللام والاضافة والبناء [illegible] اولا الامر [illegible]
لم يسقط الا [illegible] الفعل لا الاضافة ولا البناء ولا شيء [illegible] الكسر التي لا تدخل الفعل
[illegible] نحو ضربني ويضربني [illegible] منع الصرف للشيء [illegible] سببه نحو
[illegible] فيما [illegible] كما ذكرنا [illegible] فيتبعه الكسر [illegible] النصب
فيهما تابع للجر [illegible] النصب [illegible] المعرب اي جعل النون [illegible]

منع [illegible] المعلقات [illegible] ولا يبنى [illegible] كما ذكرنا [illegible]
بنقص [illegible] للفعل [illegible] احدها وهو اقواها ان يتضمن معنى الاسم معنى الفعل سواء كان في اسماء
الافعال فيبنى الاسم نظرا الى اصل الفعل الذي هو البناء [illegible] من جهة
تركيب الحروف الاصلية [illegible] المعنى كاسم الفاعل والمفعول والمصدر والصفة المشبهة فيعطى
عمل الافعال التي فيه معناها ولا يبنى لضعف امر الفعل في البناء [illegible] وهو المضارع على الاسم
في الاعراب فلا يبنى منه الا قوى المشابهة للافعال اي الذي معناه معنى الفعل سواء كاسم الفعل [illegible]
اضعفها ان لا يشابه لفظا ولا يتضمن معناه [illegible] فرعا لاصل كما ان الافعال
فرع [illegible] واما
[illegible] في باب المصدر فلا يبنى بهذه المشابهة لضعفها مع ضعف الفعل في البناء ولا يعطى بها عمل الفعل
لان ذلك [illegible] معناه الطالب للفاعل والمفعول [illegible] بل [illegible] بهذه المشابهة علامة الاعراب
فيكون الاسم معربا [illegible] ثم يتبعه الكسر [illegible] التنوين والكسر معا كما تقدم واما [illegible]
بهذا الحكم الى كون الاسم [illegible] ولم يقتنع [illegible] لان المشابهة بالفرعية [illegible]
غير ظاهرة ولا قوية اذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل [illegible]
معنى وكذا [illegible] الفرعية [illegible] بسبب هذه العلل [illegible] ولم يكتف [illegible]
مقام [illegible] فان قيل اذا شابه الاسم غير المنصرف الفعل فقد شابه الفعل ايضا فلم كان اعطاء [illegible] الاسم
الفعل اولى من العكس [illegible] لان الاسم تطفل على الفعل فيما هو من خواص الفعل وليس ذلك لطلب المناسبة
بينهما وذلك كما يعطى اسم الفعل معنى الاسم وهو معنى الفعل واسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة والمصدر بتضمن الاسم معنى الفعل فيتطفل الاسماء على الافعال في المعنى فتعطى حكم الفعل

وذكر كما يعطى اسم الفعل معنى الفعل يعطى اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر معنى الفعل

وذكر بعضهم ان الفعل وعلة معا وعمل البناء حسب فرينا مطردة في كل ما يعطى حكما بما يشابهه لنوع ما ذكرا
اذا التقت مشابهة للحرف للفعل بتضمن معنا كان واقفا بها وما دام عمل الفعل واذا التقت مشابهة اسم
للحرف بما جنسا به الى غير كالمي كوزيد والمضمر والغايات او بتضمن معناه كاسماء الشرط واستفهام ونحو ذكر
كما يجيء في باب المبني بي سلم لتعلقه على الحرف فيما يخصها وهنا بكفي ادنى مشابهة لما جعلنا به اسم مخلا وشابهة
للافعال وذكر لتمكن الحرف وبرسولة البناء دون الفعل واذا شابه الفعل الحرف يلزم معنى الانشاء الذي
هو بال اصالة للحرف اعطى حكم الحرف في عدم التصرف كاف عسى وفعل التعجب وان شابه اسم كالمضارع على تمن كما يجيء
في بابه فظهر ان اسم قد يشابه الفعل والحرف وكذا الفعل قد يشابه اسم والحرف واما الحرف فشابه الفعل فقط

قوله والتوين الذي انتصبه خالدة على انها حال من التوين والعامل معنى الكلام قال معنى قوله وهي عدل او وكفا
اي يكون علل منعا لصرف عدلا ووكفا وكذا وكذا والتوين الذي وقد لخص بالسباب المذكورة وشابه الفعل الثاني
المقصورة وهو كل الفعل الذي اخر اسم الحكم سواء كان لذلك الحاق كالف ارطى وذفرى وحبنطى او لا كبعثرى
لانها بالعلمية تتضمن التاء كالف التانيث واذا عدل الف والتوين كسبب المشابهة الف التانيث بالامتناع من التاء
فعدل الف المقصورة الممتنعة من التاء او لحق شابهها لفظا وامتناعا من التاء واما الف الحاق المهموزة
فلم تلحق مع العلمية بالف التانيث المهموزة وان كانت ايضا ممتنعة من التاء مثل الف التانيث المهموزة لعدم
مشابهة الف الحاق المهموزة ما يشبه بالف الحاق المهموزة اي التمرة في نحو حمراء في باب التانيث دون الف
لكون الهمزة في الاصل الفا والثاني كون همزة الحاق مقابلة للحرف الاصلي ولذلك انقلب الف والتوين
في نحو سكران مشابهة الف التانيث المهموزة لان التوين ليست مقابلة شيء فاصلي والف الحاق المقصورة
وان كانت مقابلة شيء فاصلي لكنها تشبه علامة التانيث الاصلية اي الف المقصورة لا المنقلبة عن علامة
التانيث اي الف التانيث المهموزة واما قوله وبذلك العلل فان العدل فرع على بقاء ما علم على حاله والوصف فرع

قال بعضهم التصغير والنسبة ينافيان الفعل لان المصغر والمنسوب موصوفان معنى فلذلك لم يعتبر ايخلل في الجمعية والتانيث
فانهما لا ينافيانه بل لما كان الحقيقة لم يصح اليها حسن

فرع المصروف والثاني فرع على الذكير والتعريف فرع على التنكير اذ كل ما تفرعه كان مجهولا في الاصل
عندنا واليجمعة في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه لسان اذ فيكون العربية اذا
في كلام العجم فرعا والجمع فرع الواحد والتذكير فرع الافراد والالف والتوين فرع على التانيث كما يجيء
بعدا وفرع ما ازيد عليه كوزن الفعل فرع وزن اسم اذا كان خاصا بالفعل او اولى بزيادة كزيادة الفعل
لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع غيره وهنا فروع ان لم يعبر عنه بالكون اسم مصغرا
ومنسوبا وشاذا وغير ذلك مما يجيء ذكر اقسامهم بدا عليه بخصوصه قوله وكلمة لا اسم وجمع بقل ان
لا يجر لانه يدخله الجر باللام وبراذا وعندهم معرب والجر انواع وبدفتح فالفتح الذي في باجمر عندهم عمل الجار
وبوبعمل المحاله وقال الاخفش والمبرد والزجاج غير المنصرف في حال الجر مبني على الفتح تحقيقا وذلك لان
مشابهة لجنبي الفعل ضعيفة فجر فرع علامة الاسم مطلقا اي التنوين ونحوه حالة والجر فقط و
اقتضى البناء في حالة الجر ليكون كالفعل المشابهة التعري من الجر قال ويجوز صرفه للضرورة والتناسب
مثل سراحا سلسلا واغلالا وقواريرا اقول قال الاخفش ان صرف حال ينصرف مطلقا اي في الشعر وغير لغة
الشعراء وذلك انهم كانوا يضطرونه كثيرا لاقامة الوزن الى صرف حال ينصرف فعمموا على ذلك لتشابههم فصار الامر
الى صرفه في الاضطرار ايضا وعليه عمل قوله سلاسلا واغلالا وقواريرا وقال الكسائي انه صرف
حال ينصرف مطلقا لغة قوم لا افعل فكره الكن غيره اذ ليس بمنزلة من الضرورة الاضطرار كي جاز في احد
وابرهيم ونحو ذلك مما للضرورة فلا خلاف في جواز صرفه فلا يصرف ما فيه الف المقصورة لعدم
الضرورة ومنع الكوفيون صرف افعلى الضرورة لان من مع مجرورة كالمضاف اليه فلا ينون ما هو كالمضاف
والاصل المجوز لان الكلام في الضرورة وفرق البصريون المضاف وما هو كالمضاف فيجوز الكوفيون وبعض
البصريين للضرورة ما صرف المنصرف لا مطلقا بل بشرط العلمية ودون غيرها من اسباب لغة ما يشبهها

ذكر عند الكلام في تفصيل الاسباب وذكر بكذا شرطا لكنه من الاسباب مع كذا كما سيأتي ومنه يعلم قوله

فما كان خصنّ ولا ما يليه فإن مرة أتى بجمع ومنعه الباقون استدلالا بأن الضرورة تجوز

رد الأشياء الى اصولها فيجاز صرف غير المنصرف ولا يجوز ولا يجوز لاجلها الاشياء

على اصولها وقرين من هذا اقصر الحمد ودع الشعور ومد المقصور الا قادر ومنعوا

روايتهم بأنا قالوا الرواية يقف فان ثبت فحق والا نصاف ان الرواية ان ثبتت

عن ثقة لم يجز ردها وان ثبت هنالك رواية أخرى قوله لا لاحرى لتباين المنصرف

الذي يليه اي اعلا لا فهو كقولهم هنا في الشيء وهو أدنى والاصل أدنأ فهو قوارس

بمعنى اذا قرئ منونا لا اذا وقف عليه بالالف لانا الالف لا تحل كما يحتمل ان يكون

بدلا من التنوين يحتمل ان يكون للاطلاق كما في قوله تعالى الظنونا والسبيلا

فلا يكون نقضا فيما استشهد له من احرى غير المنصرف وانما حرك لالتباس او اخر الاول في هذه الرتبة

لانا او اخر الاول كالقواف يغيرون قفا وقفا ويجانبونها وكذا كل كلام مسجع الا ترى الى

قوله صلى الله عليه وسلم خير المال مركدة مأبورة وفرس عاقر اي موقر اي موقر بمعنى كثير النتاج

وفالتغ والعجز ثم قال بشر وبمال ربي المعاقفة على اول وما يقدم مقامها الجمع والعد

والغالب تأنيث أعلم ان الاكثر منها على ان قيام الجمع الاوصى مقام ربيبي وفوق

لكونه لا نظير له في الاحاد العربية اما خوفان وربا اي الذي الغزير بناءه ورجل رثناث

اي طويل وحمار حرجاب اي غليظ وصبر قواذ واما نحو النتراي والبغازي فالاصل

فيه ضم ما قبل الاخر لكنه كسر لاجل الياء واما بعازرة وشراهيل فمنفعل على الجمع و

ويجيء عليه واما نحو يمان وشآم فالالف فيهما عوض عن احد يائي النسبة فهذا

فهذا الوزن عارض لم يعتد به وذكر انما صار الى هذا الوزن بسبب تعري يائي النسب والف الذي

هو بدل من الاخر كوياء النسب عارضة لا تعتد بها الوزن يجيء في كاني في المنسوب الى الجمال وكما

الثانية للنسب الى اللهم يعني ثنا مد قال ارفني الميلتين بالنهم يا لكع يقول لبيك لهم قال سيبين بعدهم من

يقول يمان وشآمي بتشديد الياء وهو قليل ويجوز وبرفع التصريح ان شاء الله وانما تعد ياء النسبة عارضة

في قاري وبرسي وعطاري ويجاني ونوبي وكوفي لانها تثبت في احاد ما وصيغت بهذه الجموع على ما يثبت لك

في الاحاد وليس ذلك في اعداد الباقي المفرد وصوغ الجمع عليه بقياس الا ترى انك لا تقول في جمع عجمي وان

كان يائي للوحدة كما في بختي وقيل ان نحو يمان شاذ لان الالف والياء للنسبة اللهم الذي هو يزيد في ثمانية وفيه اذ لا

معنى للنسبة في ثمان فانه بالاضافة الى ثمن كالربع الى الربع والخمس الى الخمس ولا معنى لنسب بعدين العدد الى بعدين

بهما وتقدير النسبة الى الرباعي نسب فيكون نسبا الى الرباعية وهي السن ويجوز ان يقول الثماني انه منسوب الى الثمانية

اي مجرد العدد لان الثماني لما يستعمل الا في المعدود والثمانية الاصل العدد لا المعدود كما تقول في صحاح العدد سنة

ضعف ثلثة ولا تقول سنة ضعف ثلث وقد يجيء تحقيقه في باب العدد قال الفارسي انما اغير الف المنسوب اليه

تقديرا لكونه بدلا من احدى يائي النسب كما انها تغير الياء كما في بجاني وقد جاء ثمان في الشعر غير منصرف

شاذا قال يحمد ربي في مولعا بثمانها وهو على التوهم كما راى فيه معنى الجمع ولفظه يشبه لفظ الجمع ظنه جمعا انما

مسراويل فيجيء وقد فيدنا الاحاد بالعربية او تريد مفرد مساة او جمع تقديرا كجيئ وانحو كلبة ايمال

فانها وان امكن لها نظير في الاحاد الا انك تقول ما جمع فلك وتكسر جمع العلة كما الماء بدليل تصغيره على لفظه

فتنة عضة جمعتها مع انه نسب كما سيأتي ان افعالا مفرد ولذا قال ثمانية بتاء وانث الضمير للانعام وجاز وقف

المغرية بحذف تاء ثمانية ثم يسكن او لنقله انسح ولم يوقف المفرد بغير هذا الوزن بالجمع ولا يصح الاعتذار

بجعل افعلة في الاحاد كواد رخ لانه موضع لكونه منقولا عن الجمع كمدائن ولا يأبى وانك لا ترى انجمان ولا يأبى

لانها للغندرة به شاذة والنصب بضم الهمزة وبجلد لانه جمع شاذ على غير القياس وجمع لها واحد له
يدليل ورد بلفظها والجمع مذكر فان الغفل وقال بعضهم انما وردى في قام مقام ليتبين لكونه نهاية
جمع التكسير يجمع الجمع الى ان ينتهي الى هذا الوزن فيزيد ثم والكسي بالافصح نحو كلب واكلب واكالب ونعم
وانعام واناعيم واما قوله صلى الله عليه وسلم انكن صويحبات يوسف وقوله بعد الصواحبيني بالكسر في جمع
جمعه ان بمعنى الملاح فهو جمعه سلامة ونحن قلنا انها جمع التكسير قيل انما لم يكن في الاحاد له نظير شبه
الا الجمع الذي لا نظير له في كلام العرب ففيه الجمع وشبه العجمة وعلى هذا ففيه سببان كما فيه كالسببين وقال
بلغ وفي فيه الجمع وعدم النظير في الاحاد وعدم النظير فيما عنده سبب مستقل لا يحتاج الى الجمعية كما ياتي
في سراويل فيه عنده ايضا سببان والخطيب ايضا عنده اكثر من التسعة وقال المص يتحصر في مثل هذا الجمع بتكريره
بالجمع حقيقة كاكالب وكونه على وزن جمع الجمع كمساجد قلنا انه عنده لكونه اقصى جموع التكسير اما قيام الفي
التانيث عن الحدة دون المفصلين مقام سببين فللزومها الكلمة وبناء الكلمة عليها بخلاف تاء التانيث
فان بنائها على المذكر وان اتفقت بعض الكلمات لزومها كالعنصوة وقترة وبعجانة وعرفة وغيرة كما يجيء
في باب التانيث قال العدل خروجه عن صيغته الاصلية تحقيقا كثلاث ومثلث واخر وجمع او تقديرا
كعمر وقطام في تميم اقول العدل اخراج الاسم عن صيغته الاصلية بغير القلب لا للتخفيف ولا للالحاق
ولا لمعنى فقوله بغير القلب ليخرج نحو ايس في يائس وقولنا لا للتخفيف احتراز عن نحو مقام ومقول
وفخذ وعنق وقولنا ولا للالحاق ليخرج نحو كوثر وقولنا ولا لمعنى ليخرج نحو رجيل ورجال قوله خروجه
اي خروج الاسم وان قال اخراجه لكان اوفق لمعنى العدل لانه هو المصدر يقال الاسم معدول اي مصروف
عن بنيته والعدل الانصراف والخروج قوله عن صيغته الاصلية يخرج عنه اخراه قلنا انه معدول
عن الاخر كما يجيء قال انه معدول غير منصرف واسر عنده ثم ذهبا معدولان عن السحر والامس و

واللام بنت صيغة الكلمة لم تضع عليها الا ان تزول كانها من صيغة الكلمة وبنيتها لسنخ
امثالها بها اوفق لتحقيقا انصب على المقدار لا على المخرج اما المخرج تحقيقا اي فخروج تحقيق كرمل نحو يعني
ورجل يعني او خروج تقديرا اي فخروج مقدر ونعني بالعدل المحقق ما يحققه الدليل بدليل عليه غير كون الاسم
غير منصرف بحيث لو وجدناه ايضا منصرفا لكان هناك طريق الى معرفة كونه معدولا بخلاف العدل المقدر
فانه الذي يصار اليه لضرورة وجدان الاسم غير منصرف وتعذر سبب الاخر غير العدل فان عمر مثلا لو وجدناه
منصرفا لم يحكم قط بعدله بل كان عامر مثل كان كادد واما ثلاث ومثلث فقد قام الدليل على انهما معدولان عن ثلاثة
ثلاثة وذلك انا وجدنا ثلث وثلاثة ثلاثة بمعنى واحد وفائدتهما تقسيم امر ذي اجزاء على هذا العدد المعين
ولفظ المقسوم عليه غير لفظ العدد مكررا على الاطراد في كلام العرب نحو قرات الكتاب جزءا جزءا وجاءني
القوم رجلا رجلا وابصرت العراق بلدا بلدا فكان القياس في باب العدد ايضا التكرير عملا بالاستقراء و
والحاقا للمفرد المتنازع فيه بالاعم الاغلب فلما وجد ثلاث غير مكرر لفظا حكم بان اصله لفظ مكرر
ولم يات لفظ مكرر بمعنى ثلاث الا ثلاثة ثلاثة فقيل انه اصله وقد جاء فعال ومفعل في باب العدد من واحد
الى اربعة اتفاقا وجاء فعال من عشرة في قول الكميت ولم يستريثوك حتى رميت فوق الرجال خصالا عشارا وليس
والكوفيون يقيسون عليها الى التسعة نحو خماس ومخمس وسداس ومسدس والسماع مفقود بل يستعمل
على وزن فعال من واحد الى عشرة مع ياء النسب نحو الثلاثي والرباعي والسداسي والسباعي والثماني وعشاري وعند
سيبويه ان منع الصرف في هذا للعدل والوصف فان قيل الوصفية في هذا المكرر عارض كعمرو في
اربعة نحو نسوة اربع فكيف اثر فيه ولم يؤثر في اربع قلت هذا التركيب المعدول لم يوضع الا وصفا
ولا يستعمل الا مع عنده معنى الوصف فيه ووضع المعدول لغيره وضع المعدول عنه واما اجتماع
صرف هذا المعدول اذ لم يجر على الموصوف وليس هو لذا هو اذ الحق وضع على الوصفية كالحمرة في قوله

الوصف وان لم يشبع المصدرى وقال ابن السراج وانما لم ينصرف لكونه مثنى مكررا معدولا عن لفظة اثنين
وعن معناه ايضا لانه عدل عن معناه مرة واحدة على معنى اثنين فيه عدل لفظي وعدل معنوي وقيل ان
فيه عدلا مكررا من حيث اللفظ لان اصله كان اثنين مرتين فجعل مرة واحدة ثم غير لفظ اثنين الى مثنى
وقال الكوفيون وابن كيسان ان فيه العدل والتعريف كافي عمر اذ لا يدخله اللام واذا جرى على النكرة
نحو لكل مثنى وثلاث دليل على ما قالوا ولو كان معرفة وبيانه ان فيه معنى الوصف لجريه على المعارف وكيف يكون
معرفة وهو يقع حالا نحو جاءني القوم مثنى وثلاث اما اخر فانه جمع اخرى كالثنى مؤنث اخر وهو افعل التفضيل
بشهادة الصرف نحو اخر اخران اخرون واخر واخرى اخريان اخريات وامثل الافضل افضلان
الافضلون والافاضل والفضلى والفضليات والفضل والفضلة والاصل في الاصل اسم فاعل
في الاصل معجما ثم نزيد ورجل اخر رجل اسم فاعل من زيد في معنى من المعاني ثم نقل الى معنى غير
معنى رجل اخر رجل غير زيد ولا يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور اولا فلا يقال جاءني زيد وحمار اخر
ولا امرأة اخرى ويستعمل اخر بلا تاء في المعنى الاول فلا تستعمل الا مع اللام او الاضافة كما هو في قولهم
جاءني فلان في اخريات الناس اي في الجماعات المتاخرة وكذا الاول والاخر فلما خرج آخر وسائر نصار فيه عن
معنى التفضيل استعملت مادون لوازم افعل التفضيل اعني من والاضافة واللام وطويق بالمجرد
عن اللام والاضافة ما لو لم يكن رجلان آخران ورجال اخرون وامرأة اخرى وامرأتان اخريان ونسوة
اخر فقيل الدليل على عدل اخر انه لو كان معرفة كالله اكبر للزم ان يقال بنسوة اخر على وزن افعل
لانه افعل التفضيل ما دام من ظاهر او مقدر لا يجوز مطابقته لما لو له بل يجب افراده ولا يجوز
ان يكون بتقدير الاضافة لان المضاف اليه لا يحذف الا مع بناء المضاف كقبل الغايات او مع حذف ما
المضاف اليه وهو التنوين كما في وكلا اتيناه او مع دلالة ما اضيف اليه لا بعد كل المضاف عليه نحو

معنى آخر في الاصل

جامعة الملك سعود للعلوم والتقنية
مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
قاعدة البيانات الإسلامية

نحو قوله الآعلال ذا وبذا هذا سابح اذ دام استغراق كلهم فلم يبق فلك ان يكون اصله اللام ولمانع ان
يمنع الحصر فيما ذكرنا من الوجوه بما ذهب اليه الخليل في اجمع واخواته من كونها معارف بتقدير الاضافة معنويا
من غير لفظ فالاولى في الجواب ان يقال امتناع كونه اخر بتقدير الاضافة ان المضاف اليه لا يحذف الا اذا جاز
اظهاره ولا يجوز اظهاره ههنا ومنع بعضهم كون اخر معدولا عن الام لسلمنا ان اللام سلمنا انه لو كان كذلك لوجب
كونه معرفة كما هو رأي سيبويه في المعدول عن ذي اللام وكان لا يقع صفة للنكرة كما في قولك مررت برجال اخر
واجيب بانه معدول عن ذي اللام لفظا ومعنى وعدل عن التعريف الى التنكير قلت انه لا يجوز تخالف
المعدول والمعدول عنه تعريفا وتنكيرا ولو كان معنى اللام في المعدول عن ذي اللام والصاحب بن عباد
كما ذهب اليه بعضهم لتضمنه معنى الحرف فتعريفه سماعي ليس لكونه معدولا عن ذي اللام بل لكونه علما وذهب جماعة
ضمني الى ان العدل في اخر ليس عن اللام والاضافة ان يستعمل من ويقرن لفظة في جميع الاحوال فاخر
في قولك بنسوة اخر معدول عن اخر ويلزم على هذا القول ان يكون اخران واخرون واولاخر واخرى واخرا
معدولا لان اضافة اخر لفظا ان اخر كما واخر غيرنا من اعيان المعدل بالقاف والجمعية والمثنى
والمجموع بالواو والنون لا يتبين فيها حكم منع الصرف في وجمع نحو اخران والجمعين كما قد يستعمل
بكل منهما باللام والاضافة كما هو الاصل ولو لم يكن ايضا مما يبين فيه اثر منع الصرف لكونه كعمر فان
هذا وان ادعا كون ظاهرها المؤنث والمثنى والمجموع عما معدولا عن لفظ الواحد المذكر بعد فالاولى
ان لا نذهب الى كون اخر ونظائره معدولا عن اخر لوازم افعل التفضيل على التعيين بل نقول اخر معدول عن
شيء كان مقرونا ولوازمه باقية الاصل اعني اخر الشيء اللائق مطلقا وانما عدل عنه لتضمنه معنى فعل
التفضيل الذي هو المستلزم لاذهاب بعض لوازم افعل التفضيل وذلك لانه صار بمعنى غير كما ذكرنا
وعلى هذا لا نغلو العدل بما نسبه المصراعي في وجه عن صيغة الاصلية بل نقول العدل اضراج

فيه بحث فتأمل فتدبر والله اعلم بالصواب

قوله بمعنى غير
اي بمعنى مغاير
او مختلف
او المتبادر
الى الذهن
كما يقال
الكلي غير
الجزئي
اي مغاير
له او مختلف
له او
المتبادر
الى الذهن
منه

اللفظ كما ذكرنا اما الاصل ان يكون معنى الصفة او ملتزم كما ذكرى فيدخل فيه سحر
وامس واخر وضحى وعتمة وهناء وبكرا معينان لان الاصل في تخصيص اللفظ المطلق شيء معين
مما كان يقع عليه وضعا ان يكون باللام او الاضافة ويدخل فيه الظرف ايضا نحو قبل وبعد لقطعها
عن المضاف اليه الذي كان يقتضيه وضعا فعلى هذا اذا كان المعدول معربا وانضم الى تلك السبب
امتنع صرفه فلم يمتنع ضحى واخواته لعدم اعتبار العلمية فيها كما اعتبرت في سحر على ما يجيء واما جمع ومثلث
اخواته من كتع وبصع وبتع فالاكثرون على انه معدول عن جمعاء لانه يجمع جمعاء وقياس جمع وفعلاء
افعل فعل كحمراء وشمر قال ابو علي ليس قياس كل فعلاء ان يجمع على فعل بل قياس فعلاء مؤنث افعل الخبر
على فعل ايضا والجمع مجموع على الجمعين لا يجمع وقوله صلى الله عليه وسلم والبكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام
ولو كان جمع معدولا عن جمع وفعل يصلح لجمع المذكر والمؤنث لجاز في الرجال جمع قال والخف ان جمعاء
سلمى الصفة وقياس جمع فعلاء كسلمى فعالى في النكرة وفعلاء وشاذ في التصحيح كصحراء وصحراوات يجمع
معدولا عن الجمع ويرد عليه ان جمعاء لو كان كسلمى كان الجمع ايضا كذلك يجمع جمعاء اذا على الجمعين شاذا اذ لا
يجمع بالواو والنون الا العلم او الوصف كما يجيء في باب الجمع واما السبب الآخر فهو وقوع جمع قبل التمييز انه
تعريف اضافي لان الاصل في جاءني القوم اجمعون اجمعهم اي جميعهم وقول الكتاب الجمع اي جميعه قبل هو
ضعيف لان تعريف الاضافة غير معتبرة منع الصرف ولان يقول انما لم يعتبر لكون جمع وجوه المضاف
اليه لان حكم منع الصرف لا يبنى فيه كما يجيء واما معه فانه قائم مقام اعتبار وقال بعضهم فيه التعريف
الوضعي كالاعلام اي وضع تأكيد للمعارف بلا علامة التعريف فلولاه لم يكن الا معرفة الا ما شذ من تركه في قوله
من تكن قوله فلصرة البكر يوما اجمعا فما كان المؤكد فيه معرفة وقياسا على هذا القول سائر العلماء وبرد
عليه صباحا ومساء وبكرا وضحى وعتمة وضحوة معينات فانها معارف بلا علامة مختصة بعلم العموم كما

اما اضافة الجزء الى الكل فهي اضافة المضاف اليه الى المضاف عن صيغته بخلاف هذه اللام فانها لا تنزع شيئا عما دخلت عليه
صاحب هذه صيغته بخلاف المضاف اليه فانه يخرج المضاف عن الصيغة التي كان عليها قبل دخول اللام عليه هكذا

لا لاعلم الغالبة نحو اليوم والصعق فنعهما العدل عن اللام مع كونه العلمية مع ان
جميعها منصرف واتفقا على ان العلم لم يتبدل جمعه بالواو والنون بل الجموع بهذا الجمع واما العلم
واما الوصف قال المكي فيه وقع الجمع مع العدل الوصفي الاصلي وان ضعفا بالغلبة في باب
التأكيد فهما عندي مزيد وارقم وتحوهما وهذا قريب لكن يبقى الكلام في ان الجمع في الاصل
عن اي الصفات لهم معنى يؤدي اهم حمراء ام معنى يؤدي الافضل والفضلى لا يجوز ان يكون معنى يؤدي احمر
جمعه على احمرون وجمعه بالنظر الى اصله فعل وبالنظر الى فعله الى الاسماء بالغلبة اي على
كاسلاء وداهية اي في اناس وعبد الحي عن ان يقعقر قبائل عبد شمس ولو سميت الاحاوصا
فافعلون لا يجوز قبل الغلبة ولا بعدها وايضا افعل فعلا لا يجيء في الاغلب
الا في الالوان والخلق والاولى ان يقال ان من الاصل افعل التفضيل بشهادة اجمعون
ويجمع حكمان معنى في لفظ ان الكتاب اجمع في الاصل اذا ام جمعاء فراق من كل شيء تفضيل
لقولهم جميع كل احمر واشهر في المحمود والمشهور عم جعل بمعنى جميعه وعامه والمعنى عليه
معنى التفضيل فهو معدول في اللفظ عن لوازم افعل التفضيل اللام والاضافة ومن
ذكرنا في آخر بعيته فآخر اجمع فيها العدل والوصفية والعزة وآخر وجمع فيها العدل
والوصفية ويرد على جعل اجمع من باب الافضل انا مؤنثه جمعاء وصفة جمعى كاخرى والجواب
عنه اذ لما انتفى عنه معنى التفضيل جاز ان يقابل بعضا بعضا على ما هو قياسه ولما بقي
فيه معنى الصفة مع ان وصفيته زنة افعل غلبا الحر الذي هو على افعل وهو صفة فجاز
جمعا كحمراء واذا جاز لك ان تقول ضحى وضحوة وعلما مع ما ذكرنا ما ضحى وقت
وعال لكونها صفة فكيف اذا انضم الى الصفة وزنا افعل مذا وكان على المصر ان يذكر

قوله تعريف بان صباحا ومساء وجهي اذا اريد بهما معنيان كانا معرفة نحو لقيته صباح مساء فاذا اريد بهما مجرد الوقت كانا نكرة نحو سير عليه صباحا ومساء وكذا الحكم في بكرا وضحى وعتمة وضحوة فقيد بقوله لا لان الظرف فيه الاباء الى آخره ليخرج نحو سير عليه يوما او ليلة فانه معرفة مع انه ليس بعلم ولا ملتزم فيه الاباء الى آخره وقيد بقوله اذا اريد بها معنيان لان الظرف فيه الاباء الى آخره ليخرج نحو سير عليه يوما او ليلة فانه نكرة مع انه ليس بعلم ولا ملتزم فيه الاباء الى آخره وقيد بقوله اذا اريد بها معنيان لان الظرف فيه الاباء الى آخره ليخرج نحو سير عليه يوما او ليلة فانه نكرة مع انه ليس بعلم ولا ملتزم فيه الاباء الى آخره

قوله وقد يدخل العلامة في اعلام الاجناس وقد يحذف حتى جاء من الاعلام علمية وعلمية ان العلامة للتأنيث موجودة في منع الصرف مع انها ليست كذلك وقوله ايضا بكرت وغدوت اذا اريد بهما معينان كما مر وقوله او النكرة اي اذا اريد بهما غير معينين كما مر

قوله وقد يدخل العلامة في اعلام الاجناس وقد يحذف حتى جاء من الاعلام علمية وعلمية ان العلامة للتأنيث موجودة في منع الصرف مع انها ليست كذلك وقوله ايضا بكرت وغدوت اذا اريد بهما معينان كما مر وقوله او النكرة اي اذا اريد بهما غير معينين كما مر

قوله وقد يدخل العلامة في اعلام الاجناس وقد يحذف حتى جاء من الاعلام علمية وعلمية ان العلامة للتأنيث موجودة في منع الصرف مع انها ليست كذلك وقوله ايضا بكرت وغدوت اذا اريد بهما معينان كما مر وقوله او النكرة اي اذا اريد بهما غير معينين كما مر

قوله وقد يدخل العلامة في اعلام الاجناس وقد يحذف حتى جاء من الاعلام علمية وعلمية ان العلامة للتأنيث موجودة في منع الصرف مع انها ليست كذلك وقوله ايضا بكرت وغدوت اذا اريد بهما معينان كما مر وقوله او النكرة اي اذا اريد بهما غير معينين كما مر

او وهم انه غير معدول عن مفعل بالكسر وكذلك موكل علما وكمثيرى من مالك بضم الشين فلما لم يلزم لم يغير
في العدل ولسلمنا لزومه فلنا انه منقول عن جمع شمول سواء الزم جواز صرفه وترك صرفه كما في بقية دلالات
اعلم العدل ظاهر وليس كما يجيء نوح ولوط هنى بقوله انه لا يلزم في الثلاثي الساكن الاوسط وأما صيغة فان
الصيغة تتغير والعدل لم يوجب الصيغة الاصلية فوزنه صيغة وصيغ جميعا فعلة قوله فطام فطم
اي في لغة ثم لغة اهل الحجاز ففيها ايضا عدل تقديرا عند النحاة لكنها مبنية وكلامنا في المعربات
غير المنصرفة ويعني بالباب فطام مأوى على وزن فعال من علم للصبيان المؤنثة وذكرنا فعال على اربعة
اقسام كما يجيء منها فعل كنزال بناء ظاهر وعلم للمصادر على رأي النحاة كفجار للفجور وكفة للمؤنث كفاق
بمعنى كمفة وهي ايضا جنسيان بالتاء قالوا لمشاركته باب نزال عدلا ووزنا ولم يكتفوا في المشابهة بالوزن
للباب كحذام سحاب وبها وكلام فانها معرفة فقالوا كما ان نزال معدول عن انزل فعاق وفجار في التعريف
معدولان عن فاجر والفجور والقسم الرابع علم للاجناس المؤنثة فلغة الحجاز بناء على كلمشاربة
ايضا نزال زنا وعدلا معدولا وبنو تميم اعربوه فرقا بينها كثيرهم على ان قال الرماني هذا القسم مبنية على
الكسر للوزن والعدل لمقدر كحضار وانما قدروا العدل فيها تحصيلا للكل الملازم بسبب البناء اذ كسر
الراء مصحح للامالة المطلوبة المستحسنة وغيرها ان الراء كفطام معربة غير منصرفة للتانيث والعلمية
ولم يجعلوا ترك الصرف هنا الى تقدير العدل كما اشيع اليه لعدم الحاجة بعد رؤية فيه من غير
ضرورة لانه من باب حضار الذي وجب تقديم العدل فيه لعرض البناء الذي هو سبب الحاجة فقدروه فيه
ايضا لزوما للكتاب واقدم على ان جميع هذا القسم غير منصرف من ذوات الراء كان او لم يجيء الكلام
على تقدير العدل في مثله مما لا فعال قال الوصف شرطه ان يكون في الاصل فلا يضر الغلبة
فلذلك صرف مثنى وثلاث ورباع وسدس وعشور وادراع للعبيد وضعف نعم في المجيء واجد ان

للصفة وقيل لطائر أقول تقدير الكلام شرطه ان يكون في الاصل فلذلك صرف مثنى وثلاث ورباع
فلا يضر الغلبة فلذلك اشتق اسود وارقم وانا الى الان لم يقم لي دليل قاطع على ان الوصف العارض
غير معتد به في منع الصرف واما قوله ومثنى وثلاث ورباع فيجوز ان يكون الصرف لعدم شرط وزن
الفعل على ما ذكره وهو عدم قبوله للتاء فانه يقبلها نحو ثمانية لعدم شرط الوصف وليس قوله
ان التاء في اربعة ليست بطارئة على اربع لان اربعة للمذكر واربع للمؤنث والمذكر الرباعة قيل
المؤنث بخلاف يعمل وبعلة فان بعلة للمؤنث فالتاء طارئة بشيء وان وقفوا فيه النظر لانه اذا
جاز ان لا يعتد بالوزن الاصلية يعمل لكونه فرعا بعد ملاحظة اعتبار الوزن في
المؤنث فكيف يعتد بالوزن العارض في اربع مع كونه قبيل على حالة خرج بها عن شرط اعتبار الوزن
وهي اتصاله بالتاء فاذا كان الوزن في الحال حاصلا فيها والخروج عن اعتباره في حالة اخرى فسواء
كانت تلك الحال قبل او بعد بل الاولى ينبغي ان يكون اضعف لانه عارض غير لازم اذ قد يكون في اربع
للمؤنث بحملة الاصل اعني اربعة للمذكر وفي الثاني بحملة اوزان الفعل اصل الكلمة غير لازم لانه يقال
للمؤنث بحملة فالوزنان متساويان في عدم اللزوم واربع ربما يضعفها بعروض الوزن على بعل قوله
فلا يضر الغلبة معنى الغلبة ان يكون اللفظ في اصل الوضع عاملا في استعمالها ثم يصير بكثرة الاستعمال
في احد طرفي التقسيم بحيث لا يحتاج لذكر الشيء الى قرينة بخلاف سائر مكان وافعل عليه كابن وابيض
فانه كان عاما يقع على كل واحد من بني العباس من صلبه مثلا في عبد الله فلا يحتاج له الى قرينة بخلاف
سائر اخوانه وكذا البحتري في الثريا والبيت في الكعبة وكذا السواد كان عاما في كل ما فيه سواد فكثر استعماله
في الخيل السواد حتى لا يحتاج فيها الى قرينة من الصوف او غيره اذ ينسبق اليه ذلك النوع من الحيوان بخلاف
سائر السود فانه لا بد لكل منها اذا قصد به من قرينة اما الصوف فكقولك اسود او غيره كقولك سواد

قوله الوصف شرطه الخ اعلم ان الوصف
ليست الصفة فقط بل هي وما في معناها
فقوله الوصف شرطه ان يكون في الاصل
فلذلك صرف مثنى الخ اي الوصف
في الاصل فلذلك صرف مثنى الخ
وقوله وانا الى الان الخ اي
وقوله فلا يضر الغلبة الخ اي
وقوله فلذلك اشتق اسود الخ اي
وقوله واما قوله الخ اي

من الوجوه في هذا الشرح يتبين لك انه لا يخرج الاوصاف العامة بالغلبة عن معنى الوصفية وبهما
اذا لم تعتبر اعلاما بالغلبة فان اعتبر الوصف مع العلمية فيه نظر كما يجيء وكيف يخرج عن الوصف ومعنى الغلبة
تخصيص اللفظ ببعض ما وضع له بل يخرج الوصف لفظا عن كونه وصفا اي لا يتبع الموصوف لفظا فلا
يقال قيدا دهم لكن المقصود في باب ما لا ينصرف الوصف من حيث المعنى لا من حيث اللفظ فبأن بهذا ضعف
قول المصنف في شرح قوله بعد وخالف سيبويه الا خفش وهو قوله وبذلك يتبين اولى حائث متعلقا من
اعتبار الوصفية الاصلية وان زال لتخفيفها معنى بل لمجرد زال المنع بباب احمر اذ الكبر بعد العلمية يبقى
الغالب ان معنى الوصف في احمر ازال بالعلمية تحقيقا لم يبق بعد التنكير ان معنى احمر ان مسمى
باحمر كان فيه الحمرة اولا حتى يكون في السودان المسمى كل واحد منهم باحمر احمر لغة فاذا لم يبق تحقيقا
لم يعتبر منع الصرف ويكون بعد العلمية ايضا بغاء معنى الوصف كما يجيء فحق ان يعتبر بعده فليس اعتبار
الوصف بعد العلمية بلازم وهو نوع الوصف الغالب من دون العلمية كاسود لا تم لبقائه بحاله قطعا
ويعضد بقاء معنى الوصفية مثله عندهم قول ابي علي في كتاب الشعر اما برقع والاطبع وان استعملا
استعمال الاسماء وكثر استعمالهما لم يخلع عنهما معنى الوصف بدليل انهم لم يصرفوهما ولا نحوهما في النكرة
فعلمت ان معنى الوصف بقي فيهما واذا اقر فيهما معنى الوصف علقت الحال والظرف بهما بهذا اللفظ ونحو
نعلم ان معنى سود الغالبية سودا ومعنى رقم حية فيها سواد وبياض ومعنى ادهم فيه دهمة
اي سواد اي فيه من حديد لان الحديد اسود فلم يبق بحتي سواد ان الوصفية الاصلية تغيير بعد
زوالها فلا جرم اذا سميت بها صرف الحمر النكرة بعد العلمية كما انه لم يثبت ما يجعل ان الوصفية
العارضة لا تغير وقال بعضهم ما لم تغلب الصفة الغالبة نحو ابطح فيصرف وذكر لتقصانها عن
سائر الصفات لفظا لعدم جريها على الموصوف وان كان معنى الوصف باقيا فيها قوله وضعف

* الشارح ان خصوصية الموصوف بالغلبة وانفكاكه عن لزوم الوصف يمنع ملاحظة الصفة فيه قلنا لا نسلم انه لا يلاحظ معنى الصفة وبهذا ظاهر
ولا عليه بهذا اذ يصير المعنى قيد احمر في قولك رب احمر اذا اريد به الحمار يعني مخصوص فيه الوصف مطلقا واذا دل على الذات فقط فهو اسم
محض غير صفة مطلقا واذا دل على ذات معينة باعتبار معنى مخصوص فهو علم كما مر وكتاب هـ

* ظاهر كلام المصنف يقتضي ان نحو سبسب وارقم وادهم زال عنه معنى الوصفية بالكلية وان الاولين بمعنى القيد فقط والاخير بمعنى القيد مطلقا ومع ذكر يتجه
ان يكون الوصفية الاصلية بالكلية مطلقا ولكن يشكل عليه منع الصرف في بنت الحمار على جعله علما بجعل الشارح ان يكون له ان يجعل
المتكلم اجدع او اوقع افعلا في معنى الوصفية سيما لدفع ما يجيء من بطلان منع الصرف فيه كما ذكر ذلك الشارح ولا يكون لذلك ليلزم بانتفاء الوصفية
الاصلية فيها بل الظاهر ان يقال حكم بعدم تحقق الوصفية فيها وبضعف منع صرفها نعم يرد عليه ما اورده الشارح سابقا من ان بنت الحمار
لم تخرج عن الوصفية بالكلية هـ

منع اقعى معطوف على قوله صرفا اي وكونها الوصف الاصلي معتبرا امتنع منع
اقعى لانه لم يتحقق كونه وصفا في اصل الوضع ولا يثبت ارتفاع الامتناع لانهم
انما اقعى بل توهموا انها موضوعة للوصفية لما راوا انها للحية الخبيثة الشريرة
ما قولهم فعوة الرجل اي كزلة وكذا توهموا في الاجدل الذي هو الصقر انه موضوع في الاصل
للوصف اي طائر وجدال وهو الاحكام وقد قيل للديك جدل لاحكامها مؤنثا الاجدل
وكذا توهموا في اصيل ان معناه الاصلي طائر وضيلا ناوله يثبت فانوا هوه تحقيقا
ولنا ان نقول عرفا هذه الكلمات ونحوها لا تقصد معنى الوصف
مطلقا لا عارضا ولا اصليا فاقعى وانا تنزع تقرها حيثية واجدل طائرا اذا نوه
واصيل طائرا اذا صيلا فانا لا اكاد اقول مثلا لقيت اجدل بمعنى هذا الجنس من الطير مثلا غير
ان تقصد معنى الغلبة كما تقول رايت عقابا لا تقصد فيها معنى الوصف بالكلية وان كانت اقوى
من الصقر وليس صرفها لكونها غير موضوعة للوصف تحقيقا كما اشار اليه المصنف فاما منع صرف مثله
فغلط ووهم قال التانيث بالتاء شرطه العلمية والمعنوي كذلك وشرط تحتم تانيث زيادته على الثلث
او تحرك الاوسط والعجمة فهلا يجوز صرف سوزنبة وسفرماه ويلمق ممتنع فان سمي به مذكر فشرطه
الزيادة فقدم منصرف وتغلب ممتنع اقول اعلم ان التانيث على ضربين تانيث بالالف وتانيث بالتاء
فالاول بالالف يحتم التانيث بشرط للزوم الالف وضعا على امره والثاني مقام بين بين ويريد بالتاء
التانيث تاء التانيث في اخر الاسم مفتوحا ما قبلها بتغليب الوقف تاء فتحوا ثبت وبنت ليفصل مؤنثا بالتاء
بل التاء بدل من اللام لكنه اختص بهذا الابدال بالمؤنث دون المذكر لمكانية التاء للتانيث فعلى
هذا لو سميت ببنت وافت ولبنت مذكرا لصرفتها والتانيث بالتاء على ضربين احدهما ان يكون التاء

وان يجيء هذا في غير العلم وحينئذ يكون التاء للوحدة بدليل ان الجمع لا يدخله التاء العلامة
فيقال تمر وتمرة وحينئذ يكون التاء للوحدة فيقال تمر وتمرة وحينئذ يكون التاء
هذا كل هـ

فيه ظاهرا شرطه العلمية سواء كانت مذكرا معنويا كعنز او لا بدا ولا ذا كعنزة فلا يؤثر مذ دون العلمية
بدليل نحو امرأة فاطمة ووقوع الوصف الاصلي والتأنيث بالتاء فالحمل لم يجيء الا مع التأنيث لان شرط الوصف
وهو كونه وصفا على ما ذكر المصرح اصلا وذلك الحمل ان وضع تاء التأنيث في الاصل على العروض وعدم الثبات
نحو ثلاثة قائمة قام فلم يعتد بالعارض والمأخوذ في الاصل لان اصل وضعها للمذكر بدون المؤنث ولا يجيء
هذا المعنى في الصفات والاسماء الا غير لازمة للكلمة كضاربة ومضروبة وشاتة واصرأة وبرذلة وحمارة
واما في غير هذا المعنى فقد يكون لازمة كما في حجرة وغرفة كما يجيء في باب التأنيث ثم ان العلمية حيث كانت
في الكلمة من الكلمات لعينها تصيرها ممنوعة عن التعصان فيلزم التاء بسببها فتاء عائشة كتاء جعفر
حتى لا يمكن ان يحذف في الترخيم كما يحذف الحرف الاصلي وانما ذكرنا ان التسمية باللفظ وضع لنوع
حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة فوزن عائشة في الجنس ليس موضوعا مع التاء فاذا سميت به
فوزن فعلة موضوعا بناء مع التاء فصارت التاء كلام الكلمة في هذا الوضع واما ان كانت العلمية في غير الكلم
العربية فربما تصرف العرب فيها بالنقص وتغيير الحركة وقلب الحرف ان استثقلوه كما في جبرئيل وميكائل
وميكائيل وسمطاليس فعلى العاجم الرومي وجبرائل وجبرئين وميكال وان سطور وسطاليس ونحو ذلك
لو شرفة بها على غيرها وان كان وضعها الحقيقة وتركيب حروفها المتناسبة مع عدم مبالاتهم بما ليس منها اوضح منها
ولذكر قالوا العجمي والعجمة كنست واما الزيادة في الاعلام فنقول ان كان الحرف المزيد لا يفيد معنى كالف
التأنيث في نحو بشرى وذكرى وتاء التأنيث في نحو فرقد والغالب في نحو معزى لم يجز زيادته لان مثل ذكر لا يكون
الا حال الوضع وكل ما فيه زيادة على العلم بعد وضعه اذا استعمل على وضعه العلمي وكذلك الحكم ان لم يفد الزيادة
معنى اصلا ما افاد العلم كتاء التأنيث ولام التعريف من غير اشتراك العلم وان افاد الزيادة معنى اصلي
فان لم يقع لفظ العلم بذلك المعنى على ما وضع له اولا لم يجز لزوال الوضع العلمي فلا تزاد عليه التاء لفقدان علة

لا يصح السند الا على كون التأنيث المعنوي لقصد شرط العلمية بالغا في نحو هالة وناقة وامرأة صحيح كما فعل المصرح وانما لم يذكر لان المراد بالمؤنث المعنوي
ما كان التاء فيه مقدرة بحيث لو سمي به مذكر نحو هالة او نوكا كذلك كان غير منصرف مع كونه على المذكر كمعزى وليس كذلك وكلامنا في نحو
في تصغير ثلاثي المذكر فيصغر كما تقول سمي رجل بسماء وسمية وليس كذلك لانك تقول قبيض وانما تقول خ المصنف
هذه النسخة اولى من التي في الاصل ع
المصنف ع

المعنى الثاني وان يبقى لفظ العلم مع تكلف الزيادة وافعاليها كان موضوعا له بحيث لو طلقا ان لم يخرج العلم
بهذا التعيين كياي النسب ياء التصغير ونون التمكن نحو يمني وطليحة وان خرج بهذا التعيين
جاز بشرط جبران التعيين بعد امتناع الزيادة والمزيد فيه على ما يجيء في باب الاعلام فان قيل فاذا كانت
التاء بالعلمية لازما فوجب ان يقال في نحو همزة انه قائم مقام ثلاثة احرف بينهم كالف فيكون العلمية شرطا فيه معتبرة ولا
يكون سببا قلت لما ذكرنا من ان وضع التاء في الاصل على العروض فلزومه عارض فلم يبلغ مبلغ الالف
التي وضعها على اللزوم وثانيهما ان يكون التاء مقدرة وهو الذي سماه المصرح بالمعنوي سواء كان حقيقيا كهند
وزينب او غير حقيقي كحلب ومصر فالعلم لفظا لفظ مقدر كالتاء اذ الفعل المزوم بالتحرك حتى لفظ مقدر ولا تؤثر التاء
مقدرة ايضا الا مع العلمية الا ترى الى نحو حائض منضم فاعل مع التأنيث والوصف وشذ مع العلمية ايضا مطرق
كما يجيء وانما شرط في العلمية ايضا لان المقدر عندهم اضعف من الظاهر وشرط الظاهر العلمية والغلبة
بيانهما ان العلمية تصير التاء الظاهرة مخففة التأثير مطلقا وان كانت الكلمة على ثلثة ساكنة الوسط
كشاة على ان العلامة ظاهرة واما التاء المقدرة فضعيفة فان كثر مدة في اللفظ صار اثرها قويا
والا فقيل الخلاف كما يجيء وما يمتد مدة الحرف الزائد على الثلثة لانه موضع التاء في كلامهم فوق
الثلثة والزائد ثالثة واما نحو ثمانية فمحمول على الاعلام ودليل مدة التاء تصغيرهم عقربا على عقيرب
من دون التاء بخلاف قدم فانه تصغير قديرة فالمؤنث بالتاء المقدرة ضعيفا كان او لا اذا زاد على الثلثة
وسمي به لم ينصرف سواء سمي به مذكرا ضعيفا او مؤنثا ضعيفا او لا بدا ولا ذكر وذلك لان فيه تاء مقدرة
وضم كما اذا صغرته فهو عند سيبويه وان كان ثلثيا فانما ان يكون متحرك الاوسط اولا والاول ان سميت به مؤنثا
ضعيفا كقدم وسميت امرأة او غير ضعيفي كسقر منع جميع الخمسة على منع صرفه للتاء المقدرة ولقيام متحرك
الوسط مقام الحرف الرابع القائم مقام التاء والدليل على قيام متحرك الوسط مقام الحرف الرابع انك تقول في جعلى جعلى كما تقول في جمزى الا ترى

في شماري
كما لا تقول
وسيبوي

الساكن وقالوا لزم ان الالف في عثمر كعذرة جوازا لامرين نظرا الى ضعف الساكن والتاء وان سميت به
مذكرا صغيرا او غير صغير في قول الاخفش عندهم وبين صرفه لعدم تقديرها التانيث وذكر عن سيبويه بعض
وكيفية يقدم وانما لم يقدر لظهور التذكير في الوضع الثاني على ما ضعف تانيثه في الوضع الاول فعلى هذا تقول
في تصغير رجل سمي به رجيل وفي عيينة لرجل سمي بها بعد التصغير ان لم يقدر حذف التاء اولا
حذف الساكن لانها بمنزلة وذلك كان ثلاثيا ساكن الاوسط قلب الخ اما ان يكون فيه عجمة اولا فان لم يكن فان
سميت به مذكرا سواء كان صغيرا او لا كرجل اذا جعلته اسم رجل او اسم سبق مثلا فلا خلاف في صرفه وان سميت به
مؤنثا صغيرا او غيره فالزجاج وسيبويه والمبرد يوجبون امتناعه من الصرف لكونه مؤنثا بالوضع الاول وعلى
قطرب فيه امر التانيث وغيرهم غيروا فيه بعد الصرف وتركه لغوث الساكن حذف صرف التانيث وما بعد حذف الساكن
وكذا الخلاف في كل ما كان على هذا الحد لان الكل عندهم كدار وهند ودعد وكذا الثلاثي كبد اسم امراة وان كان
فيه العجمة كماه وهو فان سميت به مذكرا صغيرا او لا فالصرف لا غير اذ لا كلام في كونه مذكرا وان سميت به مؤنثا
صغيرا او لا فذكر الصرف لا غير لان العجمة وان لم تكن بسبب التانيث لكن الساكن الاوسط كما يجيء
عن السيبويه لا تقصر عن قوة السببين حتى يصير كاسم بهما فمنع المنع فظهر بهذا التفصيل ان المؤنث اذا سمي به
مذكر صغيرا او غير صغير بعينا منع صرفه زيادة على ثلثة احرف ولا يغير تحرك الاوسط ولا العجمة وهم هنا
شرط المنع فالمؤنث اذا سمي به مذكر نركها المصادر بها ان لا يكون ذلك المؤنث منقولا من مذكر فان ما يجب
سلم لغرابته لكن اذا سميت به مذكر انصرف لان الدليل قبل تسمية المؤنث به كان مذكرا بمعنى الغيم وكذا لو سميت بنحو
الحائض وطالق مذكرا انصرف لانه في الاصل لفظ مذكر وصف به المؤنث لان الاصل للطارئ الصفات ان يكون
المجرد من التاء منها صيغة للمذكر وذو التاء موضوعا للمؤنث فكل نعت لمؤنث يغير التاء فهو صيغة موضوعة
للمذكر استعملت للمؤنث وثانيها ان لا يكون تانيث المؤنث الذي سمي به المذكر تانيثا يحتاج الى تاويل غير لا

لازم فانه تاء وجمعا وكسرة ما من علامة التانيث وسميت بها مذكرا انصرف لان تانيثها بدل
تاويل بالجماعة ولا يلزم هذا التاويل لجواز ان تاؤها للجمع فيكون مذكرا ولم يبق التانيث الحقيقي
الذي كتاء المفرد والمذكر الحقيقي في نحو رجل وثانيهما باعتبار التاويل بالجماعة وهذا تاويل غير لازم
كما ذكرنا وثالثها ان لا يغلب استعماله في تسمية المذكر به وذلك لان استعمال المؤنثة السماعية كذراع وعناق
وسماوة يجوز على اربعة اقسام فتسمية عقيلة اما ان يتساوى استعمالها مذكرة ومؤنثة فاذا سمي بها مذكرا جاز فيها
الصرف وتركه بغلبة استعمالها مذكرة فلا يجوز بعد تسمية المذكر بها الا الصرف او بغلبة استعمالها مؤنثة فالواجب
ترك الصرف اذا سمي بها مذكرا وجاز الصرف ايضا ولا تستعمل الا مؤنثة فليس فيها بعد تسمية المذكر بها الا منع الصرف
اما اذا عكست الامر اعني سميت المؤنثة باسم المذكر صغيرا كانا او لا فان كان اسم ثلاثيا يحرك الاوسط
كرجل حسن او زاد على الثلثة كجعفر فلا كلام في منع صرفه في الظاهر وامر التانيث بالطرآن يمنع زيادة حذف التاء
او ساكن الاوسط وان كان ثلاثيا ساكن الاوسط كهند ودعد يجوز فيه الامران عند امراة فالخليل وسيبويه وابو عمرو وعيسى
الصرف وتركه كما مر وهو نظير امر التانيث بالطرآن وابو زيد وعيسى والجرمي يجعلونه مثل هند فيه يلزم الامرين
ويجوز صرفه على تقدير نظرا الى اصله قوله وشرط حكمهم تانيث اي تانيث المعنوي والمراد به تانيث ما التاء
مقدرة فيه سواء كان صغيرا كبنت او لا كعقرب قوله زيادة على الثلثة او تحرك الاوسط او العجمة اي اذا سمي به
المؤنث وذلك لما ذكرنا ان امر صرف ما زاد على الثلثة يقوم مقام التاء وتحرك الاوسط يقوم مقام ذلك
الساكن مقام التاء واما العجمة فانها وان لم تحدث التاء ولا حذف الساكن المذكور وليست ايضا بسبب في
الثلاثي الساكن الاوسط كما يجيء لكنها مقوية للتانيث الضعيف تانيثه لكونه علامته مقدرة بدليل تانيث
فالضعف منها قبيله لا من قبل العلمية فهي المحتاج الى التقوية لا العلمية فلذا قال وشرط حكمهم تانيث اي
تانيث التانيث المعنوي قوله فيجوز صرفه لخلوه عن جميع شرائط الحكم الثلث وترتيب حكمهم المزيادة وتحر

ليتحرك الاوسط وماه وهو المجموع قوله فان سميت به مذكرا اى بالمؤنث المعنوى نافى قضيته الزيادة اى الزيادة على
الثلثة ولا يفيد تحرك الاوسط ولا العجمة الضعف الثانية الاصل بسبب تقديرها منه فيقبل التذكير
الطارئة الوضع العلمى ذكر اللام الضعيفة اذا سمى مذكر علما منه صرف ولا يغاومه الحركة القائمة اولا
مقام الساكن فيكون ماه وهو اذا كنوح ولوط لان المجموع علم المذكر فلا يكون الثالث متعددة ويجئ ان العجمة
الثانية طاهة الثلاثى الساكن الاوسط بالسببية بل انما تؤثر بالشرطية بعد ثبوت سببين دونها فقدم
وهو منصرف لعدم الوزن الزائد وتعرف ممنوع لان الباء قام مقام تاء التانيث وانما لم يمنع القبائل والبلدان
فان كان فيها منع العلمية سيظهر بشرطه ولان الكلام فيه منع صرفها كبابل هلة وتغلب وبغداد وحضرموت
وخوذلك وان لم يكن فالاصل فيها الصرف استغراقا فان وجد تانيث سكونى صرفها او تركب صرفها لطريقة واحدة فلا
تخالفهم كصرفهم تغلبا وبعلبك ومنبجا ودابغا وتركبهم سدوس وخندف وبجر وعمان فالصرفة القبائل
بتاويل الحى ان كان اسمه كثقيف او لمعنى فى الاماكن بتاويل المكان والمجتمع ونحوها وتركب الصرفة القبائل
بتاويل الام ان كان فى الاصل كحذف او القبيلة فى الاماكن بتاويل البقعة والبلدة ونحوها وان يجوز
صرفها وتركبها كما فى ثمود وكاط وقريش فيجوز فيها ايضا على التاويل المذكور وان بهملتين كيفية منع ظهورهم
لها فقد فيها الهيئة الدالة بهما بعلو اسبب موقولا بالقبيلة فمنعوه الصرف قال وبهم قريش الا كرفوه اذا التقوا
طابوا قرغاة العلو وغرو فا وبصعوبة بينتهم بنت مرة وقيس بنت عيلان وكذا فى باول الاسم
الام بالحى فيصعوبة بان نحو باهلة اى اختصر وباهلة امراة وقد يؤنث المسند الى اسم يجب صرفه
بتاويل ذى فصاق مؤنث نحو جاءت قريش مصروفا اى اولاد قريش فيعتبر المضاف المحذوف كما فى واسئل
وكم من قرية اهلكنا بالجار ليستا بيانا اوهم فالمؤنث وقد قوله تعالى كذبت عود المرسلين يصرفون ثمود ويكونه
ان يكون صرفه لتاويله بالحى وتانيث المسند لتاويله بالقبيلة فهو ماول بالمذكر والمؤنث باعتبار شئ

وماه

وعمر ممنوع

لكونه صالحا فى الاصل

للقبائل والبلدان

زيد

بصرفه ثمودا فانتبه

سمى بشئ من الاسماء والصرف ولا منع فيه واما نحو قولهم هذا ان جعلته اسم النبى عليه السلام على حذف
المضاف اى سورة هود فالصرف وان جعلته اسم السورة فترك الصرف لتانيثه وهو واما الكلم المبنية
فى الاصل نحو ان تنصب فى نرفع وجر. وفعل ماض فالاكثر الحكاية وان اعربتها قلت الصرف بتاويل اللفظ
وتركه بتاويل الكلمة واللفظة ويجئ بسط القول فيها وفى اسماء حروف التهجى اذا سميت بها السورة وغيرها
فى باب الاعلام ان شاء الله تعالى قال المعرفة شرطها ان تكون علمية اقول وذلك لان المعارف فى الحروف
والمبهمات وبما مبينان فلا مدخل لهما فى غير المنصرف اذ هو معرب واما ذو واللى والمضاف فلا يمكن فيهما منع
الصرف عندك فان غير المنصرف ما ترك منه التنوين والكسر نيابة عن التنوين واذ المهيأ لهما التنوين ليحذف فكيف
تنيبه الكسرة وكذا عندهم قال ومع ما حذف منه الكسر والتنوين معا واما عند المصنف فيمكن منع صرفها لانه قال
ما وضع على حرفين او واحد فالمه مقام ما لكنه لا يظهر فيها عند حكم منع الصرف وهو ان لا كسرة ولا تنوين
لشابهة الفعل فلم يبق من علة المعارف الا العلم وانما اعتبر الخليل فى اجمع واخواته تعريف الاضافة فى منع
الصرف لسقوط المضاف اليه منها وتعرض المضاف لدخول التنوين فيظهر اثر منع الصرف قال
العجمة شرط علمية ايضا نحو كل اوسط وزيادة على الثلثة فنوح منصرف وعمر وابراهيم ممنوع اقول
قوله علمية العجمة اى كون الاسم علما فى اللغة العجمية اى يكون قبل استعمال العرب لها علما وليس هذا الشرط بلازم
بل الواجب ان لا تستعمل فى كلام العرب اولا الا مع العلمية سواء كان قبل استعماله فيه ايضا علما كابراهيم
واسماعيل او لا كالعالمين فان المجيد بلسان الروم كما نقل به راويه عن مجود قراءته واما شرط استعمال
العرب اولا مع العلمية لان العجمة فى الاعجمى تقتضى ان ينصرف فيه نصرف كلام العرب ووقوعه فى كلامهم يقتضى
ان ينصرف فيه نصرف كلامهم فاذا وقع اولا فيه مع العلمية وهى منافية للام والاضافة فامتنعا معها جاز
ان يمتنع معها ما يعارضها ايضا اعنى التنوين عن ان يحل العجمة حين انكبت فيمنع الكسر التنوين على ما مر

عادته ويقول سلم بعد ذلك قاله لسائر نصرفان كلامهم على ما يقتضيه وقوعه فيه لما تقرر ان القاري
يبدل حكم المطروء عليه فتقبل الالف واو او ياء النسبة وياء التصغير ويخفف ما يستثقل فيه بحذف بعض
الحروف وقلب بعضها نحو جرجان واذربيجان وكركان وادربا يكان ونحو ذكروا اما اذا لم يقع العجمي منها كلمة
العرب اولا مع العلمية قبل اللام والاضافة اذا لم تمنع قبول التنوين ايضا مع الجر مع اثر النصر بان كالجام
والقرند والبرق والبرند فيصير كالكلمة العربية فان جعل بعد ذلك علما كان كانه جعلت الكلمة العربية
علما فيتقدر اذا كان فيه مع العلمية سبب اخر غير العجمة منع الصرف كزينب ويقدم فيهما الوزن وكذا ان خففا
وان لم يكن صرف كلام العرب علما فغي العجمة على ما قال المصرح مجموع الشرطين واجب العلمية في العجمة مع احد الشرطين
الباقيين وهما الزيادة او تحرك الاوسط وعند سيبويه واكثر النحاة تحرك الاوسط اذا لم تزل العجمة فنحو
كمل عندهم منصرف وعندهما كنوح ولوطهم يعتبرون الشرطين المعينين كون الاعجمي علما او استعمال العرب
له بالزيادة على الثلثة وهو اولى وذكر ان تحرك الاوسط المؤنث نحو سقر اغلبي لغلبة وقوع الساكن معه
علامة التانيث واما العجمة فلا علامة لها حتى يعد سببا بل الاعجمي بحركة ثالثا ساكن الوسط
او تحرك لاشباهه كلام العرب ويصير كانه خارج عن نسج كلام العجم لان اكثر كلامهم على الطول والاعراق
الا فرار الخفيفة بخلاف كلام العرب والزمخشري يجاف رعما ذا ابيد المصر بانه يجعل الاعجمي اذا كان ثلاثيا
ساكن الوسط كالصرف وتركه مع تحريك الصرف فيظهر تاثير العجمة مع سكون الوسط ايضا فكيف
لا يؤثر مع تحركه وليس كما انه لم يجمع نحو لوط غير منصرف في شيء من الكلام والفعل المذكور ايضا يمنعه
والذي غر الزمخشري نحو ماه وبور ولولا العجمة لكان مثل هند وقد يجوز صرفه وتركه وقد يعلل عدم تاثير
الشيء على ضربين اما بكونه شرطا كالزيادة على الثلثة في التانيث المعنوي واما بكونه سببا كالعدل في ثلاث
والعجمة في ماه وبور من الغلم الاول اذ لو كان سببا في الثلاثي الساكن الوسط لسمع نحو لوط غير منصرف في

ة كلام فصيحا وغير فصيح وبين مما تقدم عامة وجوب صرف نحو لوط وجواز منع نحو هند بعد ان
كل واحد منهما الثاني ساكن الاوسط وذكر ان فخذا الاول الحقته بالعربي وايضا فالتانيث لا يعني
بثبوتي في الاصل وله علامة مقدرة فظهر في الصرفات وهو التصغير بخلاف العجمة فانه لا معنى لها
بثبوتي بل معناها امر عدمي وهو ان الكلمة ليست من اوضاع العرب ولا علامة لها مقدرة فالتانيث قوي
منها في قوله سبعة عشر وهو حصر بال لان ويجوز ان يقال ان امتناعه من الصرف لاجل تاويله بالبقعة او القلعة
الا ان نقول انه لا يستعمل الا مذكرا فلا يرجع الى الاضمير المذكر لكن ذكر معه ما يثبت فالمثال الصحيح
لما ذكره ابن مالك قوله عليه السلام قال بالجمع شرط صيغة منتهى الجموع بغيرة كمساجد ومصابيح و
واما قولهم قنصرف ومصابر على ان المصبح غير منصرف لانه منقول عن الجمع وسراويل اذا لم يصرف وهو
الاكثر فقد قيل العجمي يحمل على موازنه وقيل عربي بجمع وانه تقدير واذا صرف فللاشكال وكقولهم سرفعا
وجرا كقاض وقوله صيغة منتهى الجموع اي وزنا غاية بها على التكسير لانه يجمع الجمع جمع التكسير جمعا بعد جمع
فاذا وصل الى هذا الوزن امتنع جمعه جمع التكسير كجمع كلب على كلبة وجمع كلبة على كالب وجمع نعم على انعام و
جمع انعام على انائم وانما قيدنا بغايته جموع التكسير لانه يمتنع جمعه جمع السلامة وان لم يكن قياسا
مطردا على ما يجيء في التصريف في باب الجمع نحو قوله صلى الله عليه وسلم انكن صواحبات يوسف وقوله تعالى
الصرار بفتحا بالكسر وقوله واذا الرجال راوا يزيد ابلهم ضنوا الزوج تواكلي لا يحلها
ذكر ابو علي في الحجة وضابط هذه الصيغة ان يكون اوسطها او لهما مفتوحا وثالثها الغاء هذه الصيغة
لم تؤثر الجمعية لها في حروف ان في كل واحد منهما الجمعية والوصفية واما شرط
في هذه الصيغة ان يكون بغيرها احتراز اعما نحو مذكر لان الالف تغرب اللفظ مما وزن المفرد
نحو كراهية وطوائفية وعلانية فتلك وان وزنت جمعية فلا تعلم وقوعها بغيرها ولا يجمعها على هذه

من قال ان قيامه مقامها لكونه لا نظير له في الآحاد كما ذكرنا قبل ولا يلزم منع ثمان وبرياح وقنبر
وان حصلت فيها صيغة منتهى الجموع لان هذه الصيغة بشرط السبب المؤثر وهو المشروط مع الشرط
في ومتفقان على المضيع غير منصرف فوجد على كل من الضمير الذي في غير منصرف اي لا ينصرف في حال كونه
على المضيع والمضيع لا يطلق الا على المؤنث والذكر مضيعة وذكرنا انه لا يبقى اذن فيه معنى الجمع
اذ يقع على كل واحدة منها وهي علم الجنس للواحدة معينة فوجد ما يدل على ما يخرجه عن آل العلمية
فقيد اذا الشرط وجد وهو الصيغة من دون معنى الجمع فكان ينبغي ان يكون منصرفا كثمان وبرياح
وليكن عند المصنف الجمع الاقصى اذ كما به لا ينصرف لان المعتبر في الجمع عنده ان يكون في الاصل
كما ذكرنا في الوصف فلا يضره زوال الجمع بالعلمية لعروض الزوال قلنا اثر على هذا القول للعلمية في منع
صرفه على بل المؤثر الجمعية الاصلية القائمة وقوم سيبويه فان قيل ليس بين الجمعية والعلمية
تضاد كما ذكر المصنف بعد من تضاد الوصف والعلمية في حق ليس بينهما تضادين ويصح عند صفة
بالجمعية مع العلمية كما يصح جملة معينة من الرجال كرام مثلا فيكون معناه بذلك الجماعة المشهاد بهذا
اللفظ فيكون معنى الجمعية باقيا وهذا كما يسمى بابا باب جبلان فروعي مع العلمية معنى التثنية
فرعاوان جعل كشيء واحد مسمى بلفظ المثنى كمنة يقوم من لفظا باتيا معنى التثنية اذ معناه بذان
الجبلان المعينان قلنا التنافي بين العلمية والجمعية والتثنية والاولى عندي ان لا تنافي ايضا بين
الوصف والعلمية واما قول المصريعة المرجح ان العلمية تفيد الخصوص والصفة تفيد الاطلاق
فنقول فنقول الاطلاق فيه كم يبقى الوصف لا بد فيه ان لا يكون عاما ولا خاصا بل لا بد فيه الاطلاق
ولا نسلم ان هذا القيد شرط في الصفة لانك تقول بهذا العالم وكل عالم والد والخاص والثاني عام
كلا هما وصفان وان اراد المصنف بالاطلاق العدم قلنا لا نسلم ان ما فيه الوصف لا بد فيها من معنى العموم ب

بل الصفة المراد في باب منع الصرف ان يكون الاسم وضع دالا على معنى غير الشمول وصاحبه صحيح
التبعية لما يخصص ذكر الصاحب كما يجيء في باب الوصف فاذا ثبت في الاسم ان دل الدليل على ما ذكرنا فهو
تبعيته لذكر المخصص وضعيان فلا يضره في منع الصرف عروض ما يمنع جريه على ذكر المخصص وتبعيته
لدال الذكر كان كنود وارم عرض فيه ما يمنع الجري وهو العلمية لكن لما كان المعنى الموضوع عليه الوصف وهو
العروض صاحبه باقيا لم يضره ذكر العارض على ان في اعتبار كون دلالة الاسم على المعنى وصاحبه وضعيته
في باب منع الصرف نظرا كما ذكرنا في اربع فنقول يمكن ان يعتبر في حاتم معنى الختم فيكون دالا على معنى وصاحبه
لكن عرض له المانع من الجري وهو العلمية كما عرض لنوح ونحو كنود وارم الغلبة المانعة من الجري قالعلمية
ههنا كالغلبة هناك لا فرق بينهما الا ان الكلمة بالعلمية تصير اخص منها بالغلبة وهذا ان العلمية
تخصصها بذات واحدة والغلبة بنوع واحد وان الغلبة لا تتذكر مراعاة معنى الوصف كما في كنود
وارم وان الكثرة العلمية عدم مراعاته والدليل على امكان تجرد الوصف مع العلمية قولهم انكحت بانا
لنهشل وقولهم حسان وسفوانة من اسمه يجلة فزر والعرس محمود وهند ومحمد وايضا فمن تعلم ان اللغب
كالمظفر وقفة من الاعلام واللغب الذي يعتبر فيه المدح او الذم فيمكن فيه معنى الوصف الاصلي
ويؤكد هذا قول النحاة اما يدخل اللام على الاعلام التي اصلها المصادر والصفات كالفضل والعباس
للحق الصفة الاصلية فلو لم يجتمع الوصف مع العلمية كيف كانت تلحق ولو كانت الصفة ماهية اي
اي تقتضي العموم وتناول المخصوص لم يجز دخوله هذا العالم فانك تأتي بالضرورة مع عدم الوصفية فيه
فان قلت فاذا لم يكن بينهما تناف فلم لم يمتنع صرف ثمانين ومعزة المثل والبيت المذكورين وكذا كل علم
ملحوظ فيه الوصف الاصلي قلت كذا كان يجب لان المقصود الاهم الاتم في وضع الاعلام لما كان
تخصيص المسمى سواء لحق فيها المعنى الاصلي كزيد واللقب او لم يلحق كتميم ثم الاسم بالعكس

وكان المعنى الاصلى المناسب لها فيها وفى امثالها اختلفا فى بعض الاعلام لم يعتد بذلك الوصف
الاصلى لكونه كالمنسوخ معنى وكذا تقول فى الجمعة فى نحو مررت بهذه علما انها لم تعتبر وان لم تنافها العلمية
واعتبرت فى بعض الاعلام لان المقصود الاهم فى وضع العلم غير معنى الجمعة فاذا ثبت ان معنى الوصف
والجمعة لا يعتبران فى الموضع الذى يصح الحكم بافادته وكيف بالاعتداد فى نحو مررت برجل اسمه رجل الذى لم يلحظ
فيه معنى الجمع وقد علم اذا لم يلحظ معنى الوصف فالاولى اذا ان ينصرف مررت بهذه علما على ما قاله ابو على وهو
ان فيه العلمية وشبه الجمعة بحيث يكون له الآحاد نظير كالآ العجمى ليس شبه العرفى فيزيد عندهم على سبب
شبه الجمعة وعند الجزولى فيه سببان تامان غير مبنى احدهما على سبب ما ذكر كما قال ابو على ان فيه شبه الجمعة
وذلك ان الجزولى يعتد بعدم النظير فى الآحاد سببا من الاسباب كالعلمية والوصفية وغيرهما ولم يعتد
شرط السبب كالفعل غير وكان سعيد الافغانى يصرف نحو مررت بهذه علما لزوال السبب وهو الجمع وهو خلاف
المنقول عنهم قوله سراويل الاكثرون على انه غير منصرف فتى قالوا سراويل رائح واختلف
فى تعليله فعند سيبويه وتبعه ابو على انه سمع اعجمى تعرف به كما عرف الآ بركذا سمع من كلامهم ما لا ينصرف
قطعا نحو فناك بل الحمل على ما يكثر فمنع الصرف ولم يمنع الآبر مخففا لان جميع ما وازنه ليس ممنوعا من الصرف
الا تركى نحو كلب واجر فعلى قوله ليس فيه من الاسباب شئ لان العجمة شرطها العلمية وفيه التانيث المعنوى
وشرطه ايضا العلمية واما الصفة فليست سببا بل اى شرط ليس الجمعة الا عند الجزولى فسيبويه يمنعه
الصرف لا السببان لحلوله نفسه غير منصرف وقال الجزولى فيه عدم النظير والعجمة الجنسية وعدم النظير عنده
سببا مركبا كالعلمية المركبة ويجوز له ان يعتبر فى هذا الوزن خاصة لاغير لاطراد منع صرف
جميع ما على هذا الوزن وقال المبرد يوعرى جميع سراويله والسراويله فطعنه خرقه قال عليه من اللوم
سراويله فليس برفث متعطف وبكل عليه بان اطلاق لفظ الجمع على الواحد لم يجئ فى الاجناس فى

فلا يقال لرجل رجال بل جاء ذكره فى الاعلام كما سياتى فى مدينة معينة وجوابه ان الجمع فيه مقدر
لا محقق كعدل زفر وذكر ان لنا قاعدة مهمة ان ما على هذا الوزن لا ينصرف الا بالجمعة ولم يتحقق فيه
كونه لا لة مفردة فقدرناه لئلا يخرم القاعدة وايضا اذا اشتمل الشئ على الاقطاع جاز ان يطلق
اسم ذلك الاقطاع على المجتمع منها كبرمة اعشار وليس للمخصم ان يقول ان قلة مختص بوزن افعال لانه
قد جاء نحو قوله جاء الشتا وقد اتى ثلاثة شراذم يعجب منه النواق وشراذم لفظ جمع بدلالة
والنواق انه وقد نسب الى سيبويه ان افعالا مفرد وقال ابو الحسن ان من العرب من يصرف سراويل
لكونه مفردا ونسب بعضهم الى سيبويه انه يقول بانصرافه ايضا نظرا الى قولهم كاعن الآبر وهى شاط
لان شبه سيبويه له بالآبر لاجل التعريب فقط لكن ينصرف مثله لا نرى فى قوله بعد الا انه شبه
من كلامهم ما لا ينصرف فيه واذا صرف فذلك لان السبب اعنى الجمعة غير حاصل قلنا يفيد الشط
وهذا بناء على ان تعدد الجمع فى سراويل مطلقا صرف او لا يصرف وذكر ان اختصاص هذا الوزن بالجمع فمن
لم يصرفه نظر الى ذلك المقدر ومن صرفه فلزوال ما يوقوفه على الواحد وكذا يجوز فى نحوهما مررت ان يقدر
الجمع وذكر بعض النحويين بعضهم فيه الصرف وتركه نحو ابراهيم واسماعيل وضرابيا فتقول هو جميع ثم يراد اى الاسم
الغلبة والجمع الحقيقى كالصحارى بالتخفيف قوله وكجوار اى المنقوص من هذا الجمع اعلم ان الاكثر
على ان جوارى فى اللفظ كقاض رفعا وجرا وفيها بعض العزة فى الجر جوارى قال العزرفى فلو كان
عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا وقال الفرزدق سبق كما ينا وى قليلة
واختار الكسائى والمبرد وعيسى بن عمر والاخفش فى النصب انه جوارى وانه غير منصرف واختلفوا
فى كون جوار رفعا وجرا منصرفا وغير منصرف فعلل الزجاج ان تنوينه للصرف وذكر ان العلل
مقدم على منع الصرف لان العلل سببه قوى وهو اشتمال الظاهر المحسوس فى الكلمة وانا منع

وأما مانع الصرف فهو المتوقف على اجتماع الامرين الذي يطرأ على الاسم بعد اجتماع تركيبه مع غيره والاعلال متصل به حال افراده المتقدم على التركيب وتقدم عليه قطعا ففيه بحث لان الاعلال حينئذ لا يتصور الا بعلة لفظ الاسم هكذا

الصرف فسبب تعريف ذي الوتد بانه غير ظاهر ان يريد به غير ظاهر الاسم والفعل على ما بينهما قيل فالوافق فقط اسم بعد الاعلال اقول اقتضى الجمع الذي هو الشرط فاقتصر منه فاعترض عليه بان الياء الساقطة في حكم الثابت بدليل كسرة الراء فما وجه كسر الراء حكم لفظي لمنع الصرف فاجيب بان احد سببيه وان الآخر حكم وكما حذف الاعلال الموجب في حكم الياء في كجوار وقاض حذف الاعلال الموجب في حكم الياء في جوار وقاض وذلك مقصور جناد ول وذ لاذل وقال المبرد التنوين عوض من حركة الياء ومنع الصرف مقدم على الاعلال واصله جواري بالتنوين ثم جواري بحذف الحركة ثم جوار بحذف الياء لالتقاء الساكنين ثم جوار بحذف التنوين من الحركة لتحقق التقاء الساكنين وقال سيبويه والخليل ان التنوين عوض من الياء ففسر بعضهم هذا القول بان منع الصرف مقدم على الاعلال فاصله جواري بالتنوين ثم جواري بحذف الحركة ثم جوار بحذف الياء لالتقاء الساكنين ثم جوار بحذف التنوين لشبهه بالياء المكسور ما قبلها في غير المنصرف المستثقل بسبب الغير عنه وانما ابدل التنوين من الياء ليقطع التنوين الحاصل بحذف الياء الساقطة الرد على ذي يلزم اجتماع الساكنين لو ثبت والاعتراض عليه وعلى مذهب الجمهور انه لو كان منع الصرف مقدما على الاعلال لوجب الفتح في قولك مررت بجواري كما في اللغة القبيلة الخبيثة وذلك لان منع الصرف يقتضي حذف التنوين وتبعيته الكسرة في الخفض وصيرورته فتحا وايضا يلزم ان يقال جاءني الجوار ومررت بالجوار عند سيبويه بحذف الياء لان الكلمة لما تخفت بالالغاء اللام ونقل الغرعنه ياؤها وفسر السيرافي وهو الحق قول سيبويه بان اصله جواري بالتنوين والاعلال مقدم على منع الصرف لما ذكرنا فحذف الياء لالتقاء الساكنين ثم وجد بعد الاعلال صيغة الجمع الاقصى حاصلة تقديرا لان المحذوف للاعلال كالثابت بخلاف المحذوف نسيا كما ذكرنا فحذف تنوين الصرف ثم انما قوبل به على الياء لزوال الساكنين في غير المنصرف المستثقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى بالغرعنه فعوض التنوين من الياء بخلاف نحو اعمى وشقي فانه قدم الاعلال في

فسبويه بعد ان قاض ومررت بقاض ورايت قاضي وجعل التنوين عوضا من الياء كما في جوار ومن ذهب الى جواز يقول ههنا ايضا قاضي بايثبات الياء ورايت قاضي ومررت بقاضي بايثباتها ونفى الظلم الاختلاف في هذا اللفظ او الاطلاق في وجوب ما يمنع الصرف فلا يتصور تنوع الصرف بخلاف جواري حيث اختلف في وجوب ما يمنع صرفه هكذا

في فلم ايضا ووجد عند منع الصرف بعد الاعلال اصالة لان الغاضي المنون ثابت تقديرا فهو على وزن افعل لحذف تنوين الصرف لكن لم يعوض التنوين من الالف لعدم وقوعه وامتناع حركة اللام كما فعل في جوار لان الكلمة بالالف اخف منه بالتنوين واما جوار ففي بالتنوين اخف منه بالياء والخفة اللفظية مقصودة في غير المنصرف بقدر ما يمكن بتنزيلها بذلك على ثقالة المعنوي بكونه منصفا بالغر عن الاثر بانك تقول خطا يا وبرايا واوى بالتنوين اتفاقا لما انقلبت الياء الفا في الجمع الاقصى وكان غير منصرف منقوصا حكم لهم بجواز فيما ذكرنا ويحتمل في الخلاف المذكور نحو قاض سلم امرأة واعبل بصغير اعلى وانما فعل هذا النوع على جواز واعبل علما فيوس بجعل ما الخالفة الحالة التنكير وذلك بانه بقدوم منع الصرف على الاعلال فيبقى الالف ساكنة في الرفع والخفض في النصب بقلب نحو جاءني جوار وقاضي واعبلي بياء ساكنة ورايت جواري وقاضي واعبلي ومررت بجواري وقاضي واعبلي بياء مفتوحة في الحالين وانما قدم منع الصرف لان العلمية سبب قوي وباب حتى منعه الكل فيثبت الصرف لها وحدة في نحو قوله يقود فان مرتجل بجمع كما تقدم واما عند سيبويه والخليل فحال نحو جوار واعبل علمان او لكن سواء واعلم انك اذا صغرت نحو اعمى قلت اعيمي بحذف الياء الاخيرة شبها لكونها منطرفة بعد بالف مكتوفة في غير فعل او جار مجراه كاعمى ويحيى وقد مر ذلك في المحذوف نسيا كما يجيء في التصريف ان شاء الله تعالى فسيبويه بعد حذفها نسيا عند منع الصرف لانه بقي في اوله زيادة دالة على وزن الفعل وبعد عدم الصرف لنقصانه عن الوزن نسيا بخلاف نحو جوار فان الياء كالثابت بدليل كسرة الراء كما ذكرنا فلم يسقط منها وزن الفعل والاولى في قول سيبويه الاثر كما لو صرف نحو بعد وبضع علما وانه كان قد سقط صرفها وزن الفعل وابو عمرو بن العلاء لما يحذف الياء الثالثة من نحو اعمى نسيا بل بعد اعلال اعبل وذلك لانها زيادة اول الكلمة للزيادة التي في الفعل وهي الهمزة بخلاف عطى تصغير عطاء فجعله كما يجيء في الفعل الحي في الاعلال قاضي عنده كما يجيء سواء في الاعلال ومنع الصرف وتعويض التنوين من الياء

حال اعبل كحال جوار في الاتفاق على صورة اللفظ والاختلاف في الصرف وعدمه لكون القاضي سلم امرأة هكذا

كما ذكرنا وبعضهم يقول أخيوة تصغير أخوى كاسيودة تصغير أسود كما يجيء في التصريف ويكون في الصرف
وتركه كما يدل على الخلاف المذكور قال التركيب شرط العلمية وانه لا يكون بإضافة وإسناد مثل تأبط شرا
انما كان شرط التركيب العلمية لان الكلمتين بعد التركيب في وضع العلم في حكم حرف واحد بها اذ العلمية كما قلنا
تؤمن من النقصان ولولاه لكان التركيب عرضة للانفكاك والزوال فلو كان بإضافة وإسناد
لانه لو كان باحدهما وجب ابقاء المضاف على ما هو قبل العلمية لما يجيء في باب المبنيات وكان علمية ان يقول
ولا معرباتها الثاني قبل العلمية ليخرج نحو ضارب زيدا عاملا وكذلك نحو ماء زيد ويقول ايضا وان لا يكون
الثاني مما يبنى قبل العلمية ليخرج نحو سيبويه وخمسة عشر على قول الافصح اذ امر اعاة البناء الاول على ما يجيء في باب
المبنيات قال ما فيه الف نون ان كان في اسم فشرطه العلمية كعمران اوصفة فانتفاء فعلانة وفيل ويجود
فعلى وتمثيلهم اختلفت في رحمن ذو سكران وندمان اقول اعلم ان الحكم في النون انما يؤثر ان لم يشابهها الف
الثانيث لما مر ومن ثم امتنع دخول الثانيث عليهما معا وبقولنا بهذه الجهة يسقط الالف والنون
عن التانيث ومشابهها ايضا بوجوه اخر لا يضر فواتها نحو سكرى الصفة وسكران كحمراء وسكران
وكون الزائدين في نحو سكران مختصين بالمذكر كما ان الزائدين في نحو حمراء مختصان بالمؤنث وكون المؤنث
في نحو سكرى بخلافه للمذكور في نحو حمراء كذلك وبهذا الوجه الثالث موجودة
في فعلان فعلى بخلاف صالحة لعمران وعثمان وغطفان ونحوها وبشابهها ايضا بوجهين آخرين لا يفيدان
من دون الامتناع من التاء وهما زيادة الالف والنون معا كما في زائدتي رحمن اذ هما معا وكون الزائد الاول
في الموضعين الغالبا ليجمع الوجهان في ندمان وعمران معا فالاصل على هذا هو الامتناع من
قبل الثانيث وقال المبرد وجهة الشبه ان النون كانت في الاصل همزة بدليل قلبها اليها في صنعاني وبهراني
في النسب صنعاء وبهراء وليس بوجه اذ المناسبة بين الهمزة والنون حتى يقال ان النون ابدل منها وانما

واما صنعاني وبهراني فالقياس صنعاوي وبهراوي كحمراوي فابدلوا النون من الواو وشاذ وذلك
لمناسبة التي بينهما الا ترى الى ادغام النون في الواو وبقرأتهم على هذا الابدال قولهم في النسب الى اليمنة والرقية
يمني فقرب فبالغ في تقريب الواو النون لما غيرا بعد حرف فزادوا معهما ما يدل على تغيير فيهما اولى ثم انهم
بعد اتفاقهم على ان تاثير الالف والنون لاجل مشابهة الف التانيث اختلفوا فقال الاكثرون يحتاج الى
سبب آخر ولا يقوم بنفسها مقام سببين كالف التانيث المشبه بها وذلك لان الحرف اما العلمية كعمران
واما الصفة كسكران وذهب بعضهم الى انها كالف التانيث بخلافه في سبب آخر فالعلمية عندهم في نحو عمران ليست
سببا بل شرط الالف والنون اذ بها يمتنع من زيادة التاء والوصف عندهم في سكران سبب والشرط
والاول اولى لضعفها فلا يقوم مقام سببين قوله ان كان كلها اي غير صفة وانما شرط قيد العلمية ليومن
بها دخول التاء كما ذكرنا في التانيث بالتاء قوله او صفة فانتفاء فعلانة عطف باو على عاملين مختلفين
عطف صفة على كان وقوله فانتفاء فعلانة على ان لان التقدير وان كان صفة فشرط انتفاء فعلانة
وليس هذا مما هو من المصنف له كما يجيء في باب العطف قوله وقيل وجود فعلى والاول اولى لان وجود فعلى
ليس مقصودا بذاته بل المطلوب منه انتفاء التاء لان كل ما يجيء منه فعلى لا يجيء منه فعلانة فعلانة لغتهم الغالب
بعض بني اسد فانهم يقولون في كل فعلان جاء منه فعلى فعلانة ايضا نحو غضبانة وسكرانة فيصرفون
اذا فعلان فعلى وبذا ظهر قوى على ان المعتبر في تاثير الالف والنون انتفاء التاء لا وجود فعلى فاذا
كان المقصود منه وجود فعلى انتفاء التاء وقد حصل بهذا المقصود في رحمن بواسطة وجود حمراء بل الامر
فيه كذلك وانما خصوا هذا اللفظة بالباب لكثرة استعمالها فلم يطلعوا على غيره ولم يضعوا منه مؤنثا لانه لفظ بالتاء ولانه
غير لفظ اعني فعلى فيجب ان يكون غير منصرف فان قلت لا نسلم ان وجود فعلى مطلوب ليتصرف به الى انتفاء
فعلانة بل هو مقصود بذاته لانه يحصل به وجود ما يشابهه بين الالف والنون وبين الف التانيث

لكون فعل يذكر على تغيير لفظه كما ان مذكر ذلك على تغيير لفظه قلت هذا الوجه وان كان يحصل به بيانها
مما بينه الا انه ليس وجها للمناسبة ضروريا بحيث لا يعقل الالف والنون بدونه بل الوجه الضروري كما
ذكرناه التانيث لانتفاء التاء الذي كان عدم انصراف مروان وعثمان يجوز انتفاء الثاني دون الاول فيقول
ثم تقول منع قلت عدم انصرافها اولى لان الممنوع من الصرف فيها على هذا الوزن وصفا في كلام العرب اكثر من المصروف
فثبت بهذا ان شرط انتفاء التاء اولى من شرط وجود فعلى والمخصم ان يقول بل الصرف فيما يثلث
فيه هل صرفه العرب اولا اولى لانه الاصل وبهذا الخلاف بينهم قائم في فعلان صفة لم يعلم هل انتفى منه
فعلانة اولا وبهل وجد له فعلى اولا فبعضهم يصرفه لان الصرف هو الاصل وبعضهم يمنعه الصرف
لان الغالب في فعلان وفعلى عربان في صفة العرب ممنوع الصرف بينهم بابيات كثيرة ان قالكم دون بيضة
من حزن ومن عليم كانه لامع غيرانه مملوء وقد يجاب ان الغالب يحتمل نوعيا الاصالة فلكون مصروفة
اذ كتبت بها وتحتمل الزيادة فلا تصرف نحو صعصعان وقيسان فيما امامن الحسن والغين فيصرفان واما من
الحسن والغب فلا يصرفان وكذا نحو شيطان ومروان قال الفاضل اذا كتبت بالصاد لم يصح الصرف
لان اللام بدل من النون كما لا يصرف اذا كتبت بهمزة اذ الهمزة لا بد من الهمزة قوله ومنهم اختلف في زعمن
يعني ومن اجل الاختلاف في الشرط قلت من قال الشرط انتفاء فعلانة لم يصرفه فوكاسه ومن قال حصول
الشرط اذ لم يجئ بعلانة ومن قال الشرط وجود فعلى صرفه اذ لم يجئ بعلى ولم يختلف في منع سكران لحصول الشرط
على المذهبين ولا في صرف ندمان لانتفاء الشرطين على المذهبين قال وزن الفعل شرط ان يختص بالفعل
كشتر وضرب او يكون اولى زيادة كزيادة غير قابل للتاء ومنهم امتنع اجر وانصرف بعمل اول فعل مختص
بالفعل وليس في الاسماء الا ابجر نحو يعمر ونحو شلم لبيت المقدس وكلاهما في كلام العرب اوغلب للاعم الفعل
نحو شتر غير وبذر لماء وعثر لوضيع وقضم لرجل فاصل للذ كلها افعال فعلى بذا نحو نهار وبشكر وزن

وسرحين خواص لعدم وزن الفاعل في اجناس الاسماء العربية فيه ويشكر في الاسماء مفعولات
وزهلول لعجمي ونحو منصب وبرمع واعصر واصبع وتذر وانمار من الغالبة في الفعل واما فعل فمن الخواص
اذ لم يات فعل في الاسماء الاجناس الا دئل لدويبة وقيل ان العرب قد تنقل الاسماء الاجناس وان كانت
قليلا كقول صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى ناكم عن قيل وقال وقولهم لطائر يشبر ولا ضرب منه
شئ فيجوز في دئل معنى دويبة ان يكون منقولا من فعل امر فاعلم ما قولهم دئل فيه اي اسرع والدال ان
على سرعة واما دئل علما فيجوز ان يكون من ذلك ويجوز ان يكون منقولا من دال والتغيير دلالة النقل
الى العلم كما قيل شمير من ماكر فيكون في دئل على الوزن والعدل معا للعلمية والاصح ما نقل ان الوزن لغة
الوزن والوزم بمعنى الثقل فزعموا ان خوله او يكون اوله زيادة كزيادة ته اي او لوزن الفعل الذي في الاسم
من زيادة كزيادة الفعل من حروف انيت وغيرها فاولف المشتق منه مالوف اذا سمي به انصرف لان الهمزة اصلية
وكذا اتفق على اكرمه ملحق بجعفر لمدة فالهمزة اصلية ولو كان افعل لوجب الادغام كما شد واجب
واما اليلمام فممنوع من الصرف لكونه منقولا لا من جمع لبة والغلباء شاذ ولم يات في الكلام فعلل حتى يكون
ملحقا به وتوهم تمثل اصلية لصرفه مع العلمية والنخاة قالوا في موضع قول المصراوبكون اوله زيادة
كزيادة او يغلب عليه اي يكون ذلك الوزن في الافعال اكثر منه في الاسماء حتى يصح ان يقال وزن الفعل
يضاف الى الفعل اذ لو غلب الوزن في الاسماء او ساوى فيه الاسم والفعل لم يقل انه وزن الفعل والذي
حمل المصر على ما قلناه شيآن احدهما انه راى فاعلة في الافعال اغلب وبحسب ذلك لم تصرف انتفاء
الغلبة في الاسماء معتبرا لم يصرف والدليل على غلبته في الافعال ان باب المفاعلة اكثر من ان يحصى والماضي
منه فاعل وفاعل وسمي افعل فيقال كخاتم وعالم وساسم والثاني اتم نحو احمد واكرم لا ينصرف وعندنا انه بمثل
الوزن في الاسم اكثر منه في الفعل قال لان كل فعل ثلاثي بين الالوان والعيوب يجيء منه افعل التفضيل

ومن الالوان والعيوب يجئ افعل فعلاء كاشهم واعور وكذا ما دل على امتلاء واما افعل الفعلى فلم يجئ منه الا ماضيا للافعال من بعض الافعال الثلاثة كاذرح واذهب لمن كلما فلم يسمع نحو افضل وانصر والذكرة على الاضعف فيهما احب واخال واظن واوجد وازعم على اعلم وارى قال ويجوز افعل ماضيا للافعال من غير ما جاء فيه فعل الا قليلا كاشتم والحم واثرى ويغلب في الامتلاء من غير الفعل الثلاثي ايضا الغلبة نحو ايدع واقكل وارنب ولقلل ان يقول على قوله افعل فعلا لم يجئ من جميع الافعال الثلاثة بلى جاء على ما اشرت اليه مذهب البصريين ان افعل الذي للتعجب فعل من كل ما يجئ منه افعل التفضيل سيمي افعل التعجب الفعلي والذي جاء فعل يفعل مفتوح العين وفعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحه في المضارع من حكاية النفس في المضارع نحو اذهب به اجمد به على افعل فعلا اذا لم يجئ من غير فعل يفعل الا قليلا كاشتب على ما يجئ في التصريف ان شاء الله تعالى لكن الانصاف ان الغلبة في افعل الفعلي ليست بظاهرة وقال المجد معرفة علة الوزن في احد الفعلين لا يمكن الا بعد الاحاطة بجميع اوزان الفعلين وهو اما متعسر او متعذر وكلاهما على المبتدأ فلا يصح ان يجعل الغلبة شرط وزن الفعل وقيدك اذم مما يمكن معرفة ذلك بوجه كون ذلك الوزن في كلام في احدهما دون الاخر كما يعرف مثلا ان افعل في الفعل قيس في الامر من يفعل الكثير الغالب كاذهب واجمد ويئس اسلم فيكاد في شيء كاد يصح ايضا معرفة كون الوزن خاصا باحد الفعلين وهو قائل به في نحو شتم وضرب لا يمكن الا بالاحاطة بجميع اوزان الفعل الاخر وهو متعذر ومتعسر وانما اشترطنا في وزن الفعل تصديره بالزيادة المذكورة لكون هذه الزيادة في جميع الافعال المتصرفة دون الاسماء اذ لا فعل متصرف الا وله مضارع ولا يخلو المضارع من الزيادة في اوله واما غير المتصرف كنعم وبئس وعسى فاقل قليل فصار هذا الزيادة لاطرادها في جميع الافعال دون الاسماء شرطا مختصا بالفعل فجرت الوزن وان كان مشتركا كما

كافعل الذي هو جانب الفعل حتى صح ان يقال ما وزن الفعل وايضا فان هذه الزوائد في الفعل لا تكون الا لمعنى واما في الاسماء فقد تكون لمعنى كاشهم واعور وقد لا يكون كعارب وافكل فزايدة عن فكانها لم ترد فيها فاضفنا الفعل الى الوزن وانصرفنا لان اصل الزيادة ان يكون لمعنى واغا اشترطنا في هذا الوزن ان لا يكون الوزن مما بالحقه تاء التانيث ولا يكون عوضا له لان الوزن بهذه التاء يخرج عن اوزان الفعل اذ الفعل لا يلحقه هذه التاء وكما يخرج الزيادة المصدة الوزن الى جانب الفعل يخرج التاء الى جانب الاسم لاختصاصه بالاسم ويترجح التاء في الجزاء الوزن الاسم وانصرف ان دخل وبعمل مع الوصف الاصلي السليم من الخلل والوزن المشروط بتصدره الزيادة يجوز الحاق التاء بحواقله وبعلة اما لحاق التاء بالسود في الجنة فلا يضر لان هذا الحاق اغلب بهذا اللفظ في الاسماء والاصل ان يقال في مؤنثه سوداء

اذا والاوزان المختصة بالفعل كثيرة نحو استفعل وتستفعل واستفعل واستبرق يجئ ومنها تفاعل وتفوعل وفوعل وفعوعل وافعنلل وافعنلى وافعلل وافعلى وكذا انفعل وانفعل وغيرذلك واذا جئت بنزعس بكسر النون وشنئب بضم الفاء الاولى فانصرف واجب لعدم الوزن والزيادة المذكورة شرط الوزن فلا تقدر من دون المشروط ولم يصرفوا الزجاج نظرا الى وزنيهما المشهورين اعني نزعس على وزن ضرب وشنئب على وزن نقتل واذا غير وزن الفعل عما كان عليه فان كان بابدال الزيادة المعتبرة في اول الوزن حرفا كهراق وهرق فانه لا يضر ذلك بوزن الفعل وان كان الابدال اختصاصه بالفعل كالهمزة وذلك لعدم لزوم ذلك الابدال لان الكثرة في الاسماء اذا وافق وان كان التغيير بغير ذلك فان كان بعد التغيير الزيادة المصدة المعتبرة حاصلة فلا يضر ذلك التغيير ايضا لان نحو وزن الفعل ودل عليه نحو يعد ويزن كذا المحذوف العين كتقل وبيع وخفت بنا فوك لم تقل ولم تبع ولم تخف وكذا المحذوف اللام نحو يخش ويرم ويغز وكذا اخشن وارم واغز لان لام الوصل بالفعل ايضا

وهو الثانية و امان ثم حتم الفاء الاولى وفتح الثانية حتى صار وزن الفعل بعينه

افعل لانها مطردة بالفعل اذا فعل الثلاثي متصرف الا وفيها امران ان يكون بهمزة الوصل وتحو عدد
وقل اصله الهمزة لو لم يتحرك في المضارع وما بعد همزة المضارع فاذا كسرت بفعل بضم وفي العين او الدام
لاصل الجزم او الوقف مرة وذلك ان شرطه اما كان لازما للجزم او الوقف الجاري مجراه والجزم لا يكون
في اسم ولا فعل فقولك في المسمى بفعل واخشى جاري يخشى وكذا في المسمى بفعل وبيع جاري قول
ويبيع وان لم يكن في المعتل الزائد المعتبر المصدر وكان التغيير لازما كالمسمى بفعل وبيع وعد
او بفعل وبيع ولم يعتبر الوزن الفائت الاصلي تقول جاري قيل ويبيع وقل وبيع وخف قولا
ويبيع وخاف وان لم يكن التغيير لازما كما يخاف علم وهو عند سيبويه يضرب ايضا بالوزن كما في رد
وبيع وقال المبرد ان كان التغيير قبل التعل اخل بالوزن لانه لا يجامع اذا العلمية واما ان كان
بعد التعل والتسمية كما اذا سمي بقيم ثم خفف فالوزن معتبر لانه جامع الوزن العلمية وزوال الوزن
فيه يكون عارضا غير لازم واما التغيير الاول فهو في العلمية لازم اذ لم يصادف الوزن
العلمي الا مخففا هذا ٥ اعلم ان الفعل المشترك فيه بين الاسم والفعل بحيث لا اختصاص له بالفعل
يوجب لا يؤثر مطلقا خلافا لابي علي فانه اعتبر وزن الفعل مطلقا سواء غلب على الفعل او لم يغلب
فيمنع الصرف من نحو جبل وعضد وكتف وبعفر وحائر اعلما واعتبر عيسى بن عمر شرط كونه منقولا
عن الفعل نحو كعسب وسند لقوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني
ويكفي ان كان علما في كون الفعل كذلك بالحمل على الضمير فيكون بمنزلة كتيبة في قوله تيست
انوابي تيتزيد ظلما علينا لهم قريد وان لم يكن علما نحو صفة من صوف مقدر اي انا ابن رجل
جلا امن اي انكشف او قلا الامور اي كشف وفيه ضعف لان الموصوف بالجملة لا يقدر الا بشرط
تذكره في باب الصفة وما يغتفر في القليل لا يغتفر في الكثير ولا سيما اذا التزم فيه اضافة غير الظرف الى الجملة وكان

قال وما فيه علميته مؤثرة اذا كان صرفه لما بينت من انها لا تجامع الا ما هي شرط فيه قال العدل
وفوات الفعل وهما متضادان فلا يكون الا حدهما فاذا ذكر يغني ذكره وهو سببه واحد اقول
يعني يكون العلمية مؤثرة ان يكون منع صرف الاسم مدلولا عليها وذكر على ذلك امرين لانها اما
ان يكون سببا لا غير او شرطا وسببا معا فالاول نحو عثمان والثاني اما ان يكون مع العدل كعمر
لم يمنع الا علما كعمر والثاني ان يكون مع الوزن سواء كان الاسم ممنوعا من الصرف قبل العلمية كاحمر او لا
كاصبع وانمر ويزيد ويشكر وموضعين على الخلاف والاول باب احد علما فان العلمية سببية فيه
عندي على الجزولي والسببية الثاني عندي على مذهب الجمهور وعند الجزولي عدم التغيير الاصلي و
ليست سببية عند المصنف لعدم الجمع الاصلي فيكون اذا نحو عمار وياسر علميته منصرفا عند المصنف غير منصرف
عند غيره وكاسر اويل علما فعند سيبويه فيه العلمية والتانيث المعنوي وفي بدر كمن التانيث اغلب
فلذلك اعتبر كامرئة التانيث بخلاف اويل كقعبر اذا سمي به وعند الجزولي فيه العلمية والتانيث
والعجمة وعدم النظير لكن عادته وكان القياس يقتضي ان لا يؤثر العلمية عنده لحصول الاكتفاء بالعجمة
الجنسية عنده وعدم النظير لكن عادته ان لا يعتبر سببا فيقول في عمر اسم سببان الثاني من الموضعين
كل عدل كان قبل العلمية ممنوعا من الصرف نحو مثنى وثلاث قال الاخفش وابو علي وكثير النحاة يصرفونه لزوال الوصف
بالعلمية وزوال العدل يبطلان معنى العدل وذهب الجرمي وابن برهان اذا سمي بشيء منع صرفه استصحابا للعدل
الاصلي مع العلمية وابو قبيس قول سيبويه في اسم المذكر بعد العلمية ولا تناقض بين العدل والعلمية بدليل
عمر وهو الاقوى واما آخر وجمع عليه فغير منصرف عند سيبويه استصحابا للعدل الاصلي مع العلمية
وكذلك لكع لان فيه العدل كما ذكرنا عندهم واما ان سميت برفضل من قولك الفضل فانه ينصرف اذ لا عدل
في الاصل والاخفش والكوفيون يصرفون آخر وجمع ولكع اعلما اذ العلمية وضع آخر في سيبويه

(1) قوله على ان العلمية بمثال الخ هكذا في الاصل ولعله سقط من الناسخ اذ الكلام

اقول لان العدل امر لفظي والعلمية لم يتغير اللفظ وعكس سيبويه الامر فجعل ما هو لفظي اولا من ظرف مكان او ظرف زمان او وزن فعل وغيره فجعله منصرفا ولعل ذلك لظاهر وقوعه في باب العدل نحو عمر وزفر ولكنه عندهم بخلافه وفعل والثاني عني كون العلمية شرطا لتأثير الوصف والوصف على الخلاف في هذا والصواب ان العلمية شرط عند بعضهم نحو عمر وعثمان لانها تمنع بها من التاء فيشابه الف التانيث فتقدم مقام ما هو سببان وعندنا في العلمية سبب مع ما كما مر والثالث عني ان تكون العلمية شرطا سببا معا في اربعة مواضع لغة في المؤنث بالتاء لفظا او تقديرا وفي الجمع وفي المركب وفي ذي الالف الزائدة المقصورة وحال العلمية غير المؤنثة على ضربين اما ان لا يجامع السبب في نفسه الوصف على ما ذكر المصنف وقد ذكرنا انها يجامعه لكن الوصف لا يعتبر معها واما ان يجامع والمؤنث هذا اذا كان مع الف التانيث نحو صحراء وبشرى خلافا للكوفي فانه لا يلغي سببا في حال العلمية في جميع باب ما لا ينصرف رجعنا الى شرح كلام المصنف فنقول انما انصرف كل ما فيه علمية مؤنثة اذا انكر لان جميع ما العلمية المؤنثة شرط فيه فقط او شرط وسبب معا نحو شياء التانيث بالتاء والعجمة والتركيب والف المقصورة الزائدة والالف والنون في الاسم فلو فرضنا اجتماعها في اسم يكون لمجامعة الالف المقصورة للالف والنون واقصى ما يمكن اجتماعه من هذه العلمية والتا بنت والعجمة والتركيب والالف والنون كما في آذربيجان لكان يزول تأثير الجميع بزوال العلمية لان المشروط لا يؤثر بدون الشرط وجميع ما العلمية المؤنثة سبب فيه ثلثة اشياء العدل والوزن وشبه العجمة او عدم النظير في الآحاد في باب مجيئه على الخلاف المذكور لا يجتمع اثنان منها مع العلمية المؤنثة لوجهين الاول ان كل واحد منها يضاد الآخر لان اوزان العدل ما فعال او تفعل او فعل او فعل او فعال كثلث ومثلث واخر وسحر وقطام عندنا بنى تميم وقطام عندهم ايضا ولكنه م

منها وزن الفعل ولا اوزان الجمع الا قصى والجمع ايضا من اوزان الفعل الثاني انه لو لم يتضاد الثلثة ايضا لم يجتمع مع العلمية المؤنثة اثنان منها اذ العلم يكون اذا منعوا لاجل ما اجتمع فيه اثنان منها فلم يكن العلمية الطارئة مؤثرة ما لم يستغلا لجميع المنع قبل ورود العلمية فاذا ثبت انه لا يجتمع مع العلمية المؤثرة اثنان منها ثبت انه لا يكون معها الا احدهما فاذا ذكر ذكر ما لم يبق على سبب واحد فيصرف ايضا بهذا غاية ما امكن ان يحمل التمثيل قول المصنف ويمكن ان يركب عدم التضاد من العدل والوزن كما قلنا في دئل وكما يمكن ان يقال في اصمت علم المكان الغفار اصله اصمت بضمتين فعدل الى اصمت في حال العلمية ولم يطرأ العلمية فيه على وزن الفعل والعدل حتى يقال ليست بمؤنثة مستغلا بها بالتاء بل وبها لانه اعتبر العدل على ما كما قلنا في عمر بن مالك فاذا انكر ذلك بقي فيه الوزن والعدل فلا ينصرف لان العدل ان حصل فيه لاجل العلمية لكنه لا يخرج العلم اذا نكر عن صيغته وعن انه ذو صيغة العدل بخصوصه فيما ذكرنا من الاوزان بهذا كله ان قلنا ان العلم بعد التنكير لا يعتبر اصله كما هو مذهب الاخفش وان اعتبرنا كما هو مذهب سيبويه السبب الاصلي الذي لاجله العلمية فلنا في ثلث ومثلث وباب اخر ان لا ينصرف لانها لو صفا اصلي مع العدل كما في اخر وفر في بعضهم بيّن لهذا الكتاب وبين باب اخر بان قال الوصف هنا لا يثبت من دون العدة وقد زال العدة بالتسمية ولا يرجع بعد التنكير اذ معنى ثلث مسمى بهذا اللفظ بخلاف اخر المذكر فانه لا يمنع ان يكون معنى اخر مسمى بهذا اللفظ فيه الجمعة والذي يقوى عندي ان الدليل بالكلية لا يعتبر وصفا كان او غيره في باب اخر كان او غيره وسيأتي تمام الكلام عليه في موضعه وقياس قول سيبويه في اخر ان ينصرف اخر وجمع بعد التنكير لانهما من باب افعل التفضيل كما ذكرنا وسيأتي ان افعل التفضيل لا يعتبر فيه الوصف بعد التنكير واذا انكر سحر بعد التسمية به فالواجب الصرف لانه لا علمية فيه

اذا ولا عدل اذ العدل انما يثبت قبل التسمية به لكون المراد به سحر يوم وكذا امس رفعا عند بني تميم واذا انكر شخص صاحبه بعد التسمية به فهو غير منصرف عند الكثرة اما عند المص فلانه يعتبر الجمع الاصلي مع العلمية التي ظاهرها مناقض له فكيف لا يعتبر بعد التنكير واما عند الجزولي فلسبب واحد وهو عدم النظير الآحاد وشبه سبب آخر يعني الجمع اذ لفظه لفظه ونسبته بوعلى الاخفش انه لا يصرفه بعد التنكير ايضا ويفرق بينه وبين اخر بان علامة الجمع باقية فيه بعد التنكير بخلاف اخر اذ مثل هذا الوزن قد يكون غير صفة كاربع واوكل وقال العبدري لا فرق بينه وبين اخر والاخفش لا ينكر صرفه واذا انكر سمي اول بعد التسمية فهو عند المبرد كما هو اذ هو جمع دوالة وقياس ذو سيبويه ايضا ان الصرف اذ هو انجى يحمل على معادله كما كان قبل التسمية وكذا قياس قول الجزولي يعني فيه عدم النظير والعجمة الجنسية كاعنية قبل العلمية وان صرفه قبل التسمية يصرفه ايضا بعدها واما الكلام في اخر بعد التنكير فنحو وكله فعلان الصفة اذا سمي به ثم نكر سواء يصرفه الاخفش خلافا لسيبويه وقال الاخفش ان سميت بكم من مركبا آخر جزلبه ذو الف التانيث او الجمع الاقصى نحو معدي صحراء او ملكت بيده ثم نكرته صرفته لان الاسم الان صار جزء الكلمة فليس بمجموع على الكلمة اذا ذا الف التانيث ولا الجمع الاقصى هي ينتفي عنه الصرف بعد التنكير والا لصرفوهما بعد التنكير نظرا الى افراد هما وقول الاخفش ان مجموع على الكلمة ليس ذا الف التانيث مع جعل الجزء الاخير جزء الكلمة ممنوع واما قوله مجموع على الكلمة ليس الجمع الاقصى فسلم قوله مؤنثة حال وعمل بجامع ما وبعني عما هي شرط فيه التانيث بالتاء والعجمة والتركيب الالف والنون في الموضوع لهما قوله الا العدل مستثنى مما بقي من المستثنى منه المعدل الذي هو المستثنى منه لفظة ما بعد الا المستثناة اي لا بجامع بينما غير السبب الذي هو شرط فيه الا العدل وكلا المستثنيين من ذكر المعدل نحو فوك حاضرة الآن بلا الا تمام

اذا كلام في العلمية المؤنثة ولو انتفى اجتماعها لم يكن العلمية مؤنثة لان مثل هذا العلم لو وضع لكان منقولا عن اسم قبل العدل ووزن الفعل لا يؤنث فيه العلمية الطارئة كما في عمر وسعدى فيمن يلي لو كانت الاسباب الثلثة مجتمعة بحيث لم يطرأ بعضها على بعض بان يقال ان حكم منع الصرف هو الثانية منها غير معينين فيكون للعلمية فلا يتم كونها احد الثلثة المؤثرة منها اثنان ويمكن ان يكون اجتماعها ويمنع طريان العلمية اذن على الوزن والعدل كما في نحو اصمت على ما مر ت سمحه غفر له

اي ما ذكرنا احد غير مذهب الا تمام فان العلمية المؤنثة بجامع الاربعة الاشياء وهي شرطا فيها وبجامع العدل والوزن وليست شرطا فيها بل هي سبب معهما فان كانت مع واحد من الاربعة الاول كاذربيجان فاذا نكر بقي بسبب لزوال الاربعة الاسباب وكذا ان كانت مع اثنين او ثلثة من الاربعة وان كانت مع العدل او الوزن قال ويمكن ان تكون معهما لتضادهما فلا يكون الا مع احدهما كما في نحو عمر واحد فاذا نكر الاسم بقي على سبب واحد قال واما قلت بهما متضادان ليصح حكمي الكلي بكون كل ما فيه علمية مؤنثة منصرفا بعد التنكير اذ لو لم يتضادا وجاز اجتماعهما مع العلمية المؤنثة في اسم لكان ذلك الاسم غير منصرف بعد التنكير لبقاء السببين المستفيدين من العلمية المؤنثة واما بيان تضادهما فيما تقدم واعترض على قوله بان قيل لم يكن محتاجا الى هذا الاشتراط اذ لو لم يتضادا ايضا واجتمعا في اسم لم يكن العلمية مؤنثة معهما اذ كانت العلمية اذا طرأت عليهما بعد تعقلها اياها بالتانيث فيجب عند الاعتراض منع وبوب طريان العلمية على العدل والوزن اذا كما ذكرنا اصمت والا عترض الخ

ان تمنع التضاد بينهما وذكر بمنع حضور ان العدل فيما ذكر قبل على ما بينا قال وقال سيبويه الاخفش في مثل اجمع عليها اذا نكرا اعتبارا للصفة بعد التنكير ولا يلزمه بباب حاتم لما يلزم من اعتبار متضادين في حكم واحد اقول قوله اعتبارا منصوب على انه حال من سيبويه اي قال سيبويه معتبرا او معتبرا لقول قال سيبويه اذ معناه اعتبر سيبويه دون الاخفش قوله ولا يلزمه بباب حاتم بهذا جواب عن الزام الاخفش لسيبويه في اعتبار الصفة بعد نكرة اياها وتقريره ان الوصف اصلي لو جاز اعتباره بعد نكرة اياه لكان حاتم غير منصرف اذ فيه العلمية الحالية والوصف الاصلي فيلزم المص عن سيبويه بانه بهذا الالزام لا يلزمه لان حاتم ما يمنع من اعتبار ذكر الوصف الزائل بخلاف اجمع المنكر وذلك لما بينا من تضادهما وهما الوصف والعلمية اذ الوصف يقتضي العموم والعلمية

الخصوص وبين العموم والخصوص تناف قوله في حكم واحد يعني بالحكم منع الصرف لانكر تحتاج
في هذا الحكم الى اجتماع سببين فتكون جمعت المنتهاوين في حالة واحدة ولو لم يكن اعتبار المتضادين
في حكم واحد جاز اذ لا يلزم اجتماعهما في حالة واحدة كما اذا حكمنا بجمع اسم على اسمان اصله صفة وعلم
الشرط لاجل العلمية فقد حصل في هذه اللفظة متضادان لكن في حكمين فلم يجتمعا في حالة فاذا نكر
اسم فانه يصح اعتبار الوصف ليس معنى الاعتبار انه يرجع معنى الصفة الاصلية حتى يكون معنى سراج اسم
رب تخص فيه معنى الحرية بل معنى اسم مرة شخص سمي بهذا اللفظ سواء كان اسود او ابيض او اسم في معنى
اعتبار الوصف الاصلي بعد التنكير انه كان ثابتا معتبرا له لكونه اصليا وزوال لا يضاد وبعد العلمية
فصار اللفظ بحيث لو اريد منه ثانيا معنى الوصف الاصلي يجاب بالنظر الى زوال المانع بهذا والحق
ان اعتبار كان لا بالكلية ولم يبق منه شيء خلافا لاصل اذ المعدوم من كل وجه لا يؤثر بحيث يكون
موجودا قالوا ولي ان يقال ان اعتبر معنى الوصف الاصلي في حال التسمية كما لو سمي مثلا باسم مما فيه
حمرة وقصد ذكره ثم نكر جاز اعتبار الوصفية بعد التنكير لبقائه في حال العلمية ايضا لكنه لم يعتبر
فيها لان المقصود الاهم في وضع الاعلام المنقولة غير ما وضعت له لغة ولذلك تراه في الاغلب
مجردا عن المعنى الاصلي كيزيد وعمرو وقليلا ما يلاحظ ذلك وان كان لم يعتبر في وضع العلم الوصف
الاصلي بل قطع النظر بالكلية عنه كما لو سمي باسم اسود او نحوه لم يعتبر بعد التنكير ايضا وقال
الاخفش في كتاب الاوسط ان فلانة في نحو اسم اغار وهو مقتضى القياس وما السماع فرد على منع الصرف
لانه كالفعل افعل فعلا وكذا فعلان وفعلى وما افعل التفضيل نحو اعلم فانك اذا سميت به ثم نكرته
فان كان يجرد ما من التفضيل يمنع الصرف ابدا ولا يعتبر فيه سبق الوصف الاصلي كما اعتبر في نحو اسم
وان كان مما لم ينصرف ابدا بخلاف من الاخفش كما كان في اسم اما الاول فلضعف افعل التفضيل في

في معنى الوصف وان لا يجعل في الظاهر كما يجعل افعل فعلاء فاذا خرج من التبس بافعل التفضيل الذي
لا معنى للوصف فيه كافكل وايدع ولا يظهر فيه معنى الوصف واما افعل فعلاء فليتوهم لة في الظاهر
قبل العلمية كاشعار لفظه بالالوان والحلف الظاهر في الوصف يكفي في بيان كونه موضوعا صفة فاذا
اتصل افعل من به من نحو افكل وظهر فيه معنى التفضيل الذي هو وصف واما الثاني فلما وافق الاخفش
سيبويه في منع الصرف مع كون الظاهر وصفا ذا بسبب وقوة علامة للوصف اعني من يخالف اسم لعرية عن
العلامة الدالة على الوصف وسميت رجلا باسم الذي يؤكد به ثم نكرته صرفته البتة اجماعا لكونه
في معنى الوصف الخفي من افعل التفضيل لانه كان بمعنى كل قبل العلمية وانمحى عنه معنى الوصف على ما تقدم
في جمع هذا حكم جميع ما لا ينصرف في حال العلمية وبعد نحو اعلم ان التصغير يخل من اسباب منع الصرف
بالعدل فقط الى آخره لانه يزول الوزن المعدول اليه بالتصغير وذكر الوزن مراعاة في العدل اذ العدل
امر لفظي وكذا الجمع الاقصى يخل بالتصغير لوجوده الى واحد وبقائه في رباع ومثاني ومساجد
وسميت بالجمع المذكر صغرته انصرف ايضا لزوال علامة الجمع ووزنه المعتبر واذا صغرت سراويل علما لم
ينصرف لان التصغير لا يذهب بالتأنيث لمعنوي الذي فيه فيكون كعناق فاذا صغر بعد التسمية يخل
بالتصغير وزن الفعل ايضا ان لم يكن اوله زيادة كبرادة الفعل كخضم ودحرج في خضم ودحرج
واما ان كان اوله زيادة كزيادته فان التصغير لا يزيله كما تقول في تصغير احمد وزبرج وينكر وتغلب
احيمد وزبيرج ويشيكر وتغيلب لانه على وزن مضارع فيعل نحو يبطر سيطر واما ان مع الوزن في المصغر
ولم يكن في المكبر كما تقول في تصغير علم تضيرب وفي تحلي تحيلي فبعضهم لا يعتبره لعروضه والاكثرون
يعتبرونه لان التصغير يكثر مستانف قال بعضهم يعتبر لوصفا لعارض في التصغير كونه بناء مستانفا
كما اعتد بالوصف العارض في نحو مئني وثلث لكونه وضعا مستانفا كما اعتد قوم لا ينصرف اذا صغر انصرف اذ قد

للوزن والوصف العارضة التصغير والدليل على عروض الوصفية التصغير قولهم غليمون ورجيلون
في جمع مصغر غلام ورجل قال وكان القياس ان ينصرف العلم في نحو جيئز تصغير حمزة لعروض الوصف
المنافي للعلمية الا انه لما لم يكن ظاهرا في التصغير لم يعتد به والدليل على ضعفه معنى الوصفية في المصغر
عدم جريه صفة فلا يقال شخص رجيل وفيما قال نظر اذ لو لم يكن ظاهرا لم يعتد به في ادبر وآلاولى
ان يقال لا تنافي بين الوصف والعلمية كما ذكرنا الا ان الوصف المعتبر في باب منع الصرف هو الذي وضع
صحيح للتبعية لما يختص الذات المبهمة المدلول عليها كما ذكرنا قبل وذكر ان القرينة اتما تتبين
في مثل هذا الوصف وهي المطلوبة في غير المنصرف واما الالف والنون فنقول ان بغي الالف والنون التصغير
كما كان فلا يحل التصغير بما نحو سكيران وعثيمان وان انقلب ياء كما تقول في تكسيرهما
سكاكين فانه يحل بهما ومعرفة ما يغلب لفظه مما لا يغلب يتبين في التصريف في باب التصغير وعلى هذا
التصغير يحل بالوزن العدل نحو زفر وبالجمع مطلقا وبالالف والنون والوزن من وجه دون وجه ولا يحل
بالوصف والعلمية والتانيث والتركيب البتة قال وجميع ابواب بالالام والاضافة يجر بالكسر اقول
اي كان بدلها يجر بالكسر بالفتح فصار يسيرها يجر بالكسر على ان مراده بيجر منع غير المنصرف الكسر لان
لا حل بتعبئة التنوين المحذوف لمنع الصرف قال لم يجاز في الكسر مع الالام والاضافة لانه لم يجاز في التنوين
معهما لمنع الصرف حتى ينوب عنها الكسر بل صرفت لانها لا تجامعهما اذ التنوين دليل تمام الاسم والاضافة تشعر
بعدم تمامه فتنافرا واما تنافر الالام والتنوين فقد مر في بيان نوعي المثنى والمجموع ويجوز ان يقال المضافة
الالام والاضافة التنوين صار تا كالعوض منه وكانه ثابت فلم يجاز في الكسر ومن لم يقل بتبعية الكسر للتنوين
قال لم يجاز في مع الالام والاضافة لانهما من خواص الاسماء فترجح بهما جانب الاسمية فضعف شبه الفعل
وكانه لشبهه في الاسم وقد ذكرنا ما يدل على كون الاسم بهما منصرفا او بانيا على عدم الانصراف في آو

في اول باب ما لا ينصرف ويرد على الثاني ان كون الاسم فاعلا ومفعولا ومضافا اليه يجر ظاهرا وتقديرا
من خواص الاسم ايضا ولا يعود الكسر الى اول اولى قال المرفوعات هو ما اشتمل على علم الفاعلية اقول قدم
المرفوعات على المنصوبات والمجرورات لان المرفوع تمام الكلام كالفاعل والمبتدا والخبر والمنصوب في الاصل
فضلة لكن يشبه بها بعض العمد كاسم ان وخبر كان واخواتها وخبر ما ولا والمجرور في الاصل منصوب
المحل كما تقدم تخفيفه قوله ما اشتمل ذكر الضمير مع رجوعه الى الموصول اي المرفوعات نظرا الى غير الضمير
اعني ما لان المبتدا هو الخبر في نحو زيد قائم مطابقة المبتدا له كمطابقة العمدة للعمدة اليه ومثله قولهم من كانت امه
وبعني باشتماله على علم الفاعلية تضمنه اياه بحيث يكون علم الفاعلية احد اجزائه وبعني بعلم الفاعلية
الضم والالف والواو اذا دل كل واحد منها على كونه اسما الذي هو اخص عمدة الكلام فكل ما قيد احد
هذه الاشياء مرفوع والا فلا كما اخترنا ما قبل ان يقال المرفوعات ما اشتمل على علم العمدة لان المرفوع
في المبتدا والخبر وغيرهما من العمد ليس بمحمول على رفع الفاعل كما يتبادل هو اصل في جميع العمد على ما تقرر قبل
قال فمنه الفاعل وهو المسند اليه الفعل او ما هو في تاويله وقدم عليه على ما هو قياسه مثل قام زيد وزيد قائم ابن اقول
قوله فمنه الفاعل اي فمما اشتمل على علم الفاعلية وقال بعده وفيما المبتدا والخبر هما ايضا على معنى فقدم الفاعل
على سائر المرفوعات بناء منه على انه اصل المرفوعات ولهذا سمي الرفع علامة الفاعلية وقد ذكرنا ما فيه
قوله المسند قد مر تفسيره في حد الكلام معنى على الاسناد ولم يقل ما اشير بالفعل منه ليدخل فيه فاعل الفعل
الناقص نحو يعتنا وزيد قائم ابوه يعني به اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
والمصدر واسم الفعل ولم يقل او معناه فيدخل فيه الظرف والجار والمجرور المرتفع بما الضمنية نحو
زيد قدامك وفي الدار او الظاهر نحو زيد قام غلامه لكون الرافع في الحقيقة عند الفعل واسم
الفاعل المقدر خلافا لمن قال انه الظرف والجار والمجرور على ما يجيء في باب المبتدا قوله وقدم الضمير

فيه للفعل او كثيره وفي عليه لما واهتز يفوله وقدم عليه عن المبتدأ لان تحو زيد في قولك
زيد قام مستد اليه قام لان قام خبر عنه والمستد اليه هو المخبر عنه في الحال او الاصل كما مر
في هذا الكلام فكل خبر يرفع ضمير المبتدأ يجوز ان يقال هو مستند الى المبتدأ وان يقال هو مستند
الى ذلك الضمير والمجموع الى المبتدأ وكل خبر رافع لغير ضمير المبتدأ فهو من موقوعه مستند للمبتدأ
وكل خبر غير رافع لشيء كالجوامد فهو وحده مستند الى المبتدأ نحو انت زيد ان قيل فالمبتدأ في قولك
قائم زيد يدل في هذا الفاعل لان المسند قدم قلت هو مؤخر تقديرا وتقديمه كلا تقديم قوله على جهة
قيامه او قيام الفعل او تيهه والضمير في به اي على طريقة قيامه وتيهه وكلاهما سواء كان قائما او لا يكون
عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى هيئته اي على طريقه وطريقته والجار في قوله على جهة متعلق
بالمسند او صفة لمصدره اي كسنادا على طريقة اسناد القيام وبعني بتلك الجهة ان لا تغير صيغة الفعل
الى فعل وفعل واشباههما وذلك ان طريقة اسناد الفعل القائم مصدره بالفاعل حقيقة نحو ظرف
زيد عدم التغير فكل ما اسند الفعل اليه على هذا التمط من الاسناد فاعل عندنا النحاة وان لم يكن الفعل
قائما به على الحقيقة كالامور الشبيهة نحو قرب زيد وكذا الافعال المتعدية نحو ضرب وقتل لان
الضرب نسبته بين الضارب والمضروب لا تقوم باحدهما دون الاخر بل بهما لصدوره عن احدهما وقوعه
على الاخر وبقوله على ما هو قيامه به يخرج ما لم يسم فاعله وبني عند عبد القاهر والزمخشري فاعل
اصطلاحا فلا يجوز ان عنده لبيد فعل في الدار وعند من حذيته الخ ليس بفاعل وقلائم لفظ راجع
الى ما هو يقال له في اصطلاح النحاة فاعل اولا وليس فلانا معتوبا وتمثيله بزيد قائم ابوه لرفع بينه
الفعل للفاعل ليس بصاف بما قصد لاحتمال كون قائم خبرا مقدما على ابوه ولو قال ابواه لكان نصا والعامل
في الفاعل المسند فلا فالخلف فانه قال هو الاسناد وقد ذكرنا في هذا الاعراب عند وجوب تقدم الفعل على الفاعل

فاعل
الفعل

قال والاصل ان يلي الفعل فلذلك جاز ضرب غلامه زيدا وامتنع ضرب غلامه زيدا اقول يلي فعله
اي يكون بعده بلا فصل من قولهم وليه الشيء اي قربه. ذكر قوله فلذلك جاز اي جواز هذه المسئلة
معلل بكون الاصل في الفاعل ان يلي الفعل وذلك ان يقال انما جاز ضرب غلامه زيدا معنى ما يرجع الضمير
اليه هو المفعول لان زيدا فاعل واصلان يلي الفعل فهو مقدم على الضمير وكذلك عدم جواز ضرب غلامه
زيدا معلل بعكس ذلك وذلك ان يقال انما لم يجز ضرب غلامه زيدا لان غلامه فاعل واصل الفاعل ان يلي الفعل
فهو مقدم على زيد لفظا واصلا فيكون الضمير قبل الذكر ولا يجوز ذكر ضمير مغير بعد الا في ضمير
لغرض تفخيم الشان بذكره اولا بما هو مفسر ليكون اوقع في النفس كما يجيء ولا يذهب الغرض مقصودا
فيما نحن فيه وفي الضمير الذي يجيء مفسرا فيما بعد منصوبا على التمييز لان ذكر المنصوب لا يجاء به
الا لغرض رفع الابهام عن الضمير فلا يليس بخلاف زيدا في مسئلتنا فان مجيئه لكونه مفعولا لا لكونه
للتمييز فقط وانك اذا جئت بعد المبهم شيء الغرض من مجيئك به تغيير فقط لم يبق ابهام واما اذا جئت
بعد شيء الغرض الاصلي منه غير التغيير كالمفعول هنا فلا يكفي في التغيير بانه يجعل على ما هو
المراد الاصلي منه ويبقى الابهام بحاله فمن ثم منع الفراء والكسائي في باب الشاغل اعمال الثاني اذا توجه
الاول الى المتنازع فيه بالفاعلية كما يجيء خلافا للبصريين وقد جوزه الاخفش وتبعه ابن جني نحو
ضرب غلامه زيدا اي اتصل ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل لذا اقتضاء الفعل للمفعول به
كاقتضائه للفاعل واستشهد بقوله جزيته على عدى بن حاتم جز الكلاب العاويات وقد فعل وبقوله
لما عصى اصحابه مصعبا اتى الى الكبل صاغرا يصانع ويجوز التاويل بالجزاء والصحاح العصيان
وبقوله لا اليت شعري متل ليلة في نهر هير على ما جر من كل جانب والا فيجوز ما ذهب اليه لكن
على قلة وليس للبصريين منعه مع قولهم باب الشاغل بما قالوا وكذا تقول بسرة اعطيت درهما

الثاني

وفي الكشاف وقد يجيء الضمير مبهما يفسره ما بعده لفظا ورتبة وهو ضمير الشان والقصة نحو قوله
تعالى قل هو الله احد وانما يجيء كذلك لان الضمير اسم للشيء المذكور وتابع له فلا بد ان يتقدمه ما يعود
اليه ولكن قد يحذف لان في الكلام دلالة عليه وقد يجيء مبهما لا يعود الى شيء لفظا ورتبة بل يعتمد
على ان السامع يتطلع عند سماعه اياه الى ما يفسره ويترقب ما يوضحه وهو ضمير الشان والقصة
وتذكيره وتانيثه باعتبار الشان والقصة وهو مبتدأ خبره الجملة بعده والجملة خبر لمبتدأ محذوف
تقديره هو الشان والقصة الله احد وهو الله احد وهو الذي يقال له ضمير الشان والقصة
وهو ضمير غائب مفرد مذكر يعود الى شيء مبهم يفسره ما بعده من جملة او ما هو بمنزلتها
وهو ما كان مركبا من جزءين اسندت احدهما الى الاخر كالمبتدأ مع الخبر والشرط مع الجزاء
والفعل مع الفاعل والمفعول الذي لم يسند الفعل او شبهه الى غيره وقد يجيء مفسره مفردا
كقوله تعالى فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا وقوله ان هي الا حياتنا الدنيا وقد يجيء
مفسره جملة طلبية كقوله تعالى ان امرؤ هلك ليس له ولد وقوله ان امرؤ اوصى بنو
بكذا اعطيت درهما

زيدا لان مرتبته مفعول الاول قبل الثاني وان تاخر عنه لكونه فاعلا معنى كما يجئ في مفعول
ما لم يسم فاعله ويقال اعطيت صاحبه الدرهم فلذا ضربت غلامه زيدا وكذا اذا كان لفعل مفعولين يتعدى
اليه الفعل بنفسه فرتبته اقدم مما يتعدى اليه الفعل بحرف الجر ظاهرا نحو قتلت باغية زيدا او مقدرا نحو
اخترت قومه زيدا اى من قومه فمن ثم قس رجوع الضمير الى المتاخر عنه في المسئلتين قال واذا التقى
الاسمان فيهما لفظا والغيبة او كان مضمرا منفصلا او وقع مفعوله بعدا لا او معدا وجب تقديمه
اقول بهذا بيان لما يعرض فيوجب تقديم الفاعل على المفعول بعد ان كان جائز التاخير عنه فقوله لفظا
منصوب على التمييز اى التقى لفظ الاسمين لا تقديرا قوله فيهما اى في الفاعل والمفعول الذي دل عليه سياق
الكلام اى اذا التقى الاسمان اللفظيان في الفاعل والمفعول معا مع انتفاء القرينة الدالة على تمييز احدهما عن
الآخر وجب تقديم الفاعل لانه اذا التقت العلامة الموضوعة للتمييز بينهما اى الاسمين المانع والقرينة
اللفظية والمعنوية قد توجد في بعض المواضع دالة على تعيين احدهما من الآخر كما يجئ فيلزم كل واحد
من كونه لبعدا بالمكان الاصلي او القرينة اللفظية كالاسمين الظاهرين في تابع احدهما او كليهما نحو
ضرب موسى عيسى لشريف واتصال علامة الفاعل بالفعل نحو ضربت موسى حبلى او اتصال ضمير الثاني بالاول
نحو ضربني فناء موسى والمعنوية نحو اكل كمثرى يحيى واستخلف المرتضى المصطفى صلى الله عليه وعلى آله وسلم نحو ذكر
وكذا ان كان الفاعل ضميرا منفصلا وجب تقديمه على المفعول سواء كان المفعول ايضا ظاهرا كضرب
زيدا او مضمرا منفصلا كما ضربت الا اياك او مضمرا متصلا كضربنيك لئلا يصير المتصل منفصلا فان قيل
ففي المثال المذكور ضمير المفعول منفصل فاعله وضمير المفعول متصل قلت لما كان اتصال
الفاعل وضميرا منفصلا وكذا الامر بالعكس وجب لاتصال بالعامل صار بمنزلة بعض حروف الفعل الا ترى الى
ان الكلمة لا تخرج عن كونها كلمة بتجانس حروفها كضرب فانه لو ذكر انهم لا يجيزون قولهم ربع مركبا في كلمة واحدة فلما صار هذا المركب كالكلمة الواحدة تعاملان معاملتها بتجانس حروفها كضرب فان المفعول فضلة بمعنى انه ليس من تمام الكلمة
فصار ضمير المفعول في ضربنيك كانه اتصل بالفعل اما لو تقدم المفعول على الفاعل مع اتصالهما لكان الفعل
المتصل غير متصل بعامله وانما هو كالجزء عامله لان المفعول وان كان من حيث كونه ضميرا متصلا كالجزء
لكنه من حيث كونه مفعولا فضلة قوله او وقع مفعوله بعدا لا اى مفعول الفاعل نحو قولك ما ضرب زيدا
الا عمرا وينبغي ان نعرف اولا انك اذا ذكرت فعلا واسندته الى اسم معين معمولا خاصا للعامل فانه لا بد وحينئذ
يكون ما ذكر المتقدم من الفاعل والمفعول به والحال به او غيره كحصول الة المتاخر وما لكل المتاخر
من تلك المعاني بالقياس الى الاشتمال لم يدخل تحت الخصوص ولا العموم كما اذا قلت مثلا ما ضرب زيدا الا عمرا
فضارب زيدا يحتمل ان يكون مضروبا بالغير ايضا وبالعكس لو قلت ما ضرب عمرا الا زيد مضروبا به عمرو فمحتمل على زيد
ان يكون مضروبا بالغير ايضا وبالعكس لو قلت ما ضرب عمرا الا زيد مضروبا به عمرو فمحتمل على زيد
اى لم يضرب الا زيد وضارب زيد باقية على الاشتمال اى يصح ان يكون ضاربا لغير عمرو ايضا وكذا
في نحو ما جاءني زيد الا راكبا يحتمل ان يكون حالة المركوب لغير زيد ايضا بخلاف ما جاءني الا زيد راكبا فانه
تقرر هذا بينا ان ضرب زيد في نحو ما ضرب زيدا الا عمرا مقصور على عمرو ومضروبية عمرو على الاشتمال فلو
قدمت عمرا على زيد فاما ان تقدمه على ما دون الا نحو ما ضرب عمرا الا زيد وفيه انعكاس المعنى اذ يصير المضروبية
خاصة وضاربية زيد باقية على الاشتمال فلا يجوز واما ان تقدمه عليه معا نحو ما ضرب الا عمرا زيد فعند
هذا نقول ان اذا ان عمرا وزيدا مشتبهان معا والمراد ما ضرب احدا الا عمرا زيد اختل ايضا ان
مضروبية عمرو في اصل المسئلة اعني ما ضرب زيدا الا عمرا كانت على الاشتمال وبالتقدير المذكور ان
صار مضروبية مختصة بزيد لان الاشتمال المذكور فيما بعد الا انما يكون في الفاعل اذا ذكرت
مفعولا خاصا نحو ما ضرب الا زيد وكذا يكون في المفعول اذا ذكرت فاعلا خاصا نحو ما ضربت الا

زيدا اما اذا لم يذكرهما او ذكرهما عامين فليس فيما بعد الا احتمال المذكور فاعلا كان او
مفعولا نحو ما ضرب الا زيد وما ضرب احد الا زيد في الفاعل وما ضرب الا زيدا وما ضرب احد الا زيدا
في المفعول وكذا اذا ذكرت فاعلا ومفعولا عامين نحو ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا او قدرتهما
عامين ولم تذكرهما نحو ما ضرب الا زيد عمرا اي احد احدا الا زيد عمرا يعني المستثنيان غير محتملين وانما
كان كذا اذ ليس يشك غير ذكر المفعول العام شيء يتعلق به الفاعل المستثنى وكذا ليس غيره ذكر الفاعل
العام شيء يتعلق به المفعول المستثنى كما كان حين ذكرهما خاصين فيكون في ما ضرب الا عمرا زيد
المضروبية المطلقة مقصورة على عمرو والضاربية المطلقة مقصورة على زيد ويختص مضروبية
عمرو بزيد وذلك عكس المعنى لان استثناء شيئين باداة واحدة بلا عطف غير جائز مطلقا
عند الاكثرين لضعف الاداة عن عملين اذ الاصل فيها الا وهي حرف فلا يستثنى بها شيئان لا على وجه
البدل ولا على غيره فلا تقول في البدل مستثنيا اعطيت الناس الا عمرا الدرهم ولا تقول في غير البدل
مستثنيا احد شيئي الا عمرا الدينار ويجوز مطلقا عند جماعة وبعضهم فصلوا فقالوا ان كان المستثنى
منهما مذكورين والمستثنيان بدلين منهما جاز نحو ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا وذلك لان المستثنيين
يكونان بدلين مما قبل الا كانهما وقعا موقع ما ابدلا منهما اي كانهما وقعا قبل الا وليسا مستثنيين
فكانك قلت ضرب زيد عمرا ومثل هذا عند الاولين بدل ومعمول عامل مضمر ما ضرب الا ول لابدال ان
والتقدير ضرب احد احدا الا زيد ضرب عمرا وان لم يكن المستثنى منهما مذكورين نحو ما ضرب الا زيد عمرا او كان
احدهما مذكورا دون الاخر نحو ما ضرب القوم الا بعضهم بعضا او كلاهما مذكورين لكن المستثنيين
لم يبدلا منهما نحو ما ضرب احد شيئي الا زيدا والزيدين ... لم يجز لان المستثنيين اذ ليسا كالواقعين
قبل الا وهي تضعف عن استثناء شيئين الا على الوجه المذكور فان قيل من اجاز مطلقا يعني استثنا
وما

وما نراك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي الرأي فانه لم يذكر المستثنى منهما والتقدير وما نراك اتبعك
احد الا اراذلنا في بادي الرأي بالرفع فوقية فالتقدير يعتذر عنه بانه متعلق بفعل مقدر اي اتبعوك في
بادي الرأي وبان الظرف يكفيه رائحة الفعل فيجوز فيه ما لا يجوز في غيره وان اردت اصل المسألة نحو
ما ضرب الا عمرا زيد بان زيد مقدم معنى وليس بمستثنى وان المراد ما ضرب زيد الا عمرا فالمعنى لا ينعكس
ولا يلزم استثناء شيئين باداة الا ان اكثر النحاة منعوا ان يعمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا ان
يكون معمولا الواقع بعد المستثنى او المستثنى منه نحو ما جاءني الا زيد احد او تابعا للمستثنى نحو ما جاءني الا
زيد الظريف او معمولا لغير العامل في المستثنى نحو ... اذا لم يبق الا المضمر ... وذلك لان ما بعد الا
الا من حيث المعنى ... جملة غير الجملة الاولى فقولك ما جاءني الا زيد بمعنى ما جاءني غير زيد
وجاءني زيد فانفصل الكلام وجعلت الجملتان واحدة فالاولى ان لا يتوغل المعمول في الخبر الاجنبي عن
عامله اما المستثنى فانه على طرف ذلك الخبر غير المتوغل واما جاز وقوع المستثنى منه وتابع المستثنى
بعد المستثنى لان المستثنى منه تعلق بهما من وجه فكانه وكل واحد منهما كالشيء الواحد واما كون ضارب
فليس في الخبر الاجنبي عن عامله اذ هو كما اذا لم يبق الا المضمر معمولا ... فاذا
ثبت هذا فان وقع معمول للعامل قبل الا بعد المستثنى غير الثلاثة المذكورة اما مرفوع او منصوب
ولا يكون الا في الشعر كقوله كانه لم يعن ... على احد الا عليك النوائح وكقوله ...
... الا ... الا ...
... الا ... والكسائي يجوز مطلقا عمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى سواء كان المعمول رفعا او
نصبا ... كان النصب ... اولا ... الشعر ... بتقدير الناصب
ولا الرفع وابن الانباري يجوز رفع ما بعد المستثنى فقط دون النصب ... على هذا ان ما قبل

قوله وانما قلت الخ قد فصل هذا المعنى سابقا بالخاتمة بمعنى السبع ومع ذلك الكلام لا يحتاج الى هذا الكلام منه

الا لا يعمل فيما بعد المستثنى على الاصح سواء كان ذلك ايضا مستثنى او لا كما مضى فلا يجوز فيما ضربت الا زيدا ضارب الا عمرا بزيد وانما قلت في اول بيان المسئلة محمولا خاصا لانه اذا كان المحمول عاما نحو ما ضارب احد الا زيدا فلا يقال ان مضروبية زيد واقعة على الاحتمال لانه لم يقع بعد حكم شيء يمكن ان يضرب زيدا كما كان في ما ضارب زيدا الا عمرا امكن ان يضرب عمرا غير زيد ايضا قوله او معناه يعني ما في انما من معنى الحصر وذلك ان المشهور عند النحاة وآل الاصوليين ان معنى انما ضرب زيد عمرا ما ضرب زيدا الا عمرا فان قدم المفعول على هذا انعكس الحصر كما ذكرنا في ما ضرب زيدا الا عمرا وقد خالف بعض الاصوليين في افادته الحصر لقلة الا يخفى قوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات وانما الولاء للمعتق وجب بان المراد في المثبتين التاكيد فكانه ليس عمل الا بنية وليس الولاء الا بالعتق كقوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد قال فاذا اتصل به ضمير مفعول او وقع بعد الا او معناه او اتصل مفعوله وهو غير متصل وجب تاخره اقول بيان لما يعرض فيوجب مخالفة الاصل اي تاخير الفاعل عن المفعول قوله اتصل به اي بالفاعل ضمير مفعول اي ضمير راجع الى مفعول وجب تاخير الفاعل عند الاكثرين ومثاله ضرب زيدا غلامه اذ لو قدم لكان اضمار قبل الذكر لفظا واصلا كما مر وينبغي ان يجوز عند الاخفش وابن جني كما تقدم وكذا الحكم لو اتصل ضمير مفعول بصلة الفاعل او صفته نحو ضرب زيدا الذي ضربه غلامه واكرم رجلا ضربه او هكذا قيل ولو قيل يجوز اكرم رجل هذا ضربه الجاز لان الفصل بين الوصف والموصوف بالاجنبي غير ممتنع بخلاف الصلة والمعمول اذ الاتصال الذي بين الاول وبين اقل ما بين الاخيرين قوله او وقع بعد الا اي وقع الفاعل نحو ما ضرب زيدا الا زيد او معناه نحو انما ضرب زيدا عمرا زيد وانما وجب تاخر الفاعل ههنا لما ذكرنا بعينه وجوب تقديم ما ضرب زيدا الا عمرا فان ضمير به ما قبل الا محصورة فيما بعدها والضمار يرجع بمحتمله فلو قدم الفاعل بدا الا لانعكس المعنى ولو قدمه معها لجاز لما ذكر قوله او اتصل مفعوله اي كان مفعول الفاعل ضمير ما

معنى انما

الحصر ان نحو ما ضرب غلام جاريته صبي وقعا به صفة فقط لان الاهتمام بالفعل اولى لكنه لما اريد الاقتصار وهل يكتفى بواحد على ذات الفاعل ومعنى من قيام الفعل الى الصبي فقط كما في الكتب وفي التنبيه على اصل السؤال وقد بينا ذلك المعنى في تلخيص المفتاح فارجع اليه منه

مفصلا وهو غير متصل اي الفاعل غير الضمير المتصل وغير الضمير المتصل اما ضمير منفصل نحو ما ضرب الا انا او مظهر نحو ما ضرب زيدا وانما قيد بقوله وهو غير متصل لانه اذا كان ضمير متصل لو كانا معا متصلين نحو ضربك لوجب تقديم الفاعل كما ذكرنا قال وقد يجوز الفعل بالعدم قرينة جوازا في مثل ضرب زيدا لمن قال من قام وليس بزيد فصل لخصوص منه ووجوبا في مثل وان احد من المشركين استجارك وقد يجوز فان معا مثل ثم لمن قال ما قام الا زيد قوله لعدم قرينة جوازا لا يجوز شيء من ذلك الا لعدم قرينة سواء كان الجواز راجحا او واجبا قوله لمن قال من قام الظاهر ان زيدا مبتدا والفاعل ان مطابقا لجواب السؤال اولى ومن ثم قالوا في جواب ماذا اذا كان ذا بمعنى الذي ارتفع لان السؤال يجعله مسندا فما اذا كان ذا للذا فان الا والمنصب بعدها كما يجيء في باب المفعول به وايضا فالسؤال عن القائم لانه الفعل والاهم تقديم المسؤول عنه فالاولى ان يقدر زيد قام بلى قوله الا الهنة اي غير مقصرة فيما يخطى به النساء عند انزواجهن من الحذف والتصنع وروي التصيف فيما على تقديره لا اكن هنية فلا اكون الهنة قوله وليس بزيد بضارع عمرا هذا ايضا من جعل الاول اي ما الغيرية قيد السؤال ايضا هنا مقدر ممدلول بلفظ الفعل المبني للمفعول لما ليس الفاعل اذا على السامع فيسال عنه فكانه لما قال ليس بزيد سال سائل من يبكيه فقيل ضارع اي يبكيه ضارع والسؤال في الاول مصرح به والبيت المحتبي بالرجل بكسر الميم وفتح الباء الموحدة وسكون الحاء المهملة وفتح التاء المثناة من فوق وكسر الباء الموحدة وسكون الياء المثناة من تحت وفتح الطاء المهملة وبالخاء المعجمة ثوب يغال يبكيه اي يبكيه عليه بحذف حرف الجر كثرة الاستعمال وليس بفعال كما يجيء في باب المتعدي وغير المتعدي من قسم الافعال والضارع الذليل من قولهم ضرع ضراعة قوله لخصوصه متعلق بضارع وان لم يعتمد على شيء لان الجار يكتفي برائحة الفعل اي يبكيه من يضرع ويذل لاجل الخصوصة فان زيدا يكاد يبكي وظهر للاذلال والضعفاء وتعليقه بيبكي المقدر ليس بقوي في المعنى والمحتبط الذي يانتك للمعروف من غير وسيلة يغال الهنيطي فلان

فصل في بيان المسند اليه

المسند اليه هو المحكوم به او عليه وهو الفاعل ونائبه والمبتدا والخبر واسم كان واخواتها وخبر ان واخواتها والمفعول الاول لظننت واخواتها والثاني لاعطيت واخواتها والثالث لاعلمت واخواتها

والاصل في المسند اليه ان يكون معرفة لان الحكم على الشيء فرع تصوره فيجب ان يكون المحكوم عليه متصورا بوجه ما حتى يصير الذهن الى الحكم عليه بما يحكم عليه وكذا المحكوم به لان الفائدة لا تتم بدونه وانما قلت بوجه ما لان تصور الشيء بوجه ما قد يكفي في الحكم عليه وبه كما في قولك رجل من بني تميم عندي وشيء ما يعلم الله لي عليك كذا وقد يجيء النكرة مسندا اليها لاغراض تقتضي ذلك كما سيجيء في باب المبتدا والخبر

فصل في بيان المسند

المسند هو المحكوم به او عليه وهو الفعل وشبهه والخبر واسم كان واخواتها وخبر ان واخواتها والمفعول الاول لظننت واخواتها والثاني لاعطيت واخواتها والثالث لاعلمت واخواتها

والاصل في المسند ان يكون فعلا لان الحكم بالشيء على الشيء فرع تصور المحكوم عليه اولا والمحكوم به ثانيا وتصور الشيء بوجه ما قد يكفي في الحكم عليه وبه كما مر والتصور بالفعل اسبق من التصور بالاسم لان الفعل يدل على التجدد والحدوث والاسم على الثبوت والاستمرار والتجدد اسبق من الثبوت والاستمرار لان الشيء ما لم يتجدد لم يثبت ولم يستمر ولان الفعل يدل على الذات والحدث والاسم على الذات والحدث والذات بدون الحدث اسبق من الحدث بدون الذات لان الحدث بدون الذات لا يتصور الا بتكلف بخلاف الذات بدون الحدث فان تصورها لا يحتاج الى تكلف ولان الفعل يدل على الحدث بالوضع والذات بالالتزام والاسم على الذات بالوضع والحدث بالالتزام والدال بالوضع اسبق من الدال بالالتزام ولان الفعل يدل على الحدث في الزمان المعين والاسم على الذات في الزمان غير المعين والاول اسبق من الثاني لان الزمان المعين لا يتصور الا بعد تصور غير المعين ولان الفعل يدل على الحدث في الزمان المعين والاسم على الذات في الزمان غير المعين والاول اسبق من الثاني لان الزمان المعين لا يتصور الا بعد تصور غير المعين ولان الفعل يدل على الحدث في الزمان المعين والاسم على الذات في الزمان غير المعين والاول اسبق من الثاني لان الزمان المعين لا يتصور الا بعد تصور غير المعين

واصله من خبطت الشجرة اذا ضربتها بالعصا يستعمل ورقها تطيح اى تذرية يذكر والطويح
بمعنى المطوح يقال طوحه الطويح واطاحه الطويح اى ذهبت به وبعثه به ولا يقال للمطوح هاك
ولا المطوح به وهو اما على حذف الزائد مثل اوس فهو وبر واعشب فهو عشب او على النسب مثل دارع
اى ذو درع فعل يقال طاح يطوح مثل قال يقول وطاح يطيح وهو واوى مثل باع فعل بفعل بكسر العين
فيهما عند الخليل وقوله مما تطيح متعلق بمحذوف اى يبالغ اجل اذهاب الوقائع ماله وما مصدرية أو
بمعنى المقدار اى يبكى لاجل ذهاب المنايا يزيد ويجوز ان يكون ما بمعنى التى اى لاجل خلال الكرام التى
طوحته الطوائح وتطيح على كل تقدير حكاية حال ماضية يورد الماضى بصورة الحال اذا كان الامر هائلا
لتصوير المخاطب نحو فوكز فانفذ فقوله وجوبا يفيد مثل وان احد من المشركين استجارك
انتصب جوازا ووجوبا على انه مصدر لقوله يجذف اى يجذف جذفا جائزا اوجذبا اما كان الجذف واجبا مع
وجود المقتضى نحو استجارك الظاهر ان الغرض بالبيان بيان هذا الظاهر بتغيير المقدر فلو اظهر لم يحتج
الى معنى ان الابهام الموجب الى التفسير انما كان لاجل التقدير ومع الاظهار لا ابهام والغرض من الابهام
ثم التفسير التشويق وقع فى النفوس لذكر المبهم لان النفوس تتشوق اذا سمعت المبهم الى العالم المفصل وعنده
وايضا فى ذكر الشئ مرتين مبهما ثم مفسرا تأكيد ليس فى ذكره مرة وانما لم يكتم يكون احد مبتدأ ويستجارك
خبره لعلمكم بالمستغرا باختصاص حرف الشرط بالفعل على انه نادر الا شذوذ جواز ووقوع اسمية بعده
بشرط كون الخبر فعلا قمنا الناعى وذهب اذا لبيرين قبيل ما نحن فيه ويبطله ما ذهب اليه يونس النصب
فى ان يزيد ضربته الا على ما اجاز بعض الكوفيين من نحو لا يحزنى ان منفسا هلكته ومع ذكرها او لوة
الا بالضمير فعل رافع لمنفس اى ان هلكا وان اهلك منفس وهو مع ذكره رد على من يحيى الكلام على بعد
وجميع ما ذكرنا من الوقوف والخلاف يطرد فى نحو لولا زيد لاكرمتك ولعلمتنى وهلا زيد بالقيام اعنى كل حرف لا يليه الا

الا الفعل ومفسر الفعل المقدر اما فعل صريح كما مر او حرف يؤدى معنى الفعل مثل ان المؤكدة للمثبت
والتخفيف فيها اذا دل على ثبت وتخفف والزم ان يكون خبره فعلا كما يجئ فى ثم الحرف ليكون ان فعلا
بمعنى الفعل المقدر وخبره فى صورة ذكر الفعل اعنى الفعل الماضى فيكون نائبا عما كان الفعل الصريح المقدر وذكر بعد
لو خاصة نحو قوله تعالى لو ان الله هدانى اى لو ثبت وتحققت الله هدانى قال مع ما فى حيزه فاعل اذكر المقدر
قوله وقد يحذف ان مع ما مثل نعم اى يحذف الفعل والفاعل اما حذف الفاعل وحده فلم يثبت الا عند الكسائى
كما يجئ فى الثمانية وانما حكم بعد نعم بحذف الفعل والفاعل معا لان نعم حرف لا يفيد معناه الا قرائن
الا بانضمامه الى غيره كما سيجئ فى حد الاسم وههنا افاد المعنى الكلامى المستقل فلا بد من تقدير الكلام المذكور
عليه فقيل بتقدير الكلام الذى صدقته لفظة نعم وذكر الكلام فى مثل هذا بمنزلة فعليته فيقدر بعد نعم مثل فعلته
واذا كان الجواب بمنزلة كلمة كان المقدر بعد نعم كلمة كما يقال ازيد قائم فتقول نعم اى نعم زيد قائم او
وحذف المخلتين بعد نعم فللتصريح بجائزا واجب ولذا قال وقد يحذفان قال واذ انتازع فى الفعلان
ظاهرا بعدهما فقد يكون فى الفاعلية مثل ضربنى وأكرمنى زيد وفى المفعولية مثل ضربت وأكرمنى زيد او فى
الفاعلية والمفعولية مختلفين اول لو قال الفعلان فصاعدا او شبههما ليشمل مسلم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة نحو انا قائل وضاربن زيدا وليشمل ايضا اكثر من عاملين نحو ضربنى واهنت واكرمت زيدا
لكان اتم لكنه اقتصر على الناصب العمل وهو الفعل وعلى اول المتعدد وهو الاثنان قوله ظاهرا بعدهما
انما قال ذلك لان بعض المضمر المتنازع فيه لا يصح تنازعه وذلك لان المضمر المتنازع فيه لا يخلو عن ان يكون متصلا
او منفصلا وسيجئ ان المتنازع فى المضمر المتصل بالعامل الاخير مرفوعا ومنصوبا لان المتنازع انما يكون حيث
يمكن ان يعمل فى المتنازع فيه وهو هنا مكانيكل واحد من المتنازعين اذ لو خلا الاخير والعامل الاول يستعمل عمله
فى المضمر المتصل بالعامل الاخير لان المتصل يجب اتصاله بعامله او بما هو جزؤه ولا يتصل بعامل آخر واما المنفصل

فان كان مرفوعا نحو ما ضرب واكرم الا انا وكذا الظاهر الواقع بهذا الموقع نحو ما قام وما قعد
الا زيد فلا يجوز ايضا ان يكون من باب التنازع على الوجه الذي اشار اليه البصريون وهو اما
اذا اوجه الى المتنازع بالفاعلية والغيبة فلا يجوز ان يكون هذا ضمير موافق للمتنازع وانما يجوز ان يكون
من لا يلغى ان كان هو الاول واضمر فيه ضمير امطابقا للمتنازع فان كان يقدر الاصل هكذا
ما ضرب وما اكرم الا انا وما قام الى هو اعني زيدا وما قعد الا زيد فيكون الا انا مستثنى من المتعدد
المقدر في ما اكرم وكذا الا زيد مستثنى من المتعدد المقدر في ما قعد ولا يجوز ان يكونا مستثنيين
من ما ضرب وما قام لانه لا متعدد فيهما لا ظاهرا ولا مقدرا فيصير الضرب والقيام متفيين عن المتنازع
بعدهما كانا مثبتين لوكثرة باب التنازع ان لا يختلف المعنى بالاضمار في الملغى وان كان الاضمار
في الملغى مع الاقلية في الاول ما ضرب الا انا وما اكرم الا انا اذ لا يعتد باتصال الضمير مع الفصل
بالا فلا يكون من باب التنازع لانه الملغى في التنازع يجب ان يكون فاعلا بمعنى العمل في المتنازع وفي نائبه
اعني الضمير كضربني واكرمني زيد وكذا اضربني واكرمني زيد عند الكسائي او يكون فيه تابعا عن المتنازع
اعني الضمير في نحو ضربا واكرمني الزيدين لئلا يظهر كونه ملغى وكون الآخر هو المعمل ولا يظهر في الا انا الذي
بعد ما ضرب بنيابة عن الا انا الذي بعد ما اكرم كما ظهر في الحاضر بنيابة عن الزيدين في قولك ما ضربا
واكرمني الزيدان فلا يظهر كونه ما ضرب ملغى وكونه ما اكرم معملا اذ لكل منهما مع الفاعل مثل ما للآخر
على السواء وكذا يجب ان تقول في الثاني ما قام الا هو وما قعد الا زيد ولا يتحمل مثله في كلامهم
بل المستعمل ما قام وما قعد الا زيد ويجوز ان يكون هذا من باب التنازع عند الكسائي ويكون الفاعل
محذوفا من الاول مع اعماله للثاني كما هو مذهبه على ما يجيء ويلزم البصريين ايضا في هذا القسم ما يلزم
الكسائي في مذهبه لانهم يوافقونه ههنا في انه من باب الحذف لا الاضمار حذف الفاعل مع الا لانه

الثاني

شبه بالمفعول لان الاختلاف والائتلاف الثاني في المتقدم لانه الاول اقوى واهم لانه المقصود لان العامل الاول قوي بسلطة على المخالفة
لاتصاله بالعامل مع شاركه في الطلب وامتياز الاول بالاولية منه

عليه لانه هو وكل ما ذكرنا على اعمال الثاني في المنفصل المرفوع يجري بعينه في اعمال الاول فيه وان كان
المتنازع فيه منفصلا منصوبا نحو ما ضربت وما اكرمت الا اياك جاز ان يكون من باب التنازع ويكون في حذفه
المفعول مع الامن الاول لعمل اعمال الثاني او من الثاني مع اعمال الاول اذ المفعول يجوز حذفه بخلاف
الفاعل وكذا المجرور والمتصوب المحل نحو مشت وقعدت بك فعلى هذا يجوز التنازع في المضمر المنفصل المنصوب
والمجرور سيما اذا تقدم ذكر الضمير على العاملين نحو ما ضربت واكرمت وبكفت وقعدت فعول المعنى
ظاهر اغير مرة مرة وكذا قوله بعد ما لا حاجة اليه اذ قد يتنازعان ما هو قبلهما اذا كان منصوبا
نحو ما ضربت وقتلت وما ضربت واكرمت وبكفت وقعدت قوله فقد يكون اي التنازع اعم حكما ان
العاملين في التنازع على ضربين اذ هما اما متفقان او مختلفان والمتفقان على ثلثة اضرب لانهما
اما ان يتفقا في التنازع في الفاعلية نحو ضربني واكرمني زيد او في المفعولية نحو ضربت واكرمت
زيدا او في الفاعلية والمفعولية معا نحو ضرب واكرم زيدا عمرا ولم يذكر المصنف هذا الثالث لانه يتبين بالقسمة الاولين
لانهما اذا تنازعا في الفاعلية والمفعولية معا فقد تنازعا في الفاعلية وتنازعا ايضا في المفعولية والمختلفان
على ضربين لانه اما ان يطلب الاول للفاعلية والثاني للمفعولية نحو ضربني واكرمت زيدا او بالعكس نحو ضربت
واكرمني زيد فقوله مختلفين تثنية من الفعلين لان معنى قوله فقد يكون اي التنازع فقد يتنازعان اي فقد
يتنازع على الفعلية في الفاعلية والمفعولية مختلفين واضمر يقوله مختلفين عن القسم الثالث من اقسام
المتفقين لانهما تنازعا في ذلك القسم في الفاعلية والمفعولية ايضا لكن متفقين في التنازع وانما اضمر
عنه لان هذا القسم كما ذكرنا يتبين من القسمين الاولين حتى لا ينكره بعض الناقصين قال ويختار البصريون
اعمال الثاني والكوفيون الاول اقول اما البصريون يقولون المختار اعمال الثاني مع تجويز اعمال الاول ايضا
وكذا الكوفيون يقولون المختار اعمال الاول مع تجويز اعمال الثاني وانما اختار البصريون اعمال

يكون التنازع في القسم

منفصلين في الضمائر والمفعولية
ما ضربت وقتلت

الثانى لانه اقرب الطالبين الى المطلوب فالاولى ان يستبد به دون الابعد وايضا لو اعملت الاول
فى العطف نحو قام وقعد زيد لفصلت بين العامل ومعموله بما ليس بدا ضرة ولعطفت على الشئ
وقد بقيت منه بقية وكلاهما خلاف الاصل ولا يخفى ان هذه العلة غير العطف نحو جانى لاكرمه زيد
وكاكرمنى فزيد وقال الكوفيون اعمال الاول اولى لانه اول الطالبين واجيب عنه الى ذكر المطلوب اقدم
لاحتياج الثانى وتمسك معى المستعراء ان اعمال الثانى كثر فى كلامهم قوله الاول اى اعمال الاول قال فان
اعملت الثانى ضمرت الفاعل فى الاول على وفق الظاهر دون الحذف خلافا للكسائى وجاز خلافا للفراء
وحذفت المفعول ان استغنيت عنه والا اظهرته اقول هذا بيان انه اذا اعملت الثانى على ما هو مختار البصريين
فكيف يكون حال الاول فقال الاول اذا اما ان يطلب المتنازع للفاعلية او للمفعولية فان كان الاول
نحو ضربنى واكرمت زيدا فالبصريون يضمرون فى الاول فاعلا مطابقا لاسم المتنازع فيه افرادا وتثنية
وجمعا وتذكيرا وتانيثا فتقول ضربنى واكرمت زيدا ضربانى واكرمت الزيدين ضربونى واكرمت الزيدين
ضربنى واكرمت هندا ضربتانى واكرمت الهندين ضربنى واكرمت الهندات ضربننى ويلزمهم الاضمار قبل الذكر
كما ذكرنا قبل والكسائى يحذف الفاعل من الاول احترازا عن الاضمار قبل الذكر بحاله كما قبل فكنت كالساعى
الى مكة ام القاسم سبيل الرشاد وذلك لان حذف الفاعل مستنكر من الاضمار قبل الذكر لانه قد جاء
بعد ما يغنى عن الجملة وان لم يجئ لمحض التفسير كما جاء فى نعم رجلا فى قولهم نعم رجلا زيد او
الزيدان او الزيدون او هند او الهندان او الهندات ونقل المصنف الغير منع هذه المسئلة اى اعمال
الثانى اذا طلب الاول للفاعلية وقال انه يوجب اعمال الاول فى مثل هذا والنقل الصحيح عن الفراء فى
مثل هذا ان الثانى ان طلب ايضا للفاعلية نحو ضربنى واكرمت زيدا جاز ان نعمل العاملين فى المتنازع فيه
فيكون اسم الواحد فاعلا للفعلين لكن اضمر على الموخرة التابعين على انه واحد مدلول على فساده فى ان

فى الاصول وهم يجرون عوامل النحو كالموثرة للمفعولية قال وجاز ان يبقى بفاعل الاول ضمير بعد
المتنازع نحو ضربنى واكرمنى زيد هو جئت بالمتصل لتعذر المنفصل بلزوم الاضمار قبل الذكر وان طلب
الثانى للمفعولية مع طلب الاول له لاجل الفاعلية نحو ضربنى واكرمت زيدا هو تعين عند الابقاء بالضمير
بعد المتنازع كما ابنت كل هذا ضرورة لما لزم البصريين والكسائى من الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل
قوله وحذفت المفعول ان استغنيت عنه والا اظهرته يعنى اذا اعملت الثانى وطلب الاول للمفعولية
فالواجب حذف المفعول واوقع البصريون ههنا الكسائى فى حذف المفعول بخلاف الفاعل لان الحذف هناك
ايضا كان الواجب للزوم الاضمار قبل الذكر لانه تعذر لان الفاعل لا يحذف وفى المفعول هذا المانع
مرتفع لانه فضلة يحذف فى السعة فكيف مع مثل هذا المجوز اعنى الاضمار قبل الذكر فقوله ان استغنيت
عنه نحو ضربنى واكرمت زيدا وقال المالكى يجوز ذلك على قلة قوله والا اظهرته يعنى ان لم يستغن عنه
المفعول اظهرته وذلك لكونه اصل مفعول. علمت مع ذكر الاضمار فانه لا يجوز حذفه على ما هو المشهور
عندهم وذلك لكون مضمون المفعولين هو المفعول الحقيقى لان المعلوم فى قولك علمنى زيدا قائما
مصدر المفعول الثانى مضافا الى الاول اى علمت قيام زيد بخلاف مفعولى اعطيت فان كل واحد
منهما مفعول به اذ زيد فى قولك اعطيت زيدا درهما معطى وكذا الدرهم ولا يجوز ايضا اضمار
كونه اضمارا قبل الذكر فى المفعول الذى هو الفاعل فلم يبق تعذر الحذف والاضمار الا الاظهار اعترض
على هذا بانه يجوز فى السعة وان كان قليلا حذف احد مفعولى باب اعطى عند قيام القرينة لان كل
واحد منهما فى الاصل منصوب بتسلط ظاهر فى المفعولية كمفعولى باب اعطيت وقد جاء ذكر
فى القرآن والشعر قال الله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم اى
بخلهم هو خيرا لهم فحذف اولا وقال الشاعر لا تحسبن الله مخلفنا وعده رسله ظالما فحذف ثانيا اى مخلفنا

هذا بعد

اذ لا حذف فانه يلزم مما سلمنا انه امتنع الحذف لم امتنع الاضمار نحو حسبته وحسبت زيدا قائما قوله
لكونه اضمارا قبل الذكر في المفعول قلنا ان جاز الحذف في هذا المفعول فاحذف والا لم يجز نحو كان
فليجز قبله ايضا الاضمار قبل الذكر لمشاركته الفاعل في علة جواز الاضمار قبل الذكر وهو امتناع جواز
حذفه سلمنا انه يمتنع الاضمار قبل الذكر مطلقا لم لا يجوز اضماره بعد الذكر كما هو مذهب الفراء
في ضربني وأكرمت زيدا هو فنقول هنا حسبني وحسبت زيدا قائما اياه كما ذكرناه في هذا و
الجواب ان بعد الذكر في هذا الضمير انما يجوز اذا صار الفاعل والمفعول شيئا واحدا في
هذا المثال لانه يجوز ان يكون المفعول غير الفاعل والضمير المتصل لا يجوز ان يكون مفعولا
الا اذا كان الفاعل والمفعول شيئا واحدا في اللفظ والمعنى جميعا فلهذا لم يجز ضربته وجاز
ضربني وضربت نفسي وقوله ولا يجوز ان يكون الضمير فاعلا لان الفاعل لا يتقدم على
الفعل الثاني تقديرا وان كان مؤخرا لفظا قوله والمفعول على المختار اي واضمار المفعول ايضا في الثاني
كالفاعل على الوجه المختار فيكون ضميرا بارزا ولا يحذف نحو ضربني وضربت زيدا ويجوز حذفه ايضا
لكونه فضلة اما اضمار الفاعل فلان الثاني اقرب الطالبين فالاولى اذا لم يحذف يطلبه
محل الامكان ان يشغل بما يقوم مقام المحذوف ويخلفه حتى يتركه كذلك المحذوف لبعده الذي هو علة
لا يعمل مع وجود الاقرب وحتى لا يلتبس بسبب عدم ذكره فيه مع القرب انه ليس مطلوبا وانه موجود
الحذف فلما اتفق البصريون والكوفيون على مثل هذه المسألة اعني اذا اعملت الاول والثاني ط

طالب المفعول علما ان المختار اضمار المفعول في الثاني كان خلو الثاني عن الضمير في قوله تعالى
ها اؤم اقرؤا كتابيه وقوله آتوني افرغ عليه قطرا دليلا للبصريين على ان المختار اعمال الثاني والا
كان افصح الكلام اي القرآن على غير المختار اي على حذف المفعول من الثاني عند اعمال الاول قوله
الا ان يمنع مانع من الاضمار فنظيره وذكر اذا كان ذكر المفعول هذا المفعول بعينه علة ويلزم من
اضماره مطابقة المعود البه المخالفة بينه وبين المفعول الاول في الافراد او التثنية او الجمع والتذكير
التذكير او التانيث نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا قال المصنف لم يجز حذف منطلقين
لكونه ثاني مفعولي حسبت ولا اضمار لانك لو اضمرته مثنى لم يطابق المفعول الاول اذ هما مبتدا
وخبره في الاصل ومطابقة عامة في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث واجب لمخالف المعود اليه
وهو منطلقا ولو اضمرته مفردا لم يطابق المرجوع اليه لمخالف المفعول الاول فلما امتنع الحذف
والاضمار وجب اظهاره هذا كلامه والكلام على عدم جواز اضمار مفعولي حسبت قد سبق وسلم
له لكن سلم وجوب المطابقة بين الضمير والمعود اليه اذا لم تلبس المخالفة بينهما قال نعم وان كانت
واحدة وقيل فان كن نساء والضمير للاولاد فالاضمار قد بقي على المعنى المفعول فيجوز حسبني
وحسبتهما اياهما الزيدان منطلقا وان كان المعود اليه مفردا مراعاة للمسند اليه وكذا تقول
حسبت وحسباني اياه الزيدين قائمين وحسبت وحسبتني اياه هندا قائمة وحسبتني وحسبتهما
اياها هندا قائمة وكل هذا القبح حاصل بفصل الاجنبي بين الفعل والمعمول وفي بعضها بين المبتدا
والخبر في الاصل قال وقول امرئ القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس منه لفساد المعنى اقول
هذا جواب بمنع صحة النقل الكوفي بهذا البيت في كون اعمال الاول هي المختار وذلك انهم قالوا الشاهد
فيه وقول اعمل الاول بالضرورة اذ لو اعمل الثاني لم ينكسر عليه الوزن وايضا لو اعمل الثاني

لم يلزمه محذوف اذ يكون الفاعل مضمرا كغناني فاقتصار اعمال الاول مع انه لا مرجح يختار بالتغاني
وهو رد للمفعول الثاني كما مر وفيه دليل على ان اعمال الاول يختار عند الفصل اذ العامل لا يختار
احد الامرين مع لزوم مشقة ومكروه له ذكره دون الامر الآخر لا يزيد ذلك الذي اختاره في الحكم
على ان فراء البصرية بان يدل ان عند اعمال الثاني اليبت مع باب التنازع وليس منه
لغاية المعنى وبيانه مبني على مقدمة ان لو تنفي شرطها وجزاءها سواء كانا مثبتين او منفيين
فان كانا مثبتين وجب انتفاؤه نحو لو كان ما يلحق فالحج ووجوب المال منتفيان وان كانا منفيين
وجب ثبوته نحو ان نفي النفي اثبات نحو لو لم تتزني لم ترجمك فالمراد والمرجوم مثبتان وان كان احدهما
مثبتا دون الآخر وجب ثبوت المنفي وانتفاء المثبت نحو لو لم تشتمني اكرمتك وهو شتمني لم اكرمه رجعنا
الى فساد معنى البيت لو كان من باب التنازع وذلك قوله انما سعى لادنى معيشة شرطه لو فيكون منتفيا
فيكون المعنى لم يثبت ان سعيه لادنى معيشة اي ان طلبي لقليل من المال وقوله كفاني بمعنى اراد لو وقوله
لم اطلب قليل من المال عطف عليه فيكون حكمه حكمه فيكون عدم طلب قليل من المال منفيا اي ثبت
ان طلبي لقليل من المال وهو اثبات الغناء بعينه هو المراد اولا فيكون تناقضا فبفساد المعنى
فان قال الكوفي ان التناقض انما جاء لجعلك الواو في ولم اطلب للعطف ونحن نقول ان الواو
للحال فلكوني انك تكون اذا استشهدت بما يحتمل العطف الراجح والحال المرجوح اذ واو العطف اكثر
من واو الحال والحال وان استشهدت بما يتعين ان يكون بالراجح او بما هو نص في المقصود لا بما يحتمله وغيره على
السواء فكيف اذا كان غير المقصود مرجحا والمقصود مرجوحا قلت فالام نؤيده قوله
ولم اطلب اذ لم يكن موجبا الى قليل قلنا قبل المجد المحذوف المدلول عليه بقوله ولكنما سعي
لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي والمعنى لو كان سعيي لتحصيل اقل ما يعاش به من المال لكد

لكنت اكتفي بذلك لانه قد حصل لي ذلك ولم اكن اطلب المجد والاظهر ان مفعول لم اطلب محذوف
نسيا كما في قوله تعالى بقبض ويبسط اي له القبض والبسط فكذا هنا معنى البيت لو كان سعيي لقليل
من المال لمنعني ما وجدته منه عن السعي ولم يكن مني طلب مع ذلك الوجدان بل كنت مستغرا واطمئن
وكفى سعي لتحصيل مجد مؤثل اي موصل مدخر للتعقب ولعقبي يرجع اليه عند التفاخر واعلم
انه قد تنازع على لفعلان المتعديان الى ثلثة غلافا للكوفي نحو اعلمت واعلمني زيد قائما اخاه قائما على اعمال
الثاني وحذف مفاعيل الاول واعلمني واعلمته اياه زيد قائما اخاه قائما على اعمال الاول واضمار مفاعيل
الثاني والاولى ان يقال واعلمته ذلك قصدا لما قلناه اذ مفعول اعلمته الحقيقة كما ذكرنا هو
مضمون المفعولين فيكون ذكرهما البدا وانما منعه الحري لعدم السماع وكذا يتنازع فعلا
تعجب خلافا لبعضهم نظرا الى قولهم ما احسن وما اكرم زيدا على اعمال الثاني
وحذف مفعول الاول وما احسن واكرم زيدا على اعمال الاول قال مفعول عالم يسم فاعله كل
مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه وشرطه ان تغير صيغة الفعل الى فعل ولا يفتح المفعول
الثاني من باب علمت والثالث من باب اعلمت والمفعول له والمفعول معه كذلك واذا وجد المفعول به
تعين له نحو ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا وان لم يكن فالجميع
سواء والاول من باب اعطيت واولى الثاني اقول قوله مفعول عالم يسم فاعله اي يفعول
الفعل الذي لم يسم فاعله وقولهم فعل عالم يسم فاعله اي فعل المفعول الذي لم يسم فاعله اضيف
الفعل الى المفعول لانه صيغ له قوله لان فعل ويفعل اي الى فعل ويفعل ونظائرهما بضم اوله وفتح
ما قبل آخره في الماضي وبكسره ما قبل آخره هي يعم افعل وافتعل واستفعل وفعل وتفعل وفعلل وتفعلل وافعال
وبضم اوله في المضارع وبفتح ما قبل آخره هي يعم يفتعل ويستفعل ويتفعلل وانما لها لكنا اقتصر

على الثلاثي لكونه اصلا للرباعي وذي الزيادة قوله ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت
ولا الثالث من باب اعلمت اعلم ان الثالث من باب اعلمت هو الثاني من باب علمت كما يجيء في بابه
والذي زاد بسبب الهمزة هو المفعول الاول اذ معنى اعلمت زيدا عمرا فاضلا صيرت زيدا يعلم عمرا
فاضلا فالثاني والثالث مفعولا علمت فكما ثبت للمفعول الثاني من باب علمت لثالث مما جعل اعلمت
فتقول اذا كان ثاني مفعولي علمت ظرفا غير متصرف او جارا ومجرورا او جملة نحو علمت زيدا عند بكر
او ابوه منطلقا او الله لم يقم مقام الفاعل اذ معنى الظرف لا يتصرف لزوم نصبه على الظرفية او
الجر بمن نحو من قبلك والجار لا ينوب مع المفعول به الصريح كما يجيء وبالجملة كما لا تقع فاعلا لا تقع
موقعه بضابط اذا كانت محكية جاز قيامها مقامه لكونها بمعنى المفرد اي اللفظ نحو قوله تعالى قيل
يا ارض ابلعي ماءك اي قيل بهذا القول وبهذا اللفظ وكذا قد يجيء الجملة مقام الفاعل والمفعول ما لم يسم
فاعله وهي في الحقيقة مقولة ياء الاسم الذي تضمنته كقوله تعالى أو لم يهد لهم كم اهلكنا اي يتبين لكم فعلنا
بهم واولم يهد لهم اهلكنا فيصح ان يتبين لكم كيف فعلنا وما جاز الكسائي والفراء من قيام الجملة
التي هي خبر لكان وجعل مقام الفاعل نحو كان بقام وجعل يفعل فبعيد لوجهين احدهما ان بين
الفعلين من عوامل المبتدا والخبر وحدة فبهذا القدر بين الفاعل فليس بمنوي ولا يحذف المبتدا الا بعد
كونه منويا فلا ينوب على هذا فيكون المفرد ايضا عن الفاعل نحو كان قائم وقولهما جاز الفراء دون الكسائي
والثاني ان الجملة لا تقوم مقام الفاعل الا محكية او مؤولة بالمصدر المضمن ولا معنى لكون القيام
والمنفذ مقولا منعوا من قيام ثاني مفعولي علمت مطلقا مقام الفاعل قالوا لانه مسند لمسند الى المفعول
الاول فلو قام مقام الفاعل والفاعل مسند ليس كذلك واحد مسند ومسند اليه فلا يجوز وفيما قالوا
نظر لان كون الشيء مسندا الى شيء ومسندا اليه شيء اخر حالة واحدة لا يضر كما في قولنا الجسم متحيز بالذات فانه

فاعل مسند الى متحيز ومتحيز مسند الى شيء فلم يسند ذكر الشيء الى ذكر اللفظ بعينه
لم يجز وذلك كان يكون الشيء مضافا ومضافا اليه بالنسبة الى شيئين كغلام في قولك غلام زيد واما
المتأخرون فقالوا يجوز نيابته عن الفاعل اذا لم يلتبس كما اذا كان نكرة واول المفعولين نكرة معرفة نحو
ظن رجلا قائما ان الرجل الذكر يرشد الى انه هو الذي ظن الرجل الذكر والذكر لا يجوز فيكون نيابته عن الفاعل
معرفة كان او نكرة والتباس يقع مع التزام كون المفعولين مركبة وذكر بان يكون ما كان خبرا في الاصل
بعد ما كان مبتدا فلا يجوز نحو علمت زيدا اياك مع التباس تقديم الثاني على الاول وبذلك قلنا في نحو ضرب موسى
عيسى وكذا في نحو اعلمك زيدا اياك فاذا التزم كلا واحد مركبة لم يلتبس اذا قام مقام الفاعل وبرفع مكانه وليس
معنى قيام المفعول مقام الفاعل انه بلى الفعل بدلا فصل ما معناه انه يرتفع بالفعل ارتفاع الفاعل فتقول
علم زيدا ابوك والمرفوع عن ثاني المفعولين او اعلمك زيدا ابوك والمرفوع عن ثالث المفاعيل وكذا يجب لفظ
المراد به باب اعطيت اذا البست مخالفته نحو اعطيت زيدا اخاك فان لم تلبس لغرابته جاز العدول
كقوله تعالى أفرايتم من اتخذ الهه هواه بهذا الذي قلنا من حيث القياس وسماعا ان السماع لم يأت الا بقيام
او ما مفعولي علمت لكونه مرتبة بعد الفاعل بلا فصل والجار واصف بصفته وكذا لم يسمع الا قيام اول
مفاعيل اعلمت كقوله نبئت عمرا غير شاكر نعمتي لانه في الحقيقة فاعل علم اذ معنى اعلم زيدا عمرا منطلقا
وقيام ثاني مفاعيل اعلمت مقام الفاعل اولى من حيث القياس من قيام ثالثها كما كان قيام اول
اولى فتقول اعلم الفاعل ولا يلبس مع لزوم كلا مركبة قوله والمفعول له والمفعول معه كذلك
انما لا يقومان مقام الفاعل لان النائب منابه ينبغي ان يكون مثله كونه من مضمون باب الفعل من حيث المعنى
وان جاز ان لا يذكر لفظا كما ان الفاعل من مضمون باب الفعل ومثله ان الفعل لا بد له من مصدر اذ هو وضع
وكذا لا بد له من زمان ومكان يقع فيهما ولا بد للمفعول من حيث المعنى من مفعول به يقع عليه وكذا

المجرور مفعول به لكن بواسطة حرف الجر ولذا كان كالمجرور ليس من ضرورة ناب الفعل لم يقم مقام الفاعل
كالمجرور بلام التعليل نحو ضلك للتعلم ولا يقال هي للتعلم أدب فعل بلا غرض لكونه عبثا فلم
لم يقم المفعول له مقام الفاعل وانما لم يقم المفعول معه مقامه اذ هو مصاحب وربما فعل يفعل بلا
مصاحب ان معه الواو التي اصلها العطف وهي دليل الانفصال والفاعل لجزء الفعل ولو حذفها
لم يعرف كونه مفعولا معه وكذا التمييز والمستثنى ليسا من ضرورة نائبه واجاز الكسائي نيابة التمييز لكونه في
الاصل فاعلا فقال طاب زيد نفسا طيبت نفسه واما الحال فانما قالوا كانت من ضرورة ناب الفعل لكن
فيه بحث بينا في الكلام متعينا من النيابة عن الفاعل الذي لابد لكل فعل منه قوله واذا وجد المفعول به
تعين له اي للقيام مقام الفاعل وذلك لكون طلب الفعل للمفعول به بعد الفاعل المتحد منه لسائر المنصوبات
بهذا مذهب البصريين واما الكوفيون ووافقهم بعض المتأخرين فذهبوا الى ان قيام المفعول به
مقام الفاعل اولى لانه واجب بالقراءة الشاذة لو لا ترك على القراءة بالنصب ويقول الكثير
ولو سلم فغيره يجوز وكثرة لسببه كالجر والكلام وامثاله ومنع الجزولي نيابة المنصوب بشرط الجار
مع وجود المفعول به المنصوب بغير حذف الجار كما في امرتك الخير والوجه الجواز لان الخافض بالمفعول به
الصريح والاضعف جاز نيابة الظرف والمصدر مع وجود المفعول به بشرط تقدمها على المفعول به
ووصفها والشرط في المفعول المطلق القائم مقام الفاعل ان يكون ملفوظا به وقد اجاز سيبويه
اقيام المصدر المعرف فيقال لمن ينتظر القعود قد قعد القرفصاء والخروج قد خرج بناء على قرينة الوقوع
اي قعد القعود المتوقع ويجوز نيابة المصدر المدلول عليه بغير لفظ الفعل اذا كان المصدر
مفعولا به نحو وكلم الله موسى اي تكليما وشرط في المفعول المطلق ايضا ان لا يكون
لمجرد التأكيد اذ الثابت للفاعل يجب ان يكون مفيدة افادة ما يفيده الفعل حتى يتبين احتياج الفعل

الفعل اليه ليصير معه كلاما فلو قلت ضرب ضرب لم يجز لان ضرب يستغني بدلالته على ضرب عن قولك
ضرب بل يقال ضرب ضربة او الضرب الفلاني ولذلك قال المصنف ضرب شديد وكذا يشترط الفائدة المتجددة
في كل ما ينوب عن الفاعل فلا يقال ضرب شتى ولا جلس مكان او زمان اتفق موضع لان هذه الاشياء
معلومة من الفعل ولا فائدة متجددة في ذكره ويشترط في الظرف النائب ان يكون متصرفا ملفوظا به
وقد اجاز بعضهم غير المتصرف نحو قعد عندك وليس بجيد واجاز بعضهم غير الملفوظ به مع
القرينة نحو انتفى دار زيد اي ضرب فيها وقوله تعالى لكل اولئك كان عنه مسئولا عنه مرفوع المحل بمسئولا
المقدر المغني مسئولا الظاهر كما في قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك لكن ليس في مسئول المغني
ضمير كما كان في استجارك المغني وذلك لان اصالة الفعل في رفع المسند اليه فلا يجوز خلو منه بخلاف
سائر الفاعل والمفعول والاكثرون على انه اذا تعدد المفعول به تساوى البواقي في النيابة ولم يتعين
بعضها على بعض ورجح بعضهم الجار والمجرور منها لانه مفعول به لكن بواسطة حرف ورجح بعضهم
الظرفين والمصدر لانها مفاعيل بلا واسطة وبعضهم المفعول المطلق لان دلالة الفعل عليه
اكثر والاولى ان يقال كل ما كان ادخل في عناية المتكلم واهتمامه يذكر وتخصيص الفعل به فهو اولى
بالنيابة وذكر اذا الى اخيارك قوله والاول مرتين اعطيت اي عالمه مفعولان اولهما يستدعي ثانيا
كان اولى لان فيه معنى الفاعلية دون الثاني ففي اعطيت زيدا درهما زيد عاط اي آخذ والدرهم
معطوف كتوشح اهبة ثم اعبة ثم مشمر ولجبة فكساه وكذلك غيره قال فصل المبتدا والخبر المبتدا
هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه او الصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام
رافعة لظاهر مثل ما قائم الزيدان وقائم الزيدان فان طابقت فرد اجاز للاول والخبر هو
المجرد المسند المغاير للصفة المذكورة اقول اعلم ان المبتدا اسم مشترك بين معان بينها

ان ثم مرفوع لفظا مضافا
لكونه مسندا لا لكونه الى
المفعول فهو خبر
عاطفة لفظ ذكر
فعل كسر الخبر

فلا يمكن جمعهما في حد لان الحد يجب ان للماهية بجميع اجزائها فاذا اختلف الشيئان في الماهية لم يجتمعا
في حد فافرد المصنف لكل واحد منهما حدا وقدم منهما ما هو الكثرة في كلامهم وفسر الزمخشري والمصنف العوامل
اللفظية في حد المبتدأ بنواسخ المبتدأ وهي كان وانّ وظنّ واخواتها وما ولا والا وكان تطلق
ولا تختص عند النحاة بما يصاحب اللفظ المجرد عن العامل ويجيء عن قولهم كان زيد وعاة الدار احد
بزيادة الباء دون فكانما معدوم وكان وشبّه قولهم في نحو ان زيدا منطلق وعمرو ان تقم معطوف على
محل اسم ان لكونه مرفوعا على المحل بالابتداء بخلاف قبله من الاول وذلك لان لفظة ان لعدم تغيرها
في الدلالة على المعنى صارت كالحروف الزائدة التي لا فائدة فيها الا التاكيد كذا يشكل بقولهم لا رجل ظريف
في الدار بجعل الرفع في هذا الصفة على محل اسم لا الذي هو المبتدأ ان اخترنا مذهب الاخفش
والمبرد وهو ان لا هذه عاملة وخبرها مرفوع بها كما انها في حالة النصب الموضع وفيه اشكال وهو ان
لا لنفي الماهية والجار بالجزء الزائد كما في اذا لم يجز دخول العامل اللفظي وهو مبتدأ وان لم يجز
الحمل على موضعه بالرفع ولا يشكل ان اخترنا مذهب سيبويه وهو ان لا ليست بعاملة والخبر مرفوع
بكونه خبر المبتدأ قال قيل نحو الحمل الصفة المرفوعة على اسمها وحدها بل على محل المركب الذي
هو لا مع اسمها وهذا المركب جزء من العامل قلنا نحن نوضح اذا هذا المركب عن هذا المبتدأ لفولهم
هو اسم المجرد وليس هذا المركب باسم بل هو حرف مع اسمها الا ان يقال انه بالتركيب صار كاسم واحد
لكن الاعتراض وارد على كل حال على مذهب من اجاز رفع صفة لا النبرئة اذا كان مضافا نحو لا غلام
رجل ظريفة الدار لانه لا يصح فيه دعوى التركيب وجعلهما اسما كاسم واحد في قوله اسم المجرد لا يدخل
عليه نحو تسمع بالمعيدي خير لا ان تراه وقولهم سواء عليهم أانذرتهم عندنة قال الا ترى انهم مبتدأ
لتاويلها بالاسم اي كمماثلة بالمعيدي وسواء عليهم انذارك وتركه وقولهم المبتدأ الاسم المسند اليه كذ

لدخل قيد الفاعل ولو اقتصر على قوله الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لدخل فيه الاسماء التي لم تركب
مع عاملها نحو واحد اثنان والخبر والمبتدأ الثاني وبقوله مسند اليه خرجت الثلثة قوله او الصفة
الرافعة الى آخره يعني هو المبتدأ الثاني والنحاة لكثرة ادخال هذا ايضا في حد المبتدأ الاول
فقالوا ان خبر هذا وليد فاعل سد المخبر وليس شيء بل لم يكن لهذا المبتدأ اصلا من خبر حتى
يحذف ويسد غيره مسده ولو تكلفت له تقدير خبر لم يبن اذ هو في المعنى كالفعل والفعل لا خبر له
ثم لم يقم بفاعله كلاما من بين جميع كلام الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ولهذا ايضا لا يصغر
ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع الا على لغة اكلوني البراغيث ويعني بالصفة اسم الفاعل واسم
المفعول والصفة المشبهة قوله رافعة لظاهر احترز نحو اقائمان الزيدان واقائمون الزيدون
فانه خبر مبتدأ بالظاهر وان كان بارزا غير مستكن سواء كان هو مقدرا نحو اقائم الزيدان او مضمرا
كقولك بعد ذكر الزيدين اقائم هما فان هما فاعل معمل مضمر قوله بعد نفي والف الاستفهام
كذا بعد هل الاستفهامية نحو ما قائم الزيدان وان قائم الزيدان واقائم الزيدان وهل من الزيدون
والاخفش والكوفيون يجوزون رفع الصفة للظاهر على انه فاعل لها من غير اعتماد على الاستفهام او
النفي نحو قائم الزيدان كما يجوز ذلك في نحو الدار زيد ان يجعل الظرف بعد اعتماد واجروا نحو غير قائم الزيدان
يجري مقام لكونه بمعناه قال غير محمود على الزمن ينقضي بالهم والحزن ومثل ذلك اقل رجل يقول
ذلك الا زيد عندنا على ما يجيء في باب الاستثناء وكذا قولهم خطيئة يوم لا اصيد فيه اي قل رجل يقول
ذلك ويحتمل يوم لا اصيد فيه اي يقل ويندر فهذه كلها مبتدآت لا اخبار لها لما فيها من معنى الفعل
ولا يدخل نواسخ المبتدأ عليها لما فيها من معنى النفي فيلزم الحذف ويبقى عندي عمرو مبتدأ لا خبر له
كما قال جل لما فيه من معنى التقليل الذي هو فيه معنى النفي كما يجيء في باب حروف الجر ويجوز عند الاخفش

هذا ابو البقاء في التبيين وقد سبقه الى ذلك ابن مالك في التسهيل

والفراء ان قائم الزيدان وسوغ على الكوفيون بناء على مذهبهم ان الضمير قد يثنى ويجمع اذا كان خبرا عن اسم ظاهر ايضا نحو ظننت قائما الزيدان وكلاهما بعيد عن القياس لان الصفة لا تصير مع فاعلها بمنزلة الفعل الا مع دخول معنى يكسبه الفعل على معنى النفي والاستفهام او دخول لا لابد من تقديره فعلا معه كاللام الموصولة واما الاخبار فليس من ذلك في شيء بل هما يطلبان الاسمية فلا يصح تقديره فعلا معهما واما العامل في المبتدا فقال البصريون هو الابتداء وفسروه بتجريد المسند عن العوامل اللفظية ويكون معنى الابتداء في المبتدا الذي يجرد المسند عن العوامل اللفظية اي شيء واعترض بانه التجريد امر عدمي فلا يؤثر واجيب بان العدمي قد يؤثر في كلام العرب علامات للمعنويات والعدم المخصوص اعني عدم الشيء المعين يصح ان يكون علامة لشيء لخصوصيته فالعامل عندهم بتجريد المسند اليه في المبتدا الاول وبتجريد المسند اي شيء اخر في المبتدا الثاني وفسر الجرجاني الابتداء في هذا المقام تحقيقا او تقديرا كالاسناد الذي هو يسلم من الاعتراض بانه التجريد عدمي فلا يؤثر ثم قال المتاخرون كالزمخشري والجرجاني المبتدا الاول هو الفاعل في الخبر ايضا لطلبه لها على السواء ونقل الاندلسي عن سيبويه ان العامل في الخبر هو المبتدا ويحكى ذلك عن ابي علي وابي الفتح وقال الكسائي والفراء يجوز ان يكون كل واحد منهما رافعا للاخر وقد قويناه عند العامل وقال بعضهم المبتدا الاول يرتفع بالضمير المستكن الخبر اليه كما قال ضاق ذرعا ارتفاع الفاعل وقال الكوفيون المبتدا الاول يرتفع بالضمير العائد من الخبر اليه كما تقدم الضمير في الخبر الجامد ايضا كما يجيء قوله فان طابقت مفردا جاز الامران اي ان كانت الصفة المذكورة مطابقة للمرفوع بعدها في الافراد جاز الامران كونها مبتدا ما بعدها فاعلها وكونها خبرا عما بعدها فتكون الصفة الواقعة بعد ذو او الاستفهام وحرف النفي اما ان يكون مفردة اولا فان كانت فالمسند اليه بعدها اما مفرد اولا فالمفردة المفرد ما بعدها يحتمل وجهين كما ذكرنا الان والمفردة التي

العوامل اربعة الابتداء والمؤثرات

التي ما بعدها ليس بمفرد مبتدا لاخبر ما بعدها فاعلها والتي ليست بمفردة فلا بد من مطابقة ما بعدها لها نحو اقائمان الزيدان واقائمون الزيدون والتقدير اقائم الزيدان ما بعده خبر عما بعده ويحتمل ان يكون مبتدا ما بعده فاعلها سد مسد الخبر فلا تطابق فيكون من باب الفصل في المبتدا الثاني بجزئي العوامل الاسناد اي شيء اخر وعلى ما اخترناه من سد الفعل يرتفع زيد وقائم كالمبتدا الاول ويجوز ان يكون كل واحد منهما عمدة بتقدم بالاخر كالمبتدا والخبر فولد والخبر يدخل فيها المبتدا الاول والثاني وليسا المعدودة فولد المسند اخرج منها المبتدا الاول وليسا المعدودة فولد المغايرة للصفة المذكورة اخرج المبتدا الثاني قال واصل المبتدا التقديم ومن ثم جاز زيد وامتنع ما جبرا في الدار اقول اما كون اصل المبتدا التقديم لانه محكوم عليه والاصل في وجوده قبل الحكم فقصدوا اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه واما تقديم الخبر في الجملة الفعلية فلكونه عاملا في المحكوم عليه ومن ثم وجب تقديم الفعل قبل المفعول وانما اعتبر هذا الامر الملفوظي اعني العمل والغير الامر المعنوي اعني تقدم المحكوم عليه على الحكم لان العمل طاري والاعتبار بالطاري دون المطروء عليه واما وجوب تقديم الحكم في نحو اقائم اقائم الزيدان مع ان كل واحد عامل في الاخر على التصحيح فلكون الصفة فرعا على الفعل في العمل وقبل انما قدم الفعل في الفعلية لكون الفعل محتاجا الى المسند والمسند اليه في الجملة منها تتميم الناقص بالكامل وقصدوا ايضا الابتداء بالاول الذي هو اول الامرين في الفعلية ولو بدئ بالمسند لاحتمل صيرورته كذا ما لم يسلم وبالفعل فلم يتعين للفعلية من اول الامر فولد ومن ثم اي ومن اجل ان اصل المبتدا التقديم جاز في هذه المسئلة يعني انه قيل لم جاز وفيها اضمار قبل الذكر قلنا لان اصل المبتدا التقديم فالتقدير زيد في دار فالعائد اليه بعد الضمير لفظا وذيله تقدير قوله وامتنع ما جبرا في الدار اي امتناع ذلك ايضا لعدم كون اصل المبتدا التقديم فيكون الضمير فيها عائدا

وتقدم العامل ليتعين المعمول من اول الامر اذ لو كان خبرا تقدم كان اخر عن كان

راجعا الى الدار الموخر عن صاحبها لفظا واصلا فيكون اضمار قبل الذكر ولا يجوز وما يجوز لهذا
مزيدا ينبغي ان يجوز زيدا ان طلب المبتدا لخبره كطلب الفعل للمفعول بل اشد وكان ترتيب الكلام
يقتضي ان يذكر المصنف ههنا المواضع التي يجب فيها تقديم المبتدا والمواضع التي يجب فيها تاخيره ثم يذكر
المواضع التي يصح فيها تنكير المبتدا. قال وقد يكون المبتدا نكرة اذا تخصصت بوجه ما مثل
ولعبد مؤمن خير من مشرك وفي الدار امراة وما احد في الدار افضل منك وشر اتاك. وفي الدار رجل وسلم
عليكم اقول اعلم انهم ذكروا للخاة على انه يجب كون المبتدا معرفة او نكرة فيها تخصيص ما
قال المصنف لانه محكوم عليه والحكم على الشيء لا يكون الا بعد معرفته وبهذا العلة نظر في الفعل مع
انهم لا يشترطون فيه التعريف لا التخصيص واما قول المصنف الفاعل يختص بالحكم المتقدم عليه فهو ايضا
لانا اذا اعتبرنا تخصيصه بالحكم فقط كان بغير الحكم غير مختص فتكون قد حكمنا على الشيء قبل معرفته
وقد قال انه الحكم على الشيء لا يكون الا بعد معرفته وقال ابن الدهان وما احسن ما قال اذا اصلت
الغائب فاخبر عنه اي نكرة شئت وذلك لان الغرض من الكلام افادة المخاطب فاذا اصلت جاز الحكم
سواء تخصص المحكوم عليه بشيء اولا فضابطه يجوز ان تخبر عن المبتدا وعن الفاعل سواء كانا معرفتين
او نكرتين مختصين بوجه او نكرتين غير مختصين بشيء ولا قدر وهو عدم علم المخاطب بحصول ذلك
الحكم للمحكوم عليه فكونه معرفة ذلك كما لو علم قيام زيد مثلا فقلت زيد قائم عند لغوا ولو لم
يعلم كون رجل من الرجال قائما في الدار جاز ان تقول رجل قائم في الدار وان لم يتخصص النكرة
بوجه وكذا تقول كوكب نقض الساعة فالثقض وصف بوجه ما نظرة وكذا في الفاعل يجوز مع علم المخاطب
بقيام زيد ان تقول قائم زيد ويجوز ان تقول مع عدم علمه بقيام رجل في الدار ان تقول قام
في الدار رجل ولا انكرات وقولي على المبتدا معرفة اكثر من وقوعه نكرة سيشباه لتخبر بالصفة كثير مع

وما ذكره ابن الحاجب ان الفاعل مخصوص بالحكم المتقدم عليه اذا اختص بعين الحكم فانا لم نجد حكما اختص به غير الفاعل والمفعول
حتى يجوز تشبيه الاول به فتخصيص دون الثاني تحكم لا سيما مع شهرة قلب الثاني الى الاول فانا نجد الثاني ايضا يختص بالحكم
كما يختص به الاول وهو متقدم عليه في نظر السامع فلم يتحقق حديث المتكلم بحال الفاعل فانه ما سمع الفعل الا بعد سماع الفاعل
بعد ذلك ان السامع يسمع اي كلام المتكلم. جلبي

من المواضع بخلاف الفاعل فان فعله لا تقدمه عليه وجوبا لا يلتبس بصفته ثم تقول يقع المبتدا نكرة
من غير تخصيص في كثير من المواضع احدها التي اشار اليها المصنف بقوله كما يجوز في بابه والثاني المبتدا
الذي هو فاعل في المعنى نحو ما جاءني من احد وما ضربت احدا وما مررت بمن احد كما لا يخفى على من له
المبتدا الذي خبره ظرف او جار ومجرور والرابع كل ما يستفهم نحو من عندك وما عندك او ما يقع بعد حرف
استفهام نحو هل في الدار رجل وهل في الدار امراة وهل رجل في الدار وهل امراة في الدار والخامس
ما بعد واو الحال نحو ما رايت رجلا الا وفرسه بين يديه والسادس بعد ما نحو ما اتاني من احد الا اكرمته
اكثر من اكرام زيد والسابع نحو ما ضربت الا زيدا احد والثامن نحو ما ان رجل في الدار بل رجلان
والتاسع نحو ما كان احد مثلك عندنا والعاشر نحو ما احد افضل منك وشر اتاك والحادي عشر نحو
اقائم زيد والثاني عشر نحو ان رجل قائم والثالث عشر نحو ان احد يقول ذلك فانه يجوز في هذه
المواضع الثلاثة ان يكون المبتدا نكرة غير مخصصة بشيء ولا قدر وهو عدم علم المخاطب بحصول ذلك
الحكم للمحكوم عليه فكونه معرفة ذلك كما لو علم قيام زيد مثلا فقلت زيد قائم عند لغوا ولو لم
يعلم كون رجل من الرجال قائما في الدار جاز ان تقول رجل قائم في الدار وان لم يتخصص النكرة
بوجه وكذا تقول كوكب نقض الساعة فالثقض وصف بوجه ما نظرة وكذا في الفاعل يجوز مع علم المخاطب
بقيام زيد ان تقول قائم زيد ويجوز ان تقول مع عدم علمه بقيام رجل في الدار ان تقول قام
في الدار رجل ولا انكرات وقولي على المبتدا معرفة اكثر من وقوعه نكرة سيشباه لتخبر بالصفة كثير مع

لعدم لفظه ام الدالة على حصول الخبر عند المتكلم وعدم شيء اخر مما يختص به المبتدأ في كل
منها احد خبر ذلك وبعد التخصيص قيدان النكرة في سياق النفي يفيد العموم فتوكد احد عموم جنس كلام
بحيث لا يشذ منهم احد فيه نظر وذكر ان التخصيص ان يجعل بعض ما يحتمله مرادا ليس بشيء لما مر انه
اذا اطلق ما احد خبر ذلك فالمقصد ان يحكم بانتفاء الخبرية ثابت لكل فرد فرد فلم يخصص بعض
الافراد لاجل العموم بشيء وكيف ذكر والخصوص ضد العموم بل الحق ان يقال انما جاز ذلك لانك حيث
حكمت عليه بانتفاء كل فرد فرد ولو كلفت المخبر بالخبرية على واحد غير معين لم يحصل للمخاطب فائدة لعدم تعين
المحكوم عليه اما اذا بينت ان حكمي على واحد حكمي على كل فرد فرد فقد عينت المحكوم عليه وهو كل فرد وكذلك
كلمات الشرط ونحو متى بخلاف حصل الفائدة فيها بسبب التعيين الحاصل من العموم لا بسبب تخصيصها
ببعض وقد اضطرب اقوالهم فيها فاختار الاندلسي ان الخبر هو الشرط دون الجزاء وهو خلاف ما يصير
كلمة الشرط اذا دخلت بالابتداء دون الشرط فانه اذا دخل كلمة الشرط على الابتداء فالابتداء
للشرط ومضمون يخرجون قام فمضمونه الدعاء من كان الكلام تقنية ورجاءه فان تغني وبرجاءه فان تغني وقيل
الخبر هو الشرط والجزاء معا لصيرورتهما بسبب كلمة الشرط كالجملة الواحدة وقيل كلمة الشرط مبتدأ لا
خبر له وهذا ما قيل فيها ويمكن ان يقال على مذهب سيبويه ان كلمات الشرط على الابتداء والاستفهام
كانت مع حروف الشرط والاستفهام فجردت لكثرة الاستعمال على ما ذكرنا في حد الاسم ان كلمات الشرط
اما فاعلة للفعل المقدر او مفعولة له او للظاهر فهو كقولك من قام قمت اي ان من قام قمت اي ان
انسان قام كقوله تعالى ان امرؤ هلك وقولك من ضربته ضربته اي ان من ضربته ضربته فهو مفعول
للفعل المقدر المفسر بالظاهر وكذا ما في نحو ما كان فليكن كذا وما تفعل افعل وما تفعله افعله وكذلك
كلمات الاستفهام وقولهم سلام عليكم لانه مختص بنسبته الى المعلم لان اصله سلمت سلاما فسلاما المذ

المنصوب منسوب الى المتكلم فاذا رفعته فهو باق على ما كان عليه حال النصب غير مضاف في جميع
الدعاء اذ ليس معنى ويل زيد وويلي زيدا لان معنى الويل الهلاك ولو قدر ايضا ويلا لزيد لكان خلفا من القول
بل المراد مطلق الهلاك قال ولي ان يقال لكنه لرعاية اصله حيث كان مسندا منصوبا ولا
تخصيص فيه اذ تخصيصه بالنظر الى المخاطب انما يكون بذكر الفعل الناصب والمسند اليه
وانما ذكر الخبر عنه مع كونه جائز الحذف لتقديم الاسم والابتداء الى هاهنا والمراد اذ لو قدرت
الخبر وقلت عليك فعليك ان تقول سلام بما يذهب الوهم الى اللعنة فيظن ان المراد عليك اللعنة
واذا تحمل ابو تمام وذكر الاشارة على ما يحكى انه انشد القصيدة وقال لشيء منها انا ابيع وشريت
فعارضه شخص كان خصما فقال لعنة الله والملائكة والناس اجمعين وبعد المصراع عند ذلك منصوبا
الدعوى السؤال هذا معنى ان سلام عليك لا يجوز ان يكون بمعنى مصدر سلمت لان سلمت شفعناك سلام
عليك كالبيت من بيتك وسجلت من سجلت الله فمعنى سلمت الله سجلت الله سجلت وسجلت
بمعنى قلت لبيك وسجلت فمعنى سلام الذي هو بمعنى مصدر سلمت قول سلام عليك فعلى ما قرر لم يصح
ينبغي ان يكون لمعنى سلام عليك فعلى اللفظ سلام عليك عليك ليس كذا بين سلام قد ذكر سلام عليك
بمعنى مصدر سلمت الله اي جعلت سلاما فاما ان اصل سلاما ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال فبقي المفعول
منصوبا وكان النصب يدل على الفعل والفعل على المفعول فاما قصدوا ادوا استقر وسلام الله عليك واستقر
ان لزوم النصب الدال على الحذف فرع سلام وكذا اصل ويلك ويلا اي زيد لك كافر فرعوه بعد حذف
الفعل تفضلا لغيرهم معنى الحذف قال والقصد فقد يكون بجملة نحو زيد ابو قائم وزيد قام ابوه قال ابن مالك
وقد يحذف اقول اعلم ان خبر المبتدأ قد يكون جملة اسمية وفعلية كما مثل به المصنف واما هل ان يكون
جملة تتضمن الحكم المطلوب به الخبر كتضمن المفرد له وقال ابن الانباري وبعض الكوفيين

بعدم

اي ان قولنا في تعليل الفعل المقدر او مفعول
الفعل مفسر للفعل المقدر

لا يصح ان يكون طلبية لان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب وهو وهم وانما انوا من قبيل ابهام لفظ خبر
المبتدا وليس المراد بخبر المبتدا عندهم ما يحتمل الصدق والكذب بل ان الفاعل عندهم ليس من قبيل المبتدا
اذ زيد عندك يسمون الظرف خبرا مع انه لا يحتمل الصدق والكذب بل الخبر عندهم ما ذكر المحكوم به ليجرد للمسند اليه
للصفة المذكورة ويدخل فيه الفاعل المرفوع نحو قولهم ما زيد قائم به وقال بعضهم يجوز ان يكون قسيما نحو زيد والله
لاضربنه والا والجواز اذا لم يمنع قوله فلا بد من عائد لانه لا يخلو الجملة الواقعة خبرا من ان يكون اي المبتدا معنى
اولا فان كانت لم تحتج الى الضمير كالتي ضمير الشان نحو هو زيد قائم وكالتي قولك مفعول به منطلق لا زيدا
بل الضمير لازما هو وان لم يكن اياه فلا بد من ضمير ظاهر او مقدر وقد يقام الظاهر مقام الضمير واما احتياجها
الى الضمير لان الجملة في الاصل كلام مستقل فاذا قصد بها جزء الكلام فلا بد من رابطة تربطها بالخبر
الاخر وتلك الرابطة اي الضمير او المضمون بمثل هذا الغرض فمن ثم قيل في بعض الامثلة كما يجيء ان الظاهر
قائم مقام الضمير وهذا الضمير الرابطة يجوز حذفه فيكون مرفوعا فالتغاير موضوعي او ان يكون الضمير مجرورا
بمن والجملة الخبرية ابتدائية والمفيد فيها جزء من المبتدا الاول نحو البر الكر بسيتين اي الكر منه لان بعض البر
بعض الكر فيحذف الجار والمجرور معا فان كان المبتدا الثاني نكرة فالجار والمجرور صفة لا نحو الثمر امنوان
بدرهم وكذا ان كان معرفا باللام كما في البر الكر بسيتين لان التعريف غير مقصود فصار نكرة ولغير
امر على اللبيم يسبني ويجوز ان يكون حال من الضمير الذي تحمله الخبر والعامل فيها الخبر اي البر الكر كائنا بسيتين كائنا
منه قال الفراء ويجوز ايضا فيكلما اذا كان الضمير منصوبا مفعولا به والمبتدا اكرم قال فلا تصح الخبار
ندبني على ذنبا كله لم اصنع وقال الكلبي كلهم فتلت عمدا فاخبر ان بعضهم قتل عمدا نحو قال ان كلهم قائم بمعنى
الجزاء اي ما منهم احد الا ضربت وقال البصريون لا يجوز اذ كلهم يشير اليه بالجزاء كما تقول في زيد ضربت
ما زيدا الا مضروبا ثم يقال له انا لا نجيز ذلك فيجوز حذف الضمير معه والسماع في غير ذلك اقوى لجواز ان يكون

ذكره ابن المسلك الذي نكرة فالجار والمجرور صفة له

اي تأنيث كان ذكر باعتبار طول الكلام تغيرا حسن

فنحو قوله تعالى ومن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور اي ان ذلك منه واما في المنصوب فيشترط كونه منصوبا
بفعل لفظا فالفعل فنحو ثوب لبست وثوبا ابرت او بصفة محلا نحو زيد انا ضاربه ولا يختص معمول كونه بحكما بالشعر
خلافا للكوفيين واما المرفوع فلا يحذف لكونه عمدة وقد يحذف في الصلة في بعض الاحوال لكن بشرط
ارتباطا بالموصول نحو المبتدا كما يجيء في باب الموصول وبشرط ضمير الضمير في الصلة احسن من في الصفة
لكونه اتصالا بالموصول اشد اذ لا تعنى للموصول الا وبما يتقدير معرف نحو قوله تعالى ايهم الذي يقال اسمه يوسف
ثم الخبر وبعد قوة الصفة احسن من في خبر المبتدا نحو جاني رجل ضربت ايا مع الموصوف فيجعل الجملة بحال الخبر
فانه مع المبتدا جملة فالتخفيف فيها مع غير ذلك اولى واما كان الخبر في الصفة انقض
حسنا من الصلة اذ ليس الصفة من ضروريات الموصوف كما كانت الصلة من لوازم الموصول وضروريانه
فالخبر في الجملة اذا كانت خبر المبتدا عليها قال سيبويه يجوز في الشعر بلا ضعف وهو في غيره ضعيف واما
وضع الظاهر مقام الضمير فان كانت معرض التفخيم جاز فيكل كقوله تعالى الحاقة ما الحاقة اي هي وان لم تكن
فعند سيبويه يجوز في الشعر شرط ان يكون بلفظ الاول قال لعمرك ما معن بتارك حقه ولا منسي معروفه
مفسر يجر شيء واذا رفعه فهو خبر مقدم على المبتدا وقال الاخفش يجوز وان لم يكن بلفظ الاول لعدم اللبس
بلفظ الاول لم يجز عنده وقال الاخفش يجوز وان لم يكن بلفظ الاول في الشعر كان او غيره قال اذا المرء
لم يغش الكريهة اي كنت حبال الهوينا تقطعا ويبدو له ما كان يخفى ويبدو خبر المبتدا قال ويجوز زيد قام ابو
طاهر اذا كان زيد مكنى بابي طاهر قال الله تعالى الا الذين امنوا وعملوا الصالحات الا الضمير اجرى مجرى اسم على
اي لا تضيع اجرهم ومنع بعضهم في غير التفخيم مطلقا ولا وجه له مع ورود قال وما وقع ظرفا
قال الكوفيون مقدما يجوز اقول اذا تصرفا او جار ومجرور والا لم يجز مجيء في جميع الكلام نحو زيد مررت
بعضهم ظرفا اصطلاحا وانتصاب الظرف خبر المبتدا عند الكوفيين على الخلاف يعنون الخبر ما دام

لا المبتدا في نحو زيد قائم او كائن في نحو وان زيدا فيه انهما انما يعملان لتضمنهما معنى الفعل
لا بطريق اسم الفاعل على المبتدا فلا يقال في نحو زيد عندك ان زيدا عند خالفه في الاصل فيكون العامل عندهم
معنويا وهو معنى المخالفة التي تتصف بها الخبر ولا يحتاج عندهم الى تقدير شيء يتعلق به الخبر واما البصريون
فقالوا لا بد للظرف من متعلق به لفظي اذ لا يخلو الشيء اليسير لا يوجد نصيبه وقال بعض النحاة
العامل فيه المبتدا وقال البصريون الظرف منصوب على انه معمول فيه كما انه كذلك اتفاقا في نحو جلست
امامك وضربت يوم الجمعة والجار والمجرور منصوب المحل على انه معمول به كما انه كذلك اتفاقا في نحو مررت
بزيد الا ان العامل ههنا مقدر وينبغي ان يكون ذلك العامل من الافعال العامة اي العارية عن فعل
نحو كان وحاصل ليكون الظرف دالا عليه ولو كان خاصا كما كل ذلك وتاصر لم يجز لعدم الدليل
عليه وقد يكون خاص ليقوم القرينة على تعيينه وهذا الظرف معلق كما يجيء في قولك ان زيدا لكان ذا مال
زيد كائن في الدار وقال ابن جني يجوز وكما يدل له وما قوله تعالى وهو مستقر عند فمعناه كما ذكر
يستقر وليس معنى كائنا وكذا حال الظرف في ثلثة مواضع الصفة والصلة والحال وفيما عدا الموضع
الاربعة يتعلق الظرف والجار والمجرور موجود والكثير على ان المجرور والمتعلق به فعل لانا نحتاج
الى ذكر المجرور في المتعلق به انما يتعلق الظرف باسم الفاعل في نحو انا مارّ بزيد لمشابهته للفعل فاذا انتهينا
الى المتعلق به قال الاصل اولى وايضا للقياس على نحو الذي في الدار زيد وكل رجل في الدار فله درهم والذي
والمتعلقة الموضعين فعل لانه يجيء كما في وذهب ابن السراج وابو الفتح الى انه لا يلزم كونه مفردا والاكثر
في خبر المبتدا ان يكون مفردا ولا مانع ان يجمع قالوا انما كان اصلا لما قرر انه الغرض المقتضي بنسبة امر
الى امر فينبغي ان يكون المنسوب بشيء واحد كالمنسوب اليه والا كان لشيء بشيئين او اكثر فيكون خبرا
او اكثر لا خبر واحد فالتقدير في زيد ضرب غلامه مثلا زيد ضارب غلامه ويجيء ان المنسوب يكون مشارا

واحدا كما قلنا لكنه ذو شبيه بفعل فالتقدير بالمفرد فالمنسوب الى زيد في الصورة المذكورة ضرب غلامه
الذي تضمنه الجملة فالوا انه يفصل بالظرف بين وصوبا ولا يفصل بينهما الا بالمفرد كما يجيء والجواب ان
الظرف في مثل ليس بمستقر اي متعلقه محذوف وهو منصوب بالملفوظ بعد الفاء نحو اما في الدار فزيد قائم
فهو كالمفعول به في نحو اما زيدا فانا ضارب كما يجيء في صدر في الشرط اعلم ان صيرورة الجملة ذات محل من الاعراب
بعد ان لم تكن لا تدل على كونها بتقدير المفرد بل يكفي في صيرورتها ذات محل وقوعها موقع المفرد وان كان
بعد الظرف معمول نحو زيد خلفك واقفا فعند ابي علي هو معمول الظرف لنيابته مقام العامل ومن ثم وجب تقدمه
وقال غيره هو للعامل المقدر لان الظرف يجب ان لا يدل الا على الفعل في تركيب دال على اسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة والمصدر لهما وكذا الحال في ان الخبر اذا كان ظرفا او مجرورا نحو زيد في الدار او عندك
وذهب علي ومن تابعه الى انه انتقل الى الظرف لانه يؤكد كقوله فان فوادي عندكم الدهر اجمع فـ
يعطف عليه كقوله الا يا خلة متى ان عرف عليكم ورحمت السلام وينتصب عند الحال كقوله تعالى فمن
الجنة خالدين فيها قال ابو علي واد عى بعضهم انه يحتج عليه ان الظرف اذا اعتمد على موصوف او موصول
او ذي حال او ذي نفي فانه يجوز ان يرتفع الظاهر لتضمنه بالاعتماد كاسم الفاعل و
المفعول والصفة المشبهة وكذا قال اذا وقعت بعد ان المصدرية كقوله تعالى ومن اياته انك
ترى الارض خاشعة لا صريح المصدر اما قوله اخفا بني ابناء سلمى بن جندل فزيد كم اياي وسط
المجالس فلاعتماد الظرف قبل انما عمل فيه ان بلا اعتماد لشبهه باسم المضمر انما لم توصف فلذلك يجوز
ان يقال في جميع ذلك ان الظرف خبر مقدم على مبتدا اما في غير الموضع المذكور نحو في الدار رجل
فالمرفوع مبتدا مقدم الخبر وعند الكوفيين والاخفش هو فاعل للظرف لتضمنه
معنى الفعل كما قالوا في نحو قائم زيد ضرب غلامه زيد ما لك لعدم اعتمادهم ان الخبر لا يتقدم على المبتدا

مفردا او جملة فيوجبون ارتفاعه بنحو الدار زيد قائم فيه على الفاعلية لئلا يتقدم الضمير
على مفسره وليس شئ لان حق المبتدا التقدم فالضمير متأخر تقديرا كالمذكور فى ضرب غلامه زيد واما الاقتفى
فليجب ذكره بل يجوز ارتفاعه بالابتداء ايضا اذ يجوز تقديم الخبر على المبتدا لكنه لما اجاز عمل
الصفة بلا اعتماد اجاز كونه زيد فاعلا ايضا ولم يجوز عمل الظرف بلا اعتماد قولان وذكر ان القرة
اضعفة لكمل الفعل من الصفة وبنوا الاجماع على جواز نحو فى دار زيد يصح تقديم الخبر ومنع
كون زيد فاعلا والزم الاضمار قبل الذكر وكذا قولهم ان فى الدار زيدا دال على ان زيدا كان مبتدا
والا لم ينتصب ومنع بعض البصريين من نحو دار فيها زيد وفى دار عبد هند وذكر ان المبتدا حقه
التقديم فجاز عود الضمير الخبر اليه نحو فى دار زيد فاما ما اضيف اليه المبتدا فليس له التقدم لان المضاف
والاوفى جواز ذكر كاذيب ليس الا فقش وذكر ان عرض المضاف اليه بسبب التركيب الاصلى بينه
وبين المبتدا وصيرورته معه كاسم واحد مرتبة التقديم بتبعا للمبتدا وان لم يكن له ذكر فى الاصل وقد
وقع كلامهم فى الكفاية وريح الميتة اعلم ان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن اسم عين ولا داخلا منه
ولا صفة له لعدم الفائدة الا فى المواضع احدها ان يشبه العين المعنى فى حدوثها وفنائها ووقت
نحو الليلة الهلال لثانى ان يعلم اضافة معنى اليه بتقدير نحو قولك امر اليوم كسر وعند امراى هو
مسرور فيه قولنا كل عام نحن بخير اى هو فيه ولو قلت الدار يوم الجمعة او زيد يوم الجمعة لم يجز لانه
لا فائدة لتخصيص حصول شئ بزمان لا لاجل غيره حاصل مثله ويكون ظرف الزمان خبرا عن اسم معنى
بشرط هذا وهو ان يظرف ان لتضمن ذكر المعنى جميع الزمان او اكثره وكان الزمان نكرة ترفع غالبا نحو
الصوم يوم والسفر اذا كان السير اكثر الليل بالتنوين اياه كانه هو وايضا مع التنكير للتكثير
للخبرية ويجوز نصب هذا الزمان المنكر وغيره بنحو الصوم فى يوم او يوما خلافا للكوفيين وذكر

وذكر ان فى عندهم يوجب التبعيض فلا يجوز صمت فى يوم الجمعة بل يوجبون النصب الاولى
جوازه كما ذهب اليه البصريون ولانم افادة التبعيض وان كان الزمان معرفة نحو الصوم يوم الجمعة
لم يكن الرفع غالبا كالاول عند البصريين واوجب الكوفيون النصب او جواز المنكر للعلة المذكورة
فان وقع الفعل لائة اكثر الزمان سواء كان الزمان منكرا او معرفا فان غلب نصبه او جب بغير ثقافا
من الغريزين نحو الخروج يوما او فى يوم والسير يوم الجمعة او فى يوم الجمعة وربما رفع واما قولهم نحو
الحج شهر معلوم قلنا كما لا يلزم الحج ودعاء الكمال الى المتعلق له هنى كان افعال الحج مستغرقة لجميع
اشهر الثلثة واذا كان ظرفا لمكان خبرا عن اسم عين سواء كان اسم مكان اولا فان كان غير متصرف
نحو زيد عندك فلا كلام فى امتناع رفعه وان كان متصرفا وهو نكرة فالرفع اجح نحو ثلث منى مكان
وذلك يمينا وشمالا وهو باق على ظرفيته عند البصريين والمضاف يجوز ان يكون المبتدا اى مكان
منى مكان قريب او من الخبر اى ان منى ومكان قريب ومثله عند الكوفيين بمعنى اسم الفاعل فيجب رفعه
وليس بظرف كما يجئ ان شاء الله تعالى وان كان معرفة فالرفع مرجوح نحو زيد خلفك وداري ما مكن وذلك
لان اصل الخبر التنكير ومع ذلك فرفع المعرفة لا يختص بالشعر نحو قوله الا عبد آل ما ابن قلا فا
البرى والكوفيين وان لم يتصرف كالغوث والنحو لزم نصبه اجماعا وان كان خبرا عن المكان نحو دارى
خلفك ومنزلى ما لك يجوز ورفعه فى السعة واذا كان المكان فى موضع الخبر عين والمراد تعيين
المنزلة منه قرب او بعد قال سيبويه لا يستعمل منه الا ما يستعمل من العين فلا تقول هو منى مجلس ونحو
وذكر ان المكان يستعمل فيه كما فى تعيين القرب والبعد ومما استعملته العرب قوله هو منى مزجر الكلب
اى بمكان قريب ومقعد القابلة اى قريب وكذا مقعد الازار ومعقد الخاتن وهو منى مناط الثريا اى بعيد
قال ابو ذويب فورد ن والعيوق مقعد رابئ الضرباء فوق النجم لا يتلفع اى عال مشرف كالامين على

الكسرين فان معدودا على مذهبهم ليشترى عليه كما يخونوا قال بعضهم ما كان من هذا الظروف بمعنى المقدار
كمعدودا الا ترى انك تجعله ظرفا اولا من رفعه ومكان منها في معنى البعد كمناط الثريا فرفعه اولى قال لان
الظرف حاو للمظروف فغيره من المظروف يجعل له الاحتواء وبعد عنه ببعده عن الاحتواء وفيه وذلك
لان الظرف نحو فوق كانت من مناط الثريا ليس ببعيد من المظروف بل هو محتو عليه لكنهما بعيدان عن المتكلم
ويجب رفع كل واحد من ظرفي الزمان والمكان اذا كان منصرفا وموقتا مرادا واخبر به عن اسم عين لارادة
تقدير المسافة القريبة او البعيدة نحو دارك مني فرسخ وانت مني بريد وفرسخ مني ليلة اي ذات مسافة فرسخ
على حذف مضاف وكذا ومسافة سري ليلة ومني متعلق بمحذوف لانه خبر اي بعيدة مني هذا القدر وكذا
قولهم هو مني فوت اليدای اذا ادرك البيد تكم الله وهو مني دفوة الرجل اي اذا صاح الرجل ليبلغه صيحته
والتقدير ومكان فوت اليد وذو مكان بفوة الرجل واما انتصاب نحو داري خلف داركم فرسخين
وميلا وبريدا ويوما وليلة فلان الخبر هو خلفه داركم ونصبها على الحال عند المبرد من الضمير في الخبر
اي ذات مسافة فرسخين وعلى التمييز عند الجرمي وهو مميز عن النسبة اي بانت عنك فرسخين فالفرسخان
مبعدان لها كما ان المادة امتلأ والاناء ماء الى ٩ يجوز ان ينتصب على المصدر كقولك دنوت اثلة
اي دنوا مثلة اي دنوا ما كالدنو الذي تعرفه وارتفعنا بعضهم فوق بعض ديكا ويجوز رفعهما وخلف ظرف
للخبر اي ذات مسافة فرسخين خلفك او هما خبران وكذا قولهم داري مما خلفك داركم فرسخين
او فرسخان لان دخول من مثله وضعوها على السواء كقولك جئت قبلك ومن قبلك قال ابو عمرو
اذا دخلت من وجب الرفع على الخبر والظروف التي بعد اليمين ومن لان الخبر فضلة ويدخل ما تخرج
الكلام عن التمام وليس شيء اذ يقال داري من خلفك داركم ويسكت عليه ويجوز ان تنصب فرسخين بالنصب
ايضا على ان من خبر المبتدا اي من الاشياء وفرسخين حال اي ذوي سير فرسخين او منصوب على

على الظرفية اي في فرسخين اي ان بعض الاشياء على مسيرة فرسخين كقوله عليه الصلاة والسلام منا
واعلم ان نحو خلف وقدام من الظروف ظروف عند البصرية اضيفت او لم تضف وترك الاضافة قليل
وهي عندهم في الوضع لا تكون ظروفا الا مع الاضافة اما عند الافراد فهي بمعنى سلم الفاعل فمعنى جلست
خلفا عندهم اي متاخرا نصب على الحال وقام مكانك طيبا اي مغتبطا فاذا وقعت خبرات المبتدا وجب
عندهم رفعها نحو انت خلف وقدام اي متاخر ومتقدم والبصريون يجوزون نصبها على قلة كما ذكرنا
والكوفيون رفعها عندهم فعلى دعوة المضاف كما مر وهي باقية على الظرفية وهو الاولى اذ خروج شيء
خلاف الاصل فلا يرتكب الا ما دل عليه دليل ومنه قوله عند قوله فاسقني لي الشراب وكنت قبلا اكاد
اغص بالماء الفرات اي قبل ذلك بقوى مذهب البصرية واعلم ان اليوم اذا وقع خبرا لفظي
الجمعة والسبت جاز نصبه على ضعف لكونه في الاصل مقدرا بمعنى اليوم الجمعة والسبت اي
الاجتماع او السكون والا ولى رفعه لغلبة الجمعة والسبت في معنى اليومين ولا يجوز نصب اليوم
خبرات الاحد والاثنين اذ هما بمعنى اليومين واليوم لا يكون في يومين واجاز الفراء والشام وذلك
لتاويلهما اليوم بالان كما يقال انا اليوم افعل كذا اي الان فمعنى اليوم الاحد الان الاحد والآن
اسم من الابد فيصح ان يكون ظرفه ابدا ولنذكر طرفا مما يتعلق بخبر المبتدا لعد اذا كان مفردا
فنقول اما مشتق او جامد وكلاهما اما ان يغاير المبتدا لفظا اولا والاول اما ان يتحد به معنى
نحو زيد اخوك وزيد قائم او يغايره معنى ايضا والمغاير يقع خبرا عنه اما لما وانه في معنى كقوله تعالى
وانا واياكم لعلى هدى او لحذف المضاف من المبتدا او الخبر نحو داري مكة فرسخان اي بعد داري فرسخان
او داري مكة ذات مسافة فرسخين او لكون واحد من المبتدا والخبر معنى والاخر هيئا ولزوم ذلك
المعنى لذلك العين حتى صار كانه هي كقولك للحسناء ثغر بسم ما ثغر حتى اذا ذكر ثغر فانما اي افعال

الضمير راجع الى الثانية التي يليه ولد عايد

وادباز وقوله تعالى ولكن البر من آمن وان قدرنا المضاف مثله في المبتدا نحو انما ذا البر من آمن
وحالها افعال او في الخبر نحو بر من آمن وذات افعال او جعلنا المصدر بمعنى الصفة نحو ولكن البار
وهي مقابلة جاز لكنه يخرج عنه معنى المبالغة والثاني اي الذي لا يغاير المبتدا لفظا يذكر للدلالة
وعدم التغير كقولنا انا ابو النجم وشعري شعري اي هو المشهور المعروف بنعت له بشيء امر كما يقال مثلا
فعلت وانكرت الوجوه هم هم اما الجامد فان كان موولا بالمشتق تحمل الضمير نحو فهو كذا اي
بمعنى اي كله غلط وكذا هم مناكيد للضمير ويجوز ان يكون مبتدا وما قبله اخبره وان لم يكن موولا
به لم يجعل خلافا للكسائي فكانه نظر الى ان معنى زيد اخوك متصف بالاخوة وهذا زيد
اي متصف بالزيدية او محكوم عليه وذلك لان الخبر عرض فيه معنى الاسناد بعد انه لم يكن
فلا بد من رابط وهو الذي يقترن احد المتطابقين بين المبتدا والخبر فالحد كله على هذا
محتمل للضمير عند الكسائي لكنه لما لم يثبت به الفعل لم يرفع الظاهر كالمشتق وكذا لم يجز على ذلك
الضمير تابع لخفائه واما المشتق فهو يحتمل الضمير اتفاقا ان لم يرفع الظاهر خبرا كان او نعتا
او حالا فيستكن فيه اذ يجري على من هو له نحو زيد قائم وان يجري على غير من هو له اكد المستكن
بمنفصل خبرا كان المحمل للضمير نحو انا زيد ضاربه انا او نعتا نحو لقيت رجلا ضاربه انا او حالا
نحو لقيت زيدا مكرمه انت او كملته نحو الضارب انا زيد وان اما البس جاز ترك الضمير المنفصل
في اذ الصحيح عند الكوفيين واما البصريون فاوجبوا طرد انحو هند زيد ضاربته اي وتمام البحث
فيه يجيء في باب الاضمار ان شاء الله تعالى قال واذا كان المبتدا مشتملا على ما له صدر الكلام
نحو من ابوك او كانا معرفتين او منكرتين او مختلفتين نحو افضل بني او كان الخبر فعلا له نحو زيد قام وج

على الشرح حين
اتاني
هم هم

وجب تقديمه قول قوله من ابوك مبني على مذهب سيبويه وذلك لانه يخبر عنه بمعرفة ان نكرة
مضمنة معنى الشرط اما او نكرة لان افعل تفضيل مقدم على ذي وفي الحالة صفة لما قبلها نحو مررت برجل
افضل منه ابوه وغير سيبويه على ان مثل هذين خبر ان مقدمان والمبتدا المتقدم عليه في هذا المقام
من قام ومن جاءك وايهم قام ومن قام قمت وانما كان للشرط والاستفهام والعرض والتمني
ونحو ذلك مما يغير معنى الكلام مزيته الصدر لان التصدير يبنى الكلام الذي لم يصدر بالمغير
على اصله فلو جاز ان يجيء بعد ما يغيره لم يعلم ان ما جيء به لذلك المعنى او راجع الى ما قبله
بالتغيير او راجع الى ما قبله بالتغيير ومغير كما يجيء بعد من الكلام فيتوقف لذلك في فهمه
وكذلك حكم المضاف الى اداة الشرط او الاستفهام يجب تصدره نحو غلام من قام وغلام من تضم
اضم لان معنى الشرط والاستفهام يسري الى المضاف والا لم يجز تقدمه على عامله الصدر قوله او كانا
معرفتين او متساويين ليس على الاطلاق بل يكون ذا المبتدا من الخبر معرفتين او متساويين
مع قيام القرينة المعنوية الدالة على تعيين المبتدا كقولهم بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن
ابناء الرجال الاباعد وذلك لانا نعرف ان الخبر محط الفائدة فما يكون فيه التنبيه الذي يذكر
للجاهل لا جاهله فهو الخبر كقولك ابو يوسف ابو حنيفة اي مثل ابي حنيفة ولو ذكر تنبيه ابي حنيفة
فابو يوسف هو الخبر ومثله قول ابي تمام لعب الغواني الغانيات لغاية واري الجنى اشتار نحله
اي يتولى اي بنو ابنائنا مثل بنينا ولعابه مثل لعاب الغواني قوله او كان الخبر فعلا له اي فعلا
مسندا الى ضمير المبتدا نحو زيد قام فانه لو قدم شبهه المبتدا بالفاعل فان قيل فليجز ان كان
الضمير بارزا نحو الزيدان قاما والزيدون قاموا قلت ينبه المبتدا بالبدل من الضمير او
بالفاعل على الغفلة بتعاقبون فيكم ملائكة او نقول منع ذلك تحملا على المغفر معجانة قيل في قوله

وادباز وقوله تعالى ولكن البر من آمن وان قدرنا المضاف مثله في المبتدا نحو انما ذا البر من آمن
وحالها افعال او في الخبر نحو بر من آمن وذات افعال او جعلنا المصدر بمعنى الصفة نحو ولكن البار
وهي مقابلة جاز لكنه يخرج عنه معنى المبالغة والثاني اي الذي لا يغاير المبتدا لفظا يذكر للدلالة
وعدم التغير كقولنا انا ابو النجم وشعري شعري اي هو المشهور المعروف بنعت له بشيء امر كما يقال مثلا
فعلت وانكرت الوجوه هم هم اما الجامد فان كان موولا بالمشتق تحمل الضمير نحو فهو كذا اي
بمعنى اي كله غلط وكذا هم مناكيد للضمير ويجوز ان يكون مبتدا وما قبله اخبره وان لم يكن موولا
به لم يجعل خلافا للكسائي فكانه نظر الى ان معنى زيد اخوك متصف بالاخوة وهذا زيد
اي متصف بالزيدية او محكوم عليه وذلك لان الخبر عرض فيه معنى الاسناد بعد انه لم يكن
فلا بد من رابط وهو الذي يقترن احد المتطابقين بين المبتدا والخبر فالحد كله على هذا
محتمل للضمير عند الكسائي لكنه لما لم يثبت به الفعل لم يرفع الظاهر كالمشتق وكذا لم يجز على ذلك
الضمير تابع لخفائه واما المشتق فهو يحتمل الضمير اتفاقا ان لم يرفع الظاهر خبرا كان او نعتا
او حالا فيستكن فيه اذ يجري على من هو له نحو زيد قائم وان يجري على غير من هو له اكد المستكن
بمنفصل خبرا كان المحمل للضمير نحو انا زيد ضاربه انا او نعتا نحو لقيت رجلا ضاربه انا او حالا
نحو لقيت زيدا مكرمه انت او كملته نحو الضارب انا زيد وان اما البس جاز ترك الضمير المنفصل
في اذ الصحيح عند الكوفيين واما البصريون فاوجبوا طرد انحو هند زيد ضاربته اي وتمام البحث
فيه يجيء في باب الاضمار ان شاء الله تعالى قال واذا كان المبتدا مشتملا على ما له صدر الكلام
نحو من ابوك او كانا معرفتين او متساويين نحو افضل بني او كان الخبر فعلا له نحو زيد قام وج

وجب تقديمه قول قوله من ابوك مبني على مذهب سيبويه وذلك لانه يخبر عنه بمعرفة ان نكرة
مضمنة معنى الشرط اما او نكرة لان افعل تفضيل مقدم على ذي وفي الحالة صفة لما قبلها نحو مررت برجل
افضل منه ابوه وغير سيبويه على ان مثل هذين خبر ان مقدمان والمبتدا المتقدم عليه في هذا المقام
من قام ومن جاءك وايهم قام ومن قام قمت وانما كان للشرط والاستفهام والعرض والتمني
ونحو ذلك مما يغير معنى الكلام مزيته الصدر لان التصدير يبنى الكلام الذي لم يصدر بالمغير
على اصله فلو جاز ان يجيء بعد ما يغيره لم يعلم ان ما جيء به لذلك المعنى او راجع الى ما قبله
بالتغيير او راجع الى ما قبله بالتغيير ومغير كما يجيء بعد من الكلام فيتوقف لذلك في فهمه
وكذلك حكم المضاف الى اداة الشرط او الاستفهام يجب تصدره نحو غلام من قام وغلام من تضم
اضم لان معنى الشرط والاستفهام يسري الى المضاف والا لم يجز تقدمه على عامله الصدر قوله او كانا
معرفتين او متساويين ليس على الاطلاق بل يكون ذا المبتدا من الخبر معرفتين او متساويين
مع قيام القرينة المعنوية الدالة على تعيين المبتدا كقولهم بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن
ابناء الرجال الاباعد وذلك لانا نعرف ان الخبر محط الفائدة فما يكون فيه التنبيه الذي يذكر
للجاهل لا جاهله فهو الخبر كقولك ابو يوسف ابو حنيفة اي مثل ابي حنيفة ولو ذكر تنبيه ابي حنيفة
فابو يوسف هو الخبر ومثله قول ابي تمام لعب الغواني الغانيات لغاية واري الجنى اشتار نحله
اي يتولى اي بنو ابنائنا مثل بنينا ولعابه مثل لعاب الغواني قوله او كان الخبر فعلا له اي فعلا
مسندا الى ضمير المبتدا نحو زيد قام فانه لو قدم شبهه المبتدا بالفاعل فان قيل فليجز ان كان
الضمير بارزا نحو الزيدان قاما والزيدون قاموا قلت ينبه المبتدا بالبدل من الضمير او
بالفاعل على الغفلة بتعاقبون فيكم ملائكة او نقول منع ذلك تحملا على المغفر معجانة قيل في قوله

ثم نحو اوصوا كبيرهم وقوله واسروا النجوى الذين ظلموا ان كذبوا الذين مبتدآن مقدما الخبر
ويجب ايضا ان خبر اذا اقترن بالفاء نحو الذي يأتيني فله درهم نظرا الى اصل الفاء الذي هو التعقيب
وايضا لكونها فاء الجزاء وهو معنى الشرط الذي لاصل الكلام عليه فاعرفه اذا انه صلة الكلام ويجب
ايضا ان خبر اذا جاء بعد الا لفظا ومعنى نحو ما زيد الا قائم وانما زيد قائم لانه كان قد زعم من يغير
الا انعكس المعنى كما ذكرنا في تقديم الفاعل ونائبه ولا يجوز التقديم معها لما يجيء في باب الاستثناء
ويجب ايضا ان خبر اذا اقترن المبتدا بلام الابتداء نحو لزيد قائم او كان ضمير الشان للزوم
قصد ما قال واذا تضمن الخبر المقدم ما لصدر الكلام مثل اين زيد او كان مضمنا معنى الذي
رجل والمتعلق ضمير المبتدا مثل على التمر منا زيدا او مما ان مثل عندي انك فواجب تقديمه
أقول بدليلين اما وجوب تقديم الخبر فانما قال الخبر المقدر لانه ان كان الخبر جملة متضمنة لما يقتضي
صدر الكلام لم يجب تقديمه نحو زيد من ابوه اذا الاستفهام وسائر ما يقتضي صدر الكلام بكفيك ان
يقع صدر جملة من الجملة بحيث لا يتقدم عليها احد ركني تلك الجملة واما صدارة تلك الكلام
المغيرة لمعناه كان واخواتها وسائر ما يكون معنى من المعاني في الجملة التي تدخل فيها فلا يقال ان من
يأتني اشكره واتى قولهم علمت ايهم في الدار فان الفعل لما كان من افعال القلوب وليس الدال المعنوي
بظاهر كافعال العلاج فانها محتوشة الدالة كالضرب والمشي جوز تقديمه على الكلام المصدرة
باداة الاستفهام والنفي ولام الابتداء مع ثانيه فيه معنى معان تقدمه كما تقدم اذ معنى ظننت
زيدا فاما زيد قائم في ظني ومنع من العمل فيه ظاهرا اعتبارا للفظ المقتضي لصدر واما قولهم الذي
ما تضرب والذي ان تضربه يضربك فان الموصول مع الصلة كالكلمة واحدة الا انه لا يؤتى بصلته
معنى ونحو قولهم خير من ابوه ومررت بالذي هو اولى بالجواز لان المبتدا كما انه لا يؤتى معنى من المعاني في

الخبر ليس هو معه ايضا كالمفرد كما كان الموصول مع صلته فان قيل كيف الجمع بين قوله ههنا
ان مفردا وقوله قبيل وما وقع ظرفا فالكل انه مقدر بجملة قلت يحتمل ان لفظ ان اسم مفرد في
الوضع سواء قدر بالجملة او بالمفرد فاين في ان زيدا مفرد واقع موقع الجملة على الاصح فيصح
ان يقال انه خبر مفرد وان كان الاستقرار ظرفا متعلقا بالخبر المفرد المحذوف به وجب تقديمه على
المبتدا اما مع الخبر نحو غلام لك يتربد او بدونه نحو غلام زيد راكب قوله واذا تضمن الخبر المقدر
اعلم انه لا يخرج من جملة مقتضيات الصدر خبر مقدم الا كلمة الاستفهام نحو من زيد او مضاف اليها
نحو غلام من زيد قوله او كان مضمنا اي كان الخبر اي لتقديمه مضمنا لمعنى المبتدا نكرة على ما ذكر
قبيل في جواز تنكير المبتدا ان يعلم حكم النكرة عليها فتصير حتى جاز وقوعها مبتدا وقد قلنا
عليه ما فيه كفاية والاولى ان يقال في ايجاب تقديم الظرف خبرا عن المبتدا المنكرة الا غلب عمال
يتضمن معنى الدعاء ان العلة فيه ليس الخبر بالصفة بحيث يعمل استعمال الظرف خبرا فلو قيل وقوع
الظرف خبرا عن المنكر اغتفر ذلك كما للبس الغليل كما في قوله تعالى وجوه يومئذ ناظرة ووجوه يومئذ باسرة
وتقديم الخبر غير الظرف على المبتدا لا يرفع اللبس ولا يعينه للخبرية اذ لو قلت في رجل قائم رجل
احتمل كون رجل خبرا عن قائم او بدلا منه واما الظرف فانه اذا تقدم تعين للخبرية بسبب انتصابه
لفظا او محلا وهذا كله على مذهب سيبويه واما على مذهب الاخفش والكوفيين فالظرف في الكلام
الذي بعد فليس اذا من هذا القبيل وقولنا في الاغلب احترز عن نحو قولهم امت في بجر لا فلك وقولنا
مما لا يتضمن معنى الدعاء احترز عن نحو سلام عليك وويل لك فان الاغلب تأخير الخبر لما ذكرنا
قبيل قوله او المتعلق ضمير المبتدا اي المتعلق الخبر بكسر اللام ويعني بالمتعلق جزء الخبر فقولك على
التمر خبر والجار والمجرور هو ويجوز ان يريد بالخبر ذلك المقدر لان الجار والمجرور متعلق والمجرور

وهذا متعلق بحالة لان الجار ليس متعلقا في الحقيقة بل بسببه يتعلق الجر وبالعامل النصب يعني
اذا اتصل بالمبتدا ضمير يرجع الى الخبر المقدم وجب تقديم حتى لا يلزم اضمار قبل الذكر فلو قلت منطلقان يدا
على كان مثل صاحباه في الدار وفي تقدم امتناعه واذا كان الضمير صفة المبتدا نحو على التمرة مثلها
جاز تأخير الخبر عن المبتدا بان يتوسطه وبين الصفة نحو على التمرة مثلها اذا الفصل بين الصفة
والموصوف جائز فان تقدم المفسر المتعلق بالخبر على المبتدا ذي الضمير وتأخر الخبر عنه نحو في الدار مالكها
نائم جاز عند البصريين وعند هشام من الكوفيين خلافا للباقين وكان المانع نظرا ان المفسر يشبه
الناقص لتعلقه بالخبر وليس كذلك لان التقدم اللفظي كافية صحة عود الضمير الاترى الى قوله تعالى
واذ ابتلى ابراهيم ربه وافق الكسائي البصريين في جعل نحو زيدا غلامه ضربني لان تحو زيدا غلامه
ضربني وكانه نظر لمسئلة طلب الفعل لمفعوله فكان مفعوله ضاربي نحو زيدا وصاحب الفاعل فان طلبه لمباشرته
والاولى الجملة في الكل لما ذكرنا من الاكتفاء بالتقدم اللفظي قوله او من ان بمعنى وكان الخبر ان
معلوما وخبرا بريد اذا كان ان مع صلتها مبتدا وجب تقديم خبرها عليها وقد تقدم انها مع صلتها
فاعل عند الى اذا كان الخبر ظرفا وانما تعين تقديم الخبر لئلا يلتبس بان المكسورة لانك لو جئت بالخبر
بعد خبر ان المفتوحة اما ظرفا نحو ان زيدا قائم عندك او غير ظرف نحو ان زيدا قائم حصل التشبيه المفتوحة
بالمكسورة وانما يعني الفتحة الخفيفة للبس لكونه الموضع موقع المكسورة لان لها صدر الكلام بخلاف
المفتوحة كما يجيء في باب الحروف المشبهة بالفعل وانما قيد بمجيء خبر المبتدا بعد خبر ان للبس ايضا اذ ربما
يظن انه خبر بعد خبر لان المكسورة او يظرف تعلقه بخبر ان واذا تقدم الخبر علم ان ما بعده
خبر المبتدا وانه ليس في خبر ان المفتوحة اذ هي حرف موصول ويجيء في باب الموصول ان ما في حيز الصلة لا
يتقدم على الموصول ولا في حيز غير المكسورة لان لها الصدر فاذا تعين ان المتقدم خبر والمكسورة مكسورة

وخبرا لا يصح ان يكون مبتدا لانها بجملتها والمبتدا مجرد ثم اعلم ان ما بعد الخبر يكون للمفتوحة لا غير
واذا كان ان المفتوحة مع صلتها بعد ما يخوا ما الكاف فلا اصدقه فانها تتقدم على خبرها لما يذكر
قصرا والشرط ان يكون الجملة التامة لا المتوسطة بين اما وفاء فلا تلبس المفتوحة بالمكسورة ويجب ايضا ان غير
المبتدا الذي بعد الا نحو ما قائم الا زيد او معنى نحو انما قائم زيد لانك ان قدرته مبتدا والا تكن
الحصر وان قدرته معه لم يجز لتقدم اداة الاستثناء على المحكوم عليه في المستثنى المفرغ ولا يجوز ذكر ما يجيء في باب
المستثنى واذا كان تقديم الخبر يتوهم منه معنى لا يتوهم من تأخيره وجب للتقديم نحو قولك ما انا قلت
المراد النفاذ بتوهم او غير ذلك مما يقدم له الخبر قال وقد يتعدد الخبر بلا تعدد مثل زيد عالم عاقل قول اعلم
ان تعدد الخبر اما ان يكون بعطف او بغيره قال والخبر زيد عالم عاقل وليس فوقه ما عالم وجاهل بين هذا
الفصل لان كلا منها فيما تعدد فيه الخبر ثبت شيء واحد وهو بهذا الخبر عنه بالجامل والثاني على خبرين لان
الاصل المتعارف ان تكون منتظمة اول وليس ما تعدد لفظا ودون معنى من هذه المحققة نحو زيد
جائع نائم لان هما معنى واحد فالثانية في المحققة تأكيد للاول فان لم تكن منتظمة كقوله وراو
الغفر لودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد فهي في كل واحد ضمير يرجع الى المبتدا ان كان مشتقا وان كان
فيه او ان كانت منتظمة فهي على ضربين وذلك لانا ما ان ينصف خبر المبتدا بعض ذلك الاسم والخبر
الآخر بالخبر الآخر او ينصف الجميع بكل واحد منهما فالاول نحو قولك هذا ابيض اسود وليس
هذه المحققة مما تعدد فيه الخبر لانه مثل قولك زيد عالم وجاهل الا ان الفرق بينهما ان الضمير في كل واحد
من عالم وجاهل لا يرجع الى مجموع المبتدا بل المعنى بعالم رجل جاهل وامرأة جاهلة واما الضمير في كل واحد من ابيض
واسود فانه يرجع الى مجموع المبتدا بدليل مطابقته له افرادا وتثنية وجمعا كقولك هما ابيضان اسودان
وهم بيض سود وانما جاز ذلك مع ان المراد بعضه ابيض وبعضه اسود كما ان المراد بالاول احدهما

عالم والاخر جاهل لاتصال البعضين بخلاف جزئي الاول فان كل واحد منهما مستقل عن الاخر واذا جاز
اسناد الشئ الى الشئ مع المسند اليه للحقيقة متعلقه لخارج منه مع فهام الغرشته نحو بذل حسن الغلام
بنصب الغلام وجره فلان يجوز اسناد الشئ الى الشئ مع ان المسند اليه للحقيقة جزء المسند اليه الظاهر
اولى وبذلك تقول التابع ظاهر قسمه وقد فهم زيد حسن وجهه وحسن وجهه فصار جزءا
واما الثاني اعني الاتصاف فبه للجموع لكل واحد منهما نحو زيد عالم وعمرو فاضل فالاسناد فيه لان الضمير يجمع من
كل واحد من الخبرين الى مجموع على المبتدا اذ المعنى يجمع جزاياه صالحون وفيهما كلاهما صالحان لانه امتزج الطعمان
في مجموع جزاياه وانكسر احدهما بالاخر وحصل بالانكسار كيفية متوسطة واعلم انهم يجوزون ان يعطف
الخبر على الاخر بالواو مع تضاف مجموع على المبتدا بكل واحد من الخبرين نحو زيد كريم شجاع وزيد كريم
وشجاع كما يعطف بعض الاوصاف على بعض نحو قوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة المزدحم
وكذا ما يوجد فيه تثنية يجوز حمله على الضمير كل واحد من الخبرين الى مجموع على المبتدا نحو هذا ابيض وسخ وهذا هو وذاك
واما اذا لم يصح تحميل كل واحد الى مجموع على المبتدا نحو هما عالم وجاهل فلا بد من الواو وكان المبتدا محذوف
تقديره اي احدهما عالم والاخر جاهل قال وقد ينضم المبتدا معنى الشرط فيصح دخول الفاء في الخبر
وذلك في اسم الموصول بفعل او ظرف والنكرة الموصوفة بهما نحو الذي يأتيني فله درهم وكل رجل
يأتيني فله درهم وليت ولعل وكان يقترن بالفاء في بعض الحق بعضهم ان بها اقول اعلم ان الفاء
تدخل المبتدا الواقع بعدها وجوبا نحو ان زيدا فقائم ولا يحذف الا ضرورة كقوله واما القتال لا قتال
لديكم اول اضمار القول كقوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم اي فيقال اكفرتم ويحتمل علة الاتيان
بالفاء في خبر مثل هذا المبتدا دخول حرف الشرط وتدخل على جزاء خبر مبتدا محذوف هنا وهو شأن احدهما
الاسم الموصول اما بفعل او بظرف وتدخل قولنا الموصول الذي ايضا نحو الزانية والزاني فاجلدوا
الى آخره لان الصلة لا تكون الا فعلية او ظرفية او مجرورا بحرف لان الصلة خبر في المعنى
والمبتدا لا يكون الا فعلا او ظرفا او مجرورا بحرف صونا لهم الفاعل والمفعول عما يجوز ان يتوهم
الداخلة على الموصول الذي مذهب الفارابي ان يكون عاما وصلته مستقبلة كما في اسماء الشرط وفعل الشرط
نحو من تضرب اضرب وقد يكون خاصا وصلته ماضية كقوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات لان الآية
سيقت للحكاية عن جماعة مخصوصين فصل منهم التائبين اي الا الذين وكذا قوله تعالى وما افاء الله على رسوله
منهم فما اوجفتم وقد يكون الموصول خاصا وصلته مستقبلة كقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه
فانه ملاقيكم اذ لا يراد به كل موت تفرون منه لعدم تحققه في اكثر الموتى فتعين الشخص فما لاقاه ذلك النوع
كموت بالغيل بالكسر مثلا ولاقاه نوع آخر منه فالمعنى بذلك الموت الذي تفرون منه لا بد ان يقع بكم وجاز
دخول الفاء في خبر المبتدا هنا وان لم يكن موصولا لانه موصوف بالموصول وقد يقع الماضي بعد الفاء
المذكورة وهو بمعنى المستقبل لتضمنه معنى الشرط كقوله الذي اتاني فله درهم والموصول بالظرف نحو الذي
فوك مكاوه الدار فله درهم واغا وصل المبتدا الذي في خبر الفاء او وصف بالفعل او الظرف فقط لكون
الموصول والموصوف كلمة الشرط والخبر كالجزاء الذي يدخله الفاء فالصلة والصفة تكونان كالشرط
فكان حق الموصول على هذا ان لا يكون الا بهما كاسم الشرط نحو من وما والشرطيتين وانما جاز
ان لا يكون بهما كقوله تعالى ان الذين فتنوا لانه دخيل في معنى الشرط وكذا كان حق الصلة ان لا تكون
الا فعلا مستقبل المعنى كالشرط ما وما الا انه لما لم يكن شرطا في الحقيقة جاز ان لا يكون تصريحا بالفعل
بل يكون مما يفيد معه الفعل كالظرف والجار والمجرور وان لا يكون مستقبل المعنى كقوله تعالى وما افاء
الله على رسوله وقوله ان الذين فتنوا وكذا كان حق الخبر ان يلزمه الفاء لكونه كالجزاء فمتى امكن الاستغناء
عن الشرط بحيث لا يتغير المعنى جاز ان يتجرد منها مع قصد التبيين نحو الذي يأتيني له درهم ولا يلزم مع الفاء
ان يكون الاول سببا للثاني بل اللازم ان يكون ما بعد الفاء لازما لمضمون ما قبلها كما في جميع الشرط

والجزاء ففي قوله قل ان الميت الذي تفرون الاية الملاقاة لازمة للقراء وليس القراء سببا للملاقاة
وكذا قوله تعالى فما يكم من نعمة فمن الله كون النعمة منه تعالى لازم لحصولها معنا فلا يغيرك قول بعضهم ان
الشرط سبب للجزاء ويحتى تخفيفه صرح الشرط ان شاء الله تعالى والثاني النكرة الموصوفة بالفعل او الظرف
او الجار والمجرور نحو كل رجل ان اتاك غدا فله درهم لماذ فله درهم وقد يحتى صفتها ايضا ما ستقبل المعنى
نحو كل رجل ان اتاك غدا فله درهم لماذ كرنا في الموصول وقد تدخل الفاء على خبر كل وان كان مضافا الى غير موصوفة
نحو كل رجل فله درهم لمضارعته لكلمات الشرط في الابهام وكذا ان كان مضافا الى موصوف بغير الذي
المذكورة نحو كل رجل عالم فله درهم وعند سيبويه لا تدخل الفاء على غير ما ذكرنا من المبتدآن والاخفش
يجوز زيادتها في جميع خبر المبتدا نحو زيد فوجد وانشد وقائلة هولان فانكح فتاتهم واكرومة
الحيين خلو كما بيا وسيبويه يؤول مثله بنحو الذي هولان فانكح قوله وليت ولعل مانعان بالاتفاق
جميع نواسخ الابتداء تمنع دخول الفاء في خبر المبتدا المذكور الا ما استثنى وذلك لانه اتحاد خلة
الفاء لمشابهة المبتدا لكلمة الشرط وبلزومها النصدر ولا تدخل ما نواسخ المبتدا لان لتلك النواسخ
تاثيرا معنى في الجملة وقد تقدم ان ما يؤثر في الجملة لا يدخل على جملة مصدرة بلازم الصدر الا ان ليت
المبتدا لكونه غير مختص بالصدر جاز ان يدخله ما لا يؤثر في الجملة المشاهرة معنى ظاهرا وهو جواز
قولك ان الذي فتوى الاية ولعل ما لكي يها ان المفتوحة وكي من غير سماع لكنه لما رأى
انه يجوز العطف بالرفع على محل اسم لكن كما يجوز على محل اسم ان كما يجيء في الحرف المشبهة بالفعل وكذا اجرى
بعضهم ان المفتوحة في جواز رفع المعطوف على اسمها مجرى المكسورة على ما يجيء في الموضع المشار اليه اجراءهما
مجرى المكسورة واما كلمات الشرط الجازمة النائبة الاقدام في الشرطية فلا يدخل شيء من نواسخ الابتداء
الا الضرورة فيضم مع ذلك بعدا ضمير الشان حتى لا تخرج كلمات الشرط في التقدير عن النصدر في الجملة وذلك

قال في الايضاح المفصل وهو يعني منع سيبويه مثل قول القائل في خطبة بعد حمد الله والصلاة اما الفقيه فانه
بعد قوله الذين يفقهون ما تحضه يقوله قال ان الميت الذي هو اما الفقيه فيبعد منه وقوله في مجالسه الواضحات قال وانظر هل ان نسبة ذلك
المنع اليه مبتنية على نقل المحتسب فانه وان ابرم الكلام في المفصل ان الذي صححه وعلله في غير هذين

وذلك نحو قولنا ان عمرا يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباءا قوله والحق بعضهم اذا يوما اي الحق
انه في المنع من دخول الفاء ليت ولعل قال المصنف ابتناءا لعبد القاهر ان هذا الحق في سيبويه خلافا للاخفش
ونقل العبدي وابو البقاء وابن يعيش ان المجوز لدخول الفاء معهن سيبويه خلافا للاخفش قوله
وليت ولعل مانعان بالاتفاق لا وجه لتخصيصهما بل كل ناسخ للابتداء المذكور سوى كان والمنتفي وما ذكره المص
من امتناع دخول الفاء في خبر ليت ولعل المزوم التناقض وذلك لان ما بعد الفاء الجزائية لا يكون
الا خبرا اي محتملا للصدق والكذب وخبر ليت ولعل لا يحتملان لذلك لان شيء لتحقيق قولك ان جاءك زيد
فاخبره فان الذين يكفرون بايات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يامرون بالقسط
من الناس فبشرهم بعذاب اليم قال في ويحتمل المنع بقيام قرينة جواز كقول المتمثل المثل والله
والخبر هو الكوفر حيث فاذا البيع واقع ووجوبا فيما التزم في موضعه غيره مثل لولا علي لهلك عمر وضربي
زيدا قائما وكل رجل وضيعته ولعمرك لافعلن كذا اقول اعلم انه قد يحذف المبتدا وجوبا اذا قطع
النعت بالرفع كما يجيء في باب الحمد اي هو اهل الحمد واما وجب حذفه لبعلم انه كان في الاصل
صفة فقطع لقصد المدح او الذم او الترحم كما يجيء قول ظاهر المبتدا لم يتبين ذكر وكذا وجوبا ايضا
عند قال في نحو فنعم الرجل زيد ان تقديره نعم الرجل هو زيد وفيه نظر على ما يجيء في باب قوله هو زيد وجوبا نصب على المصدرية
اي حقا واجبا او جائزا واذا في فاذا السبع للمفاجاة واختلف فيها فنقل عن المبرد انها ظرف مكان
فعلى قوله يجوز ان يكون خبر المبتدا الذي بعدها اي فبالمكان السبع فتتعلق على هذا بمحذوف فاذا زيد قائم
فاذا عندي متعلقة بكائن وشبهه من متعلقات الظروف العامة ولا يجوز على قوله ان يكون اذا مضافا
الى الجملة لان الجملة المحذوفة لا يضاف من ظروف المكان الى الجمل الا حيث على ما يجيء في الظروف المبنية
وما ذهب اليه لا يطرد في جميع مواضع هذا المفاجاة اذ لا معنى لقولك فبالمكان السبع بالباء التي تاويل

ولم يضرجت فاذا السبع بالباب وقال المبرد ان اذا المفاجاة ظرف زمان فعلى قوله يجوز ان يكون
فاذا السبع خبرا لما بعدها بتقدير مضاف اى فاذا حصول السبع او فثم ذكر الوقت حصوله لان ظرف الزمان
لا يكون خبرا للجثة كما مر ويجوز ان يكون الخبر محذوفا واذا اظرف لذلك الخبر المحذوف غير مضاف اى ففاجأ ذلك
الوقت السبع بالباب فحذف المبتدا لدلالة قرينة خرجت عليه ويجوز ان يكون ظرف الزمان مضافا الى الجثة
المقدرة وعاملة محذوف على ما قال المصراى ففاجأت وقت وجود السبع بالباب الا انه اضمر لاذا
عن الظرفية اذا هو اذا مفعول به لفاجأت والحاجة الى هذه الكلفة فان اذا الظرفية غير متصرفة على الصحيح
وتقول ابن برى ان اذا المفاجاة حرف فعلى هذا فيما المبتدا في نحو فاذا السبع محذوف وبالجملة فان
الداخلة على اذا المفاجاة فتفيد ما تفيده الزيادة اى انها يكون لتشريط مقدر ولعله ان اراد انها افادت السببية التي المراد
منها اللزوم مابعدها لما قبلها كما تقدم اى ففاجأ السبع لاجله اى لاجل الخروج وقال المازني اى انها لا تفيد
اذ لا يكون حلفها وقال ابو بكر مبرمان اى للعطف عملا على المعنى اى خرجت فاذا كذا وهو قريب قوله
الترصد في موضعه غير فصيح فالخبر وجوبا في موضع يكون فيه مع القرينة الدالة على تعيين الخبر المقدر
من بين سائر الاخبار لفظا كما مر نحو لولا انتم لكنا مؤمنين وروى ان يعيش ابو البقاء على ما ذكره المصراوطها المبتدا الذي
بعد لولا لدلالة على ضد ما للبصريين وقال الفراء لولا اي لما رافعة لكل اسم الذي بعدها لاختصاصها بالاسماء
كاختصاص العوامل وقال الكسائي اسم بعدها فاعل بفعل مقدر كقولك لولا زيد لاكرمتك وهو قريب مما ذهب اليه
وذلك لان الظاهر منهما انها لو التي تقيد امتناع الاول لامتناع الثاني كما يجيء في حروف الشرط دخلت على
لا وكانت لان منه للفعل كما في ان الشرطية فتنفي معه فدخولها على لا على ذلك الاقتضاء ومعناها مع لا ايضا
بالنفي على ما كان كما ينتفي مع غير لا من حروف النفي فمعنى لولا على لا لكنت عمر لولم يوجد لا لكنت عمر فينتفي الاول اي
انتفاء وهو على لا انتفاء لكنت عمر وانتفاء لا انتفاء يكون قبل ثم كانت لولا مفيدة بثبوت الاول وانتفاء الثاني

الثاني كما قاله لو ولكن لولم تاتني لشتمتك كما مر في بيان قوله ولولا الحق لاذى معيشة البيت لكن
منع البصريون من هذا التقدير وهم على ان قالوا لولا كلمة بنفسها وليست لولا الدالة على ان الفعل
بعد لو اذا اضمر وجوبا فلا بد من الاتيان بمفسر كما مر في باب الفاعل ولا يعد لولا مفسرا ايضا لفظا
لا يدخل على الماضي في غير الدعاء ويجب القسم الا مكررة الا غلبة كما يجيء في قسم الحروف ولا تكرير بعد
لولا فعال البصريون الاسم المرفوع بعدها مبتدا ولا يجوز ان يكون بفعل لولا في نحو كما مر في انتم فعائم
كونه جملة خالية عن العائد الى المبتدا في الا غلبة كما في لولا علي لهلك عمر فيجب محذوف وجوبا لحصول الشرط
ويجب الحذف ايضا لعدم القرينة الدالة على الخبر المعين واي لفظة لولا هي موضوعة لتدل على انتفاء الملزوم
فلولا دالة على ان خبر المبتدا الذي بعدها موجود لا قائم ولا قاعد ولا غير ذلك من انواع الخبر والثاني
اللفظ الدال على الخبر وهو يكون لولا ومرادهم بقولهم حذف لولا يدل على الفعل قال قائلهم لما بعثت
اليهم ربيعا بعض الطريق السوء قال ادركني فدرعيني لولا حذف ولا عذيري يحذف اي
لولا الحذف وهو الحرمان وقد يجعل مبتدا يكون مصدرا بمعنى نحو ضربي او بمعنى المصدر وهو افعل التفضيل
مضافا الى المصدر لانه بعض ما يضاف اليه كما يجيء في بابه نحو اخطب ما يكون الامير اي كونه واكثر شربي
السويق ويكون المصدر مضافا الى الفاعل نحو ضرب زيد او الى المفعول نحو ضرب زيدا او اليهما نحو نصر زيد
وبعد ذلك اما معنى معا نحو ضربي زيدا قائما او نصر زيد اياه قائما او احدهما نحو ضربي زيدا
قائما او قائمة ويقع هذا الحال فعلا ايضا خلافا للفراء نحو علمي بزيد كان ذا مال ويقال صح اذني بزيد
بفتح ذال اي سمعا اذني كلاما في زيد على حذف المضاف وان كانت الحال المذكورة جملة اسمية فعند غير
الكسائي يجب معها واو الحال نحو ضربي زيدا وغلامه قائم قال صلى الله عليه وسلم اقربه ما يكون العبد من ربه وهو
ساجد اذ الحال فضلة وقعت موقع العمدة فيجب معها علامة الحالية اذ كل واقع غير موقعه ينكر وتقوم

الكسائي يجوز ذلك الواو لو قوعها موقع خبر المبتدا فتقول ضربي زيدا اليوم قائم كما تقول في
ويجوز عند الكسائي ان يباع المتكلم المذكور بالنوابع نحو ضربي زيدا كله او ضربي زيدا الشديد قائما ومتعلق
لغاية معنى الفعل عليه وابن درستويه وابن باباشاذ الى ان هذا المبتدا لا خبر له لكونه بمعنى الفعل
اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما ولم يسمع الا بنا بع محل المنفعل او وقع خبر مثل هذا المبتدا اقول ذهب
ابن درستويه وابن باباشاذ الى انه لا خبر له لكونه بمعنى الفعل كما قلنا فمعنى ضربي زيدا قائما اضربه قائما
وهو نحو قائم الزيدان عندهما وذهب الكوفيون الى ان نحو قائما حال سادة مسد المصدر لفظا ومعنى والعامل
فيه المصدر الذي هو مبتدا وخبر المبتدا محذوف بعد الحال وجوبا اي ضربي زيدا قائما حاصل وذهب
الاخفش الى ان الخبر الذي سدت الحال سدة مضاف الى صاحب الحال اي ضربي زيد الضربة قائما اي
ما ضربي اياه الا بهذا الضرب المقيد وكذا اكثر شرحي السويف ملثوثا وذهب البصريون الى ان الحال امر معمول
المصدر معنى لا لفظا والعامل في الحال الخبر وهو اي ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما والدليل على بطلان
مذهب الكوفيين ان كلامهم متفقون على ان معنى ضربي زيدا قائما ما اضرب زيدا الا قائما وهذا المعنى المتفق
عليه يستفاد اللام تقدير البصريين والاخفش وبيانه مبني على مقدمة وهي ان اسم الجنس اعني الذي يقع
على القليل والكثير بلفظ الواحد اذا استعمل ولم تقم قرينة تخصصه ببعض ما يقع عليه فهو في الظاهر
يستغرق الجنس اخذا من استغراق كلامهم فمعنى التمر يابس والماء بارد اي كل ما فيه مسمى الماهيتان
حالة كذا فان قلت مع قولهم النوم ينقض الطهارة ان النوم معنى الجلوس لا ينقضها لكان متناقضا لظاهر
ذلك اللفظ واذا قام قرينة الخصوص وهو المخصوص نحو اشتر اللحم والشرب الماء لا تشتري الجميع والشرب
الجميع ممتنعان فاذا تقرر هذا قلنا ان الجنس الذي هو مصدر غير مقيد عند البصريين بحال يخصصه
بل الحال عندهم قيد في الخبر فيبقى الجنس على العموم فيكون كل ضرب مني واقع على زيد حاصلا في حال التكلم

القيام وهذا المعنى مطابق للمعنى المتفق عليه اعني ما اضرب زيدا الا قائما واما عند الكوفيين فالجنس
عندهم مقيد بالحال المخصصة له فيكون المعنى ضربي زيدا المخصص بحال القيام حاصل وهو غير مطابق
للمعنى المتفق عليه لانه لا يمتنع من حصول الضرب المقيد بالقيام حصول الضرب المقيد بالقعود ايضا
في وقت آخر فلا يتقدر بهم اذا معنى الحصر المراد المتفق عليه وبذا يبطل مذهب ابن درستويه ايضا
لانه لا صح قولك ما اضرب زيدا قائما وما بعده مذهب الكوفيين خاصة زيادة على ما تقدم من ان اللفظ
اية ليس في تقديرهم ما يفيد مسألة الخبر لان مقام الخبر عندهم بعد الحال وليس بعد اللفظ واقع موقع الخبر
وقد تقدم ان الخبر لا يجوز وجوبا الا اذا سد مسد اللفظ وكذا انتقد قولهم اكثر شرحي السويف
ملثوثا ان معناه ان شرحي له ملثوثا حاصل لم يحصل بهذا المعنى المتفق عليه اذ يجوز ان تقول بهذا
اللفظ اذا من شرحي له ملثوثا عشر مرات مثلا وتبرد بالكثر شرحي السويف ملثوثا شيء مرارة
مثلا فانه اكثر شرحي له ملثوثا ويرد على مذهب البصريين الحاذف حذف المصدر مع بقاء معموله وقد ذكر عندهم
ممتنع اذ هو بتقديرهم ان الموصولة مع الفعل والموصول لا يحذف الا ان يقال اذا اقامت قرينة قوية
دالة عليه فقد يسوغ حذفه كما سيجيء في باب المفعول معه ان تقدير ما كل رجل وضيعته ما يكفه
والقرينة الدالة على تعيين الخبر الذي هو حاصل عند البصريين هو الاخبار عن الضرب بكونه مفيدا بالقيام
لانه لا يمكن تقييد بقيد الا بعد حصوله واللفظ الذي سدت الخبر هو الحال فقد حصل شرطا وبقي الحذف
واصله عندهم ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما وليس اذا كالاستقبال هو بتأويل هو او بتضمنه كما في قوله تعالى
واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض وقوله واذا ما غضبوا هم يغفرون ومثله كثير حذف حاصل لم يحذف
منصوبا الظرف والعامل فيه زيد عندك والركضة المبدوء بها فيبقى اذا كان قائما لم تذكر فاذا مع شرطه
العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف لزوم الحال معنى الظرفية اذ معنى جاءني زيد راكبا اي في وقت

× ملثوثا اكثر شرحي له فهو ملثوث فلو قدرنا على زيد الكوفية اكثر شرحي السويف حتى

التركيب فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام الخبر قال قيل لم لا يكون
كان المقدرة ناقصة وقائما خبرها قيل لانه مثل هذا المنصوب اى الذي يجيء بعد المصدر المنطوق بالصفة
المذكورة لا يكون الا نكرة لم يسمع معرفة الا في شذوذ فلو كان خبر كان لجاز تعريفه ولسمع ذلك مع طول
الكلام وانت تعلم ان هذا ما قيل فيه وفيه تكلف كذا قيل وقد اجاز الكوفيون ان تكون ما المصدرية
ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة وذلك لان معنى قولهم حاصل اذا كان قائما
ظاهره معنى الناقصة ومن قيام الحال مقام الظرف ولا نظير له والذي اوقعهم في هذا وفي غيرهم
فيما زعم الزاعم اتحاد العامل في الحال صاحبها بالدليل دلهم وان ضرورة الجائهم اليه والحق انه يجوز
اختلاف العاملين على ما ذهب اليه المالكي فنقول تقدير ضربي زيدا حاصل قائما والعامل في الحال
حاصل وفي صاحبها ضربي وهو الباء او زيدا فنقول حذفنا كان او حاصلا في الحال لكونه عاما حاصلا لجميع
الافعال كما حذفناه في زيد عندك قائما في الدار لما اشار اليه الحال للظرف والظرف في كليهما واجب لقيام الحال والظرف
مقام العامل كما تقدم بيانه واعلم انه يجوز رفع الحال الساده سد الخبر عن افعل المضاف الى ما
المصدرية المؤولة بكان او يكون نحو اضطب ما يكون الامير قائما لان عند الخافض والمبرد ونصير يويه
والاولى جوازه لانا جعلنا ذكر الكون اضطب مجازا فجاز جعله قائما ايضا ولا يجوز مثل ذلك بعد مصدر
صريح اللفظ الضرورة فلا تقول ضربي زيدا قائم اذ لا مجاز في اول الكلام واعلم ان المجاز يوجب بالمجاز
ويجوز ان يقدر في افعل المذكور زمان مضاف الى ما يكون نحو اخلق اكذب منك السويف وضربي زيدا وذلك
كثير وقد يجيء ما المصدرية مقام الظرف نحو قولهم ما زيد شارف فتكون التقدير اضطب وقت ما يكون
الامير قائما اي وقت كون الامير فتكون قد جعلت الوقت اضطب وقائما كما يقال نهاره صائم وليله قائم
ويرجح هذا التقدير انه سمع اضطب يكون الامير يوم الجمعة برفع يوم الجمعة وايضا كثر وقوع ما

ما المصدرية مرادا وكثر وقوع الزمان مسندا اليه الفعل الواقع فيه كقوله وما ليل المطي بنائم وقبح
الميرد مثل هذا وقال ما احسن ما يكون زيد القيام وذكر ان احسن في الحقيقة زيد فلا يخبر عنه بفعل القيام
واجاز الزجاج وهو الاولى لانك جعلت احسن وان كان في الحقيقة لزيد مصدرا وذكرا ضافته
الى ما المصدرية قوله وكل رجل وضيعته اللغة المعروفة وهي هنا كناية عن الصنعة و
وضابط هذا كل مبتدا عطف عليه بالواو التي بمعنى مع وفيه مذهبان قال الكوفيون وضيعته خبر المبتدا
لان الواو وبمعنى مع فكانك قلت كل رجل مع ضيعته فاذا صرح بمع لم يحتج الى تقدير الخبر فكذا مع
الواو التي بمعناه فلا يكون هذا المثال اذا مما حذف فيه وفيه نظر لان الواو وان كانت بمعنى
مع تكون في اللفظ للعطف فيكون المعطوف معه فاذا كان وضيعته عطفا على المبتدا لم يكن خبرا قال قيل
يجوز ان يكون مرفوع ما بعد الواو مفعولا لاجله الواو لكونها بمعنى المبتدا كما هو مذهب بعضهم في نصب
المفعول معه على ما يجيء في بابه قلنا لا يجوز ان مع اذا وقع خبرا عن المبتدا لا يستحق الرفع لفظا
حتى يشغل الحرف بعد بل يكون منصوبا لفظا على الظرفية مرفوعا محلا لوقوعه مقام الخبر نحو زيد معك
كما تقول زيد عندك وقال البصريون الخبر محذوف اي كل رجل وضيعته مقرونان وقد يشكل
اذ يلزم تقديرهم لفظ ساد عند الخبر فكيف حذف وجوبا وانما قلنا ذلك لان الخبر متى فضلة بعد
المعطوف وليس بعد المعطوف لفظ فيسد عند الخبر ولو جاز ان نقول ان المعطوف ساد عند
الخبر المحذوف وقد يعد لم يصح الا على اعتراض على تقدير الكوفيين في نحو كل رجل وضيعته قائما بتقدير زيدا
قائما اصل بانه ليس هناك ما يسد عند الخبر اذ لهم ان يقولوا ايضا ان الحال سد عن محله ولو تكلفنا
وقلنا التقدير كل رجل مقرون وضيعته اي هو مقرون بضيعته وضيعته مقرونة به كما تقول زيد قائم
وعمرو ثم حذف مقرون واقيم العطف مقامه لبقي البحث في حذف خبر المعطوف وجوبا من غير ساد عند

وذكر المصنف النصب على المفعول معه وهو الاصل في الواو
كما ذكر الاصل في الفاعل ان يتصل بفعله ولم يذكر هنا
ما ذكر هناك لان المفعول معه فضلة

ويجوز ان يقال عند ذكر ان المعطوف اجري مجرى المعطوف عليه في وجوب حذف خبره ولا والظاهر ان
حذفه في نحو هذا غالب لا واجبة لان الحاجة للدلالة قائمة والقرينة قد لا يكون اذا من هذا الباب
فلا يرد ما ذكر قال الكوفيون ان ولي معطوفا على مبتدأ فعل لاحدهما او فيهما جاز ان يكون ذكر
الفعل خبرا عنهما سواء دل ذكر الفعل على التفاعل او لا قال ولا يكون زيد والبكر يتبايعان والبكر يبايعان فيه
عنهما لكونه بمعنى يتبايعان والثاني نحو زيد وعمرو يضربه وغيره قول احيحة قم وابنك
كم قد رأها وانما جاز ذكر لتضمن ذكر الخبر ضميرهما والبصريون يمنعون مثل هذا على ان يكون الفعل
خبرا اذ الفعل لا ذكر له كالصفة ولا يقال زيد وعمرو ضاربه بالاتفاق ويجوز ذلك على ان يكون الفعل
حالا لا خبرا فزيد والبكر عندهم مثل كل رجل وضيعته ويبابها حال واعلم انه قد يغني حذف
البدل المبتدأ عن المعطوف فيطابق ما للخبر كما يقال لراكب الناقة طليحان وقولك مقابل زيد قوبان
قوله ولعمرك لافعلن كذا ضابطه كل مبتدأ في جملة القسم متعين للقسم نحو لعمرك ولهنك لتجتهدن
في باب القسم فان تعينه للقسم دال على تعيين خبر المحذوف فاي لعمرك ما اقسم به وجب القسم
مادة عند الخبر المحذوف والعمر والعمر يعني ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع لكثرة
استعماله وقد يستعمل لعمرك في قسم السؤال ايضا نحو لعمرك افعلن وقد يترك المقسم به فيما آخر هايجب فيه
حذف الخبر وهو اذا كان الخبر ظرفا مستقرا او مطلقا العام نحو زيد فلا مكاوة الدال على ما ذكرنا
قبل ويجوز ان يبقى اظهار ذلك المتعلق ليس بواجب لان الاية اعني الدلالة على تعيين الخبر والعلة
بشيء اقرب عند حاصلان فوجب الحذف ولعل المصنف انما تركه لكون هذا الباب عند الخبر مرفوعا
المحل بكونه خبرا وكما مر تقدم تمام عند الخبر ثم اعلم ان الاغلب في المستغنى بتعريف
المبتدأ لان الاصل كون المسند اليه معلوما وكذا الاصل تنكير الخبر لانه مسند فاية الفعل وان

والفعل خال من التعريف والتنكير كما ذكرنا في اول الكتاب ولا يصح جرد المسند عنهما فجردناه
مما يطرأ ويحتاج الى العلامة وهو التعريف وبقيناه على اصل فكان نكرة واما كان الاصل في المسند
الفعل دون الاسم لان الاسم يصلح لكونه مسندا ومسندا اليه والفعل مختص بكونه مسندا الغير
فصار المسند دالا على المسند اليه دون الاسم وان قول النحاة اصل الخبر التنكير لان المسند ينبغي ان يكون
مجهولا فليس بشيء لان المسند ينبغي ان يكون معلوما كالمسند اليه وانما الذي ينبغي ان يكون مجهولا هو
النسبة ذكر المسند الى المسند اليه فالمجهول عند زيد قولك منطلق هو المخاطب الى زيد وعلمه
اليه لا القوة واذا تعدد المبتدأ نحو زيد ابوه اخوه عمرو خالته بنته هند جاز ان يعود ضمير واحد
قادم فالمبتدأ الاخير مع خبره خبر عما قبله بلا فصل وضميره قادم خبر عن سعيد وهكذا الى
المبتدأ الاول فيكون الجملة التي بعد الاول وهي مركبة من جملة خبرها الاول ويضاف كل واحد
من المبتدأ الى ضمير مطابق الا المبتدأ الاول وان لم يضف المبتدأ الكل واحد منها الى ضمير ما قبله
فالكل ثان بالعود بعد ضمير المبتدأ الاخير فيكون الضمير العائد الاول المبتدأ الاول وما قبل الاخر
لما بعده والمبتدأ وهكذا على الترتيب وذلك نحو زيد عمرو بكر خالد قائم عنده في دار يأمن
معها وكذلك قلت بكر خالد قائم عنده وعمرو بكر مع خالد ثم جعلت هذه الجملة اي بكر مع خالد
خبرا عن عمرو مع ربطه في دار فكذلك قلت عمرو بكر مع خالد في دار اي عمرو دار مشتملة على بكر
خالد ثم تجعل هذه الجملة خبرا عن زيد مع ربطه بامره فكذلك قلت زيد عمرو دار مشتمل على بكر
وخالد بامره اي بامر زيد امره ثم ايجع بكر وخالد ثم تجعل هذه الجملة خبرا عن هند مع ربطه
معها وكذلك قلت هند زيد امره ثم ايجع بكر وخالد معها وعلى هذا القياس ان كان المبتدأ اكثر
قال خبر ان واخواتها والمسند بعد دخولها هند الحرة تحنن زيدا قائم وامه كاخر خبر المبتدأ

الذي تقدمه الا اذا كان ظرفا اقول اعلم انه لما كان مذهبه ان الاصل في رفع المسند والمسند اليه الفاعل
وفي نصبها المفعول لم يكن له بد من ان يدعي ان كل مرفوع ومنصوب غيرهما فانما شبه بهما من وجه
كما يقال ان المبتدا شبه بالفاعل لكونه مسندا اليه والخبر شبه بالمفعول لكونه فضلة وخبرا واخواتها شبهه
لكونها افعالا واخواتها شبهت بالفعل المتعدي لانه قدم منصوبه على مرفوعه شبهها بغرابة العمل
على خلاف الاصل وخبر لا النافية للجنس شبه بخبر ان المشبهة بالفعل واسم ما الحجازية شبه باسم ليس الذي
هو فاعل وقد بين وجه شبهه واسم لا النافية وخبر ما الحجازية بالمفعول وكذا القول
ان الحال والتمييز والمستثنى المنصوب شبهت بالمفعول بكونها فضلات واما من قال بالحقان الرفع
علامة العمدة فانه كانت اولا والنصب علامة الفضلة كانت اولا فلا يحتاج الى التشبيه
المرفوعات بالفاعل بل يحتاج الى نصب بعض العمد وهو اسم ان واخواتها واسم لا النافية وخبر كان واخواتها
وخبر ما الحجازية الى تشبيهها بالفضلة فيقول ان واخواتها لما شابهت الفعل المتعدي كما يجيء في بابها
عملت رفعا ونصبا مثله ولم يقدم الرفع على النصب كما تقدم في ما الحجازية لان معنى ما ومعنى الفعل
الذي يعمل عمله ليس شيئ واحد فكان ترتيب معموليهما كترتيب معمولي ليس اعني تقديم المرفوع على المنصوب
تطبيقا للفظ بالمعنى واما ان قلت بعض الفعل المتعدي على السواء لما يشبه معنا من وجه وكذا
لفظها لفظه والمشابهة قوية كما يجيء في بابها فاعطيت عمل الفعل في حال قوته وهي اذا تصرفت في معموله بتقديم
على الرفع وعند الكوفيين ان خبر ان واخواتها وكذا خبر لا النافية مرفوع عما انتفع به حيث كان
خبر المبتدا لا بالحروف لضعفها عما عملت ومذهب البصريين او الحال اقتضاها الخبرية على السواء فالاولى
ان نجعل فيها وكلها مع شبهها قوية بالفعل المتعدي قوله بعد حصول هذه الحروف يخرج خبر المبتدا وكل ما
كان اصلا فيه سوى خبر ان على ما وقع في بعض النسخ فانه غير الحد ورد ان نحو صنعة فوكان رجلا صنعا فانه في الدار مستقر

مسند الى فاعله بعد دخول ان وليس بخبر وكذا يرد على خبر لا النافية نحو لا رجل صنعا فانه في الدار وكذا
يرد على قسم ما واما المشبهتين بليس نحو ما زيد الظريف فانه في الدار فان فاعله مسند اليه مع انه ليس بقسم
وكذا يرد على خبر المبتدا بقوله المجرد المسند الى اخر صفة المبتدا في نحو قوله تعالى وعبد مؤمن خير ولو اعجبكم
المغاير للصفة المذكورة ولذا يجعل المبتدا وقال بعضنا المسند بعد دخول الذي كان في الاصل خبر المبتدا
وقسم ما والمسند اليه الذي كان في الاصل مبتدا لسلم من الاعتراض قوله وامره اي حاله وشانه كما في قوله
المبتدا رأي في الفاعل من كونه مخبرا عنه بجملة وفي احكامه من كونه مخبرا ومبتدا وعمدة وفضلة وغير ذلك وفي
شرائطه من انه اذا كان جملة فلا بد من الضمير ولا يجوز الا اذا اعلم قوله الا في تقديمه اي ليس امر كما مر في خبر
المبتدا في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على اسم ان وفي جواز تقديم الخبر على المبتدا واما ذكر ان ان الحروف
فرع على الفعل في العمل كما يجيء في بابها فان يلزم ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب
على المرفوع والاصل ان يتقدم المرفوع على المنصوب كما مر فتدبر في باب الفاعل عند قوله والاصل ان يلي
فعله فلما اعملت العمل الفرعي لفرعيتها لم يتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما على الاول كما تصرف في معمولي الفعل
لنقصانها بان دربة الفعل وقولنا لغير خبرها احتراز عن خبرها واما ذكر ان خبرها لا يكون مفردا
متضمنا ما لصدر الكلام كما يجيء في قسم الحروف قوله الا ان يكون ظرفا استثنا من قوله في تقديمه الذي كان منفيا
لكونه مستثنا من الموجب فيكون المستثنى الثاني موجبا لكونه من منفي اي ليس امر كما مر في خبر المبتدا في تقديمه
الا اذا كان ظرفا فان حكمه اذا حكمه في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم
وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا وذلك لتوسعهم في الظرف فانه ينوسع في غيره ما لا ان
كل شيء من الحروف وكان لا بد ان يكون في زمان او مكان فصار معنى كل شيء كغيره ولم يكن اجنبيا منه فدخل
حيث لا يدخل غيره كالمحارم يدخلون حيث لا يدخل الاجنبي واجري الجار مع المجرور مجراه لمناسبة

كثرة الكلام حتى
جاز ويجوز ان يكون
ولما كان متعلقا
الى الفعل او معناه
لانه الفارق في الحقيقة

بينهما اذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور والجار يحتاج الى المتعلق اوصفا كما صرح به الظرف قال خبر لا النفي للجنس
هو المسند بعده نحو لا مثل لك يعلم رجل ظريف فيها ويحذف كثيرا وبنو تميم لا ينونونه اقول وجه مشابهته للمضاف
شابهته لفظا ان المشابه للفاعل في وزنه بالمشبه ووجه شابهته لا البتة ان لا للبراءة لان لا للبراءة في النفي كونها
لنفي الجنس كما ان لام الجحود للتأكيد وقيل لتضمنها معنى التنقيص او ارتفاع خبرا بها ان لم يكن
سلم بانيا معه جميع النحاة وان كان سلم بانيا نحو لا رجل ظريف فيها عند سيبويه ارتفاعه بكونه خبر المبتدا وكان رجل
مرفوعا محليا بالابتداء وذلك لان لا مع اسمها اسم الذي كان معربا بسببها بانيا وصار نحوها عليه بناءه
مع قربه منه اشد استبعدان يكون الخبر البعيد منه يستحق بسببها اعرابا فبقي على اصله من الرفع بالابتداء
وهو عند غيره مرفوع بلا لكن كان مع اسمها المنصوب بها قال المصنف ليس بمثل النحاة لان رفعا خبرا بحتى لا رجل
ظريف بحتى لانه الصفة بحكم لا والمثال ينبغي ان يكون ظاهرا فيما عمل له ويستقبح اذا كان في اضمار
ما مثل لا اضمار غيره على السواء وافبح منه اذا كان غير مثل له اظهر وقال ايضا كذلك لان خبر لا يحذف كثيرا
فظريف في لا رجل ظريف لصفة قال في شرحنا لا يحمل ظريف الا على الخبر لان المضاف المبني بلا لا يوصف
الا بمنصوب هذا آخر كلامه والذي ذهبنا اليه من امتناع وصف المضاف المبني بلا بالمرفوع هو مذهب عامة النحاة
وقد رفعه نوافيه وجوز رفعه حملا على المحل وذلك لان لا هذه مشبهة بان فكما يجوز نواصب الجملة ان وان كان جوزوا
الحمل على المحل فكذلك نواصب الجملة لا معربا كان او مبنيا ولانا نوافيه ان يفرقوا بين لا وان في هذا الباب بان لا تزيل
معنى الابتداء بل معناه توكيد مضمون الجملة وكان المبتدا باق على ما هو عليه فجاز الحمل على المحل بخلاف لا فان معنى الجملة
بتغير بها عما كانت عليه فلا يجوز ان يعتد بها كالعدم ويجعل كلامهم بعد كالمبتدا به كما فعل مع ان وكان مقتضى
ذلك ان لا يجوز الحمل على محل اسمها الا انهم جوزوا ذلك اذا كان اسمها مبنيا لانه اذا كان معربا فالحمل على الابتداء
الظاهر اي النصب وفي مثله الرفع البعيد الذي كان اعتبر فلكونه اصلا في هذا الباب مع مشابهته لان التي الآتي

الابتداء معها كالباقي لما اذا كان مبنيا فنصبه بعيد كرفعه لان النصب تعلق صار بسبب البناء فبقي فصار
نصب تابعه حملا على محله المشابه للنصب لعرضيته بلا وزواله ببرها تماما وبالرفع تابعه حملا على رفعه الذي
كان له في الاصل لان كلا واحد منهما بعيد قوله ظريف فيها لا فائدة في ايراد هذا الظرف بعد الخبر ولا معنى له
ان علقناه بالخبر اذ يكون المعنى ليس لقائل رجل ظرافة في الدار وهذا معنى سخيف مثله ايضا ظاهر بسبب هذا
الظرف في كون ظريف صفة لغلام رجل وفيها خبر لا والمعنى ليس في الدار غلام رجل ظريف ولو غلام رجل قائم فيها
لكان اظهر من جهة المعنى في كون فيها متعلقا بالخبر قوله وبنو تميم لا ينونه الا اذا كان ظرفا قال الدماميني
لا ادري من اين نقله ولعله وهم قال والحق ان بني تميم يحذفونه وجوبا اذا كان جوابا او قامت قرينة غير
السؤال دالة عليه واذا لم تقم قرينة لم يجز حذفه بل اذا دليل عليه بل بنو تميم اذا كان هو الجواب في ايجاب الا بان به
فعلى هذا القول يجب بقاؤه مع عدم القرينة عند بني تميم وغيرهم ومع وجودها يكثر الحذف عند اهل الحجاز
ويجب عند بني تميم قال وحكم ما ولا المشبهتين بليس حكم لا المشبهة بان عند بني تميم فيجب ذكر الخبر
منكورا ويجوز كما شاذ اقول سلم ما وجد بكونان معرفتين او احدهما نحو ما زيد ما هو ان هذا فاما ما وان يرد الظرف واما
الجملة الكائنة التي تدخلها الا فاما ان يكون المبتدا فيها معرفة مع تكرير لا نحو لا زيد فيها ولا عمرو او يكون الخبر
تكرير نحو لا رجل قائم ولا امرأة وهو المراد بقوله وهو شاذ اي عمل لا في الشعر فقط نحو قوله من صدف نبالها
فانا ابن قيس لا براح والظاهر انه لا يعمل لا عمل ليس شاذا ولا قبيحا ولم يوجد في شيء من كلامهم خبر لا
منصوبا بل خبر ما وليس فقط نحو لا براح ولا مستصرخ الا ولحان يقال هي التي في قوله الا الله اي الله البتة لا الم يجوز
لها ان يعمل تكرير نحو لا اول ولا آخر ويجب لكم معمول الفصل بين اسمها وبينها ومعمول المعرفة وبينه في غير
ذلك نحو لا براح وذلك لضعفها في العمل كما يجوز في المنصوب عند ذكر اسمها والظاهر فيها الاستغراق مع
ارتفاع المبتدا المنكر بعدها لان النكرة في سياق غير الموجب المعموم على الظاهر سواء كانت مع لا او ليس

او غيرهما من امر وفي النفي او التمني او الاستفهام ويحتمل ان تكون لغير الاستغراق مع الغيرية نحو لا رجل في الدار
بل رجلان واما اذا انتصب بهما او انتفع فهي نص في الاستغراق كما ان ما جاءني غير رجل ظاهر في الاستغراق فيجوز
العود اليه بالغيرية نحو ما جاءني غير رجل بل رجلان وما جاءني من غير رجل نص في الاستغراق فلا يجوز ما جاءني من غير رجل
بل رجلان قال المصنف وهو المشتمل على علم المفعول به اقول قد تقدم ذكره بما ذكره حيث قال وعلم المفضلة
كما تقدم ان بعده الفتحة والكسرة والالف والياء نحو اتاني زيد معتما وايا كما ومكلمة ومكلمين وقد تقدم الفتحة
للمنصوب فسمي اصالة النصب بعنوان به المفعول الخاص وحمولا عليه وهو غير المفعول به الذي هو الحال والتمييز
وغير ذلك والذي يجعل غير المفعول به يمكن ان يدخل بعض اجزاء حيز المفاعيل فيقال الحال هو مفعول مع قيد
مضمونه اذا لجملة جاز نحو زيد راكبا فعل مع قيد الركوب الذي هو مضمون راكبا ويقال للمستثنى هو المفعول
بشرط اخراجه وكانهم اثروا التخفيفة التسمية والمفعول بلا قيد شيء آخر هو المفعول المطلق كما يجيء
فنفي جعل المفعول معه والمفعول له اصالة النصب كونهما مفعولين وجعل المستثنى والحال قرينين معهما ايضا
مفعولان لكن مع قيد كالاولين نظرا الى ان كان الاصالة النصب بسبب كون الشيء مفضولا معنى الفعل
فالحال كذلك دون المفعول معه والمفعول له اذ هو فعل بلا عائلة ولا مصاحب والفعل الاولى واقع
على هالة من الموضع او الموقع عليه والمفعول به يقال النصب على علة الفضلة في الاصل فيدخل فيها المفاعيل الخمسة
والحال والتمييز والمستثنى واسائر المنصوبات فعمد بسببيت بالتصرف كما ان ولهم لا البرانة وغيرها
للجازية وغيرها كان واخواتها قال فمنه المفعول المطلق وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور معناه اقول
قدم المفعول المطلق لانه المفعول الحقيقي الذي اوجده فاعل الفعل المذكور وفعله ولاجل قيام هذا المفعول به
صار فاعلا لانه ضارب بزيد ضربا فوكد ضرب زيدا لاجل حصول هذا المصدر منه واما المفعول به
نحو ضرب زيدا والمفعول فيه نحو ضربا قدامك يوم الجمعة فليسا مما فعله الفاعل المذكور واوجده وكر

وكذا المفعول معه والمفعول له وان كان مفعولا للفاعل وصادرا عنه الا ان فاعليته ليست لقيام هذا
المفعول به الا ترى ان كون المتكلم مزائرا له فوكد زيد ضربا لاجل قيام الضرب به بل لاجل الزيارة
فبان ان المفعول المطلق اختص بالفعل لاجل ان المفعول له فرع اخذ بتقديم ذكره وايضا الفعل الاول له
مفعول مطلق ذكر اولم يذكر بخلاف المفعول له فرب فعل بلا عائلة وقدم المفعول به بعد المفعول
المطلق لان طلب الفعل الواقع للفاعل له اشد من طلبه لغيره الا ترى انه كم يقع على فاعله بصورته
على صورة سلم فاعل منه يقع على المفعول به بصورته على صورة سلم مفعول منه بلا قيد آخر فهي قولك ضرب
زيد عمرا يوم الجمعة وقال اكرم اكرم زيد ضاحكا. وغيره مقرر. واما يوم الجمعة فهو مضروب فيه وقال
مقرر. معه واكرم اكرم مضروب له فتعلق ذكر الفعل بالمفعول به بتصغير صيغته من غير قيد آخر نحو ضريب زيد
واما الى غير فجر فهو نحو ضربة يوم الجمعة واما قولهم سير فرسخان وصيد يوم كذا فجاز قليل وكذا قولهم
سير ويوم مصيد وهو على حذف مضاف اي فيه ظرف للانشاء كما في استغفر الله ذنبا قال سيبويه في قولهم جلست
خفوق النجم اصله جئت خفوق النجم واتسع في الكلام واختصر قال وليس بمنزلة سعدا الكلام ويا بعد من
قولهم صيد عليه يومان وولد له سبتون عاما وسير عليه فرسخان يعني انك جعلت المفعول فيه كالمفعول به
انشاء واختصارا فجعلته كالزيد في غاية البعد وقدم المفعول فيه على المفعول له والمفعول معه لان اتضح
الفعل بذكر الزمان والمكان ضروري بخلاف العلة والمصاحب وقدم المفعول له على المفعول معه اذ الفعل
الذي لا علة له ولا غرض فيه قليل بخلاف الفعل بلا مصاحب فانه اكثر منه مع المصاحب وايضا يصل الفعل
اليه بواسطة الواو بخلاف سائر المفاعيل ولو امر باعادة الضمير لكان تقديم الحال على المفعول له والمفعول
معه ولي اذ الفعل لا يخلو عن حالة حيث المعنى وانما كني ما لحق فيه مفعولا مطلقا لانه ليس بقيد لكونه
صفة فعل بخلاف سائر المفاعيل والمفعول به والمفعول فيه والمفعول معه قوله تسليم ما فعله قال انما قلت هذا لان

اعترض عليه بانه لا حاجة
قوله الذي ذكره لانه كلمة تسليم
فعلا تكاثر قال ما فعله لكان المراد تسليم
فاعل فعل مذكور بمعناه هس

بخلاف ما لو قيل ضرب ضربا فانه لا يخرج نحو ضرب ضربا الذي هو فعله المتكلم الذي هو فاعل الفعل
المذكور قال الشارح بقوله فعله المتكلم وحده بالقول الذي قاله فالمفعول في الحقيقة هو ان كان مفعولا الا ان
الفعل في ظاهر اصطلاحهم يطلق على غير القول فيقال هذا مفعول وهذا مفعول فلم يكن اذا اخلا في
قوله ما فعله صح يخرج بقوله اسم وايضا ضربا بانه مفعول ليس بفعل بل هو اسم لان المراد بهذا اللفظ
المقول فلا يخرج بقوله اسم ما فعله لكونه اسما دالا باللفظ فدخل في المعرف جميع المفاعيل فان لفظ زيد
ويوم الجمعة واما مك لفظ اوجده الفاعل بالقول في نحو ضربت زيدا يوم الجمعة اما مك وان اراد وهو
الظاهر بقوله فعله انه فعل مضمونه الذي هو الضرب فلم يكن داخلا ايضا لانه اذا فعل مضمونه ولم
يفعله هذا وبقي اسم ما فعله اسم الحدث الذي فعله ويخرج عن هذا الحد نحو ضربا في ما ضربت ضربا انه لم
يفعل فاعل الفعل المذكور ههنا فعلا الا ان يقول النفي فرعي الاثبات فخرج بجوابه والحقيه وكذلك نحو
صمت اوفي فانه جار يجري ما فعله الفاعل وما ضربته بقوله فاعل فعل مذكور عنه نحو اعجبني الضرب فان الضرب
فعله فاعل فعل ما لكن لم يفعله فاعل الفعل الذي هو اعجبني لان فاعله الضرب وهو لا يفعل نفسه وكذا
اعجبني الضرب فوله مذكور صفة فعل وكذا قوله بعقاه والضمير في معناه عائد الى اسم او الى ما
في قوله بمعناه احترز عن كرهت قيامي فان قيامي اسم لما فعله المتكلم وهو فاعل الفعل المذكور لكن ليس
كرهت بمعنى قيامي ويبطل هذا الحد بنحو كرهت كراهتي واحببت حبي وابغضت بغضي على ان المنصوبات
مفعول بها فاما في يكون للتاكيد والنوع والعدد نحو جلست جلوسا وجلسة فالاول لا يثنى ولا
يجمع بخلاف الثاني اقول المراد بالتاكيد المصدر الذي هو مضمون الفعل بلا زيادة شيء عليه
من وصف او عدد وهو في الحقيقة تاكيد لذلك المصدر المضمون لكنهم سموه تاكيدا للفعل توسعا فقولك
ضربته بمعنى احدثت ضربا فلما ذكرت بعد ضربته صار بمنزلة قولك احدثت ضربا ضربا فظهر انه تاكيد للمصدر المقدر

المضمون وعد لا للاخبار والزمان اللذين تضمنهما الفعل ويعني بالتوعية المصدر الموصوف وذلك على ضربين
لانه اما ان يكون موضوعا على معنى الوصف كالغرثى والغرفصا وكالجلسة والركبة لان الفعلة للمصدر
المختص بصفة من الصفات كصفة الحسن او القبح او الشدة او غير ذلك فالجلسة ليست لمطلق الجلوس وقد
يذكر بعدها ما يبين ذلك الوصف نحو جلسة حسنة وقد يترك نحو جلسة جلسة واما ان يكون موصوفا بصفة
مع ثبوت الموصوف نحو جلست جلوسا حسنا او بحذفه نحو عمل صالحا اي عملا صالحا ومنه ضربته ضرب
الامير لانك حذفت الموصوف ثم حذفت المضاف من الصفة والاصل ضربته ضربا مثل ضرب الامير ثم حذفت
حذفت الموصوف ثم حذفت المضاف من الصفة واجريت كونه بمعنى المصدر اما بما نحو ضربته انواعا
من الضرب واما بالاضافة وذلك اما في اي نحو ضربته اي ضرب واما في افعل التفضيل نحو ضربته اشد ضرب وقد يبين
غير مقدم لانه اما وافعل التفضيل بعض ما يضاف اليه كما يجيء في باب الاضافة ويجوز ان يكون ابين الحال في
موصوف اي ضربا اي ضرب وضرب اشد ضرب واما في بعض واكل نحو ضربته بعض الضرب او كل الضرب او غير ذلك
في اللفظ نحو ضربته انواعا واضربا واما ان يكون مصدرا مثنى ومجموعا لبيان اختلاف الانواع نحو
ضربته ضربين اي مختلفين قال الله تعالى وتظنون بالله الظنونا او معرفا بلام العهد كاذهب الى الضرب
معهود عندهما او خفيف او غير ذلك فتقول ضربته الضرب ونحو الغرفصاء في فعدا الغرفصاء مصدر
لم يذكر كما ذكرنا عند سيبويه وقال المبرد هو في الاصل صفة المصدر اي الفعدة الغرفصاء وكذا الغرثى
في رجع القهقرى وعند بعض الكوفيين هو منصوب بفعل مشتق من لفظه ولما لم يستعمل فكانه قيل
بغرغر الغرثى ويغرفص الغرفصاء ونحو وعدم سماعهم ووقوع هذه الاسماء موقع الشيء وعدم
سماع افعالها يضعف المذهبين اذ هو ايان حكم بلا دليل ويعني بالعدد ما يدل على عدد المرات
معينا كان اولا وهو اما للمصدر الموضوع له نحو ضربته ضربة وضربتين او الموصوف بما يدل عليه

قال الشارح المحقق فعل يقوى وامكان يكون

قال الشارح المحقق ليس بمطرد في جميع الافعال بل هو مختص بالافعال التي يصح ان يقال فيها ضرب ضربا
وقتل قتلا وما اشبه ذلك وكذا الكلام في المصدر المؤكد لعامله فانه ليس بمطرد في جميع الافعال بل هو
مختص بالافعال التي يصح ان يقال فيها ضرب ضربا وقتل قتلا وما اشبه ذلك منه

منه وما لحمل الضمير الراجع الى مضمون جملة نحو قوله تعالى فان لم يأتك فاجلد وهم ثمانين جلدة او مجرد
عن التمييز نحو ضربته الفا ويجوز ان يكون ليعم كقولك ضربا وفاى ضربا الفا واما الذى وضع عند وضع المصدر
نحو ضربته سوطا سوطين وسواطا والاصل ضربته بسوط فحذف المصدر المراد به العدد واقيم الالة
مقامه الة على العدد بافرادها وكذا ضربته ضربتين بسوط او ضربته بسوطين وضعت الالة مقام المصدر المثنى
والمجموع مثناة ومجموعة فقيل ضربته سوطين وسواطا وتثنيتها وجمعها بتثنية المصدر وجمعه لتثنية الالة
وجمعها الا انكر بما قلت ضربته سوطين او سواطا مع انك لم تضربه العدد المذكور الا بسوط واحد لكنه
تثنية الالة وجمعها لقيامها مقام المصدر المثنى والمجموع ويجوز ان يكون اصل ضربته سوطا ضربته ضربة
سوطا فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وقد اجتمع في هذا القسم اى فيما قام فيه الالة مقام
المصدر النوع والعدد كما اجتمعا في نحو قولك ضربته ضربتين وضربا قاصدا افتراق النوع في قولك فالاول
لا ثنى ولا يجمع اذ المراد بالتاكيد ما تضمنه الفعل بلا زيادة عليه ولم يتضمن الفعل الا المابهة من حيث
اى اى والقصد الى الماهية من حيث اى اى يكون مع قطع النظر عن قلتها وكثرتها والتثنية والجمع لا يكونان
الا مع النظر الى كثرتها فتنافيا فصار التخالف انوعيا بعنى النوع والعدد وذكر لان النوع قد يكون نوعيا
فصاعدا وكذا قد يكون العدد اثنين فصاعدا قال وقد يكون بغير لفظه نحو قعدت جلوسا اقول اى قد يكون
المصدر بغير لفظ الفعل وذكر اما مصدر او غير مصدر والمصدر على ضربين اما ان يدل في الفعل في الاستقبال
كقوله تعالى وتبتل اليه تبتيلا والله انبتكم من الارض نباتا واما ان يدل فيه فيه نحو قعدت جلوسا و
مذهب سيبويه في كليهما ان المصدر منصوب بفعله المقدر اى يتبتل اليه وتبتل تعالى تبتيلا وانبتكم
من الارض فنبتم نباتا وقعدت وجلست جلوسا ومذهب المازني والمبرد والجرمي انه منصوب بالفعل
الظاهر وهو اولى لان الاصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة اليه واما غير المصدر فقد ذكرنا ظرفا منه

وما لحمل الضمير الراجع الى مضمون جملة نحو قوله تعالى فسوف يأتي الله بقوم والمراد عند بعضهم
ان يأتي بدل الذي يدرس الدرس او الى غير مضمون جملة نحو اعجبني الضرب الذي ضربته وانعم الضارب
المضاربة الى غير مضمون جملة نحو اعجبني ضربي فضرب زيد ومما غير المصدر نحو اعطيته عطاء وكلمته
كلاما فانهما لبيان جنس المصدر لا لشيء من الافعال قال وقد يجذف الفعل لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم
غائبا مقدم وويحا وويلا وسقيا ورعيا وجدعا وعقرا ونكسا وتبا اقول اعلم ان الجذف
الواجب والجائز والجائز من القرينة قولك جوازا ووجوبا تنصب على المصدر بفعل محذوف اى بعضهم
يسمعه وجوبا سماعا ولا يتكلم عليه وبعضهم يتكلم عليه ويوجب الجذف قياسا واقول الذي ذكرناه ان
المصدر سواء اما ان يتم بنفسه بعد ما بينها وبين ما تعلقت به من فاعل او مفعول او مجرور او باضافته
اليه فليست مما يجب فيه جذف فعله بل يجوز سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا وجدعك الله جدعا ونكسك
نكسا وعقرك عقرا وتعسا وفي نهج البلاغة في الخطبة اليكالية تحمد على عظيم احسانه وتوالي
فضله وامتنانه حمدا يكون لحق قضائه وكاداء واما ما بين فاعله بالاضافة نحو كذابك الله و
كبغضك الله ووعدك الله وصنائعك ودوابك او بين مفعوله بالاضافة نحو ضرب الزنج وسبحان الله
وتبا لك وسعدا لك ومعاذ الله او بين فاعله بحرف جر نحو بؤسا لك اى شدة وسحقا لك اى بعدا وكذا بعدا
لك او بينا مفعوله بحرف جر نحو عقرا لك اى جرحا وجدعا لك والجدع قطع الانف او الاذن او الشفة او اليد
وشكرا لك وعملك وتجبا لك فيجب حذف الفعل في جميع هذا قياسا والمراد بالقياس ان يكون هناك ضابط
كلي يحذف الفعل حيث حصل ذلك الضابط والضابط هنا ما ذكرنا من ذكر الفاعل او المفعول بعد المصدر
مضافا اليه او مجردا للبيان النوعي او العددي نحو قوله تعالى فاني اعذبه عذابا لا اعذب به احدا من العالمين
حذف الفاعل مع هذا الضابط لان حذف الفاعل والمفعول به ان يعمل فيهما الفعل ويتصل به كما تقدم

وانما حذف الفعل في بعض المواضع اما لبيانه لقصد الدوام والتزوم بحذف ما هو موضوع للحدوث
والتجدد اي الفعل كما في نحو حمدا لك وشكرا لك وبحيا منكر ومعاذ الله وسبحان الله واما لكونه
عبثا كما في قولهم تقا كذبا بالله عليكم وصبغة الله ووعد الله او لكون الكلام مما يستحسن الفراغ منه بالسرعة نحو لبيك وسعديك ودواليك وهذاذيك وبحاذيك فبني المصدر بهما لا يدري ما تعلقا به من
فاعل او مفعول فذكرهما مع المضمر المتكلم من احدهما بعد المصدر يختص به فلما بنيا بعد المصدر
بالاضافة او بحرف الجر فيجب اظهار الفعل بل لم يجز فلا يقال كتبت كتاب الله ووعدت وعد الله واضرب
الرقاب بعد سبحان الله واحمد حمدك وغفرا لله غفرانك وذلك لما ذكرناه من ان حذف الفاعل والمفعول
انما يتصلا بالفعل معوضين فلما حذف الفعل لا حذ الدواعي المذكورة وبقي المصدر المبهم اما بالاضافة
او بحرف الجر فلو اظهر الفعل يرجع الفاعل او المفعول الى مكانه ومكثر منفصلا بالفعل وصار كالعوض منه
فان نحو قوله تعالى ان امرأة هلك واما قولهم حمدا وشكرا وعجبا وفصلا فصلا وخوخى وخى وخى
ذلك فليلا تنصب الضمائر في ذلك على المصدر بل هو معمول به على جعل المصدر بمعنى المفعول كقوله
تعالى كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت ان ترك خيرا الوصية للوالدين والاقربين اي المكتوب عليكم
الوصية والمعنى فصدوا بهذه الالفاظ التي ينبغي ان يقصد بها بطلبه ويجوز ان يكون المعنى حمدت
حمدا الذي يليق به وشكرت شكرا الذي ينبغي فيكون مضافا اليها على النوع كما في قوله تعالى فذكروا مكرهم
وفعلت فعلتك وقوله تعالى وسعى كل منهما في الجار والمجرور بعد هذه المصادر في محل الرفع على انه خبر
المبتدا الواجب حذفه لدلالة الفاعل او المفعول المصدر الذي صار بعد حذف الفعل كانه قائم مقام الفعل
كما كان ولي الفعل والمعنى هو لكاي بهذا الدعاء لك وكذا كل ما فيه من التثنية المبينة للتعاني نحو قوله تعالى
وما بكم من نعمة فمن الله ان جعلنا ما بمعنى الذي واما التثنية للتكثير فهي صفة لها كما لو جعلنا ما الذي
تكثر في صفته وقد يكثر ايضا بعض انواع المفعول به اللازم اضمار فعله بحرف الجر نحو مررت به وانما لم يجز

بغلام اي لهذا الدعاء مختصر بك لهذا ان قدرت مررت بموضع الذي هو موضع للرجل اي انيت موضعا هو اولى
بالمصدر اي هو موضع هو اهل مررت به اي جدير فهو من باب الكناية والجملة المفسرة المحذوفة المبتدا لا محل لها
لانها مستانفة نشأ من تعليل ان هذا المصدر مع الحال المذكورة من الاحتمالات حذف فعلها للدواعي
المذكورة اما ان تنوي في حذف فعلها بحيث لا ينوى فيها تقدير بل يصير المصدر عوضا منه وقائما
مقامه كالمصدر السادة مسد الافعال كما يجيء في بابها نحو هيهات زيد وشتان فتبنى لبقائها على ما
المبنى ولا يكون لها اذا حذف الامر بكالم يكن للفعل الذي قامت هي مقامه بناء على الفتح اكثر
اذا ان زادت على حرفين لتبني بينة على الامر الذي استحقه حال المصدرية فيرجع اذا الفاعل
الفاعل او المفعول بعد الى الوجه الذي كانا يستحقان عليه مع الفعل لصيرورة المصدر كالفعل
فيقال ضربا زيدا ويجوز على اصلها في المصدرية مع كونها اسما فعال فيستعمل الفاعل والمفعول
بعد استعمالها مع المصدر قال الله تعالى هيهات هيهات لما توعدون فهو بمنزلة بعد لما توعدون
استعمالا واما في المعنى فهيهات مثل فعل وال ليس واما ان لا يتوى في حذف فعلها بل يكون
فعلها مقدرا قبلها لينصب كالمصدر المذكور هنا فان قائمة مقام الفعل كالمصدر
الذي ما حذف لم يستعمل قبلها لكونها بالت قائمة مقام افعالها اذ لو قامت مقامها لم تعد قبلها فلم
تكن تنصب فانتصابها بما قدر ان الفعل مقدر قبلها وبينا الاولى مما قبلها مقام افعالها ويكون
في بعض المصادر ان تستعمل بعينها لا على ان تكون مصدرا لها نحو فعل بكر وبدر زيد وبدر وبدله
زيدا ويجوز ان يكون كذلك من هذا الباب فيكون كذا زيد مصدرا مضافا كبدر زيد بدليل
القراءة الشاذة كذا انه منونا ويكون كذا له فعل مستعمل استعمال المصادر كما ذكرنا في
لا يهم كذا زيد ومن جملة المصادر الكيتة المضبوطة بالضابط المذكور مصادر لم يضع

افعالها اصلا نحو ذرانه اى تنحا وبرانه اى تنحا ايضا برا بمعنى غلبه فهو فعل مستعمل ضرورة مثل
الغرفرى والغرفصاء اعنى ان جميع ما مصادر لا افعال لها على مذهب سيبويه الا ان الغرق بينهما ان ذرا
وبرا لم يستعمل ناصبهما وبينا يجر فى نحو الغرفصاء فانه استعمل ناصبه من غير لفظه والناصب
المقدر لذرا وبرا ايضا فعل من غير لفظهما والتقدير انشئت ذرانه وعجلت برانه ومنها اسماء الايمان
برانه مقامه مقام المصدر نحو زيدا لا بكر وبيدا لا اى بريت بريا بتراً. وجعل فى هذا مثل ضربته سوطا والغرق
بينهما مثل الغرفرى بين برا والغرفرى ومنها صفات قائمة مقام المصدر نحو اتيته كفاحا ومعاينة وعيانا ايك
اى مجاهدا او بمثل فيه قائما اى قياما وتعال صايحا والغرق بينهما ما ذكرناه فى الضربين المذكورين وقد قيل فى هذا
القسم انه نصب على الحال المؤكدة كما قيل فى قم قائما ومنها ايضا اسماء اصوات قائمة مقام المصدر كما مثل
اى توبيخا وويا لكذا اى وبحا وويبة اى كبرت فيبقى جمعها افعال يعنيها ويلزم اضمار ناصب كان
فى الاصل صونا وانتصبت بالجار نحو ويها اى كفا وويها اى زيادة وذكر لانه الاصل بعده من الاشتقاق
والتصرف والمصدر اصل باب التصرف واشتقاق ذ جميع افعالها فعال وافعال المنصلة بها صادق عند
على الصحيح من المذهبين فلما صادق ما لا يشتق منه فاما مقام المشتق منه فقطع عند الفعل الناصب بين نصب مفعول
المطلق الذى الغالب كونه مشتقا مقام مفعوله المطلق والناصب الغائبة مقام المصدر يجوز اعترابها
نصبا الا انه يكون على صرفين ثانيهما فى مدحوذى لزيد وذكر نحو ويها وويحا ويحا ويحا ويحا ويحا ويحا
كوافى لكما واوه على اولى وآه من ذنوبى والظاهر انها ويك وويح وويبك وويبه من هذا الباب
واصل كلها وى على ما قال الفراء حتى يلام الجر بعده مفتوحة معها مضمر نحو وى لكه ووى له ثم خلط اللام
بوى حتى صارت لام الكلمة كما خلطت اللام بيا فى قوله فحيهلك عند الكلام منكم اذا الداعى المثوب قال يا لا
فصار معربا بامامه لا يا فجاز ان تنصر بعده لاما اخرى نحو ويلا كما تصرف الاولى لام الكلمة ثم نقل ذ

اى يا لزيد فقيل ويلك كما قيل يا لك وسلام عليكم ويح وويب وويس كناية عن ويل وويلكا قالوا
قاتله الله بمعنى قتله ثم استعملوه فى كل دعاء بما يغاظه وكانهم صاروا بعض الاصوات العامة مقام مقام
المصادر فاما مقام الفعل فصار اسم وفعل نحو صه ومه وايه وغير ذلك مما مذكور فى اسماء الافعال كما يقدم
المصدر الناصب مقام الفعل فيصير اسم فعل على ما مر قبل ويجوز فى كل صوت يدعى به ورد اسم فعل ان يقال
يبقائه على مصدريته وبكونه بناء نظرا الى اصله حين كان صوتا لا لكونه اسم فعل فصار فصار انتهى وزيد نحو غيرا
انتهى وزيد وذلك لان علمنا بصيرورة المصدر اسم اسماء افعال لكونها مبنية كما ذكرنا فاذا كان لنا طريق الى بناء
اسم اسماء غير كونه اسم اسماء افعال ربما نظرنا الى اصلها فلم نضرورة بل لجواز ان تكون اسماء افعال ومن المصادر
المنصوبة بالضابط المذكور قولهم عمرك الله وقعدك الله بفتح الفاء قال المبرد كثر هذا حتى لا تكاد
ترى الا هكذا وانما عند سيبويه منصوبان على المصدر وقد استعمل فعل غير ثلاثى فقعدك فان قيل عمرك الله الا ذكرت لنا
هل كنت جارنا ايام ذى سلم ولا يقال قعدك الله وكثر ما يستعملون ذا فى قسم السؤال فيكون جوابا ما
قيل الطلبة كالامر الذى قال فقعدك ان لا تسمعينى ملامة ولا تنكئى قرح الفؤاد فيبعد وان ذا
وقال ابن المنكدر لزياد سهيلا عمرك الله كيف يلمعان اى رأيته اذا استفهمته وسئل اذا استفهمان
وذكر الجوهرى استعمال قعدك وعمرك فى القسم الذى لا سؤال فيه قال يقال قعدك لا ابتكر وكذا قعدك
وقعد الله لا آتيك وقعدك الله لا اتيك وعمر الله ما فعلت كذا وعمرك الله ما فعلت كذا قال ابن بيش
لا يستعمل ان الا فى القسم قال الجوهرى قد جاء عمرك الله فى غير القسم وانشد بقوله عمرك الله كيف يلتقيان
وقال المعنى سالت الله ان يبقيك عمرك وليس هذا من القسم وذكر ابن هشام فى المغنى سالت الله
عند سيبويه عمرك الله بتقدير الحذف الزوائد المصدر واقيم مقامها المضاف فحذف الفعل وضاف الى المفعول به
الاول وكذا قعدك الله تقديره ومعنى عمرك الله اطلبك عمرا يا سالت الله ان يعمرك فلما ضمن عمرك معنى السؤال

قوله بيبقيك كذا بخطه ولعله
بقوله بعد ثم استعملوه فكنوا
به عما يغاظه وكانهم صاروا
بعض الاصوات العامة مقام
مقام المصادر فاما مقام الفعل
فصار اسم وفعل نحو صه
ومه وايه وغير ذلك مما مذكور
فى اسماء الافعال كما يقدم
المصدر الناصب مقام الفعل
فيصير اسم فعل على ما مر
قبل ويجوز فى كل صوت
يدعى به ورد اسم فعل ان
يقال يبقائه على مصدريته
وبكونه بناء نظرا الى اصله
حين كان صوتا لا لكونه
اسم فعل فصار فصار انتهى
وزيد نحو غيرا انتهى
وزيد وذلك لان علمنا
بصيرورة المصدر اسم
اسماء افعال لكونها
مبنية كما ذكرنا فاذا كان
لنا طريق الى بناء اسم
اسماء غير كونه اسم
اسماء افعال ربما نظرنا
الى اصلها فلم نضرورة
بل لجواز ان تكون
اسماء افعال ومن المصادر

تعدى الى المفعول الثانى اعنى الله وكذا قعدك الله وان لم يستعمل اى قعدك قاعدا ممكنا بالسؤال
من الله واجاز الاخفش رفع الله فى تعمرك ليكون فاعلا اى تعمرك الله تعميرا ويجوز ان لا يكون انتصابها
على المصدر ويكون التقدير يسئل تعميرك الله اى يسئل الله تعميرك ويسئل الله تعمرك فقعدك اى تقعيدك
ملازمتك العالم باعوانك وبوالله فالله عطف بيان لفعدك وتؤيد هذا التاويل تمكينك على حذف الزوائد
ويسئل متعد الى مفعولين او يكون المعنى سالك بجعل تعميرك الله اى اعتقادك بقاءه وايدينه وتقعيدك
الله اى تسببك اياه الى القعود اى الدوام والتمكن فيكون انتصابها بحذف حرف القسم نحو الله لافعلن
وبما مصدران محذوف الزوائد مضافان الى الفاعل والله مفعول به للمصدر بما ويجوز ان يكون معنى فقعدك
الله بكسر القاف فقعدك فعدك اى فقعيدك اى ملازمتك العالم باعوانك وبوالله فالله عطف بيان لفعدك وتؤيد
هذا التاويل قولهم قعيدك الله بمعناه فالقعد والقعيد بمعنى المقاعد كالخلف والخليفة فعلى هذين
سببويه وبوان نصبهما على المصدر على تاويل يسئل تعميرك وتقعيدك ليس معنى التعظيم ظاهرا فيهما
مع انهما لا يستعملان الا فى التعظيم كما ذكرنا الا ان يقال لما كانا للدعاء التحقا بصيغ يجرى فيها السؤال
لانه قد يبتدأ السؤال بالدعاء للمسؤل كانه قيل طول الله عمرك افعل كذا قال وقد يجاء بمضارع منها
ما وقع مثنيا بعد نفى او معنى نفى داخل على اسم لا يكون خبرا عنه او وقع مكررا مثل ما زيد الا سيرا وما انت
الا سيرا البريد وانا انت سيرا وزيد سيرا سيرا اقول قوله وما وقع مثنيا الى اخره اذا اضيف هذا المصدر يجيء حذفه
باحتمالين احدهما ان يكون ناصبه خبرا عن شئ لو جعلت هذا المصدر خبرا عنه لم يكن الا مجازا
لكونه صاحب ذكر المصدر والثانى ان يكون المصدر مكررا او بعدلا او معناه نحو زيد سيرا وانا الدهر
الا نغلبا وانما انت سيرا وزيد سير سيرا والمعنى تقريغا تقريغا وكذا ان دخل على المبتدا نحو نسخة نحو
ان زيدا سيرا يجوز ان يكون نحو ما كان زيد الا سيرا من هذا وانما وجب حذف الفعل لان المقصود مع

من مثل هذا الحصر او التكرير وكف المثنى بدوام حصول الفعل منه ولزومه ووضع الفعل على الحدوث
والتجدد وان كان يستعمل المضارع احيانا فى بعض المواضع للدوام ايضا نحو فوك كرب يؤدى الطريد ويؤمن
الخائف والله يقبض ويبسط وذكر ايضا لمشابهته اسم الفاعل الذى لا دلالة فيه وضعا على الزمان فلما
كان المراد التنصيص على الدوام واللزوم لم يستعمل الفعل اصلا لكونه اما فعلا او ربما وضع على التجدد
او اسم فاعل وربما مع العمل كالفعل المشابه له فصار الفعل لما تم الحرف فانه ابلغ وزيادة المبالغة يجعلوا
المصدر بدلا عن فعله ضربا نحو زيدا ضربا وتكريره كما ذكرنا فى المبتدا فى قولهم فاما هى فبنيان واما بكر فنهبى
عن الكلام معنى لحذف اصلا لعدم صريح الفعل وعدم المفعول المطلق الدال عليه ومثل هذا المعنى اعنى
زيادة المبالغة فى الدوام رفعوا بعض المصادر المنصوبة التى قررنا انها فاعلها او مفعولا بها بينا بالاضافة
او وصف الجر بعد حذف الفعل المؤدى معناه المعنى الدوام فالتعجب لذلك فصيده وانا منى فبكم على ذلك
الغصيدة اتجعل تمثالى مسبوبة كمعنا بعض من يوثق به وقد قيل له كيف اصبحت قال احمد الله واثنى عليه
ومنه سلام عليك وويلك فى قولك مثنيا بعد نفى اى شرطيا لانه لو كان منفيا نحو زيد سيرا ولم يكن بعد
نفى نحو زيد سيرا لم يكن فيه معنى الحصر المفيد للدوام فلم يجب حذف الفعل اذ فصد هو الموجب لحذف
الفعل كما ذكرنا قوله اذا على اسم صفة لنفى وليس دخول النفى على اسم المذكور شرطا وذلك لانه يجوز
كما قلنا فى نحو ما كان زيد الا سيرا وما وجدك الا سيرا البريدا ان يكون انتصاب المصدر على مفعول مطلق
كما يجوز ان يكون كونه خبر الفعل يحذف فالشرط اذا ما ذكرنا اعنى كونه ناصبه خبرا عن شئ لا يكون هو
اى المصدر خبرا عنه الا مجازا فقوله او معنى نفى تريد به ما فى انما من معنى الحصر نحو انما زيد سيرا واعلم
ان هذا المصدر الذى بعدلا او معناه قد يكون منكرا كما ذكرنا او معرفا اما بالاضافة نحو ما زيد الا سير
البريد او باللام نحو ما زيد الا السير وكذا يجئ منكرا نحو ما زيد الا سير سيرا فالوجه حذف الفعل او جب

لقيام الاول مقامه فلما او وقع مكررا فيه نحو قال لا مرحبا او وقع مكررا بعد اما يكون خبرا عنه
حتى لا يرد عليه نحو قوله تعالى اذا دكت الارض دكا دكا ولا يعطى لفظه هذه الفائدة الا بتكلف قال ومتى ما وقع
تفصيلا لما تضمنه جملة متقدمة مثل فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء افعل يعنى بمضمون الجملة
مصدرا مضافا الى الفاعل او المفعول فضمير مرد الوثاق مرد الوثاق ويعنى بالمرد ذلك المضمون فالمراد
بمقصوده وغرضه المتكلم منه وحاصله ان الغرض من الشيء يحصل بعد حصول ذلك الشيء كالمراد الذي
يكون بعد المؤخر ويعنى بتفصيل ذلك الغرض بيان انواعه المحتملة واعلم ان ضابط هذا القسم
ان يذكر جملة طلبية او خبرية تتضمن مصدرا يطلب منه فائدة واغراض فاذا ذكر بعد ذلك الفوائد والاغراض
بالفاظ مصادر منصوبة على انها مفعوله مطلقة عقيب تلك الجملة وقيد حذف افعالها او ذلك لان
ذكر الاغراض يحصل مما ذكر المصدر المضمر فيصح ان يقوم ما تضمن ذلك المصدر اعنى الجملة المتقدمة
مقام ما تضمن ذلك الاغراض اى افعالها الناصبة لها فلما صح ذلك وكثر ذلك الفوائد استغنى ذكر افعالها
قيلها والتزم قيام متضمن المصدر الذى هى اغراضه مقام متضمنها فحينئذ فقوله تعالى فشدوا
الوثاق جملة تتضمن مرد الوثاق والمطلق من مرد الوثاق اما قتل او اسر فاما ومنا او فداء فقد فصل الله
بهذا المطلق بقوله فاما منا بعد واما فداء وتقول في الخبر تمرة يكنى فقرة بعد اوبيعا وشريا
طعاما فاما بيعا واما اكلا وعلى ذلك قال وشبها ما وقع للتشبيه بعد جملة متضمنة لمعنى اسم بمعناه وصاحبه
مثل مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار وصراخ صراخ الثكلى اقول يعنى ان قوله صوت حمار مصدر فالمراد بالتشبيه
اذ المعنى مثل صوت حمار قوله بعد جملة يعنى بها التى لزيد صوت حمار وهذه الجملة مشتملة على اسم بمعنى هذا المصدر
المنصوب وهو المبتدأ المرفوع وهى مشتملة ايضا على صاحب ذلك الاسم اى الذى قام به ذلك الحدث وهو الضمير
المجرور باللام فى قوله وكان ينبغى ان يضم اليه شرطا آخر وهو ان يكون بمعنى اسم المتضمن بالجملة الذى

الذى هو بمعنى المصدر المنصوب عارض الصاحب ميم لازم حتى يخرج نحو قولهم لزيد علم الفقهاء ولزيد
هدى الصلحاء فان الثانى اذا يكون مرفوعا لا غير لان المحل المتضمن لذلك اذا اضافى بمعنى الفعل اعنى على
الحدث وكذلك النحاة على ان هذا المصدر منصوب بفعل مقدر يجيء الجملة المتقدمة وبهذا المصدر الدال عليه الجملة
المتقدمة دلالة تامة مغنية عند قولهذا وشبهه فالاصل لزيد صوت صوت حمار اى يضرب صوت حمار
فاقيم المصدر كما في اعطى عطاء وكلم كلاما وظاهر كلام سيبويه ان المصدر منصوب بقوله لا بفعل
مقدر قال وانما انتصب لانك مررت به في حال تشبيه ومعالجة يعنى ان هذه الجملة اسمية بمعنى الفعل والفعل
فيها بمعنى يضرب لانه دال على المصدر الحادث وعلى ما قام به ذلك المصدر وقد افترقا بالجملة دال على ان المصدر
الحادث اى الحال الماضية وهى لغطة مررت فهذا يجوز عن كان الفعل والفاعل وهذا وجه قوى وقيل ان
الفاعل في المصدر المنصوب الاسم الذى بمعناه في الجملة المتقدمة لان المعنى فاذا له تصويت والتصويت
مصدر بعمل عمل فعله اذا لم يكن دفعا له مطلقا لما يجيء في باب المصدر حتى لو قلت عجبت من ضربك
ضرب الامير اى من ان ضرب ضرب الامير وكقولك ضربك زيدا ضرب عمرا من ضرب زيد عمرا وضربه وفي الدار زيد لان
المصدر عندهم لا يعمل عمل الفعل الا اذا صح تقديره بان وفعل منه وسيجيء لو قلت مررت فاذا الرأن
يصرخ صراخ الثكلى يعنى لصراخ حاصل لان معنى له ان يفعل اى يصرخ وفي على الفعل انه ولا يمتنع وليس
قطعا بوقوع الفعل بخلاف الصراخ فانه قطع بحصول الفعل وعلى الوجه الثانى غير مما لا يكون من
هذا الباب لان عند ظاهر ويجوز ان يبقى على الاصل الثانى من الاقوال الثلثة نحو قوله
تعالى صنع الله ووعد الله كتاب الله وصبغة الله لان ما قبلها ما يؤدى معنى افعالها فيعمل هذا المصدر
منصوبا بالمذكورة قبلها لقيامها مقام افعالها واجاز غير سيبويه رفع هذا المصدر المنصوب
اعنى صوت حمار صراخ الثكلى اما على البدل او عطف البيان قال عطف البيان او بدل الكل من الكل

كما يجيء في باب البدل وأما على الوصف وذلك على امرر به رجل فالخليل على حذف المضاف اي مثل صوت حمار فيجر اذا تغير فيه مع كون الموصوف غير معرفة لان مثل لا يتعرف بالاضافة وبنى عليه ليتوسط الفرق بين الوصف على الوصفي مثل اني مررت برجل ورجل عليه سيبويه وقال لو جاز هذا لجاز مثل قصير الطويل اي مثل الطويل وقال غير الخليل هو على حذف الموصوف اي صوت منكر كما تقول مررت برجل سواء بجر على وصف فيصل كما يجيء في باب الوصف فاذا تغرق فهو عند سيبويه لا يدل الا غير واذا انتصب المصدر اعني صوت حمار جاز ان يكون حالا على اعد التاويلين المذكورين في الوصف وذي الحال الضمير المستكن في له واما اذا لم يكن المصدر للتشبيه فلا يوصف نحو فاذا الصوت صوت فقيم سيبويه يجب رفعه على امرر به واما على ان يدل من الاول او وصفه واتمامكم فيه بالبدل لا التوكيد للتغطي كما في جاءني زيد لا زيد الثاني مع وصفه صار كاسم واحد يفيد عالم يفد الاول ولو لم يكن معه الصفة لكان تاكيدا لا غير وهنا جعله وصفا مع ان معنى الوصف ليس فيه فيكون به مع وصفه كاسم واحد الا ترى انهم يجعلون الحال الموطئة حالا الا انها وصفة معنى لذي كما في قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا وبذلك قال سيبويه في نحو الماء ماء باردا فان كررت فصار وصفا فان نفيه بلجاز وان سكت تونن وان سكت لم تنون جعل الثاني لكونه تكريرا للاول موصوفا بشيء كالوصف للاول ومن جعله بدلا قال معنى الوصفية ثابتة في الظاهر لا فيه ولا مانع عندي ان يكون الثاني اعني صوت حمار توكيدا لفظيا كما يجيء في باب النداء ولجاز الخليل في رد المصدر الموصوف النصب ايضا اما على المصدر او على الحال وانما اضاف سيبويه الاتباع في الثاني دون النصب على المصدر لكونه بلفظ الاول لا معناه فالاولى ان يجعله تابعا للاول واذا جاء بعد الجملة المذكورة صفة للمصدر المضمون تكرير المصدر فالاولى الاتباع ويجوز النصب على حذف المصدر الموصوف نحو له صوت حسن ويجوز رفعا لي صوتا صيحا وكذا انفصلت الجملة المتقدمة من صاحب اللام الذي بمعنى المصدر فالاولى الاتباع لان

المصدر وان كان للتشبيه وصفا او بدلا كما ذكرنا نحو مررت فاذا له صوت صوت حمار واما ضعف نصبه لان الجملة المتقدمة ليست اذا كالفعل الجائي لمجرد الحدث معنى ولا بد للفعل من مسند اليه وقد جاز في النصب فيه على المصدر او الحال كما مر وردي في بيت زيد فيها اتى ما اتى ما ازد بها ملئ نصبا مع انه لم يذكر صاحب اللام ولا الموصوف وهو غاية الضعف قال ولهذا لا يبنا عليه فقيل فال ومنها ما وقع مضمون جملة لا تحتمل لها غيره نحو له علي الف درهم اعترافا وبهم توكيد لنفسه اقول يعني بكون المصدر مضمون الجملة لا تحتمل الا كما ذكر الجملة من جميع المصادر الا ذا كان المصدر فلا تحتمل لها اذا ما المصدر الا ذاكر المصدر ولهذا قيل ان المصدر الظاهر يؤكد نفسه فاعترافا في على الف درهم اعترافا توكيد لا عتراف الذي تضمنه الجملة المذكورة كما ان المصدر مؤكد لنفسه نحو ضربته ضربا لان المؤكد هنا مضمون المفرد اي الفعل مجردا عن الفاعل لان الفعل يدل وحده على القدر والزمان واما في سلمت فالاعتراف مضمون الجملة المتقدمة بكاملها لا مضمون احد جزئيها ومنه قولهم الله اكبر دعوة الحق لان الله اكبر اول الاذان الذي هو الدعاء الى الصلاة فدعوة الحق اذن هو دعاء الى الصلاة قد عرف الحق كل احد فلا حاجة الى تاكيده ومنه قوله اني لا منحك الصدود وانني قسما اليكم مع الصدود لاميل لان قسما بمعنى التاكيد وهو الحاصل في الكلام السابق بسبب نه واللام فالمصدر المؤكد لنفسه هو الذي يؤكد جملة تدل على ذكر المصدر نصا ومنه صيغ الله وكتاب الله ونحوها لان ما تقدم من الكلام نص على معاني تلك المصادر وهي بالمصدر مضافة الى الفاعل لانه حصل اكثر من اظهر فعلها كما تقدم ففي مثل هذه المصادر ضابطان لوجوب حذف افعالها الاضافة المذكورة وكونها تاكيدا لانفسها ولا يمتنع في كل منها تاكيد لنفس من المصادر الا ما يقال الجملة المتقدمة عادلة فيه لنيابتها عن الافعال الناصبة وتاديتها معناها كما قلنا في نحو له صوت صوت حمار فلا يكون من المنصوب بالذي نم اصحاب

قال ومنها ما وقع مضمون جملتها محتملا غيره نحو زيد قائم حقا وبسمى توكيدا لغيره اقول اعلم
ان قولك زيد قائم حقا مثل قولك زيد عمرو الغير في ان المصدر في كل منهما مؤكد لما يحتمل غيره الا ان
المحتمل في الاول جملة وفي الثاني مفرد اعني مجرد الفعل من دون الفاعل ثم اعلم ان قولك
المؤكد لغيره في الحقيقة مؤكد لنفي الغير فليس بمؤكد لان معنى التاكيد تقوية الثابت بان يكرر واذا
لم يكن الشيء ثابتا فكيف يقوى واذا كان ثابتا فكرره انما يؤكد نفسه وبيان كونه مؤكدا لنفسه
على التفصيل ان يجمع الدال المؤدى للمؤكد لغيره اما صريح القول او ما يؤدي معنى القول قال تعالى
حكاية عن مريم قول الحق الذي وفي هذا القول لا قول لكم اي هذا هو القول الحق لا اقول مثل قولكم
انه باطل وهذا يدل على ان قولك حقا مصدر بمعنى اقول قولك ومعنى التاكيد كما في قولك انا ابو النجم
اي هذا هو ذلك المشهور الممدوح لا اكاذيب تقول في حقه من ضد ذلك وقولك هذا قائم حقا اي قولا حقا
وكذا هذا عبد الله حقا والحق لا الباطل وكذا فعل ابي طالب اذا اتبعناه على كل حالة قرأ الدهر جدا
غير قول النهال اي قولا جدا وكذا قولك لا فعلنه البتة اي قطعت بالفعل وجزمت به قطعة
واحدة والمعنى انه ليس فيه نية بحيث اجزم به ثم ابدو لي ثم اجزم به مرة اخرى فيكون قطعتان
او اكثر بل هو قطعة واحدة لا ثنية فيها النظر وكذا قولهم اقعل البتة اي جزمت بان تفعل وقطعت
به قطعة فالبتة بمعنى القول المقطوع به وكان التاء فيها تاء الاصل للمرة اي القطعة المعلومة
منها نية فيها فقولك التقدير الاصلي في مثل هذا المصدر ان يجعل الجملة المتقدمة مفعولا بها
لفعلت وهذا المصدر مفعولا مطلقا لفعلت بيانا للنوع فالقول الناصب مدلول الجملة المتقدمة
لان المتكلم اذا تكلم بجملة فمعنى جميع هذه المصادر انه كان بعد الجملة الخبرية قولا صادقا
حقا مطابقا للخارج وبهذا المعنى تدل عليه الجملة السابقة نصا بحيث لا احتمال فيها لغيره من حيث

حيث مدلول اللفظ اذ يجيء الكاذب من حيث اللفظ لا يدل الا على الصدق واما الكذب فليس مدلول
اللفظ بل هو يقتضي مدلوله واما قولهم الخبر يحتمل الصدق والكذب فليس مرادهم ان الكذب مدلول لفظ الخبر
كالصدق بل المراد انه يحتمل الكذب من حيث العقل اي لا يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا وكذا
ما يجيء بعد الامر والنهي من المؤكد لغيره كالبته بدليل عليه لان النصوص ان الامر قاطع بطلب الفعل و
النهي قاطع بطلب تركه واما قولهم اجتد لا تفعل قال احدكم لا تقضبان كرهه قولا لا يستعمل الا مع
النفي فليس مؤكدا للفعل المذكور بعد كما توهم بعضهم اذ لو اكد قوله يدحمها قولا لا تقضبان لكان مؤكدا
لمضمون المفرد اعني الفعل بدلا عن فعل فيكون تحريض زيد الغير مفرد لان عدم القضاء يكون اذا ابى المحتمل
الجر وغيره فيكون كالبرهوني الى محتمل للمفرد وغيره فان قلت هذا كما مضمون عدم قضاء المخاطبين
لان قد يكون جدا وقد يكون هزلا فيكون مؤكدا للجملة لا للمفرد قلت عدم القضاء ابى المحتمل للجد
والهزل سوا السعدنة الى المخاطبين او غيرهما ويعارض تحريض زيد الغير مفرد فان الغير في هذا
المثال يبان لبرهوني زيدا للبرهوني المطلق فثبت ان جدكم مبين لمضمون المفرد ونحن انما جعلنا ذلك
المصدر مؤكدا لغيره اذا اكد معنى القول الذي هو مضمون الجملة لكونه معقولا ولا يجوز ان يقدر اجتد كما
اقول لا تقضبان كما قدرناه في بيت ابي طالب اقول اتبعناه على كل حالة جدا لفساد المعنى فنصب جدا
اذا بطرح الباء والمعنى اجتد منك كما قال الاصمعي وعلله قوله اصغى بني ابنا السلمي جندل مزدجرا اباي
وسط الجالبين اي اصغى حقا ومعنى حقا وجدك متقاربان او نقول انتصابه على الحال كما في فعلته
جهدك على الحذاق الذي يجيء فيه والعامل فيه اجتد الفعل الذي بعد اذا لم يكن مصدرا بالا ما صدر
الكلام ويجوز ان يقال هو بتقدير اجتد اجتدادا جدا ما بين ما يسأل عما الجد فيه وهو لا تقضبان فيكون اذا
مما يجب حذف فعله بضابط اضافته الى الفاعل فقد بينت لكما قدرنا ان جميع المصادر المؤكدة لغيره

ينبغي ان يكون مدلوله الجملة المتقدمة بحيث لا يحتمل من حيث اللفظ سواء كانت المؤكد لنفسه او يقوى
ذلك انه ليس كما تقول زيد قائم غير صحيح او ابو عبيدة قول باطل لان اللفظ السابق لا يدل عليه
فظهر ان قولنا في نحو معنى زيد قائم ظنك ان ظنك معتد مؤكد لغيره لكفاية قولك زيد قائم هذا ليس شيئا اذ ليس
قولك زيد قائم دالا على ظن المخاطب نصا فانتصابه ينزع الخافض كما قيل في اجتدك واعلى المصدر كمنه غير
مؤكد ولا يجوز اضماره ناصبه لكونه مضافا الى فاعله فاذا ينبغي بذا قلنا انما قيل لمثل هذا المصدر
مؤكد لغيره مع ان اللفظ السابق دال عليه لانه انما يؤكد بمثل هذا التاكيد اذا توهم المخاطب ان
نقيض الجملة السابقة تفضل الامر وغيبة ذلك كذا يدل عليها فكما كان اللفظ النصة معنى لفظا
محتملا لذلك المعنى ولنقيضه والنصب غير محتمل فلذلك قيل مؤكد لغيره واما المؤكد لنفسه فلا يذكر لمثل
هذا الغرض فيسمى توكيدا لنفسه وبذا عبارة المتاخرين ويسمى التاكيد لنفسه التاكيد الخاص
والمؤكد لغيره التاكيد العام وقال المصرح معنى التوكيد لغيره اي التوكيد لدفع احتمال غيره وليس شيء
لانه مغاير التاكيد لنفسه فينبغي ان يكون الغير مؤكدا لنفسه وانما وجب حذف الفعل الناصب
في المؤكد لنفسه ولغيره لكون الجملتين كالتابعتين عن الناصب من حيث الدلالة عليه وقائمتين
مقامه عنى قيل المصدر فلا يجوز تقديم المصدر على الجملتين لكونه كالفعل الضعيف قال الزجاج
ولا يستعمل التوسط تجويزا صفا اقول واقول اري بها بانكاب كونه بالجملتين بانضمامها ملتين
في المصدرين لا فادته معنى الفعل كما ذكرنا فلا تتقدم المصدر الذي عليه معنى الفعل فلا يكون نائبا
اذا من لبيك قال ومنها ما وقع مثنى نحو لبيك وسعديك اقول لبيرة وتوجه مثنى من الضوابط
التي يعرف بها وجوب حذف فعله سواء كان المراد بالتثنية التكرير كقولهم ثنتا قارعا لبصر كرتين اي رجعا
كثيرة مكررا او كان لغير التكرير نحو ضربته ضربتين اي مختلفتين بل الضابط لوجوب الحذف هذا ونحوه ان

اضافته الى الفاعل والمفعول كما ذكرنا قبل ولبيك حتى عند سيبويه مفرد كلدى عند يونس قيل لغتها
يا الما اضيف الى المضمر كالغلامي وليس بوجيه لبقاء يائه مضافا الى الظاهر قال ابن مالك قال لما ابي موسى
قلبي قلبي مرتين قال ابو علي معناه الهوس يجوز ان يقال ايري الشاعر الوصل يجري الوقف على لغة
ربيعة ووقفا اقفي بالياء واصل لبيك الب لك الباءين اي اقيم لخدمتك اقامة بعد اقامة والبرح
عدم مكاني كالمقيم في موضع والتثنية للتكرير كقوله تعالى فارجع البصر كرتين والمعنى الباء كثيرا
منا لبية فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه وحذف واوه ورد الى الثلاثي ثم حذف حرف المضارعة
واضيف المصدر اليه كما ذكر ليغرق المجيب بالسرعة من التلبية فيتعرض لمعناها لما مر في
بمثله ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى لبث فلا يكون محذوف الواو والياء واما قولهم لبى يلبي فهو
مشتق من لبيك لان معنى لبى قال لبيك كما ان معنى سبح وبسمل قال سبحان الله وسلم عليك وبسم الله
والمعنى تنزه وسلم بمعنى جعل ما قالوا منزها من سبحان الله وسلام عليك وسعديك مثل
لبيك اي اسعدك اي اعنك بعد اسعاد بعد اسعاد الا ان سعديك يتعدى بنفسه تجاوزا فالبيك فانه يتعدى باللام و
وقولهم دواليك اي تداول الايادي والبر بعد بعد اي مرة بعد اخرى قال ابن مالك وطعنا وفقا اي تجرا
يقال فيه بعد ذا بك كقوله ها وا يمدف بعد رايت الذئب قط وبعاجيك اي كفا بعد كفا كلها مصادر
لم يستعمل الا مثناة للتكرير تجاوزا هنا بكر وهنا هوايمك وان كان ظرفا فانه يستعمل هنا
وهوال قال ابن مالك هنا ما انا بكرهنا اذوب اتم انت للحي عارفا ومعنى هنا بك اي تحنن تحننا
بعد تحنن من المصادر الواجب حذف فعلها فيكسا ايضا كلما كان نوبخا مع استعمالها كان اولا
نحو قوله ارضى وه وبان الحبوب نبتني وانمرا وانت في الحديد وفيا ما وعلم الله وفد وعدا لناس
وانما وجب حذف الفعل فيه عوضا على انزجارا لموبخ عما انكر عليه وقد استعملت الصفات مقام المصادر

في التوبيخ كوافاعا وقد يعد النكرة وافاما قد علم الله وقد يعد النكرة وكذا قولهم انتهاما من وقيشا
اخرى وقد قيل انها احوال كما يجوز ان يكون قياسا كل مصدر عطف على مثله بالواو
والمراد بالعطف تاكيد المعطوف عليه وتبيينه كما يقول لحبيبه المطالب تعم ونعمة عين اي افعل وانعم عينا
انعاما اي قرة فحذف الزوائد واضاف الى المفعول او نعمت عينك نعمة اي قرت وهذا مضبوط بضابط
الاضافة ايضا كما تقدم ويقول الراد لا افعل ذكرا ولا بعدا ولا بعادا من مصدر كاد اي ذهب ويقال ايضا
ولا كوذا ولا مكادة ويقول الراد على الناهي لا افعل ذكرا ونعما وبوانا وتقول اغتنه اغتناء الفرد
بل اسرع من اذكر وانعما ويبيض في الفعل في هذا المصدر لدلالة المعطوف عليه على الفعل المقدر واغناه عنه
من اللفظ كان يحوز ويتبل اليه يتبلا عند سيبويه وهذا امر الغيكبان وقد جاءت الجملة قائمة مقام المصدر
وهي فابا الغيكة اي فابا الداهية والمعنى ذهبت ذهبا والاصل فوها الغيكة اي الى فيكة واللام بمعنى الى كما تقول
في الحال كلمته فاه الى في اي شافها ويجوز ان يكون هذا ايضا بمعنى المصدر اي كلمته مشافهة الا انه لا يجب
ضم فائه بل يجوز كسرة فاء الغيكة ثم جعلت الجملة التي هي فوها الغيكة بمعنى المصدر اي اصابه الداهية
فانحى عنها معنى الابتداء والخبر وكذا صار معنى فاه الى فيه المصدر اي شافهه او شافها من غير ان يفهم
من المضاف والمضاف اليه معنى من الجار والمجرور معنى ظرفيا صارت الجملة بمعنى المفرد اعني ملء ما قبل
الالف وهو الجزء الاول بامر المفرد الذي صارت بمعناه وهو المصدر او الحال فقيل في فوه وفاها
وفاه وترك المضاف اليه والجار والمجرور على ما كان وقيل انتصب فاها على انه مفعول به اي جعل الله فاه الداهية
الغيكة اي صيرها مشافهة قال المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل نحو ضرب زيد واعطيت عمرا درهما
اقول فوله ما وقع عليه فعل الفاعل لفظا او تقديرا سواء ما وقع عليه او هو بجزء الواقع ليدخل فيه المنصوب
في ما ضربت زيدا واوجدت ضربا واحدثت قتلا فكانك اوقعت عدم الضرب على زيد وكان الضرب كان شيئا او آذ

اوقعت على الايجاد وفسر المصرفون الفعل بما يتعلق به ما لا يعقل الا به فعلى تفسيرهم ينبغي ان يكون ضربت
في ضربت زيدا وضربت من ضربت عمرا وبعدت من بكر وسرت من البصرة الى الكوفة مفعولا بها وكذا انا بقال لها
مفعولا بها لكن يوصف ضربت بمصدر ومطلق لفظ المفعول به لا يقع على هذا المعنى فيما في اصطلاحهم وكلامهم
في المطلق وايضا فان معنى ضربت زيدا ضربت ضربا واحدا ضربا اياه الى زيد لا يشمل ضربت عمرا وبكرا
وليس بمفعول به في الاصطلاح والاقرب في رسم المفعول به ان يقال هو ما يصح ان يقع منه فعل
غير مقيد مصوغ من عامله المثبت او المجعول مثبتا فبقولنا اسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله يخرج جميع
المعمولات اما المفعول المطلق فلان الضرب في قولك ضربت ضربا واحدا ضربا وان كان مفعولا للمتكلم في
المثالين الا انه لا يقال في الاول ان ضربا مضروب ولا يقال في الثاني انه محدث والكسائي المفاعيل فبطلق
عليه اسم المفعول المصوغ من عامله لكن مقيد بالجر كما يقال في سرت اليوم فرسخا وجئت وزيدا
اكراما لكان اليوم مسيرا فيه وكذا فرسخان وزيدا مفعول معه واكراما مفعول له وكذا في قولك سرت بزيد
وفت الحائط بزيد مررت به ومقوم الدين زيدا في قربت زيدا وجئت زيدا وبعثت زيدا مالا وكلمت زيدا
طعاما وبعثت زيدا شرابا وامثالها ملحق بالمفعول به بحرف الجر لانه مفرغ منه ومحتاج اليه ويصح
منه وكمل له ويبقى له وقولنا المثبت او المجعول مثبتا ليعم نحو ضربت زيدا في نحو ضربت زيدا وما ضربت زيدا وافعال
القلوب في الحقيقة لا تتعدى الا الى مفعول واحد وهو مضمون الجزء الثاني مضافا الى الاول فالمعلوم
في علمت زيدا قائما قيام زيد لكن يقيد ما معا التعلق بمضمون ما معا ولذا قال حد واحد يتحد فاعله والاخر
مع انها في الاصل مبتدأ وخبر لانك لو حذفت احدهما لكنت كالحاذف بعض الكلمة وبابه كسى واعطيت
متعد الى مفعولين حقيقة لكن اولهما مفعول هذا الفعل الظاهر اذ زيدا في قولك كسوت زيدا جبة واعطيت
زيدا جبة مكسو ومعطى وثانيهما مفعول مطاوعي هذا الفعل اذ الجبة مكتساة ومعطوة اي ما فوذة

وكذا اضربت زيدا النهر ليحفره والنهر محفور والمعنى حملتك زيدا على ان يكتسي الجبة ويعطوا ويحفر النهر
وليس انتصاب الثاني مثله بالمطاوعة للمقدر كما قال بعضهم اي اضربته فحفر النهر لانك تقول اضربته النهر
فلم يحفر بل انتصاب المفعولين بالفعل الظاهر لانه متضمن لمعنى الحمل وذلك الفعل المطاوع اي حملته
على ان يحمل النهر كما مر وباب علمتك زيدا فاضلا للتحقيق متعد الى مفعولين فان المعلم هو المخاطب وقيام زيد
هو المعلوم كما قلنا في كسى واعطيت فنصب الثاني والثالث لكونهما متضمنين لمفعوله الثاني كما قلنا
في علمت وقولهم المفعول به الضمير فيه يرجع الى الالف واللام اي الذي يفعل به فعل اي يفعل بالفعل ويوقع
عليه يفعل فعلت به فعلا قال تعالى وما ادري ما يفعل بي ولا بكم وكذا الضمير في المفعول فيه ولا معه
واما ناصبية المفعول فالفعل عند البصريين او شبهه بناء على انه بقوم المعنى المقتضي للرفع اي الفاعلية والمعنى
المقتضي للنصب اي المفعولية وقال الفراء هو الفعل والفاعل وقال هشام بن معوية هو الفاعل
وقد ذكرنا في هذا الفصل ان الذي نقول اولى بناء على ان النصب علامة الفضلة لا علامة المفعولية
وقال خلق من الكوفيين انه علامة كونه مفعولا كما قالوا في الفاعل ان علامته الاسناد على ما تقدم قال
وقد يتقدم على الفعل اقول ذلك الحكم ليس مختصا بالمفعول به بل المفعول به الحقيقي سواء كان المفعول معه
وذلك لمراعاة اصل الواو اذ هي في الاصل للعطف فوضعها انشاء الكلام ويجب ناصبه منصوبه بالفعل عند
ان كان الفعل بنون تاكيد مشددة او مخففة فلا تقل لزيدا اضربنه ولعل ذلك لكون تقديم المنصوب
على الفعل دليل قوة ظاهر الامر على ان الفعل غير مهتم والا لم يؤت به مؤخرا عن مرتبته اي الهدف وتوكيد الفعل
مؤذن بكونه مهما فيتنافيان في الظاهر وكذا يجب ناصبه عند من يشترط المنصوب بغير بسبيل للتقديم
كما قرر سيبويه حيث اذ لو قلت قيما زيدا موسى لظن ان المتقدم مبتدأ وكذا لو كان الناصب فعل التعجب نحو
ما احسن زيدا لئلا يلتبس بما التعجبية ومعمول اسم الفعل كما يجيء وكذا لو كان الفعل صلة لما يجر في نحو اعجبت مما ان ضربت زيدا لانه لا يقوم

لا ينفصل بين الحرف والموصول وصلتها كما يجيء في باب الموصول ويجب تقديم منصوب الفعل على ان يتضمن
المنصوب معنى الاستفهام او الشرط او اضيف الى ما يتضمن احدهما نحو ايهم ضربت واي رجل تركب اركب
وغلام ايهم ضربت وغلام من لقيت فاكرمه وكذا ان كان المنصوب معمول ما يلي الفاء التي هي جواب اما
اذا لم يكن له منصوب سواه نحو قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر وذلك في حروف الشرط من انه لا يلي حرف
منها الشرط المجزوم بعدها ولو كان له منصوب اضمر جازا ان تقدم ان شئت وتخلى الا فيما بعد عامله
نحو اما يوم الجمعة فاضرب بشرها وكذا ان سد مسد شرط امر مسد شرط اما نحو ان لقيت زيدا فاضربه فانك
لم يجب تقديم المنصوب ومنعه الكوفيون نحو زيدا غلامه ضرب لان زيدا مشغول بالتقدير من وجوه احدها
بالنظر الى غلامه لانه مشغول بالنظر الى ضربه والثاني بالنظر الى ضربه لانه معموله والثالث بالنظر الى فاعل ضربه
لانه معموله فيبقى الضمير المتصل بغلامه كانه لا مفسر له قبله بخلاف قوله تعالى واذ ابتلى ابراهيم
ربه لان المنصوب مشغول برتبة المفعولية فقط وبخلاف زيدا ضربته غلامه لانه مشغول برتبة المفعولية
والمفعولية واجاز البصريون والكوفيون بالتقديم اللفظي وكذا متعلق الكوفيون نحو غلامه واعلم
انه يظهر من زيد وفي شيء اراد اضرب زيد على ان في اراد ضمير زيد وذلك لان المفسر برتبة الصورة هو الفاعل
ولا يجوز ان تقدره قبل المفعول المقدم على الفعل لان الفاعل لا يتقدم على الفعل فيبقى ضمير ما هو
متقدم لفظا وليس بمتقدم تقديرا وبذلك خالف ضرب غلامه زيدا فان مرتبة المفسر قبل الضمير ويجوز
تقديره عليه واجاز البصريون والكوفيون بالنظر الى ان مرتبة المفعول بعد الفاعل فاذا لم يجز تقديم المفسر
وهو اي الفاعل اخرنا ما اتصل به ضمير المفسر فنقول ان تقديره غلامه ضرب زيد ضرب زيد غلامه وكذا
منعوا نحو ما طعامه كل الا زيد لانك حذفت الفاعل الذي هو الاصل والعمدة واثبت بالمفعول
الذي هو فضلة وذلك بان قرينة على الفعل واجاز البصريون والاولى لان المستثنى سد هذا الفاعل

اما اذا اصل عند فاعل اراد
ان اضرب محمد مشغولا بضمير
اليه فلذا رجع هنا

واعلم انه لا يوقع فعل فاعله ضمير متصل على مفسر الظاهر اى لا ينصبه فلا يقال زيدا
ضربه كما يجوز في المنصوب بعلى شريطة التفسير قال وقد يحذف الفعل لقيام قرينة نحو زيدا لمن قال من اضرب
وجوبيا اربعة مواضع اولها السماعي نحو امرأ ونفسه وانتهوا خيرا لكم وايدا وسهلا اقول القرينة
الدالة على تعيين المحذوف قد تكون لفظية كما تقدم اذا قال شخص من اضرب فتقول زيدا وقد تكون حالية
كما اذا رايت شخصا يهدد شخصا فاصدا لضربه فتقول زيدا فولة امرأ ونفسه اى دع امرأ ونفسه
والواو بمعنى مع والعطف عليه وجوب الحذف في السماعي كثر السماع او امكان كما عند العدم خلا
يعرف به ثبوت علته ويجب الحذف اى كثرة السماع بخلاف المنادى فانه الضابط كونه منادى وقوله تعالى و
انتهوا خيرا لكم تقديره سيبويه انتهوا على التثليث وائتوا خيرا لكم وقال الكسائي التقدير انتهوا يكن خيرا
لكم وليس بوجيه لان كان لا يفسر فكما قلا يقال عبد الله المقتول اى كن ذلك وقال الفراء لو كان دعا
على اضمار كان لجاز انقاسه محسنا اى تكن محسنا ورد عليه بتقدير انتهوا انتهاء خيرا لكم وقولهم
صبحك خيرا لكم وورائك اوسع لك بتقدير جعلك وائت خيرا لك وورائك وائت مكانا اوسع لك يقوى
مذهب سيبويه اى تقدير الثانية الاية وكذا قولهم قواعد بيت على ما كد او ابرى بتقدير اصلحه الله اى قولي
ائت مكانا سهلا وكذا قولهم انما امرا قاصدا اى انه مما ذا وائت امرا قاصدا وقرينته انه في الامثلة
الموضوع انكر نهيته الاولى شيئا ثم جئت بعده بما لا يرى عنه بديلا او مما يوثر به فيجب ان ينتصب
بائت او اقصد وما يفيد هذا المعنى وليس قولهم امرا قاصدا مما يجب حذف فعله على ما ذكر سيبويه و
اورده الزمخشري في ذكر واورد سيبويه انتهوا خيرا لكم وصبحك خيرا لكم فيهما وجيه لضمير فعله ولعله
سمع انه وائت امرا قاصدا باظهار ناصبه امرا ولم يسمع باظهار ناصب خيرا لكم وخيرا لك والا
فالثلث متقاربة المعنى ومعنى امرا قاصدا امرا اقصد والقصد الامر خلاف المقصور والافراط قال

قال الكسائي تقديره انتهوا يكن خيرا لكم وقال الفراء لو كان دعا على اضمار كان لجاز انقاسه محسنا اى تكن محسنا ورد عليه بتقدير انتهوا انتهاء خيرا لكم

قال الكاظمي في قصد الامور ذميم قوله اهلا اي اتيت اهلا لا اجانبا وسهلا اي وطئت مكانا سهلا عليك
لا وعرا وقال المبرد اي منصوبة على المصدر اي رحبت بلادك مرحبا اي رحبا واهلت اهلا اي اتيت
اهلا فقد له فعلا وان لم يكن له فعل كما قيل في نحو الغرقى على ما ذكرنا وسهل موضع سهلا على
وضع سهلا موضع سهولة ومن الواجب اضماره فعلها قولهم اهلا وسهلا ونعما كان الخاطب كان زعم
زيدا كاذبة فلما ظهر ما يخالف ذلك قيل له مقولا عليه سبيل الصدف صادفت اهلا وسهلا ونعما كنت اهلا
للخير ولا انهم زعمانك ويجوز ان يكون التقدير انهم زعمانكا او انهم زعمانك اهلا وسهلا ونعما انهم زعمانك
وهذا قول من ان زيدا واصله ان رجلا غير معروف بفضيلة يسمى بزيد وكان اسم رجل مشهور
فانكر ذلك عليه اي من انت ذا كمر ان زيدا او انكر زيدا وانتصب ذا كمر على الحال من معنى من انت اي من اكون
كما قيل في كيف انت وقصعته من ثريد اي كيف تكون ويقال هذا ايضا فيمن ذكر شيئا بسوء اي من انت ثم ذكر
زيدا ويروى زيد بالرفع اي كل امرء زيد بخير كقوله قوله الرفع والنصب اقوى واشهر وهذا قولهم عذيرك
من فلان والعذير اما بمعنى العاذر كالسميع والمعذر كاليم بمعنى المؤلم واعذر وانذر بمعنى ويجوز
ان يكون بمعنى العذر الا ان الفعيل في مصدر غير الاصوات قليل كالنكير واما في الاصوات كالصهيل
والنئيم فكثير والعذير ايضا الحال يحاولها المرء يعذر عليها قال جارك لا تستنكري عذيري سعي
واستغاثي على بعيري يقوله لبيري واستغاثي الحال التي ينبغي ان يعذر فيها ولا يلام عليها يقال
لهذا اذا استعجل شخص الصنع الى المخاطب اي احضر عاذرك او عذرك او الحال التي تعذر فيها ولا تلام وهي
فعل المكروه الى ذلك الشخص اي كل العذر فيما يجازى به بسوء صنيعه اليك ومعنى مهما فلانا اي مما اجل
الاساءة اليه وابتدائه اي انذ وعذره ما تعامله به مما المكروه ومنه ما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه قال لابي بكر اعذر في ما عائشة اي ما جرمته تاديبها وضربها فانه لخير لها ولك الكاشحي يعذرو

من التعذيب اى يغيبوا العذاب بسبب كثرة ذنوبهم لمعذبهم ومهلكهم فمعنى من التعذيب اى من اجل تعذيبهم وابادتهم ويقال من يعذبني من قولك اى من اجل ابقائك اياه اعلى عذري في ايذائه فهل لهم هنا من يعذرني ومنه قولهم اهلك الليل اى ان كان الواو فيه بمعنى مع فالمعنى الحق الليل اهلك مع الليل اى لا يبقى لك الليل الهم وان كانت للعطف انتصب الليل بفعل اضمر غير ناصبا لمعنى الحق اهلك والحق الليل وبينهما كليهما ونهارا اى اعطني كليهما ونهارا واصله انه قال شخص بين يدي يزيد وسنام ونهارا اكفر اى هذا لزيد مشيرا الى زيد والسنام فقال الناصر ذلك وبينها قولهم الكتاب على البقر اى ارسل واطعمها وسوكيله اى اجمع حنطة وسوكيله وكل بحذف وسنتمرة مرة اى اصنع كل شيء ولا تركب شيئا مرة وانه ثانيا فاهل الليل والنهار اى فتأهب لاهل الليل والنهار هذا كله بالليل والنهار وديار الا بقة اذا ذكرها وقولهم كاليوم رجلا اى ما رايت كرجل اليوم رجلا على حذف ناصب رجل وحذفوا ما اضيف الى اليوم وكاليوم طال قدم من رجلا وقد يقال كلا ايا ما بالرفع ومرا وكل شيء وكل شيئة مرا اى كلها وكل شيء مم ووجب الحذف في جميع ما ذكر اذا كونها امثالا او كالمثل في كثرة الاستعمال والامثال لا تغير واعلم ان المفعول به يحذف كثيرا في افعال القلوب كما يحذف في باب كان وكذا المنبه منه فانه لا يحذف الا مع قيام القرينة على تعيينه نحو ما اهشك واجدر اذ لا فائدة في التنبيه ما دون المنبه منه ولا يحذف المحاب نحو ضربان يا فتى هو اى ما قال من ضربا اذا هو مقصود الكلام وكذا اذا كان مستثنى نحو ما ضربت الا زيدا وما حذف من المفعول به فهو على ضربين اما منوي كما في قوله تعالى فلو شاء اى ما شاء اى هدايتكم او غير منوي وذلك اما لتنزيل الفعل اللازم كقوله تعالى يحيي الموتى عن امر اى يعدل لونه وقولهم ان تقدر بالمحل مأذون فيه اى الى الضيف يجرح في عراقيبها نصلي اى يعقرها بالجرح واما للمبالغة بتنزيل التعدية كما تقول فلان يعطي ويمنع قال الله تعالى والله يقبض ويبسط قال الثاني المنادى وهو

والاول المطلوب اقبالة بحرف نائب منابه اذ هو لفظا او تقديرا اقول اى الذي تطلب منه ان يقبل عليك بوجهه قال المص المطلوب اقباله اخرج المندوب لانه المنتفع عليه لا المطلوب اقباله وبحرف نائب منابه اذ هو صريح نحو زيد وقد اطلب قبال زيد وقد تصلف بهذا الحد وقال ان الزمخشري لم يحذف الناصب له وذكر لانه لو حذف يلزم معنوي اى كونه مطلوب الاقبال فدخل فيه زيد فيه اطلب قبال زيد ولو حذف يلزم لفظي اى ياد خل عليه يا واقول انه قال فيه المندوب وليس بمنادى والظاهر ان مراد الله لم يجد لظاهره كما لا يخفى على المتامل فان المنادى عند كل ما دخله يا وافوانها والمندوب عند من نادى كما صرح به لما فصل احكام المنادى في الاعراب والبناء وكذا الظاهر من كلام سيبويه انه منادى فالجزولي المنبه منادى على وجه التفجع فاذا قلت يا مهدفكانك تناديه وتقول له تعالى فانا مشتاق اليك ومنه قولهم يا بعد اى لا تبعد كانهم من ضنهم بالميت على الموت وتصورهم اياه فكروهوا موته فقالوا لا تبعد اى لا يبعد ولا يهلك وكذا المندوب المتوجع به نحو وا ولدا ووا ابوسر ووا حرا اى احضر هذا فهو منبه متعجب منه فضاعفت والدليل على انه مدعو قوله تعالى لا تدعوا اليوم ثبورا واحدا وادعوا ثبورا كثيرا امرهم بقول يا ثبورا وكذا المستغاث منادى دخله معنى الاستغاثة والمتعجب منه منادى دخله معنى التعجب فمعنى يا للماء ويا للدواهي قصر هذي يتعجب منكما وكذا لا يرد عليه المخصوص فانه يقول هو منادى نقل الى معنى الاختصاص والعارض غير معتد به لذا والتصب المنادى عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصله عنده يا ادعو زيدا فحذف الفعل ضد فالان كثير الاستعمال ولدلالة حرف النداء عليه واقامته فاقامة واحال المبرد نصب المنادى على حرف النداء لانه ضد الفعل وليس ببعيد لانه يحال اماتة الفعل فلا يكون اذا من هذا القبيل اى ما انتصب المفعول به بفعل واجب الحذف وعلى المذهبين بان يدل عليه وليس المنادى احد جزئي الجملة فعند سيبويه جزء الجملة اى الفعل والفاعل بقدرانه وعند المبرد حرف النداء سد مسد

تنبيه قوله ثم قال او وضع موضع كونه بان يراد

احد جزئي الجملة اي الفعل والفاعل مقدر ولا منع من دعوى سدّ مسدّهما والمفعول به منابا على المذهبين
واجبا ان كان نكرة لفظا او تقديرا اذ لا نداء بدون المنادى وما اورده ابن الزاعما ان الفعل لو كان مقدرا
او كان يا عوض منه لكان جملة خبرية غير لازم لانّ الفعل مقصود بالانشاء قلنا والى ان يقدر بلفظ
الماضي اي دعوت او ناديت لان الاغلب في الافعال الانشائية مجيئها بلفظ الماضي فقال ابو علي في
كلما ان يا واخواتها اسماء افعال وتبعه بان كلما افعال لا يكون على اقل من ثلثة احرف والهمزة مما ادغم في
النداء ويمكن ان يقال خالفت اخواتها لكثرة استعمال النداء فجوّز في ادائه ما لا يجوز في غيره كالترخيم
الى الترخيم وشبّه ايضا بان الضمير فيه لا يجوز ان يكون لغائب لعدم تقدم ذكره ولا للمتكلم لان اسم
الفعل لا يضمر فيه ضمير المتكلم فلم يجز ان اسم كل فعل يجري مجرى ذكر الفعل في كون فاعله ظاهرا او
مضمرا غائبا او متكلما او مخاطبا لكنه لا يدرى في اسم الفعل شيء من الضمائر فتقول صه للمفرد المذكر
والمؤنث وكذا في مثناهما ومجموعهما واذا كان اداة النداء بمعنى فعل المتكلم استتر فيه ضمير فيكون
كما قال البعض في اقبل انه بمعنى اقبح او تحرّج وفي او انه بمعنى اتوجع او تويعت وقيل لو كان اسم فعل
لتم من دون المنادى كما في جملة وبكوب انه قد يعرض لجملة ما لا يستقل به كلاما كالجملة القسمية
والشرطية والنداء لا بدّ من منادى واعلم ان قد ينصب عامل المنادى للمصدر انفاقا نحو
يا زيد دعاء صفا ويجوز ان يكون مثل اسد اكبر دعوى الخفة وزيد قائم حقا اي متصبا بفعل مقدر كما قيل
فيهما واجاز المبرد نصبه للحال نحو يا زيد قائما اذا ناديته في حال قيامه قال ومنه قوله يا بؤس للجهل ضرارا
لاقوام والظاهر انه عامل بؤس الذي هو بمعنى الذم وهو مضاف الى صاحب الحال اعني الجهل تقديرا لزيادة
اللام فهو مثل الجبني لحبّ زيد ركبا قال وبني على ما يرفع به ان كان مفردا معرفة نحو يا زيد ويا رجل
ويا هذان ويا هذان وبنو يسون اقول انما قال على ما يرفع به ليكون اعم من قوله ابني على الضم فان نحو يا زيدان ويا

وبا زيدون خارج منه وما يرفع به اسم الضم والالف والواو وقال الكسائي المنادى المفرد
المعرفة مرفوع لتجرده عن العوامل اللفظية ولا يعني بالتجرد فيه عامل الرفع كما قال البعض من
المبتدإ بل المراد به انه لم يكن فيه سبب البناء حتى يبنى فلا بد فيه من الامرين ثم انما لو قدرناه لشابه
المضاف الى ياء المتكلم اذ احذفت الفعل الياء ولو فحذناه لشابه غير المنصرف فرفعناه وبنوه ليكون
فرقا بينه وبين ما يرفع بعامل مرتفع ولا يعترض عليه بالمبتدإ فان العامل فيه عندهم هو الخبر قال
وانما نصب المنادى المضاف لطوله ولان المنصوب اكثر في كلام العرب اكثر وهو عندهم مرفوع او منصوب
بلا عامل وقال الفراء اصل يا زيد يا زيدا ليكون المنادى بين صوتين ثم اكتفي بيا ونوى الالف فصار
كالعوض فبني على الضم وفتح المضاف لنوي المضاف اليه وفتح الغير بالحركة عنده لبنت نصبا
ولا ادري ما يقول في نصب المضاف والمفرد النكرة ولم يجر المضاف مجراهما في كونه منصوبا
قوله مفرد اي الذي لا يكون مضافا ولا مضارعا له فيدخل فيه نحو يا زيدان ويا زيدون ويعني بالمفرد
ما كان مقصودا قصدا سواء تعرف بالنداء او كان معرفة قبله فيعم نحو يا زيد ويا رجل ويا هذا
ويا اثنان والضم مقدر في المنقوص والمقصور نحو يا قاضي ويا فتى وفي المبني قبل النداء نحو يا منذ ويا
لولا والوقف يحذف الياء في المنقوص ويعوض منها تنوينا فيقول يا قاضٍ لانه لم يعهد في المنقوص
ثانيا مع السكون بدلا من او اضافة وليا يحذف في نحو يا مرمي من الرمي لانه هو فاما الالحاق بالكلمة
واما بني المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونه
مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وبهذا الكاف كالكاف ذاك لفظا ومعنى والمانع من
ذلك لما تقرر ان الاسم لا يبنى لمشابهة الحرف او الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني واما المضاف
والمضارع له فلم يبنيا لانهما يساويان الكاف افرادا ولم يبنيا المفرد المنكر لانه ليس مثلها تعريفا ولم يقع

موقعها واذا وقع المضمر منادى جاز نحو يا انت نظرا الى المظهر قال يا ايحرس ايجر يا انتا انت
الذى طلقت عاما فعفا وجاز يا اياك نظرا الى كونه مفعولا كما ورد في كلام ابن الدمينة يا اياك قد
كفيتك فالمنادى ايه لما اراد ان يتكلم واذا اضطر الى تنوين المنادى المضموم اقتصر على القدر المضطر
اليه من التنوين قال سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام وعند يونس ينصب رجوعا به
الى حركته الاصلية لما اضطر الى ان لا بناء ينون التمكن وانما بنى المفرد على الحركة لان له عرفا
في الاعراب وبنى على الضم فرقا بين حركة المنادى المفرد نحو يا قوم ويا قومنا وحركة المبني نحو يا قوم
كما عملوا ذكره نحو قبلك ومن قبلك ومن قبل قال ويخفض بلام المستغاث نحو لزيد ويفتح للحاق
الفتحة ولام الاضافة نحو يا لزيد وينصب معطوفها نحو يا عبد الله ويا طالعا جبلا ويا رجلا لغير معين
اقول بهذه اللام المفتوحة دخل المنادى اذا استغيث به نحو يا لله او يتعجب منه نحو يا للماء وهي
لام التخصيص او دخلت علامة للمستغاث والمتعجب وانما اختيرت هذه الحروف لمناسبة معناها معناها
اذ المستغاث مخصوص من بين اخوانه بالدعاء وكذا المتعجب منه مخصوص من بين اقرانه بالتخصيص لقرينة
ان اللام معدية لاداء المعنى عند سيبويه او لحرف النداء القائم مقامه عند المبرد الى المفعول
وجاز ذلك مع ان الاداء هو المتعدي بنفسه لضعفه بالاضمار او لضعف النائب منابه الا ترى انك
تقول ضرب لزيد حسن وانا ضارب لزيد وليس يجوز ضربت لزيد وانما فتحت لام الجرة المستغاث
لالتقاء ساكنين احدهما الفرق بين المستغاث والمستغاث له وذلك انه قد يلي يا ما هو مستغاث
له بكسر اللام والمنادى مكسور نحو يا للمظلوم وبالضعيف اي قوم والثاني وقوع المستغاث
موقع الضمير الذي يفتح لام الجر معه لما يجيء في حروف الجر فان عطفت على المستغاث بغير يا نحو
قولك يا للكهول وللشبان للبجكر بفتح اللام المعطوفة لان الفرق بينه وبين المستغاث لزم

هاصل بعطفه على المستغاث وان عطفت مع يا بدا فيها فتح لام المعطوف ايضا نحو قوله يا
لعطافنا ويا لرياح وانما كسر لام المستغاث له لعدم وقوعه موقعا للضمير نحو قولك يا لله للمسلمين
وفتحت في المتعجب منه لوقوعه موقع الضمير فقط ويطرد كسرها على انه مدخول وفتحها وهي
وبالماء وبالظليمة وحكى الفراء عن بعضهم ان اصل يا لزيد يا آل زيد فحذف وهو ضعيف لانه
يقال ذلك فيما لا آل له نحو يا للدواهي ويا لله ونحو يا وقد يستعمل المستغاث له بمن نحو يا لله من ظلم الفرق
وهو متعلق بما دل عليه ما قبله من الكلام اي استغيث يا لله من الم الفراق واما اللام الداخلة في المستغاث
له فهو متعلق بما تعلق به اللام الاول فمعنى يا لله للمسلمين ادعو الله بالدعاء لاهل المسلمين وقد يستغنى
عن المستغاث له اذا كان معلوما وقد تدخل اللام المفتوحة على المنادى المدعو نحو لزيد اقبل لك قال
مهلهل يا لبكر انشروا لي كليبا يا لبكر اين اين الفرار وقولهم ان اللام في المستغاث كانه مستغاث بهم ليشر
كليب ومستغاث بهم للفرار تكلف ولا معنى للمستغاث هنا حقيقة ولا مجازا ولا يجوز دخول اللام
على المنادى في غير المعاني المذكورة فلو قلت يا لزيد فكانك قلت يا زيد لم يجز ولا يستعمل من حروف
النداء في المستغاث والمتعجب منه الا يا وهي لكونها ممثلة النداء فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها في المنادى
المستغاث به والمتعجب منه والمبرد قوله واللام قال الخليل اللام بدل من الزيادة في اصل المستغاث به و
المتعجب منه فكل واحد من الالف واللام يعاقب صاحبه ولا يجتمعان وحكم هذه الزيادة حكم زيادة المنادى
فتكون مرة باء ومرة واوا ومرة الفا كزيادة المنادى كما يجيء والخاص المستغاث به والمتعجب منه معربين
عند البصريين وان كانا مبنيين لان علة البناء في المنادى ضعيفة لانه شابه بعض الحروف
المشابه للحرف فغلبت اللام المقتضية للجر في النداء المقتضية للبناء لضعفها في اقتضاء البناء
على ما قلنا مع كونها ابعد من مقتضي الجر قوله وينصب ما سواها اي ما سوى المفرد المعرفة والمستغاث مع اللام

كان اومع اللام وسواء ثانيه المضاف والمضاف اليه والمفرد النكرة ويعنون بالمضاف
لما يجر بعد شيء مما تمامه اما معمول للاول نحو ياطالعا جبلا وحسنا وجهه وياغلام زيد واما معطوف
عليه بعطف النسق على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه بمنزلة الشيء الواحد نحو يا زيد وعمرو
بمنزلة زيد واحد وثنيتهما لان المجموع
بمنزلة عدة معينة كاربعة وخمسة فهو نحو يا عشرة الا انه لم يركب لفظه ولا في قوة مثل هذا العدد المعطوف
بعضه على بعض بد ان يكون علما اولا فانه مضاف معنى للمضاف وهذا ظاهر مذهب سيبويه وكذا تقول
يا ثلثة وثلثين عندي وقال الاندلسي وابن يعيش هو اما يضارع المضاف اذا كان علما والا فلا فيقال عند
بمالا غير العلم يا ثلثة واثنتين او واثلثين كيا زيد وعمرو اذا قصدت جماعة معينة والا فقل يا ثلثة
وثلثين نحو يا رجلا وامرأة لغير معينين والاول اولى لطوله قبل النداء وارتباط بعضه ببعض من حيث المعنى
كلمة يا غير اسم زيد بل اسم واما نعت هو جملة او ظرف نحو يا جملا لا يجمل ويا يوما لا يجمل فان ايا مما عدا الظاهر
اليوم مثلة غريبة ولكنه واضح وقال اعلم ان منعي غريبا لو ما ايا كان واعذرا ياو قال
اذا يجوز وصحت للمعرفة غير فاذا هو يرفض او يرفض وقال ايا بالجملة من اذان عرف عليك وعمت
السلام فكل هذا مضارع المضاف سواء جعلته علما اولا واذا لم تجعله علما جاز ان يتعرف بالقصد
كما في يا رجل وان لا يتعرف لعدم القصد كيا رجلا فتقول النكرة باحسنا وبها ظريفا وبا ثلثة وثلثين
ظرفا وبا عبد اهل في منعي غريبا وتقول في المعرفة باحسنا وبها الظريف وبا ثلثة وثلثين الظرفاء وكان القياس
في المنصوب بالجملة او الظرف ايضا ان يكون نحو يا جملا لا يجمل القدوس واذا يجوز الذاكرة لكنه كثر وصف
الشيء بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة فالوجه ان لا يوصف الا بالنكرة على تقدير انه كان موصوفا بجميع تلك
الصفات المنكرة قبل النداء فتقول يا جملا لا يجمل غفارا الذنوب لذلك وان لم يكن المعطوف مما يكون مع
المعطوف عليه الشيء واحد بل كل واحد منهما لشيء مستقل نحو يا رجل وامرأة او لم يكن الوصف بالجملة او الظرف فليس من

ايساغوجي التريخ فتقول اما البدل وعطف النسق غير المذكور اعني نحو ثلثة واثلثة واربعة واربعة فلا يجوز ان يكون المنادى المبني مع ما مضاف
لانها كالمستقل بنفسها حتى لو كان المنادى واما عطف البيان والتاكيد فان ما عدا المبني من كل صفة حتى يكون منه ما يعطف
عطف البيان عند بعضهم بعد تمام المبني لرفعه على المحل وكذا التاكيد بعد تمام المؤكد لرفعه على المحل في المشهور او الشبيه على ما يأتي في قوله وما يج

يشبهها مضارعا للمضاف لانه يجوز جعله مفردا معرفة منتظرا فتقول يا رجل وامرأة ويا رجل الظريف
ولا يجوز مع قصد التعريف يا رجلا وامرأة ويا رجلا ظريفا بخلاف نحو يا ثلثة وثلثين اذ الاول لا يستقل
دون الثاني ما هيئة المعنى وبخلاف نحو يا جملا لا يجمل لان الجملة والظرف لا يكونان صفة للمعرفة الا تري
انك لا تقول في يا الله يا جملا لا يجمل ولا الله غلامان الغلامين الجملة والظرف يصح وقوعهما
وصفا للنكرة فظهر انهم مضطرون الى جعل نحو يا جملا لا يجمل واذا يجوز مضارعا للمضاف مع قصد
التعريف ايضا بخلاف نحو يا رجلا ظريفا فان قيل لم جعل الجملة او الظرف صفة للذي وقد صح وقوعها للمعرفة قيل
بعد الكلام اذ اجتماعهما اصله بزيادة الموصول والنداء موضع الاختصار الا تري الى الترخيم وحذف
حرف النداء وصرح الكسائي والفراء بمجيء نحو يا رجلا اكبا معينين يجعلهما قبيل المضاف على المضاف هي
انهما اجازا يا رجلا اكبا معينين على حذف الموصوف وهو كلام سيبويه ايضا ما يشعر بجواز يا رجلان اكبا معينين وقبح
لاشكال الاستدلام جواز لا رجلا اكبا ولا فاضل به واما سائر التوابع من البدل وعطف البيان والتاكيد
فلا يجوز ان يكون المنادى بها مضارعا للمضاف لان شبهها بالمضاف مع متبوعها المسمى واذا كانت ثالثة وثلثين
في العدة ولا يلزم من ضم متبوعها فسادها لزم في الصفة نحو يا جملا لا يجمل قوله ويا رجلا الغير معينين
الفراء والكسائي لا يجوز ان النكرة مفردة بل يوجبان الصفة نحو يا رجلا ظريفا ونحو قوله يا ايها اما
عرضت فبلغن ذا فائض من يجوده ان لا تلاقيها اما جاز عندهما اما كون اكبا وصفا للموصوف مقدرا اي يا
رجلا اكبا او كونه معينا ولا يري البصريون بأسا بكون المنادى نكرة غير موصوفة لا في اللفظ ولا في التقدير
اذ لا مانع من ذلك واجاز بعضهم المنادى المضاف والمضارع له اذا جاز دخول اللام عليهما نحو يا ابن ام
ويا ضاربا زيدا وان لم يجز دخول اللام نحو يا عبد الله ويا ضاربا من زيد بالجر ضمها او نصبها ولعل ذكر المضاف لكون
جواز دخول اللام فيه دليلا على ان الاضافة غير حقيقة وان المضاف كالمفرد ولذلك جاز يا رجلا الحسن

الوجه برفعه لوصفه اتفاقا ولم يجز في يا زيد ذا المال الا النصب واجرى المضاف عن المضاف اذا صلح اللام
يجرى المضاف قال وتوابع المنادى المبنى المفرد ثلثة التاكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف بحرف
الممنوع قول يا عليّ يرفع هذا على اللفظ وتنصب على محله نحو يا زيد العاقل والجليل في المعطوف يختار الرفع وابو عمرو
والنصب وابو العباس ان كان كالحسن فكالجليل والا فكابي عمرو والمضافة المعنوية تنصب والبدل
والمعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المستقل مصلتا والعلم الموصوف بابن مضاف الى علم اخر يختار فيه اقول
كان عليه ان يقول وتوابع المنادى المبنى غير المستغاث الذي في آخره زيادة الاستغاثة فان توابعه لا
ترفع نحو يا زيد وعمرو لا يجوز وعمرو لان المبنى على الضم وكذا توابع المنادى المجرور باللام
لا يكون الا بالنصب تقول يا لزيد وعمرو ولا يجوز رفعهما ونصبها نظرا الى اعراب المبنى وانكوا لجيني
ضرب زيد وعمرو فيجعل الكلام عليه باب الاضافة وقال الاصمعي لا يوصف المنادى المضموم لشبهه
بالمضمر الذي لا يجوز وصفه قال تقول يا زيد الظريف فوك يا زيد الظريف على تقدير انك الظريف وانتصابه
على تقدير اعني الظريف وليس شيء اذا يلزم من مشابهته له كونه مثله في جميع احكامه قلت تقول توابع المنادى
على ضربين ما يدل وعطف نسق مجرد عن اللام او غير عام بقية التوابع المحضة وهي النعت و
التاكيد وعطف البيان وعطف النسق ذو اللام والضرب الاول كالمنادى المستقل اي كالمنادى الذي
باشر حرف النداء سواء كانا مفردين اولا وسواء كان متبوعهما مضموما اولا فتقول يا زيد ورجلا وايا
عبد الله ورجل وكذا اذا كان مضافا او مضارعا له نحو يا زيد وغلام عبد الله ويا عبد الله وطالعا جبلا
وتقول في البدل يا زيد اثانا ويا عبد الله الخ وذلك لان عطف النسق حيث المعنى منادى مستانف فاذا
لم يكن معنى اللفظ ما يمنع مباشرة حرف النداء اعني اللام جعل في اللفظ كالمنادى المستانف الذي باشر
حرف النداء هذا ما نص عليه سيبويه واجاز المازني يا زيد وعمرا على الموضع اذ بين ما باشر حرف النداء

* اذا اضفت النكرة الى نفسك
يا رجلا وغلام يا زيد ورجلا
اذا اضفت الشريف وكذا يا
عبد الله ورجلا ويا مصيبورجل
جميل الله

النداء صفته وبينا ما يمنع حكم المباشر فقوله قالوا وتظير ذكر بناءه وعلتها وعلى ما آجاز لا يمتنع
يا زيد وعمرو بالرفع حملا على اللفظ وكذا اجاز يا عبد الله وزيدا بالنصب وكل ذكر بناء على انه قد يجوز
في التابع ما لا يجوز في المتبوع وكذا البدل لسلامة المتبوع وجاز في قيامه مقامه فجاز ان يكون في اللفظ
كالنداء المستانف والذي كان عطف البيان هو البدل كما يجوز في باب التوابع فيطرد فيه حكم البدل نحو يا
عالم زيد وياذا المال بكر بالضم فيهما ويجوز في البدل اذا لم يجعل كالمستقل فيقال يا عالم زيد بالرفع كما
يجوز في التوابع فان قيل اذا كان البدل والمعطوف بحرف عن النداء في حكم ما باشر الحرف المتبوع هما
فليجز لا رجل غلاما لعمرو في البدل ولا غلام وجارية في العطف قلت لم يطرد ذلك اما بناء على التركيب
على ما قيل والتركيب معه يكون احد جزئي المركب مفردا واما لان عمل الضعيف لضعف شبهه لا يكون كما
يجيء في باب الا ترى الى انهم لما عنوا بالفصل بينها وبين معمولها نحو لا فيها غول والى جواز الغائها ينكر
سلمها فاذا ضعفت عن الناصب مع ظهوره فكيف تقوى مع تقديره بخلاف يا على انه قد جاء لا غلام
وجارية بالفتح في المعطوف واما الضرب الثاني من التوابع اعني التاكيد والنعت وعطف البيان عند النحاة
وعطف النسق ذا اللام فتقول ان كانت تابعة للمنادى المفرد بنيته اعرابا معرفة كانت او نكرة
اذ المحل المبنى منها وقال الاخفش في عطف النسق ذي اللام التابع للمفرد يجوز فيه الرفع ايضا كيا
رجلا والحارث ويا عبد الله والحارث وذلك لغوة كونه في حكم المستانف معنى فكانه باشر حرف النداء كما
تقول يا ايها الرجل وكذا اجاز ضم عطف البيان المفرد التابع للمفرد نحو يا اخانا زيد وقال ان البدل
موضع قد اطرد فيه المرفوعي ونحوه لم يذكره غيره وقد مر ان عطف البيان هو البدل فيلزم اذا
ضمما اذا كان مفردا تابعا للمفرد المبنى واذا كانت التوابع المذكورة تابعة للمنادى المبنى على ما يرفع به
سواء كان الضمة ظاهرة او مقدرة نحو يا زيد ويا قاضي ويا فتى ويا رمى فلا يخ التوابع ما آن تكون

مضافة اولا والمضافة اما لتقطينه كافة يزيد الحسن الوجه قال يا ذا الخوفنا يغفل شيخ بحر عمرو صاحب
الخلافة وكذا المضارع للمضاف نحو يا ولا العشرون رجلا واما معنوية نحو يا يزيد ذا المال والاولى
حكمها حكم المفرد لان اضافتها كلا اضافة فيجوز فيها الرفع والنصب لانها اذا في حكم المضارع للمضاف
والمضارع اذا كان تابعا للمضموم ليس واجب النصب كالمضاف اما اذا كان منادى فحكمه حكم المضاف
في وجوب النصب والثانية اي المضافة اضافة معنوية يجب نصبها نحو يا زيد ابا عمرو في عطف البيان
ويا زيدة المالة الوصوف بالتاكيد كلكم في التاكيد وجاز يا تيم كلهم نظرا الى لفظ تيم قبل النداء
لان الخطاب قيد عارض وعطف النسق والدوام لا يكون مضافا اضافة حقيقة وابن الانباري
يجيز في ابن المضاف الرفع نصبا كافة المفرد وان لم يكن التوابع المذكورة مضافة جاز رفعها ونصبها
نحو ان الوصف بالطريف والظريف في عطف البيان عند النحاة يا عالم زيد وزيدا وفي التاكيد يا تيم
اجمعون واجمعين وفي المعطوف ذي اللام يا زيد والحارث واما التوكيد للفظ فان حكمه الغلبة
حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد لانه هو هو ومعنى فكان في النداء بمنزلة الاول فيجوز
اعرابه رفعا ونصبا قال الروبة اني وقطاني سطرا سطرا لقائل يا نصر نصرا نصرا فجعل لك على يا زيد
بدلا وجعل سطرا سطرا بدلا عطف بيان نظرا لان البدل وعطف البيان يفيدان ما لا يفيد الاول من غير معنى
التاكيد والثاني فيما نحن فيه لا يفيد الا التاكيد فان وصف الثاني نحو يا زيد زيد الطويل فالوجه الرفع والضم
الثاني ايضا على انه توكيد لفظي للاول لا موصوف اوبدل منه بما حصل لمدلول الوصف كما في قوله تعالى يا ناصيته
ناصية كاذبة كما ذكرناه في زيد صوت صوت حسن ولا يجوز ان يكون الثاني مع وصفه وصفا للاول كما جاز
في مثل يا تيم اجمعون كما لا يخفى على المتامل وحكى يونس عن بعض العرب انه كان يقول يا زيد زيد الطويل بنصب زيد الثاني
على انه توكيد مثل يا تيم اجمعين فلا يمتنع اذا رفعه وذلك لانه لما وصفه صار مع وصفه كالوصف للاول فعلى

فعلى هذا يكون رفع زيد الثاني ونصبه معا لوصف اكثر منهما لولم يوصف لصح رفعه ونصبه معا لوصف كالوصف
للاول لكن بحيثية فورهم لا ما دام يا تيم اعصم انه انما جاز الرفع في المفرد حملا على اللفظ
ولم يجز في المضاف عند غير ابن الانباري لان النصب تابع للمنادى المضموم كان هو الاصل لان التوابع
لحقه المضاف وضعت تابعة للمعرب اعرابا لا للمبني ببنائه الا ترى انك لا تقول جاءني يا زيد الكريم بجر
الصفة حملا على اللفظ بل يجب رفعها حملا على المحل لكنه لما كان الضم الذي هو حركة البناء يشبه
بحركة الاعراب في النداء وزيد ابا عمرو شبه حركة النداء كالعامل فيها وكذلك نحو يا رجل
فلما ابنه الضم للرفع جاز ان يرفع التوابع المفردة لانها كالتابعة للمرفوع وقال سيبويه المختار
نصبه حركة الاعراب التي هي حركة البناء التي هي خلاف الاصل كون الرفع فيه بعيدة لان التابع المفرد لانه
لو كان منادى لكان حركة يشبه الرفع اي الحكم بخلاف التابع للمضاف اذ المنادى المضاف واجب النصب واما ابن
الانباري فلم ينظر الى تصور وقوعها موقع المنادى بل نظر الى مشابهته منويا به المرفوع وتابع المرفوع
مرفوع سواء كان مضافا او مفردا وليس ببعيد في القياس لكنه لم يثبت فان قيل لم يجز بناء التوابع المفردة
وسيما الوصف منها كما جاز في يا رجل ظريف فكنت تقول يا زيد الظريف والدام لا يمنع البناء كما لم يمنع في
الخمسة عشر قلت انما جاز ذلك لان المتبوع في الحقيقة هو الوصوف لا الموصوف فكان لا يشترط الوصف
وذلك لان معنى يا رجل ظريف فيها الظراف في الرجال الذي هو فيها فالمنفي مضمون الصفة وهي نفي الظراف لا
نفي الرجال فكانه قيل لا ظريف فيها بخلاف يا زيد الظريف فان المنادى لفظا ومعنى لان المتبوع فان الغرض
على انه اورد الاخفش في مسائله الكبير له بعضهم يقول في الوصف وعطف البيان نحو يا زيد الطويل
ويا عالم زيد انما ينبيان على الضم كما في البدل وقد قدمنا ان عطف البيان هو البدل في قوله والمثيل في
المعطوف يجنا الرفع اي في الموصوف ذي اللام وانما اضاف الرفع مع تجويز النصب نظرا الى المعنى لانه منادى

مستغل معنى وان لم يصح مباشرة حرف النداء له فالرفع والبناء على المستغل له معنى كما في يا أيها الرجل
وابو عمرو بين العلماء يختار النصب لانه لما بطل اللام يمتنع وقوعه موقع المبني فكما يتعذر ان يجعل مركبا
كخمسة عشر للحرف فكان الوجه ان ينظر الى كونه تابعا والوجه في التوابع ان تتبع مبنيا اتباع الاسم المعرب لها في
البناء ويلزم الخليل وابا عمرو نظرا الى العلتين المذكورتين اختيار الرفع والنصب في التابع المذكور مع كونه
المبني على غير المضموم فوجه ابو عمرو العباس ان كان كالحسن فكالخليل اي المبرد يوافق الخليل في اختيار الرفع اذا
كان ذا واللام مثل الحسن بعروض اللام ويجوز حذفها فكاذا اجرد من اللام ويوافق ابا عمرو في اختيار النصب
مع لزوم اللام كما في الصعق لانتفاء علة البناء مطلقا فكيف يضم ويحتاج ههنا الى معرفة
لزوم اللام في الاعلام وعروضها وذلك بان ينظر الى العلم فان كان تاليا اي كان في الاصل الجنس كزيد
سمي له لواحد من ذلك الجنس لخصلة مختصة به من بين ذلك الجنس ولا بد ان يكون وقت سمي له لذلك
الواحد قبل العلمية مع لام العهد ليفيد الاختصاص به وصار كثرة استعمال على اله ويسمى ذلك العلم الاتفاقي
كابن وابنم والكتف واما في الصفة كالصعق فمن الاعلام الاتفاقية ما يكون بالاضافة نحو ابا عباس وابا الزبير
فلما لم يكن غالبا فاما ان يكون منقولا عن الصفة او المصدر اولا والمنقول عن احدهما كالعبد والحسن والحسين
والفضل والعلاء والنصر يكون اللام فيه عارضة غير لازمة لانها لم تصحح اللام اعلاما في كونه كاحد
ابناء الرجل بل انما دخلت اللام في مثلها بعد العلمية وان لم يكن العلم محتاجا الى التعريف وذلك للصحة الوصفية
الاصلية ومدح المسمى بها ان كانت متضمنة للمدح كالحسن والحسين وذمه ان كانت متضمنة للذم كابي
كالشيخ والجهم كسمي بها فكانك اضفتها عن العلمية واطلقتها على المسميين بها اولا وما ثم فيل في المثل
اذا سميت بها لانها نشأ والصفة قبل العلمية اذا استعملت في بعض ما يصلح له كانت مع اللام كالفعل لبعض ما

٭ الخليل ان يقول ان اذا الشرطية على استقبال مع غاية الابتاع اللفظي لا يتصور ذلك الا اذا كان المتبوع مضمونا واما السؤال
عن ابي عمرو فساقط لان المتبوع اذا كان منصوبا يتعين النصب في التابع قطعا واذا كان يجوز ان يحمله على لفظه كما مر

الموصوفة بالنصر وكذا المصادر ايضا بجوز الصفات لانه قد يوصف بها ايضا نحو صوم وزور وعدل
وليس يجوز دخول اللام في الاعلام المنقولة عن الوصف والمصدر مطردا الا ترى انك لا تقول الحمد
وعلي الحمد والعلي بل يجوز دخول اللام في اكثرة وما ليس منقولا من الوصف والمصدر فان كان في الاصل
المنقول منه معنى المدح او الذم قالوا وفي جواز لحوق الاصل نحو الحسنة المسمى بها والكلب المسمى بكلب
قالوا بعد البحث بين البين بكرين مناة وان لم يكن في الاصل المنقول منه ذكر لم يدخله اللام الا اذا
وقع الاشتراك انتفائي نحو اما ان تضيف العلم او تعرفه باللام وان كان في الاصل فعلا ايضا وليس بمطرد نحو
قال غدانا يوم النقا ابن بكر بن كم بابيض ماضي الشفرتين يماني وقال ترابا الوليد بن اليزيد مباركا شديدا
بأهل الخلافة فكابه ولما اعلام ايام الاسبوع كالاحد والاثنين والثلثاء والاربعاء والخميس فمن
العرب من يلزمها اللام وقد يجردها نادرا من اللام دون اضافة نحو قولهم لقيته يوم اثنين مباركا فيه وانما
حكمنا بكونها غالبة وان لم يثبت الثلثاء والاربعاء والخميس اجناسا بمعنى الثالث والرابع والخامس
محافظة على القاعدة المهمة في كون الاعلام اللازمة لما هي في الاصل اجناسا صارت بالغلبة اعلاما
مع لام العهد فيفيد كونها اجناسا وكذا في نحو الثريا والدبران والعيوق والسماك لم يثبت القاظها اجناسا
ولم نعرف في بعضها ايضا معنى شاملا للمسمى المعين ولا اضافته كما عرفنا في الثلثاء والاربعاء وهي بابها كونه
في هذه الاعلام ما ثبت لفظه جنسا لكن لا نعرف كيفية غلبته افرد من جنسه كالمشتري في الكوكب
المعين فانا لا ندري ما معنى الاشتراء فيه ولذلك قال سيبويه وما لم يعرف من هذا الجنس اصله فلحقه
بما عرف وعند المصنف اللام من الاعلام التي لم يثبت استعمال الفاظها في الجنس شاملا لذلك المعين
وغيره كالثلثاء والاربعاء والدبران والمشتري ليس من الغوالب لان العلم الغالب ما كان جنسا ثم صار
بالعلمية علما قال بل هي كاسماء وضعت لمسمياتها ولما ان كتب سيبويه تلك الطريقة اجرى اللازم لام مجرى

واهدة التقدير لما امكن وكان الاكثر ما يثبت جنسيته ثم اقتصر بواحد من الجنس فالحق القليل بالاعم
الاغلب فالغوالب عندسيبويه على اربعة اقسام احدها ما يثبت جنسيته لفظا ويعرف فيه المعنى العام الشامل للحي
المعين والى قوله كالبحتر والصعفق وابن عيرس وتاينها ما يعرف فيه ذلك المعنى ولم يثبت جنسيته لفظا
كالدلفاء وثالثها ما لا يعرف فيه ذلك المعنى وثبت جنسيته لفظه كالمشترى ورابعها ما لا يعرف فيه ذلك المعنى
ولم يثبت جنسيته لفظه كالديران والعيوق لكوكبين لا يعرف معنى العوق والدبور فيهما وهذا يطوله وهذا يبين
المراد ليس ما اعال عليه المصنف لابدال عليه كلامه وذكر انه قال ان كانت اللام في العلم اقتربت هذا بيان الخليل
لان الالف واللام لا معنى لهما فيه ولا يفيدان التعريف بل يجيء بهما الوصفية الاصلية فقط فكانه مجرد
عنهما لان تعريفه بالعلمية قال وان كانت اللام في الجنس اقتربت هذا بيان ابي عمرو لان اللام اذا افادت
التعريف فليس العلم كالمجرد عنها فعلى هذا هذا بيان لما يرد في الحسن والصعفق معا اعتبارا لرجحان اللام
لافادة التعريف وبالله كم ترى خلاف نسبا ليه المص قوله والمضافة المعنوية اى التوابع المضافة وهي
مقابلة قوله وتوابع المبنى المفردة وليس في نسخ الكافية تقييد المضافة بالمعنوية ولا بد منه لان اللفظية
كما ذكرنا جارية مجرى المفرد وذكره شرح المفصل في بحث الرفع في نحو يا اذا المحوفنا بفتح تثبته وفي نحو يا صاح
يا اذا الضم لعسر معاملتهما مضافان علميتهما ان صفة اسم الشان لا يكون الا مفردة كما مر في باب
الوصف فكانه قال يا اذا الرجل الضامر العنس فالصفة في الحقيقة مفردة والثانية ان اللام في الضامر والمحوف
اسم موصول بمعنى الذي حكمه التعرف وان كان مضارعا للمضاف فكانه قال الذي ضمرت عنسه ولو كان قوله
الذي ضمرت عنسه بفعل صرفه لم يكن الا الرفع وكذا ما كان مثله ويدل على ما ذهبنا اليه قولك يا زيد الحسن الوجه
فان الموصوف ليس باسم الشان ولا يكون الالف واللام موصولا الا في اسم الفاعل او المفعول فيجوز رفع
الصفة فالاولى ما قدمناه وهو ان المضاف اللفظي وان كان مضارعا للمضاف لكنه لما يجر ى تابعا يجري اللفظ

المضاف في وجوب النصب فلم يجر ى مجراه اذا كان منادى قوله غير ذا كرا ى غير ذى اللام قوله مطلقا اى
معرفة كانا اولا وكان منونا مضموما اولا قوله والعلم الموصوف بابن مكمل ابنه حكم ابن في ذكر واما بنت
فليس لحاق التاء غير النداء فيجري مجراها وجهان والاولى المنع لان التخفيف مع التاء وفقا
اما لا يكثر الاستعمال ولم يكثر استعمال بنت والشرط ان يكون العلم موصوفا بابن متصلا بموصوفه الا ترى
ان نحو يا زيد الظريف ابن عمرو فانه لا يفتح المنادى فيه اذ مثله غير كثير الاستعمال فالشروط اربعة
وهي كون المنادى علما احترازا عن نحو يا رجل ابن زيد وكونه موصوفا بابن احترازا عن نحو يا زيد بن عمرو
في الدار على ان ابن عمرو مبتدأ وكون ابن متصلا كما ذكرنا وكونه مضافا الى علم احترازا عن نحو يا زيد
ابن اخينا فاذا اجتمعت الشروط اختير فتح المنادى ولا يجب فقد يذهب بعضهم الى وجوبه وانما اقتضى
فتح المنادى مع هذه الشروط كثرة وقوعه منادى جامعا لها والكثرة مناسبة للتخفيف فتحققوا لفظا
بفتحة وسهلوا ذلك كون الفتحة هي الحركة المستخفة الاصل لكونه مفعولا وتحققوا خطا بحذف الفاصلة
وابنة والكوفيون يجوزونه فتح المنادى المفرد العلم كما كان اولا اذا وقع موصوفا بابن الواقع
بين منتفي اللفظ نحو يا عالم ابن العالم والعلم المتصف بابن وابنة الجامع للشرائط الاربعة في غير
النداء يخفف بحذف تنوينه ويوليا ويحذف الف ابن خطا ايضا نحو جاءني زيد بن عمرو وقوله عارية
من فصيح تعليمية شاذ وان افضل هذه الشرائط لم يحذف التنوين لفظا ولا الالف خطا والمعتبر
في كل ما ذكرنا لفظ ابن وابنة لا تثنيتهما وجمعهما وتصغيرهما لانه لا يكثر استعمالها كذلك وكذا
المعتبر كون العلم الموصوف مفردا لان المثنى والمجموع ليسا بعلمين وايضا لا يكثر استعمالهما قال
واذا نودي المعرف باللام قيل يا ايها الرجل ويا ايهذا الرجل ويا ايه الرجل والمختار رفع الرجل
لانه المقصود وتوابعه لانها توابع معنى لانها توابع معرب وقالوا يا الله اقاصده اقول لو دخل

اللام المنادى فاما ان يبنى معها او يعرب لكون اللام معاقبة للتنوين وذى كالتنوين فمن ثم قل بناء اسم
ههنا كالحق عشر واخواتها والمانع ومستكن دخولها مطرح فى المنادى المبنى واما ان يعرب وهو ايضا بعيد
لحصول علة البناء وهى وقوع المنادى موقع الكاف وكونه بمنزلة الاقرار والتعريف وقال بعضهم
انما يجعلانه كذلك اذا جعلا اسما معرفا فى التعريف وفيه نظر لان ايهام شرف فيه احدهما من الفائدة
ما فى الآخر وزيادة لا يستنكر كلمة لغة والا ان على ما يكثر فى موضعها قالوا وليس المحذور ايهام التعريف بهما
المتغايرين بدليل قولك يا هذا ويا عبد الله ويا الله بل المحذور ايهام اداتى التعريف لحصول الاستغناء
باحداهما قال المبرد فى الاعلم انها تنكرهم تعرف بحرف النداء ولهذا ما قالوا يا عبد الله ويا الله
وقال المازنى فى اسم الله يكرهم يجيء بحرف النداء الغائب من الله ومن ثم لا يقال هذا افضل اى يا هذا
ولا يخفى ما ارتكبا اذ لا مانع من كون الشئ المعين مواجها مقصودا بالنداء واى محذور فى ايهام مثل
هذه التعريف بين هذا وها فصلوا بين حرف النداء واللام بشئ طلبوا بهما معنى زائدا
على ما يفيده معينة مخاطبا ايا لوضوح الدلالة عليه بالشئ الذى اكثر يقع النداء فى الظاهر على هذا الاسم اللازم
لله ان اشتهر به الى مخصص الذى يود واللام وذلك ان من ضرورة المنادى ان يكون متميزا ما هيته
وان يكون معلوم الكنه فلا معنى لنحو يا شئ ويا موجودا الا ان يكثر بمثلها عنوان المخاطب فيه شئ ما
يكون فى الفعلاء الا انه يقع عليه اسم الشئ والموجود وبنات يجان وكلمات المعيفة فوجدوا الاسم
المتصف بالصفة المذكورة ايا بشرط قطعه عن الاضافة اذ هى تخصصه نحو اى رجل واسم الله وانما
لفظ شئ وما يعنى شيئا فانها وان كانا مبهمين لكن لم يوضعا على ان يزال ابهامهما بالتخصيص بخلاف اى
واسم الله فانهما وضعا مبهمين مشروطا ان لا يزال ابهامهما بشئ اما اسم الله فبالله ان لحقته او
بالوصف واما اى فباسم آخر بعد واما ضمير الغائب فانه وضع مبهما مشروطا ان لا يزال ابهامه لكن بما قبله لا

* ولك ان تجعل يا هذا حالا
والمنصوب الاول محذوف على
الكلام حتى

لما بعد وان انتفاء ذلك قال الخليل ان يكون ذكر اكلة من بر رجلا واما لخير ابنه زيد فقليل واما
الموصولة فانه وان ان لا يزال ابهامها بعد لكنه بحاله ثم نقول ان ايا المقطوع عن الاضافة الموح الى
الوصف من اسم الله ان لانه كاذكرنا وضع مبهما قبل الايهام بالسم بعد بخلاف اسم الله فانه قد
يزول ابهامه بالله ان لحقته فلذا قد يقتصر على يا هذا دون يا ايها ومن ثم جوز بعضهم نعت يا
هذا النصب والرفع كلاهما بان به الظريف واوجب رفع نعت اى وفصل بعضهم فى وصف يا هذا فقال
ان كان لبيان الماهية نحو يا هذا الرجل وجب الرفع لانه غير مستغنى عنه والا جاز الرفع والنصب
نحو يا هذا الطويل وامام ازنى والزجاج يجوز النصب والرفع فى وصف اسم الله واى فيما على كل حال
الظريف ولم يثبت وانما قطعها اى الموصلة به الى نداء ذى اللام عن الاضافة لما ذكرنا فصلا لايهام و
ايضا لو لم يقطع عن الاضافة لكان منصوبا وكذا ذو واللام التى هى وصفه فلم يمكن التنبيه بنصبه
على كونه مقصودا بالنداء كما امكن بلزوم الرفع وترك النصب وابدل ها التنبيه بنصبه على كونه
مقصودا من المضاف اليه لانه لم يكن يخلو امن المضاف اليه او من تنوين قام مقامه نحو ايا ما الله غوا
وليس هذا موضع التنوين وايضا التنوين بدل عما مضاف اليه معلوم مقدر كلا فى الحقيقة وفرضا
بعضهم فى بعض وكلا الدينا والمقصد هنا الايهام وها التنبيه بضا مكسبة للنداء اذ النداء ايضا
تنبيه ثم لكون اسم الله اوضح من اى وصفه اى فى بعض المواضع نحو يا ايها فيقتصر عليه والمانع حمل
اى الى نداء اسم الله لانه اسم الله فى الاصل يشار به للمخاطب الى شئ فوضع اصل الوضع
لغير المخاطب ولهذا توفى فيه بحروف الخطاب كما يجوز فى بابه فتحو شئ فى بعض المواضع لتشاركهما فى الظاهر
حتى يجعل مخاطبا اى صرف النداء فصل بينهما اى فى بعض المواضع
ثم قد يوصف اى هذا الوصف باسم الجنس نحو يا ايها الرجل فعلى ان يشركه يا ايها الرجل العاقل

نداء المعرف باللام على ما اوما اليه المصنف بل لك ان تقول اسم الاشارة يدل ايضا على تخصيص مدلوله كثيرا على نحو يا ايها الرجل اذا لم يرد الوصف باسم الجنس وقال ان فتحة يا ايها الرجل اى مع صوتها واللام بعد موصول خبر مبتدا محذوف والجملة صلة اى والذى وجب حذف هذا المبتدا لمشابهة التخفيف للمنادى وكلاهما اذا اريد عليه كلمتان اعنى ايها وتصح تقويته مذهبه بكثرة وقوى اى موصولة فى غير هذا الموضع وتندر كونها موصوفة كما يجئ فى باب الموصول فيل لو كانت موصولة لكانت مضارعة للمضاف فوجب نصبها ولكن اجيب بانه اذا اتحد حكم صلتها قد تعامل معاملة ما فى لغة على الضم كما بانى فى الموصول فحرف النداء على هذا يكون داخلا على اسم مبنى على الضم فلم يغيره وان كان مضارعا للمضاف كما قرئ يا ملك قال كذا والاكثرون على ان ذا اللام وصف لاسم الاشارة فى النداء وغيره لانه اسم دال على معنى فى تلك الذات المبهمة وهو المراد ليدل وبهذا حدا النعت كما يجئ اى دال على معنى فى متبوعه وقال بعضهم لو عطف بيان لعدم الاشتقاق وجوابه ان الاشتقاق ليس بشرط فى الوصف كما يجئ فى بابه ولا يوصف اسم الاشارة الا باسم الجنس المعرف باللام كما يأتى فى باب النعت اسم الجنس فلانه يدل على الماهية من حيث هى والاسماء والمحتاج اليه نعت اسم الاشارة بيان ما هية المشار اليه فمتى وقع نعتها من الصفات المشتقة الا بما يخص بعض الماهيات نحو يا هذا العالم فقبيح لهذا الغرض واما المعرف باللام فلان تعيين الماهية حاصل من لفظ الجنس وتعيين الفرد من افراده عدم ذكر اسم الاشارة فلم يبق الا تطابق النعت والمنعوت معانيهما كلمتان بمنزلة قولك الرجل المعهود لان لفظ هذا لا يفيد الا تعيين الفرد الذى دل عليه الرجل وبهذا الفائدة تحصل من لام العهد فظهر بذلك احتياج المبهم الى صفته فمتى يجوز الفصل بين النعت والمنعوت هنا فلا تقول هذا اليوم الرجل كما يجوز فى غير النوع ولا يجوز ايضا تعريف صفة نحو يا هؤلاء الرجال الكرماء والبغوى قوله والنزعوا فى الرجل اى اسم الجنس الواقع صفة لاى وهذا وكان كاة

وكان القياس جواز نصبه ايضا كالمضاف بل بنيه الظريف لكن نبهوا بالتزام رفعه على كونه مقصودا بالنداء فكانه باشر حرف النداء واما الظريف فى يا زيد الظريف فليس مقصودا بالنداء بل المقصود به زيد وقد ذكرنا الخلاف فى تجويز نصبه فيقال قوله وتوابعه اى التزموا رفع توابعه اعنى ان تابع تابع المنادى عند انتهاء مثل متبوعه مطلقا اى ان كان تابع المنادى مرفوعا او منصوبا يجعل تابع المتابع على ظاهر لفظ التابع سواء كان المنادى اى او هذا او غيرهما بان يقال يا زيد الطويل ذو الجمة اذا جعلت صفة للطويل وان جعلته على زيد نصبت ومن نصب الطويل نصب الجمة لانه غير كان نعتا للطويل او لزيد واما اى فان التابع الذى يجئ بعد وصفه لا يكون الا تابعا لوصفه اى لانه هو المنادى فى الحقيقة واى وصلة اليه وعلى هذا اذا كان ذلك التابع مضافا معنويا فالوجه الرفع نحو يا ايها الرجل ذا المال ولا يجوز يا ايها الرجل وعبد الله لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فيجب اذا ان يكون عبد الله صفة اى ولا يجوز لانه لا يوصف الا بذى اللام ويجوز يا ايها الرجل الحسن الوجه كما يجوز يا ايها الحسن الوجه وكذا يجوز يا ايها الفاضل والحسن الوجه ويجوز يا ايها الرجل الحسن الوجه كما يجوز يا ايها الحسن الوجه وكذا يجوز يا ايها الفاضل والحسن الوجه وان ابدل من وصف اى فان جعل المبدل منه فى حكم الطرح لم يجز الا ان يكون المبدل مما يجوز كونه صفة لاى اعنى الجنس ذا اللام فلا تقول يا ايها الرجل زيد وان لم يجعل المبدل منه فى حكم الطرح جاز يا ايها الرجل زيد برفع زيد ويجوز فى باب البدل انه يجوز جعل المبدل منه فى حكم الطرح جاز وتركه نحو يا عالم زيد بالضم وبا عالم زيد وزيد بالرفع والنصب ولا يجوز يا ايها الرجل زيد بضم زيد بدلا من اى لما تقدم ان التابع ان التابع الذى بعد وصفه اى لا يبقى اى واما اذا جئت بعد وصف اى بما يصلح ان يكون صفة اى فيجوز فيه الامران لان اسم الاشارة قد يستبد من دون وصفه فتقول يا هذا الرجل زيد وذو الدار بضما على الوصف وزيد بالضم وذا المال بضما على هذا واذا كان ذلك التابع عطف نسق بحرف من حروف العطف لم يجز الا ضم على هذا نحو يا هذا الرجل وذو الجمة لان لو ضم على الوصف كان وصفا لهذا واسم الاشارة لا يوصف الا بذى

حكم غلامنا اى ولا يجوز عطف المضاف لا رفعا ولا نصبا على المفرد الذى هو محل المنادى المضموم نحو يا زيد
الطويل او ذو الجد اما النصب فلان المنصوب لا يعطف على المرفوع واما الرفع فلان محل المعطوف هو
فيلزم مقام المعطوف عليه ولا يجوز يا زيد ذو الجد برفع ذو قال فلم يبق الا النصب عطفا على زيد ولجاز
الحارثى الرفع حملا على الطويل ويمنع من كون المعطوف كالمعطوف عليه كل ما يجيء له ويمتنع عليه الذى
الى قولهم يا زيد والحارث ولا يجوز يا الحارث والحكم انه كان التقابل امتناع نحو يا زيد والحارث لكنه امتناع
المانع من نحو يا الحارث امتناع يا واللام لفظا ولم يجتمعا فى يا زيد والحارث وهو مثل يا ايها الرجل من امتناع
اجتماع الصورتين من تقدير الظاهر قوله لانها توابع معرب يومئ الى ان المعرب لا محل له اولى انه لا يحل تبعا
محله ويرى ظاهر اعرابه وفى المضمرين نظر اما الاول فلان المضاف اضافة غير محضة له محل اما الاسم
مع كونه معربا لفظا نحو حسن الوجه ومؤدب الخدام وضارب زيد وكذا ما اضيف اليه المصدر واما الثانى
فانه وان كان ظاهر كلام سيبويه منع الحمل على موضع ما اضيف اليه اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
والمصدر وان جاز فى الظاهر ما هو هم خلاف ذلك فهو يضرب عامدا كغلام ضارب زيد وتمر ان التقدير ضارب
زيد وضارب عمرا ولا يكون فى نحو الحسن الوجه والبدل الرفع فى المعطوف كل هذا كما ترى نحو لغة التابع الظاهر
اعنى المنسوق على المحلى بحق لكنه يشكل عليه بانفاقهم على جواز العطف على محل اسم ان فى نحو ان زيدا منطلق
وعمرو وله ان يركبان الجملة غير المؤكدة اعنى عمرو مع خبر المقدر عطف على الجملة المؤكدة اعنى ان معها وغير
ولا يقول ان اسم ان عطف على اسم ان وكذا تقول فى نحو قوله فان لم يجد من دون عدنان والدا ودن معرفة تكن
العوادل ينصبن دونه وقوله فلستا بالجمال ولا الجعاد ان المنصوب عطف على الجار والمجرور فى قوله ولا الرجراج
الرجل كانه يجوز عندهم سوال المقدم وهو انه اذا كان صفة للمنادى المضموم فلم لم يجز نصبه كما فى يا زيد الظريف
قوله وتوابعه كانه يجوز ان سوال الوارد على الجواب عن السوال الاول اذا كان هو المقصود بالنداء والمقصود بالذات

بالنداء كالمنادى المضموم فالوجه ان يجوز فى توابعه ما جاز فى توابع المضموم وعلى هذا صار نحو الرجل فى يا
ايها الرجل كالنعت اذا قيل لم ويجب رفعه قيل هو المنادى المفرد الذى يلتزم حرف النداء كونه مقصودا وفى
موصوفه فاذا قيل فيجب اذا لم يكن فى توابعه ما جاز فى توابع المنادى المضموم قيل هو ليس نفس المنادى المضموم
بل مثله قوله وقالوا يا الله خاصة يعنى لم يدخل حرف النداء من جملة ما فيه اللام الا لفظ الله فيقال انما يلزم
ذكر اللهم فى يا الله لان فى هذا اللام لزوما للكلمة فلا يقال الناكر انا نراه لا يسمع بها الا مع الكبار وكونها
بدلا من همزة الاله فلا يجمع بينهما الا قليلا قال لعاذ الا لدان كونوا كظبية ولا ذئبة ولا عقيلة ربرب
واما النجم والصعق والذى ويابه فان لامها لازمة لكنها ليست بدلا من شىء واما الناس فان اللام فيه
عوض عن الفاء واصله اناس ولا يجتمعان الا فى الشعر كقوله اذا المنايا يطلعن على الناس الامينا الا انها
ليست لازمة اذ يقال فى التصغير ناس قالوا واصله الاله فعال بمعنى المفعول والالهة العبادة والتفخ
العين اى عبد فالاله بمعنى مألوه اى معبود فاستعمل فى الاصل مع اللام الغالبة كالنجم والصعق كانه
كان علما فى كل معبود ثم اختص بالمعبود بالحق لانه اولى ما يؤله اى يعبد وصار مع لام العهد علما له فلكثرة
استعمال هذه اللفظة صار تخفيف الهمزة فيها اغلبيا تركب فيها ال والالف واللام كالعوض من الهمزة لقلة
اجتماعها ولا تقول اجتماعا يختص حال الضرورة كما قلناه فى الناكر وذكر انه فى يحيى الاله فى التصغير
اورد ابو الفرج الاصفهانى ان اميه ابا خلف كان يسمى عبد الرحمن ابنا اميه عبيد الاله فلما خففت
الهمزة نقلت حركتها الى ما قبلها ثم حذفت فصار اللهم فحكموا اللام الاولى وادغموا
فى الثانية ولا يقال لهم لو خفف نحو الالاهة بمعنى العبادة لان التخفيف مع عروضه غير غالب كما غلب فى
الله فكان اللائق لهم ان لم ينقلبا والكتب يا الله قطعوا الهمزة وذلك لان ايدان من اول الامر ان الالف واللام
خصوصا تمكنا عليه الاصل وصار كجزء الكلمة حتى لا يستكن اجتماعها والادغام فلو كان باقيا على اصله

عدنان الله

لسقط الهمزة في الدرج اذ همزة اللام للعرفة همزة وصل وحكى ابو علي يا الله بالوصل على الاصل وهو سيبويه
ان يكون الله من لا يليه لها اي يستتر فيفارق قطع همزته واجتماع اللام ويا انه اللفظ اختص بها ليكون
في عوض كاختصاص ستماء تعالى وصوته ملاء اللهم وتا الله واالله وها الله ذا واالله مجرورا بحرف مقدر
في السعة واالله بقطع الهمزة كما يجيء في باب القسم وقوله من اهلك يا التي تيمتني وانك بخيل بالوصل عيني
شاذ ووجه جوازه معاملة الشذوذ لزوم اللام وقوله فيا الغلامان اللذان فرا ايا كما ان يقتلا سراة اسلما
وبعض الكوفيين يجوزون دخول يا على ذي اللام مطلقا في السعة والميمان في اللهم عوض من يا ولهذا
لا يجمعان كما لا يجمعان في قول الخليل ويونس ولا يجوز ان تقول اللهم اغفر لنا اللهم
بالخير ويجمع بين يا والميم المشددة ضرورة فان اتى اذا حذف الميم قلت يا اللهما اغفر لنا وقد يزاد في آخر ما
قال وما عليك ان تقول كلما سبحت او صليت اللهم ما اردد عليك سبحتنا صلنا ولا يوصف اللهم عند سيبويه
كما لا يوصف اخواتها اعني المختصة بالنداء خلافا للخليل ويونس وقد جاء الجر وصفه
لانه بمنزلة يا الله وقد يقال يا الله الكريم وقد استشهد بقوله تعالى قل اللهم فاطر السموات والارض وهو عند
سيبويه على النداء المستانف ولا اراه في الاسماء المختصة بالنداء مانعا من الوصف بل السماع يقوي فيها
قال وكذا مثل يا تيم تيم عدي الضم والنصب اقول يعني بمثله المنادى المفرد اذا تكرر ووالى الثاني
اسم مجرور بالاضافة فالثاني واجب النصب وكذا الاول الضم والنصب قال يا تيم عدي لا ابا لكم لا
يلفينكم في سوءة عمر وقال يا بؤس للحرب الضمير الذليل نطاول الليل عليكم فانزل اما الضم الاول فواضح
لانه منادى مفرد معرفة والثاني عطف بيان وهو البدل على ما بان في بابه واما نصب الاول فقال سيبويه
ان تيم الثاني مقحم بين المضاف والمضاف اليه وهو تاكيد لفظي لتيم الاول وقد مر في توابع المنادى المبني
ان التاكيد اللفظي في الاغلب حكمه حكم الاول وحركته حركته اعرابية كانت او بنائية فكما ان الاول يجوز

يحذف التنوين للاضافة فكذلك الثاني معاملة لغير المضاف وشبهه سيبويه باللام المقحمة بين المضاف
والمضاف اليه في لا ابا لك لتاكيد اللام المقدرة وانما جيء بتاكيد المضاف لفظا بينه وبين المضاف اليه لما
بعد المضاف اليه للا يستنكر بقاء الثاني بلا مضاف اليه ولا تنوين معوض منه ولا بناء على الضم وجاز
الفصل به بينهما في السعة معاملة لما لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه الا في الضرورة وذكر بالفرق
خاصة في الاغلب كما يجيء في باب الاضافة لانه لما كرر الاول بلفظه وحركته بلا تغيير صار كانه الثاني
لا الاول بلفظه وحركته فكانه لا فصل هناك الا ترى انك تقول ان ان زيدا قائم مع قولهم لا يفصل
بين ان واسمها الا بالظرف وتقول لا رجل في الدار معاملة النكرة المفصول بينها وبين الثانية واجبة
الرفع نحو قوله تعالى لا فيها غول وقال فلا واالله لا يلقى لبني ولا لهيابهم ابدا وواو معاملة ضرورة الجر
لانفصل اللام المحلوم وقد يمكن ان يكون قوله وصاليات ككما يؤثفين من هذا فلا يكون في البيت دليل
على لحمة الكاف الثانية وقال المبرد ان تيم الاول مضاف الى عدي مقدر يدل عليه هذا الظاهر وكم
يبدل من المضاف اليه التنوين كما ابدل في قوله تعالى كل لما دعا ذان القرينة الدالة على المحذوف موجودة
بعد مثل المضاف اعني عدي الظاهر الذي اضيف اليه تيم الثاني فكان المضاف اليه الاول لم يحذف
واذا جاز حذف المضاف اليه مثل هذا لاختلاف المضافين نحو قوله يا تيم زيد يا تيم عدي وجب ان لا يحذف
نصف وربع درهم فهو معنى قولهم اجود لان كثرة التكرار دعى الى استكراهه فهو عند المبرد في
الاصل مضاف ومضاف اليه بعدهما مثلهما وعند سيبويه ليست الاضافة مكررة وقال بعضهم بعد
موافقة للمبرد في ان اصله يا تيم عدي تيم عدي ان تيم الاول مضاف الى عدي الظاهر والذي
اضيف اليه الثاني محذوف قال لما حذف المضاف اليه الثاني بقي يا تيم عدي تيم فقدم تيم على عدي
لما ذكرنا في قول سيبويه وكذا يقول هذا القائل في نحو زيد يا تيم عدي وجب ان لا يطرد له هنا ان يقول

ان الفصل كما فصل لان المضاف الثاني ليس بلفظ الاول كما كان في يتم يتيم عدي فالاولى قول المبرد وقد
اجاز السيرافي وجها رابعا في نحو يا يتيم يتيم عدي وهو انه كان في الاصل يا يتيم بالضم يتيم عدي ففتح اتباعا
لنصب الثاني كما في يا زيد بن عمرو وبذلك كما ذكرنا في قوله والعلم الموصوف يا بن ان الكوفيين يجوزون فتح المنادى
العلم الموصوف بمنصوب اي صفة كانت لان يتيم عطف بيان للاول وهو كالصفة البينة قال والمضاف الى
ياء المتكلم يجوز فيه يا غلامي ويا غلامي ويا غلام وبالها وقفا وقالوا يا ابي ويا امي ويا ابن ويا ابن فتحا وكسرا
وبالهاء وقد ياء واما ويا ابن عم ويا ابن عم اقول اختلف
في ياء المتكلم فقال بعضهم اصلها الفتح لان واضع المفرد ينظر الى الكلمة حال افرادها دون تركيبها فكل
كلمة على حرف واحد حركوا العطف وفائه ويا بالجر ولامه وياء المتكلم اصلها الحركة لئلا يبتدأ بالساكن
وقال بعضهم اصلها السكون وهو اولى لان السكون هو الاصل وقولهم الواضع ينظر الى الكلمة حال
افرادها ممنوع وظاهر انه ينظر في المضمرات الى حال تركيبها بدليل وضعها مرفوعة ومنصوبة ومجرورة والاسماء
لا يكون الا حالة التركيب ولو لم ينظر في الكلمات الى تركيبها لم يطرد وضعه للكلم التي ليس فيها حال التركيب
على البناء على ثلثة احرف فان اريد بل جاز وضعها على حرف او حرفين كما وضع ياء الضمير وكاف وكما وما
الا وعلى كل حال فحينئذ الاسكان ياء المتكلم اكثر استعمالا اذ الم يلزم ايضا عن ساكنين اذ لم يذكر لعدم
اعني الفتح والسكون مطرد ان في غير النداء ايضا نحو جاءني غلامي وامرت بغلامي واما يا غلام بحذف الياء في النداء فلان
النداء موضع تخفيف الا ترى الى الترخيم وذلك لان المقصود غيره فيقصد الفراغ من النداء بسرعة
لينخلص الى المقصود من الكلام فخفف يا غلامي بوجهين حذف الياء واجتلاب الكسرة ليدل عليه وقلب الياء الفا

الفا لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة وبذلك الوجه لا يكون في كل منادى مضافة الى ياء
المتكلم بل في العلم الذي غلب عليه الاضافة الى الياء وكثر به لدل الشهرة على الياء المقدرة بالحذف
او الغلبة فلا تقول يا عدوي ويا عدوا وفي جاء في المنادى نحو يا غلام ويا رب بالفتح اجراء
بالفتح من الالف اما فتح يا بني واصله يا بنيا فليس بشاذ كما شذ نحو يا غلام لا يفعل يا بنيا
وقد يضم في النداء ما قبل الياء المحذوفة وذكر في العلم الغالب لتعليل الاضافة الى الياء للعلم بالمراد وهو
القراءة الشاذة رب احكم وربما ورد في النداء الحذف والفتح في غير النداء لكن الحذف في الوصل والقوافي
بسبب بناء طلبا للازدواج قوله يا ابا، وقفا اذا وقف على يا غلامي ما قبلها بيان الالف كما يجيء
في باب الوقف واذا وقف على يا غلامي بسكون الياء حملا فالوقف عليها بالسكون ابدا ويجوز حذفها
وسكان ما قبلها كما تقف على حذف يائه وحملا وذلك على قبيحين وقف على القاضي بسكان الضاد
كما يجيء في باب الوقف واذا وقف على يا غلامي بفتح الياء وحملا جاز اسكان للوقف وجاز الحاق ياء
السكت مع ابقاء الفتح قوله وقالوا يا ابي ويا امي نبطر فيهما ما في سائر المنادى المضاف الى الياء وتزيدان
عليها بجواز ابدال الياء تاء وتاثيث بدلا عند البصريين قالوا والدليل على انها بدل منها انهم يجمعون
بينهما والما ابدلت تاء والتاثيث لا يزاد في بعض المواضع على التفخيم كلمة علامة ونسابة وكما
والام مطلقا التفخيم ودليل كونها للتاثيث انفصالها في الوقف بهاء وقال الكوفيون الهاء للتاثيث
وياء الاضافة مقدرة بعدها ولو كان الامر كما قالوا لسمع يا ابتي ويا امتي ايضا ويجوز حذف الهاء
المبدلة من الياء للترخيم فيلزم فتح ما قبلها نحو يا اب ويا ام على ما مر كي يوقف لئلا يلتبس بيا الاب
والام بلا تاء والفراء يقف عليهما بالتاء لان التاء ليست للتاثيث للحصر كاخت وبنت والاولى الوقف
بالهاء لانفتاح ما قبلها كما في كلمة وغرفة بخلاف تاء اخت وبنت ثم وقف عليها بالتاء كتبها تاء وما

وقف يا ايا كلها يا ذا لان مبنى الحظ على الوقف وانما يفتح لمنع الالتقاء بعد الف زائدة لانها تبدل عن ياء متحركة نحو يا فتى اقبل وانما فتح لو
تحركت وقال الاندلسي اصل يا ابت ويا امت يا ابا ويا اما فحذف الالف وهو ضعيف لان الالف خفيفة لا
تستثقل فتحذف واما مد قولهم يا بن ام ويا بن عم فمحتمل للنقل الحاصل بالتركيب وقيل في يا ابت ويا امت
انهما تجيزان في الشعر ترك التاء مفتوحة كجيرة في قوله كليني لهم يا اميمة ناصب وقد يقال يا ابت
ويا امت بالضم وهو اقل من الاول وكسر التاء فيهما اكثر لمناسبة الكسرة للياء التي هي اصلها وجاز يا
ابانا ويا امانا لانه جمع بين العوض والمعوض
عنه وقوله يا ابن ام وبن عم خاصة شاذ يا غلامي في المضاف الى الياء اذا اضيف اليه المنادى فهو
كما اضيف اليه غير الاسم والعم اذا اضيف اليهما ابن او بنت منادى فانه يجوز فيهما تخفيف
الياء فيكما بالحذف او القلب الفا لكثرة استعمال بخلاف غيرهما فانه لم يكثر استعماله نحو يا غلام
اني فعلي الذي يجوز فيه ما جاز في يا غلامي من الاربعة الاوجه ويزيدان عليه باطراد فتح الميم
نحو يا بن ام ويا بن عم اجتزاء بالفتحة عن الالف لزيادة استثقاله فيبقى في تخفيفه اكثر مما تخفيف
يا غلامي وانما كان حذف الياء فيه مع فتح الميم او كسرة اكثر مما حذف يا نحو يا غلامي قال وترخيم
المنادى جائز وهو في غير ضرورة ما امكن الترخيم في المنادى دون غيره لكثرته ولكون المقصود في النداء
هو المنادى له فقصد سرعة الفراغ من النداء للقضاء الى المقصود فحذف الآخر اعتباطا قال وهو
حذف آخر تخفيفا اقول يعني بالحذف التخفيفي ما لم يكن له موجب كما كان في يا فاض وعصا والا
فكل حذف لا بد فيه من تخفيف ويقولون لهذا ايضا حذف بلا علة وحذف الاعتباط معناه لا بد
في كل حذف مما قصد التخفيف وهو العلة فهذا اصطلاح منهم وبهذا الذي ذكرنا ان كان حذف الترخيم
خرج هو منه ترخيم غير المنادى فان ارادنا المحدث ما يجمع اقطاره قلنا هو حذف آخر الكلمة اذا

اعتباطا بقولنا فخرج منه حذف التنوين والحركة وقولنا لانما يعرض الكلمة ويدخل فيه حذف التاء
والجزء الاخير من نحو بعلبك لان المحذوف صار من الكلمة بدلالة ما قبل الآخر عليه فخرج منه حذف
الياء في نحو يا غلام اذ المضاف اليه ليس من الكلمة الا ترى ان مؤنث الاعلم ما قبله فخرج منه الحذف
في يا بنصا وقولنا لان الحذف لعلة لا للاعتباط فخرج ايضا حذف لام نحو يد ودم لانه واجب
قال وشرطه ان لا يكون مضافا ولا مستغاثا ولا مبهما ويكون اما علما لمذكر على ثلثة احرف فما
بناء التاء اقول شروط ترخيم المنادى خمسة ان يعتد منها عدده معتد به وهي ان لا يكون مضافا
ولا مضارعا له وان لا يكون مستغاثا ولا يكون مندوبا ولا يكون بعلة والشرط الاخير ليوفي بغير
منعين بل احد الشرطين احدهما كونه علما لمذكر على ثلثة احرف والثاني كونه بناء تأنيث وانما
لم يذكر المصنف مضارعا للمضاف لان حكمه حكم المضاف وانما لم يقل ولا مندوبا لان المندوب عند
ه بمنادى كما مضى واجاز الكوفيون ترخيم المضاف ويجعل الحذف في آخر الاسم الثاني نحو قولهم اقبل
حظكم يا آل عكرم واذكروا ناصرنا بالغيب بذكره وقولهم ابا عذر لا تعذ وكل ابن فتن مستغاث
داعي موته فيجيب اي آل عكرمة وابا عذرة وهو عند البصريين ضرورة في غير المنادى كما هو قول ذي الرمة
ديار مية اذ مي ناصفا فذكا ولا يرى مثلها عجم ولا عرب وقول المبتدئ به ما فعل الصوارم والقنا
عمرو وحبذا الانعام وبعض العرب يرخم الجملة بحذف عجزها نحو يا تأبط والغراء والاقعس
بجواز ترخيم الثلاثي المحرك الاوسط عالما كان حركة الاوسط كالحرف الرابع فيرخم نحو جعفرا و
نقل ابن الخشاب عن الكوفيين جواز ترخيم الثلاثي عالما كان اوسطه ساكنا او متحركا ويجوز ترخيم غير المنادى
للضرورة وان خذامى تأنيث وعلمية على تقدير النقل لكان او على تقدير الحذف وعلى كل يجوز
والمراد بوجوب تقدير النقل والحذف قولهم الا اضحت حبالكم رمامة واضحت منك

سمعته أما ما أي أما هذه والمانع يجوز ترخيم المتعدي المضاف على ما افتاك البصريون والترخيم لجملة
علمين لانها اذا حكمي بما يراعى حال جزئيها قبل العلمية استقلال كل واحد من الجزئين باعراب على ما يحكى
في باب التركيب فلما كان كل واحد من جزئيها مستقلا حاز حذف اللفظ اي الاعراب لمراعاة حالها قبل
العلمية والمعنى بعد العلمية عن كل واحد من جزئيها معنى مستقلا لان عبد الله وتابط شرا حيث
كثيرا ومراعى اللفظ والمعنى معا لم يكن لحذف من الاول نظر الى المعنى اذ ليس باخر الجزء ولم يكن حذف
الثاني ولا حذف آخر الثاني نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية ويجوز ان يعلل امتناع ترخيم
المضاف والمضاف اليه بان المضاف اليه لم يحتج بالمضاف اذ حاز حالا ما بحيث يصح حذفه بل صار
اوحذف اخره بدليل ان اعراب المضاف باق واعراب لا يكون الا في اخر الكلمة ولم يكن ايضا منفصلا
عن المضاف بحيث يصح حذف اخر المضاف للترخيم بدليل حذف التنوين وهو علامة تمام الكلمة
منه لما حل المضاف اليه فهو متصل بالمضاف بالنظر الى سقوط التنوين منه المضاف منفصل عنه لبقاء
الاعراب على المضاف كما كان فلم يصح ترخيم احدهما وللمضارع للمضاف حكمه حكم المضاف و
انما لم يرخم المستغاث المجرور باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب او البناء فلم يرد عليه
الترخيم الذي من خصائص المنادى وعلة العلة بطرد في ترك ترخيم المضاف والجملة علميا او
وامتنع الترخيم في المستغاث الذي هو اثر من زيادة المدلان الزيادة تنافي الحذف وكذا المندوب لان الغالب
فيه تزيد مدة اخر لاظهار التفجع وتشهير المندوب وغير المرد فيه قليل قوله ويكون اما على لغة
انما شرط العلمية في الترخيم لكثرة نداء العلم فكأنه التخفيف بالترخيم مع انه لشهرته يكون فيما
لا يغني منه دليل على الباقي وانما شرط في العلم الزيادة على الثلاثة لانهم كرهوا نقص الاسم نقصا
وكيفما قدر اعم من ان يكون قبل ياء المتكلم اي من الثلاثي بلا علة ظاهرة موجبة بخلاف نحو يد ودم فان

فان النقص فيه وان كان بلا علة كثير قليل غير قياسي والشاذ لا يقاس عليه وبخلاف نحو غلام وشيخ
وعصا فانه وان كان قياسيا لكنه لعلة ظاهرة منجبرة الى الحذف فان قلت المنادى المرخم مبني وكل ما
المبنية تكون على اقل من ثلاثة احرف نحو ما ومن قلت البناء فيه عارض فورود حكم المعرب وضمة شبيهة
بالمرفوع على ما يشاكل قبل وان لم يكن على اقل من الثلاثة على الثلاثة موصوفا بالزيادة على الثلاثة فالشرط كونه بناء
ثابتا نحو عشاء وبنية فانه يرخم وان لم يكن على اقل من الثلاثة وذلك لان وضع البناء على الزوال
كما ذكرناه في باب ما لا ينصرف فيكفيه ادنى مقتض للسقوط حتى اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف
الاصلي اعني آخر المنادى وانما لم يبال ببقاء نحو ثبة وعشاء بعد الترخيم على صرفه لان بقاءه كذلك ليس
لاجل الترخيم بل لحق البناء ايضا كان ناقصا عن الثلاثة اذ البناء كلمة اخرى لكنها انحرفت بما قبلها بحيث
صار معتقب الاعراب فالامر فيه كما قبل الحذف قيل البكاء كثير عابثة وقيل التفاعل كثير مضمرة ولو
اعتبرنا سر البناء مستقرا لكان الكلمة بكونها معتقب الاعراب فلما كان بناؤه على عدم اللزوم لم يكن
بما يصير اليه حال الكلمة بعد والدليل على عدم لزومه حذفه في جمع السلامة نحو عرفات وتقديره نحو الدار
والشمس وليس لانفي الثابت بهذا الاصل قال سيبويه كل اسم في اخره تاء فان حذف التاء منه كلام
العرب اكثر كان الاسم مع التاء ثلاثة او اكثر وسواء كان الاسم علما او لا ولغلبة الترخيم فيه عومل اخر
غير المرخم منه في بعض المواضع معاملة المرخم اعني فتح التاء كما في قولك يكلبني لهم يا ابنة ناصب وكقبل
الكسرة يطلق الكوكبية فصار في المنادى غير المرخم وجهان ضم التاء وفتحها ثم اعلم ان الدينة
بحذف تاء التاء وبعد الاكثرون على ما قلنا اذا وقف المحققون اكثر الهاء فيقولون في يا طلحة يا طلحة
وقليلا ما يوقف بسكون وذلك لانهم يحققون تاء السكت بالفرار الى حركة اخر اسم ابتدئ وما شبه به
نحو زيد وانه وشبهه وان لم يكن هناك في الوصل شيء يغلب بها في الوقف فالحاقه بما كان هناك

سمعته أما ما أي أما هذه والمانع يجوز ترخيم المتعدي المضاف على ما افتاك البصريون والترخيم لجملة
علمين لانها اذا حكمي بما يراعى حال جزئيها قبل العلمية استقلال كل واحد من الجزئين باعراب على ما يحكى
في باب التركيب فلما كان كل واحد من جزئيها مستقلا حاز حذف اللفظ اي الاعراب لمراعاة حالها قبل
العلمية والمعنى بعد العلمية عن كل واحد من جزئيها معنى مستقلا لان عبد الله وتابط شرا حيث
كثيرا ومراعى اللفظ والمعنى معا لم يكن لحذف من الاول نظر الى المعنى اذ ليس باخر الجزء ولم يكن حذف
الثاني ولا حذف آخر الثاني نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية ويجوز ان يعلل امتناع ترخيم
المضاف والمضاف اليه بان المضاف اليه لم يحتج بالمضاف اذ حاز حالا ما بحيث يصح حذفه بل صار
اوحذف اخره بدليل ان اعراب المضاف باق واعراب لا يكون الا في اخر الكلمة ولم يكن ايضا منفصلا
عن المضاف بحيث يصح حذف اخر المضاف للترخيم بدليل حذف التنوين وهو علامة تمام الكلمة
منه لما حل المضاف اليه فهو متصل بالمضاف بالنظر الى سقوط التنوين منه المضاف منفصل عنه لبقاء
الاعراب على المضاف كما كان فلم يصح ترخيم احدهما وللمضارع للمضاف حكمه حكم المضاف و
انما لم يرخم المستغاث المجرور باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب او البناء فلم يرد عليه
الترخيم الذي من خصائص المنادى وعلة العلة بطرد في ترك ترخيم المضاف والجملة علميا او
وامتنع الترخيم في المستغاث الذي هو اثر من زيادة المدلان الزيادة تنافي الحذف وكذا المندوب لان الغالب
فيه تزيد مدة اخر لاظهار التفجع وتشهير المندوب وغير المرد فيه قليل قوله ويكون اما على لغة
انما شرط العلمية في الترخيم لكثرة نداء العلم فكأنه التخفيف بالترخيم مع انه لشهرته يكون فيما
لا يغني منه دليل على الباقي وانما شرط في العلم الزيادة على الثلاثة لانهم كرهوا نقص الاسم نقصا
وكيفما قدر اعم من ان يكون قبل ياء المتكلم اي من الثلاثي بلا علة ظاهرة موجبة بخلاف نحو يد ودم فان

هاء في الاصل اولى ويعني في الهاء في الشعر في الاطلاق نحو قوله فغي قبل التعرف يا صبايا اولا
بكر فوقفوا فندكر البوداعا ولا يلزم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط الآتية من نحو يا صاح ومع
مشاركة ما قبله في الحركة من جنسها فلا يجوز مع الحرف الآخر الواو والياء المتحركتين في كلمة نحو وبر وبير
لتحضنها بالحركة وتقوى بها ولا يجوز ايضا اذا لم يكن ما قبلها ساكنا كالالف في كتاب وبير وقولي
ملحقين بجرد حمل ولم يكونا كعلبط وقيطط وذكرنا بهما اذا الحرف الصحيح يقلة المد فيهما
لان المد في الاغلب يكون الالف والواو والياء اللتين حركة ما قبلها من جنسها واما مد نحو
وبر في متحرك ومتحرك وحسنين وقعا في القرية واما مد القرآن هنا لانه كان الاولى حذف المد
الزائد لكن لما لم يكن آخر والترخيم يجز حذفه فلما حذف الحرف الآخر صار متطرفا فثبت
في الوقوف ولو قال يجذف حرفا فما قبل آخر حرف متحرك او ساكن من اربعة احرف نحو عمار ومروان
لكنه فصل لهذا التفصيل يتغير ما على يخالف عالي الحذف على صيغتين كما ذكرنا قوله واما كان من اربعة احرف
انما اشترط هذا للا يبقى الحذف على حرفين والغرا يجيز حذف المد ايضا في نحو سعيد وعمود وعماد لكن لا
يعبأ به كلمة واحدة وان كانت على حرف فاكتفى بها وكذا اذا كانت المد غير زائدة لم يجز في كاف سماح وسميح
وتعرف الالف بجواز حذف المد الاصلية ايضا والمشهور خلافه ويعني بالمد الالف والواو والياء
ساكنتها ما قبلها من الحركة من جنسها فلا يجوز مع الحرف الآخر الواو والياء المتحركتين في نحو بر وبير
لتحضنها بالحركة وتقوى بها ولا يجوز ايضا اذا لم يكن ما قبلها سواد كانا للالحاق كحوتر وبير قولي
ملحقين بجرد حمل ولم يكونا كعلبط وقيطط وذكرنا بهما اذا الحرف الصحيح يقلة المد فيهما
لان المد في الاغلب يكون الالف والواو والياء اللتين حركة ما قبلها من جنسها واما مد نحو
وبر في متحرك ومتحرك وحسنين وقعا في القرية واما مد القرآن هنا لانه كان الاولى حذف المد
الزائد لكن لما لم يكن آخر والترخيم يجز حذفه فلما حذف الحرف الآخر صار متطرفا فثبت
في الوقوف ولو قال يجذف حرفا فما قبل آخر حرف متحرك او ساكن من اربعة احرف نحو عمار ومروان
لكنه فصل لهذا التفصيل يتغير ما على يخالف عالي الحذف على صيغتين كما ذكرنا قوله واما كان من اربعة احرف
انما اشترط هذا للا يبقى الحذف على حرفين والغرا يجيز حذف المد ايضا في نحو سعيد وعمود وعماد لكن لا
يعبأ به كلمة واحدة وان كانت على حرف فاكتفى بها وكذا اذا كانت المد غير زائدة لم يجز في كاف سماح وسميح
وتعرف الالف بجواز حذف المد الاصلية ايضا والمشهور خلافه ويعني بالمد الالف والواو والياء
ساكنتها ما قبلها من الحركة من جنسها فلا يجوز مع الحرف الآخر الواو والياء المتحركتين في نحو بر وبير
لتحضنها بالحركة وتقوى بها ولا يجوز ايضا اذا لم يكن ما قبلها سواد كانا للالحاق كحوتر وبير قولي

الترخيم فيه فعومل معاملة المرخم وكذا الالف وبعض الكوفيين يمنع من ترخيم
المؤنث بالتاء على لغة الضم لئلا يلتبس بالمذكر وكذا لا يجيز بعضهم لمثله ترخيم المثنى وجمع
السالم على لغة الضم لئلا يلتبسا بالمفرد فلا يجوز ترخيم جمع المذكر السالم مطلقا لذا لتباس بالواحد
وكذا لا يجوز ترخيم المنسوب مطلقا نحو يا زيدي اذ لو ضم لالتبس بنداء المنسوب اليه ولو كسر لالتبس بالمضاف
الى الياء وبذا كله منع سيبويه من ترخيم نحو قالمة وقاعدة غير علم على لغة الضم لان لم مذكرا فيشتبه
اما اذا كان علما فيجوز على لغة الضم ايضا اذ لا مذكر له اذا ما لفظ فيلتبس به قال المص الظاهر
جواز الضم في نحو قالمة علما كان اولا اقول لعله ان اللبس فيما قال سيبويه اغلب واكثر لكونه غير علم
بخلاف ما ذكر غيره لان جميعها مشروط بالعلمية استثنى المتمم بعلمه مما يزيل اللبس في محاليه الغالب
ثم الحق ان كل موضع قامت فيه قرينة تزيل اللبس جاز ترخيم ما ذكر على نية الضم كان اولا وقال لا قال
والقراء يحذف الساكن ايضا في الهجاء الذي قبل الفرع ساكن نحو يا زيل ويسطر على نية المحذوف كالملفوظ والكوفيون يحذفون
بشيء من الوقف نحو نعم واجل وانه وضعيف لان معنى نية المحذوف ان المحذوف كالملفوظ والكوفيون يحذفون
في نحو صاليا ويزيدون ايضا الحرف الثالث اعني الالف معنى الياء التي بينهما لزيادة الجمع والبصريون يجتزئون
بحذف الالف الاخيرة لحصول الياء قبله بحركته من المحذوف قبله وان كان مركبا حذف الاسم الاخير
لما ان به حذف شيء منه وكان موضع اتصال الكلمتين كالمنفصل والكلمتان كعظيمتين منفصلتين عندهم في
قبول المذكر من معاصل الحروف المتصل بعضها ببعض لانه قرب العهد بالاتمام بسبب التركيب
العارض ضعف بالاخير بكماله فاذا ثم خمسة عشر قلت يا خمسة اقبل في الوقف تغليب ما في الاضافي
ولا تحذف الالف لانها كالمتمكن ولا يستبعد حذف الواو بعد الضمة قبلها في الوقف نحو لن يدع الانسان
ولا يوقف على ما في الثالث الا في بعض اللغات قالوا واذا رخم اثنا عشر واثنتا عشرة واثنى عشر واثنتي

واثنتي عشر حذف عشر مع الالف والياء لان عشر بمنزلة النون المحذوفة فكانهم اثنان
واثنين وثم لا يضاف اثني عشر كما يضاف ثلثة واخواتها كما يجيء في باب المركب قال المص فيه نظر لانه
ان اراد انهم لم يبنوه ولا يلزم من معاقبته للتنوين حذف الالف معه فيلزم ان كان غير ذلك اي غير ما حذف
منه صرفان ويؤدي الى ان يكون في حكم الواحدة وذو وهن صحيح غير الياء فيبقى منه ثلثة وغير ما حذف
منه كلمة وهو المركب قال وبعضهم حكم الثابت على الاكثر فيقال يا هار ويا ثمو ويا بكر وفي بعضها يجعل الحكم بالعكس
فيقال يا هار ويا ثمي ويا بكرا اقول اي المحذوف في الترخيم حكم ما ثبت فيبقى الحرف الذي صار اخر الكلمة بعد
الترخيم على ما كان عليه وكان القياس ان يكون جعلها يبقى بعد الترخيم كما بنوه وهو الاكثر لان المعلوم من
استقراء كلامهم ان المحذوف لعلة موجبة في كلمة كالمثبت فيها وقاضي حكم الثابت فلذا بقي ما قبل المحذوف
من الحرف على حركته وان المحذوف لا لعلة موجبة في كلمة كان لم يغن بالامس فلذا صار ما قبل المحذوف
في نحو عد ويد ودم معتقبا لا اعتبار وذلك لانهم لو قصدوا كونه كالثابت لم يحذفوا لا لعلة موجبة
لكنهم لما كان الترخيم لعلة في كلمة مطردة فربما من الايجاز لطلبهم التخفيف في النداء باقتضى ما يكون
في فعلوا بالمضاف الى الياء المتكلم الذي فيها وفي مثل كونه في صورة المنقوص مالا يثبت في نحو يا زيد
ابن عمرو مالا والمشهور ما في الضم وذكرنا ما فيه ومنها ان النداء ليس بمقصود بالذات بل هو للتنبيه المخاطب
ليصغي الى ما يجيء بعد من الكلام المنادى له صار حذف الترخيم مطردا كالواجب فعومل معاملته في الاغلب
معاملة نحو عصا وقاض مما الحذف فيه مطرد او واجب وربما جعله سيبويه تشبيها بالمطرد
مطردا ليس بواجب فاذا كان المحذوف منويا الثبوت لم يغير ما بقي الا موضع بعضها مختلف فيه
وبعضها متفق عليه فمنها سلم ان حال الترخيم بسبب حذف صرفي لم يمنعه قال المجامعي في ترخيم نحو اعلون
وقاضون على هذه اللغة يا اعلى ويا قاضي برجوع الالف والياء لانهما زالا في اللفظ لكون الاخير

قوله كان لم يغن بالامس وفتح ما قبل المحذوف اي لم يكن
المحذوف لعلة موجبة فيكون في حكم الثابت فيبقى
حركة ما قبله كحركته

قوله ان اراد انهم لم يبنوه الخ اقول لا يخفى ان هذا
كلام على تقدير ان يكون الحذف لعلة موجبة
حركة ما قبل المحذوف

قوله لانهما زالا في اللفظ لكون الاخير
كالمنفصل

الذى حذفه وقال المصرفون ما قال لوقيل يا اعل ويا فاضى فى هذه اللغة لم يبعد لان الساكن الاخير
كالثابت لفظا وخطا وفى رد الالف والياء فى اللغة الطيئية اى لغة الضم لرفع الساكنين لفظا
وتقديرا وفيها اسلم بنى على المحذوف منه حرف اصلى لكون كان منقوصة ذكر المحذوف وقيل الفتحة كسحار
بفتح الهمزة وكسرها والكسرة اكثر والبوبنت فيبنى على الحرف الساكن ما قبله من الفتحة والالف
فيقول يا سحار بالفتح لانه اللائق بالساكن فتحا لما ضرا بناء لما قبله كما فى ويد وذى ولدم يلد ابوان
وفى هم الظائفة فى تحقيق الظائف وذلك لانه لما ضرف فيه بعد الترخيم بضم ما قبله على نية ان الفعال
كما اتبعوا الفعل صيغته من الكسر اكثر نحو يلن وانطلق ولم يضار بالفتح على الوجه المختار وشبه
فيبنى على الضم نحو سحار مرخما بالكسر ايضا للساكنين وهو اولى لكونه اسما واما اذا لم يكن قبل المدغم
ساكن آخر نحو انزر وشد فيبقى الساكن على حاله على لغة اللغة اى الكثيرة كما فى ابرق والفراء
يحذف الواو الاولى فى اسحارّ بعد الالف قياسا وان كان المدغم فى انزر بناء على اصله فى ابرق
فاما اذا لم يكن المدغم اصلى السكون فانه يرد الى اصل حركته ان لزم سكونه التقاء امثالهم تقول
فى المسمى بضارب يا ضارب ويا زيد يا مضارب بالضم لانه مفعول يضارب فان لم يلزم سكونه فالفتحة
يبقى الساكن على سكونه اذ المدغم غير كالثابت والفراء يرد الساكن الى اصل حركته لانه لا يرى سكونه
سكون الحرف الذى فى آخرهم فيقول يا حمر بكسر الراء وبا قبر بسكون القاف وفتح العين فى قبر ورد
بعض الحرف الساكن كما تقدم فى نحو خفت لالتقاء ساكنين الا ان ذلك يجب فيه رد الحرف وذلك يا دابة
الى اصله ولم يكن ذكره فى نحو خفت اذ لم يكن للساكن اصل فى الحركة وعاد ذيب اليه القراء مراد المدغم
الى اصل حركته فيبنى على ذلك الجماعة فى قولهم يا قاضى فى المسمى بقاض وا على ان الالف التى قبل

فرق بينهما بان الياء فى قاضى اصلية الثبوت فى بعض المواضع نحو ابت قاضيا وقاضيه بخلاف
الكسرة فانه لم يثبت فى موضع من المواضع وقيل هى ثابتة فى نحو هذا قاضى فانه يجوز عند الجزم اى بجعل المحذوف منوى
الثبوت بعد حذف الدال فقط فتقول بالمنوى لانه الواجب التقدير بحسب اصل الكلمة ومنع الفراء من ذلك
لانها فى الظاهر ليست من الكلمة وقيل يا ضمة ويدل لكم قالوا فى ترخيم من جعل على لغة المحذوف انه يجوز ابقاء الحرف
الساكن لشبهه بالحرف قال فاذا قصدت جعل محذوف منوى فى حكم الثابت حذفت الواو ايضا بناء على
مذهبه من نحو يا هم ويا زيد فى ترخيم حامد وسعيد وعادكم مر واذا جعل المرخم بحسب ما ضم قبل
المحذوف لفظا ان كان صحيحا ازمه حكمه نحو يا حار ويا مرو ويا قاض فى حار ومرو وقاض وتقديرا ان
كان يا مكسورا ما قبلها او الفا نحو يا قاضى ويا مشرا فى قاضية ومشرا وان كان واوا او ياء ضمة كالفا
فلسوف ونحو ابيدك الواو ياء والضمة كسرة نحو يا قاضى ويا مثنو فى الكثير قلت يا مثنو ويا قاضو
لانه لم يبق فى كلام العرب اسم متمكن آخره واو قبلها ضمة الا وتغلب لواو ياء والضمة كسرة نحو الغواشى
والهادى فى المنكر فى التعريف وباب الاعلال والمنوى فى حكم المتمكن لعروضه بناء وان كان ما قبل
المحذوف واوا او ياء بعد فتحة قلبتها الفا نحو غلامان وغزوان بالغا ويائيا وفى الكثير يا غلى
ويا يزو لئلا ذا توالت المحذوف لم يوازن الفعل تقديرا حتى تقلب لفا نحو غلا وقاذا لم تنو كما يجوز
فى الترخيم ان شاء الله تعالى وان كان واوا او ياء بعد الفتحة الفا قلبت همزة نحو يا سقاء ويا فضاء
سقاء وفضاء وقد تبقى فى الكثير نحو يا سقاو ويا فضاى لان مثل هذه الواو والياء انما تقلبان الفا همزة
اذا تطرفتا كما يجئ فى التصريف وان كان ما قبل المحذوف ثانى الكلمة وهو حرف لين فان عرفت ما ذكر من
الاصول ورددته الى ما كان كيف شئت فى ترخيم شاة او فاء كما تقول فى ترخيم سنة ودية يا وشى ويا وذى يرد
العين الى السكون تاء تانيث الا فقط ويا وشى ويا وذى يا بقاء حركة العين عند سيبويه كما يجئ فى باب التصغير

يقول وسيبويه يقول وسيبويه وان لم تعرف ثالث الاصول ضعفت الثاني ذا اللين كما تقول
يا لاي في المسمى بلاة وان لم يكن الثاني حرف لين لم ترد المحذوف كما تقول يا ثبة يا عدة ثبة وعدة كل
ذلك لان المنادى المضموم حكمه حكم المعرب كما مر وليحيى المعرب حكم ثانيه حرف لين لم تلا يسقط
ذكر اللين مع التنوين للساكنين فيبقى المعرب على حرف واحد وانما ذكرت هذه اللغة اي الغلبي التي قبلت
لا يكون منقلبا كما في حبلان وحبلى وقد ذكر المبرد انها لا تجوز اذا لانها تؤدي الى كونه الفعلى
منقلبات ياء او واو ولم تعرف للثنائية غير منقلبة عن شيء وفيه نظر قول الاخفش جوازه لانه اذا
يكون منقلبا كحبلى بفتح الفاء واما اليزني فاجاز وان لم يثبت وعلله قال لان الاسم شيء عرض
وليس بنية اصلية وكذا ذكر المبرد عن المازني في كل ما ادى بنية الاستقلال قيد الى قوله لان نظيره انه
لا يظهر الا على بنية الحروف وذلك نحو طيلسان على لغة كسر اللام وفرزدق وقذعمل وسعود وتسليح
وانما اليزني في زرجم عميرا على بنية استقلال يا منصور وفي خضم يا فضل معجان نفع وقع ليمان
ابنيتهم فتقول يا طيلس ويا قرزد ويا قذعم ويا سعي ويا تسلل ويا عنق فالوا واذا نقلت صحراوي
على الغلبي قلبت الواو همزة فلو ترلته عن النداء لصرفته لان همزته اذا ليست منقلبة من الف الثانيث بل
هي منقلبة عن الواو والمنقلبة عن همزة المنقلبة عن الف الثانيث فيعد الثانيث فيها فالاولى ان لا
نصرفه نظرا الى الاصل قال وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب وهو المنجح عليه يا وا واقتص
يا وا وكذا ذكر المبرد عن المازني في كل ما ادى بنية الاستقلال قيد الى قوله لان نظيره انه
غير المنادى وقد ذكرنا ما عليه فلا نعيد قوله المنجح عليه دخل فيه المجرور في نحو غلامي زيد فلما قال
يا وا اخرج كل منادى يدخله معنى من المعاني كالاستغاثة والتعجب والندبة لا يستعمل فيه الا هو
النداء المشهور اعني ما ذكرنا دون اخواتها لانها اقيمت وخلفت في جميع احواله وقد دخل المتر

المصرح باسمه فسمى المندوب وهو المنجح عليه نحو وامرنا وواويلا وبثبورا وقوله واقتصر بوا يعني
اقتصر لفظ المندوب بالندبة بسبب لفظة وا وقوله مختص بالندبة ويريد مشتركين النداء والندبة
وقيل قد يستعمل وا في النداء المحض وهو قليل قوله وحكمه الاعراب والبناء حكم المنادى وازيد وعبد الله
واطالعا جبلا اذا كان معروفا معينا وكذا توابعه كتوابع المنادى على التفصيل المذكور وذلك
لانه منادى في الاصل لكنه بمعنى الندبة وقال المصرح بناء على قوله يعني ان المندوب غير المنادى ان
المندوب مخصوص بالتنجع عليه كما ان المنادى مخصوص بطلب الاقبال فاستعمل لفظ المندوب في المندوب
في معنى المخصوص وكثيرا ما يحمل العرب ما على ما آخر معه اضدادا فيما كثيرا كما في امر عام معنى لهم في باب
الاختصاص اما انا فافعل كذا يريد الرجل فاستعمل في صورة النداء لما كان كذلك لمعنى الاختصاص
كما سيجيء قوله وكذا زيادة الالف اقول اي كلحاق الالف آخر المندوب ويجوز ان لا تلحقه سواء كان
مع يا او وا وقال الاندلسي يجب لحاقها مع يا للتنبيه بالنداء المحض طالما وفي ان يقال ان دلت
قرينة حال على الندبة كنت مخيرا معها ايضا والا وجب الحاق معها تقول يا محمداه يا على بلا الحاق
ويجوز الوقوف بالهاء المنقلبة عن الف الندبة نحو يا زيداه ووازيداه ولم يثبت وقد يلحق
بعد الف المنادى غير المندوب قال ابن السراج تقول في نداء البعيد يا زيداه والهاء في غاية البعد
ومنه قولهم يا بناه في المنادى غير المصرح باسمه اقول فانه نعت اللبس قلت واغلاما كمن
اقول آخر الكلمة لا يخلو من ان يكون ساكنا او متحركا والمتحرك اما ان يكون حركته اعرابية او لا والمعرب
بالحركات لا يلحقه الا الالف وبغير الاعراب نحو واضرب الرجلاه في المستحق بضرب الرجل وكذا واضربي
الرجلاه واغلام الرجلاه والغراء يجوز اتباعا على المد للحركات فيما على مدة الانكار نحو واضرب الرجلى
وواعبد الملكيه ولم يثبت وانما غير الحركة الاعرابية لان مدة الندبة دون مدة الانكار لان الندبة

جزء من الكتاب مشتمل على شرح الرضي على الكافية في النحو
وقد كتب على هوامشه بعض الفوائد
ولكن الناظر فيه يجد أن الكاتب لم يكن على علم بالنحو
فكثيرا ما يخطئ في فهم العبارة ويأتي بما لا معنى له
ويبدو أنه كان يكتب ما يسمعه من شيخه
دون أن يفهمه أو يتأمل فيه
والله أعلم

من مواضع مد الصوت اعلاما بالمصيبة فاضاروا فيها الالف دون الواو والياء لان المد فيها اكثر
منه في الواو والياء فلا يثقل الالف واوا واوا ياء الى الضرورة كما يجئ واما النكرة فلا يطيل مدا تاما
فليس صارما ان يكون بالالف بل هو في العدة قد سوا والمعرفة ان يقول ان الاولى ان يجاء فيها على الحركات
الاعرابية ما امكن هذا وان لم يكن الحركة اعرابية ولم يؤد الحاق الالف الى اللبس كما في قطام وحذام
وحيث اعلاما شهرة فالياء والواو الالف لانها الاصل في مد التذبة كما ذكرنا فلا تغلب الالف اللبس
وقال الاندلسي والمصريون هما مدة من جنسها ولا تغير حركة البناء للزومها فالكبيوه ونحو يا زيد
ويا غلام يعني بسقوط منه ياء الاضافة يا زيداه ويا غلامه فتحت الكسرة كما فتحت الضمة في يا زيد قلت
(وعلى ان يكون المد وتد يجزء بالتاء المثناة تحت)
ولو قدرنا ههنا اتباعا لمدة الحركة غير الاعرابية كان اولى لحصول اللبس وقلب الالف ياء نحو قوله
التثنية التي بعد الالف اكثر من سلامتها في زيد اكثر منها وانما زيداناه لان التثنية للمثنى بفعلان واما
التي بعد الياء فالالف هو الوجه نحو يا محيي الثاء ميتاه وان كانت الحركة غير اعرابية وادى الالف الى
اللبس لتغيرها عن قيام جنسها اتفاقا نحو واغلاميه في غلام الخاطبة للدابة بغلام المخاطب
وواضربوه في المسمى بمنه للدابة بالمسمى بمنها ولا يجوز في النداء المحض يا غلامه لان هاء الضمير
المضاف والمضاف اليه معا في حالة واما المندوب فلما لم يكن مخاطبا في الحقيقة بل متوجعا عليه جاز
واغلاميكاه والساكن لا يخلو اما ان يكون تنوينا او الفا او واو او ياء او ميم مجموعا وغيره فالتنوين
يحذف للساكنين نحو واغلام زيداه ولما حذف مع مد التذبة دون مد الانكار دل انه اصل المندوب
هو المنادى الذي هو محل التخفيف وجاز الفرق في المندوب ثلثة اوجه اخرى احدها فتحها لاجل
الف التذبة والثاني مدها للساكنين واتباعا لمدة حركة ما قبلها نحو واغلام زيديه بناء على مذهبه في جواز
اتباع مد التذبة لحركات الاعراب والثالث كسرة للساكنين واتباعا لمدة لكسرتها كما في مد الانكار وما

الواجب ان الكلمة مشتملة على كاف الخطاب وهو انما يسمى به اذا وقع بعد الفاعل الواجب الاظهار وجعلها علما يجيء الكلام
فيها انما هو بتأويل اولا وجه لتأويلها بما ذكر الخطب الهين وعادة الشارحين ان يجعل تعجبا يحكي على ما هو اللائق به وجه الخطب حتى يبقى
الكلام في ان حركة ما قبل الالف هل هي الحركة التي كانت قبل مد التذبة او الفتحة التي هي عوض عن مد التذبة كما هو الظاهر
على ما ليأتي فلا تكون الحركة مقدرة بل يكون مد التذبة قائما مقام الحركة وهو مثله بيد بعد على ما لا يخفى
التنوع على الله الملك والله اعلم بحقيقة الصواب منه

وما ذكرناه اولا هو المشهور المستعمل وان كان الغاضغنها لالف التذبة عند النحاة نحو واعلاه
واغلامكاه لان حذف اول الساكنين اذا كان مدا هو القياس كما يجئ في التصريف وقال المصريون يستغنى
بها عن الف التذبة وان كان واوا او ياء فان كانت الحركة قبلها مغيرة صرفتها بالفتح نحو يا قاضياه
ويا داعياه ويا برمياه ويا محمدواه واما اذا التذبة يا غلامي بسكون الياء فكذا تقول عند سيبويه يا
غلامياه لان اصلها الفتح عنده واجاز المبرد يا غلاماه بحذف الياء للساكنين ولم يذكر سقوطها
في المضاف الى الياء نحوا واغلاميه وانقطاع ضمائره قال السيرافي والقياس فيهما واحد يجوز سقوطها ايضا
الساكنين قال المصنف الحذف ليس بوجه وقال نحو واغلاميه اوجه اما لان اصلها السكون فيهما قال
بذلك فلا تزيد عليها مدة اخرى كما يجئ واما لان السكون العارض فيه كالاصلي بدليل قولك وا
مصطفاه والف المندوب الى اصلها مستغنى بها عن الف التذبة بخلاف الف التثنية فانك تقلب
لها الف المقصور نحو مصطفيان وذلك للزوم الف التثنية في المثنى بخلاف مد التذبة فانها
لا تلزم المندوب اما قوله اصلها السكون فقد تقدم ان ذلك مختلف فيه واما قوله السكون العارض
فيه كالاصلي فنقول ذلك في الالف لكونها كالف التذبة في الصورة فجاز ان تغني عنها كما ذا لبست
اليه واما الياء فلا تقول يا قاضياه في يا قاضي وان لم يكونا للواو والياء اصلي في الحركة فانا كانتا
مدتين اي ما قبلهما من الحركة من جنسهما نحو واغلاميه وواغلاميو واضربوا واضربي
اذا سميت بها فانك تكتفي بما فيهما من المدتين عن الف التذبة لكونهما مدتين اصليتين بخلاف مد يا قاضي فانه
اصل لمد الياء الحركة والف التذبة ليست لازمة للمندوب كما ذكرنا فقد لا يؤتى بها مع انه ليس
في آخر المندوب مد نحو وازيد فكيف اذا كان في آخره مد اصلي وان لم يكونا مدتين بنيت بالف
التذبة بعدهما ان شئت نحو وا فاعل كوا وبا فاعل كياه واما ميم الجمع فلا يأتي بعد الف التذبة

للذا يلتبس المجموع بالمثنى نحو واغلامكموه وا اغلامهي والواو والياء بعد الف اما للثنائي حذفتا
في الجمع كما حذفتا في المضمر شرذا لمذ المذية وستغني بما عن الف المذية كما قلنا في غلامهوا و
وغلامهي واما الف المذ قلبتا واوا او ياء للبس واما الساكن غير هذه الاثنيا فيغيض ويلحق الفا
نحو يا مناة في المسمى بمن وسيبويه يجيز نحو وا فشرونا اذا فتح وقال الكوفيون المسمى بالجمع السالم المذكر
ان اعربته بالحروف لا يجوز تذبينه كما لا يجوز تثنيته وجمعه فلا يجوز نحو وا زيدونا وان اعربته
بالحركات وجعلت النون معتقبة الاعراب ولا بد اذا من ان يلزمه الياء كما يجيء في باب الاعلام جاز
تذبينه نحو وا زيدياه وافشريناه وكذا يلزم على مذهبهم انك اذا حقرت يا المثنى واعربته بالحركات
والزمته الالف جاز تذبينه والا فلا وليس شيء اذا لا تناسب بين التذبية وبين التثنية والجمع حتى يمتنع
فيما امتنعا فيه وتقول في المسمى باثنى عشر عند سيبويه واثنا عشراه بالالف في الثنا لانه غير مضاف
وغير معاقب للنون فكانك قلت واثنان وقال الكوفيون واثنى عشراه بالياء يشبهانه بالمضاف
لان نون المثنى لا يسقط الا في الاضافة فكانه مضاف واجاز ابن كيسان الوجهين قال وكذا الهاء
في الوقف تقول بعنوان الحاق هاء السكت بعد زيادة التذبية واواكانتا او ياء او الفا هاتا في
الوقف لا واجيء بعضهم بوجهيها مع الالف لما لا يلتبس المذوب بالمضاف الى ياء المتكلم المقلوبة الفا
نحو يا غلاها وينبغي ان لا يجيء عند هذا القائل مع الالف الا الهاء تكفي في الفرق بين التذبية والنداء وليس ما قال
بوجه لان الالف المنقلبة عن ياء المتكلم قد يلحقها الهاء في الوقف كما مر فالبس اذا حاصل مع الهاء
ايضا والقارئ هو القرينة وانما لحقوا لذ الهاء بيا لحرف المد وكلتيهما الالف لخفائها فاذا جئت
بعد ياء ساكنة تبينت كما تبينت بها الحركة في غلامية على ما يجيء في بابه من التصريف ولذ الهاء تلحق
وصلا وهو مما تثبت فيه في الشعر ما كسورة للساكنة او مضمومة بعد الالف والواو تشبيها بياء الضمير

ياء الضمير الواقعة بعدهما وبعضهم يفتحها بعد الالف لمكان الالف قبلها واثباتها في الوصل
لاجراء الوصل مجرى الوقف قال يا مرصباه بحمار ناجية والكوفيون يثبتها وقفا ووصلا في النثر في
غيره قال ولا بد الا المعرفى فلا يقال ورجلاه وامتنع وازيد الطويلاه خلافا ليونس انتهى
هذا الذي ذكره في المنبه عليه واما المنبه عنه فانك تقول وامصيباه وليت معروفة ويعني
بالمعروف المشهور عملكان اولا فلو كان غير مشهور لم يبد وكذا غيره من المعارف فلا يقال واهذاه
وانما ذكر التفصيل عند النادر في التذبية لانه اذا كان المندوب مشهورا لا يلزم النادر في التذبية
عليه ولو لم يكن علما وكان المنبه عليه مشهورا بد كذلك لان جان تذبيته تقول يا ضاربا زيداه
اذا كان زيد رجلا عظيما وقد ضربه المنبه عليه واشتهر به وكذلك يا حسنا وجهه في المشهور
بذلك فضابط المندوب ان يكون معروفا مشهورا سواء كان تعريفه قبل التذبية او بحرف التذبية
تقول وا امير المؤمنيناه وا من فلح بابه خيراه وا من قصر بابه بشر مرصاه وشبههما الترجمة بذلك ووضع حد التذبية
آخر المضاف اليه وان كان المندوب في الحقيقة هو المضاف نحو وا امير المؤمنيناه والمندوب هو الاول
الا انك لما اردت تذبيته المضاف الى المؤمنين فلو الحقت حد تذبيته المضاف لالتبس حد المضاف اليه فالحقتها
المضاف اليه والمراد المضاف كما تقول حب رماني وان لم يكن ملكت الرمان بل الحب فقط وكذا
تقول في المضاف عن المضاف واطلعا جبلاه وكذا تلحقها آخر الصلة نحو وا من هو بابه مرصاه
وكذا في الموصوف والكوفيون انما تلحقها آخر الصفة لا آخر الموصوف نحو وا زيد الظريفاه وقال
الخليل وسيبويه بل تلحقها آخر الموصوف نحو وا زيداه الظريف لان اتصال الموصوف بصفته لفظا اقل
من اتصال المضاف بالمضاف اليه والموصول بصلته ويونس ان يقول انه متصل بها على المجاز لفظا
واتصاله بها في المعنى تم من اتصال الموصول بصلته والمضاف بالمضاف اليه وان كان

انتصر وذلك لانه يطلق اسم الصفة على موصوفها ولا يطلق اسم المضاف اليه على المضاف ولا الصلة
على موصولها وحكى يونس ان رجلا ضاربي له فوجهان فعال وافعلى الشاتمتها والجمهور الفتح وحكى الكوفيون
واحد الاسجاه وقد استشهد الكوفيون بهذا على جواز تذكير غير المعروف وهو شاذ عند البصريين
وحكى الاخفش عن الكوفيين انهم سمعوا من العرب يا تميمون المذكور في الوصل نحو يا زيدان يا زيدان قال ويجوز حذف حرف
النداء مع الجنس والاستغاثة والمندوب نحو يزيد اعرض واباتا الرجل وعند اصبح ليل
وافتد مخنوف واطرقكرى اقول يعني بالجنس ما كان نكرة قبل النداء كيا رجل او لم تعرف كيا رجلا
وسواء كان مفردا او مضافا او مضارعا له نحو يا غلام فاضل ويا حسن الوجه ويا ضاربا زيدا فصدت
بين الثلثة واحدا بعينه اولا والما لا يحذف منه حرف التنبيه انما يستغنى عنه اذا كان المنادى
مقبلا عليك منتبها لما تقول له ولا يكون هذا الا في المعرفة لانها مقصودة فصدت والما لا يحذف
من المعرفة المعرفة بحرف النداء اذ ليس اذا من تعريف وحرف التعريف لا يحذف مما عرف به اهني
لا يظن بفاق على اصل النكرة الا ترى ان لام التعريف لا يحذف من المعرف بها وحرف النداء اولى
منها بعدم الحذف اذ هي مفيدة معنى التعريف التنبيه والخطاب وكان ينبغي ان لا يحذف منادى ايضا اذ هو
ايضا اسم جنس متعرف بالنداء الا ان المقصود بالنداء لما كان وصفه كما تقدم وهو معرفة قبل النداء
بالام جاز حذفه الا ترى انه لا يجوز الحذف من يا الله من غير ان تلحق الله يدي اللام كما لا يجوز
الحذف من يا هذا فثبت ان الاعتبار في حذف حرف النداء من اي بوصفه نحو ايها الرجل او بوصف وصفه
نحو ايذا الرجل والما لم يجز الحذف عند البصريين مع اسم الاشارة وان كان متعرفا قبل النداء لما ذكرنا
قبل انه موضوع في الاصل لما يشار اليه للمخاطب وبين كونه اسم اشارة اليه وكونه منادى اي مخاطبا
تناف ظاهر فلما اشبع في النداء عن ذكر الاصل وجعل مخاطبا اشبه الى عدم ظاهر دل على تغيير وجعله مخاطبا وهي حرف النداء والكوفيون يجوز حذف الحرف من اسم الاشارة اعتبارا بكونه معرفة
قبل النداء واستشهاد بقوله تعالى انتم هؤلاء تقتلون وبقوله اليه دليل لان هؤلاء صير المبتدأ كم في الحروف
فينبغي على هذا من المعارف التي يجوز حذف الحرف منها العلم والمضاف الى اي معرفة كانت والموصول
اما المضمر فشذ انا نحويا انت ويا اياك نعوذ والموصول من ايل لا يحسنا احسن الى ومما قال
في ضبط ما يحذف منه الحرف انه يحذف مما لا يوصف به اي يلزمه جواز الحذف في يا غلام رجل ويا خيرا
زيد مع تنكيرهما وذلك مما لا يجوز والما لم يجز الحذف من المستغاث والمتعجب منه والمندوب قلنا انها
بحالا ولا يقصد فيها صفة التنبيه والاقبال كما في النداء المحض فلما نقلا عن النداء الى معنى اخر
مع بقاء معنى النداء فيهما حالا الزما لفظ حرف النداء تنبيها على الصفة المتقولين اليها ولم يلزما
المصر لفظة الله فيجوز ان يحذف منه الحرف وبهذا نقول لا يجوز الحذف منه الا مع ابدال الميم منه في
اخر نحو اللهم وذلك لان صفاته اللام ان يوصل الى ندائه باي وباسم الاشارة فلما حذفت الوصلة
مع هذا اللفظة لكثرة ندائها لم يحذف الحرف لئلا يكون الحاقا قوله اصبح ليل اي دخل في الصباح
وصار صباحا فالله ام فيه رموز امرئ الغير بتربابه وكان يحقرها ويقال انه سئل عن سبب تغيرهن
له فقال انكن تقبل الصدر ضعيف الجزر سريع الزال افقه بطئ الافاقة قوله اطرقكرا ترفيه يصيدون
بها الكرى يقولون اطرقكرى اطرقكرى ان النعامة في القرى ما ان ارى بها كرى فكن وبطرقن متى يصدن
وبهذا مثل رفيه الصبح خامري ام عامر والمعنى ان النعام الذي يرى اكثر فكن فرا صطيد وعمل الى القرى
فلا تخلي ايضا ومثل ذلك قولهم افتد مخنوف قاله شخص وقع في الليل على سليك بن سلكة وهو نائم
مستلق فحنقه وقال افتد مخنوف فقال له سليك الليل طويل وانت مغتم اي انت امر من ان اغمك فقهما
سليك اكثر الليل ثم ضغطه سليك فمرط فقال سليك افرطا وانت الى قد بيت كلمانا لا قال

ديان

وقد يحذف المنادى لقيام قرينة نحو الا يا اسجدوا اقول المنادى مفعول به فيجوز حذفه اذا قامت قرينة
دالة عليه بخلاف سائر المفعول به فانه قد يجوز بسبب كما تقدم قوله الا يا اسجدوا بتخفيف الا على انه حرف
تنبيه ويا حرف نداء اى يا قوم اسجدوا ومن قرأ الا يسجدوا بتشديد اللام فان ناصبة للمضارع ادغمت
نون ان في لام لا ويسجدوا فعل مضارع مسقط نونه بالنصب اى فهم لا يهتدون لان يسجدوا او لان لا
او نقول ان لا يسجدوا بدل من السبيل اى فصدهم عن السجود ويجوز ان يكون بدلا من قوله اعمالهم فلا تكون
لا زائدة اى فزين لهم الشيطان ان لا يسجدوا ايتدا واعلم انه قد يجاء بيا لما تستعمل في غير النداء
وهي فعل وفاعله ولبس قبل تزيدهم فلان والا لم يجز في المذكر الا يا قوما الا على مذهب الفراء كما تقدم مما يجوز
نحو يا نعم يا اعماد ولو كان تزيدهم فلان لقيل في المؤنث يا فلانة بحذف تاء فلانة ومن ذكر مكرمان ويا ملامان
ويا نومان اى يا كريم ويا لئيم ويا نائم وكذا ما لكعان اى يا لكيع وكل ما هو على وزن فعلان فهو مختص بالنداء
والغالب فيه السب ومن الابنية المختصة بالنداء كل ما هو على فعل في سب المذكر وفعال في سب المؤنث
نحو خبث ولكع وخباث ولكاع وفعال المذكر في كلامية عند سيبويه كالذي يعتني الامر من النداء وكذا فعال في مذكر
ومفعل كما في ومربا اضطر الشاعر الى سماع بعض الالفاظ المذكورة غير منادى كقوله في بلحة اشدد فلانا
عنك فان فاك اطوق منك اوى الى نيب فعيدة لكاع ولم يسمع شيء من الالفاظ المختصة بالنداء موصوفا
ومما اصله النداء باب الاختصاص وذكر بانه ثاني باي ويجري مجراه في النداء من ضمه والمجيء بها للتنبيه
في معامله المضاف اليه ووصف اي بذي الدام وذكر بعد ضمير للمتكلم الخاص كانا والى او المشارك فيه نحو نحن
وانا لغرض بيان اختصاص مدلول ذلك الضمير من بيننا امثاله بما تسيل اليه وهو اما في معرض التعاظم نحو انا
اكرم الضيف ايها الرجل اى انا اختص من بيننا الرجال باكرام الضيف او في معرض التصاغر نحو انا المسكينا
ايها الرجل اى مختصا لمسكنتي من بيننا الرجال او ليجرد بيان المقصود بذلك الضمير لا للافتخار ولا للتصاغر

قوله ايها الرجل اى مضموم والرجل كلمة النداء لكن مجموعهما في محل النصب على الحال متعلق بدعا السيد البراقي هيت قال ايها
مبتدأ خبره محذوف اى حاضر او ايقبل اى المراد الرجل جلبي

للتصاغر نحو انا ادخل ايها الرجل ونحن نغرا ايها القوم وكل بدل في صورة النداء وليس به بل المراد بصفته
اى هو عادل له ضمير المتكلم السابق للمخاطب فيما تقدم من باب النداء الى باب الاختصاص مثل كذا
معنويه بين البابين اذ المنادى ايضا مختص بالخطاب من بين امثاله وليجوز فيه باب الاختصاص اظهار
حرف النداء مجازا لانه لم يقع فيه معنى النداء حقيقة كما في يا زيد ولا مجازا كما يقع في المنجي منه المنادى
فكن حتى تعامل علم النداء في الحالين معناه بالكلية وحافظ هنا اى وصفه من ضم الاول ولزوم مرفوع
الثاني كما لو علمة النداء لكن مجموعهما نحو ايها الرجل في باب الاختصاص في محل النصب لوقوعه موقع نحو
الحال اى مختصا من بيننا الرجال وبذا كما قبل في نحو سواء اقمت ام قعدت ان اقمت ام قعدت وان كان في الظاهر
جملة معطوفة على جملة الا انه في تقديره عطف عليه مثلها آخر اى سواء قيامك وقعودك كما يجيء في باب الظروف
العطف وقد يقوم مقامها اى المذكور سلمه منصوب دال على الحال من الضمير المذكور انما يعرف بالتمام
نحو نحن العرب اقرى للضيف او مضاف نحو قوله صلى الله عليه وسلم انا معشر الانبياء فينا نكرة اى فرد كامل
وقولهم نحن آل فلان كرما ورب ما كان المنصوب عليها قال بنا نميا يكشف الضباب قال ابو عمرو ان العرب
نصبت في الاختصاص اربعة اشياء معشر وآل واهل وبنى قال انا بنى ضبة لا نفر اول مسئلة ان الاربعة
المذكورة اكثر استعمالا في باب الاختصاص ولكن ليس الاختصاص محصورا فيها قال المصنف المعرف باللام
ليس منقولا عن النداء لان المنادى لا يكون ذا لام ونحو ايها الرجل منقول عنه قطعا والمضاف يحتمل
الامرين ان يكون منقولا عن المنادى ونصبه بما المقدرة كما في ايها الرجل وان ينتصب بفعل مقدر كما مر
او اخص او امدح قال والنقل خلاف الاصل قال الاولى ان ينتصب انتصاب نحو العرب لان كلا منه والذا والحاه
بغالب المجموع منقول عن النداء وانتصابه انتصاب المنادى اجراء لباب الاختصاص مجرى واصلا ثم نقول
كلام جوزوا النصب ودخول اللام في نحو نحن العرب لانه ليس بمنادى صفة ولانه لا يظهر في باب

ب ٢ الاضافة يعد ضمير المخاطب نحو سبحانك العظيم وبك اهل الرشد ان يصل الى اولوا وان كان الاختصاص باللام صحيح لفظ

الاختصاص صرف الكلام المكرر عما معه اللام وقد يأتي الاختصاص الذي باللام والاضافة بعد ضمير الغائب نحو مررت به الكاشف او بعد الظاهر نحو الحمد لله الرسول الحميد او كان المختص منكرا فليس من هذا الكتاب بل هو منصوب اما على المدح نحو الحمد لله الرسول الحميد او الذم نحو وامرأته حمالة الحطب او الترحم نحو قوله لنا يوم وليلة يوم نظير اليك ولا نظيره وقوله وبأوي الى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالي بفعل لا يظهر وهو اعني او انصب او اخص او اعني او اخص او امدح او اذم او اترحم كائنا في موضعه هذا ما قيل ولو قيل في الجميع بالتفعل من الذم لم يبعد لان في الجميع معنى الاختصاص فتكون قد اجريتها هذا الكتاب مجرى واحدا وكما ينصب على الذم ما هو المراد مما قبله نحو قوله تعالى وامرأته حمالة الحطب ينصب عليه ما يشبهه في القبح شيء مما قبله كقوله صلى الله عليه وسلم نحن معاشر الانبياء لا نورث ما تركناه صدقة

من تحاذر منه واخص عمرا الله لبركة نحو قولك يا ايها الرجل وعبد الله المسلمين ان يجعل المسلمين صفة للرجل وعبد الله لا فضلا قائما بها وزيد مثل قولك اصبح مسرورا بك وايانا نوك الصالحين فاما ان ينصب على المدح او ترفعه على اي انا المسلمان واعني الصالحين كما يجوز في باب النعت واما اذا قلت بازيد ونمرو الطويلين او الظريفين او نحوهما صفتان لازمتان الموصوفين اعرابا وبناء واذا قلت يا زيد وعمرو الطويل او الظريف جاز ان يكون الطويل وصفا بل عطف بيان لانه لا يفصل بين اسم الاسمان وصفته كما مر وعلى الجملة كل اسم فيه معنى الوصف ويمتنع كونه وصفا جاريا على الموصوف لمانع لفظي يرفعه او ينصب على المدح او الذم او الترحم ان كان فيه معنى من هذه المعاني والا فهو عطف بيان لان فيه شرحا وبيانا كالوصف قال الثالث ما اضمر عامله على شريطة التفسير وهو كل اسم بعد فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره او متعلقه لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه نحو زيدا ضربته وزيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه وزيدا حبت عليه ينصب بفعل يفسره ما بعده اي ضربت وجاوزت وابنت ولا يبت اقول انما وجب اضمار الفعل ههنا لان

لان المفسر لا يعرض من الناصب ولم يؤت به الا عند تقدير الناصب لتفسيره فاظهار الفعل يغني عن تقديره تحكم الناصب لانا حكم الرافع في نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك كما ذكرنا في باب الفاعل وهذا عند الكسائي والفراء ليس مما ناصبه مضمر بل الناصب لهذا الاسم عندهما لفظ المذكور عنه اما لانه اصح المعنى واللفظ بتسليطه عليه نحو زيدا ضربته فضربت عامل في زيد لانه عامل في ضميره واما لغيره ان افضل احدهما بتسليطه عليه فالعامل فيه ما دل عليه ذكر الظاهر وعند سيبويه كل واحد من زيد وعمرا مضروب اخاه فالعامل في زيد هو مررت به لانه عند جاوزته وفي عمرا ضربت غلامه لانه عند ابنت وليس قبيل هذه المضمرة المفسرة فعل مضمر ناصبه عندهما وانما هو عندهما ان يجعل الفعل الطالب للمفعول واحدة ذكر المفعول وفي ضربته وجاوزته حالة لان الضمير في المعنى هو الظاهر فيكون فائدة تسليطه على الضمير بعد تسليطه على الظاهر المتقدم تأكيدا بناء على الفعل عليه وليس الضمير المؤخر عندهما من احد النوابع المخصة لانه لو جعل مثلا تأكيدا او بدلا او عطف بيان لوجب ان يكون الضمير مثل الظاهر اعرابا في جميع المثل وليس كذا الا ترى انك تقول مررت بزيد مررت به وزيدا ضربت غلامه ولو قيل على هذا ان المنتصب بعد الفعل الظاهر او شبهه سواء كان ضميرا او متعلقه هو بدل الكل من المنتصب المتقدم لكان قولا ويطرد هذا في جميع المثل فالضمير في زيدا ضربته بدل من زيدا كذا الجار والمجرور في زيد مررت به وعمرا ضربت اخاه والعامل في زيد هو قولك مررت به لانه عند جاوزته وفي عمرا ضربت غلامه لانه عند ابنت وليس قبيل هذه المضمرة المفسرة فعل مضمر ناصبه عندهما وانما هو عندهما ان يجعل الفعل الطالب للمفعول واحدة ذكر المفعول وفي ضربته وجاوزته حالة لان الضمير في المعنى هو الظاهر فيكون فائدة تسليطه على الضمير بعد تسليطه على الظاهر المتقدم تأكيدا بناء على الفعل عليه وليس الضمير المؤخر عندهما من احد النوابع المخصة لانه لو جعل مثلا تأكيدا او بدلا او عطف بيان لوجب ان يكون الضمير مثل الظاهر اعرابا في جميع المثل وليس كذا الا ترى انك تقول مررت بزيد مررت به وزيدا ضربت غلامه ولو قيل على هذا ان المنتصب بعد الفعل الظاهر او شبهه سواء كان ضميرا او متعلقه هو بدل الكل من المنتصب المتقدم لكان قولا ويطرد هذا في جميع المثل فالضمير في زيدا ضربته بدل من زيدا كذا الجار والمجرور في زيد مررت به وعمرا ضربت اخاه والعامل في زيد هو قولك مررت به لانه عند جاوزته وفي عمرا ضربت غلامه لانه عند ابنت وليس قبيل هذه المضمرة المفسرة فعل مضمر ناصبه عندهما وانما هو عندهما ان يجعل الفعل الطالب للمفعول واحدة ذكر المفعول وفي ضربته وجاوزته حالة لان الضمير في المعنى هو الظاهر فيكون فائدة تسليطه على الضمير بعد تسليطه على الظاهر المتقدم تأكيدا بناء على الفعل عليه وليس الضمير المؤخر عندهما من احد النوابع المخصة لانه لو جعل مثلا تأكيدا او بدلا او عطف بيان لوجب ان يكون الضمير مثل الظاهر اعرابا في جميع المثل وليس كذا الا ترى انك تقول مررت بزيد مررت به وزيدا ضربت غلامه ولو قيل على هذا ان المنتصب بعد الفعل الظاهر او شبهه سواء كان ضميرا او متعلقه هو بدل الكل من المنتصب المتقدم لكان قولا ويطرد هذا في جميع المثل فالضمير في زيدا ضربته بدل من زيدا كذا الجار والمجرور في زيد مررت به وعمرا ضربت اخاه والعامل في زيد هو قولك مررت به لانه عند جاوزته وفي عمرا ضربت غلامه لانه عند ابنت وليس قبيل هذه المضمرة المفسرة فعل مضمر ناصبه عندهما وانما هو عندهما ان يجعل الفعل الطالب للمفعول واحدة ذكر المفعول وفي ضربته وجاوزته حالة لان الضمير في المعنى هو الظاهر فيكون فائدة تسليطه على الضمير بعد تسليطه على الظاهر المتقدم تأكيدا بناء على الفعل عليه وليس الضمير المؤخر عندهما من احد النوابع المخصة لانه لو جعل مثلا تأكيدا او بدلا او عطف بيان لوجب ان يكون الضمير مثل الظاهر اعرابا في جميع المثل وليس كذا الا ترى انك تقول مررت بزيد مررت به وزيدا ضربت غلامه ولو قيل على هذا ان المنتصب بعد الفعل الظاهر او شبهه سواء كان ضميرا او متعلقه هو بدل الكل من المنتصب المتقدم لكان قولا ويطرد هذا في جميع المثل فالضمير في زيدا ضربته بدل من زيدا كذا الجار والمجرور في زيد مررت به وعمرا ضربت اخاه والعامل في زيد هو قولك مررت به لانه عند جاوزته وفي عمرا ضربت غلامه لانه عند ابنت وليس قبيل هذه المضمرة المفسرة فعل مضمر ناصبه عندهما وانما هو عندهما ان يجعل الفعل الطالب للمفعول واحدة ذكر المفعول وفي ضربته وجاوزته حالة لان الضمير في المعنى هو الظاهر فيكون فائدة تسليطه على الضمير بعد تسليطه على الظاهر المتقدم تأكيدا بناء على الفعل عليه وليس الضمير المؤخر عندهما من احد النوابع المخصة لانه لو جعل مثلا تأكيدا او بدلا او عطف بيان لوجب ان يكون الضمير مثل الظاهر اعرابا في جميع المثل وليس كذا الا ترى انك تقول مررت بزيد مررت به وزيدا ضربت غلامه ولو قيل على هذا ان المنتصب بعد الفعل الظاهر او شبهه سواء كان ضميرا او متعلقه هو بدل الكل من المنتصب المتقدم لكان قولا ويطرد هذا في جميع المثل فالضمير في زيدا ضربته بدل من زيدا كذا الجار والمجرور في زيد مررت به وعمرا ضربت اخاه والعامل في زيد هو قولك مررت به لانه عند جاوزته وفي عمرا ضربت غلامه لانه عند ابنت وليس قبيل هذه المضمرة المفسرة فعل مضمر ناصبه عندهما وانما هو عندهما ان يجعل الفعل الطالب للمفعول واحدة ذكر المفعول وفي ضربته وجاوزته حالة لان الضمير في المعنى هو الظاهر فيكون فائدة تسليطه على الضمير بعد تسليطه على الظاهر المتقدم تأكيدا بناء على الفعل عليه وليس الضمير المؤخر عندهما من احد النوابع المخصة لانه لو جعل مثلا تأكيدا او بدلا او عطف بيان لوجب ان يكون الضمير مثل الظاهر اعرابا في جميع المثل وليس كذا الا ترى انك تقول مررت بزيد مررت به وزيدا ضربت غلامه ولو قيل على هذا ان المنتصب بعد الفعل الظاهر او شبهه سواء كان ضميرا او متعلقه هو بدل الكل من المنتصب المتقدم

معمولا لفعل مقدر يفسره مابعده فيما على المذهوف في نحو امن الملك معلق فوزه ابيه شاذ منهم الى ان
المذهوف مثله مبتدا لا فاعل كما تقدمه ياء الفاعل ولا يجوز الكوفي ان يرتكبا رتفاعل من الملك المؤخر
كما لا يكتفي بهذا الباب ان انتصاب اسم بهذا المثابر لان الفعل ما يتفاوت بجميع النحاة لا يرفع ما قبله قولنا كل اسم
بعد فعل مضارع غير نحو زيد ابوك ولا يريد يقوله بعد فعل ان يليه الفعل متصلا به بل ان يكون الفعل او شبهه
من الكلام الذي بعد نحو زيدا عمرو ضربه وزيدا انا ضاربه قوله او شبهه ليشمل نحو زيدا انا ضاربه او انا
محبوس عليه وبعني بشبه الفعل سلمي الفاعل والمفعول اما المصدر فلا يكون مفسرا في هذا الباب لان ما لا
ينصب بنفسه على الاطلاق لا يفسر ما يعمل ومنصوب المصدر لا يتقدم عليه وكذا الصفة المشبهة لا تنصب
ما قبلها وشبه الفعل انما يفسر ما يعمل اذا لم يصدر بحرف لازم للفعل اما اذا كان مصدرا به فلا يكون
المفسر الا فعلا سواء فسر الرافع والناصب نحو ان زيدا قام وان زيدا ضربته ولا بد لشبه الفعل مما يعود عليه
اما قبل اسم المحدود نحو زيد ينبغي ضاربها او بعد نحو زيدا انت محبوس عليه وزيدا ضاربه بكر وكذا ما
استفهم وحرف النفي نحو زيدا ضاربه العمران وما زيدا ضاربه البكران والا لم ينصب ضمير اسم المحدود
ولا متعلقه لا لفظا ولا محلا فلا يجوز زيدا ضاربه العمران كما يجوز زيد ضاربه العمران قوله مشتغل عنه
بضميره اي مشتغل عن العمل في ذكر اسم المتقدم بالعمل في الضمير الراجع اليه اي انما لم يعمل في اسم
المتقدم بسبب العمل في ضميره ولو لا ذكر العمل فيه وهو احتراز عن نحو زيدا ضربته فانه ليس من هذا الباب
لان عامله ظاهر وهو الفعل المؤخر وعن نحو زيد قام وزيد قائم ايضا لان هذا الفعل او شبهه لا يعمل
الرفع فيما قبله حتى يشتغل عنه بضميره فظهر ان قوله بعد سلط عليه هو او متعلقه لنصبه شيء
محتاج اليه مع قوله مشتغل عنه بضميره لان معناه كما ذكرنا انه لولا الضمير لعمل في ذلك المتقدم
والفعل لا يرفع ما قبله لما تقرر في محله فلم يبق الا النصب فمعنى مشتغل عنه بضميره مشتغل عن

عن نصبه بضميره اي سلط عليه ولم يشتغل بضميره لنصبه قوله او متعلقه اي مشتغل بضميره
او بما يتعلق بذلك الضمير والتعلق يكون ما وجوبيا كثيرا نحو كونه مضافا الى ذلك الضمير نحو زيدا ضربت
غلامه ومنه نحو زيدا ضربت عمرا واباه لان الفعل مشتغل بذلك المضاف كذا بواسطة العطف
او موصوفا لعامل ذلك الضمير او موصولا نحو زيدا ضربت رجلا يحبه ومررت بالذي يحبه وما عطف
عليه موصوف عامل الضمير او موصوله نحو مررت بالغيث عمرا ومررت بالغيث عمرا والذي يضربه
وغير ذلك من التعلقات وقوله وكذا ان اسم صح ان يعمل فيه صح ما لطالعات نحو مشتغل الفعل
فيه بنفس الضمير اذ التقدير يعمل فيه كذا وضابط التعلق ان يكون ضمير المنصوب مما تتم المعنى
بالمفسر وليس الشرط ان يكون الضمير منصوبا لفظا او محلا كما ظن بعضهم نظرا الى نحو زيدا ضربته
او مررت به او انا ضاربه بل الشرط انتصابه لفظا او محلا او انتصاب متعلقه كذلك الا ترى انك
تقول هند ضربت من ملكها ومررت بمن ملكه والضمير مرفوعي والمعنى ضربت مملوكها ومررت
بمملوكها وانما فسر بقوله مشتغل عنه بضميره وبقوله وسلط عليه هو او متعلقه لنصبه
عن ان يتوسط بين اسم والفعل كلمة واجبة النصب كان او غيرها نحو زيدا ضربته وعمرا
بشر بته واما ان المفهومة فانه وان لم يجب نصبه لكن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها لكونها مصدرا
مصدرا او من الواجب نصبه كم نحو زيدا كم ضربته وصرفا كلمة نام نحو زيدا نام ضربته وانتصر
وكذا العرض نحو زيدا الا ضربته وصرفا التخصيص نحو زيدا ضربته اوانا اولينا اولولا اولوما
وكذا الا للنفي نحو زيدا لا رجل يضربها ولام الابتداء نحو زيدا لعمرو يضربه وكذا ما وان من
عملهما وحرف النفي نحو زيدا ما ضربته بخلاف لم ولن ولما فيجوز عمرا لم اضربه ولن اضربه
اذا العامل يخطاه قال وقد اصبحنا ام المجادر ندعى ذئبا كله لم اصنع به وبرفع كله

ونصبه اما لما قبل ذكر فيها كونها تقتضيه سوى التي يختطها العامل نحو زيدا ضربته واما لم
فلانه تارة يها بالفعل بتغيير معناه الى الماضي نحو ضربت زيدا وامالا فلكونه ثمرة الكلام ضربا انما تفيد
لحرف ومعموله نحو كنت بلدا مال واريد ان لا يخرج ومع هذا كله فالرفع بالابتداء اعم الواقع قبل
هذه الحروف الثلثة راجح نظرا لكونها للمعنى الذي هو صلب الكلام كغيره مما يغير معنى الكلام
اكثر مما يجيء هذا يجوز العمل عنها نحو زيدا ضربته وما الواجب نصبه اذا وقع الشرط نحو زيدا ان
يضربك وزيد لو ضربته ضربك وكذا زيدا ان قام اضربه لانه لا يعمل الشرط والجزاء فيما قبل اذا الشرط
كما هو معلوم لتصيرهما على ما يكونان به واما الكون فيجوز ان تقديم معمول الجزاء على اداة الشرط
نحو زيدا ان قام اضرب اما معمول الشرط فلان الكاف دون الفراء نحو زيدا ان تضرب اضربك ومنها اسم
التي فيها معنى الاستفهام او الشرط اذ من يضربها اضربه او ايهم يضربها واذن تضربه ايضا عن الاسم
الذي بعده فعل التجيء لانه لا يتصرف معموله بالتقديم عليه نحو زيدا ما انت واحسن به وكذا افعل
التفضيل في نحو زيدا انا اكرم عليه ام عمرو وكذا المضاف اليه لانه لما قبل المضاف فيجب الرفع نحو
زيدا جئت بضربه يوم وكذا اسم الفعل لانه لا يعمل فيما قبله على مذهب البصريين نحو زيدا بابه وكذا الصفة
والصلة اذا لا يعملان في الموصول والموصوف لان الصلة والصفة محل الموصول والموصوف
في تاويل اسم المفرد فلو عملتا فيهما لكانت كل واحدة منهما مع معمولها المتقدم عليهما كلاما فالرفع
اذا واجب في نحو ايهم اضربه مر على ان ايا موصول وكذا قولك رجل يقينه كريم وكذا لا يعمل الصلة
والصفة فيما قبل الموصول والموصوف فيجب الرفع في نحو زيدا ان تضربه تضرب وزيدا رجل يضربه موقف
واما لم يعملا فيما قبلهما كما هذا لوقوعهما على المعمول حيث لا يمكن وقوع العامل ولذا لم يعمل المضاف اليه
فيما قبل المضاف وكذا جواب القسم لا يعمل فيما قبل القسم فيجب الرفع في زيدا والله لا اضربه لان القسم

له الصدارة لما ثبت في الكلام وكذا لا يعمل ما بعد لا فيما قبلها فيجب الرفع نحو ما رجل الا اخوه
كذا وذكر لما ذكرنا في باب الفاعل ان ما بعد الا من حيث الحقيقة من جملة ما قبلها لكن صير الجملتان
في صورة جملة فصدا للاختصار فاقتصر على عمل ما قبل الا فيما يليها فقط ولم يجز عمله فيما بعد ذلك
على الاصح كما ذكرنا فكيف يصح ان يعمل ما بعدها فيما قبلها وعلل ذلك العمل فيما هو من جملة واحدة في
الحقيقة فلان الاصل لان الاصل في العامل ان يتقدم على معموله وكذا اثر بعض اسم بعد فعل
مسند الى ضمير منفصل مرفوع اليه نحو زيدا ظنه منطلقا والزيدان ظناهما منطلقين لانه لا يجوز في هذا
القسم الا الرفع على الابتداء وذكر انه لو سلط عليه العامل المؤخر وذلك زيدا ظن منطلقا لم يجز لان
المفعول المقدم على العامل لا يفصل الضمير المسند اليه ذلك العامل الا اذا كان الضمير منفصلا قلنا
يدل زيدا ضربته على ان الضمير عائد الى زيد ويجوز ذلك في المنفصل نحو زيدا ما ضربت الا اياه والعالم يجز الاول
اعني زيدا ضربته ولما العكس اعني كون العامل مفصلا للمفعول اذا كان ضميرا متصلا نحو ضربته زيد على ان
زيد مفسر للضمير المتقدم لان القياس ان لا يكون التخالف المعنوي بين المفسر والمفسر والغائب المشهور
حتى يكون تفسير كله ظاهرا ومنا نعلم ان تخالف الفاعل والمفعول وتغايرهما لو المشهور فاذا لم يجز
زيدا اعطيته على ان الضمير لزيد وان المعنى اعطيته نفسه لان المشهور تغاير المعطي والمعطى له
ولما لم يكن المفعول الاول في باب ظن هو المفعول صفة بل المفعول في المعنى هو مضاف المفعول
الثاني مضافا الى الاول كما يجيء في بابه جاز نحو ظنه زيد قائما والضمير لزيد وكان قياس هذا ان
يجوز ايضا نحو زيدا ظنه منطلقا فظن مسند الى ضمير زيد لكنه كثر اضطراب الفاعل لانه الجاز
بتقدم عليه ما هو في صورة المفعول ليس لان الفاعل بل هو الضمير المضاف اليه ولما بان كان تقدم
قبل واما اذا كان كل واحد من الفاعل والمفعول ضميرا منفصلا فيجوز تقول في الفاعل زيدا

لم يضرب الا وهو المفعول اياه ضرب زيد لان المتصل مناسب الفصل وشغلا لمصدر كالعلم
الظاهر وجاز فيه ما يجوز في المضمر نحو اياك ضربت بجمع ضمير الفاعل والمفعول لو آخر ومثله
لا تضرب الا اياك ولا يجوز مثله في المتصل بذلك وقد يجوز بعضهم نحو غلام زيد ضربت على قلة وهو
والضمير لزيد اذ ليس المفعول هو المفسر وكذا ايجاز ناصبه الفعل المسند الى الضمير المتصل على موصوف
بالفعل الظاهر المفسر نحو الي ضربت زيدا ضرب اي ضرب زيد ضربته وهو كالاول معنى كانك قلت ضاربته
زيد ضرب ومنع الفراء المسئلتين وينبغي ان يجوز تفسيرها اضيف اليه المفعول المتقدم للفاعل في نحو
غلام هند ضربت اذ يجوز تفسيرها اضيف اليه المفعول ايضا نحو ضربها غلام هند لان المضاف
اليه يجوز المضاف فيكون معنى تقديمه كما كان معنى تقديم الثاني في ضرب غلامه زيد والذي
ارى انه كما لا يفسر الفاعل المفعول اذا كان متصلا وكذا العكس كما ذكرنا كذلك لا يفسرها اضيف
اليه الفاعل المفعول فلا يجوز ضربها غلام هند وكذا لا يفسرها اضيف اليه المفعول الفاعل
فلا يجوز غلام هند ضربته كما افتاد الفراء اذ السماع في المسئلتين مفقود والقياس ايضا يؤيد قولنا
لان الفاعل لا يجوز اضماره للتفسير الى نفس المفعول فلا يحتاج له الى ذيله ايضا وكذا المفعول
لا يجوز اضماره للتفسير الى نفس الفاعل وكذا الى ذيله ايضا واما نحو ضربه زيد سيئا وضرب زيد
سيئا فان ذيل كل واحد منهما محتاج للتفسير الى نفس الاشر فلا يستنكر وكذا يختار بقوله
شغل عند وبقوله سلط عليه لنصبه مما بعد واو العطف وفائه وغيرهما حاشية العطف
وكذا فاء السببية الواقعة بوقوعها فان ما بعدها لا يعمل فيما قبلها لانها تدل على ان ما بعدها
من ذيول ما قبلها فيكون وقوع ما بعدها معطوفا قبلها اذ ينعكس الامر اذ يكون شيئا مما قبلها
من ذيول ما بعدها واما قوله تعالى اذا جاء نصر الله والفتح الى قوله فسبح فانما عمل ما بعد الفاء فيما قبله

قبلها اي في اذا على المذهب الصحيح كما يجوز في الظروف المبنية ان العامل فيها اذا اضيفت اليها الشرط
نحو اذ ان تكن موقعها موقع السببية وصورتها تدل على لزوم ما بعدها لما قبلها لزوم الجزاء
للشرط كما يجيء في الظروف المبنية واما قوله تعالى وسريكم فكبروا وثيابك فطهر والرجز فاهجر
وقوله واما بنعمة ربك فحدث فالفاء في الجميع للسببية وجاز مجيء ذلك مما بعدها فيما قبلها لوقوع الفاء
في موقعها للغرض الذي ذكرته في صدر الشرط فعلى هذا يخرج من هذا الباب نحو قوله تعالى الزانية والزاني
فاجلدوا كل واحد منهما على مذهب المبرد كما يجيء في نحو قوله كل رجل يأتيني فانا اكرمه لانها فاء السببية وقعت
موقعها اذ المعنى فاذا ثبت على الجزاء لتضمن الموصول والموصوف معنى كلمة الشرط وكون الصلة و
الصفة كالشرط فيما بعد الفاء لا غير كالجزاء بلى لو لم يتضمن الموصول والموصوف معنى الشرط وقلنا ان
الشرط مقدر اي ان الاصل اما يكن شيء فاجلدوا الزانية والزاني لم يعمل بحيث قوله تعالى وسريكم فكبروا
واما بنعمة ربك فحدث كما يجيء في حروف الشرط وشغل اجلدوا بمتعلق الضمير لكان من هذا الباب كقوله
قوله تعالى هذا فليذوقوه على بعض التاويلات ويجوز ان يكون بتقدير اذا كذا فليذوقوه وبمعنى اذا هذا
فليذوقوه وبمعنى هذا اذا جمعهم فليذوقوه ويخرج ايضا بقيد المذكور الفعل الذي لا يكون اسم المتقدم
عليه من جملته بل من جملة اخرى فانه لا يكون اسم المتقدم من هذا الباب اذ يسلط عليه لم ينصبه لانه
لا ينصب الفعل الا ما هو من جملته وبقوله فخرج على هذا قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما
عند سيبويه اذ التقدير عنده فيما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني فاجلدوا وكذا يخرج نحو زيدا اضربه
او اضربه لان الفعل المؤكد بالنون لا يعمل فيما قبله كما تقدم قال البصريون انما لم يجز نصب اسم
المذكور الذي قبل ما سلط عليه وما اتصل به لنصبه لان المفسر عوض من الناصب ودال عليه فلما افتقر
من ان يكون مستعدا للنصب ويحتاج العمل لو لم يشغله بنائب الاسم المنصوب المتقدم اعني

بضمير او متعلقه لنصبه فانه يصح سواء متكلمه للنصب لولا الضمير او متعلقه لم يكن مفسرا ايضا
لان زيدا مبتدا كما مر خلافا لبعضهم [قال فيل] مستدلا بان هذا القيد يقتضي فساد كون الناصب مفسرا بالظاهر ويؤدي
الى صحة مذهب الكسائي والفراء اي ان الناصب هو المتاخر وذلك لانه لو وجب ان يكون مفسر العامل بحيث لولا
اشتغاله بضمير المعمول لكان هو العامل لوجب اطراده في مفسر عامل الرفع في نحو ان امرء هلك اذا فارقك فان
يجب ان يكون المفسر هنا هو المرفوع اذ لا يعمل الفعل الرفع فيما قبله قيل ان الاصل في المفسر ان يصلح للعمل
في معمول المفسر كما ذكرنا فان لم يصلح وكان له محل غير التفسير حمل عليه وان لم يكن له محل آخر اضطر
الى جعله مفسرا مع امتناع كونه عاملا ففي نحو زيدا ضربته وزيدا ضربته للفعل محل آخر غير التفسير وهو
كونه خبر المبتدا فحملناه عليه لما لم يصلح للعمل في زيد واما في نحو ان امرء هلك ولو ذا سوله لطمعتي فلم يكن
للفعل محل آخر اذ لو جعلناه خبر المبتدا لكان حرف الشرط داخلا على الاسمية ولا يجوز فعلى ما تقرر لا يحمل
الفعل على التفسير في زيد قام لما لم يضطر اليه وكذا في ان زيد قام بل يقول زيد مبتدا لا فاعل فعل مقدر
وان كانت الهمزة بالفعل اولى لانا لم نضطر الى جعل الفعل مفسرا اذ الهمزة تدخل على الاسمية ايضا وهذا
مذهب سيبويه والجرمي واختار الاخفش في نحو ان زيدا قام ان يرتفع زيد بفعل مقدر مفسر بالظاهر نظرا
الى الهمزة الكائنة مع ما قبلها سيبويه في نحو انك زيد ضربته ان مرفوع زيد اولى لان انك مبتدا لا فاعل على ما
قدمنا فبقي خبر المبتدا وهو زيد ضربته بلا همزة استفهام فرفعه اولى منه نصبه كما بينا في شرح قوله عند
عدم قرينة خلافه واما اذا كان الفاصل بين همزة الاستفهام وما لم يصلح للعمل ظرف نحو اليوم زيدا ضربته
فالمختار النصب اتفاقا لكون الظرف متعلقا بالفعل فالاولى همزة الاستفهام اذا ان تقدر داخلة على الفعل
وقال الاخفش انك زيد ضربته ان نصبته اولى بالنظر الى همزة الاستفهام وانك فاعل فعل مقدر وزيد
مفعوله اي ازيدا ضربته فلما حذف الفعل انفصل ضمير الفاعل المتصل ونظر سيبويه اولى بناء على الفعل الذي لا

لا يصلح للعمل بنفسه لا يحمل على تفسير العامل ما كان عنه مندوحة ويلزم الاخفش تجويز ان تقول زيدا
بالنصب على تقدير ان زيد قام وان لم يكن مختارا فعلى تقدير المفسر الرافع لما يكون الا فعلا اذا يضطر الى اضمار
الفعل الرافع لا يعد ضرورة لانه لم يعهد للفعل محرف الشرط وضرورة التخصيص واما مفسر الناصب فقد يكون شبه
فعل لانه قد يفسر بالمضارع نحو الى كونه مفسرا كما ذكرنا في نحو زيدا انا ضاربه فيها وتكلموا لنصبة بيزيد اكثر النسخ
بهذا اللفظة اعني وتكلموا والظاهر انه محرف ولم يكن في الاصل اذ المصنف لم يتعرض لها في الشرح والحق
انه لا يدفعها والاصح نحو زيدا مررت به وايضا نحو زيدا ضربت غلامه لانه لا يد له من تكلف في نصب
زيدا لان التسليط يتعذر فيه صحة المعنى وسلطان ضربت على زيد في هذا الموضع للنصب لكن لا يصح
المعنى لانك لم تقصد انك ضربت زيدا نفسه بل قصدت الى انك اهنته بضرب غلامه فالتركيب اذا باطل
في الموضعين احدهما ان يكون الفعل وشبهه واقعا على ذلك الاسم معنى لا يمكن ان يتعدى اليه الا بحرف جر
نحو زيدا مررت به قال الله تعالى فريقا هدى وفريقا حق عليهم الضلالة والثاني ان لا يكون الفعل الظاهر
او شبهه واقعا عليه بل على متعلقه وقد عرفنا المراد بالمتعلق نحو زيدا ضربت غلامه او مررت بغلامه
والاولى عندي قصد التسليط في المتعلق فيه المفسر بمتعلق الضمير بلا حرف جر ان سلط ذلك الفعل
بعينه على الاسم المحرور بعد تغييره كما المتعلق مضافا الى الاسم كما تقول في زيدا ضربت غلامه مررت
ضربت اي غلام ضربته فتقول اذا حصل ضابطان احدهما ان يكون بعد الاسم فعل او شبهه والثاني
ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا عن نصب الاسم بضميره او متعلق الضمير فهو اذا كان قبل ذكر الاسم
اسم آخر مرفوعا ومنصوبا لفظا او محلا يمكن نصبه ذلك الفعل او شبهه او تكلموا او رفعه لذكر الاسم
ايضا اولا يكون لا يختلف الحكم فيه فالاسم المرفوع في قولك نحو زيد ثم اضربه سيبويه بنصب عمرا بضمير
المفرد بعد زيد المبتدا خبر عنه اي زيد ضربه ثم اضربه والاخفش يجوز ان يكون زيد فاعل

لضرب المقدم قبل زيد وتم امفعوله اى اضرب زيدا تم اضربه كما تقدم مامثلهما واما نحو ان زيدا تم اضربه
فالفعل يختص التقديم قبل المرفوع وتم المنصوب لفظا قبله نحو اليوم تم اضربه والمتصل محلا
اما السوط زيدا اضربه وقد تقدم انه يجوز ان يكون اما قبل تم المحذوف وتم اضرب يجبان يليه الفعل او شبهه
نحو الخوان اكل عليه وان زيدا انا حبيس وقد يكتنفه معا نحو اليوم الخوان اتم اكل عليه وان زيدا انا حبيس
وان زيدا تم اليوم ضربه وقد يتوالى تم ان منصوبا بان بغير عن او اكثر نحو ان زيدا اياه ضربه اى انت زيدا
ضربت اياه ضربه وان زيدا اياه غلامه ضربه اى ما بنت زيدا انت اياه ضرب غلامه ضربه قوله ينقص
يفعل يفسر ما بعد التفسير كما ذكرنا على ضربين اما ان يكون المفسر عينا لفظ المفسر كزيدا ضربته اى ضربت زيدا
ضربته او يكون لفظ المفسر دالا على معنى المفسر والفظ غير اللفظ كما في مررت به وضربت غلامه وسيأتي عليه
وهذا الثاني على ثلثة اقسام لانه ان امكن ان يقدم ما هو بمعنى الفعل الظاهر من غير نظر الى محمول
لذلك الفعل الظاهر حاضر بل معرى عن محمول كان فهو الاولى نحو زيدا مررت به فانه جاوز المقدر قبل
زيدا بمعنى مررت سواء كان مررت عاملا في بادوة به او في غلامك او في بائعك او في اى شئ كان مما يتعلق معناه باعتبار
المفاعيل وان لم يكن هذا فان ظهر معنى ذكر الفعل الظاهر مع محمول معين المعين الخاص الذي نصبه ذكر الفعل فقدر
ذكر الفعل فقدر ذلك المعنى وذلك نحو زيدا ضربت غلامه فان ابنت المقدر ههنا قبل زيدا ليس بمعنى ضربت
مطلقا مجردا عن محمول كان بل هو معناه مع غلامه او اخاه او صديقه او ما يجري مجرى ذلك الا ترى انك لو قلت
زيدا ضربت عدوه لم يكن معنى ضربت عدوه ابنت زيدا بل المعنى اكرمت زيدا عدوه فظهر ان ابنت المقدر
بمعنى الفعل الظاهر مع بعض محمولاته دون بعض بخلاف جاوزت فانه بمعنى مررت مجردا عن اى محمول له كان وان
لم يكن هذا الثاني ايضا اضمرت معنى لابست فانه يطرد في كل فعل متعد بضمير او بمتعلق الضمير اى متعلق
كان ولذا ان نقول في تعيين العامل المقدر رفعا كان او ناصبا انك تنظر فان كان المفسر عاملا في ضمير الاسم

الاسم المقدم بلا واسطة وقد ترك لفظ ذلك المفسر بعينه كما في ان زيدا قام وان زيدا ضربته وان عمرا في
الضمير بواسطة حرف جر كما في ان زيدا مررت به وان زيدا مررت به فكان تضمر فعل الملابسة مطلقا اى ان
لو يبن زيدا وان لابست زيدا وكذا في ان الخوان اكل عليه وان الخوان اكلت عليه ان لو يبن الخوان وان لابسته
واما ان قلت الخوان اكل عليه اللحم وكذا السوط ضربه زيد وكان تفصل بان تقول ان كان هناك
فعل متعد الى ذكر الضمير بنفسه بمعنى ذكر اللازم اضمرته كما في ان زيدا مررت به وان زيدا مررت به اى ان
جوز مررت به وان جاوزت زيدا والا فعل الملابسة كما ذكرنا في الخوان اكل عليه والخوان اكلت عليه
وان كان المفسر عاملا في متعلق الضمير فكان تضمر فعل الملابسة مطلقا اى فيما عمل فيه بحرف الجر
او بنفسه نحو ان زيدا ضربت غلامه وان زيدا مررت به ضربت غلامه اى ان لو يبن زيدا وان لابست زيدا وكذا
في ان زيدا مررت بغلامه وان زيدا مررت بغلامه وكان تفصل فتضمر في العامل بنفسه ذكر الفعل الظاهر
بعينه مع مضاف الى ذكر الاسم المذكور فتقول في ان زيدا ضربت غلامه وفي ان زيدا ضربت غلامه ان ضرب
متعلق زيدا ضرب غلامه وان ضربت متعلق زيدا ضربت غلامه فيكون الفعل الظاهر تفسيرا للمقدر ومعمول
الظاهر تفسيرا للمتعلق المقدر وكذا في نحو ان زيدا لفي عمرو واهوى وان زيدا لثبت عمرا واخاه والتفصيل
اولى من اضمار الملابسة مطلقا لانه ينفر اضمار المرفوع في ان زيدا قام غلامه بل المعنى ان قام
متعلق زيدا قام غلامه وتضمر في العامل متعلق الضمير بواسطة حرف الجر فعلا متعديا بمعنى ذلك الفعل
اللازم ان وجد معنى المضاف المذكور فتقول في ان زيدا مررت بغلامه وان زيدا مررت بغلامه ان ضرب
متعلق زيدا مر بغلامه وان جاوزت متعلق زيدا مررت بغلامه وان لم يوجد متعد بمعناه فالملابسة
نحو ان زيدا اكل على خوانه وان زيدا اكلت على خوانه اى ان لو يبن زيدا اكل على خوانه وان لابست
زيدا اكلت على خوانه هذا وان جازت جميع الصور المذكورة قبل الاسم المذكور ظرفا او جارا ومجرورا

نحو اليوم زيدا ضربته وايا لتسوط زيدا ضربته لم يتغاير الامر لان الفعل المفسر يعمل في ذلك الظرف
ايضا والجار ايضا واما ان جاء قبل الاسم المذكور من دون ان كان المفسر مما يعمل فيهما معا لمغايرة
المعنى كما في ان زيدا ثم اضربه اي ان ضرب زيدا ثم اضربه فلا يتكلم وكذلك ان زيدا ثم ضربته والا انتفت
وصل المجازاة كما ان اللحم اني ان اكل عليه اي انه لا يتسلم اللحم الى ان اكل عليه قال ويختار الرفع بالابتداء عند عدم
قرينة خلافه او عند وجود اقوى منها كما مع غير الطلب واذا المفاجاة اقول قال الاسم المحمود
لا بعد اربعة اقسام اما ان يختار رفعه او يختار نصبه او يجب نصبه او يستوي رفعه ونصبه ولم يذكر
جمهور النحاة ما يجب رفعه واثبته ابن كيسان قال وذلك اذا كان الفعل مشتغلا بمحرور به بحيث فاعل الفاعل
بان يكون الفعل نحو السوط ضربت به زيدا لانه لما حذف فاعله الفاعل فكانه فاعل مرفوع وقد تقرر
انه لا يجوز نصب الاسم المذكور الا اذا اشتغل الفعل عنه بمنصوب. وبهذا الذي ذكره قياس بارد والوجه
جواز نصبه لكون الفعل مشتغلا عنه بمنصوب. بخلاف ما بعد اذا المفاجاة واجب الرفع في نحو خرجت
فاذا زيد يضربه عمرو كما يجيء ثم اعلم ان المصنف ابتداء بما يختار رفعه لان الرفع هو الاصل لعدم
احتياجه الى مؤثر عامل فقال يختار الرفع بالابتداء فيما يقوله بالابتداء عامل الرفع في جميع ما يجوز
رفعه اذ لا يكتفي حتى لا يظن ان رافعه فعل كما ان ناصبه اذا نصب فعل قوله عند عدم قرينة خلافه
الضمير في خلافه للرفع وخلاف الرفع ههنا النصب لان هذا الاسم المذكور اما ان يرتفع بالابتداء
او بنصب بفعل مقدر اما الجر فلا يدخله لانه لا يكون الا بجار وكما منع في اللحم ينتصب لفظا ما بعد
سوط عليه والمعنى يختار رفع هذا الاسم المذكور عند عدم قرائن النصب الموجبة له والا فقد ايتي الذي
يختار معها النصب والذي يساوي معها الامران على ما يجيء شرحها ومثال ذلك زيد ضربته والا يطلق
قرينة النصب لان المفسر قرينة النصب مع عوده ليس الاسم مما يخبر فيه بل يجب قرائن النصب التي

التي سنذكرها على ما سمعت الا اليه وانما اختير الرفع على النصب مع ذلك التقدير لاحتياج النصب
الى حذف الفعل واضمار ولاصل عدمهما بخلاف الرفع فانه بعامل معنوي عندهم لم يظهر قط
في اللفظ حتى يقال بالحذف فاضمر على ما اخترناه رفعا بالمبتداء نحو انما اختير الرفع على النصب
لانه بعامل ظاهر دون النصب قوله او عند وجود اقوى منها اي عند وجود قرينة للرفع هي اقوى
من قرينة النصب وقرينة الرفع التي تجامع قرينة النصب ويكون اقوى منها كثيرا فقط على ما ذكرنا
اما واذا المفاجاة اما اما تجامع تلك قرائن للنصب هي معها مرجوحة مغلوبة ومع الاخرى غالبة
اما الاولى فالطلب على ما بأتي والاخرى بان عطف الجملة التي بعدها على فعليته وكونها جوابا بالجملة الاسمية فعليته
واما اذا فلا تجامع من قرائن النصب الا واحدة واذا غالبة عليها وتلك القرينة كون الجملة المصدرة
بها معطوفة على فعليته كما يجيء اما اما فانما ترجح الرفع معها على النصب مع القرينتين المذكورتين انما لان ترجح
في مثل ما بغير اما اما كان لمجاءة الكلام بعد السؤال والجواب في كونها فعليتين نحو قام زيد وعمرا اكرمته
وقصد التكلم بعد السؤال والجواب في كونها فعليتين نحو زيدا اكرمته بجواب ايهم اكرمت فاذا اصدرت
الجملة بها نحو قام زيد واما فقد اكرمته واما زيد فقد اعطيته دينارا في جواب ايهم اعطيت فان اما من
الحروف التي يبتدأ بعدها الكلام ويستانف ولا ينظر معها الى ما قبلها فلم يمكن قصد التكلم معها
لكون ما بعدها لقصد مكالمة مستأنفة بعد لما قبلها اعني الاستئناف فرجحت بمجيئها الجملة الى ما كانت في الاصل
عليه وهو اقتضاء الرفع للمسند المتجرد من الحرف والتقدير واما في الحقيقة ليست مقتضية للرفع لان وقوع
الاسمية والفعلية بعدها على السواء نحو قوله تعالى واما ثمود فهديناهم واما السائل فلا تنهر ولكن عملها في
الصورتين انما منعت مقتضى النصب التأثير فبقي مقتضى الرفع بحاله وهو كون الاصل سلامة
الكلام من الحرف والتقدير واما متى في نحو قولنا التي الصحيفة كي يخفف ركة والزاد متى نعله الفاء

فهي وان كانت بسائط بعدة الكلام انا انها ليست متمحضة للانشاء كما لا تخفى انها لا تقع في اول
الكلام كما لم يكن الرفع بعدة اولى في سائر حروف العطف لظهورها في ذكر السبب واما اذا كانت
انما مع الطلب وهو الامر والنهي والدعاء فقط لان سائر انواعه الطلب نحو زيد هل ضربته وزيد ليتك
تضربه وانا نضربه يجب فتح اللام معها كما تقدم فانما مع الثلثة مفتوحة نحو امان بها فاكرمه واما بكرا فلا
فلا تضربه واما عمرا فرحمه الله سعيا وانا صادا مفتوحة لان وفي هذه الثلثة اشياء خيل للمبتدا فليراجع
وذكر لان كونها بالجملة الطلبية فعليه اولى ان امكن لاختصاص الطلب بالفعل الا ترى الى اقتضاء ورود
الطلب للفعل لحرف الاستفهام والعرض والتحضيض واما قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم فلم يجئ فعلها
فعليه بتغيير اعتبر كما اذكرنا ذكره نحو زيدا اضربه وكذا نحو هل زيدا ضربت وزيد هل ضربته وعمرا لا
تضربه واما قولهم ان قلته نحو زيد اضربه ولا تضربه بالرفع لما فضة لخير الذي هو المحمل للصدق
والكذب لهذه الثلثة الطلبية التي لا يحتملها الا بنا وبل بعيد مخرج للامر والنهي والدعاء عما هو فيه فيها
كقولك زيدا تضربه زيد اطلب منك ضربه فتعرض بانه يمكن في الجملة الاسمية نصبه بما يجب ما عرفت انها
خبرية محالة يسمى الخبر فيها خبر المبتدا نحو زيد منطلق وليتك عندنا وكذا بكرا زيد مر بها وعمرو
لم اضربه وزيد ليتك قتلته ولا يجيء خبر المبتدا احتمالا للصدق والكذب وانما سمي خبرا اصطلاحيا
كما ان العامل سمي فاعلا ولم يصدر الفعل منه في بعض المواضع فتقول لما كان الطلب مقترنا بالنصب
كما ذكرنا وما ليست من قرائن الرفع كما بينا ينفي التعارض في نحو اما زيدا فاضربه بها الطلبية اصالة السلامة
من الخلف والتغيير ونزه يصح الطلبية وفي كثير ووقوعها الخبرية في كلامهم وقلة استعمال
الطلبية الاسمية معها مكان جعلها وفعليته يجرد تغيير اعتبر واما اذا المفاجاة فهي في ضعف الاستئناف
بعدة مثل متى واذا لا تقع في صدر الكلام مبتدوة ان يتقدمها شيء كما تقع اما لكن الفاء قالوا انها اذا

في بعض الكوفيين ان المناظرة التي جرت بين سيبويه والكسائي فقال هو هكذا وانما يدل على الخلاف وسيتضح الحال في مباحث الظروف المبينة هس

١٣٢

اذا جامعت حرفا عاطفا على الجملة الفعلية فهي غالبة على العاطف بمعنى ان الرفع اذا اولى مع
النصب مع جملة النصب نحو قام زيد واذا يكرمه عمرو وفيها قالوا نظر وذكر انهم اتفقوا على انها
اليس بعدة الا الاسمية فرقا بينها وبين اذا الشرطية من اول الامر فعلى هذا وجوب الرفع بعدة
مع مجيئها بعد العاطف ليس مع نصب ما بعدة مع العاطف المذكور لكان لهم ان يقولوا خالف
اصلها في هذا الموضع الخاص مراعاة لمناسب المعطوف عندهم وفي غير هذا الموضع يجب رفع ما بعدة
نحو زيد اذا الله واذا الحرب اضربه واما مع عدم السماع فالاصل منعه بناء على الباقي على المذكور قال
ويختار النصب بالعطف على جملة فعليه للمناسب ويعد حرف النفي والاستفهام واذا الشرطية وحيث
وفي الامر والنهي وعند حرف اللبس المفسرة بصفة مثل ما اكل شيئا فلفاه يقدر اقول هذا قرائن
يختار معها النصب لاجل المذكور قوله بالعطف على جملة فعليه نحو قام زيد وعمرا اكرمه وكذا
مع لكن وبل وذلك لمناسب المعطوف والمعطوف عليه في كونها فعليتين وكذا مررت برجل ضارب عمرا
يختار فيها العطف على مشابه الفعل واما نحو احسن بزيد وعمرو يضربه فلا يرجح النصب لكون
فعل التعجب لجموده وتجرده عما يعني الغرض لما عرفت سابقا كذا قال سيبويه والظاهر ان الثانية
اعني اضربه لا معطوفة قوله بعد حرف النفي نحو ما وان نحو قوله فلا حسبا فخر به لئيم ولا جدا
اذا ازدهم الجود وكذا مررت به اضربه وانما اختير النصب فيها مع جواز الرفع لان النفي في الحقيقة
لمضمون الفعل فاما لفظا او تقديرا لما ينفي مضمونه اولى وليس لم ولما ولن مما هذه الجملة اذ هي عاملة
في المضارع ولا يقدر معمولها لضعفها في العمل فلا يقال لم زيدا نضربه ولما لن يكرم تفلة كما
يقال ان زيدا نضربه او يضربه لقوة ان بخبرها المفعولين واما ليس ولم فما قال انه حرف فليس ايضا ما
هذا كيف لان ما بعدة واجب الرفع بكونه اسمه والجملة بعدة خبره نحو ليس زيد يضربه ويعضد من

العمل بتقدم الفعال اظهر
لانه كثير للفعل هس

لا يخفى ضعفه
لان الفعل اضعف
للعمل من الحرف
والكلام في الحرف

قال يجوز فيها هو الغالب مما العمل الغالب عليه لا يقولهم ليس الطيب الا المسك برفع المسك كما يجئ
في باب ما يحمل عليه في لهم ليس خلق الله مثله اي ما خلق الله فيجيء ليس زيدا ضربته على الغالب والوجه
ان يرفع الله من حيث توجيه الفعل الى مرفوع واحد وخلق غير ليس ويجوز ان يكون ضمير ليس فيه وفي
قولك ليس زيدا ضربته ضمير الشان والمفسر جملة فعلية كما في قولك قائما الا تعمى الا بصار وله وجه في
عمله اولويه حرف الاستفهام بالفعل كعدمه اولويه حرف النفي به قال سيبويه ليس بجواز الرفع في الزمرة
يجئ لزيد ضربته مثل ما زيد وعمرو كلمته يعني الرفع الثاني احسن فليس طلبا لمشاكلة بين المعطوف والمعطوف عليه
اذا كان المعطوف عليه جملة وفعليته اقتضاء النصب كهمزة الاستفهام بل الهمزة اشد اقتضاء لذلك
بعد سيبويه الرفع بعد حرف النفي احسن منه بعد الهمزة وذلك لان الجملة مع الهمزة نصب طلبية وكون
الطلبية فعلية اولى ان اكون كما ذكرنا والنصب مع حرف النفي طلبية واعرفيته اه كالاستفهام
من حيث ان كلا منهما عري فيه وبين الهمزة فرق تدخل على الفعلية نحو اضرب زيدا وعلى الاسمية
نحو زيد فاضرب وعلى الاسمية التي خبر المبتدأ فيها فعلية نحو زيد يضرب وثانيهما دخل فيه وبين هل
التي اصلها ان يكون بمعنى قد لازمة للفعل كما يجئ في قسم الحروف فهي تدخل على الفعلية وعلى الاسمية
التي ليس خبر المبتدأ فيها نحو هل زيد قائم لشبهه الهمزة واما الاسمية التي خبرها الثاني فعلية فلا
تدخل عليها الا على قبيح نحو هل زيدا ضرب لانها اذا لم يجز فعلا نسئل عنه فان كان الحدث في الجملة
التي تدخلها فعلا تذكرت الصحبة القديمة فلا ترضى الا بان تعانقه فيجب تقويته اياها وكذا يقبح
دخولها على فعلية مع الفصل بينهما وبين الفعل كهل زيدا ضربته وعلى فعلية مفسرة فعلها
مغير ابفعل ظاهر نحو هل زيدا ضربته والنصب ههنا احسن القبيحين وقد مر الخلاف فيما سيبويه
والاخفش ان الرفع اولى والنصب نحو انا زيدا ضربته والوقاف في اختيار النصب نحو اليوم زيدا

٢ اختيار النصب اذا فصل بظرف نحو اليوم زيدا

الكتيت اذا خذ الابل شاكيها فيطلح منه وبقي منخراها بقال كلبا يكبره فهو اكلب قال العدبس لا يكون الكلب الذي اكلف قال الشاعر اذا الخصم
وهو من حنفات المتطاول الهامش هـ
المقنعة من البيوت وهو القلنسوة

زيدا ضربته والاستفهام المتضمنة كالاستفهام مثل هل تدخل على فعليته فعلها ملفوظ به ويقبح نحو متى
زيدا ضربت ومتى زيد ضرب فالرفع في متى زيد ضربته اقبح القبيحين كما ذكرنا هل ويحسن متى زيد
خارج كما ذكر لان كل متطلع على شئ محقه لزوم اصل المتطلع عليه اذا امكن واصل الهمزة الاستفهام
دفعها على الفعل صريحا والتماجان بلا قبح نحو متى زيد قائم لان الفعل معدوم وان كان المتضمن
كالاستفهام او الاسم المجرد وقوعه اولى نحو ايهم ضربته كزيد ضربته والعلة كالعلة قوله واذا الشرطية
فيها خلاف نقل عن الكوفيين انها كاذا وقوع الجملة بعدها الى ان الجملة الاسمية لا بد ان يكون
الخبر فيها فعلا الا في الشاذ كقوله اذا الخصم ابزى مائل الدرس انكب ونقل عن سيبويه والاخفش
موافقتهم في جواز وقوع الاسمية المشروطة بعدها لكن على ضعف والاكثر كونها عندهما فعليته اما
ظاهرة الفعل نحو اذا جاءني زيد او مقدرته نحو اذا السماء انشقت اي اذا انشقت السماء وتقل عن
المبرد اختصاصها بالفعلية فيجب عنده تاويل نحو اذا السماء انشقت بالفعلية اي اذا انشقت فقوله
واذا الشرطية يعني على مذهب سيبويه والاخفش وانما اقتضاء بعدها الفعلية لانه الشرط بالفعل
اولى كالنفي والاستفهام وانما لم يوجبا الفعل بعدها كفعل المبرد لانها ليست حرفية في الشرط كان ولو لا
في تضمن معناه كمتى وعلى ما يجئ في الظروف المبنية واما على مذهب المبرد فينبغي ان لا يجوز بعدها
الرفع الا على وجه اذكر وروى ان بعضهم يجئ في جميع ما ذكرنا وتذكر انه منتصب بفعل مقدر
مغير بالظاهر لان ما يفسر بالفعل المقدر الذي هو لازم ذكر الظاهر قال السيرافي يجوز بدلا نحو زيدا
قتلته بتقدير بدل فعل زيد قتلته وروى الكوفيون لا يخفى ان منفس انه لكذبة فاذا الكذبة
فعندك فاحفر عني اي اذا انه لكذبة منفس او انك منفس فعلى بدل اشتمال على مذهب
المبرد في بيت ذي الرمة اذا ابن ابي موسى بلالا بلغته فقام بفاس بين صلبك جانزه على

رواية فعلى بن ابى اذا ابلغ ابن ابى موسى بلذا والاولى مطابقة المفسر للمفسر في الرفع والنصب اذا اردت
قوله وحيث حيثه الله على المجاز في المكان كاذا في الزمان نحو حيث زيد يجد فاكرمه ولكن استعمالها
كاذا اشهر اقل من استعمال اذا فانها تدخل على الجملة التي جزاؤها اسما انفاقا نحو اجلس حيث زيد جالس
اما اذا اكسبت معنى نحو حيثما في وسائر الاسماء الجوازم المتضمنة معنى الشرط نحو متى وايهما لا يفصل بينها وبين
الفعل الا عند الضرورة قال الشاعر
ايهما الريح غيبها تامل قلوا اضطر الشاعر الى الفصل نحو متى بلد تزره يزرك فالنصب واجب لوقوع تقديره
الفعل بعد قوله في الامر والنهي قد تقدم ذلك بعلله قوله وعند هو فيس المفسر بالصفة ان اردت مثلا
ان تخبر ان كل واحد من مماليكك اشتريته بعشرة دنانير وانك تملك الف عبد الا عشرين بهذا الثمن
فقلت كل واحد من مماليكي اشتريته بعشرة بنصب كل فهو نصب المعنى المقصود لان التقدير ستة عشر الف
كل واحد من مماليكي اشتريته بعشرة واما ان رفعت كل فيحتمل ان يكون اشتريته خبر له وقولك بعشرة متعلقا به
اي كل واحد منهم مشترى بعشرة وهو المعنى المقصود ويحتمل ان يكون اشتريته صفة لكل واحد وقولك
بعشرة هو الخبر اي كل من اشتريته من مماليكي فهو بعشرة فرفعه اذا مطرق لاحتمال الوجه
الثاني الذي هو غير مقصود ومخالفة للوجه الاول اذ ربما يكون كل على الوجه الثاني منهم قد اشتراه
كل غيرك بعشرة او باقل منها او باكثر وربما يكون ايضا كل منهم جماعة بالهيئة او بالوزنة او غير ذلك
وكل هذا خلاف مقصودك فالنصب اذا اولى لكونه نصا في المعنى المقصود والرفع محتمل له ولغيره
والمثال الذي اورده المصنف من الكتاب العزيز اعني قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر لا يتعلق في
المعنى كما يتعلق في مثالنا سواء جعلت الفعل خبرا او صفة فلا يصلح اذا للتمثيل وذلك لان مراده تعالى
بكل شيء كل مخلوق نصبت كل او رفعته سواء جعلت خلقناه صفته محل الرفع او خبرا عنه وذكر ان ذكره

لقائل ان يقول اذا جعل خلقناه صفة كان المعنى كل مخلوق مخلوق بقدر وهو هذا لا ينفع نظرا الى هذا المعنى انا نقول ان مخلوق ان نصبت
بقدر الصفة كما تقدم ذكر ذلك لكم واما ان جعلتما خبرا و نصبتما كل بفعل مضمر يفسره الظاهر نظرا الى نفس المعنى المفهوم من الكلام فقد اخطأتما ايضا
تفعا انا كل مخلوق مخلوق بقدر بشد الصفة لانه الواقع لانه اقرب من غيره في الكلام والمقصود ذلك المعنى الذي لا احتمال فيه فلذلك سبق اذا وقف المتقدم
فهو حسن

قوله خلقناه كل شيء بفعله لا يدري خلقنا كل ما يقع عليه اسم شيء لانه تعالى لم يخلق جميع الممكنات غير
المتناهية ويقع على كل واحد منها اسم شيء فكل شيء في هذه الاية ليس كما في قوله تعالى والله على كل شيء قدير
لان معناه انه قادر على كل ممكن غير متناه فاذا تقرر هذا فلنا ان نعني كل شيء خلقناه بقدر برفع
كل على ان خلقناه هو الخبر كل مخلوق مخلوق بقدر وعلى ان خلقناه صفة كل شيء مخلوق كائنا بقدر والمعنى
واحد اذ لفظ كل شيء في الاية مختص بالمخلوق ان كان خلقناه صفة له اوفيها وليس معنى التقدير الاول
اتم منه مع التقدير الثاني كما كان في مثالنا وبجواز النصب ايضا اذا كان الكلام جوابا عن استفهام بجملة
فعلية كما اذا قيل اراية احدا او ابرهم او غلام ايهم رايت فتقول زيدا رايته وانما كان النصب في المطابق
لجواب السؤال كونهما فعليتين وكذا اذا قيل اضرب الزيدان احدا فلت زيدا يضربانه لان معناه
اضرب الزيدان احدا فهو مفسر بالفعلية واقتضاء الكتابة النصب اذا كان الحكم المحدود بعكسه نحو
فاعلة المعنى تخون يد بنت بضربها اقرب في المعنى وان كان في اللفظ مبتدا فنصب بنت اولى
لانه كانه قيل اضرب زيدا بنت بضربها قال وبستوي الامران في زيد قام وعمرو اكرمته اقول يعني بستوي الرفع والنصب
في الحكم المحدود اذا كان قبله واو عطفا على جملة اسمية الخبر جملة فعلية او على الخبر فيها وانما استويا لانه
يمكن ان يكون بعد الواو عطفا على الجملة التي هي الكبرى فيختار الرفع مع جواز النصب لسبب المعطوف
المعطوف عليه كونهما اسميتين وان يكون عطفا على الفعلية التي هي الصغرى فيختار النصب مع جواز
الرفع لشبهها في كونهما فعليتين فان قيل بل الرفع اولى للسلامة من الحذف والتقدير على فرض كون الكلام
المعطوف اقرب الى الفعلية منه الى الاسمية وبهذا المثال اعني زيد قام وعمرو اكرمته مثال الوجه سيبويه والفرض
عليه بانه لا يجوز فيه العطف على الصغرى لانها خبر المبتدا والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيلزم عليه
عليه والواجب الجملة التي هي نفس المبتدا وهي عمرو اكرمته ضمير راجع الى زيد وبعبارة

الاخرى وهي انه يجيء المعطوف جوازا قيامه مقام المعطوف عليه ولو قلت زيد كلمنا عمرا لم يجز وبعبارة
اخرى للاقتضاء وهي انه لا يجوز عطف جملة لا يصح لها على جملة لها محل واعتذر لسيبويه باعتذارين احدهما
للسيرافي وهو جواب عن جميع العبارات ان غرض سيبويه لم يكن تصحيح المثال بل تبيين ان جملة السمية
الصدر فعلية الخبر معطوف عليها او على الجملة منها وتصحيح المثال ليكون زيادة ضمير فيه نحو عمرو كلمته
في داره او ابوه قائم وتحو ذلك ولكن سيبويه عن هذا اعتماد على علم السامع انه لا بد للخبر اذا كان جملة
من ضمير فيصح المثال اذا اريد واجاب بعضهم عن الوجه الاول بانه ليس يعلم ان حكم المعطوف حكم
المعطوف عليه فيما يجيء ويمتنع الا ترى الى قولهم ضربت زيدا ومررت بابيه وكلمت اخاه ليس كما في
باب المضمر ويجاب عن الوجه الثاني بانك تقول زيد لقيته وعمرا ولو قلت زيد لقيت عمرا لم يجز
فلا يلزم جواز قيام المعطوف مقام المعطوف عليه واجاب ابو علي عن اعتراض الاقتضاب بان الاعتراض
لما لم يظهر في المعطوف جاز ان يعطف عليه جملة لا تصح لها وحكى الاعتراضات الاول والثاني
ما قاله السيرافي ثم ان مثل هذا المثال اجاز سيبويه سواء ابتدئ فعل بالاسم ونصبه على ما يؤذن به ظاهر
كلامه ومنعه الاقتضاب لخلو المعطوف عن الضمير ويجوز ان يقال على ان الرفع فيه اولى ان النصب
وان يكون في الجملة المعطوفة ضمير راجعا الى المبتدأ الاول فلا تقول في جوابه ومثل قولك زيد قام عمرا
الا وله قولك زيد ضربته عمرا وبكر اكرمته بشرط في بكر الوجهان لان اسم الفاعل الناصب للمفعول به
كالفعل واما اذا قلت زيد قائم غلاماه وبكر اكرمته فالرفع فيه اولى لان اسمي الفاعل والمفعول
اذا لم ينصبا المفعول به لم يتم مشابهتهما للفعل كما يجيء في باب الاضافة اذ قد يرفع الضعيف للشابهة
للفعل نحو زيد مصري حاجا قال ويجيء النصب بعد حرف الشرط وحرف التحضيض مثل ان زيدا ضربته والا زيدا
ضربته اقول حرف الشرط ان ولو نحو لو زيدا اكرمته واما اما فهي وان كانت تكون في الشرط الا ان المختار بعدها الرفع

فيلزم الرفع على ما تقدم لان النصب في احواله انما وجب لاجل الفعل المقدر المتعدي وشرطها فعل لازم
واجب الحذف كما يجيء غير مفسر شيئا فلا يكون من هذا الباب وتقييدنا اما بكي من سيأتي وليس الشرط من غير هذه
المسئلة الا اذا ما عند سيبويه ويجيء الفصل بينها وبين الفعل باسم مرفوع بفعل منصوب نحو اذا ما زيدا قام
واذا ما زيدا اضربه كما ذكرنا في متى وحيثما قوله وحرف التحضيض نحو الا تنزلا ولولا ولوما وعند
الخليل الا التحقيقية فلا يكون للتحضيض كما يجيء من قوله في قوله الا رجلا جزاه الله خيرا التقدير الا ترون او تنبهون
اي بلا تنزلون وحرف التحضيض لا تدخل الا على الافعال بالمستقبل انفاقا منهم وقد يقدر الفعل بعد
اما مفسرا كما في قولك زيدا اما ضربته او غير مفسر كما في قوله تعدون عقر النيب افضل مجدكم بني ضوطرى لولا
الكمي المقنعا اي لولا تعدون وكذا ان ولو فانه يقدر الفعل بعدهما بلا مفسر نحو ان سيقاضيك وتحو
اطلبوا العلم ولو بالصين وسيأتي ان التحضيض والعرض والاستفهام والنفي والشرط والتمني معان تلتقي
بالفعل فكان الفعل اختص كل الحروف الدالة عليها بالافعال الا ان بعضها بقيت على ذكر الاصل من
الاختصاص كحروف التحضيض وبعضها اختصت بالاسم كهل ولعل وبعضها استعملت في القبيلتين
معا ولوتها بالافعال كالعرض على ما يجيء الكلام عليه في لعل لما نفي الجنس وكذا ان الشرطية فان
المرفوع بعدها اما ان يكون مبتدأ عند الاخفش والفراء ان يكون مبتدأ والمشهور وهو الحق النصب
في ان زيدا ضربته والا زيدا نضربه في العرض قال وليس مثل ان زيد ذاهب منه فالرفع اقول او ما الرفع
واجب وانما قال انه ليس منه اي من باب الكتاب لانه وان كان كما بعد فعل ولكنه ليس مشتغلا عنه اي عن
العمل فيه اي عن نصبه لان عمل الفعل او شبهه فيما قبله لا يكون الا النصب كما ذكرنا وقوله بضميره او يتعلق
اي بنصب ضميره او نصبه متعلق ضميره لان الفعل انما يشتغل عن نصب اسم برفع ضميره نحو قولك زيد ضربته
خروج زيد من الحد المذكور بقوله تشتغل عنه وبقوله بضميره اذ المعنى تشتغل عن نصبه بنصب ضميره مثل

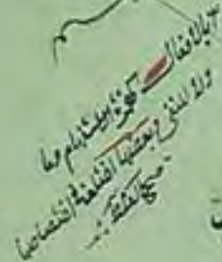

قوله لحصول الشرائط اى من جعلنا كون المشتغل عنه منصوبا كالمشتغل عنه فاذا كان زيدا مسندا الى ضمير يكون الخبر فعلا والضمير منصوب المحل فوقع المشتغل عنه فى قوله بفعله متعلق بعد لوقوع بمعنى ان المصدر الذى يسند اليه الفعل شرط ان يقيد فالمراد فاصدة للتعقيد الفعل كما مر فى ضربا زيدا وزيدا ضربته فلا يصح اسناد الفعل اليه ف

على انه يجوز ان يكون السراج والبرانى فى مثل هذا الفعل المبنى للمفعول مسندا الى المصدر المقدر اى ان ضرب زيد ضربه فيكون المجرور محل النصب فينصب الاسم السابق لحصول الشرائط وهو ضعيف لعدم الاختصاص فى المصدر المدلول عليه بفعله وجوز الكوفيون نصب الاسم السابق مطلقا وذهب الى المسند اليه المذكور بل يقدره وقيل ان كان فعلا ناسخا اذ ليس شخص زيدا ذهبية فالدائم مفسر الفعل كما ذكرنا قيل انما يضمرون فى نحو ان زيدا ضربته لانهم يضمرون فى نحو ان ضربته زيدا ضربته وكلاهما خلاف الاصل اذ الاصل موافقة الاسم المحدود لضميره او متعلقه فى الرفع او النصب اذ ضميره او متعلقه نائبه كما ان عامل الضمير والمتعلق نائب عامل الاسم فتقول فى ان زيدا ذهب او ذهب وذهب غلامه او ذهب بغلامه رافعا وتقول فى ان زيدا ضربته او وقع عليه الضرب ضربته غلامه او وقع على غلامه الضرب ناصبا قال وكذا كل شئ وفعله فى التقدير اقول انما ليس هذا لانه خرج بقوله مشتغل عنه اى عن نصبه مع بقاء المعنى الحاصل بالرفع وهنا لو نصبت كل شئ بفعله لم يبق معنى الرفع اى يصير المعنى وفعلوا الذى راوه صحف اعمالكم اشياء اذ لم يرفع فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها الكتابة وان جعلنا الجار نائبا لكل شئ صار المعنى وفعلوا كل شئ مثبتا فى صحائف اعمالهم وبهذا وان كان معنى مستقيما الا انه خلاف المعنى المقصود حالة الرفع اذ المراد منه ما ايد به قوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر وفعلوا كفته كل شئ اى كل ما فعلوه مثبت فى صحائف اعمالهم بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة قال وفى الزائية والتالى فاجلدوا الفاء بمعنى الشرط عند المبرد وجملتاه عند سيبويه والفاء فالمختار النصب اقول جميع الشرائط فيه حاصلة بداء النظر الى ما بعد الفاء فوجب ان يعمل فيما قبلها كما فى نحو وربك فكبر الا ان الضرار لما انتفعوا فيه على الرفع الا ما روى فى الشاذ من عيسى بن عمر انه قرا بالنصب والنصب مع الطلب مختار كما تقدم والقراءة لا يجوز على غير المختار تحمل له النحاة وهما يخرج به عما

ع المبرد المذكور لكنا لا يلزم منه غير المختار فتقول ما بعد الفاء يعمل فيما قبلها اذا كان لا زائدا كما فى قوله تعالى اذا هم يقنطون والفتح على قوله فسبح كما يجوز فى الظرف والمبنية او يكون الفاء غير واقعة موقعها لغرض كما فى ضربته فكبر وما انتم فلا تفخروا واما اذا لم يكن لا زائدا وكانت واقعة موقعها فما بعدها لا يعمل فيما تقدم وفى الزائية اى كذلك لكون الالف واللام الزائية مبتدا موصولا فيه معنى الشرط وخبره الفاعل الذى هو كالشرط فجاز المبتدا كالشرط فجاز الجزاء وبهذا الذى ذكرته مذهب الفراء والجرمى فالفاء واقعة موقعها فيخرج عما ابد بقوله مشتغل عنه بضميره او متعلقه وقال سيبويه هما جملتان اى الزائية مبتدا محذوف الخبر اى حكم الزائية والخبر يحذف اى فيما يتلى عليكم بعده وقوله فاجلدوا هو الذى وعدوا بان حكم الزائية فيه والفاء عنده ايضا للسببية اى ان بنت زنا فاجلدوا فخرج ايضا بقوله مشتغل عنه بضميره كما قدرناه قوله والا فالمختار النصب اى لولا التقدير ان المذكور ان للمبرد وسيبويه لكان ما بعد الا كما بعد الا فى الاستثناء المفرغ وكان المختار النصب لقرينة الطلب التى هى اقوى قرائنه وتقدير المبرد اقوى لعدم الاضمار فيه كما فى تقدير سيبويه لهذا اخر شرح ما ذكره المصرح اعلم ان ما يشتغل به المفسر من ضمير الاسم المذكور او متعلقه ان وقع بعد الا فالفعل المقدر ينبغى ان يكون مثبتا فيقدر فى نحو ان زيدا لم يقم الا هو ان قام زيد لم يقم الا هو وفى نحو ان زيدا لم تضرب الا اياه ان تضرب زيدا لم تضرب الا اياه وذلك لان الاسم المذكور يرفع ما الفعل المقدر موقع الاسم المشتغل به من المفسر وكذا نصبه الا تركان اعد واقع من المبتدا المقدر مقام الضمير من المبتدا المذكور وكذا زيدا فى ان زيدا ضربته واقع من ضربته المقدر موقع الضمير من المفسر وما بعد الا اذا كان فاعلا او مفعولا مثبتا لا غير لان الاستثناء المفرغ لا يكون الا بعد غير الموجب ولا يقبل الاسم المذكور الا شيئا ينقض نفى الفعل المقدر كما تقض الا المذكور قبل المشتغل به نفى المفسر فلم يبق الا اضمار الفعل الموجب ليوافق فى المعنى المنفى المنقوض نفيه بالا فقام زيد فى مثالنا

في المعنى لم يعلم الا ابوه وكذا ضرب زيدا وقتل لم يضرب الا اياه فاذا تقرر هذا قلنا قد يكون في المفسر ضمير ان كالاسم المذكور مرفوعا ومنصوبا وقد يكون فيه ضمير ومتعلقاته كذلك اي مختلفان رفعا ونصبا وقد يكون فيه متعلقات بضمير ان كذلك قال اول على ثلثة اضرب. لان الضميرين اما متصلان او منفصلا او متصل ومنفصل فان كانا متصلين فذلك لخفائه اضمار فعل رافع لذلك الاسم المذكور او اضمار ناصب مثاله ان زيدا لم يعطك اياه الا ابوه فانه نصب اعتبارا باياه قدر بكذا لم يعطك زيد لم يعطك اياه الا ابوه فلما اتصل الفعل بعلامة الرفع في زيد لم يعطك اياه الا ابوه قدر بكذا اعطاك اياه زيد لم يعطك اياه الا ابوه لان المشتغل به اذا بعد لا فلا بد من تقدير موجب له كالتقدم وتسليط المفسر بهما على الاسم المذكور بحال اذا الفعل لا يرفع فيما قبله وان كانا احدهما متصلا والاخر منفصلا فالاعتبار بالمتصل يعني اذا كان مرفوعا اضمر الرافع وان كان منصوبا اضمر الناصب فالاول كزيدا اعطاك اياه واياه زيدا اعطاك ايه وجاز كون الفاعل والمفعول ضميرين لشيء واحد لكونهما منفصلا وكذا ان زيدا لم يضرب الا اياه التقدير ان اعطاك زيد اعطاك اياه وان لم يضرب زيد لم يضرب الا اياه ولو اعتبرت المنفصل لكان التقدير ان اعطاك زيدا اعطاك اياه والمفعول مفسر الفاعل لانه هو ضمير منصل وقد بينا ان اشتغاله ذلك مع تقدم المفعول في زيد اضرب فكيف يجوز مع تاخره ولكان بالتسليط ان زيدا اعطاك فيكون التقدير زيد اضرب. ولا يجوز ان والثاني اي الذي المتصل فيه منصوب كزيدا لم يضربه الا ابوه واما ان لم يضرب لم يضربه الا ابوه ولو اعتبرت المنفصل لكان التقدير ان ضربه زيدا والفاعل مفسر للمفعول الذي هو ضمير منصل وقد تقدم اشتغاله عن ذلك وان كان منفصلا ولا بد ان يكون الفعل من افعال القلوب او مما للتعدية كاعلمت وتحققت والا لعاد ضمير الفاعل والمفعول في المعنى متصلا ولا يجوز ذلك الا في افعال القلوب كما يجيء في بابها نظرا فان كان الاسم المذكور ظاهرا في جر

* يجوز زيدا ضربته والجملة الذا لو اعتبرت المتصل لم تعلم بعد الا اياه لكان التقدير

وجب رفعه اعتبارا بالضمير المرفوع نحو ان زيدا علمه قائما اي ان علم زيدا علمه قائما اذ لو نصبت لكان التقدير ان علم زيدا علمه قائما فيفسر المفعول الفاعل الذي هو ضمير متصل ولا يجوز لان افعال القلوب ولما في غيرها مع تقدم المفعول نحو زيدا علم قائما فكيف مع تاخره عنه الضمير ولكان بالتسليط ان زيدا علم قائما ولا يجوز ايضا لما ذكرنا وان كان الاسم المذكور ضميرا راجعا الى ما قبله جاز رفعه ونصبه اعتبارا بكل واحد من ضميري المفسر كقولك يعجبني ان زيدا ان اياه علمه علم قائما اي ان علمه علم قائما اتصل الضمير المنفصل لما ظهر عامله وبالتسليط ان اياه علم قائما ويجوز ان يكون علمه قائما اي ان علم علمه قائما باستتار الضمير لما ظهر العامل واما المفسر الذي يعد ضمير و متعلقاته مختلفان رفعا ونصبا نحو ان زيدا ضرب غلامه وان زيدا ضربه غلامه وان زيدا مر بغلامه وان زيدا مر به غلامه فالاعتبار بالضمير المتصل لانه بالمتعلق فيجب ان زيدا ضرب غلامه المرتفع اذ لو نصبته اعتبارا بمتعلق الضمير لكان التقدير ان لا يضرب زيدا وضمير لا يضرب زيدا لا يجوز كما قدمنا وعلى ما قدرنا قبل ما كون المضاف يحذف فاقيم مقامه يكون التقدير ان ضرب زيدا اي متعلق زيد فيكون المفعول في الظاهر مفسرا للفاعل وهو ضمير متصل وفي التقدير في بل المفعول مفسر الفاعل ولا يجوز ان مع تقدم المفعول زيدا وغلام الله ضرب فكيف مع تاخره وبالتسليط يصير ان زيدا لا يضرب وان زيدا ضرب اي متعلق زيد ضرب. ولا يجوز واما ان كان الضمير المتصل منفصلا جاز رفع الاسم ونصبه نحو ان زيدا لم يضرب. غلامه الا اياه وان زيدا لم يضرب. غلامه الا ايه وتقدير الرفع في المسئلة الاولى ان لم يضرب. زيد اي متعلق زيد لم يضرب غلامه الا اياه وتقدير النصب فيها ان ضرب. غلام زيد زيدا لم يضرب. غلامه الا اياه وبالتسليط ان زيدا ضرب غلامه لانك اذا حذفت الضمير المستثنى حذفت اداة الاستثناء فصار الفعل موجبا يقتضي مفعولا وجب نصبه كما كان مع الاستثناء وتقدير الرفع في الثانية ان ضرب. غلامه زيدا لم يضرب.

يعني ضمير المتعلق مرفوعا وضمير المتعلق منصوبا نحو زيد ضرب غلامه ان ضرب غلامه زيدا لم يضرب غلامه الا اياه وان زيدا لم يضرب غلامه الا ايه وتقدير الرفع ان زيدا لم يضرب غلامه زيد اي متعلق زيد لم يضرب غلامه الا اياه وتقدير النصب ان ضرب غلام زيد زيدا لم يضرب غلامه الا اياه وبالتسليط ان زيدا ضرب غلامه لانك اذا حذفت الضمير المستثنى حذفت اداة الاستثناء فصار الفعل موجبا يقتضي مفعولا وجب نصبه كما كان مع الاستثناء وتقدير الرفع في الثانية ان ضرب. غلامه زيد لم يضرب

هذا آخر ما وجد من نسخة الشيخ الخالق رحمه الله تعالى وقد بلغ مقابلة على نسخة الشيخ رحمه الله تعالى وعفا عنه

غلامه الا لابسا وتقدير النصب فيهما ان لم يضرب زيدا الا لابسا اى متعلق زيد لم يضرب غلامه
الا لابسا وان لم يلابسا زيد ايضرب غلامه لم يضرب غلامه الا لابسا وعلى تقدير المص
وبالتسليط ان زيدا اى غلام زيد لم يضرب الا لابسا وعلى تقدير المص ان زيدا
لم يلابس يضرب غلام الا لابسا واما المفسر الذى معه متعلقان بضميرى الاسمين
المذكورين فمثالان ترفعا ونصبا نحو ان زيدا ضرب اخوه اياه فذلك فى الاسم المذكور
الرفع والنصب فتقدير الرفع ان ضرب زيدا اى متعلق زيد ضرب اخوه اياه وتقدير
النصب ان ضرب زيدا اى متعلق زيد ضرب اخوه اياه وبالتسليط ان زيدا اى
اياى زيد ضرب اخوه وعلى تقدير المص ان زيدا لا يضرب ابيه لهذا اعرض الاعلام
هذا الباب والله اعلم بالصواب **قوله** الرابع التحذير وهو معمول بتقدير اتق تحذيرا
مما بعده او ذكر المحذر منه مكررا نحو اياك واياك والاسد واياى واياى ان تخذف والطريق
الطريق يسمى اللفظ المحذر به منه نحو اياك واياى والاسد وذكر الاسد تحذيرا معا انه
ليس بتحذير بل هو الذى التحذير قوله هو اى معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده وهذه
بان لفظ التحذير هو اياك دون المعطوف وليس كذا بل التحذير لفظ المعطوف
والمعطوف عليه والصحيح ان يقال لفظ التحذير على ضربين اما لفظ المحذر منه
مكررا معمولا ليفعل مقدرا نحو الاسد الاسد او لفظ المحذر مع المحذر منه بعده
معمولا ليفعل مقدرا فيهما تحذيرا مما بعده مفعول له والفعل العامل فيه المصدر
اعنى التقدير اى بان تقدر اتق تحذيرا مما بعده ذلك المعمول كالاسد الذى بعد
اياك وتقديره اتق ههنا بعض السماجة من حيث المعنى اذ يصير المعنى اتق نفسك

نفسك من الاسد ولا يقال اتق بنفسك من الاسد اى يخشه ولو قال اتق بتقدير يخ او بعد كان اولى قوله او ذكر
المحذر منه مكررا فيه نظر واذا كان ذكر مصدرا فهو عطفه على قوله معمول بعد من حيث المعنى الا ان يقدر
فى الاول اضاف اى بعد ذكر معمول او ذكر المحذر منه وفيه ايضا لا حاجة الى تقدير هذا المضاف لانه
فى تقسيم المنصوبات الى قوله الثانى المنادى الثالث ما اضمر عامله قلما يصح الرابع ذكر منصوب
هكذا كذا وفى بعض النسخ او ذكر بلفظ ما لم يسم فاعله وليس بوجيه لان او هنا منفصلة من حيث المعنى
فينبغى ان يليه مثل المذكور فيصير كانه جاءنى زيد او عمرو بلى لو كانت منفصلة جاز المخالفة بينهما بعد
وما قيدنا بالمنفصلة انا نقيم ثم بيد وكم فتقول او اثنى بمعنى بل انا اثنى فتكون للاضراب عما الاول
والاثبات للثانى كما يجرى فى صورة العطف فى سيبويه فى قوله تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا الواو فى
تطع كقوله لا تغلب المعنى لا تزنا اذا اضرابه بمعنى بل فتكون للاضراب عما النهى عما طائفة الاثم فلو قلنا بهما
او ذكر لكان اضرابا عما قوله معمول بتقدير اتق ولا يستقيم تعلق كل واحد فى لفظه نظر وضابط هذا
الباب ان تقول كل مخذر معمول لمخذر او بقدر او شبههما مذكور بعده ما او المحذر منه اما بواو
العطف او بما ظاهرا او مقدرا بحيث اضمار عامله وكذا كل مخذر منه مذكور معمول لبقدر فدخل فى
الاول نحو اياك والاسد واياى والشر وما زيد والسيف فالمحذر اذا اما ظاهر او مضمر والظاهر لا
يجئ الا مضافا الى المخاطب والمضمر لا يجئ فى الاغلب الا مخاطبا وقد يجئ منفكا كما مر واذا كان معطوفا
على المحذر جاز ان يكون ضمير غائب نحو اياك واياه من الشر وقولهم اذا يقال له استقم فاياه واياه
الشوهاء شاذ من وجهين من جهة وقوعه اياه محذرا وليس بمعطوف وما جهة اضافة اياه الى المضمر
وسيبويه يقدر نحو اياى والشر بحول الله ونحو قال التسلل وبعضهم يقول له اياك فيقول اياى اذ قيل
شدد وسجايا كانه يقول احذر نفسى واحفظ وغير سيبويه يقدر نحو اياى والشر هذه خطايا

كاياك واياك وقد يجب ذلك اولى ليتحد الفاعل والمفعول رتبة واحدا كما في اياك والشر
وقول عمر رضي الله عنه اياي وان يحذف احدكم الارنب الارنب بالعصا وليدلكم الاسل
والرماح يحتمل امر المتكلم اي لابعد نفسي عن مشاهدة حذف الارنب وامر المخاطب
اي بعدوني عن مشاهدة حذفه واما الثاني اعني المحذر منه المكرر فيكون ظاهرا
ومضمرا اذ الاسد والاسد ونفسك نفسك واياك اياك واياه اياه واياي اياي
سواء كان الظاهر مضافا اولا والمضمر متكلما او مخاطبا او غائبا واجاز قوم ظهور
الفعل مع هذا القسم كخذ الاسد الاسد واياك اياك احذر نظرا الى ان تكرير
المعمول للتاكيد لا يوجب حذف العامل كقوله تعالى دكت الارض دكا دكا ومنعه الاخرون
وهو الاولى لعدم سماع ذكر العامل مكررا مع المحذر منه ولا نقول ان كل معمول مكرر موجب
لحذف عامله وحكمته اختصاص وجوب الحذف بالمحذر منه المكرر كون تكرير ما دال على
مقاربة المحذر منه للمحذر بحيث يضيق الوقت الا عن ذكر المحذر منه على ابلغ ما يمكن وذلك
يتكرير ولا يتسع لذكر العامل مع هذا المكرر واذا لم يكرر الاسم جاز اظهار العامل اتفاقا
قال المص كان اصل اياك واسدا اتقاء انهم لما كانوا لا يجمعون بين ضميري الفاعل
والمفعول لواحد اذا اتصلا جاؤا باياك النفس مضافا الى الكاف فقالوا اتقاك نفسك
ثم حذفوا الفعل لكثرة الاستعمال ثم حذفوا النفس لعدم الاحتياج اليه لان اجتماع
الضميرين اذا ل يحذف الفاعل مع الفعل فرجع الكاف ولم يجز ولم يمكن ان يكون منفصلا
لان عامله مفقود كما يجئ في باب المضمرات فصار اياك واري ان هذا الذي اركبه تطويل
مستغنى عنه والاولى ان يقال هو بتقدير اياك باعد او نح باضمار العامل بعد المفعول

المفعول واغا جاز اجتماع ضميري الفاعل والمفعول لواحد كما يكون احدهما منفصلا كما
جاز ما ضربت الا اياك وما ضربت الا اياي فان قلت بينهما فرق وذلك ان المفعول في
الحقيقة في ما ضربت الا اياي ليست ضمير المتكلم بل هو المتعدد المقدر اي ما ضربت احدا الا
اياي فالفاعل والمفعول فيه ليسا في الحقيقة ضميرين لواحد بخلاف قولك اياي ضربت
قلت الضمير المنفصل حكمه في كل موضع حكم الظاهر منطقا كما ذكرت في اول باب المنصوب
على شريطة التفسير لكونه مشتغلا عنه وقد صرح الشيرازي بجواز نحو اياي
ضربت وايضا الظاهر من كلام العرب ان المفعول المقدم على الفعل فيه معنى الحصر
وان منعه المصنف في شرح المفصل عند قول جار الله احمد فمعنى اياي ضربت ما ضربت
الا اياي واياك نعبد اي ما نعبد الا اياك واغا وجب حذف العامل في نحو اياك
والاسد لانه في معنى المكرر الذي ذكرنا انه يجب حذف فعله لان معنى اياك
اي بعد نفسك من الاسد ونحو من الكلام احذر الاسد ومعنى والاسد اي
بعد الاسد عن نفسك والواو ايضا بمعنى احذر الاسد لان بعد الاسد عن نفسك يأبى
شياعه عنه فكانه قيل احذر الاسد قان قلت المعطوف في حكم المعطوف عليه واياك
محذر والاسد محذر منه وهما متخالفان فكيف جاز العطف قلت جاز ان لا يجب مشاركة
كل المعطوف للمعطوف عليه الا في الجهة التي انتسب بها المعطوف عليه الى عامله وهي
انتساب اياك الى عامله كونه مفعولا به اي مبعدا وكذا الاسد مبعدا اذ المعنى اياك مبعدا
وبعد الاسد قال ونقول اياك من الاسد ومن ان تحذف واياك ان تحذف بتقدير من
ولا نقول اياك الاسد لامتناع تقدير من اذا جاء المحذر منه بعد المحذر فاما ان

قال ابو سعيد السيرافي يكون وقوعه بعد اياك بتقدير متعلقا بالعامل

يكون معها اول امرها فالذي يغلب ان نحو اياك وشانك يجوز فيه وجهان مع الواو ومع ما وقد يترجح معنى
العطف واما نحو انت ومالك فمتعلق بالفعل المقدر اي يعد نفسك من الشدة والذي يتعين فيه بذات الوجهين
نحو اياك والشر ونحو اياك من ان اشر فيه ويجوز فيه وجه ثالث وهو حذف الجار لان ان اشر في موضع نصب
بصلتها لكونها مع جملتها التي بعدها بتاويل المفعول به سلم واحد جار وافضه التخفيف
وبقاء ان على اختصاصها الذي هو مع الجر في شيء واحد وكذا ان لا ان اسكت به ويعد حذف الحرف صار ان
وان يترجح حرف الجر الذي هو مع الجر في شيء واحد وكذا ان لا ان اسكت به ويعد حذف الحرف صار ان
محله في محل النصب على ما سيجيء تحقيقه ان شاء الله تعالى وقال الخليل والكسائي هي باقية على ما كانت عليه من الجر قال الاول
اولى لضعف حرف الجر عن العمل مع غيرها وبحذفها مع غيرها وان سماعي نحو استغفر
الله ذنبا اي من ذنب وبغاه الخير اي بغاله وقال الاخفش الصغير يجوز حذف حرف الجر وابقاء عمله اذا تعين
وان كان مع غير ان وان ولم يثبت فلهذا لم يجز حذف الجار من ان اشد اذا لم يسمع فان قيل
فاحذف العاطف قلت حذفه اتصالا يجوز وهو مذهب سيبويه في نحو اشر ذا الثنايين والفم ولا يجوز حذف حرف الجر لانه ليس معها وان كثر
في غيرها واما حذف العاطف فلم يثبت الا ان دل كما قالوا يوعك في قوله تعالى قولا على الذين اذا اتوك لتحملهم
قلت اي وقلت وامافوك الشاعر فاياك اياك المراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب فاما الضرورة الشعر واما
لان اياك اياك مما يلزم اضماره لدلالة المحذر منه مكرر والمراد باضماره وبحذفه سيبويه وان قال ان المراد
مصدر بمعنى ان تماري فحمل في نحو اشر ذا الثنايين حذف حرف على ما يقدر به ومع هذا لا يجوز قياس سائر المصادر عليه
وبهذا قول اي كحاف ولا يشترط بقاء معنى الواو التي في الحذر بمعنى مع وذكر المصريا آخر يجب اضمار
فعله ظهرا وهو باب الاغراء وضابطه كل معرى به مكرر او معطوف عليه بالواو مع معطوف فالمكرر
نحو قولنا خالا خالا اي لزمك خالا فانه كناية عن كل ما يعاب غير سلاح والذي مع العطف نحو انا وشانك والحج و
نفقة وما يعنيها والعمل فيهما الزم ونحو وثلثه وبحو حذفه ما تقدم في التحذير والخلاف في وجوب

في وجوب حذف عامل المكرر هنا مثله هناك وان لم يتكرر وخلا من العطف فلا خلاف في عدم وجوب الحذف
كما هناك لكن يجوز هنا ان يكون الواو بمعنى مع قال المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من زمان او مكان اي
يعني بقوله وفعل مذكور احد الذي تضمنه الفعل المذكور الذي هو قسيم الاسم والحرف وذكر لما ذكرنا
قلت ضربت اسر فقد فعل لفظ ضربت اليوم اي تكلم به اليوم والضرب الذي هو مصوغة فعله اسر فاس
ما فعل فيه الضرب بالضرب والشر بقوله مذكور عمرا نحو قولك يوم الجمعة يوم مبارك فانه لا يدان يفعل في يوم الجمعة
فعل لكنه لم يذكر فلم يكن في اصطلاحهم مفعولا فيه ونحو يوم الجمعة مبارك قولك ضربت زيدا يوم
الجمعة ضربا اليوم دال على الضرب وعلى زمانه فقولك يوم الجمعة مبارك يقتضي ان يكون مبارك
ينتصب بتقديره وفي ضربا نصبه تقديرين وانما اذا ظهر فلابد من احدهما وبهذا فارق اصطلاح المفعول فانهم
لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في قال او كان يقول او المقدر بفي من زمان او مكان
فعل فيه فعل مذكور قال او في ضربا نصبه تقديرا وظروف الزمان كلها تقبل ذكر في وظرف المكان ان كان مبهما
قبل والا فلا وفسر المبهم بكذا الست وعندي وسيبويه عليه عند ولدى وشبهها يا ابهامها ولفظ مكان لكثرته وما
بعده ذلك على الاصح قال وظروف الزمان كلها اي مبهمها وموقتها تقبل ذكر اي تقبل النصب بتقدير في
والمبهم من الزمان هو الذي لا دليل له يحصر سواء كان نكرة او نكرة كحين وزمان والحين والزمان والموقت
منه ما له دلالة تحصر سواء كان معرفة او نكرة كيوم وليلة وشهر ويوم الجمعة وليلة القدر وشهر رمضان
قوله وظرف المكان ان كان مبهما اختلف في تعيين المبهم من المكان فقيل هو النكرة وليس بشيء نحو جلست خلفك
وامامك منتصبا بلا خلاف على الظرفية وقيل هو غير محصور كلة الزمان وهو الاولى فيخرج نحو المقادير
الممسوحة كفرسخ وميل ولا خلاف في انتصابها على الظرفية فقال هو لانتصابه على الظرفية نوعان
المبهم والمعدود ولا يدخل في المبهم نحو الست وعند ولدى ووسط وبين وان ودون وخلف وتلقاء وما

هو بمعناها ويستثنى من المبهم جانب وامامعناه مايجهة ووجه وكنف وذرى فانه لا يقال قربه جانب
عمرو وكنفه بل الى جانبه او الى جانبه وكذا خارج الدار فلا يقال زيد خارج كما قال سيبويه بل من خارج بخلاف
يقال داخل الدار وبه قال البيت بل داخلها وهو بحر فيه وكلف المصدر ادخال المعدود في لفظ المبهم بان قال المبهم
حائث اسلم بسبب مرتجرد داخل في مسماه فالمكان المسموح كالفرسخ داخل فيه فان المكان لم يصر فرسخا
بالنظر الى ذاته بل بسبب القياس المساحي الذي هو امر خارج عن مسماه وقال الموفق ماكان اسلم بسبب من داخل
في مسماه كاعلام المواضع فانها علام لها باعتبار عين تلك الاماكن وكذا فعل بلدك سوق ودار فانها اسماء تلك
المواضع بسبب شيء داخل فيها كالدور في البلد والحوانيت في السوق والبيوت في الدار واما نحو خلف وقدام ويمين
وشمال وبين وذا فان هذه الاسماء تطلق على تلك الاماكن باعتبار ما يضاف اليه فعلى قوله سمي المكان
المبهم بهذا لانه لا يطلق اسم عليه بقيد النظر الى ذاته بل اطلاق الاسم عليه يحتاج الى اعتبار شيء آخر
خارج عن ذات المكان فهو بهذا ذاته فتعين الاسم يذكر الخارج فظرف المكان عندنا قسمان مبهم وموقت
وعند الجرولي ثلثة اقسام مبهم ومعدود وموقت ثم نقول يقتضي ما عدد المصنف ان المكان ان ينتصب
على الظرفية فلا يخلو اما ان يكون بعض الليل وخارج البيت وداخلها او لا ينتصب على انه ظرف بنفسه وينبغي ان
يستثنى من المبهم قوله ايضا نحو جانب وما بمعناه وكذا بعض البيت وخارج الدار وداخلها وكذا فاتح اوله بعض
مبهم الثالث من اسم مكان لانه انما يثبت فلهذا اسلم المكان باعتبار كالمواقع ولكن يستثنى خارج ث
صحتي المكان معربة لا ينتصب كما هو من هذا بل نحو قلت مضربه بل هذا النوع
من المكان يدخله تفصيل وذلك بان يقال اسم المكان اما ان يشتق من فعل يعني المستعمل والكون في مكان
اولا والثاني لا ينتصب على الظرفية الا بالفعل الذي ينتصب به على الظرفية المختص من المكان كدخلت
ونزلت وسكنت وهو كالمضرب والمقتل والمأكل والمشرب ونحوها والاول ينتصب ايضا على الظرفية بالفعل الذي

ارض للملك الواسع فيه سواء تم بذلك القدر من اسم المكان بجميع الاشتقاق حتى يقال مكان كل شيء كخفق المكان والموضع والمقام فانه يقال مكان القدر
وموضع نفسك والمكان مقام الناظر والقاضي والمدرس مجلس المجالس والمقعد

هذه النسخة تدل على جواز تذكير مكان القدر وقالت
مكان الفضل لم ره في النسخة التي عندي

المشتق منه سم المكان نحو المجلس والمقعد والمأوى والمعد والمغتسل والمبيت نحو اقعد مقامك
وجلست مجلسك وبتّ مأواه وسدّ مسدّه وينتصبان ايضا كل ما فيه معنى الاستقرار وان لم يشتق
منه نحو جلست موضع القيام وتحركت مكان السكون وقعدت موضع وقعوده مكان زيد وجلست منزل فلان وقعدت
مركز فلان وقعدوا مع كل مرصد وكذا ممن بينه وافت مشاه وما ليس فيه معنى الاستقرار لا ينتصبه فلا
يقال كبت الكتاب مكانك ورميت بالسهم موضع كذا لله مكان القرابة وشتمك منزل فلان وكذا الاكثرون
من المقعدين المبهم من المكان هو الست والموقت كالميل هو الذي ذكره المصنف الكافية ثم
قالوا العمل عند ولدى وبين ووسط الدار من الموقت على الاشتراك فانتصبت بالمتأخر بينهما بالكسرة في الايام
قال المصنف وكذا هل لفظ مكان على الاشتراك لا الايهام فان قولك جلست مكان زيد ايهام بمنافع لفظ مكان
بل لكثرة استعماله في خرق فيه تخفيفا ولا ينفي للمصنف هذا الاطلاق فان لفظ مكان لا ينتصب الا ما فيه
معنى الاستقرار فلا يقال كبت المصحف مكان ضرب زيد كما قدمناه وينبغي على قول سيبويه ان
يجعل المقادير الممسوحة على الست لشبهها في الانتقال فان تعيين البقعة التي مسح
مثلا لا يختص موضعا دون موضع بل يحول ابتداؤه وانتهاؤه كتحول الخلق قدما والجمعة شهرا هذا
اعتراض على ان انما نصب الفعل بصيرورة الزمان لان في بعض الازمنة اعني الازمنة الثلثة مدلوله فصار
النصب مدلوله وهو غير واما المكان فلما لم يكن لفظ الفعل دالا على شيء منه بل الدال عليه عقلية لا
لفظية لان كل فعل لا بد له من محل كان نصب المكان بشبه الزمان الذي هو مدلول الفعل اي الازمنة
الثلثة وهو غير المحصورة والمعدود ووجه المشابهة التعرض للتعدد الذي هو في المكان كالازمنة الثلثة
واما انتصاب فعل بفعلت وجلست مكانه ومنه بنيته فلكونه متضمنا لمعنى المستقر
في ظرف متضمن مستقر يكون ظرفا لذلك بمعنى المستقر كما ان نفسه ظرف لمضمونه بخلاف نحو المضروب

قوله ولفظ مكان ليس مطلقا بالشرط المذكور وهو ان يكون الفعل المتعدي اليها مشتقا من لفظ الموضع فيه نحو قلت مكان القعال ومشتقا من معنى
يعني الجلوس نحو قعدت مكانه فلفظ الموضع والمقام ولذا تقول المعد والمجلس ولا تقول كما مر

نسخة السلفية كما مر
نسخة الكوبة كما مر
نسخة صح

والمفعول فلا يجوز لم ينصب على الظرفية الا ما فيه معنى الاستقرار واما في المصنف الشرح لما كان ظرف الزمان
المعين مدلول الفعل تعدى اليه الفعل فهو مغالطة منشاؤه اشتراك لفظ المعين وتذكر ان الفعل يدل
كمن مع الازمنة الثلثة لا على المعين المراد به ههنا اي المحصور الذي له نهاية كاليوم والليلة وكذا قوله
الفعل لما كان يدل على المكان المبهم تعدى اليه غلطا ومغالطة وتذكر ان الفعل لا يدل على المكان المبهم
اصلا لان المقصود من دلالة اللفظ على الشيء الدلالة الوضعية لا العقلية ودلالة الفعل على
المكان عقلية لا وضعية ومع هذا فهو يدل عقلا على مطلق المكان لا على مبهم المكان بالتغير الذي ذكره
قوله ولفظ مكان كذا لفظ الموضع والمقام ونحو بالشرط المذكور في الكل وهو النصايه بما فيه معنى الاستقرار
قوله وما بعده ظلت اجلس ان دخلت وسكنت ونزلت تنصب على الظرفية كل مكان دخلت عليه
مما كان او لا نحو دخلت الدار ونزلت الخان وسكنت العرقة وذكر لكثرة استعمال تلك الافعال الثلثة
فيرق ذكر اخواتها مما لم يذكر ايضا وانتصاب ما بعدها على الظرفية عند سيبويه وقال الجرمي وذكر بعد
فما بعدها مفعول به لا مفعول فيه والاصح انه لازم الا ترى ان غير الامكنة يعد دخلت بلزوم الباء نحو دخلت
في الامر ودخلت في مذهب فلان وكثير استعماله صح الا انه ايضا يعد نحو دخلت البلد وكذا نحو قوله تعالى
وسكنتم في مساكن الذين ظلموا وكونه مصدر دخلت المدخول والمفعول له ضد
اللازم الغلبة وكونه ضد نزلت وهو لازم الفاقا برهان كونه لازما قيل ثم قال الاصح واما نحو ذهبت
الشام فانتصاب الشام على الظرفية اتفاقا لان ذهب لازم وهو شاذ وكذا قوله ولا بغينكم فناء عوارضا
ولا قبلن الخيل لابة ضرائبا اي فناء فناء عوارضا وبمائل ضرائبا الكعب يعيل متنه فيه كما عسل
الطريق الثعلب وبكثر حذوفه وان كان شاذا من كل اسم مكان يدل على معنى القرب او البعد نحو بكا بالحفير
بالفتح نحو اجلس مني غير الكلب ومناط الثريا ومقعد الخاتن ومنزله الثقاف ولا بأس ان نذكر بعض ما اهمله المص
في الاول
ولا بد فيه في الثاني
منه

الثقاف غلاف القسي وهو جلدة دونه كالجراب منه

المص من احكام الظروف فنقول ظرف الزمان على قسمين ما يصلح جوابا لكم وهو ما يكون معدودا سواء
كان معرفة او نكرة فاذا كان كذا استغرقه الفعل الناصبه له ان امكن كما اذا قيل لك كم سرت فقلت شهرا
استغرقك السير جميع الشهر ليله ونهاره الا ان يقصد المبالغة والتجوز وكذا اذا قلت شهر رمضان فان لم يكن
مستغرقا للجميع استغرق منه ما امكن كما تقول شهرا في جواب كم صمت او كم سرت قالوا والاعم جميع اياه والثاني بعض
لياله والذي يصلح جوابا لمتى هو الزمان المختص معدودا كان كالعشر الاول من رمضان اولا ومحدودا
كان كيوم الجمعة اولا كالزمان الماضي ومعرفة كان كيوم الجمعة اولا كاول يوم من رمضان ويوم من رمضان ويوما
هم فيه يزيد ولا يجوز ان يجاء عند بمعدود غير مختص كيوم وثلثة ايام وكذا لو قلت ثلثة ايام من رمضان
لانه غير مختص ولو قلت الثلثة الاولى من رمضان جاز لاختصاصها ويجوز في جواب متى الفهم والتبعيض
ان صلح الفعل اما كيوم الجمعة في جواب متى سرت وانت تريد الفهم قوله ليوم الجمعة في جواب متى صمت وكذا ان
لم يكن صالحا الا للتبعيض قوله ليوم الجمعة في جواب متى ضربت زيدا فما ان يصلح لا يجوز
متى المختص غير المعدود وكيوم الجمعة وما لا يصلح الا جواب كم المعدود وغير المختص كثلثة ايام
وشهر وكثير وما يصلح جوابا لهما المعدود المختص كالعشر الاولى من رمضان قال سيبويه
الدهر والليل والنهار مقرونة باللام لا تصلح الا جوابا لكم يعني الليل معطوف
عليه النهار كقوله تعالى يسبحون الليل والنهار اي الدهر فاما اذا قلت سرت
عليه النهار وسرت عليه الليل مشيرا الى نهار وليل معينين فيقعان جوابا لمتى
وقد يريد بهما الشهور كالمحرم وصفر الى آخرها اذا لم يضف اليهما اسم الشهور
فهي كالدهر والليل والنهار والابد لا تكون جوابا لكم لانهم قال لانهم جعلوا
من جملة واحدة لعلة اللام كانك قلت سرت عليه الثلثون يوما اذا قلت

ضحا وضحوة وبكر وبكرة وعشية وعتمة ليلك وساعاتها تقول سير عليه ليلا ونهارا اذا اردت تباركه
وبكرا وغدوة ويكن يكونان ايضا علمين ولا يزيد بهما يكن بوكر وغدوة كما يجيء تكملة لهما فكونان اذا تصرفتا
والحكم بعد تصرف هذه الظروف المعينة مبني على كونها معينة مادون العلمية وذكرهم اياهم جعلوا الزمان المعين
مادون العلمية ولما لم تعرف كهذه الظروف المعينة لانها لطريقة واحدة اعني الظرفية بينها وبين الغلة
تباين المعارف وذلك لان كل نكرة صالحة معرفة فلا بد فيها من العلمية او من اللام او الاضافة وهذه
الظروف كانت نكرات فتعينت بقرينة الحكم لها بالذ ولها بالعلمية والدليل على انها ليست اعلاما ان
عتمة وعشية ونحوها من هذه الظروف متصرفة على السماع مع تعينها ولو كانت اعلاما لم تتصرف فتعريف
هذه الاسماء ليكون لها معدولة عن اللام فهي بعد ولة عن اللام وليست متضمنة لها كما تضمنت اسماء لغة اهل
الحجاز اعني البناء اذ لو تضمنها لبنيت بناء اصليا والدليل على كونها معدولة عن اللام انها مع ذلك ان
لفظ الجنس لا يطلق على واحد معين منه اذا لم يكن مضافا او معرفا باللام بلام العهد كما ذكرنا على
اولا كما ليست والنجم والصعق وقوله تعالى فصعقوا الرجوه يلي وجيء بكم جميعا جملة هذه الاسماء المعينة
ممنوعة من الصرف فاضطررنا الى تقدير العلمية فيه بعد العدل عن اللام لتحصيل التسبيب وقال بعضهم
انه عند تعينه متضمن للام فهو عنده مبني كاسس عند الحجازيين وعلى كلا القولين فهو مخالف لاخواته
المذكورة مما ضحى وبكر وساعاتها وصباح وليل ونهار معينة فانها متوغلة انفاقا الا ما زعم الجوهري
انه في بعينها لا ينصرف كسحر ولا ادري ما صحة والحق عدم لغاية عتمة وضحوة معينتين بسحر في منع
الصرف لا عن سماع والاولى منعها اذ لم تسمعا الا منونتين فكل ما يثبت ترك تنوينه من هذه المعينة فهو لما تضمنه
اللام فيبنى كسحر عند بعضهم واما للعلمية المقدرة كسحر عند الجمهور القائلين بمنع صرفه اما غدوة وبكرة
فقد زعم الخليل انه اذا قصد بهما التعيين جاز تنوينهما كما في ضحوة نحو اتيتك اليوم غدوة وبكرة وكذا قال

سير عليه صفر فسفرها السير او اضيفت اليها اصطكيوم الجمعة وصلحت جوابا لمتى ايضا بذا كلام ان
كان مستندا الى رواية عن العرب فبها ونعمت وان افاد فرقي بينهما من حيث المعنى قوله كانه قيل سير عليه
الثلثون يوما فلنا ليس بتعيين العدد مع احتمال النزايد بما تتم به وقوعه جوابا لمتى كالعشرين في مدة
عملت كذا وانما ذكرهم الظروف المتصرفة وضدها في الانصراف وضده فتفعل المراد بغير المتصرف من
الظروف ما لم يستعمل الا منصوبا بتقدير في او مجرورا بمن وقد يجر بمتى بالى وهتى ايضا ويجر ايضا بالى
ايضا مع علم نصرفها ومن الدالة على الظروف غير المتصرفة اكثر بمعنى في نحو بيت من قبلك ومن بعد ك
ومن بيننا وبينك بخلاف متى اما نحو بيت من عندك وبيد من لدنك فلابتداء الغاية والمتصرف من الظروف ما لم يلزم
النصب بمعنى في او الجر بمن فمن الاول اكثر الظروف المبينة لزمان ما كاذ واذ اعلى تفصيل يأتي في الظروف
المبينة وكصباح مساء ويوم يوم كاثنين وقد يجر بفي نحو اذا منصرفها نحو الله اعلم حيث يجعل رسالته
وفي ثم بعد اذ لك فوسمته بالمعرية يعتلك يمن وذات مرة وذات ليلة وذان غداة وذان العشار وذان
النهار وذات اليوم وذان صباح وذات مساء وذات صبوح وذات غبوق فهذه الاربعة بغير تاء والكسر في هذه
الاوقات والباقي عليها نحو ذات شهر وذات سنة وبهذا كلها تلزم الظرفية في غير لغة خثعم وبهم يصرفونها
قال اعرابي عزمت على اقامة ذي صباح لاترحلا سوقة ولا ملكا وذات الشمال تكثرنا النصرف
كما يجيء في الظروف المبنية ومعنى الظرف في المركبة المذكورة يجيء في باب المركبات ومعنى ذات من واخواتها يجيء في باب
المبهمات الاضافة وقولهم لقيته بعيدات بين اي فراق يقال ذلك اذا كان الرجل معك عن ابانك صاحبه ثم
بانبه ثم بت عنه نحو ذلك ثم بانبه ومعنى التصغير تقريب زمن اللقاء اعني بعد الفراق وكون هذه الظروف
غير متصرفة موقوف على السماع ومن المعربات غير المتصرفة ما جيء منها غدوة وبكرة وضحى وصباحا وبكر
وسحر وعشية وعتمة ومساء وصباح وليل ونهار وعني بالتعيين ان تريد غدوة بوبك وبكرة وضحى وصباحا وبكر
وسحر فيبنى الصبيح بقال لقيته سحر يا اذا اردت به سحر بعينه لم تصرفه لانه معدول عن المعرف باللام وهو معرفة وتقول سير عليه
سحر ما تنى
غير شتى ولا تقول لا ازورك
الا بعيد صرفه والجر بالضم
السحر الاعلى هكذا

ابو الخطاب انه كيح ممن يوثق به انك بكرة وهو يريد الاتيان في يومه او غده لكن الغالب المشهور فيما ترك التنوين مع التعيين كما كانتا كذلك علمين للجنس كما يجيء فيقدر العلمية فيهما كما في سحر فيما يقصد به العدم مما تقدم ان عدم تصرف هذا المعينة مبني على تقدير العلمية والا الة تعريف وتعينها كذلك مستند الى السماع فلا يقاس عليها في مثل هذا التعيين نحو شهر رمضان وساعة وغدية وغيرها فلا يثبت اذا عدم تصرفها فيذهب الظروف الثلثة عشر المذكورة اذا كانت معينة ويجب عدم تصرفها واذا لم يكن معينة كانت متصرفة نحو صيد علينا غدوة واذا تصرفت وارتفع تعينها فلا يبقى فيها من الاضافة او اللام تقول رايته غدا لتحيح الناقلي ولا تقول غدا سحيرا الناقلي واما الكلام في انصراف الظروف وعدم انصرافها فتقول غدوة وبكرة غير منصرفين اتفاقا وان لم يكونا معينين لكونهما من اعلام الاجناس كما سياتي تفصيله في التعيين الذي كان اليوم غدوة او بكرة وفي غير التعيين لغلبة العام الاول ويوما من الايام غدوا او بكرا فيمتنع الصرف في الحالين فهو في غير التعيين كما تقول لقيته عاما واحدا لكنه لقيته واحدا من الجنس غير معين وقد يجيء الكلام على اعلام الاجناس في باب الاعلام وانه عليها لفظية لا معنى تحتها واذا لم تقصد تعيينها جاز ايضا تنوينهما اتفاقا قال تعالى ولقد صبحهم بكرة واذا قلت كان غدوة وبكرة اوبكرة غدوة وبكرة وعامئذ تنونان لا غير لان كلا اوبكرا من ظروف التكرار والغالب في اعلام الاجناس ان تكون موضوعة من التكرار نحو سامة وطعالة وجبل ذو مرجلة اعلام اجناس كثعالة وفرزدقة اعلام اشخاص فغدوة علم مرتجل وغداة اي الجنس كقولك هذه غداة باردة وكقولك غداة طيبة وفي جاء غدوة جناية القراءة في قراءة من قرأ بالغدوة والعشي كما سيجيء والاصل في هذه الاعلام غدوة وبكرة بحمولة عليهما لاشتمالها على المعنى وفي البنية كما ان هذه محمولة على هذه في حذف الواو وانما قال هذا لان بكرة وصفت تكرة واعلام الاجناس موضوعة كما مر وهكي ابو علي عن ابي بكر لغيبة فيئة بعد فيئة ولغيبه الغيبة بعد الغيبة اي الحين بعد الحين فهي علم للجنس كما تقول تيه

التعليقة الغرر وكذلك الصلاة يا ابنة قال امرؤ القيس طلك غمر وساوصلانه تنظل فاصلي الحاحتظل لانه بعني ربما اذا ابيس والعرب تقيد اصغر بالبنة يختقه الغمر ح
المدارك بحر يسجى تشبيه الطير ح
الغمر جمع ماء الكف ح

والتثنية

لغيبة في تدري ولغيبة في الدرى ناقة الدرء وذكر سيبويه ان بعض العرب يدع التنوين في عشية كما في غدوة بمعنى انه يجعلها ايضا علما بغير وزن المبرد وقال عشية مبنية على الكسر قال السيرافي في حكاية سيبويه لانها ظرف وغير متصرف لكونه علم الجنس بل اذا اريد به سحر بعينه كما ذكرنا ومن الظروف المكانية ما يعدم التصرف بتعال فقد وحوله وحوله وحوليه قوله هو الله نحو هو الله نحو كقولك وخلف وعند ولدى ومع وبين يديك اضافة وحوال وحول وحولي وحولي واحوال للذكر بركاة قوله تعالى اربعة للتصريح وكذا بناء واحوانه وبدل وهكذا نحو لفظا بيمين وشمال كثيرا التصرف وكذا بيمين وذات الشمال وما بقي منها فمتوسط التصرف وكذا لفظ بين اذا لم تركب واما عند وكما سكن السين ودون بمعنى قدام فنادرة التصرف قال الفرزدق فصلاه ورس وسطها فد تفلقا وكما يحرك السين تصرف وقد يضاف دون التي بمعنى قدام بعضات افعال التي هي احد ما تصرفه وذكر بعضهم نحو انت دون زيدا اذا كان لزيد مرتبة عالية وللمخاطب مرتبة دونها فيصل المخاطب قبل الوصول الى زيد وتصرف فيها بهذا المعنى نحو لقد كنت دون هذا اي ضعيف ومعناه الامر غير ولا تتصرف بهذا المعنى وذلك نحو قوله تعالى اتخذوا من دونه الهة كان المعنى اذا وصلت الى الهة اتقني بهم ولا اطلب الله الذي هو خلقهم ورازقهم فهم كانهم قالوا نعبدهم لتقربنا الى الله عينه ومما يلزمه الظرفية عليه سيبويه صفة زمان ابهم بقوله نحو قوله الا قالت الخناء يوم لقيتها انا عم ابيال فرعا اي زمانا مديدا وهو نحو لغطي مليا وقريبا خاصة التصرف نحو قولك سير علي القرب ملي من الدهر وقريب وعليا وقريبا واما غير سيبويه فانهم اضافوا الصفات المذكورة الظرفية وهو جيد واما اقتضى نصبها او وجب لكونها دالة على موصوفها الذي هو الظرف المتصرف واما عدم تصرف سائر ما ذكرنا من الظروف فسماعي واعلم ان الكثير جعل المصدر حينا لسعة الكلام نحو انتظرته هزيجا وزرته وسير عليه زحيفا اي مثل زمان هزيج وزرته ومثل زمان زحيف قال تعالى وادبار النجوم اي وقت ادبارها فكذلك على حذف المضاف وغلبني على ان المصدر يقام مقام

الزمان من غير اضمار مضاف وذكر لما بينهما من التجانس يكونا مدلولي الفعل والذكر ينصبه لفعل بهما
ومعنى بهما بخلاف المكان واما قولهم كان ذلك مقدم الحاج فليس اذ ذاك لان دخولا يكون لهم الزمان ويفعل
فيام الحاج مقام المصدر كقوله تعالى وذكرهم بايام الله اي بوقائعه وقد يقوم المصدر المضاف مقام المضاف
الذي هو كان نحو سبحت غلوة سهم ورمية نشابة اي مسافة غلوة سهم وفي الحديث أقطع النبي صلى الله عليه وسلم
زبير التمر فرسه وقد يقوم المضاف الذي هو سهم مقام مضاف الذي هو مصدر قام مقام مضاف الذي
هو ضرب نحو اليك لشتم الغراء اي ضرب طويل الغرز ومنه قوله يا كرث حاجها الدجاج اي وقت صياحها اذ كان
يا كرث بمعنى يكرث لان الغالب بالكسر والفتح في الظرف والمتصرف فيجعل مفعولا به فيصير يسعى ان
يضمر وتغيث لفظ في كقولك يوم الجمعة صمت وان يضاف اليه المصدر والصفة المشبهة منه نحو قوله
بل مكر الليل والنهار وقوله يا سارق الليلة اهل الدار وقد اتفقوا على ان معناه في سعاقيه وغير متوسع
فيه سواء تم قرنوا على هذا الاصل فعال بعضهم لا يتوسع في ظرف المتعدي الى اثنين فلا يقال يوم الجمعة
اعطيته زيدا درهما قال لان المتعدي الى ثانية محصور فلا يزاد عليه وبجوزه الاكثرون واما التوسع
في ظرف المتعدي الى ثالثة فلم يجزه الا الاخفش قالوا لان الثالث يخرج الى غير اصل اذ ليس معنا متعد الى اكثر
من ثالثة وبجوز في الناقصة نحو يوم الخميس زيد قائم هذا ما قالوا والذي اراه ان جميع الظروف متوسع فيها
فقولك خرجت اليوم يوم الجمعة كان في الاصل خروجك في يوم الجمعة كان معمولا به بسبب حرف الجر
ثم صار مفعولا به بتاثير واسطة حرف في اللفظ والمعنى على ما كان وكذا المفعول له هو ايضا في الحقيقة
مفعول به تعدى اليه الفعل بنفسه تعديا بعد ما تعدى اليه بحرف الجر فمعنى قولك سافرت
اللذة في ان اذ فصرف في الجر اذ والام صار كما في البيت بان كما كان حذف حرف الجر فيهما معا وان
ليس بمفعول به في غير الموضع الثالثة وقولك في مررت بزيد وقمت الى عمرو مررت زيد وقمت عمرا وانما كان كذلك

فيكسائر باب المفعول فيه والمفعول له بالضوابط المعينة لكل منهما فقوله دل الزمان على الحرف في المغير
فعلى ما قررنا المفعول فيه والمفعول له نوعان من انواع المفعول به مختصان بالشيئين المذكورين واما قوله
المصرف نحو يوم الجمعة صمت ان التغيير ليجوز ان يكون مفعولا فيه اذ هو لا يكون الا ظرف الزمان او المكان
فنقوض بنحو فرهت هذا اليوم فلفظ هذا يدل على تناول الفاعل لدلالة صفته وقولنا ان الزمان في نحو سير الليل
وصار في الليلة ليس بمفعول فيه والا انتصب والمضاف اليه المصدر والصفة لا كون الفاعل او المفعول
قلنا على ما اصلنا ان جميع المعمول فيه مفعول به لانهم انما يجد نصبه فان المفعول به ينجر بالاضافة
نحو ضارب زيد وكذا في سارق الليلة فتقول اضافة الصفة الى ظرفها كاضافتها الى المفعول به لكون غير
محضة بالشرائط المذكورة في باب الاضافة وقد تكون بمعنى اللام كما في يوم الدين كما يجيء واضافة المصدر
الى ظرفه كاضافته الى المفعول به بمعنى اللام فرق بعضهم ان المضاف الى المفعول به الذي كاد ينتصب
بنزع الخافض كقوله يا كرث حاجها الدجاج بسحر اي حاجها في البيوت فهو في الحقيقة بمعنى اللام لان اللام
لاختصاص وبخفض الشيء بغيره بادنى ملابسة نحو كوكب الخرقاء وقتيل الطف ويجيء بمعنى كاد يجيء اليه
المصدر على ما يجيء في باب الاضافة قال وينتصب بعامل مضمر يجيء تفسيره النصب قول اعلم ان
ان انتصابه بعامل مضمر اما ان يكون بفعل جائز الاظهار او يمتنع كافة المفعول به اذ هو او كما ذكرنا
قالوا اول نحو يوم الجمعة في جواب متى سرت اي سرت يوم الجمعة وقد جاء بلا قرينة ظاهرة كقولهم
ح الا اي كان ذلك وكمعمل الان والثاني كلمة المنصوب على شريطة التفسير صيانة ذكر المفعول به
مفصلا مما يختار رفعه نحو يوم الجمعة سرت فيه ومما يختار نصبه نحو يوم الجمعة سرت فيه ويا يوم الجمعة
سرت فيه وكسار زيد ويوم الجمعة سرت فيه واذا يوم الجمعة سرت فيه ويوم الجمعة سرت فيه والا سرت فيه
ومثال المغير بالصفة كل يوم صمت فيه فالصيغة ما يستوي فيه الامر ان زيد سار ويوم الجمعة

الشرط الناصب يعمل على ما يفسره يفعل ولا يعمل على ما يفسره يفعل هكذا

في جميع المحاذير الحقيقة للظرف فما يمنع اللام تحضر اليوم فتوم الليلة تحضر الان ج

سرت فيه وما يجب نصبه ان يوم الجمعة سرت فيه ويدل يوم الجمعة سرت فيه قال المفعول له هو
ما فعل لاجله فعل اذكر مثل ضربته تاديبا وقعد عمرو جبنا خلافا للزجاج فانه عنده مصدر
قوله فعل اذكر اى مضمون الفعل وشبهه وهو المصدر كما ذكرنا في المفعول فيه قوله مذكور احترازت
وذكرت قولك ضربته لاجل التاديب يجيئ التاديب فان التاديب فعل له الضرب الذي لم يذكر
الضربة قولك عاملا فيه والخفاء ان يقول في المفعول له هو ما فعل لاجله مضمون عامله وكذا في المفعول فيه
هو ما فعل فيه مضمون عامله من زمانه او مكانه لئلا ينتقض الحد بنحو ضربته وقد يجيئ التاديب ويوم
ويوم الجمعة زمان سيرك وذكر المصنف مثالا للمفعول له ليبين انه قد يتقدم وجوده على ما يعلل
علة له كما في ضربته تاديبا وقد يتقدم وجوده عليه كما في قعد جبنا فالمفعول له هو الحامل على الفعل
سواء تقدم وجوده على وجود الفعل كما في قعد جبنا او تاخر عنه كما في جئتك اصلاحا لحالك وذلك
لان الغرض المتاخر وجوده يكون علة غائية حاملة على الفعل وهي احدى العلل الاربع كما سيذكره
في مظانه فهي متقدمة من حيث التصور وان كانت متاخرة من حيث الوجود فالمفعول له هو العلة الفاعلية
وليس بمجرور لم كما ظن بعضهم نظرا الى الظاهر نحو قولهم ضربته تاديبا وان الضرب علة المضمون
عامله التاديب وانما قلنا ذلك لانه لا يطرد في نحو قعد جبنا وجعل المفعول له علة المضمون عامله
يطرد لان التاديب علة حاملة على الضرب. ولفظ المفعول له يؤذن بكونه علة لان اللام في اللتعليل
وهي تدخل على العلة لا المعلل نحو فعلت لهذه العلة قوله خلافا للزجاج مذهبه ان ما يسمى
الخلاف مفعولا له هو المفعول المطلق وقد مر لما اى لما كون مضمون عامل المفعول له تفصيلا
وبيانا له كقولك ضربته تاديبا فالتاديب يحمل الضرب بيانا له وكانك قلت ادبته بالضرب. تاديبا
ويصح ان يقال الضرب هو التاديب فصار مثل ضربت ضربة كون مضمون العامل هو المعمول وذلك

ولا يطرد له ايضا في جميع نواصب المفعول له فانه الفعول لبيان الجبن ولا يقال قعوده جبنا الا
مجازا وكذلك قولك جئتك اصلا حالك بالاعطاء او النصح ونحو قاله الجبن لبيان الاصلاح
بل بيانه الاعطاء او النصح كما مر بيانه ولعله يقدر في مثله وقعوده جبنا وجئتك اصلاح حالك
المضاف وهو تكلف قال المصرح على الزجاج معنى ضربته تاديبا ضربته للتاديب اتفاقا وقولك
للتاديب ليس بمفعول مطلق فكذا تاديبا الذي بمعناه وفيه نظر وقولك ان ضرب تاديب ايضا
يفيد معنى للتاديب سلمنا ان الاول مفعول مطلقا اتفاقا دون الثاني واي مانع في ان يتفق
في المعنى المقصود المختلفان في الامر الاثران معنى جئتك اكيا حتك وقولك والاول
حال والثاني مفعول فيه ويلزمك بقوله ان ما يسمى مفعولا له منتصب نصب المصادر
التي تكون حالا فيلزم تنكيره وبقدر نحو قوله تعالى حذر الموت جاذبة الموت للكون الاضافة لفظية
ولا يطرد له ذكره نحو قوله وترى الجبوس والهوادي سور الجبوس الا ان يجعلا مصدرين للحالين
المقدرين فيلزمك اي ترى الجبوس وهوادي الهول على ما هو مذهب الفارسي في فعلت
وورد على ما يجئ في باب الحال ومذهب البصريين او اكثر البافيين المسلامة من الحذف والتقدير
اللازم على تقديره وشرط نصبه تقدير اللام وانما يجوز حذفها اذا كان فعلا لفاعل الفعل
المعلل وتعاونا له يعني ان تقدير اللام شرط انتصاب المفعول له شرط كون الاسم مفعولا له
فحتى للتسمي واكرامك الزائر في قولك جئتك للتسمي واكرامك الزائر عنده مفعول له على ما يدل عليه
وذلك كافة المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير في وما ذهب اليه في الموضعين وان كان صحيحا
من حيث اللغة لان التسمي وعل له يجئ كلمة خلافا لاصطلاح القوم فانهم لا يسمون المفعول له
الا المنصوب الجامع للشرائط فحده الصحيح هو المصدر المعلل باللام المعلل به لكن شاركه الفاعل

والزمان ومعنى مشاركة الفاعل ان يقوم ما بشيء واحد كقيام الضرب والتاديب في ضربته تاديبا بالمتكلم
ومشاركة الزمان بان يقع حدث في بعض ازمان المصدر كجلست جلوسا وقعدت قعودا لكن جنبا او يكون
اول زمان حدث آخر زمان المصدر نحو جئتك شروق الشمس او بالعكس نحو جئتك اصلاة العصر
وشرط حذف ايقاعه للمهدئة بين الفرع والاصل اذا كان حدث المعلل تقييدا او تخصيصا للمصدر المحكوم كالضرب
تاديبا واعطيته مكافاة فليس هنا حدثان احدهما للحقيقة حتى يشترط مشاركة الزمان بل هما في الحقيقة حدث
واحد لان المعنى اديته بالضرب وكافيته بالاعطاء فالضرب هو التاديب والاعطاء هو المكافاة والعلة
هناة الحقيقة ليست هذا المصدر المنصوب لان الشيء لا يكون علة لنفسه بل لما يترتب اي ضربته لتاديبه
لكن لو صرح بما هو العلة اعني التاديب لم ينتصب عند النحاة لعدم المشاركة للفاعل في الزمان اذ ربما
لا يحصل هذا الا ترقيق يشارك الضربة الزمان كما قال ابن دريد والشيخان قومة من ربقة لم يغم
الشيخ فيها الا التوى وانما نصب هذا المصدر لتضمن العلة الحقيقة ومشاركته للفاعل
والزمان اذ هو كما بينا وبعض النحاة لا يشترط مشاركة الفاعل وهو الذي يقوى في نحو جئتك واني كان
الاغلب هو الاول والدليل على جواز عدم المشاركة قول ابي المؤمنين عليه السلام في نهج البلاغة فاعطاه
الله النظرة استحقاقا للسخطة واستمهالا للبلية وبجاز للمعدة والمستحق للسخطة ابلس
والمعطى للنظرة لا يجوز ان يكون استحقاقا حالا من المفعول لان استمهالا اذ ليكون حالا من
الفاعل وكذا بجازا للمعدة ولا يعطف حال الفاعل على حال المفعول وكذا قول الحجاج بركب كل عاقر جمهور
مخافة وزعل المحبور والمراد من ذهول الجبين ان الهول بمعنى الافزاع على الفرس والثوب ليس بمتزع بل
هو فزع وكذا ابو حيان ابو علي عدم المغايرة في الزمان وذكر انه قال في التذكرة على القراءة الشاذة هذا
بدم بفتح الصاد في احد قوليهم بنصب صدقوهم ان معناه لصدقهم في الدين قولهم وانما يكون حذفها اي

اي حذف اللام قوله اذ اكان فعلا لفاعل الفعل المعلل اي اذا كان المفعول له فعلا لفاعل الفعل
الناصب له وهو الفعل المعلل بالمفعول له اي اذا شاركه في الفاعل كما ذكرنا واقتصر المصنف على شرطين
مما شرطه المفعول له فلم يشترط كونه مصدرا لذكوانه في قوله فعلا لفاعل الفعل المعلل ولم يشترط
كونه بتقدير اللام ويكفي له وان يكون مغايرا لفظ الفعل لانه علم ذلك مما مر وشرط بعضهم
كونه من افعال القلب كما ان العامل على ايجاد الفعل والحامل على الشيء متقدم عليه وافعال الجوارح كالضرب
والقتل لا تنشأ الا عن شيء قائم بالفاعل حتى تكون حاملة على الفعل واما افعال الباطن كالخوف والعلم والارادة
فانها تنشأ عن شيء وهو ان الله وقت تقدم الحامل وجودا فيهم وان الله وقت تقدمه اما وجودا او تصورا
فسلم ولا ينفعه وينتقض ما قال بجواز نحو جئتك اصلاة العصر وضربته تاديبا لكافاة فان الاول
يتقدير خبر مضاف اي ادادة اصلاح والثانية تاديب قلنا يجوز ايضا جئتك اكراما لك وجئتك اليوم اكراما
لك غدا بتقدير المضاف المذكور بل يجوز جئتك سمنا وبنا فظهر ان المفعول له هو الظاهر المقدر
المضاف فتفعول المفعول له على ضربين اما ان يتقدم وجوده على مضمون
عامله نحو قعدت جبنا فرقا من افعال القلب كما قالوا واما ان يتقدم على
الفعل تصورا اي يكون غرضا وله يلزم كونه من فعل القلب نحو ضربته تاديبا
وجئته اصلاة كما قال المصنف واما شرط الجواز وحذف اللام الشرطان المذكوران
لان علم ان فعالا كثيرا ما يجيء جامعة للشرطين وصارت مع الشرطين ظاهرة
شهرة في العلية والغرض ان يكون ثمة ما يدل على اللام المقدرة المفيدة
للعلة وحصول الشرطين دليل عليها ويعزى الى الرياشي وجوب تنكير
المفعول له لمشابهته الحال والتمييز وبيت الحجاج قامن عليه وكذا قوله

حاتم وأفقر ظهر أذ الكريم ادخاره واعرض ثم اشتم اللئيم تكرما وكذا قوله تعالى فذرني ومن خلقت وقال الجوهري
اذا جرّيا للام وجب تعريفه فلا يقال جئتك لكرام لك ومنعه الاندلسي وقال الا ركشي منعا وقال
ابن جعفر انه في حال التكبير يشبه الحال والتمييز في كون اليباء بنكرة فوجب انتصابه مثلهما والظاهر
جواز ذلك لانتفاء قوله فيظلم من الذين هادوا وحرمنا فالباء للسببية فهي مشابهة للام قال المالكي اذا
حصل الشرط في المفرد بلام التعريف اكثر من نصبه والمجرد بالعكس ويسوى الامران في المضاف
وبذا قوله والاولى ان يحال ذلك على السماع ولا يعلل قال المفعول معه هو المذكور بعد الواو ومصاحبة
معمول فعل لفظا او معنى اقول قوله لمصاحبة معمول فعل احتراز عما نحو ضيعته كل رجل وضيعته
فانها مصاحبة لكل رجل لان الواو بمعنى مع وبعني بالمصاحبة كونه مشاركا للمتكلم في السير في وقت
في ذلك الفعل واحداى وفي سير هما معاونة فوكل سرت انا وزيد بالعطف يشارك عمرا في السير لكن لا يلزم
كونه السير في وقت واحد وشرط بعضهم ان يكون معمول الفعل الذي يصاحبه المفعول معه فاعلا
كلمة سرت وزيد انظر الى ان عمرا في قولك ضربت زيدا وعمرا معطوف اتفاقا لا مفعول معه وينتقض ما قاله
بنحو صبك وزيدا درهم فان الكاف مفعول في المعنى اذ المعنى يكفيك وامانعين عمرا في المثال المذكور للعطف
فلان اصل الواو التي قبل المفعول معه هو العطف واما بعد ما بعد عن العطف الى النصب نصا على
المعنى المراد من المصاحبة لان العطف يجاري زيد وعمرو يحتمل نصا بحرف الجر وهو في وعلى ويحتمل نحو ادخلها
قبل الادخل والنصب نصا في المصاحبة في نحو ضربت زيدا وعمرا لما يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة
لكونه النصب في العطف هو الاصل اظهر قال فان كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان مثل جئت انا
وزيد وزيدا وان لم يجز العطف تعين النصب نحو جئت وزيدا وان كان معنى وجاز العطف تعينا
نحو ما لزيد وعمرو والا تعينا النصب نحو ما كدت وزيدا وكاشاكل وعمرا لان المعنى ما تصنع اقول اعلم ان

ان مذاهب جمهور النحاة ان العامل في المفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع واما وضعوا
الواو وضعوها مع في بعض المواضع لكونه اخصر لفظا واصل هذه الواو واو العطف الذي فيه معنى الجمع
كما يجيء في بابه فناسب معنى المعية فالواو لا يتقدم المفعول معه على عامله في مصاحبه اتفاقا فلا يقال والخشبة
استوى الماء كما تقدم سائر المفاعيل على عاملها ويجوز ابو الفتح تقديمه على المعمول المصاحب كما يقول
جمعت في الغيبة وغيبة ثلث ضلالك عنها يمر عنوا والاولى عارية لاصل الواو والشعر ضرورة وقال
الكوفيون هو منصوب على الخلاف فيكون العامل معنى مع كما في الظرف خبر المبتدا والاولى حالة العمل
على العامل اللفظي ما لم يضطر الى المعنوي وقال الزجاج هو منصوب باضمار فعل بعد الواو وكانك قلت
جاء البرد والطيالسة وصاحب الطيالسة وكذا غيره والاضمار خلاف الاصل وقال عبد القاهر واو
منصوب بنفس الواو والاولى عليه اصل الواو وهو كونها غير عاملة وقولنا نصب بمعنى مع مطلقا للنصب
في كل رجل وضيعته وقال الاخفش ينصبه نصب الظروف وذلك ان الواو لما اقيمت مقام مع المنصوب
بالظرفية والواو في الاصل حرف فلم يحتمل النصب معطى النصب ما بعدها على ما مر بعد الا اذا كانت
بمعنى غير اعرب نفس غير وكان كما في المجاز النصب في كل واو بمعنى مع مطردا نحو كل رجل وضيعته
قوله وان كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان هذا اولى مما قال عبد القاهر في نحو قام زيد وعمرو انه
لا يجوز فيه الا العطف ولعله قال ذلك لانه مخالفة للاصل الذي هو العطف لا لما توهم لان
هذا دائما وهو النص على المصاحبة وقوله جئت انا وزيد وزيدا مثل قام زيد وعمرو بل كان ينبغي ان
يكون العطف في جئت انا وزيد عند عبد القاهر واجبة اذ لا توكيد المرفوع المتصل بالمنفصل في الاغلب
للعطف وهل شرطه نصب كلم على انه مفعول معه جواز عطفه حتى يجيء المعنى على مصاحبة قال
الاخفش نعم فلا يجوز جلس هو والسارية اذ لا يستند الجلوس الى السارية وكذا لا يجوز ضحك

زيد وطلوع الشمس وانما ذكر عند مراعاة للاصل الواقع في العطف وجاز غيره لاستدلال بقدرهم
فانه لا سير والليل اقل ولا يقال سار الماء بل يجري ولذا يقول ان ذكر مراعاة السير يجري الفلك لما افترن
بما يصح منه السير كقوله تعالى والله يسجد ما في السموات والارض طوعا وكرها وضدا هم بالغدو والاصال
وقد يسند فعل احدهما مع شيء على حذفه وبقية ما يشي على حذفه اي وعلى حذف صفة المعطوف
كقوله علفتها تبنا وماء باردا اي وسقيتها ماء باردا افضل لا يجوز العطف استوى الماء والخشبة ايضا لان
استوى هنا ليس بمعنى استقام بل بمعنى ارتفع كما في قوله تعالى وقرن فاستوى ولذا لا يجوز العطف لهذا
المثال ايضا ويقوله استوى هنا بمعنى تساوى لا بمعنى استقام ولا بمعنى ارتفع والمعنى تساوى الماء
والخشبة في العلو اي وصل الماء الى الخشبة فليست الخشبة ارفع من الماء والخشبة هنا مفعول بفعل يفسره
قدر ارتفاع الماء وقدر زاده ولا يجوز النصب فيهما لانك لا تعلم ولا تظن لانك لا تقصد قيد مصاحبة
لمخاطبة العلم لما له والتعلق للاصلي فيه انك اعلم بحال ماكر فانك وماكر لمخفف كارق مفعول
اعلم وحذف المبتدأ المعطوف عليه ماكر لقيام القرينة على كلا الجزءين وغيره من ذكر حذف الخبر
الثاني من المركب المضاف والاول من المركب المضاف اليه نحو ثلاثة عشر فانه ثلاثة عشر على ما بالي
في باب العدد وقولنا فانك وماكر مثل كل رجل وضيعته اي فانك وماكر مقترنان والمعنى انا لا ادخل
بينك وبين ماكر ولا اشير عليك بما يتعلق بما صلاحه فانك اعلم بما يصلحك ومثله قولهم انك اعلم
وربك وهذا يستعمل في التهديد اي انك اعلم بربك فلعل اجترأك عليه لجاهلك ما تركه مكافأة له بجرمه
فانك وربك اي انتما مقترنان فانا لا ادخل بينكما ولا ادعو عليك فانه حسبك وهذا المعنى بدفع ما يكون
في باب التهديد والتخويف وقال عبد القاهر المعنى انك اعلم وربك مجازيك فهو عنده على تقدير حذف
خبر المبتدأ من الجملة الثانية وليس ما ذهب اليه بذاك وكذا قول العبدري ان تقدير انك اعلم ما غيرك وربك

وربما علم منكما وهذا ابعد مما تقدم من حيث المعنى المفهوم من انك اعلم وربك قوله وان لم يجز العطف
تعين النصب نحو جئت وزيدا بتقدير الجناية على ان النصب مختار هنا لما واجبة وذلك مبني على ان العطف
على الضمير المرفوع المتصل بلا تاكيد بالمنفصل وبلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه قبيح
او ممتنع كما يجيء في باب العطف قوله وان كان الفعل معنى وان كان الفعل المعنوي على ضربين
لانه اما ان يكون في اللفظ مشعرة قوى او لا فالاول نحو ماكر لان الجار متعلق بالعامل او عاقبه معناه
ومثاله كما لان قولك شانك بمعنى فعلك وصنعك فيه معنى المصدر الذي فيه معنى الفعل وحسبك وقدرك
وكفيك لكونها بمعنى كفاك ونحو ويلا لكم وويلك وويل لكم لان الويل بمعنى الهلاك وفي المصدر معنى
الفعل وكذا قولهم رسلا والحائط واما نفسه وشانك والحج ان جعلنا الواو بمعنى مع فان
فان المنصوب قبلها دال على الفعل المقدر وهذا القسم على ضربين اما ان يجوز العطف فيه بلا
تكلف او لا فالاول نحو ما زيد وعمرا ومالك وعمرو قال المص العطف واجب فيه اذ هو
الاصل فلا يصار الى غيره لغير ضرورة وليس بشيء لان النص على المصاحبة قد يكون الداعي الى النصب
ضرورة وكيف ما اتفق ليس بضروري قلنا لم لا يجوز مخالفة الاصل لداع وان لم يكن ضروريا وقال غيره
العطف هو المختار مع جواز النصب والاولى ان يقال ان قصد النص على المصاحبة وجب النصب
والا فلا والثاني نحو ماكر وزيدا ومثاله كيف تجعل الضمير مكان الظاهر المجرور فالكوفيون يجوزون
في نحو العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار والبصريون يجوزونه للضرورة واما في نحو
فيجوزونه بتكلف وذلك باضمار هو في نحو مجازيه لا بعمل مقدر الضعفه فقال المص هنا انه يتعين النصب
نظرا الى لزوم التكلف في العطف وقال الاندلسي يجوز العطف على ضعفه اذا لم يقصد النص على المصاحبة
وهو اولى لورود القرآن كقوله تعالى اولو به والارحام بالجر قراءة حمزة وفي النصب مثل هذا

اعني ما شانك وما انت وزيدا وما شان زيد وعمرا اربعة اوجه الاكثرون على انها الفعل المدلول
عليه بما شانك وما انت اي ما تصنع وذكر لان ما طالبة للفعل لكونها استفهامية وبعد الجار والمجرور
وقدرها معنى الفعل فتضافرا على الدلالة على الفعل وما تم اقتضاه الا اختيار قولك وايا كل لتعوث
ما الاستفهامية وقال سيبويه بتقدير ما شانك وشان ما لا يستقر زيدا وما انت وما لا يستقر عمرا وشان زيد
وما لا يستقر عمرا فهو مفعول المصدر المقدر قال السيرافي ان هذا تقدير معنوي لا يخرج ذلك عما قلناه
ما صنعت وما تصنع لان هذا مما لا يستقر ايضا يعني ان سيبويه لا يريد بتقدير ما لا يستقر ان اسم
منصوب بهذا المصدر المقدر لان المصدر العامل لا يعمل له كما لا موصول وصلته ولا يجوز حذف
مع بعض صلته وابقاء البعض الا في ضرورة بل اراد سيبويه بهذا التقدير المعنى
فقط لان اللفظ لا يقدر بما ذكر قال الاندلسي بل اراد ان للمصدر المقدر هو العامل وانما جاز
ذكرهم هنا لقوة الدلالة لانك ما انت وما شانك اذا جاء بعدهما نحو وزيدا دل على ان الانكار
انما هو لملابسة المجرور لذلك الاسم من اجلهما ان الواو بمعنى مع بوجه بمعنى الملابسة وقال الاندلسي
يجوز ان يكون النصب على ان مقدرة كانة ما انت وزيدا اي ما كان شانك وما كان لك وقال السيرافي
واما فروق الاسم منصوب بلا يستقر كانك قلت ما لك لا يستقر زيدا والواو دال على معنى لا يستقر
وانما اركبنا هذا التقدير بما لزم سيبويه من نصب الاسم بمصدر مقدر ويلزم على نيابة الواو عن
الفعل ونصب الاسم بها اذا يصح الجمع بين الواو وذلك الفعل المقدر فيؤدي مذهبهما في هذا
الى مذهب عبد القاهر في الجمع والفعل الثاني اعني الذي لا يكون له لفظ مشعر بالعامل فوي نحو ما انت وزيدا
وكيف انت وقصعة من ثريد وما البخدري والمتغوفر فهم هنا العطف او على اضمار واو قصدا
المصاحبة لعدم الناصب وضعف الدال عليه والواو عاطفة مفردا عليه وكيف وذلك كثيرة دخولها في

في غير الفعلية قال سيبويه اذا نصبت ما بعد الواو ههنا مع فانه وضعفه قدر كان بعد ما
الاستفهامية ويكون بعد كيف وذلك كثيرة وقوعها ههنا والشيء اذا كثر وقوعه حسن حذفه
تخفيفا وصار كانه منطوق به وزاد الميرد تقدير سيبويه وقال المعنى لتخصيصه بالماضي وكيف
بالمستقبل قال السيرافي لم يقصد سيبويه بتمثيل التخصيص وانما اراد التمثيل على الوجه الممكن
والتمثيل ليس حدا لا يجاوز وقول الداعي زمان قوي والجماعة كالذي متعلق بمحذوف اي
اي زمان كان قوي والجماعة وقول بعضهم انا واياه فلحاق اي كنت واياه فلحاق وبعد ما نحو ما انت
وزيدا وكيف انت وقصعة بالنصب وذلك كثير جدا وكيف بالفعل بما قبلهما ما معنى الفعل مع
كثرة وقوعه كان بعدهما ولا يجوز ان يكون العامل في قوله واياه فلحاق لما ذكرنا ان المعطوف
بعد لا يتقدم على العامل فيه اتفاقا واما نحو كل رجل وضيعته وانت وشانك فالرفع فيه واجب وان
قصد المصاحبة لعدم فعل ومعناه واجاز الضمير نصبه بالخبر المقدر وانكره ابن ياش انه
ويجب عند من جوز النصب اضمار الخبر قبل الواو اي كل رجل مقرون بضيعته فان اظهرت الخبر على هذا الوجه
فالكلام في جواز نصبه لذلك بناء على اصلهم وانا لا ارى مقتضا لتقدم المفعول معه على عامله
اذا انتفى المصاحب لان ذلك مع الواو العطف الذي هو الاصل عائد نحو زيدا او عمرا لعين فمفعول العامل
في الجماعة واياه كالذي وفلحاق واما امتنع النصب في الاصح في ضيعته لكون الخبر المقدر اضعف
من الظاهر واذا وقع بعد المفعول معه حال مما قبله او غيره نحو كونك وزيدا قائما وحسن
وزيدا راكبا لمطابقة ما بعده ما قبله كما لو وقع قبل المفعول معه وقد يجوز ان يعطى حكم ما
بعد المعطوف فيقال كنت وزيدا منطلقين حسن وزيدا راكبين نظرا الى المعنى والى اهمال الواو
اي العطف وقبح ذلك ابو علي كما ان رؤية كون المفعول معه قبيحا خلافا لزيد الاخفش وابو علي الى

كونه فيها وقال بعضهم رويدا مثل رويدكم ولا يجاوز ما سمع منه وقوله تعالى فاجمعوا امركم وشركاءكم الاول كان ان ينتصب شركاءكم على انه مفعول معه وقال يجوز ان يكون الواو للعطف على ان ينتصب شركاءكم بفعل اي واجمعوا شركاءكم وذكر لان الاجماع لا يتعدى الى الاعيان لا يقال اجمعت زيدا قال الحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول لفظا او معنى نحو ضرب زيد قائما وزيد في الدار قائما وهذا زيد قائما اقول قال المص لا يدخل فيه نحو جاءني رجل عالم لان المراد ان يكون لفظ المجرور دالا على ما ذكر في الحد وفي كلامه عالم في جاءني رجل عالم وان بين هيئة الفاعل لكنه لا دلالة في لفظ عالم على انه بيان لهيئة خبر المبتدا لا لهيئة الفاعل بل انما علم كونه حالا في جاءني رجل عالم ببيان لهيئة الفاعل من تقدم ذكر جاءني رجل بخلاف حالا فان لكيانه في ذكر جاءني زيد راكبا ويريد زيدا راكبا لفظ فيه دلالة على كونه مبينة الفاعل او المفعول حتى لو قلت ضرب قائما اقول لم يجز لعدم الفاعل عليه والمفعول به في رجل اقول لقائل ان يمنع ان المجرور يلزم ان يدل على كل ما يذكر معه بل يكفي ان يكون فيه ما يذكر معه وبعد التسليم فليس في الحد تكليف معنى الحال وبيان ما يبينه لانه يعلم منه انه موضوع لبيان ما يبينه الفاعل او المفعول مطلقا لا في حال المجيء فيكون غلطا ويخرج عن هذا الحد الحال بلا ضمير ذي الحال نحو قوله يقول وقد تر الوظيف وساقها الست تركان هذا التيك يقولن وقد اغتدى في الطير وكنانا يجيء فيه الواو والبواو بكل ويخرج ايضا الحال من المضاف اليه اذا لم يكن المضاف عاملا في الحال وان كان ذلك قليلا كقوله تعالى قل بل ملة ابراهيم حنيفا وقوله دابر هؤلاء مقطوع مصبحين وقول الشاعر كان هواديه مدبرا قضيبا وان لم تكن تخضب فقوله عوذ وبهثة كلنده وناعلهم حلق الحديد مضاعفا بتلهبة واما قوله تعالى النار مثواكم اي موضع مثواكم اي ثوابكم خالدين وقولك اعجبني ضرب زيد قائما وروضان زيد مجردا فالمنصوب فيها حال من الفاعل او المفعول فلا يرد اعتراضا وله ان يقول ان الحال ما ضع اليه غير

فاعل القتل عالم هذا ظاهرها
قوله كم من رجل عالم صحابتها
بينة لهيئة كما فقط

غير العامة في الحال لا يجيء الا اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه كما انك لو قلت بل نتبع ابراهيم مقام نتبع ملة ابراهيم فكانه حال من المفعول واذا كان فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف كما في قوله تعالى دابر هؤلاء مقطوع مصبحين وقوله مصبحين حال عما دل عليه ضمير مقطوع وذلك لانه تابع عن دابر هؤلاء فهو حال عن هؤلاء المضاف اليه دابر فكانه وهو حال عن المضاف اليه هو الحال عما المضاف الذي هو جزء المضاف اليه لان دابر الشيء اصله وكانه قال يقطع دابر هؤلاء مصبحين فكانه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله وكذا قوله هواديه مدبرا او يشبه هواديه مدبرا حواديه مدبرا فكانه حال عن الفاعل او المفعول وكذا قوله عليهم حلق الحديد مضاعفا والاولى ان يقول الحال على ضربين منتقلة وموكدة وكل منهما اما حال من الفاعل او المفعول فالمنتقلة هي كلام يتغير بوقت حصول مضمونه تعلق الحكم الذي ذكر الكلام بالفاعل او بالمفعول او بما يجري مجراها فيقولنا في قولنا في كلام يخرج الجملة الثانية في نحو ركب زيد وركب معه كونه غلامه اذا لم يجعلها حالا ويخرج بقولنا حصول مضمونه المضاف نحو يعجبني القيام لان المرجوع يتغير بتغير بنفسه لا بوقت حصول مضمونه ويخرج التعب بقولنا يتغير تعلق الحكم بالفاعل او المفعول فانه لا يتغير بوقت حصول مضمونه ذلك التعلق وقولنا او بما يجري مجراهما يدخل حال الفاعل او المفعول المعنوي نحو انذا يعقل شيخا وقوله كانه خارجا من صنعة على ما يجيء والحال عما المضاف اليه الذي لا يكون في المعنى فاعلا او مفعولا للمضاف على ما مر ويدخل في الحد الحال في نحو قوله تعالى وقد نرى الوظيف وفي قوله وقد اغتدي والطير وكنانا وقد الموكدة سميت غير منتقلة لعدم تغير مضمونها بحالة كما يجيء تفسيرها فقولنا غير ذلك احتراز عن المنتقلة في نحو جاءني راكبا ان الحال قد تكون عن الفاعل وحده

راكبا زيد راكبا وعن المفعول وهو نحو ضرب زيدا بحرد اعن ثيابه فاذا قلت لقيت زيدا راكبا فان
كان بينك وبين زيد حائل او نحوه بحيث صاحب الحال يجعلها لما قامت به من الفاعل او المفعول
وان لم يكن وكان الحال عن الفاعل وجب تقديمها عليه لانه ليس نحو لقيت راكبا زيدا فان
لم تقدمه وهو عن المفعول واما اذا جاءت حالان عن الفاعل والمفعول معا فان كانا متغايرتين فالاولى
الجمع بينهما فانه احصر نحو لقيت زيدا راكبين ولا تمنع من التفريق نحو لقيت زيدا راكبا ولقيت راكبا
راكبا وان كانا مختلفين فان كان بينك وبين قرينة يعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز وقوعهما كيف
ماكانا نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة وان لم يكن قال او لم يجعل كل واحد يجيء صاحبه نحو لقيت منحدرا
زيدا مصعدا ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بينه وبين صاحبه حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا
منحدرا والمصعد زيد وذلك لانه لما كان مرتبة المفعول اقدم من مرتبة الحال اخر الحالين
ووضع حال المفعول على حال الفاعل اذ الاقل من كون احد الحالين يجيء صاحبه لما لم يكن كل واحد
يجيء صاحبه يكون عطف احدهما على الاخر كقولك لقيت زيدا راكبا وماشيا
قال قاتلوهم يعذبهم الله بايديكم ونصركم عليهم ويشف صدور قوم مؤمنين والحالان يجيء لشيء واحد
اذا لم تخالفه منضادة كقولك لقيت زيدا راكبا وماشيا او غير منضادة كقوله تعالى افتجح
منها ذئورا ماء صورة كما يجيئان في خبر المبتدا ومنع بعضهم ذلك في الحال المنضادة كانت اولا
فيلزم على الزمان والمكان فجعل نحو هذا حالا امام ضمير ذي وما استنكر من ذلك في المنضادة فنعها
مطلقا ولا وجه للعكس وذلك لان وقوع الفعل الواحد في زمانين او مكانين مختلفين محال نحو جلست
خلفك ماكث وضربت اليوم امس الى ان عطفت احدهما على الاخر جاز لدلالة على تكرار الفعل
نحو جلست خلفك وامامك وكذا يجوز ان لم يتباين المكانان او الزمانان نحو جلست امس وقت الظهر وعامك

وامامك وسط الدار وامام تقييد الحال بقيدين مختلفين كما في قوله تعالى مذعنين هرولا او بتضادين
في محلين غير متجزيين كما في اشتريته ابيض اسود او متجزيين كما في اشتريته حلوا حامضا فلا
يكون به وراعلم ان تكرير الحال بعد اما واجب لوجوب تكرير اما نحو اما ضارب اما قاعد
او اما قائما واما كذا بعد لا لانها تكرر في الاغلب كما يجيء في لم لا التي لنفي نحو جاءني
زيد لا راكبا ولا ماشيا وبعد ان افادة نحو جاءني زيد لا راكبا فوله لفظا او معنى حال
من الفاعل او المفعول اي ملفوظا او معنويا وقد ذكرنا الفاعل والمفعول اللفظيين
اما المفعول المعنوي نحو هذا ابعلي ثابتا فان بعلي خبر مبتدا وهو في المعنى مفعول
لعل لعل هذا اي انبه على بعلي او اشير اليه ثابتا واما الفاعل المعنوي فكما في قوله
كانه خارجا من جنب صفحته سفود شرب نسوة عند مفناة اذ المعنى يشبه خارجا
سفود شرب ولا يفسره يشبه خارجا لان المشابهة هي المقيدة بحال الخروج لا
التشبيه وقال المصنف في مثال الحال عن الفاعل المعنوي زيد في الدار قاعدا وفيه
لان قاعدا حال من الضمير في الظرف وهو فاعل اللفظي لان الفاعل المستكن كالملفوظ به
فهو كقولك زيد خرج راكبا ولا كلام في كون راكبا حالا عن الفاعل اللفظي وليس
بجيد ذكر كون الحالين في المثالين عن زيد الا عن من جوز تخالف عامل الحال وصاحبها
قال وعاملها الفعل او شبهه او معناه او يعني بشبهه الفعل ما يعمل عمل الفعل
وهو ما ذكر بعده كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر ويعني بمعنى
الفعل ينتظم منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته كالظرف والجار والمجرور
وهي في التشبيه نحو انا زيدا قائما عند من جوز وفاء التشبيه مناب دون اتم الكفاية

كما يجيء حروف التنبيه واسم الاستفهام نحو ذا زيدا راكبا وحرف النداء نحو يا زيد تباعتهما واما حرف التمني والترجي نحو ليتك قائما ولعلك جالسا عندنا فالظرف انما ليتا بعاملين لان التمني والترجي ليسا بمعتدين بالحال بل العامل هو المخبر المؤثر على ما هو مذهبنا لا نفس كما يجيء لكون مضمونه هو المفيد وحرف التشبيه نحو كانه خارجا البيت زيد كعمرو راكبا وكذا معنى التشبيه من دون لفظ دال عليه نحو زيد عمرو مقبلا والمسك نحو انا فرس مقتخرا واسم الفعل نحو عليك زيدا راكبا واما نحو هلم الكم واقوفا فلان الشان بمعنى المصدر كما ذكرنا في المفعول معه ولم يعمل في الحال معنى حروف الاستفهام والنفي قال ابو علي لانها لا تشبه الفعل لفظا فلو عملت كان ينتقض ما قاله يسلم الاستفهام وحرف التشبيه فانما لا يشبهان الفعل لفظا مع عملهما في الحال وكذا كاف التشبيه ونحو ان وان يشبهان لفظا ومعنى ولا يعملان في الحال قال الرضي حالة ذكر اي استعمالهم وان لا تعلله قال وشرطها ان تكون نكرة وصاحبها معرفة غالبا وامثلها العرك ومررت به وحده ونحو متاوعا قول اما كان شرطها ان تكون نكرة لان النكرة اصل والمقصود بالحال تقييد المذكور على ما ذكرنا فقط ولا معنى لتعريف الحال فلو عرفت وقع التعريف صاحبها غالبا فان كان الغالب في صاحبها التعريف لانه اذا كان نكرة كان ذكرها مجازا وتخصيصها ما بينا انما لم اعتنى فيها او ما ذكرنا بقيد لان المنسوب اليها اعني هما لا لان الاولى ان يبين الشيء ولا ثم يبين المنسوب اليه ثم يبين قيد ذلك وتعني بهذا اولا ان المعرفة حالا لان التعريف اجنبي صاحبها ولم يزل النكرة ذا حال لان غايته انه على خلاف الاولى فقولنا غالبا يرجع الى تعريف صاحبها الا في نكرة لان نكرة واجبة غالبا قوله وامثلها العرك هذا امثال تعريف الحالة الظم وتعود الى الحال المعرفة ظاهرا اما مصدر واما غير مصدر والمصدر اما معرف باللام نحو امثلها العرك او معرف بالاضافة نحو افعله بجهدك وطاقتك ووحدك ويجيء عوده على بدئه وفيها

وفيها قولان قال سيبويه انها معارف موضوعة وضعا لتكون هي اي معرفة وجهدك ومطيقا ومنفردا وعائدا والطاقة بمعنى الوسع وكذلك الطوق وسمع وضع الطاقة والوجد مصدر وجد يجد بفعل وجدا ووجدا وجدة كوعد يعد وعدا وعدة والجهد هنا بضم الجيم والجهد بفتح الجيم وضمها بمعنى المشقة وقال الفراء اي بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة وقولهم على بدئه متعلق بعوده او بيرجع والحال موكدة والبدء مصدر بمعنى الابتداء بجعل بمعنى المفعول اي عائدا على ما ابتداه ويكون انه يكون عوده مفعولا مطلقا لفعل اي يرجع على بدئه عوده المعهود كانه عهد منه ان لا يستقر على ما ينتقل اليه بل يرجع الى ما كان عليه قبل فيكون نحو قوله تعالى وفعلت فعلتك فلا يكون من هذا الباب وقال ابو علي ان هذا المصدر منصوبة على انها وضعوه مطابقة للحال المقدر اي ارسلها معتركة العراك وافعله مجتهدا بهدك ومطيقا طاقتك ومنفردا وحدك اي انفرادك ويرجع عائد عوده وكلها مضافة الى الفاعل فلهذا حذف العامل وجوبا كما مر في باب المفعول المطلق فهذا المصادر وان قامت مقام الافعال منتصبة على المصدرية كما ينتصب على الظرفية ما قام مقام خبر المبتدا من الظروف نحو زيد قوامك ولا يعرى الخبر ما قام مقامه وقوله وارسلها العراك صدر بيت للبيد ويروى فاورده العراك قال ارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نفص الدلال بصفح الحاد والذاد والذفالة الوذران يشرب البعير ثم يرد من العطش الى الحوض ويدخل بينه بعيرا عطشانين ليشربا منه ما شاء ولم يكن يشرب ويقال شربا ذفال ويقال نفص البعير اذا لم يتم شربه فعنى نفص الذفال عدم تمام الشرب اي اورده ما من والذ ولم يخف على انه لا يتم شربه بعضها الماء بالمزاحمة واما قولهم جاؤا قضهم بقضيضهم فالاولى ان يقول ان المصدر المضاف فيه بمعنى اسم الفاعل اي قاضهم بقضيضهم اي مقضيا قضهم اي كاسرهم معي

مكسورا بهم لان معنى الازدحام والاجتماع كاسرا ومكسورا والاصل فيه ان يكون قضهم مبتدأ و
بضيضهم خبره مثل قولهم كلمته فوه الى فيّ ثم التحق الجلبتين اعني قضهم بضيضهم وفوه الى فيّ معنى
لجماعة والكلام لما فهم منهما معنى المفرد لان معنى فوه الى فيّ مشافها ومعنى قضهم بضيضهم كافة فلما
قامت الجملة مقام المفرد وكانت حالا من ما قبل الآخر منهما وهو الجزء الاول لان المفرد الذي قامت
مقامه كافة مثلا يجب ان يكون المفعول المطلق فانها لتفيد سوادا وكذا ينبغي ان تقول جاءني يدا بيد وبديدي بيد
على حذف المضاف اي التقابض بالنقد وكذا قولهم بعته شاة شاة بدرهم اي شاة بدرهم اي كل شاة
بدرهم كقولهم رجل فارس مغوار امرأة اي كل رجل كذا وكل امرأة كذا وكذا قولهم بعته الشاة شاة
ودرهما او الواو بمعنى مع كما في كل رجل وضيعته اي شاة ودرهم مفردتان اي كل شاة فتنصب بهما الجزآن
يقولها الآمر وقال الخليل يجوز الرفع ثانيهما على الاصل كقولهم بعته الشاة شاة بدرهم وشاة ودرهم ثم الزم
ما كان مبتدأ التنكير فيما مقام الحال وفاه الى فيّ مشافها وليس انه لم يحذف المضاف اليه معنى لتنكير
ما يقام مقام الحال لان ما لا يبقى المعرف على حرف واحد وقد جاء فالمبني قولهم قال المبني وقبلتي على خوف فالتحق بحذف
المضاف اليه وابدال ما الواو وبما لا يبقى على حرف واحد وليس شيء قد يمضي استطراد او تعد الى ما
كنا فيه مثل كرجال فضهم بضيضهم فتقول قد يفعل فضهم تابعا لما قبلها في الآخر حتى قولهم جاء
القوم فضهم بضيضهم ورأيت القوم وضهم بضيضهم ومررت بالقوم فضهم بضيضهم اما على
التأكيد على ان يكون اصله جملة فحذف منها الاول اعني جمعهم لضرورة تابعا ما كان في حال
او على البدل اي جاءا فضهم مع مضموضهم وقد يبدل الكوفيون انه منصوب وقد على الظرفية اي لما يمض من
قراءة المعوضة معناه فوكد جاء معا وكان في معا خلاف بل هو منتصب على الحال اي مجتمعا او على الظرف اي
في زمان واحد كذا اختلفوا وقد يجيء بمعنى وحد اي وحده حال اي منفردا او ظرف اي لا يمض غير وجاد وصنبور وراء

في معضع عدن فربع وقد وسبح وقد اي انفرد وهو في الاصل فعل لازم لا يتعدى عن قوله مثله
في معضع لشخص المنقطع النظير ويقال فلان بحر وقد وبحيد وقد ورجل وقد وامرأة المجد برأيه
ويقال جاء على وقد اي انفراد وعلى يعني مع فوقد لازم الافراد والتذكير والاضافة الى المضمر ولازم
النصب على الحال في المواضع المذكورة والمعرفة ظاهرا او مضمرا غير الصادر اما باللام نحو قولهم من تراهم الجماد
الغفير والجماد من الجم وهو الكثير يقال مرأة جماد المراتع اي كثيرة الكلم على المراتع والغفير من الغفر
وهو الستر يعني الغافر اي الساتر لكثرتهم وقيد الارض حذف التاء حملا للفعيل بمعنى الفاعل على
الفعيل بمعنى المفعول كقوله تعالى ان رحمت الله قريب من المحسنين وهو صفة الجماد اي الجماعة الكثيرة
الساترة واللام في الكثير زائدة كما في قوله تعالى ردف لكم على التضمين بمعنى قضيت تلك الا بعين
ويقال ابضاعتهم بهم جماء غفيرا ومنه قولهم دخلوا الاول فالاول قال صلى الله عليه وسلم يذهب
الصالحون السلف الاول فالاول اي متتابعين واللام الزائدة للجماد الغفير وقد يجيء ما قبله على
البدل كخذ فل القوم الاول فالاول واما بالاضافة نحو جاءني الرجال ثلثهم وارباعهم وخمسهم
الى العشر الا الثمانية اذا اضيفت الى ضمير ما تقدم منصوبة عندهم على الحال لوقوعها
موقع الذكر اي مجتمعين في الجيء وبيني بهم بتبعيض ما قبلها في الاكثر على انها توكيد لها ويرتفعن بالمعطفين
العدد المركب نحو جاءني الرجال الخمسة عشرهم وقد يعرب هذا المركب عند الاخفش مضافا كما يجيء باب
العدد وقد كرنا قولهم كلمته فاه الى فيّ وقال الكوفيون هو مفعول به اي جاعلا فاه الى فيّ وقال الاخفش
هو منصوب بتقدير من اي من فيه الى فيّ ولا يتأتى على قولهم فاه الى فيّ فلا يقال مكلمته يد بيد وكف
خلافا لهم واما قول بعض اصحابنا ابن المؤيد على السلم في صفية قبا لنا اسنى لسد الصرع فمما لا
اليوم اشجع فعلى حذف المضاف اي مثل سد الصرع ومثل شارف يخف ويخف لا يقول لا يشجعان اي ضعفا

الجفاء والجفاء بالتحريك كغراب لا يعرف للفاد مستطيل بتفاد

فلا تقدمه مضاف كما قال سيبويه في جهدك ويحوه قال فان كان صاحبها نكرة وجب تقديمها اقول اعلم
انه يجوز لمنكر ذي الحال اذا اختص بوصف كما جاء في الحديث سابقة رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الخيل
فلي فرس له سابقا او كذا تقول مر بي رجل ضاحكا قائما او بالاضافة نحو نظرت الى جارية رجل نحانة او سيفه
فلي فرس له سابقا او كذا تقول مر بي رجل ضاحكا قائما او بالاضافة نحو نظرت الى جارية رجل نحانة او سيفه
نحي او شبهه نحو قوله فاض سعدي غير يائس بلدة وقولهم جاءني رجل راكبا او لتي او استفهام وذكر انه يصير
المنكر معرفة بهذه الاشياء مستغرقا فلا يبقى فيه ابهام كما ذكرنا في باب المبتدأ او كانت معرفة مشاركة لتلك
النكرة في الحال نحو جاءني رجل وزيد راكبا او تقدمه الحال نحو جاءني راكبا رجل لانه يؤمن اذ ذاك التباس الحال
بالصفة اذ الوصف لا يتقدم على الموصوف واما اذا اضمر نحو جاءني رجل راكبا فقد يشبه في حال انتصاب ذي
الحال بالوصف نحو رايت رجلا راكبا فطرة المنع رفعا ووصلا واما المشبهة باسم الفاعل تتقدم الحال على صاحبها المنكر
بقولنا لمنبه موهنا طلل قديم فلا يستقيم عندنا شرط اتحاد عامل الحال وصاحبها الا على تاويل الاضافة
من نحو يزار لقائم زيد في دار زيد على انه فاعل واما عند سيبويه فيلزم كون الضمير في لمنبه ذا الحال
ومن ثم اختلاف العامل في الحال وفي صاحبها بتوهم كون لمنبه عاملا في الحال وكون طلل ذا حال مع ارتفاعه بالابتداء
فان قيل سلمنا جاز ان يكون معنى الابتداء على مذهب سيبويه اي انه طلل مرتفع بالابتداء وهو العامل في الحال
ايضا فيتحد عامل الحال وصاحبها قلت ليس المعنى على ان الابتداء بلفظ طلل كالاسناد اليه يكون موهنا فكيف
يجعل في الحال ايا بس مقدرا به واعلم ان يجوز ضرب ذي الحال نحو الذي ضربت يجوز زيد
اي ضربته قال ولا يتقدم على العامل المعنوي بخلاف الظرف والمجرور على الاصح اقول قد عرفت قبيل
العامل المعنوي وان الظرف منه وكذا المجاور والمجرور وعلى ما قال الخص ينبغي ان لا يتقدم الحال على الظرف وشبهه
بهذا خلاف ضيبويه لا يجيزه اصلا نظرا الى ضعفه ظرف واجاز الاخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال
نحو زيد في الدار مروذ لك بناء على مذهبه من قوة الظرف حتى جاز ان يعمل عند بلا اعتماد نحو في الدار زيد

في الدار زيد كما تقدم في المبتدأ قائما معي ناصب المبتدأ من الحال فانه وافق سيبويه في المنع فلا يجوز
قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد انفاقا وذلك لتقدم الحال على عامله الذي قد ضعف ما عند الاخفش
ايضا لانه ليس من تركيب لفعل وعلى صاحبه وهي ما صاحبها اي عند اي المبتدأ اما نحو زيد قائما في الدار فانه
جوز ان يكون زيد صاحب الحال بناء على جواز اقتداء عامل الحال وصاحبه فالحال مقترن عن صاحبه وان لم يحضر
ذكره وقلنا ان الضمير في الظرف هو صاحب الحال بناء على وجوب اتحاد العامل في الحال وصاحبه فالحال مقترن عن
صاحبها به اي زيد ما نحو زيد في الدار قائما زيد في الدار قائما انفاقا واما اذا كان الحال ايضا ظرفا او مجرورا
او مجرورا فقد صرح ابن برهان بجواز تقدمه على عامله الذي هو ظرف او مجرور وذلك لتوسعهم في الظروف
حتى جاز ان تقع موضعا لا تقع غيرها نحو انا لدنا ايا هم قالوا ومن ذا كر البر الكريم بسنبتا اي اكرم منه بسنبتا
فتدخل على الفاعل فيه بسنبتا والفاعل المعنوي اذا كان تقع ظرفا فلا ضير في انه لا يتقدم الحال عليه وهو كلام جامد
ضمن معنى المشتق كليت ولعل وعسى وما شاكل وصرف النداء واسماء الافعال وصرف التشبيه والتنبيه والمنبه
ونحو مثلك وغيرك واسماء الافعال كل ذلك لضعف مشابهة الفعل لعدم موافقتها لمادة التركيب واذا ضعف
تصرف العامل بعدم التصرف حتى لا يتقدم عليه معموله كما في فعل التعجب فلا يقال راكبا احسن بزيد فاظهر
بمثل هذا يجاب عن الجامد وكذا الصفة المشبهة لا يتقدم معمولها عليها لضعفها مشابهتها للفعل وظاهر لفظ
جار الله المفصل يوذن بجواز تقدم الحال عليها واضعف من الصفة المشبهة في العمل افعل التفضيل
الا ترى انه لا يطرد رفعه للظاهر مثلها بل يحتاج الى شروط كما يجيء في بابه واما نحو قولهم هذا بسرا اطيب منه
رطبا وزيد قائما خير منه قاعدا وكذا نحو عمرو قاعدا مثله قائما فسيجيء الكلام عليه في قريب واجاز الزجاجي
ان تقول درهمك موزونا دراهم عبد الله لان معناه يشابه دراهم عبد الله فيكون حالا من ضمير درهمك في المخبر
او من دراهم عبد الله والاولى المنع لضعف العامل فان اظهرت الكاف وقلت كدراهم عبد الله لم يجز ان يكون حالا

الفعل

من درهم عبد الله لان حال المجرور لا يتقدم عليه ويجوز ان يكون حالا من ضمير درهم والاولى المنع مع اظهار لكن ايضا وكذا اذا كان الحال جملة مصدرة بالواو لم يتقدم على عاملها قولا واحدا والشرط لعدم جواز مراعاة اصل الواو وهو العطف ولا يتقدم الحال ايضا على عاملها اذا كان العامل مصدرا لتقدير بيان الموصول وصلة حرف المصدر لا يتقدم على الموصول وكذا اذا كان العامل صلة للالف واللام لحرف مصدري كما وان لان تقدم الحال اذا على بيان الموصوف لا يجوز وتقدمه على صلة ما هو اضعف من الموصوف ايضا غير جائز بالحري في الموصول بشيء اشتاع الفصل بين الحرف المصدري واللام الموصول وبين صلتها فلا تقول اعجبني مجيئا راكبا الضارب هندا ولا مجيئا راكبا الضرب زيد هندا واما سائر الموصولات غير الذي راكبا جاز زيد فانه يجوز الفصل اتفاقا اذا كان العامل مصدرا بلام الابتداء او لام القسم جاز تقديم الحال عليه بان توضع عن اللام يمينا نحو ان زيدا لراكبا سائر والله لراكبا سير كقوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون معهم ولئن قوتلوا لا ينصرونهم وتقديمه على اللام لا يجوز لان لها صدر الكلام واما الفعل المتصرف واسم الفاعل واسم المفعول اذا اخذت منها المواضع المذكورة فيجوز تقديم احوالها عليها نحو راكبا جاء زيد وزيد راكبا ماش ومجيء مضروبا قوله بخلاف الظرف يعني ان الحال وان كان شبيها للظرف من حيث المعنى لان راكبا في جئتك راكبا بمعنى وقت الركوب الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوي الذي هو الظرف او الجار قاصدة سواء كان بعد المبتدا نحو زيد يوم الجمعة عندك او قبله كقوله تعالى كل يوم هو في شان وقولهم كل يوم لك ثوب والحال لا يتقدم عليه عند سيبويه مطلقا ويتقدم عند الاخفش بشرط ان لا يكون عن المبتدا كما مر وذلك لتوسعهم في الظرف بخلاف الحال وكان على المصنف ان يقيد قوله بخلاف الظرف فانه يتقدم على الظرف والجار لانه لا يتقدم على معنوي غير عامل التنبيه والتنبيه وغير ذلك اتفاقا واعلم ان اذا اذا كان ظرفا وقد يصلح ان يكون خبرا لما هو مبتدا فيه الحال وقد الاصل وتوسطها ما يجوز ان يكون عاملا على انه خبر عن ذلك المبتدا وانتصابه على الحالية كقوله تعالى فاما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين

خالدين خبرا وقوله فكان عاقبتهما انهما في النار خالدين فيها فالكوفيون يوجبون انتصابه على الحال كما في الاية لانك لو رفعته خبرا وعلقت الظرف فيه لم يكن المعنى خالدا واما عند البصريين فالحال يجب على الخبر تقديرا واجيب لان الكلام اذا يكون خبرا يعتبر والظرف الثاني متعلق بالخبر ويكون الظرف الاول متعلقا بالخبر الذي بعد والثاني تاكيد للاول والتاكيد غير مفيد في كلام واذا كان الظرف في الظاهر غير مستقر وقد تقدم ان معنى الاستقرار ان يكون متعلقا بمقدر خبرية الكلام الذي يلي المبتدا الذي يلي ذلك الظرف والبيت عند البصريين نحو في الدار زيد راغبا ليكون الظرف متعلقا بذلك الخبر واجاز الفراء والكسائي نصبه على ذلك الكلام نحو في الدار زيد راغبا على تقدير في الدار زيد راغبا والحال دال على المضاف المحذوف اي ويرغب فيك خاصة في حال رغبته وشيء اي ان يرغب فيك فحذف يرغب فيك قوله ولا على الجود مرء الاصح الذي تقدم كان احكام تقدم الحال على عامله المعنوي ولا فرق عنده وبهذا حكم تقدم الحال على صاحبه اعلم ان الكوفيين منعوا تقديم الحال على صاحبها اذا كان صاحبها ظاهرا مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا الا في صورة واحدة وهي اذا كان ذو الحال مرفوعا والحال ماضيا من الفعل فيجوز ان جاء راكبا زيد ولا يجوز ان راكبا جاء زيد وبعضهم يجوز ايضا تقديم الحال على ذي الحال المنصوب المظهر اذا كان الحال فعلا نحو ضربت زيدا وقد ضرب زيدا واما اذا كان ذو الحال ضميرا فيجوز تقديم الحال عليه مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا فالاول نحو راكبا جاء وقد جاء راكبا والثاني نحو زيدا ضربت وقد ضربت زيدا واما اذا كان ذو الحال مظهرا وقدمت الحال عليه اذ الحال عليه عائد الى الاضمار قبل الذكر لانه في الحال ضمير يعود الى ذي الحال المتاخر واما اذا كان ضميرا فالضمير لا يشترك في عوده على مفسرها واما يجوز ذلك الصورة اعني نحو جاء راكبا زيد فلشدة طلب الفعل للفاعل فكان الفاعل والفعل والحال والى الفاعل فلا يكون ضميرا قبل الذكر واما البصريون فاجازوا تقديم الحال على صاحبه المرفوع والمنصوب سواء كان مظهرا او مضمرا لان التبعية في الحال الناصبة عن صاحبه فلا يكون اضمارا قبل الذكر كما ذكرنا في تقديم الخبر على المبتدا نحو

صح لان ذا الحال اذا كان مظهرا وقدمت الحال عليه اذ عاد الضمير الى الاضمار

ودان زيد وفي الفاعل والمفعول نحو قوله تعالى وعصى فرعون موسى واما اذا كان ذو الحال
مجرورا فان جر بالاضافة اليه لم يتقدم الحال عليه تفاقا سواء كانت الاضافة محضة كقولك
اتبع ملة ابراهيم حنيفا او نحو جاءني محرز اضاربة زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذي الحال
والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان انجر ذو الحال بحرف الجر فسيبويه واكثر
البصريين يمتنعون ايضا تقدمها عليه للعلة المذكورة ونقل عن ابن كيسان والاخفش وابن برهان الجواز
لحديث لا يقول احدكم اللهم ارحمني ان شئت ولكن ليعزم المسألة انه مرفوع لجر
معد للفعل كالهمزة والتضعيف وكاندمن تمام الفعل وبعضهم وقفه فاذا قلت ذهبت راكبة هند وكانك
قلت اذهبت راكبة هند قال الشاعر لئن كان برد الماء هيمان صاديا الى حبيبا انه لحبيب وقال اخر اذا
الم اعينه المروءة ناشئا مطلبها كهلا عليه سربالها وبعضهم يجعل كافة حالا عن الكاف واللام المبالغة
وهو تعسف واما الفاصل في الحال في نحو قولك ابراهيم حنيفا اعني اذا كان الحال عن مجرور بعضاف غير متعلق
في الحال كالمثال فقد منعه بعضهم الفصل فيه بمعنى الاضافة لان الاضافة بمعنى حرف الجر المتعلق بمعنى
الفعل لان المعنى فيه شبيه لابراهيم حنيفا وهو ضعيف لانا بينا في مدلول الفعل ان معنى الفعل قد
انطمس في مثله وقال بعضهم لما كان لا يضاف عامل في الحال الى ذي الحال الا جزؤه نحو انظر
الى بعد زيد ماشيا او ما يقوم المضاف اليه مقامه لو حذف كقولك ملة ابراهيم حنيفا كما تقدم في اول الباب
جاز ان يعمل عامل المضاف في الحال مع انه لم يعمل في المضاف اليه لان المضاف اليه في التقدير المذكور
كانه المضاف وكونه حال المضاف اليه كحال المضاف اذا كان المضاف جزء المضاف اليه جاز وان كان عاملا
قلة تقديم حال المضاف اليه على المضاف نحو يعجبني ماشيا زيد مع انا ذكرنا قبل ان حال المضاف اليه لا

لا يتقدم على المضاف وقد يجب تقديم الحال على صاحبها اذا كان صاحبها بعدا الا او معناها نحو ما
جاءني راكبا الا زيد وانما جاءني راكبا زيد لمثل ما مر في باب الفاعل اعني لتعيين الحصر فانك متى
لو اخرت عن صاحبها وجب ايضا اذا اضيف ذو الحال الى ضمير عائد الى ما يسد الحال نحو لقيني شاتما
زيدا فتى وكل ما دل على هيئة صح ان يقع حالا نحو هذا بسرا طيبا مترطبا اقول هذا مرفوع الابتداء
فان هو مبتدأ بسرا شرطا والمشتق فاعل الحال وان كان جامدا تكلفوا تأويله بالمشتق فقالوا اي ذا بسر في المعنى
صفة والصفة مشتقة او معنى المشتق فقالوا في نحو هذا بسرا طيبا مترطبا هذا مشبه بسرا طيبا مترطبا
اي كائنا بسرا وكائنا طيبا ومترطبا وهذا ناقة الله لكم اية اي دالة قال الحصري ولا حاجة الى هذا التكلف
لان الحال هو الهيئة لا هيئة كما ذكرنا في حده وكل ما قام بهذا الفائدة وقد حصل فيه المطلوب من الحال فلا
يتكلف تأويله بالمشتق وكذا رد عليهم اشتراط اشتقاق الصفة كما يجيء بابا واعلم ان هذا قد يشكل
ان الداعي في الحال والوصف المشتق من الامور التي جاءت غير مشتقة فيها الحال الموطئة وهي
اسم جامد موصوف بصفة اي الحالة الحقيقية فكان الاسم الجامد وطأ الطريق لما هو حال في الحقيقة
ليجيء قيدها موصوفا وذلك نحو قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا وقولك جاءني زيد رجلا بريئا وفيها ما
يقصد به التشبيه كقول بعض اصحاب امير المؤمنين عليه السلام في بعض ايام صفين قما بالنا امس
اسد العرين واليوم ثعلب البطحاء وقول المتنبي يبدو فتى وما له اليوم مثل فتوة بان وفاق عنصراه
رتبة غرا فاوفى تأويل مثله وجهان احدهما ان يقدر مضافا قبله اي مثل اسد العرين ومثل فتى
والثاني ان تأول المنصوب بما يصح ان يكون بينة لما تقدم اي ما بالنا امس شجعانا واليوم
ضعافا وبدا منيرا وكذا ذلك ونحو ذلك وانهم يجعلون الشيء المشهور بمعنى من المعاني كالصفة المتعينة
لذلك المعنى نحو قولهم لكل فرعون موسى يصرفها اي لكل جبار قهار ومنها الحال في نحو بعت الشاء

وطأ الطريق
نحو بالضم الغضب الثائر
بعض خطوط الواقعة خطوط
البيان قرب من الكاتب
فعم الله بين البيان

سنا ودرهما وضابطه ان تقصد التفصيل فتجعل لكل ضرب منها بحذاء فصلا وتنصب ذلك
الفصل على الحال وثانيا بعد ذلك بالجزء الجامع واو العطف كقولنا سنا ودرهما او بحرف الجر نحو بعت
البر قفيزا بدرهم وافترش كون ما لدرهما من كل اربعين وقاسم درهما درهما اى جعله بين كل درهم
منه وبين درهما منا او بغير ذلك نحو ضعف عندكم اثنان بواحد اى لكل واحد وكل واحد من هذا الا
كان بزا قائما من الحال الا بتلك الآية كما مر قبل ومنها الحال نحو بويع بايا بايا وجاءني رجلا رجلا
وواحدا واحدا ورجلين رجلين ورجالا رجالا اى مفصلا بهذا التفصيل المعين وضابطه ان يؤتى
للتفصيل بعد ذكر المجموع بجزئه مكررا وكذا ان اتى لبيان الترتيب بعد ذكر المجموع بجزئه معطوفا
عليه بالفاء او ثم نحو فملوا رجلا فرجلا وضوا كبكبة ثم كبكبة اى مترتبين بهذا الترتيب المعين
ومنها حال لا واصل لصاحبه نحو يعجبني الخاتم فضة والثوب خزا او قرن له نحو يعجبني الفضة
خاتما والحديد سيفا او نوع له نحو يعجبني الحلي خاتما والعلم نحوا ومنها الحال نحو هذا بسرا اطيب منه
او من غيره رطبا وضابطه ان يفصل الشيء على نفسه او غيره باعتبار طوري ما وكذا اذا اشتهر من شيء
بنفسه او بغيره بالآية الشبيه او بدونها نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا او هذا بسرا هذا رطبا واختلفوا في
عامل الحال الواقعة مثله فقال ابو علي وابن عامر العامل فيه معنى الفعل في هذا ولا يجوز ان يكون افعل
التفضيل والذي الشبيه لضعفهما في العمل فلا يتقدم معمولها وتبعهما كل عليه ذكر مثل قولك زيد راجلا
اصرع منه راكبا فانه يجوز اتفاقا فيجيء ذو الحال ما معنى الفعل ومثل قولك هذا بسرا اطيب منه
رطبا والشرق بسرا اطيب منه رطبا والطاء في مثل هذا الصوت افعل التفضيل باتفاق ولا يصلح
اسم الاشارة في هذا بسرا للعمل وذلك لان الحال يقيده فلو كان هذا عاملا في بسرا لتقيد الاشارة
بالبسرية فوجب ان لا يقال هذا الكلام الا في حال البسرية كما ان اسم الاشارة في هذا يعني شيخا تقيد وكم

ولم ترفع الحال شيخ قد ولي وكم حلى في زيد لكبا لم يكن الا حال المركوب ونحن نعلم ضرورة انه
يصح ان يقال هذا بسرا اطيب منه رطبا في غير حال البسرية ويستدل المصنف على امتناع عمل اسم الاشارة في
اول الحالين بان المبتدأ اذا تقيد بحال لم يتقيد الخبر بالحال الا ترى ان اسم الاشارة لما تقيد بالحال
في هذا زيد قائما لم يتقيد الخبر بتلك الحال وفي نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا تقيد الخبر بالحال الثاني فلا يتقيد
المبتدأ بالحال وهذا الدليل في غاية من الضعف لانه وصف اما اولا فلانه لا يلزم من امتناع تقيد
المبتدأ والخبر معا بالحال امتناع تقيد احدهما بها فلعله ذكر المثال الخاص
ما تعارض تقيد احدهما معا بحالين في شيء واما ثانيا فلان المذكور في المثال المذكور المستلزم فيه ان المبتدأ
مقيد بحال والخبر بحال اخرى وهو لم يلتزمه في نحو هذا زيد فانه لا يمتنع ان تقيد احدهما بحال واحدة فلم يسلم ايضا
اطراد الاستحالة بتقيد كل واحد منهما المبتدأ والخبر في كل موضع بحال واحدة لم يلزم منه استحالة تقيد كل
واحد منهما بحال اخرى والحق اذا ان يقال العامل الحال الاول ايضا افعل التفضيل والذي الشبيه
بمعنى ضعفهما في العمل كما تقدم وتتقدم على بيان تعليله معه فنقول ما يدل على ذينك فصاعدا
يصلح كل واحد منهما للعمل على ضربين احدهما ما يدل على احدهما بتعانه معا ويتعلق كل واحد منهما
بحدث الآخر نحو تصادق زيد وعمرو وضارب زيد عمرا فان ضرب كل واحد منهما تعلق بالآخر او يتعلقان
معا ويتعلق كل واحد منهما بشيء واحد نحو تشاتما عنا الحديث ومثل هذا العوامل لا يتميز منصوب
منها منصوب الآخر مفعول به وقد يتميز حالهما نحو تشاتم زيد قائما وعمرو قاعدا او ظرفا لهما
نحو تشاتما تحت قبة الدار وتحرزه الصيغة ويجوز ان يكون حالهما ولا يختلف زمانهما لان الغرض وقوع
الحدثين معا ويتميز مستثناهما ايضا نحو اختلف اهل البصرة الا بني فلان واهل الكوفة الا الكسائي
وكذا ثانيهما ما يدل على حدثين يجوز تعلق كل منهما بغير متعلق الآخر وبغير ما تعلق به الآخر ووقوعه

في وقت آخر و مكان آخر و على حال اخرى وذكر افعل التفضيل نحو زيد اضرب من عمرو ويجوز اختلاف
متعلقيهما او كونهما غير بعض نحو زيد لعمرو اضرب من بكر لخالد قال تعالى لتكفرن بالذي انتم له مؤمنون
وكذا يجوز اختلاف زمانيهما نحو زيد يوم الجمعة اضرب من عمرو يوم السبت وكذا المكان نحو زيد عندك احسن منه
عندي وكذا الحال نحو زيد قائما احسن منه قاعدا وكذا الة التشبيه تدل على الحدثين فيجوز اختلافهما نحو
زيد يوم الجمعة كعمرو يوم السبت واختلاف حاليهما نحو زيد قائما مثله قاعدا اما افعل التفضيل فانه
يدل على حدثين معينين اعني حدثي الفاضل والمفضول بصيغته لان معنى زيد احسن من عمرو ان لزيد
الفاضل حسنا ولعمرو المفضول حسنا واما الة التمثيل فلا تدل بصيغتها على حدثين معينين بل تدل
بمعناها على حدثين مطلقين لان معنى زيد كعمرو ان بينهما حالة يشتركان فيها فلهما حالتان متماثلتان
واما الة تلك الحالة ما هي فغير مصرح به في اللفظ فمعنى قولك زيد يوم الجمعة مثله يوم السبت اي زيد
يشبه حاله وما به يوم الجمعة حاله وما به يوم السبت فالظرفان منصوبان بمعنى الحالة والمذكور
اذ يعبر بها عن كل ما لازم كالحسن والجمال او غير لازم كالضرب والقتل الا ترى الى تعلق الجار
والظرف في قولك زيد كعمرو امس الحرية فيها بدليل انك لو كان بمعنى تمنعك فكنى ولم يصح وقد يقوم
مع الة التشبيه قرينة تدل على الحدث المعين فيتعلق بها جاز ان كما تعلق الجار في بيت امرأ القيس
بدا لي انها لست بامرأة لم اصد ... اذا ما بكى من خلفها انصرفت له
بدليل ما كنى به عن المنع وذلك قوله صلى الله عليه وسلم انك مني بمنزلة هرون من موسى اي قريب مني
قريب هرون من موسى قال تعالى لقد نزلنا فلا تظني غير مني بمنزلة الحبيب الكريم وتقول ما مولى مني بمنزلة الشريك
من المشاول اي يعينني بعدة منذا ذا تقرره بهذا فليتفطن لما لم يتعثر كل واحد من الحدثين من ان ما في افعل
التفضيل والة التشبيه وباقي فاعل وتفاعل وغيرها مما يدل على حدثين حتى يجعل متصور كل واحد يجنبه
الزام ان يكون متصور كل حدث يجنب صاحبه المصرح به فعمل يفضل زيدا راكبا على عمرو راجلا وتمام زيد

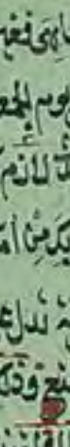
اي لفظ الكلام من غير
كما مر في باب الاضافة
اصالة من الطرفين و
والمشبه به بالكسر
المعنى
وبقيا فاعلا
فعل
مفعول

زيد قائما وعمرو قاعدا ورأيي زيدا في الدار عمرا في الصوف وكذا افعل التفضيل والة التمثيل نحو
زيد مثل كعمرو وبكر كالضيغم اكرم منه لجار وعمرو فالمرأ احسن منه قاعدا وبكر قاعدا مثله
قائما وزيد يوم الجمعة احسن منه او مثله يوم السبت جعلت متعلق حدث المفضل والممثل بينهما
ومتعلق حدث المفضل عليه والممثل به بجنبهما دفعا للالتباس وحرصا على البيان فلا يقوم معروفا
بهما عليهما مع تغايرهما واما الضمير المستكن في افعل وفي الة التشبيه فانه وان كان مفضلا وممثلا لكنه
لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا كله فلا اراني يابسا بان يقال وان لم يجز زيد احسن قائما منه قاعدا
كما قال علي عليه السلام في الجمل وانه لابن ابي طالب كما يشبه الطعل شبيه امه وهذا كما تقول
ضرب زيد قائما عمرا قاعدا لعدم الالتباس وبأن يقال على ضعف زيد احسن من عمرو قاعدا قائما وقاعدا
حال من المجرور وقائما من الضمير المرفوع كما مر في اول الباب في نحو ضرب زيدا قائما وقاعدا حال من المتكلم
قال المالكي ومن الاحوال القياسية غير المشتقة المصدر الذي يعد لاسم مراد به الكمال نحو انت الرجل
علما اي انت الكامل في الرجولية عالما ومثله وهو رجيع شعرا اي كونه حال الخليل وقال الحمراوي نحو
هو مصدا اي انت العالم علما والذي اراه ان المصدر في مثله خبر لانه فاعل في المعنى اي انت الكامل علما
اي علمه وهو الكامل شعرا اي شعره والدليل عليه انك تقول هو قارئ كتبا والخليل عروضا وسيبويه
نحوا وهذا بيت بامرأ القيس والمصدر ثم اعلم ان الة التشبيه قد تكون في شيء من المصدر يقع حالا يفضل
على ما يقع منها نحو قتله صبرا ولغيره جبانا وعيانا وكلمته مشافهة واتيته ركضا او عدوا
او مشيا والبرة يستعمل الغالب في المصدر الوافي حالا اذا كان من انواع تأصيه نحو اتاني ركضة وسرته
ركبا وبخوذلك واما ما ليس من تعسيمانه وانواعه فلا تقول اتاني ركضة ولا ضربته ضربة اياه ضحكا
وبكاء وبخوذلك لعدم السماع ثم انه قد ذهب الفراء والمبرد الى ان انتصاب مثل هذه المصادر

على المصدرية لا الحالية والعامل فيه اى اثبته او اكثر كما مر وقد يبنى على ان اسلمها العراك ولو
كان كما قال الجاني تعريفها وتنكيرها على ان انتصابها على الحال لما على حذف المضاف فمعنى جئته
المصدر صفة كان الصفة وقعت مصدرا نحو هم قاعا على احد المذهبين وعلى الثاني هو حال مؤكدة كما يجيء
ولا يمتنع ان يقال ان جميع ذكر على حذف المضاف اى اثبته ذا كثر الاثبات لما بالغته فيه كما مر في خبر المبتدا
ومجاء الحال فيه غير مشتق سماعا وقولهم كلمته فاه الى فيّ وهشام يقيس عليه كما مر وعته يعته بالبيد
واسلمها العراك وسائرها ذكرته عند ذكر بحتى الحال المعرفة واما نحو جاء البرد قرنا او صلعا فقال ابو علي
المنصوب خبر جاء لا حال كما يجيء الافعال الناقصة قال ويكون بجملة خبرية فعلية مصدرة بالواو والضمير
او بالضمير على ضعف والمضارع المثبت بالضمير وحده وعكسوا بها بالواو والضمير وبأحدهما ولا بد للماضي
المثبت من قد ظاهرة او مقدرة اقول اما جواز كون الحال جملة فلان مضمون الحال قيد عاملها وقيود
يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون عامله بوقد وقوع مضمون الحال معنى فوله جاءني زيد راكبا
اى مجيئي الذي هو مضمون الحال واقع وقد وقوع الركوب الذي هو مضمون الحال ومنه قيل اتت الحال
بشبه الظرف معنى والا فالثانية اما طلبية او بقائية بالانتفاء والتي في الطلبية ليست على تعيينها من
حصول مضمونها فكيف تخصص مضمون العامل بوقت حصولها وكذلك المضمون واما البقائية بحتى يعني
وطلعت فان المتكلم بها لا ينظر ايضا الى وقت تحصل فيه مضمونها بل بمضمون يجري البقاء مضمونها
وهو ذاك لتصدر وقت الوقوع بلى يعرف بالعقل لانها دالة اللفظ ان وقد التلفظ بلفظ البقاء
وقد وقوع مضمونه قوله قالت له الطير تقدم انما يطرد للجملة الحالية بالواو ودونها الجملة التي اما
خبر المبتدا نحو انا كلمته فوه الى فيّ او بالضمير لان الخبر حتى فضلة بعد تمام الكلام فاحتيج الى الكثير الى فضل
ربط فتصدرت الجملة التي اصلها الاستغناء بما هو موضوع للربط اعني الواو التي اصلها الجمع ليؤذن من

مضمون الجملة وقوعه خبرية كونها
خبرية فلان مضمون الجملة
مخصص اقوع صحيح فلتط

من اول الامر ان الجملة لم تيق على الاستقلال واما خبر المبتدا والصلة والصفة فانها لا تجيء بالواو
لان بالخبر يتم الكلام وبالصلة يتم جزء الكلام والصفة لتبعيتها للموصوف لفظا وكونها معنى فيه
كان بمنزلة تمامه فاكتفي فيها بالضمير بلى قد تتصل والخبر بالواو اذا اتصلها اداة انفصال وذكر بعضهم
بعد الخبر ما صنيعكما الا وانت تجيء ومجاءني رجل الا وهو وغيره واما الصلة فلا يعرض لها مثل هذه
الحال فلا تزيد ابدا متصلة بالواو قوله بالواو والضمير وبالضمير اجتماعا على الواو والضمير
وانفراد الواو وامتناعها بانية الكثرة لكن ايثارها او لحاجتها اوطأ في الربط واما انفراد الضمير فقال
الاندلسي لان كان المبتدا ضمير صاحب الحال وجب الواو ايضا نحو جاءني زيد وهو راكب قلت ولعل ذلك لكون
مثل هذه الجملة في معنى المفرد كسواء اذا المعنى جاءني زيد راكبا فصدرت بالواو ايذانا من اول الامر بكون
الحال جملة واما اذا كان بمعنى المفرد وان لم يكن المبتدا ضمير صاحب الحال نظرا فان كان الضمير فيها صاحب به
الجملة سواء كان مبتدأ نحو جاءني زيد وهو على فرسه وكلمته فوه الى فيّ او خبرا نحو قوله مررت بالذي
هو كريم فالحكم بضعفه مجردا عن الواو وذلك لكون الرابط في اول الجملة وان لم يكن مصدرا بل
نقول واقل ما اجتماع الواو والضمير وانفراد الواو والضمير وان كان الضمير في الجملة كقوله نصف
النهار الماء غامر ونصفه في ضعفه وقلته وقال جار الله بناء على ان انفراد الضمير في الاسمية ضعيف
مطلقا على ما ذهب اليه المبرد قولهم جاءني وكم عليه جبة وكم بمعنى مستغرق عليه جبة وشبه
بريد انه ليس بجملة بل هو مفرد تقديرا فلذا خلا من الواو وذلك لان الظرف اذا اعتمد على ما قبله
جاز ان يرفع الظاهر كما مر في باب المبتدا فان اراد انه وجب ان يكون في تقدير المفرد فعليه نظر
لقوله فالحق بالمباديء ودونه جواز ذلك في صرة لم تنزل وقوله وان امرأ اسرى
اليك ودونه من الارض موماة وبيداء لم تملك ولو كان مفردا لم يجز الواو ايضا نقول

الحاذي السابق والجواد الداخل في الجنة والكلمة والقصة الجماعة فان في الصحاح القرة الصفة والصيحة
القرة الجماعة
قوله امرأ مذكر وغيره
قوله فالحق الشيخان
قوله لم تنزل اي لم

لفيئة وان عليه جبة وثني ولم يكن جملة لم يدخل عليه ان واذا اذا لا يمتنع
ان يقدر بعقد مسلم وحكم الجملة المصدرة بليت وان كانت فعلية حكم الاسمية
في ان اجتماع الواو والضمير وانفراد الواو اكثر من انفراد الضمير وذلك لان ليست
بحرف النفي على الاصح ولا يدل على الزمان فهو كحرف نفي داخل على الاسمية فالاسمية
معها كانها باقية على اسميتها بخلاف لا يكون ولم يكن وكاد وكاد فقد تخلوا الاسمية
من الرابطين عند ظهور الملابسة كقولك خرجت فزيد على الباب وهو قليل وحكم
قال والمضارع المثبت بالضمير وحده اي دون الواو وذلك لان المضارع على وزن اسم الفاعل
لفظا وبتقديره معنى فجاءني زيد يركب بمعنى جاءني زيد راكبا ولا بينهما هو يصلح
للحال وضعا وبين الحالين تناسب وان كان في الحقيقة مختلفين كما يجيء فاكتفي
عن الواو وقد يسمع فيه واصله عنه وذلك اما لانها جملة وان شابهت المفرد
واما لانها بتقديرها وانا اصله فيكون الاسمية تقديرا ويشترط في المضارع الواقع
حال اخلوه من حرف الاستقبال كالسين ولن وكذا وعساه وذلك ان الحال الذي
تحتوي بابه والحال الذي يدل عليه المضارع وان تباينا حقيقة لان في قولك
مثلا اضرب زيدا غدا تركيب لفظ تركب حال واحد المعنيين غير حال بالاخرى لانه
ليس في وسع المتكلم لكنهم انزلوا تجريد صدر هذه الجملة اي المصدرة بالمضارع
عن علم الاستقبال لتنافي الحال والاستقبال في الظاهر وان لم يكونا
التنافي بينهما حقيقيا والمثبت انزلوا لفظه اما ظاهرة او مقدرة في الماضي
اذا كان حالا مع ان حاله بالنظر الى عامله ولفظه قد تقرب الماضي من حال المتكلم

المتكلم فقط وذلك لانه كان يشبهه في الظاهر لفظ الماضي والحالية فقالوا جاءني زيد العام الاول
وقد يركب فالمجيء بلفظ قد هنا نظرا الى الحالية كما ان التجرد عن حرف الاستقبال في المضارع لذلك
قوله وعساوا بها اي بما سوى الاسمية والمضارع المثبت وهو ثلثة اقسام المضارع المنفي والماضي
المثبت والماضي المنفي كونه في كل واحد منها على ما ذكر ثلثة اوجه ايجاب الواو والضمير والاكتفاء
باحدهما فصار بضعة اقسام وهذا امثلتها جاءني زيد وما يركب غلامه وما يركب عمرو ما يركب غلامه
جاءني زيد ولا يركب غلامه ولا يركب عمرو ولا يركب غلامه جاءني زيد وقد يركب غلامه وقد يركب عمرو
قد يركب غلامه وما يركب عمرو ما يركب غلامه هذا ما قاله المصرح وقال الاندلسي المضارع المنفي يلزمه
من الواو كان مع الضمير او لا ولعل ذلك لانه لكونه لم يقرب ماضيا معنى كقرب زيد كما ان حرف
الحال ظاهرا احتاج الى قد المقربة له من الحال لفظا او تقديرا كذلك لم يقرب محتاج الى الواو التي هي
علامة الحالية لما لم يصح معه قد لان قد للتحقيق الحصول ولم للنفي واذا انتفى المضارع بلفظ
ما لم يدخله الواو لان المضارع اذا لم يدخله الواو يصلح للحال فكيف اذا انضم معه ما يدل ظاهرا على الحال
والواو فعلى هذا ينبغي ان يلزم الضمير واذا انتفى المضارع بلا لزمه الضمير كما يلزم المضارع
المثبت على ما ذهب اليه النحاة والاغلب تجرده من الواو كالمثبت لان معنى جاءني زيد لا يركب
اي غير راكب فهو واقع موقع المفرد ودخول لا لا يغير الكلام عما كان عليه لكنه يشعر بالنفي
فلهذا جاز ان تقول لا اتركه ولا اتركه كما جاز ان تقول لن اتركه وفاتركه وكذا تقول كنت
بلا مال لكن مصاحبة المضارع المصدر بلا للواو اكثر من مصاحبة المضارع المجرد لها اذ ليس للحال في
الحقيقة فخولف بتركيب شبيه بالمفرد لفظا ومعنى كما شابهه نحو يركب لان الحال في الاول انتفاء الصفة
فلا يحتاج الجملة الى الحال ولا ينتفي المضارع حالا لما ذكر قيل قوله ولا يدخله الماضي المثبت مما قد

ظاهرة او مقدرة قد تقدم عليه ذكر او لا نحو قولك انا افعل كذا والكوفيون غير الفراء لم يجيزوا مثله في الماضي
المثبت ظاهرة او مقدرة مستدلا بما يحو قولنا كاد النحوي يطير فرحا وقوله تعالى أو جاؤكم
حصرت صدورهم وغيرهم اوجبوه كالمضي والاول قريب وقيل ان الماضية نحو قولهم اضربه قام او قعد
حال ويجيء منه قد ظاهرة او مقدرة والاولى انه شرط الحال اي ان قام او قعد كما يجيء في حروف العطف
ولو كان حالا لسمع معه قد او الواو كما في غيره من الماضي الواقع حالا واذا كان الماضي بعدا فاكتفاؤه
بالضمير من دون الواو وقد اكثر نحو ما اغفله الا كرمني الا دخول الا غلبا لا كثرة على الا سما وقد يتأول
الا كرم الى فصار كالمضارع المثبت وقد يجيء مع الواو وقد يحو قولك ما اغفله الا وقد اكرمني ومع
الواو وحدها نحو ما اغفله الا واكرمني لان الواو مع الا تدخل في خبر المبتدا فكيف بالحال كما تقدم ومثاله
من رجل الا وله نفس اتقاه ولم يسمع فيه قد من دون الواو نحو ما اغفله الا قد اكرمني وفي غير هذا
الموضع ينظر فان كان مع الماضي المثبت ضمير فثبوت قد معه اكثر من ذكرها وقد يجاء ذكرها ايضا نحو قوله تعالى
أو جاؤكم حصرت صدورهم قالوا ان قد فيه مقدرة فاجتماع الواو وقد اكثر من انفراد احدهما والانفراد
قد اكثر من انفراد الواو فنحو جاءني زيد وقد ضحك ابوه اكثر من وقد ضحك ابوه وان لم يكن
معه ضمير فالواو وحدها كقولك تغلبون وقد تراصوا وسارت الابل تريد ان قد اتيتموني
ولا يقال جاءني زيد قد ضحك عمرو والاوضح عمرو وانما ان الا تدخل على ضعيف دخولها في الماضي
المنفي نحو ما قام زيد الا ولم يضحك عمرو لعدم السماع والقياس ايضا كونه قد للتحقيق وقوع الفعل
وما للنفي قال ويجوز حذف العامل كقولك للمسافر سالما غانما اي تسلم سالما غانما ويجب في المؤكد نحو زيد ابوك عطوفا اي
احفظه وشرطها ان تكون مفيدة لمضمون جملة اسمية اقول اعلم ان عامل الحال قد يحذف جوازا ووجوبا
ايضا في مواضع وبكلمة ولا بد من قرينة تعين الحذف جائزا كان او واجبا فقرينة ما حذف جائزا حضور

اوله
في نحو قولك قد اكرمني

حضور معناه كقولك للمسافر سالما مهديا اي سر سالما واغنما او تقدم ذكره اما في الاستفهام كقولك
قائما بعد ما قال كيف حلفت زيدا او غيره كقوله تعالى أيحب الانسان ان لن نجمع عظامه
بلى قادرين اي بلى نجمعها قادرين ومن المواضع التي يحذف فيها عاملها على الوجوب ان تبين الحال زيدا
ثمنا او غيره وشيئا مفعولة بالفاء او ثم نحو في الثمن بعته بدرهم فصاعدا او ثم زائدا اي
فذهب الثمن صاعدا او زائدا اي اذا خذ في الازدياد بغال هذا في ذي اجزاء يبيع بعضها بدرهم والبواقي
باكثر ونحو في غير الثمن قرأت كل يوم جزءا من القرآن فصاعدا او ثم زائدا اي في حين القراءة زائدة
اي كانت كل يومة الزيادة ومنها ما وقع الحال انابا عن خبر نحو ضربي زيدا قائما وفي نعم وبئس اسماء
جامدة متضمنة نوعا على ما ينبغي من التفخيم الحال مع همزة الاستفهام وبدونها ايضا كقولهم
اغنيا من وفيسا اثرى وقوله أفي السلم اعيارا جفاء وغلظة وفي لكن اشباه النساء العوارك
اي انحول غنيا وانتفاعلون اعيارا واشباه النساء وكذا قوله افي اللوائم اولاد اللواذ وفي العيادة
اولادا بعلات ونحو في غير الثمن مما قد علم الله من وفيسا اثرى بذا الذي ذكرنا مذهب
السيرافي والزمخشري اعني كون بذا الكلمة منصوبة على الحال وقد يسيبويه وبه يلحق ان انتصابها
على المصدرية قال المصنف لا نسلم المراد انك تنحو في حال كونك غنيا وانكم تنفاعلون في حال كونكم اعيارا
بل المعنى تحول بذا النحو الخصوص ومنها عند السيرافي صفة تضمنت نوعا على ما ينبغي في الحال مع
الهمزة وبدونها نحو قولهم اقائما وقد قعد الناس واقاعدا وقد سار الركب وقائما وقد علم الله وقد قعد
الناس بقدمة القوم قائما قوعند السيرافي حال مؤكدة وعند سيبويه والمبرد والزمخشري فالصفة
قائمة مقام المصدر اي انقوم قياما ويجوز رفع بذين الفعلين على انهما خبر لمبتدا فتقول
انعمي من وقام فقد علم الله اي انت نعمي وهو قائم وقد علم الله والعلامة وبئس. حذف العامل في جميع

ماذكرناه مما هو حال كثيرة منتظمة له ويجيء المؤكدة اي يجيء صدق العامل المؤكدة بذا على مذهب ما قال
انّ المؤكدة لا تجيء الا بعد كلمة والظاهر انها تجيء بعد الفعل ايضا كقوله ولا تعثوا في الارض مفسدين
وقوله ثم وليتم مدبرين وقولهم تعالجا فيا وقم قائما فان كان والشمس والقمر والنجوم مسخرات على قراءة النصب
الاربعة وقالكاني نفضت عنها من بعد قوله إنكانا وتخالف العامل والحال اذا كان من توافقهما
والاولى ان يركب له بذا الصفات المنصوبة كلها قائمة مقام المصدر على ما هو مذهب سيبويه في نحو افا عدا
وذهب الرّكب واما المؤكدة فليست بقيد بتقييده عاملها كالمتقدمة واذا جاءت بعد الجملة وجب ان تكون
جزأها معرفتين جامدتين ويجوز لها التقدم مضمون الخبر وتاكيد واما كالمتدلال على مضمونه ومضمون
الخبر اما مفرد كقولنا انا ابن دارة مشهورة بها نسبي وهل يدان ما المكتاس فتاعان وكقولك انا حاتم
جوادا وانا ابنه وشجاعا اذ لا يقول مثله الا من اشتهر بالخصلة التي دلت عليها الحال كما شتهار
حاتم بالجود وعمرو بالشجاعة فصار الخبر متضمنا لتلك الخصلة واما تعظيم لغيرك نحو انك الرجل
كاملا او تصاغر نحو انا عبد الله اكلا كما يأكل العبيد او تصغير للغير نحو انا المسكين مرحوما او
لتذليل نحو انا المجاج رعاك الرماد او غير ذلك نحو هذا ابوك عطوفا فهذا نافة الله لكم اية وهو زيد
معروفا واما الحق بينا وهو الحق مصدقا فقولك كلا ومرحوما ومصدقا كلها تدل على مضمون الخبر
وقولك شهما انجادا في قولك كاملا ورعاك الرماد وايته ومعروفا وبينا لتقرير مضمون الجملة
وتاكيده وقولك عطوفا لكليهما وانما سمي الكل حالا والمؤكدة وان لم يكن العامل الاول اي الذي كالمتدلال
على مضمون الخبر مؤكدا اذ ليس كونه حالا معنى التصديق حتى يؤكد بمصدق فالمراد بمضمون الحال الذي
في الاغلب مضمون الجملة فان التصديق لازم لمفهوم القرآن فصار كانه هو وكذا المرحومية لازمة
في الاغلب للمسكنة واضافة العامل في المؤكدة التي بعد الجملة فاعل سيبويه العامل يغلب بعد الجملة تقدير

تقدير انا ابوك احقه عطفا بانعال صفقت الامر اي كشفته وعرفته اي لكشفه وانبته عطوفا ابوه
نظرا الى معنى لعوكد تبعثت الخ وعرفته حال كونه عطوفا وان اريد ان المعنى اعلمه عطوفا فهو مفعول
ثان لاعلم او قال المرضي العالم بالخبايا كونه مؤولا بمسمى كونا حاتم سخيا وليس بشيء لانه لم يكن
سخيا وقت تسميته بحاتم ولا يقصد العاقل بهذا اللفظ هذا المعنى وايضا لا يطرد ذلك في نحو هذا
ناقة الله لكم اية وهو العامل مصدقا وغير ذلك مما ليس الخبر فيه علما وقال ابن هشام العامل المبتدأ لتضمنه
معنى التنبيه نحو انا عمرو وشجاعا او لانه يعمل المضمر والعامل في نحو انا زيد ابوك معاملا يستنكره
في شيء من كلامهم والاولى عندي ما ذهب اليه ابن مالك وهو ان العامل معنى الجملة كما قلنا في المصدر
المؤكد لمضمونها ولفظ كانه قال ليعطف عليك ابوك ويرحمك مرحوما وحذف كان مصدقا وذلك لان الجملة
وان كان يقدر أجزاؤها جامدة يشهد احضارها ويشترط ان يحصل من اسناد احدى قرينتها الى الاخرى معنى من
معاني الفعل الا ترى ان معنى انا زيد انا كائن زيدا وعلى هذا لا يتقدم المؤكد على جزأي الجملة ولا
على احدهما لضعف عمله والعمل وذلك لضعف معنى الفعل فيها بذا ويجوز حذف الحال مع القرينة كقولك لمن
في يده شيء ان قال اما لفلان درهما او ثوبا ولا يجوز الحذف اذا بانت عن غيرها كقولك لمن في يده شيء
على ذكرها كما تقول في الحصر لا يأتيني الا راكبا وقد يلزم بعض الاسماء الحالية نحو كافة وخاطبة وايضا في
ويقع كافة في كلام من لا يوثق بعربيته مضافة غير حال وقد خطئوا فيه قال التميمي ابو فعل الابهام
المستغرق ذا مذكورة او معلومة اقول قال ابو فعل الابهام جنس يضاف فيه التمييز وغيره كالحال
والصفة ويشبههما وقال ذا ذات اشارة الى ان المراد بالحال فاعل ابو فعل الابهام وكما لا عاذات قلت سلمنا
ان الحال يخرج عند الزمخشري ابو فعل الابهام عن هيئة الذات لا عن نفسها وكذا الفرق في قولك رجعت زيدا
الفرعربا ابو فعل الابهام عن هيئة الذات التي هي الذهول لا عن نفس الذهول لان ما بينه الذهول

الحالة معلومة
والابهام
الذات الحال الرجوع بعينه
العالم فات الحالة حالي
الحضور فهو من
الذات الصفة حصلي

معرفة غير مبهمة وهي الانتقال الى ما ايذرك الذهن عند كمي الصفة فخرج جاءني رجل طويل او
ظريف فدخل فيه كل رجل اذا ابهمه بالوضع على الحقيقة من افراد الرجال فذكر احد اوصافه غير عين
كما تميز بطويل عن قصير فطويل فعال من ايام المستغرق الثابت وضعا على ما فسرنا المصنف الذكر المذكورة
وكذا يدخل فيه عطفا للبيان في نحو جاءني العالم زيد وكذا البدل من الضمير الغائب نحو مررت به زيد لانه يرجع
الايهام عن المقصود بالضمير كما في نعم رجلا وبئس رجلا سواء ويدخل فيه ايضا المضاف اليه في نحو قام قضية
كما يدخل فيه اذا انتصب لان معنى النصب والجر فيه سواء وكذا يدخل فيه المجرور في نحو مائة رجل وثلثة
رجال وله ان يعتبر بيان المجرور بالعدد داخلا في المعدود وهو تمييز والتمييز نفسه فيميز اذا كان
جزء اضافة من نصبه كما ذكرنا اعتبر في حد المفعول عن الاعتراض بنحو ضرب ضربا شديدا بانه مفعول
مطلق لكنه لم ينتصب لغرض فيامه مقام الفاعل وكذا في ضرب زيد وسير يوم الجمعة وفرسخان
قوله لايهام المستغرق قال احترزنا بالمستغرق عن الايهام في اللفظ المشترك فان صيغة المشترك ترفع الايهام
عن المشترك في نحو ابصرت عينا جارية لكن الايهام ليس بوضع الواضع فان الذي يوضع الواضع لفا
يكون بان وضع الواضع لفظا لمعنى مبهم صالح لكل نوع كالعدد والوزن والكيل لا ان يضع لفظا
لمعنى معين ثم انقضا ما اراد ذلك الواضع او ما يمكن ان يضع ذلك اللفظ المعين آخر فيعرض له ابهام
عند المستعمل لاجل الاشتراك العارض فمثل هذا الابهام غير مستغرق في اصل الوضع بل عرض بسبب الاشتراك
العارض فلت المستغرق في اللغة هو الشائع وهو عارض ثابت لازم والابهام في المشترك ثابت لازم مع
عدم القرينة بعد انتفاء الاشتراك ومع القرينة ينتفي الابهام في المشترك وفي العدد وسائر المقادير
فلا فرق بينهما من هذه الحيثية والدليل لفظ المستغرق على انه وضعي كما فسر والحد لا يتم بالعناية و
والالفاظ المجملة في الحد يمكن ان يقال قوله عما ذكر او مقدر ليشمل النوع من المميز والتمييز عما

عن التمييز قال فالاول عن مقدر مقدارا عاليا اما في عدد نحو عشرون درهما وسياتي واما في غيره
نحو طاب زيد نفسا وعلم عمرو علما وعلى التمرة مثلها بلا فيقدر ان كان هنا الا ان يفصل النوع ويجمع
في غيره ثم ان كان بنون او بنون التثنية جاز الاضافة والا فلا وعن غير مقدار نحو قائم عدما
والمخفض كثر اقول فعلة فالاول يعني الذي رفع الابهام عما ذكر مذكور وقوله عن مقدر لفظة عن في
مثله تفيد ان ما بعدها مقصد لما قبلها وسببه كما يقال فعلت هذا عن امرك وعن نفقة كما ان
امرك سبب لحصوله فالتمييز صادر عن المقدر اي المقدر له بانه سببه او عن تتميز في جملة او شبهها
اي التمييز سببه لانه كان تمييز شيء اي شيء في الظاهر والمنسوب اليه في الحقيقة غيره فذكر النسبة اذ سبب
لذكر التمييز وكذا معنى قوله بعد انه كان الحمل الصحيح جعله لما انتصب عنه اي لاجل الذي صار انتصاب
التمييز عنه كزيد في طاب زيد نفسا انه لولا انه اسند طاب اليه لم يكن منتصبا تعلق بكان يرتفع
اذ هو في الاصل فاعل اي طاب نفس زيد فزيد سبب لانتصاب نفسا وكذا معنى قولهم بانتصابه
تمام الاسم وعن تمام الكلام اي ان تمام كما سبب لانتصاب التمييز نسبيا له بالمفعول الذي يحل بعد
تمام الكلام بالفاعل ويجوز ان يقال ان عن في هذه المواضع بمعنى بعد كما قيل في قوله تعالى لتركبن
عن طبق فالاول والاولى قوله عن مقدر مقدارا عاليا نقول التمييز على ضربين رافع الابهام عما ذكر
مذكور ورافعه عما ذكر مستغرقة والاول لا يكون الا عن مقدر وذلك المقدر على ضربين اما مقدار وهو
الغالب فمقدار والمقدار ما يقدر به الشيء اي يعرف به قدره وبيانها والمقادير اما مقابيس مشروعة
موضوعة ليعرف بها قدر الاشياء كالاعداد وما يعرف به قدر المكيل كالقفيز والكر وما يعرف به
قدر الموزون كصنجات الوزن كالطسوج والدانق والدانقين والمن والرطل ونحو ذلك او مقاييس غير
مما يعرف به قدر المذروع والممسوح كالذراع والقدر والقصبة وقدر شبر ونحو ذلك او مقاييس غير

مشهورة ولا موضوعة للتعديد كقوله تعالى الارض ذليلا وقولك عندي مثل زيد رجلا واما غيرك
انسانا وسواء رجلا فمحمول على مذكر بالضدية وقولك بطوكه رجلا ويعرضه ارضا ويغلظ خشبا ونحو ذلك
من المثل ليس ايضا وذلك المقادير اذا انضمت عنها التمييز بها المقدرات لا المقادير بل اذا قولك عندي عشرون
درهما وذراع ثوبا وبطل زيتا المراد بعشرون هو الدراهم لا مجرد العدد وبذراع على المذروع لا ما يذرع به
وبرطل الموزون لا ما يوزن به وكذا في غيره وغير المقدار كل فرع حصل له بالتفريع حكم خاص بل اصله وبكون
بحيث يصح اطلاق حكم ذلك الاصل على الفرع نحو قائم هذا وبيت سراجا وثوب هذا والمختصة بهذا اكثر منه
في المقادير وذلك لان المقادير بهم تحتاج الى مميز ونصب المميز نص على كونه مميزا وهو الاصل في التمييز بخلاف
الجر فانه علم الاضافة وهو في غير المقادير اولى لان ابهامه ليس كابهام المقادير مع ان الخفة مع الجر اكثر لسقوط
التنوين والنون بالاضافة وان لم يتعين بعض نحو قطعة ذهب وقليل فضة لم يجز النصب
الثاني على التمييز وقد خالفوا القاعدة المذكورة فالتزموا الجر في العدد من الثلثة الى العشرة في المائة و
الالف وما ينضاف منهما كثيرة لاستعمال العدد فائدة التخفيف بالاضافة مع انه قد يجاب التزود على
الاصل بخمسة اثواب وما يتعاطاه وافقوا الجر في العدد المركب نحو احد عشر لان المضاف اليه مع المضاف
كاسم واحد لفظا فلو اضيف العدد المركب لم يجز والجر حينئذ حيث المعنى لو الجهم المحتاج الى التمييز لكان
جعلا لثلثة اسما كاسم واحد لفظا ومعنى والمخوا ثلثة عشر في لغة المضاف اليه معنى المضاف سهلت
الاضافة وكذا الجر في العدد الذي آخره نون الجمع كعشرون واخواته مع انه كثير الاستعمال ايضا
وذكر ان النون فيها بمنزلة نون الجمع حقيقة كما ذكرنا في صدر الكتاب بل مشابهة لها فلم تحذف في الاضافة حذف
نون الجمع فيها لما بينهما من المشابهة التي لم تثبت معها مشابهتها لنون الجمع فتغتفر الاضافة لتغتفر اثبات النون معها
وهذا هو الذي [illegible]

ايضا لم يجز احد عشر قوله واما غيرا فغيرا لعدد وليس مراده بقوله رطل زيتا ومنوان عسلا ونحوه
زيد بيان انواع المقادير بل بيان ما يتم به الكلام المفرد لانه يتم بما بعد شيئا اما بنون الجمع كعشرين وذكره
قبيل واما بالتنوين او بواو اما ظاهر كرطل زيتا واما مقدر كاثنا عشر درهما واما بنون التثنية كالمثنى
سمنا واما بالاضافة كرطل زيد والمبهم المحتاج الى التمييز ملؤه وشبهه هو المضاف الى المضاف
لو جئت بالظاهر بدل الضمير وقلت ملء الاناء ومثل زيد لاحتاج الكلام ايضا الى التمييز لابهام المثل المراد
اي قدر مايملاه به الشيء فرجلا بفسر مثل وزيدا بفسر مثلك ومعنى تمام الكلام اي يكون على حالة لا يحتاج اضافته معها
والكلام يحتمل الاضافة مع التنوين ونون التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف لاضافة ثانية فاذا
تم الكلام بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار به كلاما تاما فيأتي بعده التمييز الذي بعد المفعول
لو قوته بعد تمام الكلام كما ان المفعول حقه ان يكون بعد تمام الكلام فينصبه ذكر الكلام التام قبله
لشابهته الفعل التام بفاعله وبهذه الاشياء التي يتم بها الكلام اذا قلت تمام الفاعل الذي به يتم الكلام
لكونه في اصل الحكم كما كان الفاعل عقيب الفعل الا تراك ان لام التعريف وان كان يتم بها الكلام فلا يضاف
معها لا ينتصب التمييز عنه قد يقال عندي الراقود خلا وقد يكون الكلام في نقصه تاما لا بشيء اضافي الجوهر
اضافة فينتصب عنه التمييز وذكرنا في شيئا احدها الضمير وهو الاكثر وذكرنا الغالب فيما فيه معنى المبالغة
والتفخيم كواضع النحو خير بالله رجلا وبالله قصة وبالك ليلا وبالله لافعلن وما اصبرها مغلة ولله
در رجلا جادا ومحمد رجلا لغته وكذا ويله وكذا نعم رجلا وبئس رجلا وساء مثلا ومن ذلك اي الذي
فيه التفخيم ربه رجلا لغته اذ يجوز في التعريف لمن قال ما لغت رجلا فكانه قيل لعبيه رجلا واي رجل
عليه ولا يبعد ان التمييز في نعم وما بعده عن المفرد وهو الضمير واما فيما قبله اعني ما ولله فينظر
فان كان الضمير فيها بدها لا يعرف المقصود منه فالتمييز عن المفرد ايضا كقوله رضي الله عنه في نهج البلاغة

يا لعمرا ما ابعده وقولهم امر القيس فيما اكثر من ان يحصى بكل معان الفعل ثم يبين بقوله وقول ذي الرمة ويلمها
خزوة والريح معصفة والقيت مرتجز والليل مغدرس وان مرجع المضمر من التمييز يرجع عليه الى السابق معتبر
كقولك رجلا ان زيدا فيما له رجلا وويله فارسا وبه رجلا ويقبح زيد افلله دره رجلا او بالخطاب لشخص
معين نحو فلله دره فارسا وبله دره من رجل وخوذلك فليس الضمير عائدا على المفرد لانه لا ابهام اذا في الضمير
بل عائد الى المخاطب له بالاضافة كما يكون كذلك اذا كان المضاف اليه فيه ظاهرا نحو يا لزيد رجلا وكقول
الشاعر ويلمها ايام الشباب معيشة مع الكثر يعطاه الفتى المتلف الندي وبله دره من زيد رجلا قال الله دره انوشروانه
من رجل ما كان اعرفه بالدون والسفل وويله زيدا رجلا وبئسه رجلا قال الله عز من قائل ولبئس ما
قال الله شاعرا او من شاعر الضمير في جميع هذا ظاهر ونضمه كما في قولهم كفى بزيد رجلا وحسبك به
ناصرا وحسبك بزيد شجاعا اعني ان الضمير عائد على النسبة والتمييز نفس المنسوب اليه لا متعلقه فمعنى لله
دره رجلا لله دره من رجل هو زيد وويله المشبه معيشة اي ويله معيشة هي ايام الشباب كما ان معنى
كفى بزيد رجلا كفى برجل هو زيد وما قولهم طاب زيد علما وداز افالتمييز فيه متعلق المنسوب اليه لا نفسه
لان المعنى طاب علم زيد وداز زيد وقد يجئ هذا فيزاد مع التمييز عن النسبة وثانيه مع اسم الاشارة
كقولك شتان ما اذا اريد به هذا فيما قال انه غير لائق وكذا قولك حبذا زيد رجلا والعائد في التمييز
في الضمير هو الضمير واسم الاشارة لتمامها وشبههما للفعل التام بفاعله فلا تغفلن ان الناصب
في نعم رجلا وبئس رجلا وساء مثلا وحبذا رجلا هي الفعل بل هو الضمير كما في ربه رجلا قوله فيفرد ان كان
جنسا الا ان يقصد الانواع ويجمع غير بس بقصد صنوف والحق ان يقال ان التمييز عن الذات المذكورة
اما ان يكون من عدد او من غيره والاول اما ان يكون جنسا اولا والجنس اما ان يقصد به الانواع اولا وعلى
كل الوجوه يجب افراد التمييز والاول يجب ذلك عن تاء الوحدة نحو عشرون تمرا او نخلا والثاني فيجب كونه مع

مع تاء الوحدة نحو عشرون تمرة او نخلة فالاول لبيان عدد الانواع والثاني لبيان عدد الاحاد ولا
يجوز ان تقصد الانواع اي البيانية فتقول عشرون نخلا اي ان كل عشرة نوع او تقول عشرون نخلا
بمعنى اختلاف انواع احاده لان الاعداد لا يثنى ميزها المنصوب والجمع كما يجئ يأتي وان كان عن
عدد وليس بجنس وجمع افراد نحو عشرون رجلا او رجالا والذي تميز عن غير العدد وان كان جنسا وقصد
الانواع فيجوز ان ان يثنى المثنى والجمع ان قصد الجمع والا فافراد نحو عندي ثلاثة تمرا او تمرين او تمورا
وان كان جنسا ولم تقصد الانواع فالافراد واجب نحو ثلاثة تمر وان لم يكن جنسا طابق به ما تقصد
مفردا كان او مثنى او مجموعا كقولك ثلاثة رجلا او رجلين او رجالا ذو ثلاثة ويجمع غير بس بصحيح
ويعني بالجنس ههنا ما يقع لفظ الواحد المجرد عن تاء الوحدة منه على القليل والكثير فتمر وضرب جنس
بخلاف رجل وفرس قوله فان كان بالنون او بنون التثنية جاز الاضافة انما جاز اتيان النون للتخفيف
وذلك نحو طل زيد ومنوين وكان عليه ان يقيد النون بالظاهر فان ما فيه نون معتبر وان عرض بانها
كم استغفرت سنين وبلغ الثاني من احد عشر الى قوله لا يضاف في الاقيل التمييز كما يجئ بيانها قوله الا قليلا
وذلك اذا كان مع نون الجمع والاضافة اما نون الجمع فلما ذكرنا من انها ليست بنون جمع حقيقة بل هي
مشبهة له واما قوله في حسنون وجمالي صنوه فليس من هذا الصنف لان التمييز فيه ليس نسبة
وكلامنا في التمييز عن المفرد وكذا قولك ممتلئ ماء وممتلئان ماء وممتلئون ماء وانا اكثر ما ليس بها التصدق فيه
التمييز عن النون الظاهر والمقدر وعن نون التثنية كما ظن بعضهم بل التمييز فيه عن النسبة كما في امتلاء
الاناء ماء فهو اذا عن كثيه تمام الكلام واما الاضافة فانما امتنع الاضافة معها لان الاضافة
مع وجود المضاف اليه محال اذ لا يضاف اسم الى مسمى بلام ظرف عطف وان اضيف مع حذف المضاف
اليه كان نقل في عندي مثل زيد رجلا مثل رجل صرف المعنى لانك اذا قلت عندي رجل ولا تريد عندي شيئا مثل رجل

وكذا لو قلت في عندي ملؤه عسلا ملؤ نحل لان الملء وقع ما يملأ به ولا معنى لقولك قدر ما يملأ النحل
قوله وهما غير مقدرة فذكرنا لم كان المميز فيه اكثر قل والثاني عن نسبة في جملة او ما ضاهاها نحو طاب زيد
ونزه طيبا اباوة ودارا وعلما او اضافة نحو يعجبني طيبا اباؤه ودارا وعلما وبئسه دنا فارسا اقول
يعني بالثاني ما يرفع الابهام عما ذان مفرد قوله عن نسبة في الجملة اي نسبة حاصلة في جملة اي في شيء جملة
وشبه الجملة اسم الفاعل مع مرفوعه نحو زيد منفعئ شحما والبيت مشتعل نارا او اسم المفعول معه
نحو الارض يفجر عيونا او فعل التفضيل معه نحو انا اكثر منك مالا وفيه مستغرا او اسم الصفة المشبهة معه
نحو زيد طيبا اباؤه او المصدر نحو يعجبني طيبا اباؤه وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك بزيد رجلا وويله زيد
رجلا وبالزيد فارسا قوله او اضافة عطف على قوله في جملة اي نسبة في اضافة نحو يعجبني طيب نفسا
وقد ذكرنا انه داخل في شبه الجملة لما مضاها واما قوله مندرجا فارسا وقد ذكرنا انه يكون عن نسبة
ان كان الضمير معلوما او كان دال مضافا الى ظاهر واما ان كان دال مضافا الى ضمير مجهول فالتمييز
عن مفرد والحق انه التمييز في نحو زيد دال فارسا وويله لذات الشباب معيشة عن نسبة في شبه جملة ايضا
لان فيه معنى الفعل اي يجب ما من زيد فارسا وبجبا من لذات الشباب معيشة قوله اباؤه وابوة ودارا وعلما
تفصيل للتمييز الكائن عن النسبة وذكر ان يقال اما ان يكون نفسا او ما انتصب عنه لا غير نحو كفى بزيد
رجلا وبه دنا زيد رجلا فرجل او زيد لا غير وبعني ما انتصب التمييز عنه اسم الذي اقيم مقام التمييز
حتى بقي التمييز بسبب قيام ذلك الاسم مقامه فصار كزيد في طاب زيد نفسا فان الاصل طاب
نفس زيد وكالارض في قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا فان اصله فجرنا عيون الارض وكذا كفى بزيد رجلا
كان في الاصل كفى رجل اسمه زيد واما ان لا يصلحان ان يكون نفسه بل يكون صفة نفسه لا غير نحو طاب
زيد علما واما ان يصلحان يكون صفة نفسه وصفة متعلقه نحو طاب زيد ابوه يجوز ان يكون المعنى

المعنى طاب ابوة لغير وطاب ابوة ابيه واما ان لا يصلحان يكون نفسه ولا صفة نفسه بل يكون
متعلقا له لا غير نحو طاب زيد دارا والمتعلق الحاضر ههنا ان تقول انا ان يصلحان يكون نفس
ما انتصب عنه اولا والاول اما ان يصلح ان يكون نفس متعلقه ايضا كطاب زيدا اولا يصلح
نحو كفى بزيد رجلا والثاني اما ان يصلحان يكون صفة نفسه اولا والاول اما ان يصلحان يكون
صفة متعلقه ايضا كطاب زيدا ابوة اولا نحو طاب زيد علما والثاني نحو طاب زيد دارا واذا قصدنا
ان نصرح بالكل المقسم ههنا قلنا كفى بزيد رجلا وكفى شيء بزيد رجلا وطاب زيد نفسا وطاب شيء
زيد نفسا او علما او دارا فالكل المقسم هو شيء المنسوب اليه كفى وطاب فاذا اظهرناه صار زيد في كفى
زيد رجلا بدلا لا متنة وفي طاب زيد نفسا مضافا اليه شيء ورجلا تمييز لشيء المقدر وكذا نفسا ودارا
وعلما فان قصدنا ان نرد التمييز في هذه المثلة كلها الى اصله حين كان منسوبا اليه الفعل او شبهه
ونرد الاسم الذي انتصب عنه التمييز الى مركزه الاصلي جعلنا ما انتصب عنه التمييز ان كان
التمييز نفسه بدلا من التمييز او عطف بيان له فتقول كفى رجل زيد وطاب ابو زيد وان كان
التمييز متعلقا لما انتصب عنه اما وصفاله او غير وصف اضفنا التمييز اليها انتصب عنه نحو طاب
ابو زيد وابو زيد وعلم زيد ودار زيد ونفس زيد جعلنا النفس كالمتعلقة حتى صح اضافتها
اليه قال ثم ان كان كلما يصح جعله لما انتصب عنه جاز ان يكون له وللمتعلقة والا فهو للمتعلقة
فيطابق فيها ما قصدنا ان يكون وصفا الا ان يقصد الا تواصل وان كان صفة كان له وطابقه
واشتمل الحال قوله يعني ان التمييز عن النسبة اما ان يكون كلما او صفة والاسم اما ان
يصح جعله لما انتصب عنه اولا فان صح جعله لما انتصب عنه يعني ان صح ان يكون نفسه كابا
او صفة نفسه كابوة جاز ان يكون له وللمتعلقة يعني جاز ان يكون ما صح ان يكون نفسه نفس

متعلقه ايضا كابا لة طاب زيد اباقانه يصح ان يكون زيدا وان يكون ابازيد وكذا جاز ان يكون
ماصح ان يكون صفة لنفس صفة لمتعلقه ايضا كابوة طاب زيد ابوة فانه يصح ان تزيد بها
ابوة زيد نفسه لا ولاده وان تزيد ابوة ابيه له وماكان ينبغي له هذا الاطلاق فان رجلا كفى
زيد رجلا صح ان يكون لما انتصب عنه ولا يجوز ان يكون لمتعلقه وكذا علما صح ان يكون صفة لما
انتصب عنه ولم يصح ان يكون صفة لمتعلقه قوله فيطابق فيهما يعني بالمطابقة الافراد وقصد
المفرد والتثنية ان قصد التثنية والجمع ان قصد الجمع وقوله فيهما اي في التمييز الذي جعلته لما انتصب عنه
والتمييز الذي جعلته لمتعلقه وقوله ما قصد اي المفرد والمثنى والمجموع تقول فيما جعلته لما انتصب
عنه طاب زيدا والزيدان ابوين والزيدون اباء طابقت بالتمييز ما قصدته اليه وهو ما انتصب
عنه اي زيد فثنيته ان ثنيت زيدا وجمعته ان جمعت زيدا واذا جعلته لمتعلقه فان قصدت اباه
وحده افردته ابدا لان المقصود به مفرد وان قصدت ابوي زيد ثنيت اباقلت طاب زيد ابوه لان
المقصود مثنى طابه قصدت اباده جمعته قلت طاب زيد اباء لان المقصود مجموع وقد يلتبس
الامر نحو طاب زيدا باوطاب الزيدان ابوين وطاب الزيدون آباء هل التمييز لما انتصب عنه او
لمتعلقه فليصح الى القرائن ان كانت واما اذا اختلف التمييز وما انتصب عنه افرادا وتثنية وجمعا
ولم يكن التمييز جنسا نحو طاب زيد ابوه اوآباه وطاب الزيدان ابا اوابوين وطاب الزيدون ابوه اوآباه
فلا لبس في ان التمييز ليس لما انتصب عنه بل هي لمتعلقه والمطابقة ما انتصب عنه واما اذا اختلفا
وكان التمييز جنسا نحو طاب الزيدان اوالزيدون ابوه فالمحاصل اذ يصح ان يكون لما انتصب عنه
ولمتعلقه ولم يطابقه لكونه جنسا وكذا يطابقه ما يقصد فيما لا يصح الا لمتعلقه نحو طاب
زيد دارا وطابت هند دورا هذا ما قاله المصنف والاولى ان تقول فيما ليس بجنس سواء جعلته لما انتصب عنه او

اعتبر المصنف العامل بعد التمييز نفسه او المدح نفسه وكانه قال في سبيل الانشاء تميز منه قال سافان بعد انشاء كان المعنى تميز منه قرة وسيئه
وان جعل حال الاكان المعنى تميز منه حال قرة وسيئه فتميز انشاء التمييز بزمان القرة وسيئه وليس بمتفق والشارح اذا اعتبر نفس
الحسن وجعله ملاك التمييز قال لك فضلا مال المعنى على الوجهين والله اعلم

الحاصل بسبب الزيادة المعنى على الوجهين ان
التمييز الحالية واضافة تكون كذا

١٥٨

او لمتعلقه انه ان لم يلبس فالاولى الافراد وعدم المطابقة نحو هم حسنون وجها وطيبون عرضا
ويجوز وجوها واعراضا قال تعالى فان طبن لكم عن شيء منه نفسا وقال علي رضي الله عنه فطيبوا انفسكم نفسا واما اذا التبس فالمطابقة لا غير فلا يجوز زيد طيب ابا وانت تريد اباه او ابويه وكذا لا تقول طاب زيد دارا وانت تريد دارية او دورا قال تعالى وفجرنا الارض عيونا واما قول الحطيئة
قال الكريمة اذا ما يشتوون ابا فما وحدك فيه لانهم كانوا ابناء واحد ويجوز جمع المثنى اذا
لم يلبس نحو قرة زيد عيونا قال ابو طالب يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم فاصدع بامرك ما عليك
غضاضة وابشر بذاك وقر منك عيونا قوله الا ان يكون جنسا قد ذكرنا مراده بالجنس هنا تقول
طاب زيد ابوه سواء اريد ابوه نفسا او ابوه ابيه فقط او ابوه ابويه او ابوه آباءه وكذا تقول
طاب الزيدان اوالزيدون ابوه وتريد ابا ابوي المذكورة وكذا تقول طاب زيد علما وعلمه على
الا ان تقصد الانواع فتقول طاب زيد علوما او علما على حسب ما تقصد قال تعالى قل هل ننبئكم
اعمالا قوله وان كان كلمة فيعم قوله ان كان كلما يعني ان الصفة لم تخل صالحة لما انتصب عنه و
لمتعلقه كما جاء كلهم بل لم تخل الا لما انتصب عنه فقط فيجب اذا ان تطابقه اذ ليس في الصفات
ما يقع على القليل والكثير بلفظه المفرد حتى يكون جنسا وذكر نحو لله درك او تريد فان سا
وكفى بك شجاعا قوله ويحتمل الحال قال الاكثرون هي تمييز وقال بعضهم هي حال اي عاد بحمده في حال
قرة عينه ورجح المصنف الاول قال لان المعنى حينئذ مطلقا بالقرة عينه فاذا جعل حالا اختص المدح
وتقيد بحال قرة عينه وانا لا اري بينهما فرقا لان معنى التمييز عندنا احسن قرة عينه فلا عدله
في غير حال قرة عينه الا ترى ان هذا المعنى هو المستفاد من ما احسنه في حال قرة عينه وترجيحهم
بعود الضمير كما في قرة عينه ليس بدليل على انه تمييز وكذا قولهم عشرون قائلا والتمييز عن المفرد مقدر بمن

وكذا ان كان من نسبة وكان التمييز نفس ما انتصب عنه بدليل تصريحهم بها في نحو باكر من اليل
وعز من قائل وقائله احد من شاعر ومن بجل هذا من رجل وحسبك من رجل اي اكتف به ووحسبك
به وفاقا للضمير وما انتصب عنه التمييز في هذه المواضع وقد تكلف بعضهم تقدير من في جميع التمييزات
النسبة نحو طاب زيد اصلا وعلما وليس بوجيه واما معنى قولهم لله دره فالدر في الاصل ما يدر اي
ينزل من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر وهو هنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما
نسب فعله تعالى فضلا للمنبع منه لان الله منشئ الجحافل فكل شيء عظيم يريدون النجيب
منه ينسبونه اليه تعالى ويضيفونه اليه نحو قولهم لله انت ولله ابوك فمعنى لله دره ما اعجب فعله

قال ولا يتقدم التمييز والاصح ان لا يتقدم على الفعل خلافا للمازني والمبرد اقول اي لا يتقدم التمييز
على عامله اذا كان من تمام الكلام اتفاقا وكذا لا يفصل بين عامله وبينه وقولنا بلفظ لئلا يرد نحو لله
كميلا ضرورة وانما لم يتقدم لان عامله اسم جامد ضعيف العمل شابه للفعل شابهة ضعيفة
كما ذكرنا وهي كونه تاما كان الفعل يتم بفاعله اما اذا كان عن النسبة فان كان عن الصفة المشبهة
وافعل التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل مما ليس من الاسماء المتصلة به نحو لله در زيد فارسا
وويله زيدا شجاعا ووجع زيد رجلا فلا يتقدم على عامله لضعف الصفة والفعل وما فيه معنى
الفعل وكون المصدر بتقدير الحرف المصول وليس لهذا في نحو نعم رجلا زيد وبئس رجلا عمرو هو
الفعل غير المتصرف به بل هو الضمير وكم الاستفهامية كما تقدم فلا يتقدم عليه انما لا يتقدم على الفعل
غير المتصرف كما قال بعضهم واما ان كان العامل الفعل الصريح نحو طاب زيد ابا او اسم الفاعل او اسم
المفعول نحو زيد ممتاز والكسائي والمبرد نظرا الى قوة العامل ومتعه الباقون قياسا لانه في الاصل
فاعل الفعل المذكور كما في طاب زيد ابا او فاعل الفعل المذكور اذا جعلته لازما نحو فجرنا الارض عيونا اي

اي تفجرت عيونها او فاعل ذلك الفعل المذكور اذا جعلته متعديا نحو اشتد الماء اي مد الماء
الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل وليت العلة بمرضية اذ يتميز الشيء
عن اصله لا براءة ذلك الاصل لمفعول ما لم يسم فاعله كان له لما كان منصوبا ان يتقدم على
الفعل فلما قام مقام الفاعل لزمه الرفع وكونه بعد الفعل فاي مانع ان يكون للفاعل ايضا اذا
صار على صورة المفعول حكم المفعول من جواز التقديم وقيل ان الاصل في التمييز ان يكون موصوفا
بما انتصب عنه سواء كان عن مفرد او عن نسبة وكان الاصل عند قولك تفقأ زيد شحما وامتلأ الاناء ماء
وكذا كان الاصل في طاب زيد نفسا لزيد نفس طابت وانما فوغ بها لغرض الابهام اولا يكون
اوقع في النفس لانها تتشوف النفس لمعرفة ما ابهم عليها وايضا اذا فسرته بعد الابهام فقد
ذكرته اجمالا وتفصيلا وتقديمه مما يخل بهذا المعنى فلما كان تقديمه يتضمن ابطال الغرض
من جعله تمييزا لم يستقم واصل التمييز التنكير لمثل ما قلناه في الحال وهو ان المقصود رفع الابهام
وهو يحصل بالنكرة وهي اصل فلو عرف وقع التعريف ضائعا واجاز الكوفيون كونه معرفة نحو
نفسه وغيره ابه وبطرعيشة والم بطنه ووقف امن وشد امن وزيد الحسن الوجه وعند
البصريين معنى نفسه نفسه اي سفه نفسا او سفه في نفسه والم بطنه بضمها معنى شكا ووقع امن
وشد امن وبطر عيشة بمعنى امن وعيشه والحسن الوجه مشبه بالضارب الرجل كما يجري في باب
الاضافة واعلم انه لو قيل اي فعل التفضيل اذا اضيف الى شيء فالذي يجري عليه
افعل التفضيل بعض المضاف اليه نحو هذا الثوب احسن ثوب وان نصب بعد على التمييز والمنصوب
سبب لم يجر عليه افعل ومتعلقه نحو زيد افره فكا نه قيل زيد افره عبد زيد او العبد
وفي قولك زيد افره فكا نه عبد او مولى العبد اول وليس هذا بمطرد الا ترى انك تقول هو اشجع

قوله بضم الراء وكسرها وفتحها وفي الضم قولان احدهما قوله تعالى

قال في الصحاح ولا تقل كان الاصل
فيها سكون فحركت لانه لا يجوز
ان يكون الفعل الاول معرفة
لانه لا يعمل في معرفة

اي لا يتقدم
التمييز
على الفعل
لانه لا يتصرف
فيه

اي لا يتقدم
التمييز
على عامله
لانه لا يتصرف
فيه

اي لا يتقدم
التمييز
على عامله
لانه لا يتصرف
فيه

ب ابرحت الشئ وبرحت القضاء اقول طاهبت بيد الرجل ابرحت ربا وابرحت جارا اى اعجبت وبالغت هس

الناس رجلا وبعامر الناس الا زيدا على ما اقترحه سيبويه اى اوشجع رجل فى الناس وعامر اثنين الناس والمنصوب على التمييز هو ما يجرى عليه فعل التفضيل بسببه والدليل على انه غير فوكه هو شجع من رجل وعامر اثنين من الناس كما تقول حسبك بزيد رجلا وعامر رجل قال تعالى فالله خير حافظا - انتصب حافظا على التمييز بمعنى خير من حافظ فهو لكم سواء كخير حافظ وخير حافظا فهو حافظة الوجهين وقول الاعشى تقول ابنتى حين جد الرحيل ابرحت ربا وابرحت جارا ابرحت اى صرت ذا برح والبرح الشدة فمعنى ابرحت اوصرت وشدة وكمال اى بالغت وكملت ربا فهو كقولك زيد رجلا اى ابرح جارا ابوانا وكذا قوله ايمانا ما اتت جارا لان ما الشرطية تفيد التعميم كلة فى قوله تعالى الفارغة ما الفارغة اى كملت جارا فمعنى ابرحت اى كملت والمنصوب فى مثل هذه التركيبة نحو قولهم شراهرة ذا ناب ان شرا يميز عما النسبة تقديرا اى كائنا مبتداء لفظا بمعنى كائنا لفظه مبتداء وكائنا معناه فاعلا وقد كثر فى كلامهم قال المستثنى متصل ومنقطع المتصل المخرج ما تعدد لفظا اوتقديرا بالا واخواتها والمنقطع المذكور بعدها غير مخرج اقول اعلم انه قسم المستثنى قسمين وحد كل واحد منهما بحد غير حد ماهية المعنى قال لان ماهيتهما مختلفتان ولا يمكن جمع شيئين مختلفى الماهية فى حد وذكر ان الحد يبين الماهية يذكر جميع ما هو مطابق او متضمن والمختلفان فى الماهية لا يتأتى ان يجمعا فى جزء ما فهو يجمعهما حد والدليل على اختلاف حقيقتهما ان احدهما مخرج والآخر غير مخرج بل يمكن جمعهما حد واحد باعتبار اللفظ لان مختلفى الماهية لا يمنع اشتراكهما فى اللفظ فيقال المستثنى هو المذكور بعد الا واخواتها هذا اكثر كلامه ويقال ان يمنع اختلافهما فى الماهية قوله لان احدهما مخرج من متعدد والآخر غير مخرج قلنا لا نسلم انه كون المتصل مخرجا ما تعدد من اجزاء ما يتناوله بل حقيقة المستثنى متصلا كان او منقطعا هو المذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا ثم

ثم نقول كون المتصل داخلا فى متعدد لفظا او تقديرا من شرط دلالة تمام ما بينه فعلى هذا المنقطع داخل فى هذا الحد كما فى جاءنى القوم الا حمارا لمخالفته لما قبله فى المحكوم به المجعول متعددا اى كونه ذا عدد فى قوله لفظا او تقديرا تفصيل للمتعدد فانه قد يكون ملفوظا به نحو جاءنى القوم الا زيدا وقد يكون مقدرا نحو ما جاءنى الا زيد اى ما جاءنى احد الا زيد فى قولك يا الا واخواتها تخرج نحو جاءنى القوم الا زيدا وجاءنى القوم لكن زيد وجاءنى القوم ولم يجئ زيد فالمستثنى الذى لم يكن داخلا فى المتعدد الاول قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنس المتعدد كقولك جاءنى القوم الا زيدا مشيا بالقوم الى جماعة فالبعض من زيد اولم يكن اولم يكن نحو جاءنى القوم الا حمارا فقد بينا ان المتصل ليس هو المستثنى من الجنس كما ظن بعضهم ثم ان الاستثناء مشكل باعتبار معقوليته لان زيدا فى قولك جاءنى القوم الا زيدا لو قلنا انه غير داخل فى القوم فهو خلاف الاجماع لانهم اطبقوا على ان الاستثناء المتصل مخرج ولا اخراج الا بعد الدخول فان جاز التكلم بما لم يصح فى العقل على ما بينا لا ذاقة للعلم بانه اذا تقاضى من الديان ما لم يعد له وهو المقر به وانه قلنا انه داخل فى القوم والا لما اخرج زيد منهم بعد الدخول كان معناه جاءنى زيد مع القوم ولم يجئ زيد وهذا تناقض ظاهر ينبغى ان يجب كلام العقلاء عما يمثله وقد ورد فى الكتاب العزيز من الاستثناء المتصل كثير كقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون الا ابليس فيكون المعنى لبث الخمسين فى جملة الالف ولم يلبث تلك الخمسين تعالى الله عما يقول الكافرون علوا كبيرا فقال بعضهم يختار انه غير داخل بل القوم فى قولك جاءنى القوم عام مخصوص على ان المتكلم اراد بالقوم جماعة ليس فيهم زيد وقوله الا زيدا قرينة تدل السامع على مراد المتكلم وانه اراد بالقوم جماعة غير زيد وليس شئ لما عرفت من دلالة اللغة على ان المستثنى مخرج ولا اخراج الا بعد الدخول وايضا يتعذر دعوى عدم الدخول فى قصد المتكلم بقوله على عشرة الا واحدا لانه واحدا فاقل فى العشرة

بلفظ
بعضهم اخرج والكان من ابدا بالعشرة تسعة وبعضهم وقال القاضي عبد الجبار ايضا هو
غير داخل لكنه قال المستثنى والمستثنى منه والمستثنى عنه لفظ واحد فقولك له علي عشرة الا
واحدا معناه له علي تسعة لا فرق بينهما من وجه فلا دخول ولا اخراج وهذا ايضا غير
مستقيم لقطعنا بان عشرة كلمة بهذا الترتيب الموضوعة له مفردة بل المستثنى
وهو الخمسة والا مفيد للاستثناء وواحدا هو المخرج وتسعة لا تدل على شيء من هذه المعاني الثلثة
وايضا اجماعهم على ان الاستثناء مخرج يبطل هذا ويلزم مثله فيما اذا قال له علي عشرة الا
تسعة ولا يستقيم ان يستثنى الا بيانا لان الكافر حشو يعم المستطيعين وغيرهم
فيكون كانه قال الله على جميع الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم بل الله على مستطيعهم وحده
وقال الفرد وهو الصحيح المدفع عنه الاشكالات كلها ما فرد منها وعالمهم ان المستثنى داخل
في المستثنى منه والباقي بعد بدل البعض اقل في المبدل منه والتناقض يجيء والتفاوت بحيثه
في جانب العموم لا يبدو غير لازم وانما يلزم ذلك لو كان الحق منسوبا الى القوم فقط وليس كذلك
بل هو منسوب الى القوم مع زيد كما ان نسبة الفعل في نحو جاءني غلام زيد ورايت غلاما
ظريفا الى المجزئين معا كلمة جرى العادة بانه اذا كان الفعل منسوبا الى شيء ذي جزئين او اجزاء
فاي كل واحد منهما الناس اجمعون يجزئ الاول منهما بما يستحق المفرد اذا وقع منسوبا اليه في مثل
ذلك الموقع وما بقي من اجزاء المنسوب اليه يجزئ الاستحقاق الجزء كالمضاف اليه ويتبعان الاستحقاق
التبعية كلمة التوابع الخمسة وان لم يستحق شيء من ذلك نصب كالمستثنى تشبيها بالمفعول
في مجيئه بعد المرفوع وان كان بين العدة في بعض المواضع نحو جاءني القوم الا زيدا لان
المجموع هو المسند اليه فزيادة الكلام ان دخول المستثنى في المستثنى منه ثم اخراجه بالا ولغوا انما

قيل لكن يمتاج الى قيد الشرط اذ لو كان المستثنى منه نكرة ولم يسبق ان يعم كان فانه منصوب على التفريغ فيه لا على الاستثناء وفيه بحث لان
اللام في قوله منصوبا على الاستثناء بدليل قوله او كان بعد عدد حسن

١٦١

انما كان قبل اسناد الفعل او شبهه اليه فلا يلزم التناقض في نحو جاءني القوم الا زيدا لانه بمنزلة
قولك القوم الخارج منهم زيد جاءوني ولا في نحو قوله لله علي عشرة الا درهما لانه بمنزلة قولك العشرة الخارج
منها واحد لله علي وذلك لان المنسوب اليه الفعل وان تاخر عنه لفظا لكن لا بد له من التقدم وجودا
على النسبة التي يدل عليها الفعل اذ المنسوب اليه والمنسوب كما يكونان على النسبة بينهما حاضرة في
الاستثناء لما كان المنسوب اليه هو المستثنى منه معرفا والمستثنى فلا بد منه وهو بهذه الثلثة
قبل النسبة فلا بد اذا من حصول الدخول والاخراج قبل النسبة فلا تناقض قال وهو منصوب
اذا كان بعد لا غير الصفة في كلام موجب او مقدما على المستثنى منه او منقطعا في الاكثر وكان
بعد خلا وعدا في الاكثر وما خلا وما عدا وليس ولا يكون اقول شرع في بيان احوال المستثنى فبدا
مما يجب نصبه اذ هو في باب المنصوبات وهو موضع الاول ما اجتمع فيه شرطان وقوعه بعد الا
وكون الاستثناء في كلام موجب ولم يحتج الى قوله غير الصفة لانه في المستثنى وما كان بعد الا التي
للوصف ليس بمستثنى واما اشترط كون الاستثناء في كلام موجب لان غير الموجب لا يجب نصب مستثناه
واختلفوا في عامل النصب في المستثنى فقال البصريون العامل فيه الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط
الا لانه شيء يتعلق بالفعل معنى اذ هو جزء ما نسب اليه الفعل وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه
المفعول وقال المبرد والزجاج العامل فيه الا لقيامها معنى الاستثناء به والعامل ما به يتقوم المعنى
المقتضي ولكونه نائبة عن المستثنى كان حرف النداء نائب عما ادعى وقال الكسائي هو منصوب
اذا انتصب بان مقدرة بعد الا المذكورة للخبر فتقدير قام القوم الا زيدا قام القوم الا ان
زيدا لم يقم وليس شيء اذ يبقى الاشكال عليه بحاله في الانتصاب ان معناهما وضع لانا نقدر المفرد
واما الاعتراض بانه كيف يعمل الحرف الموصول مقدرا في الفصول لا يقدر فلا يرد عليه لان الكوفيين يجوزون تقدير

كما يجوز عند الموصول

واما تقدير الحرف الموصول فلسيبويه والبصريين في تقديرهم ان الناصبة للفعل تكون للحروف التي قبلها
كالنائب عنها فالاعند تكون كالنائب عنها لان المعدة وقال الفراء الامر كذلك من ان ولا العاطفة
حذفت النون الثانية من ان وادغمت الواو في لام لا فاذا انتصب الاسم بعدها فبان واذا انتصب ما قبلها
في الاعراب فبدا العاطفة وكان اصل قام القوم الا زيدا قام القوم ان زيدا لا قام اي لم يقم فلما
لنفي حكم ما قبل الا ونقضه نفيا كان ذلك لحكم او اثباتا فهو كنفي كما كان زيد اسد الاصل عند بعضهم ان
زيدا كالاسد فقدموا الكاف وركبوا معها وفيما قال نظر من وجوه لان لا على المعنى الذي اوردنا غير عاطفة
ومع التسليم فان لا العاطفة لا تاتي الا بعد الاثبات نحو جاءني زيد لا عمرو واما تقول ما جاءني القوم
الا زيد ولان فيما قال نقل لا من ما لم يثبت ولم اقف عن معتضيها وذلك لانه ينصب بها من ومنع ما بعدها
لما قبلها اجري ولا يجتمع الكاف معها ولان المعطوف عليه قليلا ما يحذف والمتعدد الذي هو المعطوف
عليه عند مطرد الحذف نحو ما قام الا زيد وقال بعضهم هو منصوب بالمستثنى كما ان المنادى منصوب
بانادي والواو هي النداء دليلنا ان على الفعل المغير فالمستثنى على هذا القول مفعول به وقد اعترض
عليه بانه يلزم منه جواز الرفع بتقدير امتنع ولا يلزم ذلك لانا نعلل ما ثبت ورد من كلام العرب
ولو ورد الرفع لكنا نقدر امتنع ونحوه الا اري انه يجب النصب في اكل والاسد بتقدير بعد ونحوه
ولو ورد الرفع نحو انا والاسد لكنا نقدر نحو ابعد انا والاسد قال المصنف في شرح المفصل
العامل فيه المستثنى منه بواسطة الا قال لانه ربما لا يكون هناك فعل ولا معناه فيعمل نحو القوم الا
اخوك وهذا لا يرد الا على من يدخل البصريين ولهم ان يقولوا ان في اخوك معنى الفعل وان كان
من اخوة النسب تشبيها اليك بالاخوة وكذا في اشاء النجاة ان يعمل الفعل الضعيف فيما تقدم
عليه لتفقهه بالاول ولا يلزم مثله في المفعول معه فانه لا يتقدم على عامله وان كان فعلا صريحا لانه

لان اصل الواو للعطف فرعوا ذلك الاصل وليس بكاف في الجملة ايضا معنى الفعل لجاز ان ينصب المستثنى
اذ الجملة ليست بالقصر مشابهة للفعل التام كلما يتعاقد من المفرد الذي يتم بالنون والتنوين فينصب
التمييز والحال مع تقدمها بالة الاستثناء والى مثله يشير سيبويه في كتابه في موضع فيقول عمل فيه ما قبله
كما عمل عشرون في الدرهم بعد كلمة المستثنى المتصل واما المنقطع فذهب سيبويه الى انه ايضا منتصب
جاء فيه الامر الكلام كما انتصب المتصل به وذكر قوله الكتاب فحمل على معنى ولكن وحمل فيه ما قبله كعمل
العشرين في الدرهم وما بعد لا عنده مفرد سواء كان متصلا او منقطعا فهو وان لم يكن حرف عطف الا انها
كلكن العاطفة للمفرد على المفرد وقوع المفرد بعدها فلهذا وجب نحو ان الواقعة بعد نحو قولك ما ظننت
الا انه شتى والمناسرون لما راوها بمعنى لكن قالوا انها الناصبة بنفسها نصب بمعنى الظهار وتبعه
في الاغلب محذوف نحو قولك جاءني القوم الا حمارا اي كون حمارا لم يجيء قالوا وقد يجيء خبره ظاهرا نحو قوله
تعالى الا قوم يونس لما امنوا كشفنا عنهم وقال الكوفيون الا في الاستثناء المنقطع بمعنى سوى وانتصاب
المستثنى بعدها بالمتصل وتاويل البصريين اولى لان المستثنى المنقطع يلزم مخالفته لما قبله نفيا
واثباتا كما في لكن وفي سوى لا يلزم ذلك لانك تقول له علي دينار لا سوى الدينار القلبي وذلك اذا
كان صفة وايضا معنى لكن الاستدراك والمراد بالاستدراك فيها تنبيه المخاطب في نحو ما بعت
في حكم ما قبلها حتى انه ليس بداخل فيه وهذا هو معنى الاستثناء المنقطع بعينه وانما وجب النصب في المستثنى
من الموجب لان التفريغ لا يجوز فيه كما يجيء والابدال ايضا لا يجوز في نحو جاءني القوم الا زيدا لانك
لو ابدلت كان المبدل منه في حكم الساقط فيؤدي الى التغرير بغرض الايجاب فلم يبق الا النصب فوجب او
مغرما على المستثنى منه بمعنى اذا كان بعدا لا وتقدم على المستثنى منه وجب النصب لانه كان في الموجب
فقد تقدم وجوب النصب وان كان في غير الموجب فقد بطل البدل لان البدل لا يتقدم على المبدل عنه

لانه من التوابع فلم يتبع الا النصب على الاستثناء على انه حكى يونس ان بعض العرب تقول ما لى الا ابوك
احد يجعل المستثنى منه المؤخر بدلا من المستثنى كما قبل ما مر بى من احد الا زيد خير منه ويجوز لك ان
تقول ما لى الا ابوك صديقا على ان ابوك مبتدأ وخبره وصديقا حال وتقول ما لى الا ابوك صديقا
غير مبتدأ وخبره وصديقا ابوك بدل مما كان قبل الى احد الا ابوك وصديقا حال وتقول ما لى الا زيدا
صديق وعمرا وبكر فتنصب عمرا على العطف على زيدا ورفعه على انه مبتدأ محذوف الخبر اى وبكر كذلك
واعلم ان اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه نحو ما جاءنى الا زيدا احد وان تقدم على المنفى وجب نصبه ايضا من غير المستثنى منه نحو القوم الا زيدا ضربت ولا يجوز
عند البصريين تقديمه عليها معاذ الا فتيان نحو فوك الا زيدا قام القوم وقوله وبلدة ليس بها
طورى ولا خلا الجن هلا انسى شاذ عندهم للضرورة وقيل بقلة ليس بها طورى ولا بها انسى
خلا الجن فاضمر الحكم والمستثنى منه وبها انسى الظاهر تفسيره فاذا اقام المستثنى مقام المستثنى منه ذكرة الاستثناء المفرغ لزم عندهم نائب المستثنى عما عامله فلا يجوز الا زيدا
لم اضرب وزيد الا كيا لم يأتنى ويجوز الكوفيون فى السعة تقديم المستثنى على المستثنى منه والحكم
معا نحو الا زيدا ما ضربت القوم وكذا يجوز تقديم المستثنى فى المفرغ على الحكم نحو الا زيدا لم اضرب
والاخفش يجيز البصريون لعدم سماعه مثل هذا وبقوله القياس ايضا وذكر ان المستثنى اخرج من
المستثنى منه فى الحقيقة اولا كما ذكرنا ثم نسب الحكم الى المجموع وبرعاية الظاهر يخرج من الحكم ايضا
لان الظاهر انكما اخرجت زيدا من حكم المجئ فى قولك جاءنى القوم الا زيدا وانه لم يكن فى الحقيقة مخرجا
منه ومرتبة المخرج ان يكون بعد المخرج منه وكان حقه ان يجئ بعد الحكم والمستثنى منه معا لكنه
جوز لكثرة استعمال تقديمه على احدهما نحو جاءنى الا زيدا القوم والقوم الا زيدا اخوك ولم

ولم يجز تقديمه عليهما معا وهو المفرغ الذى ليس فيه الا الحكم لم يجز تقديمه عليه واعلم ايضا انه لا يلزم ان يكون العامل فى المستثنى هو العامل فى المستثنى منه بل قد يختلفان كما فى قولك القوم
الا زيدا اخوك وبهذا تندفع جعل العامل فى المبتدأ الابتداء لا الخبر قولا او تعطفا او منقطعا
بعد الا نحو ما فى الدار احد الا حمار امثل المجاز يوجبون نصبه مطلقا لان بدل الغلط غير معهود
فى الفصيح من كلام العرب وبنو تميم فسموا المنقطع فسمها احدها ما يكون قبله كلام منعدد
او غير منعدد يصح حذفه نحو ما جاءنى القوم الا حمارا وما جاءنى زيد الا حمارا فههنا يجوز وت
البدل ثم ان ذكر الكلام الذى يجوز حذفه اما ان يكون مما يصح دخول المستثنى فيه مجازا اولا
فالاول نحو فوك ما فى الدار احد الا حمار لا يصح ان يجعل الحمار انسان الدار كما قال ابو ذويب
فان تمس فى دار بنى عوف ثاويا انيسك اصداء الغبى يصيح ومثله مالى عداك الا السيف فليس
فى مثل هذا وجهان اذا ابدل احدهما جعل المنقطع كالمتصل لصحة دخول المبدل منه
والثانى ان الاصل فى نحو لا احد فيها الا حمار ان يقال فيها الا حمار اى ما فيها شئ الا حمار لكنه
خصص بالذكر من جملة المستثنى منه لجنوح المتعدد وما ظن استبعاد المخاطب شمول المتعدد
المقدر له كانك تظن ان المخاطب يستبعد خلو الدار من الادمى فقلت لا احد فيها انكيدا لنفى كون
الادمى بها فلما ذكرت ذلك المستبعد بثبت ذكر المستثنى على ما كان عليه الاصل من الامر بينهما
على الاصل وجعلته بدلا من ذلك المذكور فعلى هذا لا يكون هذا من قبيل الاستثناء المتصل كما كان
فى الوجه الاول وذهب الجاحظ الى انه من تغليب العاقل على غيره كما تقول الزيدان والحمار جاءونى
وهذا باطل لانه فى جميع الايات نحو قوله تعالى وما لهم به من علم الا اتباع الظن وقولهم ليس عليه سلطان
الا التكلف ونحو ذكر والثانى اى الذى لا يدخل فيه المستثنى فى ذلك الكلام مجازا فليس فيه الا الوجه

ص
الوجه والوجه الجار الموضع
والتحقيق ضابط يجتمع فيها
والوجوه الاعضاء ووجوه الشئ
ذوبه عشيته وجوه الشئ اعلاه
بفعل كوجوه والكتاب الصفا ما يجيء
بفعل كوجوه وفقره قاله

ص
الطلب للعدل والتفاوت الوزن
جاء طوعا وكرها وطوعا وكرها حال
هل طوعا للعدل والتفاوت الوزن
ما بالعصا وبالعصا حال
العجاج وبالعصا حال
بلد البيت ص

الثاني من وجوه سيبويه وذكر نحو ما جاءني زيد لا عمرو وما اعانه اخوانكم الا اخوانه قال وكذلك لا
يبغي بجامة الفضل والمراجمال الفتى الصباغ البخيل والقرم الوقاح وقال عنبسة لا يغني الرماح
ركانها ولا البغل الا المشرفي المصمم والثاني من الوجهين الاولين ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه
فبنو تميم هنا يوافقون الحجازيين في ايجاب نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم
اي ما يعصم الله تعالى وقال بعضهم لا عاصم اي لا معصوم فالاستثناء منفصل وقال السيرافي المراد بمن رحم
الراحم اي الله تعالى لا المرحوم فيكون ايضا منفصلا ومثله قولهم لا يكون ذا فلان في شيء الا سلاما
بسلام اي متاركة ووداعا من قوله تعالى فاذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما ومعنى بسلام اي بمتاركة
سلام متاركة منتابعة ويجوز ان يكون الباء للبدل اي سلم عليه وترك سلامه بدل سلامه
ولا تخالطه كذا من هذا ومنه قولهم حاش الا ما نفع وحاد الا ما نفع وحاف الا ما صلك وابو سعيد
وابن برهان يقدران الخبر اي ولكن النفعا من وكذا يقدر سيبويه ان ما بعدها
اللا المنقطع مفرد كما مر قبل وانما نحو قوله ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب
وقوله في جملة اقلامه غير انه يجود فما يبقي من المال الا فيافيا فظاهر فيه اول وجهي سيبويه المذكور
وذلك ان الشاعر قصد جعله من المتصل ميالغة المدح اي انه كامل ولا بد من العيب فيهم عيب
واحد يحسب ان قولك سيوفهم فيها الفلول وفي اقلامه نقص واحد وهو جود ما الكامل المزين لماله
بعد وان ما فيه ظاهر احتى شائبة من النقص وانه كامل في الكمال غاية في الكمال مبالغة العيب
غلوا في الثناء كما قال بديع الزمان عيبه ان لا عيب فيه فتنحى عين الكمال عنه بما عليه قوله او كان بعد
خلا وعدا في الكلام قال السيرافي لم ار احدا ذكر الجر بعد عدا الا الاخفش فانه قرنها في بعض ما
ذكره بخلا في جواز الجر بها وقال اي السيرافي لم اعلم خلافا في جواز الجر بخلا الا ان النصب بها

يها اكثر كما ذكره سيبويه واما خلا فقوته في الاصل لانه تتعدى الى المفعول به نحو خلت الدار من الناس
وقد يضمن معنى جاوز فيتعدى بنفسه نحو كفوا عما فعل بنا وخلا كذم والزمها ابن الضائع في باب
الاستثناء ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب ولهذا الغرض التزموا اضمار فاعله
وفاعل عدا ولم يظهر معهما قط فهو منصوب او مجرور في محل النصب على الحال وهذا اوجبوا اضمار اسم ليس ولا يكون
واما عدا فمتعدية غير كالاستثناء ايضا كل هذا ليكون بعد الكلام كلفظ الا واخواتها وما بعدها بعد
وفاعل خلا ومحل عند النحاة بعضهم وقد لا ما المصدرية في جاءني القوم خلا زيدا وعدا زيدا
ان زيدا لم يكن معهم ولا يلزم من مجاوزة بعض القوم اياه وخلو بعضهم من مجاوزة الكل وخلو
الكل قال الاولى ان نضمن فيهما ضميرا راجعا الى مصدر الفعل المتقدم اي جاءني القوم خلا مجيئهم زيدا
كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فيكون مفسر الضمير سياق القول والنصب فوقهم ما النقاد
وذكر هنا بعد مضمرة وقال بعضهم ما موصول بالا ولم يثبت قوله وما خلا وما عدا انما لزم النصب
بعد ما لان ما مصدرية وهي لا تدخل على الفعلية غالبا كما يجيء في قسم الحروف وفي الصلة قليلا
وليس بعدا اسمية فتعين الفعلية فتعين كونها فعلين فوجب النصب والمضاف محذوف اي وقت
خلا مجيئهم زيدا او وقت خلو مجيئهم زيدا وذكر ابن كيسان ايضا يجوز مع ما المصدرية نحو ما ذر
شارق ونحوه ويجوز الجر بمحل الجر بعد ما خلا وما عدا ولم يثبت على انه ما زائدة قوله وليس ولا يكون
بهما ايضا في محل النصب على الحال اذا ضمنا معنى الاستثناء ولا يستعمل موضع لا يكون تميم ونحو
ما كان ولم يكن ونحو ذلك وفاعلهما واجب الاضمار والضمير راجع الى بعض مضافا الى ضمير
المستثنى منه اي ليس بعضهم زيدا وذكر لمثل ما قلناه في وجوب اضمار فاعل خلا وعدا الا ان الاضمار
هنا كما في قوله تعالى انا انزلناه في ليلة القدر وقوله حتى توارت بالحجاب بخلاف ذكر واجاز الخليل ان يوصف ليس

او معرف ولا يكون نكرة

بالام الجنسية نحو جاءني الرجال لا سواء اولا يكونون زيدا ويمتنع من العرب ما التي امراة لا تكون
فلانة ولست فلانة فصحتهما اذا ما يلحق الافعال الموصوف بها من ضمير وعلامة تانيث تقول
ما اتاني رجال الا يكونون زيدا وليسوا زيدا ولم يحي مثل ذلك خلا وعدا ولم تستعمل هذه الافعال
في الاستثناء المفرغ على انه قال الاخفش فما ترك الصنع الذي عندنا كله ولا الغيظ مني ليس جلدا واعظما
اي الا جلدا ولا تستعمل هذه الكلام الا في الاستثناء المتصل بخلاف غير فانها تستعمل في المنقطع
ايضا كقولك وكل اخ بالسل غير اني اذا عرضت اوى الطريد البسل. قال ويجوز النصب في ابدال البدل
فيما بعد الا في كلام غير موجب في ذكر المستثنى منه نحو ما فعلوه الا قليل والا قليلا اقول اعلم
ان الاختيار البدلية في المستثنى بشروط احدها ان يكون بعد الا ومتصلا وموجبا فراغ المستثنى منه
المشتمل عليه لمستفهم اونهي اونفي صريح او مؤول غير مردود به كلام تضمن الاستثناء وان لا يراعى
المستثنى منه وقولنا المشتمل عليه لمستفهم اونهي اونفي يدخل فيه الضمير الراجع قبل الاستثناء
بالا على سلم صالح لان يبدل منه معمول للابتداء واحد نواسخه نحو قولك ما احد ضربته الا زيدا
يجوز في الابدال ما ياتي ضربته لان المعنى ما ضربت احدا الا زيدا فقد اشتمل النفي على هذا الضمير
من حيث المعنى وكذلك اذا كان الضمير في صفة المبتدا نحو ما احد لقيته كريم الا زيدا ومثال
دخول النواسخ ما ظننت احدا يقول ذلك الا زيد بالرفع بدلا من ضمير يقول لان المعنى ما يقول
ذلك احد غير زيد والابدال من صاحب الضمير اولى لانه الاصل ولا يحتاج الى تاويل لكونه في غير
الموجب ولو جعلته بدلا من الضمير الذي المبتدا في الحال والاصل لم يجز الابدال منه على ما قيل فلا تقول ما ضربته
احد ايقول ذلك الا زيدا بالرفع بدلا من ضمير يقول لان القول ليس بمنفي بل المنفي الضرب قال سيبويه اذا
قلت ما ابتاع احد ايقول ذلك الا زيدا وراية بمعنى ابصر وجب نصب المستثنى لانه ليس من نواسخ الابتداء لذلك

هذا قوله وانا لا ارى بالسا في غير ذلك النسخ الابتداء ايضا في الابدال من ضمير راجع الى ما يصلح للابتداء
منه اذ كما تعمل النفي عامل ذلك الضمير نحو ما كلمت احدا تنصب في الابدال لان المعنى ما انصفني احد
كلمتك الا زيد ومنقول عدي بن زيد لم ار بها احدا يحكي عليها الكواكبا وترى ما رويه
العينا وفي جعد مارويه العلبا كانه ذهب سيبويه نظرا لكونه مخالفا لظاهر معنى البيت قال الاخفش والكسائي
منفيان معنى نعم لو قلت لا اوذي احدا يوحد الله الا زيدا لم يجز الابدال من ضمير يوحد لان التوحيد
ليس بمنفي بل الاذى منفي وكذا يجوز الابدال من المضاف والمضاف اليه المتعدد اذا كان المضاف معمولا
لغير موجب نحو ما جاءني الا احد الا زيد وفي حكمه وصف معمول غير الموجب نحو ما انا في غلام احد
الا زيد وقولنا او مؤول به يدخل نحو قلما رجل يقول ذلك الا زيد وقل رجل يقول ذلك الا عمرو واقل رجل
يقول ذلك الا زيد وعمرو فقل رجل وقلما رجل واقل رجل معنى النفي قال ابو علي فلما كان يعني النفي الصق نحو قلما
سرت حتى ادخلها بالنصب لا غير ولو كان ذلك ايجابا لرفع كما يجوز في نواصب الفعل قال ويجيء بمعنى
اثبات الشيء القليل كقوله قلما عرس حتى يحثه بالبشاشة من الصبح الاول والاغلب الاول ولكنه
اقل رجل مؤول بالنفي لا يدخله نواسخ الابتداء كما لا تدخل على ما النافية ومن ثم كان وصف المضاف
اليه اقل في الاشهر فعلا او ظرفا لان اصل النفي دخوله على الفعل فلو قلت اقل رجل ذي جهة لم يحسن
على ما قال الاخفش قال ابو علي ووصفه بنحو صالح ايضا لا يجوز في القياس قال ومن ثم جوز قلما عطاؤه
معنى الفعل الا تراك لو سميت سيبويه اجاز هكذا بنحو لبيبة وعاقلة اذا سميت به كالجملة وفاعل قل وقلما
لا يكون الا نكرة وكذا ما اضيف اليه اقل لكونه كالمجرور برب قال ابو علي اقل مبتدا حذف خبره
وجوبا لاستغنائه بوصف المضاف اليه كما يحذف خبر ما بعد لولا ونعما قال لانه لا معنى لقولك اقل
رجل يقول ذلك الا زيد موجود كما لا معنى لقولك اقائم الزيدان موجود قال او تقول انه مبتدا

لا خبر له لان فيه معنى الفعل كانه اقام الزيدان وقال بعضهم نحو يقوم ذكرة اقل رجل يقولان ذكرا لا زيد
خبر المبتدا والا زيد بدل منه تقديره يقوم وكذا في اقل رجل منا يقولان ذكرا لا الزيدان واقل رجال يقولون
ذكرا لا الزيدون قال والما ثنى ضمير يقولان وجمع ضمير يقولون لان افعل التفضيل كما يجيء بايا اذا
اضيف الى نكرة فان كانت مفردة فهو مفرد وان كانت مثناة او مجموعة فهو مثنى او مجموع بخلاف ما
اضيف الى المعرفة نحو افضل الرجلين وافضل الرجال والحق ما بين المذاهب ثاني قولي الى على لا نك تقول
اقل من يقول ذلك الا زيد وقل من يقول ذلك الا زيد ومن لم تكن لا يدخلها من وصف واقل رجل يقول بمعنى
اقل من يقول فالجملة اذا وصف للنكرة كما كانت وصفا لها ولا يجوز ابدال زيد منا لفظ المضاف اليه اقل
رجل لان اقل اذا يكون في التقدير مضافا الى ذكر البدل الذكر هو مثنى وهو لا يضاف الا الى ما نفى
الحكم عنه ولا يجوز ايضا ابدال منا لفظ اقل اذ لو ابدلت منه لظهرت التغيير فيبقى يقول ذكرا لا زيد
ولا يصح فان قدر بعد الا في مثل هذا المقام معرفة كانا او نكرة بدل منا المضاف اليه اقل على المعنى
الماول به الكلام اذ التقدير ما رجل يقول ذلك الا زيد او قد يجوز لفظ ايّ
وما نكرة فمنه مجرى النفي قال الشاعر في ابي الكتاب اكفوا ويابى الله الا انه سيتم نوره والمفرغ لا يكون في الموجب
الا نادرا فعلى هذا يجوز نحو في القوم ان يأتوني الا زيدا حينئذ يجوز ابدال زيد منا ويؤول النفي
في غير الالفاظ المذكورة نادر كما جاء في الشواذ فسّروا منه الا قليلا اي لم يستطيعوا الا قليلا ولا يجوز
ما كان الكاس الا زيد اي لم يعش الكاس الا زيد وكذا لا يجوز في الامر والشرط الابدال والتفريغ نحو ليقم
القوم الا زيد وان قام احد الا زيد قمت وكان الزجاج يجيز البدل في قوله تعالى فلو لا كانت قرية آمنت
فتنفعها ايمانها الا قوم يونس لتأويله التخصيص بالنفي لان معنى ما آمنت قرية اذ اللوم
على ما فاته دلالة على انتفائه وقد رده النحاة واما قوله تعالى فلو لا كان من القرون من قبلكم اولو بقية ينهون

ينهون عن الفساد في الارض الا قليلا فالنصب لانه غير موجب ولانه غير مردود بل هو كلام تضمن الاستثناء الشبيه
بما نحو ما قام القوم الا زيدا رد على ما قال قام القوم الا زيدا اذ النصب هنا اولى لقصد التطابق
بين كلاميه وقولنا وان لا يتراخى المستثنى عن المستثنى منه احتراز عما نحو ما جاءني احد هو كنت جالسا
هنا الا زيدا ثمان البدل ليس باولى هنا من النصب لكونه يحتمل لقصد التطابق بينه وبين المستثنى
منه ومع تراخي ما بينهما لا يبعد ذلك واذا تقرر هذا فاعلم ان هذا الباب على ابدال عند البصريين لان
عبارته يجوز حذف المثنوي وهو هنا جائز وقال الكسائي والفراء الا في عطف بنفسه الشرط ولا
خلاف بينهم في معنى الا وانه للاستثناء فانما جعلاه عطفا لان البدل والمبدل منه في كلام واحد والمستثنى
منه هو المعنى في كلام والمستثنى منه آخر لان معنى ما قام القوم الا زيد ما قام الا زيد ما قام القوم
وقام زيد ولنا ان اتحاد اللفظ كالاتحاد والابدال معاملة لفظية قال بعضهم لو كان بدل البعض
وجب الضمير وليس من ابدال الكل ولا الاشتمال فهو شبيه ببدل الغلط وبدل الغلط لا يكون في فصيح
الكلام وللجواب ان بدل البعض ولم يجئ الى الضمير لقرينة الاستثناء المتصل لافادته ان المستثنى
بعض المستثنى منه قال ثعلب كيف يكون بدلا والاول مخالف للثاني في النفي والايجاب وللجواب
انه لا مانع منه مع الحرف المقتضي لذلك كما جاء في الصفة نحو مررت برجل لا طويل ولا كريم بجعل حرف
النفي مع الاسم الذي بعده صفة لرجل والامر على ما تقدم كذلك بحصل في نحو ما جاءني القوم الا زيد
قولنا الا زيد بدل والامر على ما تقدم ولو كان عطفا لم يكن معنى الكلام مع حذف المثنوي كمعناه
مع ثبوته اذ ذلك من احكام البدل لا من احكام العطف والفراء يمنع النصب على الاستثناء اذا كان
المستثنى منه منكرا فيوجب البدل في نحو ما جاءني احد الا زيد ويجيز النصب والابدال في جاءني القوم
الا زيد والا زيدا ولعله قاس ذلك على الموجب فانه لا ينتصب المستثنى فيه الا والمستثنى منه

معرفة فلا يجوز جاءني قوم الا زيدا لان دخول زيد في قوم المنكر غير قطعي حتى يخرج بالاستثناء وليس شيء
لانه امتناع ذلك في الموجب لعدم القطع بالدخول وفي غير الموجب المستثنى داخل في المستثنى منه المنكر
وهذا اذا علمت في الموجب دخول المستثنى في المستثنى منه المنكر جاز الاستثناء اتفاقا نحو له علي عشرة
الا واحدا وذهب بعض الفقهاء الى انه يجب النصب على الاستثناء ولا يجوز الابدال اذ اصل الكلام لزيد الا
بخلاف حرف النفي نحو ما جاءني القوم الا زيدا فانه يجوز جاءني القوم الا زيد فكما لا يجوز الابدال في الموجب
لا يجوز في غير الموجب قياسا عليه وهو باطل لقوله تعالى فشربوا منه الا قليلا فان الفعل يصلح للايجاب بمعنى
البدل او المختار واما اذا لم يصلح الفعل للايجاب نحو ما جاءني احد الا زيد وما جاءني رجل الا عمرو
فانه يتعين البدل لانه لا يجوز جاءني احد الا زيد حتى يقاس عليه غير الموجب ويكون النصب وما بعد
للقراءة والله الغالب قياس غير الموجب على الموجب ومما يدل على ما ذكرنا هذا والمتقرر ان الاتباع هو الاصل
مع الشرائط المذكورة وكان اكثر القراء على النصب في قوله تعالى ولا يلتفت منكم احد الا امرأتك تكلف
جار الله لئلا يكون قراءة الاكثر مجملة على وجه غير مختار فقال امرأتك بالرفع بدل من احد وبالنصب
مستثنى من قوله تعالى فاسر بأهلك بقطع من الليل لما في قوله ولا يلتفت منكم احد فانه معترض عليه المص
يلزم تناقض القراءتين اذ لا يجوز تناقض القراءات لانها كلها قرآن ولا تناقض في القرآن
وقال وبيان التناقض ان الاستثناء من الاسراء يقتضي كونها غير مسري بها والاستثناء من لا يلتفت احد
يقتضي كونها مسري بها لان الالتفات بعد الاسراء فتكون مسري بها غير مسري بها وفيه ان الاسراء
وان كان مطلقا في الظاهر الا انه المعتبر عند عدم الالتفات اذ المراد اسر بأهلك سراء لا التفات فيه
الا امرأتك فانك تسري بها سراء مع الالتفات فلا تناقض على انا ان سلمنا ان الاسراء مما لا يلتفت ولا تناقض
ولله كانوا يقولون اشر ولا تبطر اي اشر مشيا لا تبختر فيه واذا كان المستثنى بعد المستثنى منه قبل كقوله

نحو ما جاءني رجل الا عمرو غير من زيد وعند سيبويه ابناء او على النصب لانه المبدل منه والاول
الموصوف متعدم وحكى سيبويه النصب على الاستثناء والمازني يختار ذلك على البدل نظرا الى ان
الصفة جزء الموصوف فكانه لم يتقدم عليه جميع المستثنى منه وايضا فان البدل ما يشتمل عليه
المستثنى عنه والغالب وصفه بعد ذلك بعلامة الاعتداد به والاعتناء بالشيء بعد الاستغناء
عنه بعيد قال ويجر على حسب العوامل اذا كان المستثنى منه غير مذكور وهو في غير الموجب ليفيد
مثل ما مر في الا زيدا الا انه يستفيد المعنى نحو ترك الناس اليوم كذا وهذا لم يجز ان يبدل الا عالما
بهذا الذي يسمى النحاة الاستثناء المفرغ والمفرغة الحقيقة هو الفعل قبل الا الذي لم يشغل
منه فعل المستثنى واعلم ان المسند اليه الفعل او شبهه كان مذكورا مع المستثنى منه
مع المستثنى واعلم ان المستثنى منه يعامل بما يقتضيه المسند اليه دون المستثنى الذي الخ الاول والمستثنى
صار بعد ذلك غير الفضلة فامن بالنصب ثم ان اكثر اتباع المستثنى للمستثنى منه في الاعراب
فهو او الحكاية قام القوم الا زيدا اذا لم يكن تمام المسند اليه وبيانه ان كان اتباعه اياه يجوز
خلاف المستثنى منه وقيام المستثنى مقامه على البدل وذلك في غير الموجب واذا لم يجز ذلك في الموجب
لم يجز اتباع المستثنى اياه بل وجب نصبه لكونه في حيز الفضلة كما ذكرنا واما عدم اتباع حرف
المستثنى منه في الموجب وجوازه في غير الموجب فلان المستثنى المتصل الذي كلامنا فيه يكون
المستثنى منه عند جميع النحاة الا المبرد وعند اكثر الاصوليين لما المبرد وبعض الاصوليين فانهم يكتفون
لصحة الاستثناء بصحة دخوله تحته حتى جاز بعضهم جاءني رجل الا زيد والاول هو الذي يدل
الاستثناء اخراج اتفاقا وهو لا يكون الا بعد تحقق الدخول ثم ان المخرج منه انما يصح حذفه اذا
قام عليه دليل والدليل المستقل الدال على الخروج منه هو المستثنى لانه يعرف به ان المخرج متعدد

مع جنسه بعد وغيره وذلك المتعدد المقدر لا يمكن ان يكون بعضا من الجنس
غير معنى لانه لا يخفف اذا دخول المستثنى فيه ولا ان يكون بعضا معينا يدخل
فيه المستثنى قطعا لعدم قيام قرينة الا غيلى مثل ذلك البعض فلم يبق الا جميع الجنس يتحقق
دخول المستثنى فيه وتقدير جميع الجنس جائز في غير الموجب نحو ما قام الا زيد لان استثناء جميع افراد
الجنس انتفاء وقوع الفعل منها او عليها وهو خلاف الاصل استثناء واحد يا هاة ذلك مما يكثر ويغلب اما استثناء كل واحد
وقوع الفعل منها او عليها وهو خلاف الاصل استثناء واحد يا هاة ذلك مما يقل نحو قولك كل حيوان يحرك الفك الاسفل
في الاكل الا التمساح ويعلم الله تعالى الا قدم الفعل العالم او حدوث ذاته ويستطيع تعالى الا المستحيلات
وقراءة اليوم كذا وضربته الا بالسوط قال تعالى وما يولهم يومئذ دبره الا متحرفا لقتال ويمكن ان يقوم
في بعض المواضع على بعض بعين ما بالجنس يعلوم دخول المستثنى فيه دليل كما اذا قيل لك ما لقيت
صنائعا ليلة فتقول لقيت الا قلان لكن الغالب عدم التفريغ في الموجب ويجوز التفريغ في موجب
مؤول بالمنفي كما في قوله تعالى قليلا ما تشكرون فاذا تقرر هذا قلنا ان المستثنى منه لما حذف
لقيام القرينة والمشبه اليه كان هو المستثنى منه محل المستثنى والمد الى المستثنى وكان المستثنى منه كالقائم
او لما يمكن ان يعبر عما يفيد الفعل لكونه جزءا او لصلة المستثنى متعينا لقبول ما اقتضاه الفعل
من الاسناد اذ الم يبق من ايقاع المنسوب اليه الغائبة للاعتبار غير فعلى هذا سقط الاعتراض
بانه كيف يسند الفعل المنفي في نحو ما قام الا زيد الى الفاعل المراد وقوع الفعل منه لانه ليس تمام
المسند اليه المحقيقة في نحو ما قام الا زيد كما لم يكن القوم تمام المسند اليه في ما قام القوم الا زيد بل
كل واحد منها جزء المسند اليه حقيقة وان كان المسند اليه لفظا والاستثناء المفرغ يجوز في جميع
معمولات الفعل وفي المبتدا والخبر ما الفاعل والمحقيقة فنحو ما ضرب الا زيد وما ضرب الا زيد وليس قد

منطلقا الا زيد ولا لمفاعيل ما ضربت الا زيدا وما مررت الا بزيد وان نظرة الا ظنا وما لي به الا
يوم الجمعة والا قدامك وما ضربته الا تاديبا واما المفعول معه فلا يجيء بعد الا لانه فضلة
الا وزيدا ولعل ذلك لان ما بعد الا كالمنفصل من حيث المعنى عما قبله لمخالفته له نفيا واثباتا
فالاتي به من حيث المعنى يتوهم من الانفصال وكذا الواو وكسر بحيث عمل الفعل مع صرفين
مؤذنا بالفصل ولهذا لم يقع من التوابع بعد الا عطف النسق فلا يقال ما قام زيد الا وعمرو
كما يقع الصفة واما وقوع واو الحال بعد الا نحو ما ضربه الا وغلامه مؤكد فلعدم ظهور عمل الفعل
لفظا فيما بعد الواو بل بمعونه ويقع بعد الا المحققا بالمفعول له الحال نحو ما جاء في زيد الا راكبا
والتمييز نحو ما امتلاء الاناء الا ماء ونحو قوله تعالى وما يهلكنا من قريته الا ولها كتاب لواو الحال
لان صاحب الحال عام وقيل الجملة صفة للنكرة واتوا بالواو لحصول الفصل بها الموصوف وصفته
التي هي جملة بالا فصل للصفة انفصال من الموصوف بوجه ما بكونها جملة وبالجيء بالواو وربطه
ونحو ذلك قولهم في خير بس وعالبس رجلا لا وأهو خير منك وما رجل الا وانت خير منه وكذا في قولك
ما كان احد الا وانت خير منه وكذلك المفعول الثاني في باب علمت نحو ما وجدت زيدا الا وهو فاضل
ومما جاء الواو في خبر كان بغير الا قول علي رضي الله عنه قد كنت وما اهدد بالحرب فيئا بالحالية
واما التفريغ في المبتدا والخبر وفروعهما فنحو ما زيد الا قائم وما قائم الا زيد وما غلام رجل
الا ظريف ولم يكن زيد الا عالما وما ظننتك الا بخيلا واعلم ان فيها الا زيدا فزيد اسم ان
تتقدم في المفرغ على الحكم وفي غير المفرغ لا تتقدم على الحكم والمستثنى منه معا فيجوز كيف الا زيدا
اخوك وابن الا زيدا اخوك لان العامل اي الحكم ايس وكيف والمستثنى منه اما الضمير فيهما واما
اخوك وكذا تقول ما الا زيدا اخوك وما مستثنى منه وتقول ما عندك الا زيدا احد وما عندك

الوجه الثاني
يعني وما
ووجه الثالث
لعلهم ان الا كيلا يلي ما يتوهم
فيها ويرتب ان الا لا تحتمل الفضلة

الا زيدا افي حد ولا يكون ما الا زيد عندك احد ولا رجل الا زيد اعندك احد لتقدم الاستثناء
على ما وقع المفعول المطلق اذا كان للتاكيد ووقع بعد الكلام كقوله تعالى ان نظن الا ظنا
وذلك ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد متعلق معنى باعلم المستثنى منفرغ لذكر الجمل
كالتقدم حتى يدخل فيه المستثنى بعد من ثم يخرج بالاستثناء وليس مفعول نظن محتملا مع الظن غير
من بينه وهذا تقول انه محتمل من حيث وهم المخاطب اذ ربما تقول ضربت مثلا وقد فعلت غير
الضرب مما يجري مجراه كالتهديد والشروع في مقدمات الضرب. فتقول ضربت ضربا لترفع ذلك
التوهم كما انك اذا قلت جاءني زيد جاءني توهم انه جاءك مما يجري مجراه فقلت جاءني زيد زيد
لترفع ذلك التوهم فلما كان قولك ضربت محتملا للضرب وغيره من حيث التوهم صار المستثنى منفيا
ما ضربت الا ضربا كالمتعدد الشامل للضرب وغيره من حيث التوهم فكانك قلت ما فعلت شيئا الا ضربا.
قال وقد اغفل الشيخ اغفالا قال ابن يعيش هذا الكلام محمول على التقديم والتاخير اي
ان ظن الا نظن ظنا وما اغفل الا الشيخ اغفالا وهو تكلف واما الاستثناء في التوابع فهي البدل
نحو ما جاءني احد الا زيد لكنه غير مفرغ وكلامنا في المفرغ ولا مانع من كون سائر انواع البدل
مفرغة نحو ما سلب زيدا الا ثوبه في بدل الاشتمال وما ضرب زيدا الا راسه في بدل البعض اي ما سلب زيد
شيئ منه الا ثوبه وما ضرب زيد عضوا له الا راسه وعطف النسق لم يجئ فيه لما تقدم وكذا عطف
البيان والتاكيد وذلك لان عطف البيان لو جاء لكان مستثنى من متعدد متعلق معنى باعلم
ببيان وكونه متعددا مخالف لكونه عطف بيان لانه اتى لعلم او مخصص مثله وكذا التاكيد لانه لم
يوضع الفاظ عامة شاملة لالفاظ التاكيد نحو عينه ونفسه كله وكلاهما ولغيره حتى تعتبر بها
ويخرج الفاظ التاكيد منها والوصف نحو ما جاءني احد الا ظريف وما لقيت احدا الا انت فيه وفيه

وفيه في خبر المبتدا نحو ما زيد الا قائم وفي الحال نحو ما جاءني زيد الا راكبا مشكل لان المعنى يكون
اذا ما جاءني احد متصف بصفة الا بصفة الظرفية وما زيد متصف الا بصفة القيام وما جاءني
زيد على حال من الاحوال الا على حال الركوب. وهذا محال لانه لا بد للمتصف بصفة الظرفية من
الاتصاف بغيرها ولو لم تكن الا الغير ونحو وكذا في الخبر والحال وذكر المصنف حلة وجهين.
احدهما ان القصد بالحصر المبالغة في اثبات الوصف المذكور حتى كانه مادة وغيره حكم العدم والثاني
انه نعني لما يمكن انتفاؤه وقال المالكية الصفة انها صفة بدل محذوف اي ما جاءني احد الا رجل ظريف
ويمكن ان يقال مثله في الحال وخبر المبتدا ولكن فيه نظر لانه يلزمه ان يجوز النصب على الاستثناء
كما لو ظهر موصوفه فتقول ما جاءني احد الا راكبا على الاستثناء ولم يسمع والفراء يجيز النصب
على الاستثناء المفرغ نظرا الى المعنى مستدلا بقول بعض بني نمير ما بالمنزل نافة وما لها غيرها
الا ثمانيا في جمة اراد الا ثمانية جمال فرحم في غير المناداة ضرورة وما اجاز مردود لوجوب قيام
المستثنى مقام المقدر في الاعراب وللاستمرار في الفاعل اذ لا يجوز حذفه الا وهو قائم مقامه وهو
يجيز ما قام الا زيدا قولك وهو في غير الموجب ليفيد يعني بغير الموجب الذي هو الاستفهام والنفي
الصريح او المؤول كما ذكرنا قوله ليفيد وتقدم انك لو قلت قام الا زيد لكان المعنى قام جميع الناس
الا زيدا وهو بعيد وقرينة تخصيص جماعة من الناس مما يلزم زيدا منتفيا في الاغلب فامتنع
الاستثناء المفرغ في الموجب قوله الا ان يستفهم المعنى اي يستفهم في الايجاب معنى الاستثناء المفرغ
الذي يفيد عموم المستثنى منه نحو هل اكرمت الا اليوم كذا اذ لا يبعد ان يقرأ في جميع الايام الا اليوم
المعين واغلبية ان يكون في الفضلات كالظرف والمجرور والحال كما تقدم قوله وما تم اي وما
يعني ان المفرغ انما يجيء في غير الموجب امتنع ما نال زيدا الا عالما لان ما نال موجب اذ المنفي اذا

دخل على النفي افاد الايجاب الدائم كما يجيء الافعال الناقصة فيكون المعنى دام زيد على جميع
الصفات الاتي صفة العلم وهو محال والعاقل ان يقول احمل الصفات المستحيلة على ما يمكن
ان يكون مثله عليها مما لا ينافض ولا شيء من جملتها العلم كما قيل ما زيد الا عالما الصفات
المنفية واهمال ذكر على المبالغة في نفي صفة العلم كانك قلت امكن ان يجتمع فيه جميع الصفات
الا صفة العلم كما اهملت هنا كل على المبالغة في اثبات الوصف قال المصروحيه اكثر هذه في نحو
ما زال زيد الا عالما وذكر ان ما زال لا يثبات خبث والا للنفي بعد ذكر لا يثبات فيكون خبث
مثبتا منفيا والعاقل ان يقول ما زال لا يثبات خبث ان لم يعرض ما يفيده الى النفي لا مطلقا كما ان
ليس لنفي خبث الا اذا عرض ما يقضي اثباته نحو ليس زيد الا فاضلا قال واذا تعذر البدل
على اللفظ ابدل على المعنى نحو ما جاءني من احد الا زيد ولا احد فيها الا عمرو وعاين الشهاد
الكشي لا يعبأ به لان الا لا تزاد بعد لا يكون وما ولا تعترض عاملين بعد لا يثبات لانها عملت للنفي
وقد انتقض بالاخفاش وليس زيد شيئا الا كشيا لانها عملت للفعلية فلا اثر لنقض معنى النفي لبقاء الامر
العامل اي لاجله ومن ثم جاز ليس زيد الا قائما وامتنع ما زيد الا قائما اقول اعلم انه يتعذر البدل
اللفظية اربعة مواضع في المجرور بمن المستغرقة له والمجرور بالباء المزيدة لتاكيد نفي الموجب نحو ما زيد
اوليس زيد او هل زيد بشيء وفي اسم لا النبرئة اذا كان منصوبا او مفتوحا نحو لا رجل ولا غلام
رجل وفي الخبر المنصوب بما الحجازية وانما تعذر الابدال من لفظ المجرور بمن المذكورة لانها وضعت
لتفيد ان عدم الايجاب شامل لجميع افراد المجرور بلا واد بالنبرئة المجرور كان ما جاءني من رجل او كان
تابعا لما يباشرها نحو ما جاءني من رجل وامراة والا لما تيه بعد غير الموجب ناقضة لعدم الايجاب ومع بطلان
عدم الايجاب كيف تشمل افراده ما بعدها وكذا تعذر الابدال من لفظ المجرور بالباء المذكورة لانها وضعت

وضعت لتدل على تاكيد عدم ايجاب مضمون المجرور بها سواء كان مجرورها بتاء الخطاب نحو ما زيد بقائم
اي فيما يخبر ثابت قطعا او تابعا لما يباشرها نحو ما زيد بقائم ولا قاعد والا لما تيه بعدها بطلان لعدم
الايجاب ومع بطلانه كيف يتاتى تاكيده وكذا تعذر الابدال من اسم لا وخبرها المذكورين لان عمل
الحرفين انما كان لاجل بقائهما كما ذكرنا قبل والا بطل النفي الذي عملا له فكيف تحملان مع عدم سبب
العمل ولا يحمد على مذهب الاخفش ايضا الابدال من لفظ المجرور بمن المذكورة والا كان مذهبه نحو
زيادة من في الموجب نحو قد كان من مطر ويغفر لكم من ذنوبكم لان كلا منها في حيز الاستغراق فيه ولا يمكنه
ان يرتكب جواز زيادة من في الموجب والذي يحمله زيادة من في الموجب ليست هذه وكذا الباء المزيدة في نحو
اعتى بيدين وكفى بالله وبجبك غير هذه التي نحن فيها اي التي لتاكيد عدم الايجاب قال ابن هشام يلزم من يجوز
زيادة الباء المعنى بيد اعني الموجب اهمال الباء فيما بعد الا فما زيد بشيء الا شيء وقد اجاز الكوفيون
اهمال من والباء المذكورتين اي المختصتين بغير الايجاب فيما بعد الا اذا كان منكرا نحو ما جاءني من
احد الا رجل فاضل وما زيد بشيء الا شيء حقير واما اذا كان معرفا فلا ولعلهم نظروا الى ان عدم الايجاب
وان كان لازما الا انه من حيث الاستغراقية لما لزمه التنكير وضعوا الباء المذكورة اصلها ان تدخل على النكرة
لانه موضعها الخبر واصله التنكير حتى ان يعدلوا في المنكر لشبهه ما ينبغي ان يدخلانه وان كان
في خبر الايجاب وسهل ذلك عدم مباشرة الحرف المجرور بها والاولى المنع حذا ذلك لان العلة المذكورة
قبل في امتناع جريها بعد الا نعم المعرف والمنكر والمنكر وما ذكره كان يمكن ان يقدر لو ثبت
في النقل جر المنكر بعد الا بها وقال ابن علي اعلم يجر البدل في ما جاءني من احد الا زيد ونصبه
في لا رجل الا زيد لامتناع دخول من الاستغراقية على المعرفة وعمل لا النبرئة فيها والا يطرد
هذا التعليل في نحو ما جاءني من احد الا رجل صالح وانه لا يجوز جر انفا فانهم والا في نحو لا رجل

ذا اهل لقد تناهيه الاعلام على المبالغة كان معناه ان جميع الصفات قد انتفى عنها الا صفة العلم ويلزم من ذلك ان لا يجعل سائر صفاته الموجودة
لدى حكم العلم بتقابل الحال العلم وقضوه تلك الصفات فيه وذلك معنى تعقيد الطباعي السليمة واذا اهملها ان لم يرد الا عالما فالمبالغة
كان معناه دام زيد على جميع الصفات الا على صفة العلم ويلزم منه ان يجعل الصفات المعدومة عنده حكم الموجودة نظرا الى ان
ثبوت تلك الصفات له اقرب بما يثبوت صفة العلم وقيد بما قيد فتامل

في الدار الا رجل فاضل فانه لا يجوز ابدال على اللفظ اجماعا ولانا نقول انما لم يجز
الابدال على لفظ اسم لا وخبرها المذكورين لان اعمالها فيما بعدها لا يبقى بعد نفيها
بعدها اذ لا يعملان الا للنفي ويجيء الا يبقى زوال نفيها بعدها فيلزم التناقض
فان قيل يلزم مثله في ليس ويجوز اتفاقا ليس زيد شيئا الا شيئا لا يعبأ به لان معنى ليس
وما سواء ايجابا منهم قلت كلتاهما سواء بعينهما ولا يلزم التناقض لان اعمال
ليس فيما بعد الا لا يبقى بعد نفيها بعدها اذ عملها ليس للنفي بل لكونها فعلا و
وفعلها الانزول بالانكار وزوال نفيها فان قيل قد ثبت لهما معنيان احدهما يزول
بالاوالي النفي والآخر لا يزول وهو الفعلية وما مثلها في المعنى اتفاقا فيلزم ان يكون
في افعالها معنى الفعلية قلت كان معنى ليس في الاصل ما كان وانما حكمنا بذلك للكون
علامات الافعال اياها تحويت وليس ثم دليل الدال على الزمان الماضي فبقيت مفيدة
لنفي كون مضمون خبرها مطلقا او في الحال كما يجيء ومعنى نفي كون مضمون الخبر وهو معنى
ليس ونفي مضمون الخبر والا معنى واحد في الحقيقة والمفتري وان كان في نفي الكون
معنى الفعلية وليس في ايجاد معنى النفي في لفظ آخر زيادة والا معنى ما ثم قبل انهما بمعنى واحد
اي في الحقيقة والمفتري ورب شيئين معنيا الوضع مختلف ومؤداهما شيء واحد فاذا ثبت
هذا قلنا ان الا نقضت معنى النفي في ليس وبقي معنى الكون والا والناصب للخبر دون النفي
بحاله كما في مكان زيد الا منطلقا واما انه ليس بعد ايجاب معنى نفي الكون في لفظ آخر
والا الجملة بعدها فينبغي ان يكون حرفا وان لا يكون فيها معنى الفعلية فالجواب ان ذلك فيها
عارضي وان كان اصلها ان يكون بمعنى ما ليث وما فصل فقيد معنى في نفسها كسائر الافعال

الثامنة فافادتها لكون المنفي فيها غير وافادة لفظ كان لكون المثبت في غابر ما ضية كيزيد على
ويسر بما الزمان كما سبق في اول الكتاب فان قلت فاذا لم يجز الجر والنصب فيما بعد الا في نحو
ما زيد شيء الا شيء لا يعبأ به ولم يجز النصب في نحو ما زيد شيء الا شيء لا يعبأ به فما وجه الرفع
قلت المبتدأ والخبر يرتفعان كما مر في هذا الامر. الا ترى انك اذا دخلت على المبتدأ والخبر
غلبتهما لكن بقي عملها تقديرا اذا كان العامل حرفا لضعفه فمن ثم اذا كان العامل حرفا لا يغير معنى
جاز اعتبار ذلك المقدر بدليل قولك ما زيد قائم ويعمرو وان غير المعنى فلا يعتبر ذلك المقدر الا
اذا اضطر اليه كما فيما نحن فيه فانه لم يتيسر طريق الا اعتبار ذلك المقدر وسهل ذلك الاعتبار ضعف
ما للجار شبه في العمل لعدم لزومها اصالة فيعملها كسائر العوامل واذا لم يعملها بنو تميم وهو القياس
ولضعفها في العمل تلغى بتقديم الخبر وبتوسط ان بينها وبين المعمول لكن اذا وجد فقد وجد لم
يحمل على هذا الامر المحلي فلا يقال ما زيد رجلا ظريف ولا ما هو رجلا وامرأة بالرفع لان
الحمل على الامر المحلي القوي اذا وجد امر ظاهر مرجح غير كثير كما في يعجبني ضرب زيد وعمرو
وهي قال بعضهم ليكون فكيف بالمحلي الضعيف فاما اذا قطرا المحل عليه كما في نحو ما زيد بشيء
او شيأ الا شيء وفي نحو ما زيد بقائم او قاعد كما في خبر ما فاكوا يجب الحمل عليه بانه لدواعي القرائن
لذا او فرق ما بعد الا في نحو ما احد فيها الا زيد وبين ما الا زيد من احد والا بدال من الضمير
المستكن في ذكر فيها كما قلنا في نحو ما زيد الا هو يقول ذلك لان زيدا بالرفع ولا يمتنع النصب على الاستثناء مطلقا افاده
لكنه ههنا افاد من النصب نحو ما جاءني احد الا زيدا لان النصب على الاستثناء مطلقا افاد من
البدل على ما تقدم وهو مع قلته في نحو ما رجل فيها الا زيد ملبس بما لا يجوز من البدل ما لفظا
رجل ولا يلبس بالبدل غير الجائز في ما جاءني احد الا زيد فانه ليس ببدل جائز فعلى هذا

هذا اذا انتفض النفي قيدا بالوجود والا فالمفرغ الى الرفع او النصب على حسب اختلاف العوامل كما مر في المفرغ في باب المفعول به وجه اشتباه البدل من المنفي بالبدل من الموجب ان البدل من المنفي في حكم تكرير العامل كما مر في باب البدل

يكاد يحي النصب في نحو لا احد فيها الا زيد الا في الغليل قال الشاعر مهما وشر وقال الا ابيسرها
الا الصواب وقال اصداء وابوما وقال ولا امر للمعصي المطاعا واما نحو ما لك لا اله الا الله ولا
فتى الا علي وسيف الا ذو الفقار فالنصب على الاستثناء فيه اضعف منه في نحو لا احد فيها الا زيد
لأن العامل فيه وهو خبر للجنس امامقبل الاستثناء وامابعده في نحو لا احد فيها الا زيد ظاهر وهو خبر
لا وما بعدها مما مر مما يمنعه الحمل على المعنى قولهم وان كان ضعيفا خبث على ما قال سيبويه ان احدا لا يقوله
ذلك الا زيد فتبدل زيد على الصفة في نحو ما احد قتنصبه وانما ضعف لان لفظ احد
لا يستعمل في الواجب وانما ثبت بعد ان اوجب وانما غلبة لكن ضعفه حملا على المعنى لان المعنى
لا يقول ذلك احد الا زيد كما جاز ان تقول علمت زيدا بومن هو خير منه لما كان المعنى علمت اليوم من زيد
على ما يجيء في افعال القلوب فلما اجريته مجرى الواقع في غير المنفي جاز ان يكون الا زيد بدلا من لفظ
احد كما جاز ان يكون نصبا على الاستثناء وانما جاز ذلك لاقتضاص احد بغير الموجب فكانه واقع
في غير الموجب فلا يجوز ان تقول قبلك عبدا ما القوم فما الا زيد بالرفع بدلا من القوم
وان كان القوم في المعنى في حيز النفي ايضا اذا المعنى ما ان القوم الا زيدا ولا بأس بان نذكر
بعض ما اهملناه من احكام الاستثناء وهي انواع احدها ان ما بعد الا الا يعمل فيما قبلها مطلقا
مثل ما قلناه في فاء التبيين وواو العطف وانواتها في المنصوب على شريطة التفسير ولا يعمل ما قبلها
فيما بعد المستثنى بها الا ان يكون مستثنى منه او تابعا للمستثنى على ما مر في باب الفاعل وثانيها انه
لا يستثنى باداة واحدة شيئان بلا عطف خلافا لقوم فلا يقال ما ضرب احدا الا زيد عمرا على ان
كلا الاسمين مستثنى بالا المذكورة بل يقال ذلك على ان الاسم الثاني معمول لمضمر اي ضرب عمرا وقد
ذكرنا ما فيه في باب الفاعل وثالثها انه لا يمتنع استثناء النصف خلافا لبعض البصريين يقال له علي عشرة

عشرة الا خمسة وكذا لا يمتنع استثناء الاكثر نحو له علي عشرة الا سبعة او ثمانية وقال الكوفيون
ولعل الما نعين في الصورتين توهموا ان المتكلم يجوز في ذكر المستثنى منه اذ ذاك لفظ الكل ويريد به
البعض ثم يعود الى التحقيق فيخرج ما توهم المخاطب دقوله في لفظة ذلك الكل كما سيجيء في السبعة مثلا
عشرة ثم رجع الى التحقيق فيخرج الواحد الذي توهم السامع وليس يجوز ان يطلق اسم الكل الا
على ما يغير من الكلية والتمام بان يكون الناقص منه اقل من النصف ويمتنع ان يطلق اسم الكل
على نصفه وما بعده ان يطلق على اقل من نصفه وهذا الذي توهموه مثل القول الاول المذكور
في تضعيف معنى الاستثناء وقد ابطلناه فليرجع اليه ثم نقول الغرض من ذكر المستثنى منه والمستثنى
بيان ما ضمنه لفظ كقولك جاءني القوم الا زيدا لو قلت جاءني غير زيد لم يكن نصا على انه
لم يجيء زيد ولو قلت يجيئني زيد لم يدل على انه جاءك غيره وانت بجاءني القوم الا زيدا الفاضلين
وكذا لو لم يجيء القوم الا زيدا على العكس وكذا تقول في العدد لو قال شخص لغيره علي عشرة
وقلت له على عشرة الا درهما ان كان نصا في انه ليس عليه زائد على الثمانية ولو قلت كانه له على عشرة
ثمانية لم يكن نصا فيه فاذا كان في الاستثناء بدل الغرض وهو منصوص في استثناء النصف والاكثر
فلا امتناع فيهما وتقول مع هذا كله انك لو قلت ابتداء بلا داع الى تعيين العشرة لكن علي عشرة
الا خمسة او الا ستة لم يستبعدا بل ربما امالو كان جوابا لما قال لك علي عشرة او هصل هناك داع
الى تخصيص العشرة لم يستبعدا وان يجيء واحد يقول لك على عشرة الا تسعة وسر ابهما
انه اذا اجتمع شيئان فصاعدا يصلحان لان يستثنى منهما فاما ان يتغايرا معنى او اقانون
تغايرا وان كان بينهما ذكر في المستثنى بلا يعد استثنى كما في قولك جاءني اخوك ما خلا ابا وابا الا زيدا او كان بعيدا نحو ما ضرب
اب وابنا باب فان لم يكن ذكر في المستثنى نحو ما فضل ابنا ابا الا زيدا او كان بعيدا نحو ما ضرب

احد هذا الا زيدا فان الا غلبت غايرة الفاعل للمفعول نظرنا فان تعين دخول المستثنى في احدهما دون الآخر فهو المستثنى منه وليه اولا نحو ما قام وما ضرب الا علينا عليه السلام وان اهمل دخوله في كل واحد منهما فان تأخر عنهما المستثنى فهو مثل الخبر نحو ما فضل ابن ابا الا زيدا وكذا ما فضل ابا ابن الا زيدا لان اختصاص الاول بالاخير اولى لما تقدم من وجوب ايلاء معا وان تقدمهما معا فان كان احدهما مرفوعا لفظا او معنى فالمستثنى بدل لان من تبعيضية يعد الفعل فكان المستثنى وليه بعد وذلك نحو ما فضل الا زيدا ابا ابن او ما ابن وان لم يكن احدهما مرفوعا فالاول اولى به لقربه نحو ما فضل الا زيدا احد على احد ويقدر بدل الاخير عامل على ما تقدم في باب الفاعل وان تساويا فالمتقدم احق به لان اصل المستثنى ان يكون من المستثنى منه وذلك نحو ما فضل ابا الا زيد ابن ويقدر ايضا للاخير عامل وان لم يتقدم معنى مشترك فيه وان اختلف العامل نحو ما ضرب احد وما قتل الا خالد الا فاعل فعل ضمير احد ومثله قوله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم ابدا كما يجيء وفاسقها اذا كررت الا فاما ان تكررها للتاكيد اولا فان كررتها للتاكيد فاما ان يكون ما بعدها عطف النسق فلا بد من حرف العطف قبل الا نحو ما جاءني الا زيد والا عمرو واما ان يكون بدلا او نحوا من بدل الكل نحو ما جاءني الا زيد لا اخوك اذا كان الا خ زيدا او بدل البعض نحو ما ضربت الا زيدا الا رأسه او بدل الاشتمال نحو ما اعجبني الا زيد الا علمه او بدل الغلط نحو ما جاءني الا زيد الا عمرو واما ان يكون عطف بيان نحو ما اتاني الا اخوك الا زيد اذا كان هو الا خ وان كررتها لغير التاكيد فاما ان يمكن استثناء كل تالية مما تليه او لا فان امكن فاما ان يكون في العدد او في غيره والذي في غير العدد نحو ما جاءني الا هاشما الا عبدا في الموجب في كل وجه الا النصب على الاستثناء لانه غير موجب والقياس ان يجوز في كل مستثنى الا بدل والنصب على الاستثناء لانه غير موجب والمستثنى منه مذكور ولا يجوز في الشفع الا النصب على الاستثناء لانه غير موجب فكل واحد مثبت داخل وكل شفع منفي خارج فيكون في مثلثنا قد جاءني من المكيين جميع عقيل جميع قريش الا هاشما والذي في العدد نحو له علي عشرة الا ثمانية الا سبعة الا ستة الا خمسة الا اربعة الا ثلاثة الا اثنين الا واحدا في الموجب فكل واحد منفي خارج وكل شفع موجب داخل كما كان في موجب غير العدد فيلزمك بالاقرار خمسة لانا اخرجنا التسعة من العشرة بقي واحد دخلنا معه ثمانية صار تسعة اخرجنا منها سبعة بقي اثنان ادخلنا معهما ستة صار ثمانية اخرجنا منها خمسة بقي ثلاثة ادخلنا معها اربعة صار سبعة اخرجنا منها ثلاثة بقي اربعة ادخلنا معها اثنين صار ستة اخرجنا منها واحدا بقي خمسة والامر في الشفع والوتر كما مضى في موجب غير العدد ونقول في غير الموجب من العدد ما دون عشرة الا التسعة الا ثمانية الى اخره فالقياس ان يكون كل وتر داخلا وكل شفع خارجا فيكون التسعة مثبتة داخلة نسقط منها ثمانية يبقى واحد نضم اليه سبعة نصير ثمانية نسقط منها ستة يبقى اثنان نضم اليهما خمسة نصير سبعة نسقط منها اربعة يبقى ثلاثة نضم اليها ثلاثة نصير ستة نسقط منها اثنين يبقى اربعة نضم اليها واحدا نصير خمسة فيلزمه خمسة والامر في الشفع والوتر كما في غير العدد الذي هو غير موجب هذا هو القياس الا ان الفقهاء قالوا اذا

والمستثنى منه مذكور ونعني بالوتر الاول والثالث والخامس والسابع والتاسع والحادي عشر وعلى هذا وبالشفع الثاني والرابع والسادس ونحوها وكل وتر منفي خارج وكل شفع مثبت داخل فيكون في مسئلتنا قد جاءك من المكيين غير قريش جميع بني هاشم الا عقيلا ونقول في غير الموجب ما جاءني المكيون الا قريشا الا هاشما الا عقيلا فالقياس ان يجوز في كل وتر النصب على الاستثناء والبدل لانه غير موجب والمستثنى منه مذكور ولا يجوز في الشفع الا النصب على الاستثناء لانه غير موجب فكل وتر مثبت داخل وكل شفع منفي خارج فيكون في مسئلتنا قد جاءك من المكيين جميع عقيل جميع قريش الا هاشما والذي في العدد نحو له علي عشرة الا تسعة الا ثمانية الا سبعة الا ستة الا خمسة الا اربعة الا ثلاثة الا اثنين الا واحدا في الموجب فكل وتر منفي خارج وكل شفع موجب داخل كما كان في موجب غير العدد فيلزمك بالاقرار خمسة لانا اخرجنا التسعة من العشرة بقي واحد دخلنا معه ثمانية صار تسعة اخرجنا منها سبعة بقي اثنان ادخلنا معهما ستة صار ثمانية اخرجنا منها خمسة بقي ثلاثة ادخلنا معها اربعة صار سبعة اخرجنا منها ثلاثة بقي اربعة ادخلنا معها اثنين صار ستة اخرجنا منها واحدا بقي خمسة والامر في الشفع والوتر كما مضى في موجب غير العدد ونقول في غير الموجب من العدد ما دون عشرة الا التسعة الا ثمانية الى اخره فالقياس ان يكون كل وتر داخلا وكل شفع خارجا فيكون التسعة مثبتة داخلة نسقط منها ثمانية يبقى واحد نضم اليه سبعة نصير ثمانية نسقط منها ستة يبقى اثنان نضم اليهما خمسة نصير سبعة نسقط منها اربعة يبقى ثلاثة نضم اليها ثلاثة نصير ستة نسقط منها اثنين يبقى اربعة نضم اليها واحدا نصير خمسة فيلزمه خمسة والامر في الشفع والوتر كما في غير العدد الذي هو غير موجب هذا هو القياس الا ان الفقهاء قالوا اذا

ثلثة مالهم على عشرة الا تسعة بالنصب لم تكن مقرا بشيء لان المعنى مالهم
على عشرة مستثنى منها تسعة اى مالهم على واحد واذا قلت الا تسعة
بالرفع على البدل لزم ان يكون المعنى مالهم على الا تسعة ففي الفرق
نظر لان البدل هو المقصود بالنسبة على الاستثناء وله فرق بينهما
اتفاقا في نحو ما جاءني القوم الا زيدا او زيد وان يتواذكر على مذهب يحيى وهشام وبهوان
الاستثناء من النفي لا يكون موجبا تمسكا بنحو لا صلاة الا بفاتحة الكتاب فانه لا يلزم ان يثبت مع
الفاتحة صلاة بجواز اخلال سائر شروطها كان عليها لم يفرقوا بين البدل والنصب على الاستثناء
اذ كلاهما استثناء وعلى الجملة فلا ادري ما حمدوا ما قالوا وان لم يجر على الاستثناء دليل من منطوق فان كان مع العدد
نحو قوله له على عشرة الا ثلثة الا اربعة مذهبا لغراء هنا ايضا ان الوارد اى الثلثة منفي خارج
والشفع اى الاربعة موجب داخل فيكون معنى عشرة الا ثلثة سبعة باخراج ثلثة من العشرة
وفي ذكر بعد ذلك الا اربعة ادخال بها على السبعة فيكون احد عشر وفيه نظر لان
الاستثناء بعد المنفي انما يكون موجبا اذا كان مما ذكر المنفي وفي ذكر الا اربعة لم يمكن ان يكون من الثلثة
فهو اما من العشرة كان الثلثة منها او من السبعة الباقية بعد استثناء الاول وكلا الامرين باطل
فيكون الاربعة على التقديرين منفية فيكون الاقرار بثلثة على الوجهين وعند يحيى ان الاستثناء
من المستثنى منه الاول فيكون الاقرار بثلثة كما بينا وان كان المستثنى الاول اكثر من المستثنى منه
او مساويا لبطل الاستثناء قول واحد نحو له على خمسة الا ثلثة وكذا اذا قال له على عشرة الا خمسة
الا ثلثة فالاستثناء الثاني لغو عند يحيى القراء لانه لا يمكن استثناء الخمسة والثلثة من العشرة وعند
القراء لا يلغو ويلزمه احد عشر وانه كان في غير العدد فاما ان يكون المستثنى منه واحدا او اكثر فانه

قال الشارح المحقق رحمه الله تعالى
كتبه شرحا
بيانا على
الكافي
والله
اعلم

فان كان واحدا ولم يكن الاستثناء مفرغا فانه تعلم المكرر من المستثنى فالجميع منصوب
على الاستثناء نحو ما جاءني الا زيدا الا عمرا الا خالدا اذ لا يمكن ابدال احد من المستثنى منه
وانه تام فرغ من المستثنى منه فلا احد المستثنى سواء كان الذي هو المستثنى منه او غيره النصب
على الاستثناء او الابدال والباقي واجب النصب بعد الابدال لانه المبدل منه مع لا يبدل منه اخرى
اذا صار بالابدال منه اولا كالساقط ومثاله ما جاءني احد الا زيدا والا عمرا الا خالدا
الا بكرا وانه توسطها المستثنى منه فلما تقدم عامل النصب لا غير على الاستثناء وواحد من المتأخر
جاز الابدال والنصب على الاستثناء ويأتي بها واجب النصب بعد الابدال نحو ما جاءني الا زيدا
الا عمرا احد الا بكرا والا بكرا الا خالدا وان كان الاستثناء مفرغا شغل العامل بعضها اتهلكان
ونصب كلهم على الاستثناء وهو بالمشاغل شغل الفعل باكثر من واحد وامتناع الابدال ايضا
فلم يبق الا النصب على الاستثناء نحو ما جاءني الا زيدا الا عمرا الا بكرا الا خالدا وتغلب الاخف
نحو ما اضمار حرف العطف في مثله فتعطفه على ما تشتغل به الفعل وليس اضمار حرف العطف بالغا شيء المشار
واعلم ان جميع ما ذكرناه من الاقسام من المفرغ وغيره مستثنيها نحو جاءني من احد واحد
طالبا في غير المفرغ مقدرا في المفرغ ففي قولك ما جاءني احد الا زيدا الا عمرا الا خالدا اي ما جاءني
من احد وخرج مما بقي من احد بعد اخراج زيد وعمرو اي ما جاءني غير زيد الا عمرا وخالد خرج مما
بقي من احد بعد اخراج زيد وعمرو اي ما جاءني غير زيد وعمرو الا خالدا فالكل مستثنى من المنفي الاول
فيكون الكل مثبتا وكذا في المفرغ نحو ما جاءني الا زيد الا عمرا الا خالدا عمرو مستثنى من المقدر
المقدر بعد خروج زيد وخالد المخرج منه بعد خروج زيد وعمرو وكذا لو كان الاول موجبا
نحو جاءني القوم الا زيدا الا عمرا الا خالدا وليس بحد التفريغ والمراد ههنا اي جاءني غير زيد

من جملة القوم الا عمرا وجاءني غير زيد وعمرو من جملتهم الا خالدا وكل المستثنى ههنا منفية
وان كان المستثنى منه اثرة من واحد فان كان في غير الموجب لم يجز في الثاني المستثنى الا النصب على الاستثناء
نحو ما اكل احد الا الخبز الا زيدا لان النفي قد انتقض بالا الاولى فصار استثناء من موجب والمعنى كل
احد اكل الخبز فقط الا زيدا فانه لم يأكله فقط بل اكل شيئا آخر معه فان لم تذكر المستثنى منه المستثنى
الاول كما اذا كرر الفعل العامل فيه كان اتباع المستثنى الاول البدل والنصب على الاستثناء
نحو ما اكل احد شيئا الا الخبز الا زيدا وان كان الكلام موجبا فلا بد من ذكر المستثنى منه لان الموجب
لا يعرف على ما تقدم تقول اكل القوم جميع الطعام الا الخبز الا زيدا والنصب واجب اول المستثنى
لانه غير موجب والثاني ما قاله الفراء جواز ابداله ونصبه على الاستثناء لانه في المعنى غير موجب
بسبب نقض المعنى الايجاب والمعنى ما اكل القوم الخبز الا زيدا وان كان القوم في اللفظ في
حيز الايجاب وساكنها ان الجملة المعطوف بعضها على بعض بالواو اذا نقضها الاستثناء الصالح
للجميع كقوله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا الا الذين تابوا فما يقتضيه من الذهب مخفق
البصرة وسواء الجملة بكاملها في المستثنى عمل عشرون في الدرهم او اكثر العامل معنى الفعل فيها ان
يحمل الاخير او الجار والعمل فيه ويكون من باب ان عمل لعاملين فصاعدا المعمول واحد ولو كان العامل
جميعها لزم حصول اثر واحد من مؤثرين مستقلين او اكثر وهذا مما لا يجوز وانه حمل للعوامل على
المؤثر في الخفيف واما اذا كانت الجملة الاخيرة مستغنية والواو للابتداء فلا كلام في انفراده بالعمل
كقولك القوم بنو تميم والخفاء لهم البصرة الا فلانا قال ومخفوض بعد غير وسوى وسواء وبعد كما
في الكثرة اتى فعلة ومخفوض عطف على قوله ومنصوب في اول باب الاستثناء واما وجب خفضه
بعد ذلك الاسماء لكونه مضافا اليه وسوى اذا جعلت كلمة بحسب القراءة فحكمها مع العامل وكرها مع

معمل النصب وهو المشهور ثانيا وكسرا واعمالا مدغما مع النصب قوله بعد مسئلة الا الكثرة سيبويه
حرفية كما لغوهم هذا ذي مرة وليا نوبة الوفائية ولو كانت فعلا لم يجز ذلك وانتصاب وقوعه صلة
لما المصدرية قطرة لكنها وكذا يمنع فعليته على انه روى الاخفش قول الشاعر ايها الناس ولكنا
قريش فانا نحن افضلهم فعالا وما بكى ابن مرثد بعضهم اللهم اغفر لي ولمن سمع كما شيطان
وانما الاصبح بفتح الشيطان اي جاءنا الغفران الشيطان حينئذ غلط سيبويه وزعم الفراء انه فعل
للفاعل له والجر بعده بتقدير لام متعلقة به محذوفة لكثرة استعمالها وهو بعيد لان الكلام محمول
اثبات فعل بدل فاعل ولا نفي موجب وجر بحرف جر مقدر وشواذ وعند المبرد بكونها تارة فعلا و
تارة حرف جر وذا اولى لانه اللام نحو هذا لزيد نعمة عندك فعليته هذا قيل والاولى انه مع اللام
لم المجيئة معها منونا كقراءة ابي السماك هنيئا لله فتقول انه مصدر بمعنى تنزيها سكانا قالوا في سبحان
الله وهو بمعنى هذا في سبحانا قال سبحانه ثم سبحانا نعوذ به وقيل سبحان علم للتسبيح وهو يتحمل على هذا ان
اريد به الكلمة فهو علم للواضع مصدرا بمعنى تنزيهه وتنزيها واما هذف التنوين في كما شاذ والمستكاره
المتنوين فيما غلب عليه بتحريين منها الاجل الاضافة وبذلك قال بعضهم في قوله سبحان من علقمة الفاخر
ان ترك تنوينه لا يدل على علميته لانه لاجل بقائه على صورة المضاف لما غلب استعماله مضافا كما يجيء
في باب سوى ويجوز ان تقول ان هذا الجاء هرن وري ونحو هذا الله سلم بني لانه اريد به لفظا ومعنى
كما الحرف فيه ويستدل المبرد على فعليته بتصريفه نحو هيئت زيدا الكثيد قال النابغة وما الكثي
من الاقوام من احد وليس يقاطع لانه يجوز ان يكون مشتقا من لفظ هذا هو او مما اكقولهم لوليت
اي قلت لولا ولا ليت اي قلت لا لا وسبحت اي قلت سبحان الله وليبك اي قلت لبيك وهذا هو الظاهر
لان المشتق الذي هذا حاله بمعنى قول ذلك اللفظ الذي اشتق منها فالتسبيح قول سبحان الله والتسليم

كلوفلته بمعنى قوله لا اله الا الله هكذا

قول السلام عليكم والبسملة بسم الله وكذا غير ومعنى حاشى لله ليس بغدوى لان الحرف لا يتصرف
فيحذف منه نحو سوا وفعل وتثنيتها حاشا وقال ابن هشام ان الحرف في الاطراد اكثر واذا
استعمل هذه الثلاثة استثناء وغير متعينة لذلك اللازم الذي بعد سوا ذكر غير او قد فلا يستثنى به
الا في هذا المعنى وبرما اراد وانتزيه شخص من سوء فيقدرونه بتنزيه الله سبحانه من السوء ثم يريدون
من اراد وابتزيه على معنى ان الله تعالى منزه عن ان يطهر ذلك الشخص مما يصمه فيكون اكد وابلغ
قال الفاكهي قولهم حاشا لله ما علمنا عليه من سوء وقد جاء في كلامهم الا فيل ما خلا وما عدا لا فيل غيرها فيكون
تكريرا معنويا لكلمة الاستثناء وهو الكثير في دخول الا على كلمة الجارة قال وغير صفة حملت على
الا في الاستثناء كما حملت بها في الصفة اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور لتعذر الاستثناء
مثل لو كان فيها آلهة الا الله لفسدتا فصفة غير اقول قوله غير مبتدأ وصفة خبر اعترض
ان اصل غير الصفة المفيدة المغايرة مجرورة لموصوفها اما بالاضافة نحو مررت برجل غير زيد واما بالصفة
نحو فوكه قلت بوجه غير الوجه الذي ضربت به والاصل في الاول والثاني مجاز فان الوجه الذي
تبين فيه الضرب كانه غير الوجه الذي لا يكون فيه ذلك بالكلية وما هنا المستثنى كما ذكرناه قد يرد
وهو المغايرة لما قبل اداة الاستثناء نفيا واثباتا فلما اجتمع ما بعد غير وما بعد اداة الاستثناء في معنى المغايرة
لما قبلها حملت ام ادوات الاستثناء اي الا في بعض المواضع على غير في الصفة وحملت غير على الا في الاستثناء
في بعض المواضع ومعنى الحمل انه صار ما بعدها مغايرا لما قبلها ذاتا او صفة كما بعد غير ولا يعتبر
مغايرته له نفيا واثباتا كما كانت في اصلها وصار ما بعد غير مغايرا لما قبلها نفيا واثباتا كما بعد الا
ولا يعتبر مغايرته له ذاتا او صفة كما كانت في الاصل الا ان حمل غير على الا اكثر من العكس لان غير
اسهم والتصرف في الاسماء اكثر منه في الحروف فوقع غير في جميع مواقع الا في المفرغ وغير والموجب وغير

والموجب وغير والمنقطع وغير موقعات المستثنى منه ومعطى عليه وبالجملة في جميع محال الا
الا انه لا يدخل على الجملة كالا لتعذر الاضافة اليها ولم يحمل الا على غير الا بالشرائط التي ذكرها فاذا
دخل الا على غير والا في الاصل حرف لا يحمل الا عمل غير وعلى اصلها فجعل اعرابها الذي كانت تستحقه
لولا المانع المذكور على ما بعدها عاريا واذا دخل غير على الا واصل غير ما ذكر جاز ان يحمل
الاعراب وما بعد الذي صار مستثنى بتطفل غير على الا المشغول بالجر لكونه مضافا اليه الا الاصل
جعل اعرابه الذي كان يستحقه لولا المانع المذكور اي اشتغاله بالجر على نقيض عمل غير فعلى هذا
التعليل لا حاجة الى ان يعتذر لانتصاب غير في الاستثناء بما قال بعضهم لما رأى انتصابه مع دون
وسطه كلمة المستثنى بالا وبواته انما انتصب لتوسطه حرف لا بينه وبين الظرف الذي هو اسم
واما لم يحتج الى العذر المذكور لما بينا ان حركة غير لما بعدها على الحقيقة وهي عليها عارية فكان
غير هي الواسطة لانتصاب ما بعدها في الحقيقة والدليل على ان الحركة لما بعدها حقيقة جواز العطف
على محلها نحو ما جاءني غير زيد وعمرو بالرفع عطفا على محل زيد لان المعنى ما جاءني الا زيد قال
الفراء يجوز ان يبنى غير في الاستثناء مطلقا اضيف الى معرفة او نكرة لانه ليس بمتمكن
ومنعه البصريون لان ذلك فيه عارض غير لازم فلا اعتبار به واما اذا اضيف الى ان فلا
خلاف في جواز بنائه على الفتح كقوله لم يمنعك الشر منها غير انه نطق كما يجيء في باب
الاضافة ويجوز ان يكون نحو قوله ممن ان قد سمعنا على الرغم اذا خفف بالنون الخفيفة من ان المكسورة
اي مبنيا على الفتح لاضافته الى ان كما في قوله تعالى مثل ما انكم تنطقون ويجوز ان يكون منصوبا
لكونه استثناء منقطعا وقولهم ليد مثل غير ولا يجيء الا في المنقطع مضافا الى ان وصلتها
قال صلى الله عليه وسلم انا افصح العرب بيد اني من قريش ويجوز ان يقال يبنائه لاضافته

الى ان ولا يقال منصوب لكونه استثناء المنقطع قوله كما حملت على بلة الصفة اى حملت الا على غير الصفة قوله بتبع اى ما يدل على الجمعية جمعا كان اولا كقوم ورهط وانما شرط ذلك الشرط ليوافقها لها صفة حالها اداة استثناء وذلك لانه لا بد لها في الاستثناء من مستثنى منه متعدد لفظا كان او تقديرا فلا تقول في الصفة جاءني رجل الا زيد ولا يجوز تقدير الموصوف قبل الا وصفا كما جاز في غير وذلك لتكون الظرف كونها صفة وشرطا كونه لجمع منكر لانه اذا كان معرفا نحو جاءني الرجل او القوم الا زيدا احتمل ان يراد به استغراق الجنس فيصح الاستثناء واحتمل ان يشار به الى جماعة يعرفهم زيد فلم يدخل زيد تحت الاستثناء الذي هو الصفة فالسامع يحمل الا على اصلها من الاستثناء فاشتبه كونه منكرا غير محصور لئلا يتحقق دخول الا فيه فيضطر السامع الى حمل الا على غير الاستثناء وشرط ان يكون المنكور غير محصور والمحصور شيآن اما الجنس المستغرق نحو جاءني رجل او رجال واما بعض منه معلوم العدد نحو له علي عشرة دراهم او عشرون لانه ان كان محصورا على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتغير الاستثناء فلا يعدل عنه وذلك نحو كل رجل الا زيدا جاءني وله علي عشرة الا درهما وبرعا كان المنكور محصورا ويجوز الصفة لعدم دخول قطعا فيه كقولك عندي عشرة رجال الا زيد فغيره الصفة لاغير وكذا في المحصور الا ترى نحو جاءني رجلان الا زيد وجاءني رجال الا عمرو فان معنى جاءني رجلان جاءني اثنان من الجنس وزيد ليس اثنين منه فلا يدخل فيه وكذا معنى جاءني رجال جاءني ثلاثة من الجنس وعمرو ليس منهم فلا يدخل فيبقى مثله اذا الا الصفة او الاستثناء المنقطع لئلا كله مبني على ان المستثنى واجب الدخول في المستثنى منه كما هو مذهب جماهير النحاة واما على مذهب المبرد فيجوز الاستثناء مع تلك الشروط ايضا لانه يكتفي في صحة الاستثناء بصحة الدخول وقال

الاندلسي والمالكي لا بد الا اذا كانت صفة ما تبين عن ظاهر كما ذكر المصنف جمع منكر او معرف باللام للجنس قال ابن عصفور فالغت بلة فوق بلة قليل بها الا صفة الا بتعامها فيكون في البيت ان يكون الا للاستثناء وما بعدها لا الا صفة لان قليل معنى النفي كما ذكرنا وتذهب بيوته يجوز وقوعه على الصفة صحة الاستثناء قال ابن هشام وكم ما اناني احد الا زيدا لا يجوز ان يكون الا زيد بدلا صفة وعليه كل المناقض تمسكا بقوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيكما الا الفرقدان وقوله عليه السلام الا كلهم هالكون الا العالمون والعالمون كلهم هالكون الا العاملون والعاملون كلهم هالكون الا المخلصون والمخلصون على خطر عظيم وقال الكسائي تقدير البيت الا ان يكون الفرقدان وهو مردود لان الحرف المحذوف لا يحذف الا بعد الحروف التي تذكر في نواصب المضارع وقال المصنف في البيت شذوذان وصف كل دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه اذا هو المقصود وكل لافادة الشمول قال وهذا الوصف ضروري للشاعر لانه لو جاء له وصف المضاف اليه دون ان يقول الفرقدين لم يجعل الا صفة بل كان يجعله استثناء والشذوذ الثاني الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل وقوله لو كان فيها الهة الا الله لفسدتا قال ابن هشام لا يجوز هنا الا الوصف لانك لو قلت لو كان فيها الا الله لفسدتا لم يجز بمعنى ان البدل لا يجوز الا في غير الموجب وليس الشرط وان لم يكن موجبا صرفا خلافا لابن الموجب الذي يجوز بعد الا بدال قال المصنف ولا يجري النفي المعنوي كالنفي الا في قلما وقل رجل وابى وغيره فانه كما مضى قال وايضا البدل لا يجوز الا حيث يجوز الاستثناء ولا يجوز الاستثناء هنا لان الله غير واجب الدخول في الهة الممكنة لانه غير عام ولا محصور ولو صح ايضا لجعل المنكر في سياق النفي وقصد به الاستغراق لم يجز استثناء المعرف منه كما تقدم واجاز المبرد رفعه على البدل لان في لو معنى النفي اذ هو لامتناع الشيء لامتناع

من انه لا يقال ما جاءني رجال الا زيد على انه استثناء متصل صحيح

غيث وكانه قيل ما فيهما الهذا الا الله وبذلك اجرى الزجاج التخصيص في قوله تعالى فلولا كانت قرية امنت الاية يجري النفي فيما كان البدل فيه من واو ولا وفي متعلق اجراء الشرط والتخصيص في جواز البدل والتفريغ معها مجرى النفي اذا لم يثبت واما عدم وجوب دخول الا في الحد فلا يضر المبرد لانه يكتفي في جواز الاستثناء بصحة الدخول كما تقدم قوله وسوى غير ضعيف يعني جعل الا صفة في غير مثل هذا الموضع الجامع للشروط المذكورة كما في قوله تعالى وكل اخ مغارفه اخو الهيجا ضعيف يعني عند المص ولا يضعف عند سيبويه واتباعه كما تقدم قال واجر سوى وسواء النصب على الظرف على الاصح اقول انما انتصب سوى لانه في الاصل صفة ظرف مكان وهو مكانا قال تعالى فكان سوى اي مستويا ثم حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف اي معنى الاستواء الذي كان في سوى فصار سوى بمعنى مكانا فقط ثم استعمل سوى استعمال لفظ مكان لما قام مقامه افاده معنى البدل بقوله انه لما كان بمعنى مكان اي البدل اد مد المبدل منه وكان مكانه ثم استعمل معنى البدل في الاستثناء لانه اذا قلت جاءني القوم يدل زيد افاد ان زيدا لم يأت فخرج عنه معنى البدلية ايضا المطلق معنى الاستثناء فسوى في الاصل مكان مستوى ثم صار بمعنى مكان ثم بمعنى بدل ثم بمعنى الاستثناء ولا يجوز في سوى القطع عما المضاف اليه كما يجوز في غير على ما يجيء والتزم بعضهم ويجيء اضافته الى المعارف قليل يجيء في الكلام سوى عند اهل طويل وهو الظاهر في كلامهم وعند البصريين هو لازم النصب على الظرفية لانه في الاصل صفة ظرف والموصوف صفتها الظرفية اذا حذف وصفاتها النصب فنصب على كونه ظرفا في الاصل والا فليس الآن فيه معنى الظرفية والدليل على ظرفيته في الاصل وفي عدم صلته بخلاف غير نحو جاءني القوم الذي سوى زيد وعند الكوفيين يجوز خروجها عن الظرفية والتصرف فيها رفعا ونصبا

وخفضا وجرا بغير وذلك لخروجها عن معنى الظرفية الى معنى الاستثناء قال ولم يقع سوى العرواء دناهم كادنوا وقال النجاشي عن بحور الهامة ناقتي وما عدلت عنا الهها لسوائكا وقلة عدد البصريين شاذ يجيء اللغة ضرورة الشعر وزعم الاخفش ان سوى اذا اضيفت عن الظرفية ايضا نصبت استنكارا لرفعه فيقولون جاءني سواك وفي الدار سواك ومثل هذا استنكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى ونهيهم وان ذلك ولقد تقطع بينكم وتقول لي قوة التكسي وزوز الببغاء واعلم ان المستثنى قد يحذف ما الا وغير الكائنين بعد ليس وقصارا يحذف ما اضيف اليه غير الكائن بعد الا تقول جاءني القوم ليس الا وليس غير بالضم شبهها بالغايات حيث حذف المضاف اليه كما يجيء في الظروف المبنية وغير خير ليس اي ليس الجائي غيرك وقال الاخفش يجوز ان يكون اسمها وقد حذف المضاف اليه وابقى المضاف على حاله كقوله خالط من سلمى خياشيمها وفاها وقد يضعف هذا وجهين احدهما ان حذف خبر ليس قليل والثاني ان حذف المضاف اليه وابقاء على حاله قليل وقد يقال ليس غير بالنصب على ابقاء المضاف على حاله بعد المضاف اليه وقد ينون غير على هذا كما قال الاخفش في الحالين نحو ليس غيرا وليس غيرا كما ينون كل وبعض عوضا من المضاف اليه وحكى الاخفش ليس غيرك وليس غيرك وهذا ما يقوي مذهبه من كون ليس غير بالضم على حذف المخبر ويجوز ان يقال حذف خبر ليس هنا وان كان قليلا في غير هذا الموضع لكثرة استعماله في الاستثناء والنصب على اضمار اسم ليس اي الجائي غيرك واذا اضيف غير ظاهرا جاز عند الاخفش ان يأتي بعد الا لم يكن نحو جاءني زيد الا لم يكن غيرك وغيرك بالرفع والنصب على التغيير المذكورين قال وفي جئتني ليس غيرك وغيرك ولم يكن غيرك وغيرك واما قولهم فليس ابا لك فليس من كلام الاستثناء لانه بعد منبئ على اولويته بالحكم المتقدم وانما عدمنا كلمة الاستثناء لان ما بعدها خرج عما قبله

من حيث اولويته بالحكم المتقدم وان جر ما بعده فاضافة شبه اليدوي عن الذي
غير موصوفة والعلم بعده بدل منها وان رفع وهو اقل منها الجر فخبر مبتدا محذوف وما بعده الذي
او نكرة موصوفة بجملة مسمية وانما كان اقل مما قبله لان حذف احد جزئي الجملة الاسمية التي هي صلة
كعبارة منافراً لهما على الذي احسن الوصف قليل وليس نصب العلم بعد سيما بقياس لكنه روي بيت
امرئ القيس وسيما يوما بدارة جلجل لتنصب يوما ايضا فتكلفوا لنصبه وجوها قال بعضهم ما نكرة
غير موصوفة ونصب يوما باضمار فعل اي اعني يوما وقيل على التمييز قال الاندلسي لا ينتصب
بعد سيما الا النكرة ولا وجه لنصب المعرفة وبهذا القول منه فيما يجوز نصبه قيل
على انه غير لان ما ينقاس التنوين كم رجلا اذا لو كان باضمار فعل لسوى المعرفة والنكرة
قال الاخفش في قولهم ان فلانا كريم سيما ان اتيته قاعدا ما يتعلقان الذي عوضا من المضاف
اي ولا مثل ان اتيته قاعدا واعترض ان الواو التي تدخل على سيما في بعض المواضع كقوله
وسيما يوم بدارة جلجل اعترضت كما في قولهم فانت طالق والطلاق البتة اذ هي مع ما بعدها
بتقدير جملة مستقلة والتي بمعنى المثل نحو جاني القوم وسيما زيد اي ولا مثل زيد موجود
بين القوم الذين جاؤني اي لو كان اخصر بي وكذا اذا خلا صاف ليحيى وخير الخروف ونصرف
في هذه اللفظة نصرفات كثيرة كثرة استعمالها فقيل سيما بحذف لا والواو سيما بتخفيف الياء مع
وبدون لا وحذفها وقد يجر ما بعد سيما على جعله بمعنى خصوصا فيكون منصوب المحل على الحال دفعة
بطلقة وذلك كما مر في باب الاختصاص نحو انا افعل كذا ايها الرجل من باب النداء الى باب الاختصاص
لجامع بينهما معنوي فصار في نحو انا افعل كذا ايها الرجل منصوب المحل على الحال مع بقاء ظاهره
على الحالة التي كان عليها في النداء من ضم اي ورفع الرجل كذلك سيما حتى يكون باقيا على نصبه الذي

الذي كان له في الاصل جاء اسم لا التبرئة معكونه منصوب المحل على المصدرية تمام تفصيلها
فاذا قلت اصنع زيدا وسيما ان كيما او على الفرس فهو بمعنى وخصوصا ان كيما وكذا في نحو اصنع
المفعول لفعل المقدر اي واخصه بزيادة المحبة خصوصا ان كيما وكذا في نحو اليه وسيما وهو ان كيما وكذا في نحو
اليه وسيما ان كيما اي خصوصا اه ركب جوب الشارح لي خصوصا اي ان كيما خصه بزيادة المحبة يجوز
ان يجعل بمعنى المصدر اللازم اي اختصاصا فيكون بمعنى وخصوصا ان كيما اي ويختص بفضل يجتني لاجلها
وعلى هذا ينبغي ان يؤول ما ذكره الاخفش اعني قوله ان فلانا كريم سيما ان اتيته قاعدا اي يختص بزيادة
الكرم اختصاصا في حال قعوده ويجوز في الواو وقبل سيما اذا جعلته بمعنى المصدر وعدم تجويزها
الا ان يجيء بها الكثرة وهي الكثرة اعتراضيه كما ذكرنا ويجوز ان يكون عطفا والاول اولى وقد يقال
سيما وقام سيما وهو ان اصل الا ان تدخل على اسم وقد يليها الفعل نحو ما جاءني الا ضحك او تعقد
ما اخبر المبتدأ كقولك ما الناس الا يعجزون وما زيد الا يقوم او ما يقوم او ما جاءني زيد الا يضحك او تعقد
نحو ما جاءني منهم رجل الا يقوم ويقعد ويجوز ان يكون ابتداء والا يقوم خبره والجملة في محل الرفع
الا ملغاة ومنهم من جعل العمل في قول اوشك التوصل بها الى العمل على قول آخر فيه بل وقد مر ما يقتضيه من الكلام
شوكها بالغاء وشذ كون الفعل مضارعا مثبتا بدونه كما مر واما الماضي فيجوز ان يليها في الشعر بلا قد
قليلا وذكر ما اقترانه بقد نحو ما الناس الا قد عبروا وذكر المغربي له من الحال المشبه كما مر واما المتقدم ماضي
منفي نحو قوله ما انعم الله علي نعمة لا شكرتها الله الا انا وعنه صلى الله عليه وسلم ما ابس الشيطان ابتي
آدم الا انه يجيء من قبل النساء وذكر اذا قصد لزوم نفي معمول ما بعد الا المضمون ما قبلها وانما دخلت على
الماضي مع ان هذا القصد لان هذا المعنى هو معنى الشرط والجزاء الغالب نحو ان تشتمني اكرمك وانما قلت في
الاغلب لانه قد يكون مضمون الجزاء منتفيا لمضمون الشرط بان يكون مقارنا لعدم الزمان نحو ان كان ابتداء

كان اشراف وان كان بناء على اشراف فهو شاذ نادر ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق فكما ان التعجب
المذكور هو الاغلب فلما كان تعجب مضمون ما بعد الفاء مضمون ما قبلها ما هو المراد وكان معنى حرف النفي مع الفا
يفيد معنى الشرط والجزاء اعني لزوم الثاني للاول جاز ان يعتبر معنى الشرط والجزاء مع حرف النفي والفاء فصار
ما قبل الفاء وما بعدها صورتي الشرط والجزاء وذكر اكثر النحاة ان الكلام لا يكون الا فعليا او مضارعيين
نحو ما تزورنا فتحدثنا وشذ بذا هو الغالب الشرط والجزاء اعني كونهما ماضيين او مضارعيين فجاز كون
الماضي الذي بعد الفاء مجردا اما فردا واما مع لا حالا كما ذكرناه في باب الحال وذكر كونه متضمنا معنى الجزاء
فيكون ما بعد الفاء على هذا المعنى ماضيا مجردا او مضارعا مجردا كما بدا وجاز ايضا ان ينظر الى كون
مثل هذا الفعل حالا في الحقيقة وان كان فيه معنى الجزاء فيؤتى به ماضيا او مضارعا مع لا او نحو ما تزورنا
الا واكرمني ولا تمرر بي الا واكرمني وانما تصرف لا واو مع هذا النظر لكون هذا الحال غير مقترن مضمونه بمضمون
عامله كما هو الغالب في الحال نحو جاء زيد راكبا ولفظه ايضا منفصل عن الفعل بالفجاءة ان ينظر مفردا
غير مرتبط مثل هذا الحال بعامله لفظا بحرف الربط اي الواو وثم اطرد نحو ما تزورنا الا وتكرمني وتدر فت واصك
عينه كما مر في باب الحال ويجيء الماضي مع لا واو قد ايضا نحو ما تزورنا الا وقد نزارنا وليس لا فتصار على قد
فقط بخلاف ما تزورنا الا قد نزارنا لان ان نظرنا الى معنى الجزاء الذي يستفاد من مثل هذا الحال في الجزاء لا يخرج
شيء القاء اذا كان مع قد يجيء بالواو نظرنا الى الحال الذي هو اصله فلم يجيء حرف الربط المذكور واما
قلنا ان الواقع في الحال مقارنة مضمونه لمضمون عامله لانه قد يجيء بخلافه كقولك كفوكف ضرج الدير معصفر
صائدا به غدا اي ثابتا على العهد وكذا معولكيز اذا ابرا لشيطان من بني آدم من يهنه غير الفاسد الناعما
من قبلها مع على المفروض عليه الخروج به كالواقع في الحاصل وقد تدخل الواو على هذا ايضا بمعنى ثانية على الماضي اذا القدر بها
قسم السؤال نحو نشدتك بالله الا فعلت وقول عمر رضي الله عنه كتابه الى ابي موسى عزمت عليك طاهرت كا

كاتبك سوطا كتبه اليه فاضرب كاتبه كتابه الى عمر رضي الله عنه وكتبه من ابي موسى وقولهم نشدتك الله
من قولهم نشدته كذا نشدا اي ذكرته فنشد المتعدي الى واحد مطاوع على الاول المتعدي الى اثنين والمعنى
ذكرك الله بان اقسمت عليك وقلت بالله لتفعلن او يكون نشدتك بمعنى طلبت اي سألتك الله كقوله تعالى
ابتغيكم آلهة اي ابغيكم اي طلبت اي سألتك الله من بين جميع ما يعظم به الناس الا تفعل كذا بمعنى
الا فعلك الا فعلك والا لتفضن معنى النفي الذي دل عليه نشدتك الله فتضمنه القسم لانك لو حلفت غيرك بالله
فقلت لتفعلن فقد ضيقت عليه لانه مع فعل مطلوبك وكانك قلت ما اطلب منك الا فعلك فتفعل بمعنى الفعلك
مفعول به لما اطلب الذي دل عليه نشدتك الله واني جعلته فعلا ماضيا لقصد لما لغة الطلب
حتى كانه المخاطب فعل ما تطلبه وصار ماضيا من انه تخبر عنه وهو مثل قوله تعالى وسبق الذين اتقوا ربهم
الناقع قولهم رحمك الله ومعنى عزمت عليك اي اوجبت عليك وهو من قسم الملوك وعلة الطلب الى يجيء الا بعد
النفي ظاهرا او مقدرا كما بدا وليجيء الا في المضارع نحو قوله تعالى وان كلا لما جميع قال ضيء كان واخواتها هو
المسند بعد نحو كان زيد قائما وامن على نحو خبر المبتدا ويتقدم معرفة اقول لما قال ان المسند دخل فيه
خبر المبتدا وجميع ما كان له الاصل ذكر قوله بعد نحو الباب خرج منها وقد ذكرنا انه يتضح في نحو قائم في
قولك كان زيد ابو قائم معناه ليس بخبر كان قوله وامن على نحو خبر المبتدا اي فيما يجوز له من كونه معرفة نكرة
ومفردا وجملة ومتقدما على المسند اليه ومتاخرا عنه ومما يجب من تقديمه على اسم اذا كان ضميرا واسم نكرة
نحو كان في الدار رجل وضمائر له على الضمير اذا كان جملة او شبهها او ظرفا وغير ذلك من الاحكام المذكورة
في باب المبتدا وقد يختص خبر كان ببعض من الاحكام نذكر بعضه هنا وبعضه في الفعال التي تقصه
فمما قيل انه من خصائصه ما ذهب اليه ابن درستويه وابن السيد انه يجوز ان يكون الماضي خبر كان نحو ما كان
زيد قام ولعل ذكر لدلالة كان على المضي فيصح المضي وقيد لغوا فينبغي ان يقال كان زيد في الدار يقوم

في الافعال الناقصة والمتعمل للاطلاق من دون تعرض للزمان اما جامد او صفة او مضارع
لشابهته اسم الفاعل بخلاف الماضي واجاز الاندلسي وقوع اخبار جميعها ماضية والاكثر تقدم
لعدم السماع في قوله وتقدم معرفة هذا بخلاف خبر المبتدا لانه لم يجز تقدمه على المبتدا اذا كان
معرفتين ولا قرينة للمايز ما ظهر بنا غلط ليس وان كانا معرفتين او منكرتين وبينا ان تخالفا امر ايهما
رافع للبس ويكفي ظهور احدهما. احدهما نحو كان زيد اخاه وينبغي هنا ايضا اذا انتفى الامران
فيهما ولا قرينة ان لا يجوز التقديم نحو كان القتى اخاه قال ويحذف عاملة مثل الناسر يجزيون باعمالهم
ان خيرا فخير ويجوز في مثلها ابقاؤه ويجب الحذف في مثل انا ان منطلقا انطلقت اي ان كنت
اقول وقوله عاملة اي عامل خبر كان وانما كان ينبغي له هذا الاطلاق لانه لا يحذف من هذا
الافعال الا كان واعلم انه يجوز حذف كان مع اسمها بعد ان ولو ان كان اسمها ضميرا علم
من غائب او حاضر نحو اطلبوا العلم ولو بالصين اي ولو كان العلم بالصين وادفع الشر ولو اصبعا اي
ولو كان الدفع اصبعا اي قليلا وقوله فدفعك ذكر ان صغا وان كذبا بهما اعتذر عن بيتي اذا قيلا اي ان كان
صغا وتقول لا تخالنه ان قائما او راجلا اي ان كنت ولو كنت وكذا الخطاب نحو رجل ولو راجلا وان
راجلا اي ان كنت ولو كنت والعامة على التركيب الذي المخا اعني ان يكون بعد ان اسم وخبرها الفاعل
وبعد لعل اسمها مفرد نحو لعل زيدا منطلق يا فتى لعل ان سيقا فسبق وان خبرها المخبر فتقول
تنظر فيه فان جاز كان مع كان المحذوفة بعد ان تقديرها فيه او بعدها وبحذف كان كما في قوله الناس يجزون
باعمالهم فانه يصح ان يقال ان كان معها في عمله خير جزاء وان لم يصح التقدير لم يجز ايضا ولكن
على ضعف معنوي اذ معنى ان كان معها في عمله خير يجزى به سبق وان كان في عمله خير معنى غير مقصود
لانه مراد المتكلم ان كان نفس عمله خيرا وان كان ما يقتل به سبقا لانه لما عمل وفي انكذا الاعمال

* انزعم العرب ان لقمة بن لقمان الذي بعثته عاد في وفدها الى الحرم يستسقي لها فلما ابطؤا عليه بغرناط سبع بقرات سمر من اطيب بقرة فيل
وخير لا يسرها الفط وبقاء سبعة انسر كل نسر خلف بعد انس فانقضاء النسور فكان اخر نسورة يسمى لبدا وهو منصرف لانه
ليس بمعدول حتى

وكذا ينبغي ان يمنع نحو كونك اليد بقوم لمثل ذلك العلة وهي ما مر على انه شبه مستحسن ولا يحكم بالطلاق
المنع فانه وقع فلا يرفعه مرة فرة ظاهرة او مقدرة انفعا لتقرير ان المحال اذا لم يستفد من مجرد كان وكذا
البواقي فالوجه اصبح وامسى وضحى وظل وبات وكذا ينبغي ان يمنع نحو يصبح زيد يقوم وكذا البواقي والاولى
والاولى كاد بناء على انها ماضية نحو يوشك ووقوع خبرها ماضيا بدا وقد تقدم قوله ينبغي ولقد كانوا عاهدوا الله
وان كان قصد قوله الشاعر كادت كليتها على ما كلفته فلا هوادة ولم يتعلم وقوله فضحك
خداه واضحى ابلها اصطلموا الذي عليها الذي افتى على لبد اذ لا منع من قيام شيئين يفيدان معنى الماضي
ومنع ابن مالك وهو الحق ما مضى خبرا صار ويصير ما دام وكل ما كان ماضيا من مثال ولا مثال ومرادفها
اما صار فلكونها ظاهرة في الانتقال في الزمن الماضي الى حالة مستمرة وهي مضمون خبر نحو كنت فقيرا فصرت
غنيا وانما منع مع القرينة ان لا يستمر الحال المنتقل اليها كقولك المريض كنت مريضا فصرت منذ ايام ثم مكثت
وكذا مال لدلالتها على مضي مضمون خبرها مستمرا مضمون افعال في الماضي الا ان يمنع قرينة وما يصلح لاستمرار ما هو
مستمر الجامد نحو زيد اسد والصفة نحو زيد قائم او يغني او مضروب او الفعل المضارع نحو يزيد يقدم الحق.
ويسمى ايجابه ماضي الدلالة وان كان في الاصل فعلا دالا على حدث الا انه لمضارعته اسم
الفاعل فقط او معنى يستعمل غير مقيد بزمان مستحقا له ولذلك اذا قلت كنت ايمانك ولم يدل على استمرار
واذا قلت كنت آكل فطائر استمر فكذلك الثلثة اي الجامد والصفة والمضارع لصدقها بالاستمرار
ان تعجل فضال لصاب وقائل واني انما يخلق الماضي فانه لا يستعمل في الاستمرار مستقبلا لهذه الثلثة فلم
يقع خبرا لهذه الافعال واما ما دام فلم يقع خبرا ماضيا لان ما المقيت للمدة نحو ما دمت شاربا فتغلب
الماضية الاغلب لمعنى الاستقبال كما يجيء في مضارع افعال فلهذا تقول اجلس ما دام زيد جالسا وقد
يجيء بمعنى الماضي كقوله ستبقى ما دمت حيا واما ليس فراجع الى النفي مطلقا كما يوضح بيت سيبويه على ما يجيء في

خبره ولا انقدره بدا او ضميره وقد افعل استغنا بهذا الذي قلناه ضعيف من حيث المعنى واما من حيث
اللفظ فضعيف ايضا لان حذف كان مع خبرها الذي هو صورة المفعول المفضلة حذف شيء
كثير ولا سيما اذا كان المخبر بها ويجوز ولا سيما اذا كان ضميرا
منفصلا افاده قلت فقدر للرفع كان الناقصة قلت يضعف لقلة استعمالها ولا يحذف الا كثيرا مع
المخفف ولكون الشرط دالا على المحذوف وانه لم يجز تقديره مثل ذكر نعين نصبا او نحوه يكاد
ركبا فقريب وان راجلا فراجل اي ان كنت راكبا فان راكب وربما جر ما بعدا ان وان لا مع ما بعد فانحا ان
صحبوني ضميرا كان المقدر الى مصدر ما عدا بحرف جر نحو المراد مفعول ما قبل به أي بسبق فضيعا اي ان كان
قتله بسبق فقتله ايضا بسبق ولكن ما بين مرتبة بين رجل صالح ان زيدا وان عمرا وذكر لفرط الدلالة
على المجاز بتقدم ذكره فتبين بما ذكرنا ان النصب في الاول اما مختار او واجب واما الاسم الذي بعد الفاء اي
فرفعا في الاول رفعه بالضمان مبتدا بعد الفاء وهي سائغ كثير واما نصبه بتقدير كان بعد الفاء اي
فيكون ما يقبل به بسبقا او بتقدير فعل الاشتغال فيجري خبرا وحذف المبتدا اولى لانه مقدر ما حذف في
الجملة وايضا حذف المبتدا اكثر ما حذف كان وغير ذلك مما نحى الفعل الناصب المذكور وقبل لانه يجيء
مع الجملة الاسمية اكثر منه مع الفعلية ويجوز ان يقال انه يجيء الفاء الفعلية انما يفعل اذا كان الفعل
ظاهرا فاما اذا كان مقدرا فلا يبدو من الفاء نحو ان ضربني فزيد اضربه فاذا ثبت ان نصب الاول
ورفع الثاني اصل فعكسه قبيح الوجه لمخالفة الاصل في الموضعين ونصبهما ورفعهما متوسطان لمخالفة
الاصل في موضع واحد قوله ويجب الحذف اي ويجب حذف كان بعد ان معوضا منها ما نحى قولك اما انت
اما انت ذاهبا فانت قوي لما كلهم الصبيعا وان كنت فحذف صرف الجر جوازا على القياس المذكور والمفعول له
ثم حذف كان وابدل منه ما فوجب الحذف لئلا يجمع بين العوض والمعوض منه واجاز ليبرد ظهورها على ان

الطلاح هذا الصلاح ح
بد ان الاصلح فطلاق اي ان كان
كان الزوج بصالحا فالاولى
بطلاق ويوشك ان يكون صالحا
حسكي الفقط

١٨٤

ان ما زائدة للعوض ولا يشتد ذكر الميم عند ذكر الفاء الساكنة في الميم وهو يا في الضمير المرفوع
المتصل بلا عامل يتصل به فجعل منفصلا فصار انا انت ونحو ايضا اما زيد فانه قائم وقال الكوفيون
ان المفعوله بمعنى المكسورة الشرطية ويجوزون ان المفعوله شرطية قالوا الفرا ان في قوله تعالى أن
تضل احديهما اي فتجعل الهمزة وكسرة بمعنى واحدا بمعنى الشرط واما عندهم ايضا عوض من الفعل المحذوف
ولا ادري قولهم يعيد من الصواب جملة عائدة اللفظ والمعنى اياه اما المعنى فلان معنى قوله اما انت
ذاهبا فانا اقول ان كنت ذاهبا فلست بعقل واما اللفظ فلجر الفاء في بيت البيضاوي في قوله اما انت
فالله بكلاءة ما لك وما لك معطوف اما انت بفتح الهمزة على اما انت بكسر الهمزة وهو من شرط
بلا خلاف والبصريون يقولون اما انت منطلقا انطلق بعد بالرفع والكوفيون بجزم وجزمه بان
المفعوله الشرطية وجوز الرفع مع كونه جوابا الشرط لكون الشرط ماضيا وذا لازما ولما كان معنى الشرط
هنا ظاهرا قال سيبويه دخلت ان معنى اذا ما اذ من شرطية بلا خلاف ولا بد عند البصريين
من تقدير فعل يعمل في الحال والجار والمجرور الذي هو بعدها ان كنت ولا يصلح ان يكون ذلك
لهم بالكلام لانه معمول فيما لا يتقدم عليها واما نحو اما يوم الجمعة فان زيدا قائم فيجيء الكلام عليه
في حروف الشرط وايضا ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبل الفاء اتفاقا واما الشرطية اما ظاهرة كما في قوله تعالى
واما بنعمة ربك فحدث واما مقدرة نحو مريك فلتحي في حروف الشرط فيقدر البصريون اي اما انت ذا
تغر تنكر وتفتخر وينبغي على هذا ان يكون قوله فالله بكلاءة بجزم اما انت والعامل في اما انت مقدر
محذوف اي يكلاك الله لان الجمل لا تحاك وكلة تكلف والاولى ان تقول ان ان الشرطية كثيرا ما تحذف
مع كان الناقصة فان حذف شرطها ولم يعوض عنها بغير حذف الشرط عن صورتها نحو ان خيرا فخير
واه هنا وان كذبا وكذا ان حذف شرطها وعوض عنها بغير كقولك ان زيدا كان منطلقا وان حذف

ان ما زائدة للعوض ولا يشتد ذكر الميم عند ذكر الفاء الساكنة في الميم وهو يا في الضمير المرفوع
المتصل بلا عامل يتصل به فجعل منفصلا فصار انا انت ونحو ايضا اما زيد فانه قائم وقال الكوفيون
ان المفعوله بمعنى المكسورة الشرطية ويجوزون ان المفعوله شرطية قالوا الفرا ان في قوله تعالى أن
تضل احديهما اي فتجعل الهمزة وكسرة بمعنى واحدا بمعنى الشرط واما عندهم ايضا عوض من الفعل المحذوف
ولا ادري قولهم يعيد من الصواب جملة عائدة اللفظ والمعنى اياه اما المعنى فلان معنى قوله اما انت
ذاهبا فانا اقول ان كنت ذاهبا فلست بعقل واما اللفظ فلجر الفاء في بيت البيضاوي في قوله اما انت
فالله بكلاءة ما لك وما لك معطوف اما انت بفتح الهمزة على اما انت بكسر الهمزة وهو من شرط
بلا خلاف والبصريون يقولون اما انت منطلقا انطلق بعد بالرفع والكوفيون بجزم وجزمه بان
المفعوله الشرطية وجوز الرفع مع كونه جوابا الشرط لكون الشرط ماضيا وذا لازما ولما كان معنى الشرط
هنا ظاهرا قال سيبويه دخلت ان معنى اذا ما اذ من شرطية بلا خلاف ولا بد عند البصريين
من تقدير فعل يعمل في الحال والجار والمجرور الذي هو بعدها ان كنت ولا يصلح ان يكون ذلك
لهم بالكلام لانه معمول فيما لا يتقدم عليها واما نحو اما يوم الجمعة فان زيدا قائم فيجيء الكلام عليه
في حروف الشرط وايضا ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبل الفاء اتفاقا واما الشرطية اما ظاهرة كما في قوله تعالى
واما بنعمة ربك فحدث واما مقدرة نحو مريك فلتحي في حروف الشرط فيقدر البصريون اي اما انت ذا
تغر تنكر وتفتخر وينبغي على هذا ان يكون قوله فالله بكلاءة بجزم اما انت والعامل في اما انت مقدر
محذوف اي يكلاك الله لان الجمل لا تحاك وكلة تكلف والاولى ان تقول ان ان الشرطية كثيرا ما تحذف
مع كان الناقصة فان حذف شرطها ولم يعوض عنها بغير حذف الشرط عن صورتها نحو ان خيرا فخير
واه هنا وان كذبا وكذا ان حذف شرطها وعوض عنها بغير كقولك ان زيدا كان منطلقا وان حذف

ان ما زائدة للعوض ولا يشتد ذكر الميم عند ذكر الفاء الساكنة في الميم وهو يا في الضمير المرفوع
المتصل بلا عامل يتصل به فجعل منفصلا فصار انا انت ونحو ايضا اما زيد فانه قائم وقال الكوفيون
ان المفعوله بمعنى المكسورة الشرطية ويجوزون ان المفعوله شرطية قالوا الفرا ان في قوله تعالى أن
تضل احديهما اي فتجعل الهمزة وكسرة بمعنى واحدا بمعنى الشرط واما عندهم ايضا عوض من الفعل المحذوف
ولا ادري قولهم يعيد من الصواب جملة عائدة اللفظ والمعنى اياه اما المعنى فلان معنى قوله اما انت
ذاهبا فانا اقول ان كنت ذاهبا فلست بعقل واما اللفظ فلجر الفاء في بيت البيضاوي في قوله اما انت
فالله بكلاءة ما لك وما لك معطوف اما انت بفتح الهمزة على اما انت بكسر الهمزة وهو من شرط
بلا خلاف والبصريون يقولون اما انت منطلقا انطلق بعد بالرفع والكوفيون بجزم وجزمه بان
المفعوله الشرطية وجوز الرفع مع كونه جوابا الشرط لكون الشرط ماضيا وذا لازما ولما كان معنى الشرط
هنا ظاهرا قال سيبويه دخلت ان معنى اذا ما اذ من شرطية بلا خلاف ولا بد عند البصريين
من تقدير فعل يعمل في الحال والجار والمجرور الذي هو بعدها ان كنت ولا يصلح ان يكون ذلك
لهم بالكلام لانه معمول فيما لا يتقدم عليها واما نحو اما يوم الجمعة فان زيدا قائم فيجيء الكلام عليه
في حروف الشرط وايضا ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبل الفاء اتفاقا واما الشرطية اما ظاهرة كما في قوله تعالى
واما بنعمة ربك فحدث واما مقدرة نحو مريك فلتحي في حروف الشرط فيقدر البصريون اي اما انت ذا
تغر تنكر وتفتخر وينبغي على هذا ان يكون قوله فالله بكلاءة بجزم اما انت والعامل في اما انت مقدر
محذوف اي يكلاك الله لان الجمل لا تحاك وكلة تكلف والاولى ان تقول ان ان الشرطية كثيرا ما تحذف
مع كان الناقصة فان حذف شرطها ولم يعوض عنها بغير حذف الشرط عن صورتها نحو ان خيرا فخير
واه هنا وان كذبا وكذا ان حذف شرطها وعوض عنها بغير كقولك ان زيدا كان منطلقا وان حذف

شرطها وجوبا بلا فسخ وجب تغييرها صورتها من كسر الهمزة الى فتحها لان بقائها على الوضع
الاصلي مع قطعها وجوبا عما مقتضاها الاصلي بلا وغير لها كالعوض منكر فاذا تغير
عما لها الوضعي سهل حذف شرطها على سبيل الوجوب. لانها شبهت كانما ليت في الظاهر حرف
الشرط ولا بد اذا ما ليكون كالكافة لها عما مقتضاها اعني الشرط ثم لما يخ حالها عند ذكرها ان
تحذف منها كان مع كلها وجوبا او خذفها وصلها فان كان الاول وجيء بعدها بالفاء ليؤذن بان
العلة الاصلية حرف الشرط لانه الفاء علم السببية فجيء بها لما تغيرت صورة حرف السببية اعني ان وسقط
على سبيل الوجوب. يجب لجزاء السببا عني كان مع كلها وجوبا وذكر نحو اما زيد فمنطلق اي اما ان يكن
في الدنيا شيء فزيد منطلق اي ان يكن شيء في الدنيا في وجود ابو جيد انطلاقه اي ابو منطلق لا محالة فلا بد
اذا ما اقامة جزء من الجزاء مقام الشرط لانه لم يبق منه شيء كما يحذف حروف الشرط وان كان الثاني
فالفاء غير لازمة بل يجوز حذفها والاتيان بها نحو اما زيد منطلقا انطلقت واما اذا تغرقا فوي
واما فتح لانه ان الشرطية مع ما دون حذف الشرط كما انبئه الكوفيون قليل شعر وقد يحذف كان مع ما
المكفوفة فيبطلا وقال سيبويه لم يجز حذف الفعل مع ما المكفوفة قال ابو علي لان ما التي بعد ان تمنعها
اللام من تاكيد الفعل فلما تم جاز حذفه اما تخافن ومن عض ما ينثنين شكيرها النون كما جاز مع اللام
في نحو ليفعلن كما يكون مع نون التاكيد فلم يحسن حذف الفعل مع ثبوت ما يؤكد وقد جاء كانه انما قصد
حذفه بعد ما دل نحو واضوله نحو ما يشك لدنا فقال اي لدنا ان كنت قائلا فان قال ما لدن سؤلا فالى انما
اي لدنا كائنا سؤلا والا فلا دان لدنا فانه قد يضمر ذات تنوين سلم ان واخواتها هو المسند بعد
دخولها بتنقض بمثل اخوتها فوكان زيدا قائم اخوه المنصوب بدلا التي لنفي الجنس والمسند اليه
بعد دخولها يليها نكرة مضاف او شابهه نحو لا غلام رجل ولا عشرين درهما فان كان نكرة ومفرد

ص
العقد واحد العقاد والسلك
والنظم ما ثبت حول الثوب
من اصله هكذا
وله
اذا ثبت منظم ثبت الله
ثبت هكذا
ص
الثوب الذي
ثنيها والنسج
عليها وان عليها
ثنيا ثنيها سبعة اشبار
او ثمانية الواحد ثنية
اللهم وله الحاشية التي تلبس
هكذا

فهو مبني على ما ينتصب به وان كان معرفة او مضافا بينه وبين لا وجب الرفع والتكرير فهي قضية
ولا ابا حسن لها ناول لم يعمل سلم لا التبرئة التي لنفي الجنس كما قال سلم ان واخواتها لان كلا منه
في المنصوب وجميع ما في سلم لا المذكورة ليس منصوبا بل بعضه مبني كخمسة عشر رجلا فلما قصد الجعل المنتفي
احتاج الى التنقيد المذكور لان سلم لا لا يكون منصوبا الا بانضمامها وهو لذلك كرة وكونه
مضافا او شبيها به وان يليها فلو اقتصر على احدهما لم ينتصب كما مر ولو قصد الى ضد سلم ما حيث
كونه سلمها لكان يكفيه ان يقول كما ذكره والمسند اليه بعده فولها قوله يليها وكرة ومضافا
اصل العمل فيها والعامل فيها المسند وذو الحال الضمير المجرور في اليه قوله لا غلام رجل لك مضاف
وقوله لا عشرين درهما لك مضاف له وقد بينا معنى المضاف له للمضاف في باب المنادى قوله فان
كان مفردا اي فان كان سلم لا مفردا ولم يجز كسلم لا بصرها لكن بسياق الكلام يدل عليه ولا يعود
في باب المنادي من قولهم مبني على الفتح ليدخل فيه نحو لا غلامي لك ولا مسلمين لك ويعني بالمفرد
ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه المثنى والمجموع والمضاف الى ياء المتكلم عند الزجاج والفارسي
اما اليه خلافا للمبرد والاخفش وغيرهما وانما وفعل ذلك فرقا بينهم لاجمال في سيبويه وذلك
انه قال ولا تعمل فيما بعدها فنصبه بغير تنوين ثم قال وانما ترك التنوين في معمولها لانها بعلت
وما تعلق فيه بمنزلة سلم واحد كخمسة عشر فاول المبرد قوله فنصبه بغير تنوين انها
نصبه اولا لكنها بنيت بعد ذلك فحذف منه التنوين للبناء كما حذف في خمسة عشر للبناء اتفاقا
وقال الزجاج بل مراده انه معرب لكنه مع كونه معربا تركب مع عامله لا ينفصل عنه كما قال
ابو سعيد انما كان مع عامله لافادته التبرئة لان التعريف كما افادته من السؤال فيه في قول من

رجل في الدار لان لا رجل في الدار جواب هل من رجل فركبوا لا مع النكرة كما ان من مركب معها طبعا
بخلاف التوالي ثم حذفت التنوين لثقل الكلمة بالتركيب مع كونها معربة والاولى ما ذهب اليه اليمني
واصحابه لان هذه التنوين حالة الوصل من اسلم المنون لغير الاضافة والبناء غير موجود وايضا
التركيب مع لا والمنفي ليس بشيء منهما المضاف والمضاف اليه والجار والمجرور والمركب التنوين
من الثانية المضعفة وقول سيبويه انما حذف التنوين من المنفي لانه لا يعمل الا في النكرة ولا و
معمولها في موضع ابتداء فلما خولفت بها غير حال اخواتها فولفت بلفظها يعني ان اختصاصها
بالنكرة كونها مع ما بعدها بمنزلة اسم واحد معمولها على مذهبه فال بنيانه او سبب حذف تنوين معمولها
عندهم قال بالمرابط لانها يحمل على الشبيهة خالفت سائر العوامل كان واخواتها فولفت معمولها بانه
المعمول وهذا طريق اعني بناء المعمول وحذف التنوين منه لمخالفة العامل اخواته والحق ان يقول
انه مبني لتضمنه لمن الاستغراقية وذلك لان قولك لا رجل ينصرف نفي الجنس بمنزلة لا من رجل بخلاف
لا رجل في الدار ولا امرأة فانه وان كان النكرة في سياق النفي تفيد العموم لكن لا تضاهيل هو
الظاهر كما انه ما جاءني من رجل ينصرف في الاستغراق بخلاف ما جاءني رجل اذ يحتمل رجلا رجلين
رجلان وما جاءني من رجل بل رجلان لما اراد النصيص على الاستغراق ضمنوا النكرة معنى من
فبنوها وانما بنيت على ما ينصب به ليكون البناء على حركة لخفتها النكرة في الاصل قبل البناء
ولم يبن المضاف والمضارع له لان الاضافة ترجع جانب الاسمية فيصير ملحقا بها في باب خفته
في الاصل اعني الاعراب ولا يكون المضاف مبنيا الا نادرا نحو خمسة عشر وكحو وما قال المنفي بغير
حذف وتنوينه دلالة على كونه مركبا معها قال لعدم تركيب المضاف والمضارع له لانه لا تركيب اكثر من
كلمتها واما نحو لا رجل ظريف فسيجيء حكمه ونحو لا مسلمات ولا مسلمين مبني خلافا لليمني فانه قال بانه

كذب بلا مال

لان النون كالتنوين الذي هو دليل الاسم فحقه ان يحذف بحق بان يقال ويا زيدون ويا مسلمات مع ويبقى
النون اذ لو كانا معربين لقيل يا زيدين ويا مسلمين والنون ليس كالتنوين في الدلالة على التمكن كما مر في اول
الكتاب وتقل عنه انه قال لانه المثنى والجموع في حكم المعطوف والمعطوف عليه والمعطوف عليه
مضارع للمضاف فيجب النصب ورد بان المعطوف عليه باب لا مبني نحو لا رجل وامرأة ولا ان
يقول ارجع به عطف النسق الذي يكون التابع والمتبوع فيه كاسم واحد كما ذكر في النداء
في نحو يا زيد وعمرو ولقائل ان يقول ان المثنى والجموع مثل هذا المنسوق لكنه ينقض بيا زيدان ويا زيدون
وانما قال اذ لا يلزم من المركبات ما يثنى فيه الجزء الثاني ويجمع وبحق ان لم يتم دليل قاطع
على ان لا مركبة مع المنفي كما يجيء بيانه ولو سلمنا فليس بناؤه للتركيب كما مر بيانه وان سلمنا فنحن
نقول حذف نونه وحذف نون المثنى والمجموع حذف يختص بهما كما يختص باب المثنى والجمع بسلامة المؤنث
فبعضهم بنوه على الكسر مع التنوين فيقال لا رجلا ان التنوين المقابل لا التمكن بدليل قوله
مسلمات ومنفوض ينحو يا مسلمات بجرد عن التنوين الفاقا والجمع بالكسرة بدل التنوين لا زيادة
لم تكن للتمكن فهي شبيهة للتنوين التمكن فيكون على بنائه الغوي بناء اخذا في عموم قوله بيني على
ما ينصب به والمازني يفتحه بدل التنوين نحو قوله اوى لشباب الذي يجد عواقبه فيه تلذ ولا
لذات للشيب صار ما مخالفة في الحركة لسائر المبنيات بعد البناء كما كان معربا بالحركة قبل دخولها
وبهذا اولى ما قيل صار الكتاب على نيف وادوا عشر الف ان الجاني اذا دخل على البناء
منع من بناء المنفي بعد نحو قولك كنت بلا مال وغضبت من لا شيء وذلك لتعذر تقدير ما بعده اذ لا يجوز
بلا مال ولا شيء فان عمل لا انما كان لشابهتها انه كاين وبوسطها يبطل الشبه لانه لا بد لها
من التصدر وبحق نظر الى لفظ لا فجعل كنت بلا مال وذلك كاين مع لا الزائدة نظرا الى

لفظها كما انشد الا فتى لو لم يكن غطفان لا ذو يابها ٭ الى لامث ذو واصابها عمر اقول لا اله وقد
اعتبرت فبنى اسمها فما ظنك بجواز البناء مع عدم زيادتها كمنذ مع ذلك قليل ونحو قوله تعالى لا تثريب
عليكم اليوم عند سيبويه وجماعة الظرف بعد المنفي لا يتعلق بالمنفي والا كان مضافا للمضاف
فالنصب كالرفع لا فعل مقدر بل الظرف متعلق بمحذوف وهو خبر المبتدا كما في قوله عليك تثريب واليوم
معمول لعليكم ويجوز العكس وكذا قوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله اليوم خبر المبتدا واله كان بعده
اذ المعنى لا وجود عاصم على حذف المضاف وقيل من امر الله متعلق بما دل عليه لا عاصم اى لا يعصم
من امر الله فلا نظرة ان فعل الجار والمجرور متعلق بالمنفي والا لوجب ذكره الظاهر بل مذهب متعلق
بمحذوف وكل مصدر ينحل بحرف مصدري والجر يجوز حذفه فحذف الجار هنا عما ذكر المصدر منونا كان او منقوصا
كما تقول لا نكال عليك ولبك المصيب وبك الخوف وبك الاستعانة وما عليك المعول وليس بك الا النجاة
ومنه لا تثريب عليكم وذلك لان المجرور هنا اعني ما يتعلق به الجار فيه معنى المبتدا للتضمن
ضميره وليجوز فيه ذلك سلم الفاعل فلا تقول بك مار على انه بك صيغ عنه مار فلذا قدر نا له
لا عاصم لقوله من امر الله وتقول لا مصلح للجامع اذا تعثرت الوجود ما يوقع صلاته في
الجامع اى ليس في الوجود ما يصلح في الجامع ويجوز ان يكون مستقرا في الجامع او في عند بذا وهكى ابو علي
عن البغداديين انهم يجيزون ان يكون الظرف والجار في نحو آمن بالمعروف ولا عاصم اليوم من امر الله
من صلة المنفي المبني وفيه ان المضارع المضاف لا يبنى وذهب به مالك الى انه مثل هذا مضاف
معرب لكنه انتزع تنوينه لشبهها بالمضاف فيه وان كان معرفة او مفصولا بينه وبينما لو وجب الرفع
والنكرة اعني ان لا التبرئة انما تعمل لشبهها لانها وجه المشابهة ان اله للمبالغة
في الثبات اذ معناها التخفيف المفرد لا التبرئة للمبالغة النفي لانها للنفي الجنس فلما توغلت في التعريف الذي

اعني في النفي والاثبات ابهمت فاعملت عملها وعملها مع هذه المشابهة ضعيف لوجهين احدهما
اصلها التي بمعنى انما تعمل لشبهها الفعل لا بالاصالة فهي مشبهة بالمشبهة والثاني ان الظاهر
ان بين ان ولا التبرئة تنافيا وتناقضا لا تشابها ومقارنة فعلى هذا تقول انما لم تعمل في المعرفة
لان وجه المشابهة وهو كونها للنفي الجنس لم يكن حاصلا فيها مع دخولها على المعرفة اذ ليس المعرفة
لفظ جنس يصح ان ينفي الجنس بها بنفسها وكذا لم تعمل في المفصول بينه وبينها لما ذكرنا من ضعف عملها
ولانها تدل على العمل في البعيد عنها وكما لم يجز العمل في المفصول لم يجز بناؤها ايضا لان الموجب
للبناء تضمن ما من معنى الاستغراق ودليل تضمنها لا التبرئة فلما بعد دلالتها ضعفا ان تتضمنا
ومما قال ان الفتحة اعرابية قال انما حذف التنوين بعد التركيب دلالة على التركيب وقد انتفى التركيب
بالفصل وقيل انما لم يبن مع الفصل لانها لما لم تزها تعدى البناء منها الى المنفي بسبب التركيب فاذا
انتفى التركيب انتفى التعدي البناء اليه ثم نقول ويجوز لما ذكرنا من ضعف عملها ان تلغى بها مع كون
المنفي نكرة غير مفصول وبجميع المواضع الثلثة اى التي ألغيت فيها لا اما وجوبا كما في المعرفة والمفصول
واما جوازا كما في النكرة المتصلة تكريرها ولا يجب ذلك اذا اعملت او بنيت اسمها وذلك لان المقصد
قيام القرينة على كونها النفي الجنس وعملها تعمل ان او بناء اسمها كافية في هذا الغرض اذ لا يكون ان الا
مع لا التبرئة واما اذا ألغيت فانه جعل تكريرها مبنيا على كونها لنفي الجنس في النكرات لان نفي
الجنس هو تكرير النفي في الحقيقة واما في المعارف فالتكرير يجيء لما فاتها من نفي الجنس الذي لا يمكن
ان يحصل في المعرفة واجاز ابو العباس وابن كيسان عدم تكريرها في المواضع الثلثة اما مع المعرفة
فنحو لا زيد في الدار وقولهم لا تكن كذا وكذا واما مع المفصول فنحو لا فيها رجل قال لا يكثر فيها
ولا ضعف ثم اذا ثبت ذكاريها ان لا الهنا لوجودها واما مع المكرر المنفصل فنحو لا رجل في الدار

قال وانت امرؤ متا تخلفت لغيرنا حيوتكر لا تنفع وتذكر فاجمع ومثله قولهم سلواء وقوله فانا ابن
فيس للصاح وقوله تركتني حين لا مال لغيبتي وحين بهن زان النكر وكليا واجيبا فانهم لا يذكر
ان تفعل كذا بمعنى لا ينبغي بل كان تفعله فهي المعنى الداخلة على المضارع ولكن لا يلزم تكريرها والقول
مصدر بمعنى التناول وهو ههنا بمعنى المفعول اي ليس منا ولكن وما فوذكر هذا الفعل اي لا ينبغي ذكر
ان تاخذ وتناوله ويشهد قوله انه لا اليتامى جوعهم ولا تنفع ولا ابرح ولا استبرح ولا مال
وقولهم سلواء وقيل ان لا لا تنفع وما بعدها بمعنى ليس وقد ذكرنا في المرفوعات انه لم يثبت اعمال ما
عمل ليس قال الرضي هل ذكر على الضرورة والشذوذ وعلى هذا تقول ليس يجيء الا هذيان تكريرها المهملة
الداخلة على غير لفظ الفعل الماضي على وجهين احدهما ان يكون داخلة على الفعل تقديرا وذكر اذا دخلت
على منصوب بفعل مقدر نحو لا رجلا اي لا لقيت رجلا او لا رجل في الدار بل رجلان ونحو لا الها الا الله
اثبت الها ولا سهلا اي لا وطئت سهلا ولا تمرة اي لا تمر عينك تمرة وكذا لا مرحبا ولا كرامة
واذا دخلت على مجيبة بمعنى الدعاء نحو لا سلام عليك ولا بكا لسؤل لا تدعو بالفعل او لا انه في
الاصل امر او نهي فكانه قيل لا تسلم سلاما كما ذكر في باب المبتدا ولا اصابك الصوا واذا دخلت
على ما يكون ان تفعل كذا اي لا ينبغي كما مر او انا لم يكرر لان في ذلك الموضع لانها اذا دخلت على الفعل لم يجب
تكريرها الا اذا كان الفعل ماضيا غير دعاء نحو قوله تعالى فلا صدق ولا صلى على ما يجيء في تسليم الحروف
وثانيهما ان يكون لا بمعنى غير معمل احد ثلثة شروط احدها ان تدخل على لفظ شيء سواء انجر
بالاضافة نحو هو لا شيء او بحرف الجر اي حرف كان نحو كنت بلا شيء وغضبت من لا شيء وما انت
الا كلا شيء وذهبت من لا شيء او انتصب نحو انك ولا شيء سواء او انرفع نحو انت لا شيء وثانيها
ان يتجرا بعدها بباء الجر قبلها نحو كنت بلا مال ولا يتجرا اذا لم يكن لفظ شيء اليها من حروف الجر وليست الجواب

انجرار بالاضافة واما قول جرير ما بال ظهنكر بعد العلم والدبر وقد اكر مشيب صاحبها فانا
فالاولى ان لا زائدة كما في قوله في بئرلا حور سرى وما شعر اي علاك الشيب وقد وقد الشيب ولم يشب
قبل اوانه اي في وقد يكون في اثنائه وقد الشيب والوقد الاول للثلثين الحاقوما مثلا فاضاف
الاول الى الثاني صلى الله عليه وسلم قال ابو علي لا غير زائدة على تاويل وقد لا وقد الدهر وكما قوله الثلثين
واما قول الشاعر حنت فلوصي حين لا حنت فجيء الاول مضاف الى الجملة اي حين لا حين حنين حاصل
وثالثها ان يعطف ما بعدها على المجرور بغير كقولك ما فعل غير المفضوب عليهم ولا الضالين وقولك
ما زيد غير فاسق ولا شجاع وتفعل ايضا بمعنى الفاسق ولا الشجاع وليجز ان غير زيد ولا احد
قالوا لانهم راعوا صورة لا غير مجعولة بمعنى غير فانه يلزم تكريرها مع العلم واما المعرف باللام
فان التعريف فيه غير مقصود فصار في حكم المنكر ويجوز عدم تكريرها مع المنكر فيل جعلا بمعنى غير
نحو لا رجل ولا غلام رجل بخلاف العلم واما المعرف باللام معمل البتة فلا بد معه من تكريرها نحو لا
الرجال في الدار ولا امراة ويستضعف هذا التعريف بعدم روجه الى معنى غير اضعف منها ايضا اذ
الخروج بجواز عدم تكريرها نحو انت غير الفاسق ولا الشجاع والزمت التكرير قيل حرف ليس فيها النفي وهذا
هذا وان كان لا بمعنى غير يجيء دعاء عند الشرط نحو قوله تعالى الى ظل ذي ثلث شعب
لا ظليل ولا يغني من اللهيب وقولك زيد لا راكب ولا ماش وجاءني زيد لا راكبا ولا ماشيا واما قول
العوام انا لا راكب والله انا اعم من الراكب والحيوان وغير مستند الحيثية وهو ان تركيب النكرة مع
الشرط الاول معلل بكونه مستغرقا لما يصح له الشيء وهو معنى الشرط معلل بعدم الاعتداد باصلها الذي هو كونها للنفي
وذلك بتقدير من الاستغراقية بعدها للتقدير دخول حرف الجر على حرف الجر فلذا جاز جئت بلا زاد
من غير تكرير معمل العلم وهو معنى الشرط الثالث معلل بكونها كالمكررة لان غير بمعناه ومعنى كونها لا بمعنى

الفلوص من الفوت
اي انه وهي بمعنى الجارية
من الناد هكذا

بمعنى غير كررها لئلا يتوهم ان الثاني للاول الذي يعده كغير فلا يكون لها فائدة الكلام ويكون بمنزلة اتيا لمنعي
مضروب ليجلد فيلزمها التصدق واعلم انه قد يقال العلم المشهور ببعض الخلال ينكر فينصب
وينزع منه لام التعريف ان كان فيه نحو لا حر بمكة اليوم ولا صعلوك في الصعب او مضافا
اليه نحو لا ابن زيد ولا ابن عمرو لا يجوز بهذا المعنى لفظي عبد الله وعبد الرحمن اذا سمي وان لم يطلق
على غير مسماه حتى يقدر تنكيرهما قال لا يتهم الليلة بمطر وقال ارى الحاج عندنا يجيئون غدا ولا امية
في البلاد والتأويل بالمنكور وجهان اما ان يقدر مضاف هو مثل فلا يتعرف بالاضافة لنية عمله في الباب التمام
وانما يجعل في صورة النكرة ينزع عنه اللام وان كان المنفي في الحقيقة بالاضافة هو المضاف المذكور الذي
لا يتعرف بالاضافة الى اي معرفة كان لزوال اللفظ واصالته ومنهم قال الاخفش على هذا التأويل
يمتنع وصفه لانه في صورة النكرة فيمتنع وصفه بمعرفة وهو معرفة في الحقيقة فلا يوصف بنكرة واما
ان يجعل العلم كالمشتهر بتلك الخلة كانه اسم جنس موضوع لافادة ذلك المعنى لا لمعنى فضيلة ولا
اباحسن لها الا فيصل لها اذا كرم الله وجهه كان فيصلا في الحكومة على ما قال النبي صلى الله عليه وسلم
افضاكم علي فصال عمر رضي الله تعالى عنه كالجنس المفيد لمعنى الفصل والقطع كلفظ الفيصل وعلى
هذا يمكن وصفه بالمنكور وبهذا كما قالوا لكل فرعون موسى اي لكل جبار قهار فيصير فرعون وموسى
لتنكيرهما بالمعنى المذكور ويجوز الفراء ادراء المعرفة مجرى النكرة باعادة التاء وبالياء في الضمير وسلم
الكسائي ايضا نحو لا اباك لنا اولا لنا ولا يعيد غيره مسموع قال وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله
ثلث اوجه فتح اسميهما ونصب الثاني ورفعه ورفعهما ورفع الاول على ضعف ويكون لا بمعنى ليس وفتح الثاني
اقول يعني اذا كررت لا مع اسمها عقيب كل منهما بلا فصل نكرة جاز في المجموع ثلثة اوجه الاول فتحهما
ووجه ان تجعل لا مع ما بعدها بمنزلة شيئين كما لو افردت كل منهما جاز صاحباها ويجوز على هذا سيبويه

سيبويه ان تفرد بعدها خبرا لهما معا اي لا حول ولا قوة لنا اي موجودة ان لنا لان مذهبه
ان لا المفتوح اسمها لا يعمل عمل ان في الخبر فما في موضع الرفع فلا قوة مبتدأ معطوف على محل لا وخبر
مرفوع بانه خبر المبتدأ لا خبرا فيكون الكلام ح جملة واحدة تخبر بها وتعرف ضمانها ويجوز ايضا
عنده ان تفرد لكل واحد منهما خبرا اي لا حول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فيكون الكلام جملتين
واما على مذهب غيره وهو ان لا المفتوح اسمها عاملة في الخبر عمل ان كما عملت فيه لا المنصوب اسمها
فيجوز ان تفرد لهما خبرا واحدا وذلك الخبر يكون مرفوعا بلا الاولى والثانية معا وهما وان كانا عاملين
الا انهما مثلان فيجوز ان يعملا في اسم واحد عملا واحدا كما ان زيدا وان عمرا قاما كان ما عملا في
واحد واما الممتنعان ان يعمل عاملان مختلفان في حالة واحدة عملا واحدا فمعمول واحد كما على اثنين
حصول اثر مؤثرين وهما وان يجوز ايضا عندهم ان تفرد لكل واحد منهما خبرا على حياله والثاني فيجعل الاول
ونصب الثاني على ان يكون لا الثانية زائدة لتأكيد نفي الاولى كما في قوله ما جاءني زيد ولا عمرا فكأنك
قلت لا حول ولا قوة كقوله فلا اب وابنا مثل مروان وابنه على ما يجيء فلا يجوز عند سيبويه ان تفرد لهما
خبرا واحدا بعدهما لان خبر لا حول مرفوع عنده بالابتداء وخبر قوة مرفوع بلا لان التأكيد
سلمها عاملة عنده في الخبر وفي الغير فيرتفع الخبر بعاملين مختلفين ولا يجوز فيجيء ان تفرد لكل
منهما خبرا على حياله وعند غيره يجوز تفرد خبرا واحدا لهما لان العامل فيه عندهم اذا الواو قد
يجوز ان تفرد عندهم لكل خبرا والثالث فتح الاول ورفع الثاني على ان لا الثانية كما في الوجه
الثاني الا ان العطف هنا على المحل كما يجيء في باب ان فعند سيبويه يجوز ان تفرد لهما معا خبرا
واحدا اي لا حول ولا قوة موجودان لكونه خبر المبتدأ وعند غيره لا بد لكل واحد من خبر ينفرد لئلا
يجتمع الابتداء ولفظ لا في الخبر ويجوز ان تجعل لا غير الثانية بل لنفي الجنس لكن تلغيها عن العمل

لما ذكرنا قيل من جواز الغائها مع كونها مكررة غير مفصولة لضعف الغاء العامل وقد حصل هنا شرط
الالغاء كما تقدم وهو تكريرها لان التكرير حاصل سواء الغينا الاولى والثانية معا كانت لاغوة ولا قوية
او الغينا الاولى دون الثانية كانت لاغوة ولا قوية على ما يجئ بعد او الغينا الثانية دون الاولى كانت
مستلتنا وهي لاغوة ولا قوية وتقدير الخبر مع جعل الثانية لا التي لنفي الجنس مثله مع جعلها ان المخففة سواء
ولا نقول ان الثانية هنا تعمل عمل ليس كما قال بعضهم لما قدمنا انه لم يثبت في كلامهم عمل لا عمل ليس
لم يرد الا كون الاسم بعدها مرفوعا والخبر منصوبا كقولهم ابرح ولا استبرح فظنوا انها عاملة
عمل ليس والحق انها لا التبرئة ملغاة للضرورة والرابع مرفوعها على ما ذكرنا انه يجوز الغاء لا التبرئة
لضعف عملها ولزومها التكرير كما تقدم فيكون الاسمان مرفوعين بالابتداء ولا الثانية اما انها زائدة
كما في الوجه الثاني واما ملغاة غير زائدة كالاولى وهذا ليس بشيء وغيره تقدير الخبر في هذا الوجه
واحدا للعمل هنا الا الابتداء فقط فاما ان تقدر لكل واحد منهما خبرا والكلام جملتان
او تقدر لهما معا خبرا والكلام جملة والخامس فعل الاول وفتح الثاني على ان لا الاولى للتبرئة لكنها
ملغاة لما ذكرنا من جواز ذلك لضعفها وقد حصل شرط الالغاء وهو التكرير ولا يلزم مع تكريرها
ان يتوافق الاسمان بعدهما في الاعراب اذا التكرير هو الشرط فقط وقد حصل كما ذكرنا فاذا تقرر هذا
فلما جاءنا بنا الى ما ذكرناه المصنف من قوله ورفع الاول على ضعف لكونها بمعنى ليس فانا لما ضعفت
هذا الوجه بل هو مثل الوجه الثالث والرابع سواء في حصول التكرير وتطابق الاسمين اعرابا بليس
بشرط ولا في الجمع للتبرئة الغيت فلم يبق فيها التنصيص على الاستغراق وتقدير الخبر في هذا الوجه
كما في الوجه الثالث سواء على المذهبين قال واذا دخلت الهمزة لم تغير العمل ومعناه سواء استفهام او العرض
او التمني اقول قال الاندلسي لا اعرف احدا يفعل ذلك الف الاستفهام دام اداة النفي فيكون الكلام مجردا

للاستفهام بل لا بد ان يكون اما للانكار او للتوبيخ او للتمني او للعرض وهذا الذي قاله مخالف لظاهر
قول سيبويه لانه قال اعلم ان لا التي للاستغراق تعمل فيما بعدها كما تعمل فيه اذا كانت في الخبر فمما ذكر قولهم
لا اطعان ولا فرسان عاديةً الا بحثوكم وسط الثنايا وفي المثل لا فاصر بالغير يقهرها ذل
بعد عزة ولم يذكر سيبويه ان حال الف العرض كحاله قبل الهمزة بل ذكر السيرافي وتبعه الجزولي والمصنف
وردة ذكر الاندلسي وقال هذا خطأ لانها اذا كانت عرضا كانت من صروف الافعال كان ولو صروف
الفعل فيجب نصب الاسم بعدها نحو الا زيدا تكرمه واما اذا كان الا بمعنى النفي كقولهم الطبيب الا فهم
ما شربها الطبيب الى نفر يمجاج فالمازني والمبرد قال حكمها حكم الجرة فيجوز عندهما العطف الوصف
على الموضع نحو الا مال كثير انفقه والا مالا وفهم سيرهما وغيرهما عندهما اما ظاهرا ومقدرا كالجرة
واضمار الخبر والجزولي مذهبهما وقال سيبويه لا يجوز حمل التابع على الموضع اذا التمني يغنيها عن الخبر
ويصير معنى الهما معنى المفعول فمعنى الا غلام اتمنى غلاما فلا يحتاج الى خبر لا ظاهر ولا مقدر
فهو كقولك اللهم غلاما اي ابتك غلاما واما بالي لا اكلمه فلا خلاف بينهم ان النصب على ما كان عليه
قبل الهمزة من النصب في المضاف والمضاف اليه والبناء في المفرد المنكر واما قوله الا رجلا جزاه الله خيرا
يدل على خصوصه بيت وابيت مضمن فعال يونس نونه ضرورة وقال الخليل الا من خصائص هذا او
سنذكر في قسم الحروف والفعل محذوف اي بدا لنا رجلا ورأى الفارسي الا للتمني نحو الا رجل فاكرمه
اليوم خيرا ورأى الاخفش بلى اي الا ترجل قال ونعت المبني لا والمفرد بليه مبني ومعرب رفعا ونصبا
نحو لا رجل ظريف وظريفة وظريفا والا فالا مر والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز مثل لا حول ولا قوة
اقول قوله ونعت مبتدأ والاول صفته وبني خبره وقوله مفرد اي بلا حال من الضمير في مبني والعامل
مبني اي يبنى النعت اذا ولي مبنيا لا وكان مفردا وانما جاز بناء النعت المذكور مع انفصاله عن لا

هذا الوجه هو الثالث والرابع في نسخة

قيل الخصائص الذي في غير بعضي
فصلا وفي الصحاح الذي يختص
به ويجوز ان يجعله من البيت
بالذي يليه هكذا

التي يسبب البناء اذ بها يزول معنى الحرف الموجب لتضمن ما يحتاج الى ثلثة اشياء فيه احدها
كونه في المعنى هو المبني الذي وليها اعني اسم لا وهو اللفظ متصلا به والثاني كون النفي في المعنى داخلا
فيه لان المنفي في قولك لا رجل ظريف هو الظرف لا الرجل فكانك لا دخلت عليه فكانك قلت لا ظريف
لم يبن صفة المنادى مع انها لظريف لان النداء متعلق بالموصوف والثالث قربه منها الى تسبب
البناء اذ الفاصل بينهما يسير الا واحدا وهو فيه اربع شرائط ان يكون نعتا مبنيا بلا
لا نعتا للمحل احترازا عن نحو لا غلام رجل ظريفا وان يكون النعت الاول الثاني وما بعده فلا
يبنى كريم في نحو لا رجل ظريف كريم وان يلي النعت المبني ولا يفصل بينهما فلا يبنى الوصف في نحو لا
غلام رجل ظريف وان يكون نعتا مفردا فلا يبنى في نحو لا رجل حسن الوجه واقامهم بها نعت
للمحل لانتفاء الوجه الاول والثالث فيه من الثلثة المذكورة اذ ليس هو المبني بلا وليس بعدها
وبين النعت الثاني وما بعده لانتفاء الاول والثالث ولانتفائهما لم يبن النعت المفصول من
المبني بغير النعت ايضا واتمام بناء النعت المضاف والمضارع له لانتمام الهيئتين اذ اولها
لا لم يهيء لها فلك هيئتان يجريهما مجرى كلمتين ولا تفقد في هذا النعت المبني انه مركب مع لا
المنفي كخمسة عشر لانه يحتاج اذا في وقع الاعراب لوا وفي جعل تلك كلمات كلمة واحدة
الى تكلفات مستهجنة وقال ابن برهان والسراقي تقتضيها عدة بنات ليث لا في بنات الموضع
قاصدة مركبة مع المنفي بل هي داخلة على الموصوف المركب مع صفته تعمل في محلها كما تعمل في خمسة
عشر اذ اقلت لا خمسة عشر ولتماثلهما وهذا على ما ذكرنا عدة اركان بتركيب لا مع التي في هذا
الموضع وفي غيره وعدة تركيب التي هي هنا مع نعته قولان ومعرب رفعا ونصبا سواء كانت الصفة
مفردة او مضافة او مضارعة لها وقال يحيى بن معط صفة المبني المضافة منصوبة لا غير

[illegible] من الثلثة المذكورة وهي
بقي النعت والثالث
الاول والثالث
باعتبار عدم الانفصال
لانفا لا بانفصال كونه في
المعنى لا بالمبني صفتي

نحو

نحو الجيد كريم الحسب ولعله قاسها على صفة المنادى المبني مضافة ولفارق ان يغير في بابها
لو باشرت المضاف لم يكن فيه الا النصب فلزمه النصب لما وقع صفة ما باشره ويجوز في المضاف
الذي باشرته لا الرفع وذلك اذا كنت تحو لا غلام رجل في الدار ولا غلام امرأة فلم يلزمه النصب
لما وقع صفة ما باشرته وايضا القسم في المنادى بنات فكانه هل وصفه المضاف الذي يجب نصبه
لو وقع منادى على النصب الذي هو حركته الاعرابية واجبا بخلاف المبني بلا فانه الفتح فيه بنائي
على قول واعرابي ضعيف على قول آخر والرفع اعرابي فكانه هل وصفه المضاف الذي لا يمتنع رفعه
لو وقع منعوتا على الرفع الذي هو حركته الاعرابية جائزا وذهبا بالبرهان ان رفع وصف مبني لا
في نحو لا غلام ظريف دليل على انه لا غير عامل لا في محل اسمها ولا في الخبر بل هي ملغاة والخبر
المعدوم مرفوع بكونه خبر المبتدأ اذ لو عملت النصب في المبتدأ وهي مغيرة معنى الكلام كانت
كليت ولعل وكانا ونحوها فلم يجز رفع وصف اسمها كما لم يجز رفع اوصاف
اسماء تلك لانتفاء معنى الابتداء معها كلها والقائل ان يفرق بينها وبين
ليت ولعل ونحوها بضعف عمل لا الا ترى انه يبطل بالفصل وبدخولها
على المعرفة ويجوز الالغاء مع التكرير وما دونه ايضا ارأى المبرد فهي
عامل ضعيف يعمل بمشابهة المشبه اعني ان مشابهة ضعيفة فلا جرم
يجوز اعتبار اعراب اسمها الاصلي اعني الرفع فعلى هذا يجوز لا غلام
غلامين رجل ظريف حسن الوجه فيرفع وصف المنفي مضافا كان المنفي او مفردا
او مضافا كان الوصف او مفردا هذا واما الاعراب في النعت المذكور الذي
مع البناء وانما جاز الرفع حملا على المحل بل كان هو القياس لان النداء يقع

يتبع منونا نهاية الا ترى انه لا فرق بين البناء نحو جاءني هؤلاء الكرام بالرفع وانما كان النصب
حملا على الحركة البنائية لشابهتها للاعرابية بعروضها مع عروضها ونزولها وكما انها عاملة حركة
لها كامرة نحو يا زيد الظريف ويجوز ان تقول ان النصبة الصفة حملا على محل اسمها المنصوب لانها تعمل
عمل ان فمحل اسمها المبني رفع ونصب قوله والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز لما قلناه الصفة سواء
بدا اذا لم يكن المعطوف معرفة فان كان معرفة فرفعه واجب نحو لا غلام لك والعباس وكذا في سائر
روابع المنفي المبنية وما قال الرضي شاذ وعملها لم يمتنع نحو لا غلام واقله لان مثل هذا المضاف
نكرة كما يجيء في باب المعرفة وليجز البناء في المعطوف كما جاز في الوصف لانتفاء مصحح البناء ولا
ما ذكرنا من اجتماعهما على لا اولا لتلك فلا يجوز لا اب وابنا كما قلت في النداء يا زيد وعمرو وذلك لضعفها
عن الثاني لانها بايلائها لا النعت المذكور على انه قد نقل نحو لا رجل وامرأة بالفتح في المعطوف
وقياس قول من جعل العامل في خبر المبني نفس لا الا بناء ان يجيز رفع المعطف حملا على المحل
كما بعد الخبر كما في ان وقال الاندلسي الذي يقوى في التوابع بعد الوصف والعطف عن البدل وعطف
البيان والتوكيد اللفظي فلا نصب لهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها مع لا حكمها مع المنادى
المضموم فعلى البدل يجوز البناء ان كان نكرة كنحو لا رجل صالح لك وقال ابن مالك البدل ان كان
نكرة كان مرفوعا او منصوبا وان كان معرفة وجب رفعها وقول الاندلسي اقوى اذا لم يفصل البدل
المقرر المتكرر عن المنفي المبني لانه لا يقصر عن النعت الذي يبنى جوازا اذا اجتمع الشرائط يدل عليه
مناسبة كونه هو المقصود ولعل ابن مالك قفى بين البدل والوصف بان الوصف يتركب مع الموصوف
واما البدل فيجعل المبدل منه في حكم الساقط فلا يبنى البدل مركبا مع المبدل منه لكونه في حكم الساقط
ولان الاتيان بالبدل انما هو للتقرير والتركيب لغرض لا التقرير اقول وقد تقدم انه لم يقم دليل على

على التركيب بين لا واسمها ولا بين الوصف والموصوف واما عطف البيان فهو البدل كما يجيء وتذكر
في البدل انه يجوز اعتبار البدل ثانيا مستقلا واخرى غير مستقل باب لا البرية وباب المنادى كقولك
لا مثلك احد ولا كزيد رجل ولا كعمرو احد قال امرؤ القيس ويلمها ملأى وافراغها الحوطانية ولا كهذا الذي
في الدار مضمون وبهذا يدل على انه يجوز رفع صفة المضاف هذا على المحل اذ لا فرق بين عطف البيان
والوصف واذا حملت على اللفظ فقلت لا مثله احد ولا كزيد رجلا ويجوز ان يجعل النصب مثل هذا على
التمييز كما في قولك لي مثله رجلا وملؤه عسلا واما قول جرير لا كلفتيه ذا الزمان ونذره فقبل
انتصاب ذا الزمان بتقدير الفعل اي لا ارى كفتيه اليوم اي كذا الزمان كفتيه ذا الزمان كما تقول ما رأيت
كاليوم رجلا وذكر ان الفتيه ليست بالزمان حتى يكون عطف بيان لها واقول مع تقدير كذا الزمان فتيه
اليوم ذا الزمان تابعا صار الزمان الاول كالفتيه فتيه وفتيه فيجوز ان يكون الزمان تابعا
على اللفظ واما التأكيد فلا يجوز تأكيد المنفي المبني تأكيدا معنويا لان المنكر لا يؤكد ذكر التأكيد كما يجيء
في باب التأكيد وان كان لفظيا فالاولى كما ذكرنا في المنادى كونه على لفظ الموكد مجردا عن التنوين وجاز
الرفع والنصب كما ذكرنا هناك وان كرر بينها بلا فصل بها الحكم وذلك المكرر مع صفة الثاني نحو
لا رجل عاقل ولا امرأة فان شئت بنيت الثاني نظرا الى كونه تكريرا لفظيا وان شئت اعربته رفعا ونصبا
وذلك لان ما صفته صار مع صفته كانه وصف للاول كالحال الموطئة في نحو قوله تعالى ان الزلناه
قرانا عربيا فالمكرر مع الموصوف اولى بتركيبه كونه كالصفة من المكرر في المكرر غير الموصوف
واما وصف المكرر اعني عربيا فقليل فيه الا التكرير قال ومثل لا اب له ولا غلام لها جائز لشبهه بالمضاف
لمشاركته له في اصل معناه وعدم لم يجز لا ابا فيها ولا يضاف لفساد المعنى فلا لشبهه بالمضاف
الكثير ان يقال لك اب له ولا غلام لها له فيكون ان مبنيا على ما ذكرنا وجاز ايضا على قلته لكون لا الى

هذا الشذوذ في المثنى وجمع المذكر السالم في اب واخ من بين الاسماء الستة اذا وليها
لام الجر ان تقطع حكم الاضافة بحذف نوني المثنى والجمع وابنية العدة في اب واخ فيقال
لاخ لاخي بكر ولاب لعلي بكر ولا اباله ولا اخاله فيكونه بعربا بكر اعني عليا ان مذهب الخليل وسيبويه
وجمهور النحاة ان هذا المذكور مضاف وحقيقة باعتبار المعنى فقبل لهم اللام لا يظهر مع المضاف
والمضاف اليه بل يقدر اجابوا بان اللام ههنا ايضا مقدرة وهذه الظاهرة تاكيد لتلك المقدرة
كقيم الثاني في قيم قيم عدي على مذهبهم قال ان قيم الاول اضاف الى مدي الظاهر فيكون الفصل
بين المضاف والمضاف اليه كلا فصل فقبل لهم ما الذي حملهم على ان الاضافة على الفصل بين المضاف
والمضاف اليه بالظاهر دون سائر الاضافات المقدرة باللام اجابوا بانهم
قصدوا نصب هذا المضاف المعرف باللام غير كثير رفعها تخفيفا وحق المعارف المتفقة بالالف
مع المكبر لا فصلوا بين المضاف تقطا في بصير المضاف بهذا الفصل كانه ليس بمضاف قلنا
يستنكر تصيد وعدم تكريرا والدليل على قصدهم لهذا الغرض انهم لا يعاملون بهذا المعاملة
المنفي المضاف الى النكرة فلا يقولون لا ابا لرجل لكذا ولا اغلامي لشخص نعته كذا والدليل
على انه مضاف قوله وقد ابت شمائي وقامتي زعمي لا ابا لك يخلد فصرح بالاضافة وبهذا
لا يتعلق عليه فلا يقال لا اخا لك ولا ابا لك وقد جاء الفصل باللام المجوزة بين المضاف فمثال الهذا الغرض
في المنادى وبهذا ذكره لا بوس للجاهل قرارا فاوآم قال المصنف لا يجوز ان يكون مضافا حقيقة
اذ لو كان كذلك كان معرفة فوجب رفعه ونكريرا والجواب لم يرفع ولم يكرر لكونه في صورة النكرة
والغرض من الفصل باللام ان لا يرفع ولا يكرر تشبيها رفع ويكرر مع الفصل باللام وقال
ايضا لا ابا لك ولا اب لك سواء في المعنى انفاقا ولا ايا لك نكرة بلا خلاف فكذا يلزم ان يكون لا ابا لك

ابا لك

ابا لك اذ المعرفة لا توافق النكرة معنى وحكما انهم اتفقوا على ان معنى الجملتين اعني لا ابا لك ولا اب لك
سواء ولم يقصدوا ان لا ابا لك ولا اب لك بمعنى واحد وقد يكون المقصود من الجملتين واحدا صحت
المسئلة احديهما معرفة في الاخرى نكرة فالمسند اي خبر لا في لا ابا لك نكرة اي لا ابا لك مكروه اي واقع
في اب لك فرقا اي لا اب لك موجود لك في الجملة الاولى بمعنى لما كان ابوك موجودا والثانية بمعنى لكان ابوك
وهي الجملة واحدة مع كون المسند اليه في احديهما معرفة وفي الاخرى نكرة ثم قال المصنف الوجه
في مثله ان يقال اسم وان لم يكن مضافا للمعاد المذكور كمنذ مشابه للمضاف فاعطي حكم المضاف
من اجل العدة ابا واخا وحذف النون في غلامي وصلحي والبرد بنا بناء للمضاف اليه مضارع
المضاف بالتعريف الذي هو في المنادى اذ لو كان نكرة لوجب تنوينه كما في لا حسنا وجهه ولا حافظا كتابه
الله وايضا فانه ابا لك اب لك عند شيئي واحد من حيث المعنى وكذا ما ضيرها اي كفقد وعدم
وليس لا ابا لصبر الصفة ولا بالخبر مضارعا للمضاف بدليل انك تقول لا رجل في الدار ولا غلام
ظريفا ولو كان مضارعا للمضاف لقلت لا رجل في الدار ولا غلام ظريفا قوله لشابكة اي شابكة نحو
لا ابا لك لا يابى المضاف في اصل معناه اي في اصل معنى المضاف وذلك لان اصل معنى المضاف الذي هو ابوك واصل
اب لك كان تخصيصك اب ب بالخاص فقط ثم حذف اللام واضيف صار المضاف معرفة فقولك لا ابا لك
اصلي وتعريفه ناش بالاضافة كما في يا الاضافة اب لك بتركيب لا ابوك التخصيص الذي هو اصل
معناه ومن ثم لم يجز اي من اجله ان اعطاه حكم المضاف لشابكة لما اصل معناه لم يجز لا ابا فيها ولا
رفعها على الابتداء لان المضاف قبل الاضافة لم يكن بمعنى وعلى قوله لفساد المعنى يعني ان المعرفة لا يكون بمعنى
المنكر كما ذكرنا تقريره ولو كان كما ذكر المصرحان ايضا لجاز المنكر لا ابا لرجل طويل ونحوه تشبيها بالمضاف
ولم يختص هذا الحكم بالمعرفة فاذا قلت لا غلامي ظريفا كما لم يجز النون من غلامي انفاقا واما

على ما بينا فلا مشاحة في الفصل بين المضاف والمضاف اليه بغير المضاف واما على مذهب المصنف فالفصل
بين شبه المضاف بما لا يفصل بينهما واما انه فصلت به الظرف او الجار والمجرور والناقص دون الظرف
المستقر نحو لا يدي زيد بها كر ولا غلامي اليوم لك فاجاز يونس اضطرارا لانه الفصل به كالفصل لكنه لم يسمع
في الظروف ولم يجز سيبويه والخليل بل اوجبا الكف النون الا للضرورة الشعرية كقوله كان اصوت من
ايغا ابينا او اظلم الجر اغاضا بتغريج وبجوز في مثل لا عليك اي لا باس عليك اي يجوز لكم لا
في لا عليك ولا يجوز في الجر الا مع وجود الخبر كما لا يجوز في الخبر الا مع وجود الجر للزوم لا يكون اجحافا وفي لم
لا كزيد ان جعلنا الكاف جارة لما جاز ان يكون كزيد بينهما والخبر محذوف اي لما اشابه موجود وجاز ان يكون خبرا
اي لما اشبه مثل زيد وان جعلناه حرفا فلا يلزم خبر محذوف اي لما اشبه زيدا خبرا ولا المشبه بما ليس
بواجب بعد دخولها وهي بجانبه فاذا ابيح ما مع ما او انتقض النفي بالا او تقدم الخبر بطل
العمل واذا عطف عليه بوجب فالرفع قوله بواجب بعد دخولها اي دخول ما على مسئلتها والا مسئلتها
الا انها يجتمعان معا والاعتراض عليه كما في خبر كان قوله وهي بجانبه اي بجانب الكلمة وهي اعمال ما ولا
عمل لهن وقد ذكرنا انهن لا ينفكون عن احد الامرين بجانبهن والا عن غيرهم فحكمهم لا ونصب خبرها في موضع
فالكلمة بجانبها اذا اعمال ما وحدها دون اعمال ليس بشرط بجانبها وغير بجانبها ودليل بنو تميم لا يعملونها مطلقا
قوله واذا اريد ان يمحو ما بان شرط عملها عمل ليس احد امرين لا يلزمها ان كقوله وما ان طبنا جبن ولكن
منايانا ودولة آخرينا اي ان الاصل في ما ان لا تعمل كما في لغة بني تميم اذ قياس النفي ان لا يعمل ان
تختص بالتعليل الذي تعمل فيه من اسم او فعل لتكون منكمة بنوعها مركبة وما مشركة بها الفعل
واما البحتري فانهم اعملوه مع عدم الاختصاص لغة شابهها ليس لانه مساو لها في الحقيقة
كما ذكرنا في باب الاستثناء وعند النحاة ان ما وليس كلاهما لنفي الحال والحق انهما مطلقا النفي كما يجيء في الافعال

الفضل الاضافة او الصفة
لتفضل الناقص الاسم الذي
الاسم الذي يشبه المضاف
الكاتب والمكتوب عليه
لقوله تعالى الاسم

الناقصة فلما كان قياس اعمالها ضعيفا انقلب الادنى عارضي فمن ذلك يجيء ان بعدها وانما غير
لنهيا لانها وان كانت زائدة لكنها تشابه ان النافية لفظا فكان ما النافية دخلت على نفي
والنفي اذا دخل عليه النفي افاد الايجاب فصارت ان كالناقصة لنفي ما في نحو ما زيد الا منطلق
ويجوز ان يقال انما انقلبت للفصل بينهما وبين معمولها بغير الظرف وقد جاء ان بعدها
غير كافية مذ وذا او لو عند المبرد قيس اشد ايد على بني غدانة ما ان انتم ذهبا ولا فضة
وكذا انتم الحر فا وان العازلة عند الكل فيها نافية لان الالة والعلم يقولون هي نافية
زيدت لتاكيد نفي ما والا فان النفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب والمعنى في قوله وما ان
طبنا جبن نفي وورد عليهم بانه لا يجوز الجمع بين حرفي نفي المعنى الا مفصولا بينهما كما
في ان زيدا لقائم واما الجمع بينا للام وقد في نحو لقد علم الله مع ان في كليهما معنى
التحقيق وفي الا ان معنى ان في الاية التحقيق فلان قد يشوبها معنيان اخران وهو
التقريب والتوقع فلم تكن لبث التحقيق وكذا في الا معنى التنبيه ايضا واستشد الفراء
الا اراري ما ان لا ابينها بالجمع بينهما ثلث احرف نافية والرواية لا ما ابينها وما
يعزل عن العمل بانتقاض نفيها لان عملها انما كان لاجل النفي الذي به شابهت
ليس فكيف تعمل مع زوال المشابهة ونقل عن يونس انه يجيز اعمالها مع انتقاض
نفيها بالا واستشد في ذلك وما الدهر الا منجنونا باهله وما طالب الحاجات
الا معذبا واجيب بان المضاف محذوف منا الاول الى دور ان منجنون وكذا الثاني
مصدر كقوله تعالى وقرفناهم كل ممزق فيكون مثل قولك ما زيد الا شبه اعلى ما
مضى في المفعول المطلق وما ذلك ان يتقدم نفس الخبر ظرفا كان او غيره كما قام

غلط نحوي مشهور يونس
الصريفة النقشة
الاشبه بالدليل وغيره
لانه ابدا وهو هنا ابينها
يقال فعل الابعد لاي
ابعد شيء واعلاه والاي
لانها اي بطاء هكذا

زيد وعاة الا زيد وذكر لضعفه بانه العمل قبل ان تضرب بان تعمل النصب قبل الرفع كالفعل وقال ابن عصفور
وضعفه بعيد لا يبطل عملها اذا كان لمخبر المتقدم ظرفا او جارا ومجرورا لكثرة التوسع فيه كما تعمل ان
واضرابها قال ابو علي ز نعموا ان قوما يجوزون اعمالها متقدمة المخبر ظرفا كان او غيره قال الربعي الاعمال
عندي هو الاصل لبقاء معنى النفي واما قول الفرزدق فاصبحوا قد اعاد الله نعمة لهم اذ هم قريش واذ ما
مثلهم بشر فانه يحتمل ان يكون بعض الناس ينصبون مثلهم وقال بعضهم لا يكاد يعرف وقيل ان خبر ما محذوف
اي اذ ما في الدنيا بشر مثلهم حال من بشر تقدم عليه وجوز الكوفيون النصب على الظرف اي ما مثل لهم
في مثل مكانهم شيء الرفع ويروى ما مثلهم حي فالوا وكقوله لو انكم يا خيبة خلقتم حرا وما بالحر
انتم والمخلقة دليل على جواز تقديم الخبر المنصوب اذا اليا لا تدخل الا على الخبر المنصوب دون المرفوع
وعلى هذا بنى ابو علي والزمخشري امتناع دخولها على خبرها التميمية واجاز الاخفش وهو الواجب لانها
لا تدخل بعدها المكفوفة بما الا فاقا نحو ان زيدا بقائم قال لعمرك ما ان ابو مالك بواه ولا بضعيف قواه
وسنعيد ابو علي والاخفش دخولها على خبرها المتقدم خلافا للربعي والبيت المذكور سالم لا يمنع
دخول الباء خبر ليس غير انتقاض النفي بالا وذكر لك الباء لتاكيد النفي فلا تدخل بعد انتقاضه
وقد تدخل هذه الباء على خبر المبتدا بعد بل نحو بل زيد بخارج وفي الخبر المنفي في باب ظن نحو ما ظننت
بخارج وقد تزاد في خبر لا النافية نحو لا ضير بخير بعده النار وقيل بمعنى ومررت بزيد لا في الحال المنفية
نحو جاءني زيد لا راكبا وفي خبر لا التي يعدل بها تبرئة منفيا كقوله تعالى اولم يروا ان الله الذي
خلق السموات والارض ولم يعي بخلقهن بقادر وقد تزاد بعد بل قال لقد علمت على لسان كان مني
فلبيت ثنية بوصل عكم وما يبطل عملها ان يتقدم ما ليس بظرف على اسمها المتقدم على الخبر فلا يجوز ما بالدار
عمرو ضاربا بخلاف ما اذا كان ظرفا كقوله تعالى فما منكم من احد عنه حاجزين وقال الكوفيون يجوز ما بعد

بعدها مبتدا وخبر والنصب الثاني بنزع الخافض اعني الباء وليس بشيء لان الباء لا تزاد اذا لم
تثبت لم يحكم بكونها زائدة وايضا ليس المجرور بها مفعولا حتى ينتصب بالمفعول لتوهم حذف
الجار ووصول الفعل اليه كما في استغفرت الله ذنبا وذكر ان الناصب ليس بنزع الخافض بل الناصب هو
الفعل وشبهه ينصب المجرور محلا لكونه مفعولا اذ لا يمكن نصبه لفظا بسبب الجار فاذا عدم الجار
ظهر عمله المقدر بهذا المعنى انه حذف الجار ونصب المفعول بعده ايضا ليس بشيء لان الحرف
الا خفش حذفا كثيرا مطردا مع ان والمنقاس بعد لو حيث نحو ما قام الا زيد اي ما احد قام الا زيد وليس شيء مما ذكرنا
ان المستثنى في المعنى قام مقام المتعدد المقدر فيكون قد عمل ما على هذا الكلام مع تاخره عن الجر
وانتقاض النفي واحد هما مبطل لعملها فكيف اذا اجتمعا وايضا يجوز ان يقال ما الا زيدا قائم فتقدم المستثنى
المفرغ ولا يجوز وايضا لا يعمل ما مع الفصل بينها وبين معمولها بغير الظرف ومع انتقاض النفي فهو
اولى ان لا يجوز وايضا لا يعمل ما مع الفصل بينها وبين معمولها بغير الظرف ومع انتقاض النفي فهو
واذا عطف عليه اي على خبر ليس المجرور بها او منصوب بالباء الزائدة فيجب ذلك اذا عطف
عليه قبل او كان لا زما لا يتعدى بنفسه كما يجيء في باب حروف العطف في اسم الرفع اي الرفع واجب وذلك
لزوال علة العمل وهي النفي وقد ذكرنا وجه الرفع فيه في باب الاستثناء فلا تعبد قال تعبد الغلام
هو خبر مبتدا محذوف اي ما زيد بقائم لكن هو قاعد فعلى هذا ليس مبتدا عند مما نحن فيه اي ما باب عطف
المفرد على المفرد والمختار ان يكون منه كما يجيء في باب العطف وقال ابو جعفر هو عطف على التوهم لانه
كثيرا ما يقع خبر ما في نحو ما عندي ما يعترض عن العمل فتوهموا ان الاول مرفوع نحو وهذا بعلي شيخا وقوله
مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعبي الا بين غرابها وليس ما ذهب اليه شيء لان مثل ذلك ليس بمطرد
ولانه سعة الكلام واذا عطف على خبرها او خبر ليس المجرور بالباء منفيا نحو ما زيد بقائم ولا قاعد
جازة المعطوف الجر حملا على اللفظ والنصب حملا على المحل فالمعاوي انشا يشرب بسبج فلسنا بالجبال

بضم الباء وفتح الراء وتشديد الياء
اي ما الناقة راعية
وقوله بسبج اي بسرقين

ولا الخبر اذا ويجوز الرفع على ان يكون من باب عطف الجملة على الجملة والمبتدأ محذوف اي لما هو قاعد
ويجوز المعطوف على خبرها المنصوب ايضا مع الرفع والنصب نحو ما زيد قائما ولا قاعد ولا قاعدا وذكر
بتوهم الباء فيه لكثرة دخولها على خبرها وذلك كقوله مشائيم ليسوا مصلحين عشائرا البيت واما في غير خبرها
نحو اما زيد خارج او اخا بالجر ضعيف شاذ لانه لا يكثر الباء في مثله حتى يكون المعدوم كالثابت
وقد يعامل بهذه المعاملة المعطوف على منصوب باسم الفاعل بشرط اتصال المنصوب باسم الفاعل على توهم
اضافته اليه نحو زيد ضاربا عمرا وبكر وان عطفت على خبر ليس وما المنصوب وصفا منتفيا تفاديا مما يو
من سبب سلبي نحو ما زيد قائما ولا قاعدا غلامه جاز لكن في ذلك الوصف وجهان احدهما ان يرفعه على عطف جملة
البداية منفية على الخبر على الجملة التي هي ما زيد قائما لما على زيد قائما فيكون عطف اسمية على اسمية
ويجوز مثل ذلك نحو ما كان زيد قائما ولا قاعد غلامه فيكون عطف اسمية على فعلية ويكون مضمون
المعطوف عليه هنا ماضيا لان ما كان لنفي الماضي ومضمون المعطوف حال لانه ليس تنبيا على مكان
بل هو كقولك غلامه قاعد فظاهره الحال واما ما وليس فمضمون المعطوف والمعطوف عليه حال فرفعه الوصف
الذي بعد حرف العطف او نصبه لانه ما وليس للنفي المطلق فظاهرهما الحال وتقول على هذا
ما كان زيد قائما ولا تمرو قاعدا او قاعد فاذا نصبت فالقيام والقعود منفيان في الماضي واذا رفعت
فالقيام منتفٍ في الماضي والقعود في الحال واما ما زيد او ليس زيد قائما ولا تمرو قاعدا او قاعد فالجملتان
حاليتان رفعت قاعدا او نصبته لما ذكرنا فنصبت فلعطفك في المواضع الثلثة اعني ما كان وليس وما على
عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر ورفعه على عطف الجملة على ما كان زيد قائما وليس زيد قائما
وما زيد قائما ويجوز في ما زيد قائما ولا قاعد ابوه برفعهما قاعدا ان يكون على عطف الاسم والخبر على الاسم
والخبر الا انه لما قدم الخبر في المعطوف بطل عمل ما ولا يجوز ذلك في ما كان زيد قائما ولا قاعدا لان ذكر

ولا في ليس اذا لا يبطل عملها ما يتقدم خبرها على اسمها بل يجب ان يكون ذلك في خبرها على عطف الاسمية على الفعلية
ويجوز نصبه على انه ليس زيد قائما ولا قاعدا ابوه ان يكون الاجل عطف الخبر على الخبر وابوه فاعله ويجوز
هذا الوجه في ما زيد قائما ولا قاعدا ابوه ولا يكون خبرا مقدما على الاسم ولا يجوز هذا الوجه
في ما ويجوز في هذه المسئلة جر المعطوف عاطفا توهم الجر في المعطوف عليه ويكون عطفا للمفرد
على المفرد ولو جعلناه على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر جاز في ليس على تقدير
جواز العطف على عاملين مختلفين على ما يجيء من مذهب الاخفش وجاز في ما على
تقدير جواز دخول الباء على خبرها المتقدم وكذا ان اظهرت الباء في هذه المسئلة
في قائما نحو ليس زيد او ما زيد بقائم ولا قاعد ابوه جاز ذلك في قاعد الرفع والنصب
والجر الوجه المذكور سواء ولو جعلت مكان السبب المذكور اعني ابوه اسما مكررا
فقلت ما زيد بقائم ولا قاعد زيد فالرفع اوجد من النصب والجر لان الكلام مع الرفع
جملتان ومع النصب والجر جملة واحدة وتكرير الاسم في الجملة الواحدة ضعيف
غير كثير نحو زيد ضربت زيدا على اقامة الظاهر مقام الضمير لان الضمير اخف الا ان
يكون في موضع التفخيم نحو القارعة ما القارعة واما في الجملتين فكثير وان فصلتا
كقوله تعالى لن نؤمنا حتى نؤتى مثل ما اوتي رسل الله الله اعلم وان جعلت موضع
السبب الله بلا ضمير يرجع الى الاسم نحو ما زيد قائما عمرو وعمرو ابوه زيد لم يجز
لانك لم تجعله في اللفظ مربوطا به بخلاف تكرير الاسم في نحو ما زيد ضارب اخا زيد
فان فيه ربطا بتكرار الاسم لفظا فلذا جاز مع ضعفه كما ذكرنا ولو قلت ما ابوه
زيد ذاهبا ولا مقيما اما لم يجز نصب مقيما لخلوه مع المرفوع بعد ما عن

العائد الى اسم اى ابو زينب وان جعلت موضع السبب بضربا نحو ما زيد يقام اوقاما ولا قاعد عمرو
فليس مع ما نصب قاعد لان عمرا لا يصلح ان يكون قاعدا لقاعد على عطف المخبر على الخبر لان المعطوف
حكمه حكم المعطوف عليه فيجب ان يكون قيد وقوع المعطوف عليه ان يكون قيد وقوع معموله ضمير يرجع الى اسم
ما لكونه مبتدأ فكذا يجب في المعطوف الذي هو قاعد والا ضمير فيه لوقوع ولا قاعد معموله فاذا لم يجز عطف
المخبر على المخبر بيقى العطف بالجملة فوجب ما رفع قاعد لتقدمه على اسم او جب ان يجوز ما
دخول الباء على فيه ما المتقدم على اسم على ما ذهب اليه الزجاجي الذاهبي ما واما ليس فيجوز نصب قاعد
على عطف اسم والخبر على اسم والخبر ويجوز الرفع على عطف اسم بعد على الضمير ويجوز الجر على ما
ذهب اليه الاخفش من تجويز العطف على عاملين مختلفين لانه لا يشترط في المعطوف عليهما ما يشترط
في المضاف اليه الواجر وبرا والثاني منصوبا او مرفوعا كما يجيء في باب العطف وبعض القدماء منع من تجويز ما
قائما ولا عمرو قاعدا بها وكذا ليس بناء على ان العطف لا يجوز الا بتقدير العامل بعد العاطف
ولا يجوز ما لا عمرو ذاهبا وكذا ليس بناء على ان العطف لا يجوز الا بتقدير العامل بعد العاطف
عند من لا يجوز العطف على عاملين مختلفين ولا ابو ذا بينا جملتا والعامل في المعطوف
عند من لا يجوز العطف على عاملين المقدر كما يجيء في التوابع واجاب للمبرد اعمال ان النافية عمل ليس
مستشهدا بقوله ان هو مستوليا على احد الا على اضعف المجانين وليس مشهور وجميع لغاة يجوزوا
اعمال ما اعمال ليس وفيه النظر الذي تكرر ذكره قال الاندلسي ينبغي لنا العامل عمل ليس من لغاة الشروط
المعتبرة لاعمال الا بل هي فيها اولى فانها اضعف من ما قال كثير من لغاة لا يذكرونها في كتبهم للاشراط
الا واحدا وهو كون معمولها نكرة سواء كان اوضيقا قال ومن راى اعمال ان عمل ليس يعتبر ايضا هذه
الشروط وقد يحذف لا النافية لان فيختص بلفظ الحين مضافا الى نكرة نحو لات حين مناص وقد تدخل
على لفظة اوان ولفظة ايضا وقال الفراء يكون مع الاوقات كلها والشذوذ ساعة ندم والتأخير

والتأخير ليس للمتأنيث كتاء ربت وثمت فالوا اما المتأنيث الكلمة اى لما اولمبالغة النفي كتاء علامة فاذا
وليها حينا فنصبه اكثر من رفعه ويكون كلها محذوفا وحينا خبرها اى ليس الحين حين مناص وتعمل عمل ليس
لمشابهتها لها بكسر النون لالتقاء الساكنين اصله ولا يجوز ان يقال بالفتح لالتقاء ساكنين كما
كما يجيء في نحو كيف الله ليس منطلقا لان الحرف لا يضم فيه وانما يضم الفعل واذا رفعت حينا على ظنك فهو اسم
لا والخبر محذوف اى لات حين مناص حاصلا ولا تستعمل المحذوف احد الجزئين اذا قوي بسببه وعند
الاخفش ان لات عاملة عمل ما والمنصوب بعدها بتقدير فعل اى لات حين مناص اى لا ارى حينا مناص
والمرفوع بعدها مبتدأ محذوف الخبر وفيه ضعف لانه وجوب حذف الفعل الناصب وخبر المبتدأ له
مواضع معينة ولا يمتنع دعوى كونه كذلك اى لما التبرئة ويجوبه لزوم تنكير ما اضيف حينا اليه فاذا
انتصب حينا بعدها فالخبر محذوف كما لا حول فاذا ارتفع فاسم موجود اى لات حين حينا مناص
كما لا عليك وتقل عن ابي عبيدة ان التاء تمام حينا كما جاء العاطفون حين ما من عاطف والمطعمون
زمان ما من مطعم وفيه ضعف لعدم شيوع تحيين الكلام وشذوذ لات حينا وايضا فانهم يقولون
ثم اوان ولات هنا ولا يقال لا اناه ولا انا وما ثم اوانه بكسر النون فعند الكوفيين هي حرف جر
كما ذكر البيرقي عنهم وليس بشيء اذ لو كان لجرى مجرى واو واختصاص الجار ببعض المجرورات نادر ولم يسمع
لات حين مناص بجر حين بها ولا ايضا لوكانه جار لكان لا بد له من فعل او معناه يتعلق به واو ان
عند البيرقي والمبرد حينئذ مضافة الى الجملة فمعنى قوله طلبوا صلحنا ولات اوان فاجئنا
ان يكون حينا بعد اى لات اوان طلبوا ثم حذف الجملة وبني واو ان على الكسر ثم ابدل التنوين من المضاف
اليه كما في يومئذ فكسر النون لالتقاء الساكنين كما كسر في اذا وقول حذف الجملة وبني على الكسر لا على السكون
لئلا يلزم اجتماع ساكنين ثم الى تنوينا العوض ولا يعوض التنوين في المبني من المضاف اليه الا اذا كان الجملة

قوله حينا مناص اى حين

فلا يبدل في نحو من قبل و قبل ان اوان يجوز بناء مغدرة بعد حذف اي اليه من اوان فكذا يكون وان ليس حينا ناصبا
على الغرابة النادرة كما قالوا الا رجل اي الا من رجل واما انا ههنا فهنا المكان في الاصل المستعمل للزمان وقال
هذا نوار وان هذا حنت وبدي الذي كانا نوار احبت وهو مضاف الى الجملة الفعلية وقد يقطع
الاضافة قال الله الامر جميعا فلك منع اي ليس بيدنا تاليف ورفع ما بعد الا في
نحو ليس الطيب الا المسك لغة تميم وذلك لجلهم ليس على ما وقال ابو علي في ليس ضمير الشان والجملة بعدها
خبرها والباقي ظاهر ذلك العذر لو ورد في كلام وقوله الطيب ليس الا المسك بالرفع ويجوز ايضا ان يكون
الا المسك ما بدا من الطيب وصفة له ولغيره محذوف اي ليس الا المسك في الدنيا وبشكل ذلك بلزوم حذف
خبر ما بدا مبتدأ اذا لم يتبين فاعل الجر وهو المشتمل على علم المضاف اليه اقول يتبين شرحه
بما مضى في حد المرفوعات وعلم المضاف اليه كما مضى للكسر والفتح والياء فاعل المضاف اليه كل اسم
نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا حتى يدخل فيه نحو ما ضربت الا زيدا وما مررت الا بزيد
اليه وقد سماه بعضهم مضافا اليه كذا خلاف ما هو مشهور الا ان من اصطلاح القوم فانه اذا
اطلق لفظ المضاف اليه اريد به ما يجر باضافة اسم اليه بجزء اللتين من الاول للاضافة
واما من حيث القيد فكما في قولك ان زيدا في مررت بزيد مضاف اليه اذا اضيف اليه المرور بواسطة حرف
الجر قوله لفظا نحو زيد في مررت بزيد وقوله او تقديرا كما في غلام زيد وخاتم فضة والظاهر ان
ينتصب لفظا او تقديرا على الحال وذو الحال ضمير الجر وان كان نكرة لاختصاصه بالاضافة و
العامل معنى وسطة اي يتصل بالجر ظاهرا او مقدرا وقوله مراد احال بعد حال اي مقدرا مرادا
قال الصارف ثم مراد ان المفعول فيه والمفعول له لان حرف الجر مقدر فيهما لكنه غير مراد
وفي قال ان يقول ان ان كذا غير مراد معنى لم يجز اذ معنى الظرفية والتعليل فيهما ظاهر وايضا

ان تقدير الحرف فيهما وكل مقدر مراد معنى اذ لا معنى له الا هذا وان ان كذا غير مراد لفظا اي
يشترط الملفوظ به حيث لم يجز والمقدر في الاضافة مراد اي عامله وهو الجار بأن كان كائنا فالمضاف
اليه كل اسم صفته كذا مجرور بحرف جر مقدر فيكون على نحو ما انكرت من احد بهم للعبرة بانه ما يختلف
آخره ويفضي الى الدور كما توهم اذ كونه المضاف اليه مجرورا يحتاج الى معرفة حقيقة المضاف اليه
حتى اذا عرفت حقيقته صح بعده ذكر كما قلنا في الفاعل انما ذكر ليعرف فيرفع ثم جعلت في حد المرفوع
محتاجة الى كونه مجرورا اذ معنى مرادا على ما ذكرنا بأن عامله اي الجر واعلم ان المضاف
اليه اضافة لفظية خارج عن هذا الحد اذ ليس الجر في لغلام زيد حسن الوجه مضافا اليه حسن بتقدير
حرف الجر بل هو مجرور كذا في ضارب زيد امس وان كان مضافا الى زيد لكن بتقدير الجر
كما كان مضافا اليه من حيث المعنى حين نصبه بضارب لم يخرج في اضافته اليه لفظا حال الاضافة
ولا قبلها الى حرف جر بل قد تم اسم الفاعل بجر في بعض المواضع وان كان من افعل متعد بنفسه
نحو انا ضارب زيدا لكونه اضعف علامات الفعل هذا في العامل في المضاف اليه خلاف بينهم كما مر في
اول الكتاب وفي العامل في المضاف اليه اللفظي كذلك ان قلنا العامل بالجر المقدر اذ لا حرف فيه مقدر
وكذا ان قلنا ان العامل معنى الاضافة لانا لا نريد بها مطلق الاضافة اذ لو اريد فانك لو جعلت بجوار
الفاعل والمفعول وكل معمول للفعل بالواسطة الاضافة التي يكون بسبب حرف الجر وكذا ان قلنا العامل
هو المضاف لان الاسم على ما قال ابو علي في هذا الكتاب لا يعمل الجر الا لما ينابه عن الحرف العامل فاذا لم يكن
حرف فكيف ينوب الاسم عنه ويجوز ان يقال عمل الجر ثابت للمضاف الحقيقي يجرد عن التنوين
او النون لاجل الاضافة قال الله الاضافة ومقتضيه الجر والفاعلية للرفع والمفعولية
للنصب وهي غير العوامل بمعنى ان العامل ما يقوم به هذه المعاني المقتضية كما تقدم في اول الكتاب

وانما نسب العمل الى ما يقوم به المقتضى امر اضافيا معنويا وما يقوم به المقتضى امر ظاهر اجلياة الاغلب

قال فالتقدير شرطه ان يكون المضاف كما يجرد التنوين لاجلها قول قال المصنف الخ الغرض ان يندرج

فيه اللفظي والمعنوي ثم ينفصل اللفظي من المعنوي بقوله بعد فالمعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة

الى معمولها وقيد بذلك لان اللفظي كما ذكرنا كالحسن الوجه وغلام زيد ليس الحرف فيه مقدرا

فكيف يندرج في المقدري وانما قال كما يخرج المضاف بالحرف الظاهر نحو مررت بزيد فان المضاف

فيه يكون فعلا او بمعنى الفعل فوله مجرد التنوين اي التنوين او ما قام مقامه من نوني التثنية والجمع وكذا

ما ليس فيه التنوين والنون يقدر انه لو كان فيه تنوين لحذف لاجل الاضافة كما في كم رجل ورب حواج

بيت الله والضارب الرجل واما حذف التنوين او النون لانه دليل تمام ما هي فيه كما ذكرنا في اسماء الستة

والمثنى والجموع فلما اراد ان يميز هذه الكلمة من حيث يكتب بالالف من الثانية التعريف او التخصيص حذفوا

من الاولى علامة تمام الكلمة وقد يكتفى من المضاف بها الثانية اذا امن اللبس كقوله تعالى واقام

الصلاة وايتاء الزكاة وفي لم ابو عثمان ولا يقاس على ذلك وقالوا ان الفراء يقيس عليه قال وهي معنوية

ولفظية فالمعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها وهي بمعنى اللام فيما عدا جنس

المضاف وظرفه وبمعنى في في جنس المضاف وظرفه وهو قليل نحو غلام زيد وخاتم فضة

وضرب اليوم فقيد بغير تابع لمعرفة وتخصيص لنكرة وشرطها تجريد المضاف من التعريف وما ابقاه

الكوفيون من الثلثة الالوان وشيء من العدد كضعف اول اعلم انه لا يلتبس المعنوية الا باللفظية

فغير المعنوية بعضادتها اللفظية التي هي كون المضاف صفة مضافة الى معمولها فقال المعنوية ان لا

يكون المضاف صفة مضافة الى معمولها اي هي على ضربين اما ان لا يكون المضاف صفة نحو غلام زيد

او ان يكون صفة لكن لا يكون الصفة مضافة الى معمولها نحو صاحب عمرو الله خالق السموات

لان اسم الفاعل بمعنى الماضي لا يعمل فلا يكون له معمول حتى يضاف اليه ثم قسم المعنوية ثلثة

اقسام ما بمعنى اللام او بمعنى من او بمعنى في فقوله فيما عدا جنس المضاف كناية عن المضاف اليه اذ

مضاف اليه هو غير جنس المضاف وغير ظرفه وبمعنى يكون المضاف اليه جنس المضاف ان يصح اطلاقه

على المضاف ويصح على عكسه ايضا فيكون نحو بعض القوم ونصف القوم وثلثهم بمعنى اللام لانك

تريد بالقوم الكل والكل لا يطلق على بعضه وكذا يد زيد ووجهه بمعنى اللام وان كان يقال

بعض منه ونصفه ويده لان من التي تضمنها الاضافة هي التبعيضية كما في ضرب فاتم فضة واربعة

دراهم وشرط من البيانية ان يصح اطلاق المجرور بها على المبين كما في قوله تعالى فاجتنبوا الرجس

من الاوثان واما قولك ثلثة دراهم وراقود خل فانما كنيت فيه بالمقدار عن المقدر كما يجيء في باب العدد

فالثلثة هي الدراهم والراقود هو الخل ومنه تقول دراهم ثلثة وخل راقود وثوب ذراعان وليكن

المعتمد في اصل الوضع غير المقدرية وبقولنا يصح اطلاقه على غير المضاف اليه ليدخل نحو جميع القوم

وشبهه زيد وطويل نجاده ويوم الاحد فيجيء فيها اذا بمعنى اللام وكذا سعيد كرز ومسجد الجامع على

ما يجيء من التاويل لان الثاني اعني الجامع غلب وتخصص حتى اذا اطلق لم يتناول الا الاول فالجامع

في العرف والمسجد لا غير ولا يلزم فيها اي بمعنى اللام ان يجوز التعريف بل يكفي افادة الاختصاص

الذي يوجد في اللام فقولك طويل نجاده ويوم الاحد بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام كما مثلنا

فالاولى اذا ان تقول نحو ضرب اليوم وقتل كريدا بمعنى اللام كما قاله باقي النحاة ولا تقول ان اضافة

المظروف الى الظرف بمعنى في فان ادنى ملابسة واختصاص يكفي في الاضافة بمعنى اللام تقول احد جالس في

الحجرة لصاحبه فخذ طرفك ونحو كوكب الخرقاء لسهيل وهي التي يقال لها اضافة لادنى ملابسة

فتقول كل ما لم يكن فيه المضاف اليه جنس المضاف من الاضافة المحضة فهو بمعنى اللام وكل اضافة

كان المضاف اليه فيها جنس المضاف ونحو بنقدير من والثالث اما قوله وتفيد تعريفا مع المعرفة وتخصيصا
مع النكرة يعني الاضافة المعنوية بخلاف اللفظية وانما افادت تعريفا مع المعرفة لان وضعها التفيد
ان لو اضيف جماد الى علم المضاف مع المضاف اليه خصوصية ليست للباقي معه مثلا اذا اضفت غلام زيد
الى ولزيد غلمان كثيرة فلا يدل اضافته الى غلام منها غلمانه لغة على خصوصية بزيد اما بكونه
اعظم غلمانه او اشهر بكونه غلاما له دون غيره او بكونه غلاما معهودا بينك وبينه المخاطب والحمله
يجب ان يكون بحيث يرجع اطلاق اللفظ الذي وضع لسائر الغلمان وكذا كان نحو ابن الزبير وابن
عباس قبل العلمية بهذا اصل وضعها ثم قد يغلب غلام زيد منها غير سائر الى واحد معينا وذكرنا
ان ذا اللام اصل الوضع لواحد معينا ثم قد يستعمل لا لاشارة الى معنى كما في قوله ولقد امر على
اللئيم يسبني وذكرنا خلاف وضعه فلا تظنن من اطلاق في لهم في مثل غلام زيد انه بمعنى اللام ومعناه
ومعنى غلام لزيد سواء بل معنى غلام لزيد واحدا غلمانه غير معينا ومعنى غلام زيد الغلام المعين
من غلمانه لكان له غلمان يجاءنه او ذكر الغلام المعلوم لزيد ان لم يكن له الا واحد قوله وتخصيصا مع
النكرة نحو في كل غلام رجل اذا اختص من غلام امر ان في كل شرطا اي شرط الاضافة المفيدة تعريف
المضاف من التعريف فان كان ذا اللام حذف لامه وان كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة ما سمي بذلك
اللفظ نحو قوله علان يوم النقا سلبني زيدكم بابيض ماضي الشفرتين يمان ولا يجوز اضافة سائر المعارف
من المضمرات والمبهمات لتعذر تنكيرها وعندك انه يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه افلا منع من احتمال
التعريف اذا اضفتها كما ذكرنا في باب النداء وذكرنا اذا اضيف العلم الى ما هو متصف به يعني نحو زيد
صديقي يجوز ذلك وان لم يكن الا زيد واحد ومثله في لهم مضر الحمراء وانما الشائع وزيد المخيلات
الاضافة فيها لبث كالاشتراك المتعقب اذ يجوز زيد الشجاعة وان لم يكن في الدنيا الا هو وانما يجوز

يجوز اضافة العلم

يجوز المضاف في الاغلب عن التعريف لان الاهم من الاضافة الى المعرفة تعريف المضاف وهو حاصل
للمعرفة فيكون تحصيلا للحاصل والغرض من الاضافة الى المنكر تخصيص المضاف وهو المضاف للمعرفة
التخصيص مع زيادة وهو التعيين واعلم ان بعض النحاة قد يتوغل في التنكير بحيث لا يتعرف
بالاضافة الى المعرفة اضافة صفة نحو غير ومثل وكل وما هو بمعناها من نظير وشبه وسوى
وشبهها وانما لم تتعرف لان مغايرة المخاطب ليست صفة تختص ذاتا دون ذات اذ كل ذات الا وهي
الا ذاته موصوفة بهذه الصفة وكذا مماثلة زيد لا تختص ذاتا بل نحو مثلك انما هي من غيرك لكن المثلية
ايضا يمكن ان يكون منا وجه من الطول والقصر والشبه والسواد والعلم وغيرها كما
لا يخفى قال ابن السراج اذا اضيف غير الى ضد واحد فقط تعرف غير لاختصاص الغيرية نحو قولك
عليك بالحركة غير السكون فلذلك كان قوله غير المغضوب عليهم صفة الذين انعمت عليهم اذ ليس
لما رضي الله عنهم ضد غير المغضوب عليهم فتعرف غير المغضوب عليهم لتخصصه بالمرضي عنهم
وكذا اذا اشتهر تخصص بما لذلك شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة او نحو ذلك فقيل جاءني
كان معرفة اذا قصد الذي بما لذلك الشيء الغلاني والمعرفة والنكرة بمعانيهما فكل شيء خلص
لك بعينه من سائر امته فهو معرفة وقدح ابن السراج في قوله تعالى نعمل صالحا
غير الذي كنا نعمل معناه بمعنى غير الذي كنا نعمل اي الصالح لان عملهم كان صالحا ويقول
الشاعر انك خير ان ترى غير ولكن انه على البدل لا الصفة او هما غير على الاكثر مع كونه
صفة لان الاغلب فيه عدم التخصص بالمضاف اليه وقد جاء قبل غير معمول لما اضيف اليه
غير نحو انا زيدا غير ضارب عمرا ضعف معناه لا يجوز اعمال المضاف اليه فيما قبل المضاف فلا تقول
انا زيدا لاضارب وبعد لا يعمل فيما قبلها وذلك كما تقدم في باب المنصوب بلا التبرئة ما عمل لا

غير المغضوب عليهم ولا الضالين

على غير الدليل على انها معطوفة على غير يكرم لانها في قوله شتان غير المغضوب عليهم ولا الضالين
صح بسببه الى عشرون عليهم ولا الضالين مثله وقاس عليه يونس وغيره ما البصريين من غير سماع
عشرون غير ومنعها الفراء والسماع لا يرد وانما اذا اعتقد القياس وكلهم متفقون على ايما رجل
واي رجل لعدم السماع وان لم يمنعه القياس قالوا ولغير شبه يتعرف بالاضافة لانحصار الشبه
في جميع الوجوه وذلك لاجل المبالغة التي في هذا التركيب كما في علي وجميع فعني عمرو بالرجل يشبهك اي من
يشبهك في جميع الوجوه وقال ابو سعيد مثلك وغيرك وما في معناهما انها لم تتعرف لكونها بمعنى كم فاعل
مضاف الى مفعوله اي مما ثلك ومشابك ومغايرك فان قيل غير وشبه مطلق واضافة كم الفاعل
انما تكون لفظية اذا اريد الحال او الاستقبال قيل انما تكون لفظية اذا كان اسم الفاعل بمعنى الحال
او الاستقبال او الاستمرار كما يجيء بعيد والاطلاق يفيد الاستمرار وقالوا انت حسبك وشرير وكفيك
ودنيك وتراك انها انما لم تتعرف لكونها بمعنى الفعل لانه بمعنى حسبك زيد ليكفيك زيد وكذا الخواته
وانما بني قد وقط ويحسبك دون حسبك واخواته لانها صارت اسماء افعال كما يجيء في باب اسم الفعل
بخلاف حسبك واخواته ويدخل عليها من توكيد المبتدا ان فقط كقوله شعر فان حسبك الله لا انها
لا تغير معنى الكلام ولا انها اذا جاورت هذا الموضع الذي وقعا فيه صح وقوع الفعل فيه لما انها بمعنى
الفعل ويكون صفة للنكرة نحو مررت برجل حسبك وكفيك وحالا من المعرفة نحو هذا عبد الله حسبك
ورزقك منصوبا ولم ينصرف في هذا الاسم الا في الشاذ نحو فلم تمنا ولم يجمع لما بنه قدك وقطك
غير المنصرف وعلى هذا قالوا مررت برجل كافيكم من رجل وبرجلين كافيكم من رجلين وبرجال كافيكم من
رجال وبامرأة كافيكم من امرأة لما فيه من عدم التصرف يجري قدك وقطك وحدك في استعمال ما يبنى على
اصله من التصرف فيقال برجلين ناهيك من رجلين وبامرأة ناهيتك من رجال وبامرأتين ناهيتك وكذا سائر تصرفاته وقالوا مررت

وقالوا مررت برجل ندك من رجل وبرجلين ندك من رجلين وبرجال ندك من رجال وبامرأة ندك من امرأة وبنسوة ندك
ندك اي انفكك عن كلمة قاصرة يجري قدك في عدم التصرف لافادته فائدته وبما جاء فعلاشرفا
نحو برجلين ندك الا وبرجال ندك ولا وبامرأة ندك تا وبامرأتين ندك تا وبنسوة ندك دنا
ويجوز ان يقال في صنيع وندك وندك وندك وشر على انها لم تتصرف لكنها تنساق في الاصل
مصادر وبعض العرب يجعل واحدها وحيد كقولهم ما رأى اتى برجل واحدها اذ قالوا فضل عليه
وبالجر والجر العامة في نكيرهما ما قال بعضهم ان واحد مضاف الى الحاء وتم مضاف الى ضمير والله فلم يعرف
بضمير لكان كتعريف الشيء بنفسه وذلك لان الضمير مثله لا يعود الى المضاف الاول بل الى ما تقدم
عليه من صاحبه ذلك المضاف نحو مررت برجل واحدها فالهاء عائد الى رجل وكذلك قولك واحد امه اي مررت
برجل واحد امه ويجيء في باب المعرفة ان الضمير الراجع الى النكرة غير مختصة تكرة كقولك ربة رجل
رجل واحد امه ويجيء في باب المعرفة ان الضمير الراجع الى النكرة غير مختصة تكرة كقولك ربة رجل
فان كان ذلك الصاحب المتقدم معرفة تعرف المضاف لكون الضمير معرفة نحو زيد واحد امه وكذا
ان كان نكرة مختصة يشبه نحو ان رجلا او واحد امه وكذا ينبغي ان يكون في كل صدر بلد وشر قبيلة
واحد امه وناد دون دون ونحو ذلك واجاز بعضهم كون المضاف الذي لا مانع فيه من التعريف
لنية الانفصال نحو جاءني غلام زيد ظريف اي غلام لزيد كما يجوز مثل ذلك في المعرف باللام كقوله
ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثم قلت لا يعنيني والمضاف الثاني من المضاف اليه حتى الاستغناء في الكلام
الذي هو فيه عنه بالمضاف اليه يقال سقط بعض اصابعه اذ يصح ان يقال سقط اصابعه بعضها
قال تعالى في خبر الزبير تواضعت سور المدينة والجبال الخشع اذ يصح ان يقال تواضعت المدينة
قال اذا بعض السنين تعرقني كفى الايتام فقدي اليتيم وقال مر الليالي سرعت في نقضي اخذه بعضي
وذكرها بعضهم اذ يقال السنون تعرقني والليالي اخذن ومنه قوله فما جبت الديار شعفن قلبي وكم

ضربا من سكن الديار اي كاشبه المثانث والجمع وقد يكتسي المضاف البناء من المضاف اليه كالجزء الظرفي
المبنية وقد يحكم بخروج المضاف من التعريف قد مر وبهم قوله وما اضاف الكوفيون من الثلثة الاول
يشير به الى العدد المضاف نحو ثلث الكوفيون تعريف اللفظين في كل عدد مضاف الى معدوده نحو الثلثة الاثواب
الى العشرة والمائة الدراهم والالف الرجل وهو ضعيف قياسا واستعمالا اما القياس فلان تعريف المضاف
يحصل بالمضاف اليه فيكون اللام في المضاف ضائعا واما الاستعمال فلانك تقول عندي ثوب غير ثوبك
والفرس على غير فرسك فيدل بهم على ضعفه ان المضاف ما حيث المعنى هو المضاف اليه والمضاف هو المخصص
بالنسبة واما جئ بالمضاف اليه لغرض بيان ان المضاف من اي جنس هو فعرف المقصود بالنسبة تعريفا
من حيث ذاته لا تعريفا مستفادا من غيره ثم اضيف بعد التعريف لغرض تبيين ان هذا المعرف من
اي نوع هو كانك كنت ذكرت اولا انه عندي ثلثة مثلا ولم تذكر من اي نوع هو ثم رجعت الى ذكرها
فقلت بعد الثلثة اي تلك الثلثة ثم بينت نوعها فعلك الثلثة الاثواب وهذا هو الوجه لمن قال
الثلثة اثواب وان كان ارجح من الاول لاضافة المعرفة الى النكرة ولا نظير له لان المعتبر له
ولاة اللفظية كانهم لما عرفوا الاول استغنوا عن تعريف الثاني لانه هو ولان الاضافة لبيان
نوعه لا للتعريف وفي هذا الاعتذار نظر اما اولا فلان المقصود بالنسبة العدد المضاف هو المميز
واما جئ بالعدد للتخصيص كمية المميز الا ترى ان المفرد والمثنى نحو رجل ورجلان لما دلا على
التخصيص لم تات بالعدد هنا ايضا الا ترى ان المضاف لا يضاف كقوله تعالى سبع بقرات سمان
واما ثانيا فلان كل ما ذكر حاصل في نحو خاتم فضة ولم يسمع الخاتم الفضة ولا الخاتم فضة
قال والفظينه ان يكون اضافة المعدود الى معدوده مثل ضارب زيد وحسن الوجه ولا تفيد التخفيفا
نه اللفظ ومن ثم جاز مررت برجل حسن الوجه واتبع بزيد حسن الوجه وجاز الضارب زيد خلافا للفرا

للفراء وضعف الوابلي المحياني وعبدها وانما جاز الضارب الرجل حملا على الحسن الوجه
والفظينه وكثيرا فيهما قال انه مضاف حملا على ضارب رجل قوله ان يكون صفة اي يكون المضاف
صفة اشارة الى ان نحو غلام زيد وباب دار قوله مضافة الى معمولها اي الى مرفوعها او منصوبها
وهو اشارة الى ان الصفة المضافة لا الى معمولها نحو مصارع مصر وضارب السمواء وزيد مضروب
عمرو فانه جميعها صفات مضافة لا الى معمولها فاضافتها محضة قال المصنف وذلك مالك يوم الدين
على الاصح وهذا مما يعجب في ذلك ان يوم الدين اما ان يكون بمعنى في كما يقال للص في ضرب اليوم فيكون
المضاف اليه مفعولا فيه من حيث المعنى ويكون معمول اسم الفاعل فيه صفة مضافة الى معمولها وليس
كضربا اليوم لانه وان كان مضافا الى معموله لكنه ليس بصفة فاضافته معنوية واما ان يكون اسما كان
مفعولا فيه فاشبه فيه الحاقا بالمفعول كما يدعيه النحاة في نحو يا سارقة الليلة اهل الدار فهو ايضا
معمول الصفة فيكون الاضافة غير محضة قال ابن عم السليلي فشمعل جناح السلمان الكسوزاد
الكسل ولعل المصنع جعلها لك يوم الدين بتقدير اللام كما في مصارع مصر قلت اذا قال في ذلك مالك يوم الدين
لكن ذلك مخالف لاطلاق قوله قيل او بمعنى في ظرفه والوجه في تعريف مالك يوم الدين حتى وقع صفة
الله انه بمعنى اللام نحو قتل كربلاء صلوات الله عليها وعليه وعليها وانه بمعنى الذي كانه قال ملك يوم
الدين اي امر يوم الدين فيكون الكاف لغة السموات وابرازه ماضيا على طرز قوله وكيف الدين وناد زاعيا
النار لكونه من الامر المحتوم فكانه وقع وفي قيل مالك يوم الدين تكذيب حيث على الله على وجه يدل
والاول اولى والمنتفع عليه من الفظية ثلثة اشياء الحاق الفاعل المضاف الى فاعله او مفعوله كما مر وكم
المفعول المضاف الى مفعوله مالم يتم فاعله او الى المفعول المتصوب والصفة المشبهة المضافة الى
مرفوعها معنى بعد جعله في صورة المفعول لفظا على ما يجئ في بابها ان شاء الله تعالى المختلف فيه

هل هو لفظي أو معنوي ثلثة أشياء إضافة ما ظاهر أنه موصوف مضاف إلى صفته أو ما ظاهر أنه
صفة مضافة إلى موصوفها والإضافة أفعل التفضيل بمعنى من وبين بيانها بعون الله تعالى أما إضافة اسم
الفاعل والمفعول به إضافة لفظية فنقول كون إضافة الصفة إضافة لفظية مبني على كونها عاملة
في محل المضاف اليه ما رفعا أو نصبا وذلك لأنه إذا كان كذا فالذي يجر وهو في الظاهر ليس مجرورا
لحقيقة والمنوي المجرور في اللفظ مقدر منوي فيكون الإضافة كلا إضافة وهو المراد بالإضافة
اللفظية فالصفة إما أن تكون صفة مشبهة أو اسم فاعل أو اسم مفعول أو افعل التفضيل وأما أفعل
التفضيل فسيجيء حكمه بعد وأما الصفة المشبهة وهي ايضا جائزة العمل فإضافتها أيضا لفظية وأما اسما
الفاعل والمفعول فعملهما في مرفوع وسبب جائز مطلقا سواء كانا بمعنى الماضي وبمعنى الحال أو الاستقبال
أو لم يكونا لأحد الأزمنة الثلثة بل كانا للاطلاق المستفاد من استمرار يجري مجرى ضرب مطلق وهو
وجوده وقوعه خلافه وذلك لأنهما أشبها الفعل الكائن في عمل الرفع لشدة اختصاص المرفوع بالفعل
وخاصة إذا كان سببيا الأول كزيد ضارب الظريف والمسوغ في نحو زيد في الدار أبوه عطوف عليه أبي على ومن
مررت برجل مصري حمار وكذا برجل أخي صفة يشبهه وإذا كان كذا فإضافتها إلى سببي رفعا هو معنى
لفظية إنما إذا نظر إلى اللفظ وإما إذا نظر إلى المعنى فإن المضاف في الحقيقة نعت المضاف اليه الأول
ففي إذا قلت زيد قائم الغلام فالمعنى له غلام قائم وكذا مودة الخدام وحسن الوجه والمنفعة بها
المعنى المنوي المخصص له المنتقل منه المخصص فلم يكن نعتا لهذه الثلثة مما اضيفت اليه ولما
تخصصها منه بخلاف خاتم فضة وغلام زيد فإن المضاف اليه في الحقيقة هو هذا صفة للمضاف
لأن المعنى خاتم من فضة وغلام لزيد ويجعل أيضا اسما الفاعل والمفعول المرفوعة غير السببي معنى الاطلاق
كانا أو بمعنى أحد الأزمنة الثلثة نحو زيد رجل ناصر وعمرو مضروب على أبيه بكر لكن لا يضاف إلى

إلى مثل هذا المرفوع إذ لا ضمير فيه يصح انتقاله إلى الصفة وارتفاعها فيبقى بلا مرفوع الظاهر
ولا يحذف لكمال اتصال الفعل كالجزء وكذا يعملان في الظرف والجار والمجرور مطلقا لأن الظرف
يكفيه رائحة الفعل نحو مررت برجل عندك غلامه أو في الدار أبوه وضاربه أو أمس أخوه وكذا ينبغي أن يكون
الحال لشبهه بالظرف وكذا المفعول المطلق لأنه جاء لتأكيد الفعل وأما اسم الفاعل والمفعول به
وغيرهما من المعمولات الفعلية فيحتاج إلى شرط لكونها أجنبية وهو شبههما بالفعل معنى ووزنا ويحصل
بهذا الشرط أحد أمرين إذا كانا بمعنى الحال أو الاستقبال والاطلاق المفيد للاستمرار لأنهما إذا أشبها
المضارع الصالح لهذه المعاني الثلثة المتواردة على الاستمرار اسم الفاعل والمفعول بخلاف الماضي
أما صلاحيته للحال والاستقبال فظاهر وأما صلاحيته للاطلاق المفيد للاستمرار فلأن
العادة جارية بأنهم إذا قصدوا معنى الاستمرار بأن يعبروا عنه بلفظ المضارع لشبهه بالاسم
الذي أصل وضعه الاطلاق كقولك زيد يؤمن بالله وعمرو يسجد لوجه الله أي هذه عادته فإذا أثبت
للاسم الفاعل والمفعول به بعملهما في الأجنبي إذا كانا بأحد هذه المعاني الثلثة فإضافتهما إذا إلى
ذلك الأجنبي لفظية لأن هذا مبني على العمل كما تقدم وأيضا المبالغة لما كانت لاستمرار الأحد
الأزمنة الثلثة عملت نحو أنت منجاز بوعدك وضروب يفصل السيف سوق سمارنا وأما اسم الفاعل
واسم المفعول إذا أضافا من مطلوبا نقلهما إلى الفاعل والمفعول والمفعول فيه لشدة طلبهما
لهما وهو سائر معمولاتهما وقد جاء بعض الأسماء موهوما بالاسم الفاعل المستمر فكانت إضافته لفظية
كقولك يمجد قديما وواحد هيكل أي معبد أزلا وأبدا ومنه قولهم هذا ناقة ثمود لها شرب ولكم شرب
كقولك بئر ناقة أهل الدار وأما إذا تمحض الماضي فإضافتهما محضة لأنهما لم يوازنا الماضي
فلم يعملا عمله لا عند الكسائي فإنه عنده يعمل فيكون إضافته عنده لفظية والدليل على كونها بمعنى

الماضي محضة قوله تعالى الحمد لله فاطر السموات والارض جاعل الملائكة رسلا جعل فاطر وجاعل
صفتين للمعرف باللام باعتبار اللفظ واما باعتبار المعنى فلانه ملابسة المضاف للمضاف اليه فتخصص
في الماضي والاستمرار نحو زيد ضارب بكرا امس فيصح ان يخصص المضاف به كتخصص الغلام بزيد في غلام
زيد ضارب الآن او غدا ويعمل كتنوينه واما الحال فلم يتم بعد حصوله والمستقبل مترقب فلم يشبه فيهما ملابسة
المضاف للمضاف اليه حتى يفيدا بها المضاف بها او يخصص واسم الفاعل والمفعول المتمم بصح
ان يكون اضافته محضة كما يصح ان لا يكون كذلك وذلك لانه وان كان بمعنى المضارع الا ان استمرار
ملابسة المضاف للمضاف اليه يصح تعريفه به او تخصيصه فمثل بيوله تعول مرة بعد اللهو ضاربك
كما تقول مرة بعد اللهو صاحبك اي المعروف بضربك كما تقول بريد بشبهك اي المعروف بشبهك فاذا اضيف
هذا المعنى لم يعمل الفاعل في محل الجر وربه نصبا كما في صاحبك وان كان اصله اسم فاعل ما صحب
بل نقل كما نقل جامد قال الله تعالى خلق الانسان من علق الا ترى الى قوله تعالى الله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب
ومثال اسم المفعول المضاف الى الاجنبي اي المنصوب قولك زيد معطي الدراهم اي يعطي الدراهم وعمر مكسو
الجبة اي يكسى الجبة وحاكي حال اسم الفاعل المضاف لا الى المنصوب كمرو واعتبر الحال
المصدر بخلاف الصفة فان اضافته الى معموله محضة وذلك لتفصال مشابهته للفعل لفظا ومعنى
اما لفظا فلعدم موازنته واما معنى فلانه لا يقع موقع الفعل ولا يفيد فائدته الا مع ضميمة وهي
بخلاف الصفة فانها تؤدي مؤدى الفعل بدا ضميمة تقول اعجبني ضرب زيد عمرا اي انه ضرب وتقول
ضرب عمرا اي يضرب عمرا فالقوة شبيه الصفة لم يكن لها يد من مرفوع اما ظاهر او مضمر بخلاف المصدر
كقوله تعالى او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما فانه مجرد عن المرفوع وكذلك اعجبني ضرب فانه مجرد
عن المرفوع والمنصوب فلما كانت الصفة اقوى شبها بالفعل كانت اولى بعملها عمل الفعل فكان تقدير

تقدير الانفصال فيها اظهر فمتى كان اضافتها الى معمولها لفظية واضافة المصدر الى معموله محضة
فيختص المصدر او يتعرف بنسبته الى فاعله او مفعوله كما يختص الغلام بزيد او تعرف بزيد
فان قلت فمقتضى ما ذكرت ان يكون عمل الصفة عمل الفعل اولى من عمل المصدر عمله والامر
بالعكس وذلك ان [illegible] المصدر في عمله يحتاج الى شرائط لان الصفة فانها تحتاج
الى الاعتماد واسم الفاعل والمفعول يحتاجان الى كونهما بمعنى المضارع حتى الاعتماد كما سبق في ابوابها
قلت ان الامر كذلك الا ان المصدر المتمكن اصليا لما وفاعل له ومفعول من الصفة لاذ يطلبهما
كلوما من ضرورة بانه عقلا لا وضعا فبعد حصولها له يكفيه للعمل فيهما ادنى شابهة للفعل
واسم الفاعل والمفعول يطلبانهما لتضمنهما معنى المصدر الطالب لهما فبعد حصولهما لهما يحتاجان
الى شابهة قوية مع الفعل وشرط متى يعمل عمل الفعل فالحاصل ان طلب المصدر للفاعل والمفعول
قوي لكونه لذاته وعمله فيهما ضعيف لكونه بشابهة ضعيفة مع الفعل لفظا ومعنى فلذلك كان
المصدر المضاف الى احدهما اكثر استعمالا من المصدر المعمل فيهما وطلب الصفة للفاعل والمفعول
ضعيف لكونه بتضمن المصدر وعملها فيهما قوي لكونه بشابهة قوية مع الفعل لفظا ومعنى
فلهذا اذا ابرزت في اللفظ فاعلها فلا بد من ضمير فيها قائم مقام الفاعل مرفوع وان لم يكن
في الخفيفة فاعل كقائم الغلام وحسن الوجه فاذا كانت اقوى في العمل من المصدر كان اضافتها
بتقدير الانفصال اولى من اضافة المصدر لان الانفصال الاضافة مبني على العمل كما ذكرنا
لا على طلب الفعل والمفعول قوله ولا تفيد التخفيف في اللفظ وذلك لما قلنا ان شابهتهما
للفعل قوية فكان اعمالها عمل الفعل اولى الا ترى ان بطلان التخفيف اللفظي والتخفيف في اسم الفاعل
والمفعول المضاف الى الاجنبي لا يكون الا في المضاف وذلك بجذف التنوين او النون نحو ضاربا زيد

ومعطى الدرهم زيدا وعمرا ومكسو الغلام واما اسمى الفاعل والمفعول المضافين الى الشبيه والصفة المشبهة فقد يكون في المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام وهند مكرمة الخدام وحسن الوجه فالتخفيف في المضاف يجوز التنوين وفي المضاف اليه يجوز الضمير والاستتار وهند كقائم غلامه ومؤدب خدامه وحسن وجهه عندهم وقد يكون في المضاف اليه وحده كقائم الغلام ومؤدب الخدام وحسن الوجه فان قلت كيف اجاز سيبويه في الصفة وقد يكون في المضاف اليه وحده كقائم الغلام ومؤدب الخدام وحسن الوجه فان قلت كيف اجاز سيبويه ان لم تعد الا التخفيف وقد علمنا بالضرورة ان التخصيص الذي في ضارب زيد لا ينقص عملا في غلام رجل ان لم يعد عليه وفي التخصيص لم يحصل باضافة ضارب الى زيد بل كان حاصلا لضارب من زيد حين كان منصوبا به ايضا بالنظر الى التخصيص بما نصبه وجره ومقصودنا ان الاضافة غير مخصصة ولا معرفة قوله وما هم جاز مررت برجل حسن الوجه اي من جهة انه لم تقدر تعريفا بل لكان تخفيفا من غير فائدة لم تقدر تعريفا جاز هذه المسئلة وامتنع زيد حسن الوجه فلو افاد تعريفا لم يجز الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة وجاز الثانية لكون المعرفة اذا صفة للمعرفة وما جهة انها تفيد تخفيفا جاز الضارب زيد لحصول بخفة التنوين وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان التنوينة الاولى ساقطة للالف واللام لا للاضافة قال المصنف جاز الفرار من الضارب زيدا مالا نه توهم انه لام التعريف دخلها بعد الحكم باضافتها فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرفت باللام واعلم انه قاسه على الضارب الرجل والضارب زيد فانه جاز الاضافة فيهما مع عدم التخفيف فليجز فيه ايضا قال وكلا الامرين غير مستقيم اما قوله لانه لام التعريف دخلها بعد الحكم باضافتها فانه رجم بالغيب من غير دليل على ذلك وتحن لا نحكم الا بالظاهر فانه وان امكن ما قال لا انا نرى اللام سابقة حسا على الاضافة والاضافة في الظاهر انما انشئت بعد الحكم بذهاب التنوين بسبب اللام فكيف ينسب حذف التنوين الى الاضافة بلا دليل قاطع والظاهر مرجح

واما قياسه على الضارب الرجل فليس بوجه وذلك ان الضارب الرجل وان لم يحصل فيه تخفيف بالاضافة الا انه محمول على ما حصل فيه التخفيف وشبيه به وذلك هو الحسن الوجه والجر فيه هو المختار وذلك لانك لو رفعت الوجه لخلت الصفة من الضمير وهو قبيح كما يأتي في باب الصفة المشبهة واما النصب في مثله فمتوسط لكونه للجر وذلك انهم لما ادوا الاضافة في الحسن والوجه بالرفع لتصدر التخفيف حذفوا الضمير واستتر في الصفة وجيء باللام كما كان معرفا بالضمير المضاف اليه واللام بدل من الضمير في مثل هذا المقام مطرد وقد يجيء ايضا عند الكوفيين كما في قوله لحاني لحاني الضيف والبرد بردة فالاولى حاء يقوم مقامه فيما لم يشترط فيه الضمير كما في البيت المذكور اما في الصلة والصفة اذا كانت جملة وغيرهما مما يشترط فيه ضمير فلا فلما جيء باللام مع قصد الاضافة نصبوا اولا ما قصدوا جعله مضافا اليه تشبيها للفاعل بالمفعول فقيل الحسن الوجه كما يقال الضارب الرجل ليصح الاضافة اليه لانهم لو اضافوا الى المرفوع لكان اضافة الوصف الى معموله اذ الرافع من الصفات نعت المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب الذي هو في الاكثر غلامه عما الضارب هو الغلام دون عمرو وهم يراعون في الاضافة اللفظية حال الاضافة المحضة فكما لا يجوز في المحضة اضافة الصفة الى موصوفها على الاصح كما مر لم يجز في اللفظية ايضا مثل ذلك لكونها فرعها فجعلوا المرفوع في صورة المنصوب حتى لا تكون تاركة اضافة الوصف الى موصوفها فتبين من هذا التطويل ان الحسن في الوجه جر الوجه وان نصبه شبه به المفعول في نحو الضارب الرجل وان التخفيف فيه بحذف الضمير المستتر ثم تقول كما شبه الحسن الوجه في النصب بالضارب الرجل مع ان حقه الرفع ليصح اضافة الصفة اليه على ما تقدم شبه

الضارب الرجل على سبيل التناصر والجر بالحمل الوجه بعد ان صفة النصب وليس للفراء ان يقول
فليجب الضارب زيد بالحمل وجه وذلك لان الحمل وجه لا يجوز لما ذكرنا ان التقطيع يجري
المحض فكما لا يجوز في المحض اضافة المعرفة الى النكرة فكذلك لم يجز ذلك في التقطيع وليس لك
الى الفراء ان يجيز اضافة نحو الضارب الى المعرفة من العلم وغيرها الى المنكر فلا فعلى هذا له ان يقول
الضارب بالحمل الوجه ايضا حيث كون المضاف اليه معرفا وان اختلف التعريفان والظاهر
ان الفراء لا يفرق بين المعرف والمنكر كما نقل عنه السيرافي فانه قال ان الفراء يجيز هذا الضارب زيد
وهذا الضارب رجل ويزعم ان تاويله هذا الذي هو ضارب زيد وهذا الذي هو ضارب رجل اي هذا الذي هو
ضارب زيد وضارب رجل فيجعل ما بعد الالف واللام بمنزلة الفعل وليس بوجه كون صلة
الالف واللام فعليه كما هو المشهور عند النحاة قال السيرافي هذا قول فاسد قال وليس في هذا الحمل
وجه على تقدير هذا الذي هو ضارب وجه وهذا الغلام زيد اي هذا الذي هو غلام زيد قال المص
واما قياسه على الضارب فلا يجوز وذلك لان في الضارب قولين احدهما كما حكي عن قريب انه ليس
بمضاف بل الكاف منصوب على انه مفعول فعلى هذا القول اندفع عنه اصله والثاني انه
مضاف الا انه حمل في صحة الاضافة وان لم يحصل بها تخفيف على ضارب فانه اضيف بلا نظر
الى التخفيف واما قولنا ان اضافة ضارب ليست للتخفيف لانها لو كانت لاجله لم تلزم لان
الاضافة المقصود بها التخفيف لا تلزم الكلمة كاضافة ضارب زيد وضارب زيد وانما الزم نحو
ضارب لان اضافة لازمة اما تنوينا او نونا وهما معا حران بتمام الكلمة والضمير المتصل في حكم
ثم الاول قلي لم يحذفا ولم تضف الكلمة لزم كون الضمير متصلا منفصلا في حالة واحدة فلما
الزموا الاضافة في ضارب من غير نظر الى التخفيف حمل الضارب عليه فاضيف الضارب بلا تخفيف لانها

لانها بابا واحدا لا فرق بينهما الا اللام لهذا تريد كلام المصنف وفيه نظر وذلك لان للفراء ان يقول
اذا جاز حمل ذي اللام الضارب بكرة وجر الاضافة على المجرد منها لعلة هي المجرد دون ذي اللام
وهي ايهامها على التخصيص ولم يضف لما ذكرت انها بابا واحدا فهلا جاز حمل ذي اللام الضارب زيد
على المجرد منها وهو ضارب زيد في صحة الاضافة لعلة حاصلة في المجرد دون ذي اللام وهي حصول
التخفيف بناء على انهما بابا واحد هذا وينبغي ان يعرف حال اضافة اسم الفاعل والمفعول مجردا عن
اللام ومعها وكذا حال الصفة المشبهة فاعلم اولا ان اسمي الفاعل والمفعول المضافين
الى ما هو من سببهما حكم الصفة المشبهة كما يجيء واسمي الفاعل والمفعول المضافان الى الاجنبي
المنصوب بهما فنقول اما ان يكون كل واحد منهما مجردا عن اللام او معها وكل واحد منهما اما ان
يليه مفعوله ظاهرا او مضمرا فالظاهر ان في المجرد جاز اضافته اليه ولم يجب نحو ضارب زيد والاولى
المقرون باللام جاز الاضافة اذا كان المقرون بها مثنى او مجموعا بالواو والنون لحصول التخفيف
بحذف النون نحو الضاربا زيد والضاربو زيد وكذا يجوز اذا كان المفعول به معرفا باللام
وان كان الوصف المقرون خاليا من نون المثنى والمجموع نحو الضارب الرجل والضاربا الرجل
والضاربو الرجل لما بينه المحشي الوجه كما تقدم او مضافا الى المعرف بها وسلم جر نحو الضارب
وجه فرس غلام اخي الرجل قال ابن مالك ومضافا الى ضمير المعرف بها نحو الرجل الضارب غلامه
وذلك لجريان ضمير المعرف باللام عند بعض مجرى المعرف باللام وكان على قياس قوله ان يجوز الضارب به على
الاضافة اذا عاد الضمير على ذي اللام وعند بيان الضارب به ليس بمضاف بل فيه ضمير المعرف
باللام في التابع مثل المعرف باللام كما في قوله الواهب المائة الهجان وعبيدها انه يحتمل في التابع والا
يحتمل في المنبوع كما يجيء قريبا وان وكل المعرف باللام المجرد عن التنوين غير ما ذكرنا من المقرون

لم يجز اضافته اليه خلافا للفراء كما مر وانه ولي المجرد عن اللام او المعرف بها مضمرا فحذف النون والتنوين فيهما واجب على الصحيح المشهور وحكى بعضهم جواز ضاربيك وضاربيكة النصر وانشد وبيرهاملني الا اياهمال وقيل بل النون للوقاية تشبيها بيحملني وان كان شاذا ايضا وقيل الرواية بحملني لا هاملني وانشد ايضا نهم الفاعلون للخير والامرونه اذا ما خشوا من حدث الامر معضلا قال سيبويه البيت مصنوع وانشد ايضا قلم يرعف والناس محتضرونه جميعا والمعنى محتضرون بدقة قال سيبويه هذا لضرورة الشعر وجعل الهاء كناية وقال المبرد الهاء الآخرة ومحتضرونه للسكت لم يحذفا اجراء للوصل مجرى الوقف وحركها تشبيها لها بهاء الضمير ما يشذ كما ثم ان الضمير بعد المجرد موضع جر بالاضافة الا عند الاخفش وشام فانه عنده في موضع النصب كالمنون مفعولا وحذف التنوين والنون ليس عندهما للاضافة بل للتضاد بينهما وبين الضمير المتصل على ما مر واما الضمير بعد ذي اللام فقال سيبويه ان لم يكن ذو اللام شيئا او يجمع بالواو والنون فهو منصوب لا غير نحو الضارب لا عتيان المضمر المظهر فالضارب عنده كالضارب زيدا لا يجوز فيه الا النصب ويجيء عنده بعد المثنى والمجموع بالواو والنون ان يكون مجرورا على الاضافة ومنصوبا كما في قوله الحافظو اعورة العشيرة بالنصب وقال الرماني والمبرد في احد قوليه وهو الله ان الضمير بعد ذي اللام مقدر كان او مثنى او مجموعا مجرورا بالاضافة بذلك كله فيما اضيف اليه اسم الفاعل والمفعول واما في تابع المضاف اليه فسيبويه يجيز فيه ما لا يجوز في المنبوع فاجاز الضارب الرجل وزيد وهذا الضارب الرجل زيد على ان يكون زيد عطف بيان وهو في الحقيقة البدل على ما يأتي في بابه فان قدر البدل قائما مقام المبدل منه لم يجز ذلك وان لم تقدر كذلك جاز كما ذكرنا في باب المنادى في نحو يا عالم زيد ويا عالم زيد ونحو

اي حافظا لها

وزيد وقال المبرد لا يتبع مجرور ذي اللام الا ما يمكن وقوعه موقع منبوعه فتقول انا الضارب البكر بشر بنصب بشر لا غير حملا على المحل البكر وقال قد يعطف على مجرور ذي اللام ما لا يكون في قوة ما يمكن وقوعه موقعه يعني المضاف الى ضمير ما فيه الالف واللام لانه في قوة المضاف الى ما فيه الالف واللام كقوله الواهب المائة الهجان وعبدها عذير وعبد المائة قال وما اذا عطف عليه نحو زيد او غلام نزيد فليس فيه الا النصب حملا على محل المجرور وعند سيبويه قوي اذ قد يجعل في التابع ما لا يجعل في المنبوع لان القبح قد يسير يظاهر بالتغيير الذي لا جله قبح ما لا يحسن في غيره ذكره وانما الصفة المشبهة واسما الفاعل والمفعول اللذان هما ان يكون مجردة من اللام او معرفة بها فان وليت المجردة منها ظاهرا سببي مرفوع بها جاز اضافتها اليه بعد نصبه كما ذكرنا وجاز تركها سواء كان ذلك الظاهر محلى باللام بدرية او بدر يك او فكر اكذلك كقولك حسن الوجه وحسن وجه ابي الغلام وحسن وجه وحسن وجه ابي الغلام او مضافا الى ضمير ذي اللام كذلك اذا لم يكن ذو اللام صاحب الصفة نحو حسن وجه الاخ جميل فعله وقد يضاف الظاهر مضاف الى ضمير صاحبها نحو زيد وجه وهو قبيح عند سيبويه الا للضرورة قال فاما على رديه ما جاء نادرا صفاهيت الاعالي جوعا مصطلا بها وكذا ما هو في حكم المضاف الى ذلك الضمير كقوله رحيب قطاب الجيب منها رفيقة بجس الندامى بضة المتجرد اذا نفذ النون من رحيب ومثل هذا جائز مطلقا عند الكوفيين وقال المبرد الضمير مصطلا بها للاعالي لان المعنى كثير الاعالي فيكون مثل حسن وجه الاخ جميل فعله وقد يجيء في باب الصفة المشبهة كقولهم لمثل زيد حسن وجهه بالاضافة والرواية الصحيحة بنصب الوجه بالتنوين وان ولي المجردة ضمير بارز هو فاعلها وجب اضافتها اليه نحو زيد حسن الغلام

كزيد ضلاقا للكسائي على ما نقل عنه ابن مالك ولعله يجوز النصب فيه تشبيها بالمفعول كما في حسن الوجه
ويحذف التنوين والنون منها للاضافة كما ذكرنا من قبل لا لالتقاء الساكنين وهشام في نحو الفاعل
الجيد واه والحذف اللام ظاهر سيبويه مرفوع بها فان اضفتها اليه وجيدان يكون ذا لام بدرجة
او بدرجتين نحو الحسن وجهه الى الغلام اذ لم يجز الحسن وجه ولا الحسن وجهه كما يجيء في باب الصفة
المشبهة ويجوز ابن مالك ان يكون مضافا الى ضمير المفرد بالام نحو الحسن الخ والجميل وجه غلامه
وليس بوجيه اذ لم ترفع الاضافة اذا تخفف وايضا يلزم نحو الحسن الغلام والجميلة ولا يجوز
انفاقا بالى القياس جواز اضافة ذات اللام التي فيها نون المثنى او الجمع على الى ضمير كان والى
المضاف الى الضمير لحصول التخفيف بحذف النون كقوله مررت بالرجلين الحسنى غلامهما والجميلة
وكذا بالرجال الحسنى الغلام والجميلي وجهه ويجيء في باب الصفة المشبهة لهذا الوجه مزيد
شرح ان شاء الله تعالى ولا يضاف الى مرفوع بها غير سببي نحو زيد ممرر برجل طبيب
غلامه ان نوكد لئلا يبقى الصفة بغير مرفوع بها غير الظاهر كما ذكرنا في اسمي الفاعل والمفعول
قوله المائة البهاء اي مائة الناقة والبهجان البيض يستوي فيه الواحد والجمع كالثلثمائة
على ما يجيء في باب الجمع قوله وعبدها اي العبد الذي يرعاها وتمام البيت عود اي ترعى
ضلفها اطفالها العود جمع عائد وهي الحديثة النتاج وترجى اي تساق قال ولا يضاف
موصوف الى صفته ولا صفة الى موصوفها ونحو يجيء الجامع وجاءني القرشي وصلاة الاولى
وبقلة الحمقاء متأول او شاذ قطيفة وخلاق ثياب متأول ولا يضاف اسم جامد الى المضاف اليه
في العموم والخصوص كثلث وربع وخمس ومنع لعدم الفائدة بخلاف كل الدراهم وعين الشيء
فانه يختص وفي اسم سعيد كرز ونحو متأول اقول اعلم ان اللام هنا للجائز اطلاقا ما عدا شيئين والاصل

على ضربين اما ان يكون في احدهما زيادة فالذي كالصفة والموصوف والعلم والمسمى والعام والخاص
اولا يكون والاول على ضربين اما ان يجوز اضافة احدهما الى الآخر انفاقا كالمسمى الى العلم والعام الى
الخاص او يجوز على الخلاف كالصفة الى الموصوف وعلى العكس والمتفق على جواز اضافة احدهما الى الآخر
اما ان يحتاج ذكر الى التأويل او لا يحتاج فالذي لا يحتاج الى التأويل العام غير لفظ الشيء والعلم
اذا اضيف الى الخاص نحو كل الدراهم وعين زيد وطور سيناء ويوم الاحد وكتاب المفصل وبلد بغداد
ويجوز ذكره اذا جاز ذكر الخاص نحو يعجبني ذكر العام من ذكر الخاص ولا ينعكس الا مرى لا يضاف
الخاص الى العام المبهم لحصول التخصيص ذكر العام من ذكر الخاص ولا ينعكس الامر اي لا يضاف
العام الى الخاص المبهم لحصول الابهام فلا يقال اشتريت نفس لانه المعلوم المعين بعد ذكر لفظ يعينه
لا يكتسي من غير ابهام والذي يحتاج الى التأويل المسمى المضاف الى العلم كاسم المضاف الى لفظه
نحو سعيد كرز ونحو ذو وذات مضافا الى المقصود بالنسبة نحو اصباح وذا يوم وكذا لفظ
اسم المضاف الى المقصود بالنسبة كاسم السلام واسم الشيخ لفظ الى مضافا الى ما هو المقصود
بالنسبة نحو فاطمة حي رباح اما اسم المضاف الى اللقب فنقول اذا اجتمع اسم مع اللقب وهو
ناقص اللقب لانه ابهام واشتهر من الاسم كما يجيء في باب العلم ويجيء هناك انه يجوز نصب اللقب المؤخر
ورفعه على القطع سواء كانا معرفتين او مضافين او احدهما مفردا دون الآخر وانه ان كانا نكرتين
او واحدهما جاز اضافة الاسم الى اللقب ايضا وهو اكثر وظاهر كلام البصريين انه اذا لم تقطع الثاني
رفعا ونصبا وجب اضافة الاول اليه وقد اجاز الزجاج والفراء الاتباع ايضا على انه عطف
بيان وهو الظاهر نحو جاءني قيس قفة وانه كانا مضافين او واحدهما لم يجز الاضافة بل يجب
اما القطع لتضمن اللقب معنى ما او ذما او الاتباع على ان الثاني عطف بيان لانه اشهر فاذا
تقرر هذا فلنا ان تأويل نحو سعيد كرز ان يقال المراد بالمضاف الذات وبالمضاف اليه اللفظ

وذكر انه كما يطلق اللفظ ويراد به مدلوله يطلق ايضا مع القرينة ويراد به ذلك اللفظ
الدال نقول مثلا جاءني زيد والمراد ذات زيد وتكلمت بزيد والمراد اللفظ فمعنى جاءني سعيد كرز
سلم هذا المعنى لانهم يعبرون الى الاول ما لا يصح نسبته الى الالفاظ نحو ضرب سعيد كرز
وقال سعيد كرز فان قلت لم يقدموا اللقب مضافا الى الاسم او غير مضاف قلت تقدم ان
المقصود ذكرهما معا ولو قدم اللقب لاغنى عن الاسم اذ اللقب يفيد تعيين المسمى الذي يفيده
الاسم مع زيادة وصف يمدح به الذات او يذم فالذات باللقب اشهر منها بالاسم واما ذو وذات
وما تصرف منهما اذا اضيفت الى المقصود بالنسبة فتاويلها ما قررناه في التاويل المذكور اذ معنى جئت
ذا اصباح اي وقتا صاحبا لهذا الاسم فذا من الاسماء الستة وهي صفة موصوفها محذوف وكذا صاحبة
ذات يوم اي وقتا صاحبا لهذا الاسم واختصاص ذا باليعقوب وذات باليعقوبي الآخر يحتاج الى سماع
واما اصبوح وذا غبوق فليس من هذا الباب لان الصبوح والغبوق ليسا من ما يليق بهما
فالمعنى جئتك وقتا صاحبا لهذا الزمان فلم يضف المسمى الى اسمه وقوله اليكم ذوي آل النبي تطلعت
نوازع من قلبي ظماء وأيب اي اصحاب هذا الاسم وجائني ذو سليمه اي صاحبها هذا الاسم كما يجيء باب
الجمع واما قولهم آل حم وآل المر في السور فليس من هذا الباب اذ معناه السور المنسوبة الى هذا اللفظ
كما ان الموسى بمعنى الحادثة المنسوبة الى الموسى واما في قولهم هذا حي يزيد فنا ويليه شخصه الحي فكانك
قلت شخص يزيد فهذا من باب اضافة العام الى الخاص وانما ذكروا الذات باللفظ لكي توقعك في باب المبالغة
فاذا قلت فعله حي يزيد فكانك قلت فعله هو بنفسه وهو هي موجود لا انه نسب اليه الفعل وهو
معدوم وهذا حي يزيد اي هو بعينه حيا قائما لا ريب فيه ثم صار يستعمل في التاكيد بمعنى انه وبنفسه
وانه كان ميتا فقال لا بل هو حي يزيد وحي ابيهم بفتح الحاء وقال بافراد اباك حي خويلد قد

نجحت بحمد الله وعونه وتوفيقه تقول
نجحت ايضا حسن

فقد كنت قائفا على الاحمق وقد هكم بعض الغباء بالغاء لفظ حي في زيادته في مثل هذا الموضع
المذكور كما حكوا بناء لفظ الاسم في قولك الى الحول ثم اسم السلام عليكما ومن يبكي حولا كاملا فقد
اعتذر وفي قوله نذالغ باسم الشيخ مشلم جوابه من بصرة وسلام وفي قوله لا ينعش الطرف
الا ما تخونه دانم بناديه باسم الماء مغموم وبالغاء لفظ المقام في قول السماخ ذكرت به القطا
ونغصت عنده مقام الذئب كالرجل اللعينا والحق ان الاسم في المواضع المذكورة له معنى فقوله اسم
السلام اي لفظ الدال عليه وكلمته يعني سلام عليكم واسم الماء واسم الشيباني يعني صوت الماء وصوت
الشيباني اذ الاسم هو اللفظ والصوت والمسمى هو مدلول اللفظ والصوت والدليل على ان زيادة الاسم
في مثله للتنصيص على ان المراد هو اللفظ لا المدلول انهم لا يقولون اسم زيد بزيادة اسم بل لا يكون
لفظ اسم المحكوم بزيادته الا مع ما يتعلق باللفظ نحو ذا عين وبنا ديه واسم السلام مزيدا عينا
زيد لان السلام لفظ وكذا اسم الماء واسم الشيباني يعني صوت الشيباني فان الماء والشيباني صوتان واما
قوله مقام الذئب فهو مما يأباه الكتابة تقول لكاتك متى بعيد اي انك متى يبعد لاك من بعدك فقد
بعد هو واذا بعد الذئب فقد بعد مكانه الذي هو فيه والمختلفة جوز اضافة احدهما الى
الاخر الموصوف وصفته فالكوفيون جوزوا اضافة الموصوف الى الصفة وبالعكس لشهادة الاول
بنحو مسجد الجامع وجانب الغربي والثاني بنحو جرد قطيفة واضافة ثياب وقالوا ان الاضافة
فيه لتخفيف المضاف بحذف التنوين كما في جرد قطيفة او بحذف اللام كمسجد الجامع اذ اصلها قطيفة
جرد والمسجد الجامع وان الاضافة ليست كاضافة الصفة الى معمولها عندهم اذ ذاك لا
تختص ولا تعرف بخلاف هذا فان الاول هنا هو الثاني من حيث المعنى لانها موصوف وصفته
فتختص الثاني وتعرفه تختص الاول وتعرفه واما على حسن الوجه فلحسن واله كان هو

الوجه معنى الا انك جعلته لغيبة الظاهر بسبب الضمير المستتر فيه الراجع الى غير فيعد ثنية
اللفظ المجرور بغاية البعد فعلى هذا تقول هذا مسجد الجامع الطيبة نعم الصفة
البصرة قال لا يجوز اضافة الصفة الى الموصوف ولا العكس ولهذا ينصبون المرفوع بالصفة اذا
ابدل الاضافة البتة نحو حسن الوجه كما مر وذلك لان الصفة والموصوف واقعان على شيء واحد
فهو اضافة الشيء الى نفسه ولا يتم لهم هذا مع الكوفيين لانهم يجوزون اضافة الشيء الى نفسه
مع اختلاف اللفظين كما يجيء من مذهب الفراء ولو لم يجوزوها ايضا يجاب بان هذا لان في احدهما زيادة
فائدة كما في نفس زيد وقال المصنف لا يجوز ذلك لان توافق الصفة والموصوف في الاعراب والعدد وليس
بشيء لان ذلك انما يكون اذا بقيا على حالهما فاما مع طلب التخفيف بالاضافة فلا نسلم له وهو موضع
النزاع فعند البصريين نحو بقلة الحمقاء كسيف صيقل اي المضاف اليه المخفف هو الموصوف
هذا المجرور الا انه حذف واقيم صفته مقامه اي بقلة الخبة الحمقاء وانما نسبوه الى الحمق لانه ينبت
في مجاري السيول وهو اطيب الاقدام ومسجد الوقت الجامع وذلك لوقوعه يوم الجمعة كان هذا اليوم
جامع للكمالات مسجد للصلاة وجانب المكان الغربي وصلاة الساعة الاولى اي اول ساعة
بعد زوال الشمس ويجعلون نحو جرة فطيفة خاتم فضة لان المعنى شيء بجرة اي بال ثم حذف
الموصوف واضيفت صفته الى جنسها للتبيين اذ الخاتم يحتمل ان يكون من الفطيفة ومن غيرها كما كان
خاتم يحتمل انه يكون من الفضة ومن غيرها فالاضافة بمعنى من ويجوز عندي ان يكون اضافة
الموصوف الى صفته مثل ما يطلق سناد وذلك بان يجعل الجامع مسجدا مخصوصا وله الغربي جانبا
مخصوصا والاولى صلاة مخصوصة والبقلة الحمقاء بقلة مخصوصة فهي من الصفات الغالبة ثم يضاف
المسجد والجانب والصلاة والبقلة المحتملة الى هذا المختصة لفائدة التخصيص فيكون صلاة الاولى

جبر خاطئة
وقع خاطئة

انها خصوصة من قولهم بقلت جلد البعير عنه واجبلته اذا سلخته وقال بخاطب جسيمة صرفوه فعالة بنت فال الفراء انما يقال
في الجلد لان العرب تضيف الشيء الى نفسه اذا اختلف اللفظان هكذا
الكاهو الشكاة الهواء الذي بالغ عنان السماء هكذا
من بنات الهرير
لبلبل بلبله بكيانة نجيع

الاولى كصلوة الاولى وبقلة الحمقاء كبقلة الخبة وجانب الغربي كجانب اليمين واما الاسمان
اللذان ليس احدهما زيادة فائدة كشحط النوى وليث اسد فالقياس يجيز اضافة احدهما الى الاخر
للتخفيف قال ان العرب يجيز اضافة الشيء الى نفسه اذا اختلف اللفظان كقولك فعلت اخوانهما
نجا الجلداء سير ضبكما فيها كسلام وغاربه والنجا هو الجلد والاقصاف ان مثله كثير لا يمكن دفعه
كافة نحو ليلة الغداة لتعجل الرجال منهم شعفات وجلهم وقوله وسكاكا الهواء ورضاء الدمنة ولو قلنا
ان بنات الشيخ في كل موضع فرقا لاضطنا الى تعسفات كثيرة ومما اختلف فيه هل اضافة محضة
ام لا على ما تقدم افعل التفضيل فتقول يونس حال الاضافة على ضربين احدهما يراد به تفضيل
صاحبه على كل واحد من امثاله التي دل عليها لفظ المضاف اليه وثانيهما لا يراد به ذلك وقد يحتمل
ذكر احكامه بابه والمقصود ههنا ان اضافته بالمعنى الاول فيها اختلاف فعند بعض البصريين
القاهر والي على والجرولي لا شيء محضة لكونها بمعنى من والجار والمجرور في محل النصب بانه مفعول
افعل كالزيد من فانه الجار في قولك افضل من القوم لابتداء الغاية والجار والمجرور مفعول افضل
فافضلية افضل القوم صفة مضافة الى معمولها الذي هو المجرور بعده فهو كاسم فاعل اضاف
الى مفعوله نحو ضارب زيد وعمرو من الابتدائية نحو افضل من القوم انه ابتداء زيد في الارتفاع
والزيادة في الفضل من عبد الله والقوم بعدها كذلك لان اصل الفضل ان الله تعالى حدد
في مبادئ علم الفاعل عن الصفات المشبهة كما يجيء في بابه لانه يرفع فاعلا مضمرا او ابرز الثاني
في بابه ولا ينصب مفعولا صريحا والشبيه مفعول ولا يقال احسن الوجه بل يرفع مضمرا ويعمل نصبا
في محل الجار والمجرور لضعفه وينصب الضمير الذي ينصبه الى امد ايضا كما في عشرون درهما
نحو احسن وجها ودليل ذلك قول الشاعر مهلا اصلحك الله لا توعد فيها مالديه كفاء وقوله

اي اقوى الفصاحة اللغوية واوضح

ولم ان قوما مثلنا خير قومهم افعل به فنا على قومهم فخرا ومذهب سيبويه ان اضافة افعل التفضيل
غير محضة مطلقا وذكر انتفاء حال الاضافة على قولين احدهما ان يكون بعض المضاف اليه كما في
قيد فرسك اي فيما اضيف اليه والمعنى فيه ان الاصل خير فضل في المعنى الذي وضع له المصدر المشتق ومنه
على كل واحد واحد مما بقي بعد من افراد المضاف اليه فان زيدا في قولك زيد افضل الناس مفضل
في الظرافة على كل واحد واحد مما بقي بعد زيد من افراد الناس فالمعنى زيد بعضهم الزائد في الظرافة
على كل واحد مما بقي منهم بعد ولا يلزم منه تفضيل الشيء على نفسه لان المفضل عليه صحيح اجزاء
المضاف اليه بل على ما بقي من المضاف اليه بعد خروج المفضل منه فالاضافة في هذا المعنى
بتقدير اللام كما في بعض القوم وكلهم وجزؤهم واحدهم ولو كان بتقدير من لاتحد الكلام جاز
زيد افضل عمرو كما يجوز زيد افضل من عمرو ولو كان بتقدير من البيانية كما في خاتم فضة لوجب لزوم المضاف
اليه فتقرر اعلى المضاف كما ذكرنا في صدر هذا الباب ولا يقع كلمة في نحو هذا افضل القوم فاذا كان اضافته
بهذا المعنى كاضافة بعض القوم فهو بتقدير اللام مثله فيكون محضة بدليل قوله تعالى فتبارك
الله احسن الخالقين وقوله اضلهم اياه خبر مبتدا محذوف اي هو اضلهم وخبر قومهم نصيب
على المدح وثانيهما ان يكون افعل مفضلا على جميع افراد نوعه مطلقا ثم يضيفه الى شيء للتخصيص
سواء كان ذلك الشيء مشتملا على امثال المفضل نحو زيد افضل اخوته او لم يكن نحو زيد افضل بغداد
اي افضل افراد نوع الانسان وله اختصاص ببغداد فالاضافة فيه لاجل التخصيص كما في غلام
زيد ومصارع مصرا للتفضيل على ابناء المضاف اليه فهذه الاضافة محضة اتفاقا بمعنى
اللام ثم تجعل افعل بالمعنى الاول اما انه تضيفه الى المعرفة او النكرة فانه اضافته الى المعرفة
لم يجز ان يكون مفردا نحو افضل الرجال وافضل زيد اذ لا يمكن كونه بعض المضاف اليه بلى اذا كان ذلك

ذلك الواحد من الجماعة الاجناس التي يقع لفظ مفرد على القليل والكثير نحو البرحي اطيب التمر
جاءني والرجل ليس هذا المعنى فتقول زيد افضل الرجلين اي احدهما المفضل على الاخر وافضل
الرجال اي احدهم المفضل على كل واحد من الباقين واما اذا اضفته الى النكرة فيجوز اضافته الى الواحد
والمثنى والمجموع نحو زيد افضل رجل والزيدون افضل رجال فيطابق فعل
والمضاف اليه افرادا وتثنية وجمعا ويجوز افراد المضاف اليه وان كان صاحب افعل مثنى ومجموعا قال
الله تعالى ولا تكونوا اول كافر به وحكم اي في الاضافة حكم افعل بعينه لكن اذا اضفت ايا الى المعرفة
فلا يجوز ان يكون المضاف اليه مثنى ومجموعا واذا اضفت الى النكرة جاز كون المضاف اليه مفردا
او مثنى او مجموعا والعلة في ذلك ان ايا استفهاما كان او شرطا او موصولا موضوع ليكون جزءا من
جملة معهودة بعد مجموعة منه ومن امثاله وكذا افعل المضاف بالمعنى الاول فقولنا جزء من جملة
يخرج نحو الفرس افره البغال وثوب احسن اخوته فانه لا يجوز مثله بالمعنى الاول اذ ليس جزءا من جملة
بعد وقولنا معينة يخرج نحو زيد افضل رجل او رجال فانه لا يجوز اذ لا فائدة في كونه افضل من
جماعة غير معينة من امثاله الرجال وكذا يخرج نحو اي رجلين زيد واي رجال هو فانه لا يجوز اذ وضع اي
للتعيين وكيف يتعين واحد من جماعة غير متعينة وقولنا مجموعة منه وهما امثاله يخرج نحو زيد
زيد احسن وجهه واجمله من ام رجله فانه لا يجوز لان زيدا لم يجتمع من الوجه
وامثاله وكذا لا يجوز اي بغداد اطيب اي ادورها الا ان يقدر المضاف اي احسن اعضاء واي
اعضاء زيد واي دور بغداد فاي موضوع لتعيين بعض ما كل بعضا وافعل بالمعنى الاول للتفضيل
بعض من كل معين بعد على سائر ابعاضه فاذا تقرر هذا قلنا لم يجز زيد افضل الرجال واي الرجال
هذا لان الرجال اسم كلي يشمل زيدا وغيره بخلاف قولك البرحي طيب التمر وقولك اي التمر هذا لكون

التمر جيد يقع على الكثير وجاز افضل الرجلين واى الرجلين لكون المضاف فيهما بعضا من الجملة المعينة
بعد وهى المثنى وكذا افضل الرجال واى الرجال سواء كان بعد الجمع معهودة معينة او جنس الرجل
اذ هو على كلا التقديرين جملة معينة وانما جاز اى رجل هو واى رجلين هما واى رجال هم مجازا لكون
فى جميع ما ذكر الظاهر جملة معينة كما شرطنا لان المراد بكل واحد من هذه المجرورات الجنس منتشرة فاجتمعا
من المعلوم ومن امثاله فيكون فى الحقيقة جملة معينة منقسمة واما اذا لم يكن كما شرطنا فمعنى اى رجل اى قسم
من اقسام جنس الرجال اذا قسموا رجلا رجلا واى رجلين اى قسم من اقسام هذا الجنس اذا اصنعوا
رجالا رجالا وكذا افعل بزيد افضل رجل اى افضل اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم رجلا منه رجلا
والزيدان افضل رجلين اى افضل اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم رجلين والزيدون افضل رجال
اى افضل اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم رجالا فافعل سواء اضيفه الى المعرفة او النكرة للتفضيل
صدقه على كل ما هو مشتمل من افراد ما بعده افرادا او تثنية او جمعا فلهذا لم يجز الزيدان افضل الرجلين
لان الرجلين لما لم يكن افرادا مثل الزيدين تثنية بل هو جزء واحد مثل الزيدين وجاز زيد افضل الرجال
والزيدان افضل الرجال لان الرجال يصح بحسب انهما رجلا رجلا كزيد وعمرو رجلين رجلين
كالزيدين ورجال من الرجال الزيدين ولا تظنن ان صاحب افعل التفضيل مفضل على مجموع اقسام المضاف
اليه فتقول فى زيد افضل الرجال انه افضل من مجموع الرجال من حيث كونه مجموعا فانه غلط بل
معناه انه افضل من كل رجل رجل وهو من اقسام الرجال كما كان فى النكرة سواء وكذا اى للتعيين قسم
من اقسام المضاف اليه معرفة كان او نكرة فلا يجوز اى الرجلين هذان اذ ليس للرجلين اقسام كل واحد
منها شئ حتى يعينها احد تلك الاقسام ويجوز اى الرجال هذا او اى الرجال هذان او هؤلاء لان
الرجال كما قلنا يصح بحسب انها افراد او ثنايا وجموعا فان قيل كيف جاز التعبير عنها باسم الجنس

الجنس باعتبار انه فى النكرة حتى قلت افضل رجل وافضل رجلين وافضل رجال ولم يجز مثل ذلك فى
المعرفة قلت لان المنكر لا يختص اصل الوضع بواحد بعينه فصح ان يعبر به عن كل واحد
واحد على البدل الى ان يفنى الجنس بخلاف المعرفة فانها لتخصيص بعض الاجزاء وتعيينه فلا
تطلق مع ذلك التعيين على غيره واى وافعل لا يضافان الا الى جملة ذات اجزاء كما قلنا ولا يضافان
الى ما يكون بحرف العطف نحو اى زيد وعمرو ولا يقال افضل زيد وعمرو فانه يكرر المجرور بالعطف
فيها قيل اصل تكرر المعطوف عنده اى والمفضل فى افعل نحو زيد وهند افضل رجل وامرأة واى رجل وامرأة
هذا وهند واما قولهم ايى وايك فالمراد به اينا لكنهم قصدوا التنصيص على ان المراد المتكلم والمخاطب
اذ كان لا يدل عليه الضمير اينا فصرحوا بالضمير فى ايى وعاينه لحق المعطوف والمعطوف عليه
اذ لا يعطف على الضمير المجرور الا باعادة الجار فتكرر اى لتحافظه
على اللفظ لا المعنى كما فى لكن بنى وبينك محان مثل هذا لكون الاضافة الضرورة قال فاى ايى وما ايكاه
شرا فعد الى نحو فانه لا يراها وجاء مثله فى الضرورة اظلمى واظلم واى معرة محان فهذا معنى الشرط
او الاستفهام او هو وصول للتروه للاضافة المبرمجة بجانب الكلمة المقتضية للاعراب والبناء
المضاف اليه لا يقع قيام قرينة تدل عليه نحو قوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى اى اى اسم وبجزء
من الثانى مضافة الى مؤنث افصح من لحاق الثانى كما يجئ فى الموصول قال تعالى باى ارض تموت قوله ولا يضاف
سلم عما مثل المضاف اليه العموم اى لا يقال نحو كل الجمع ولا يجمع الكل لانهما مما مثلاه فى العموم قوله
ليست مسلمة وجس متح مثالان للخصوص الا ان الاول عينا والثانى معنى قوله عين الشئ يريد به الشئ
نفسه معينا كزيد وعمرو كقولك عين زيد والا فالشئ اعم من العين والمراد بعض
احكام الاضافة فلا يسلم انه تذكرها احدها حذف المضاف اذا ام التمييز وجاز ايضا الشعر

معي البشر قال انزل لكم فيها الى قائمتي طبيب بها اعني لنطاسي حذفها اي باحد هذين فاذا حذف
قال الاولى والمختار قيام المضاف اليه مقام المضاف في الاعمال كقولك لشقاء وسعيد الغربة وقد يترك
عند سيبويه على اعرابه ان كان المضاف معطوفا على مثله مضافا الى شبهه كما يقال ما مثل تاكل سودا
ثم ولا بيضا شحمة اعدل اكل بيضا قال فلو لم يقدر ههنا مضاف معطوف على المضاف الاول
لكان عطفا على ما ملهما مختلفين ولا يجوز عند وعند غيره يجوز ذلك فلا يقدر مضافا ويقول
ما مثل عبد الله يقول ذلك ولا اخيه وما مثل اخيك ولا ابيك يقولان ذلك اي ولا مثل اخيه ولا مثل ابيك
فانما يجب اضمار المضاف ههنا فيكون ما حذف المضاف اليه وابقي المضاف اليه على اعرابه وذلك لان
اخيه لو كان معطوفا على عبد الله لكان المعنى ما يقول هو مثل ما يقول ذلك وليس هو المراد بل المعنى
ما مثل هذا ولا مثل هذا يقولان ذلك ولو كان ابيك المسئلة الثانية عطفا على اخيك لم يقل
يقولان بل يقول وايضا لو لم يقدر المضاف في المسئلة الثانية لكان الداخل عليه لا المزيدة معطوفا
على غير ما نسب اليه الحكم المنفي ولا يجوز لك ان تقول ما جاءني زيد ولا عمرو ولا يجوز ما جاءني غلام زيد
ولا عمرو بجر عمرو اذا لم يكن ليس منفيا عن زيد بل عن غلام زيد وقد اجاب المصنف عن الاعتراض كما يأتي مثل
ههنا كناية وليس بمقصود فكانه معدوم يقال لشخص لا يفعل هذا اي انت ينبغي ان لا تفعل وذكر المثل
كناية ولو كان مقصودا لم يكن للمخاطب مساغ عند ذكر بعد المعنى لانه لا يمتنع حينئذ ان يكون
المعنى شخص لا يفعله وانت تفعله كما تقول انت لا تفعل هذا ولكن زيد يفعله لما كان الناهي
مقصودا فكانهم قالوا ما عبد الله ولا اخوك وما اخوك ولا ابوك فلم يحتج الى اعادة لا المذكورة قال
بعضهم انما لم يجز ذلك نظرا وذلك لانه وان كان المثل يحتمل من حيث المعنى والمقصود هو المضاف
اليه لكن المعاملة لفظا مع هذا المضاف الا ترى انك لا تقول مثلي لا اخوك وشخص لا تقول بالتذكير

بالتاء ومثلكما لا تفعلان ومثلكم لا تفعلون افراد لفظ المفرد بمعنى المثنى والمجموع غير
عزيز في كلامهم كاسماء الاجناس فانه يصح اطلاقها على المثنى والمجموع وكذلك استعمال الجمع
مع علامة التانيث مجرى المؤنث كثير فعلى هذا لا مانع من اكتساب المضاف معنى التانيث والتثنية
والجمع من المضاف اليه اي حسبما اقتضاه المعنى في الكلام الذي لوحظ فيه المضاف بالمضاف اليه
اما التانيث فكما مر من قوله مر اللهالي سرعت واما التثنية فكقولك ما مثل ابيك ولا ابيك
يقولان ذلك واما الجمع فكقوله وما حيين الديار تعفتا واما اداء الفاظ الغيبة بمعنى الخطاب
فلم يجئ الا مع حرف الخطاب كما مر ولا يجوز عند من لم يجز ما مثلك تقول بالخطاب كما جاز في المثنى
مثل ابيك وابيك يقولان وفي الثانية كقوله صلى الله عليه وسلم ما رايت مثل الجنة نام طالبها وقد
يقوم المضاف اليه مقام المضاف في التذكير قال يسقون مشا ورد اليراض عليهم يردي يصقعه
بالرحيق السلسل اي ما يردي والي نمر فقال يصقع بالتذكير ويقوم مقامه في التانيث
نحو قطعت السارقة فاندملت اي قطعت يده وفي المثل كقولهم كما تدين تدان اي كما فعلتم بنا فعلنا بكم
يكلتا يهما ثا او يهم فاثلون فقاربهم وقال الخليل يقوم مقامه في التذكير ان كان معروفا اضيف
اليه اسم مثل نحو هذا رجل اخو زيد اي مثل اخي زيد والمضعفة بهبوبه وقال الجاجة هتلي
قصير الطويل اي مثل الطويل وهو قبيح جدا واما قولهم قضية ولا ابا حسن لها فلجعل
العلم المشهور بمعنى الجنس الموضوع لذلك المعنى نحو لكل فرعون موسى كما ذكرناه في البقرة
وقد يحذف المضاف بعد مضاف وسلم جر المضاف اليه لاقيامه مقامه كقوله ولقد جعلتني
متى حزمة اضبعا اي ذا عدد متاقة اضبع وثانيهما حذف المضاف اليه فان كان المضاف
ظرفا فيه معنى النسبة كقبل وبعد وفي الزمان واما وخلف في المكان او مشابه في الابهام كغير

العلالة سير بعد سير البلاية اول سير الغرس والسابع الذى يديه الارض والجفالة بضم الجيم عظيم الاطراف هكس

وجب ولم يعطف على ذلك المضاف مضاف آخر الى مثل ذلك المحذوف فالبناء على الضم وتسمى الظرفية
غاية ومنها قط وعوض ومنذ وحيث كما يجئ الظرف المبنى بجميع احكامها وان كان عطف على ذلك
المضاف مضاف الى ذلك المنوى سواء كان المضاف الاول من الظرف المذكورة كقبل وبعد بدا او منها
غير كقوله يا مرأى عارضا سرّ به يماذ ذا عنى وجبهة الاسد وقوله الا علالة او بداهة سابح
بهذا الجر ان لم يبدل من المضاف اليه تنوين ولم يبق المضاف لان المضاف اليه كالباقى بما يغير الثانى
بهذا على قول المبرد ومذهب سيبويه ان الاول مضاف الى المجرور الظاهر والثانى مضاف للخفيفة
الى ضميره والتقدير الا علالة سابح او بداهة منه حذف الضمير وجعل المضاف الثانى بدلا من المضاف
الاول والمضاف اليه ليكون الظاهر كالعوض من الضمير المحذوف على ما ذكرناه فى باب المنادى فى بابهم بنى
على الضم وقيل بنى لتضمنه معنى من وعمرو قائم ان خبر المبتدأ الاول المحذوف وهو مغاير لمذهبيهما هنا و
مذهب المبرد اولى لما يلزم سيبويه من الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالعطف وانحو بابك ثم بابهم بما
على قبح ما يغتفر لذلك فيه لان العاطف بلفظ المضاف ومعناه فكأنه لا فاصل وان لم يكن المضاف
من الظروف المذكورة ولم يعطف عليه ما ذكرنا وجب ابدال التنوين من المضاف اليه وذلك فى كل وبعض
واى واى كقوله تعالى وكلا ضربنا له الامثال وقرئ بعضهم فوق بعض درجات واذا قطع كل
وبعض عن الاضافة فالاكثر ابدال التنوين والمنع دخول اللام فيهما ويعضهم يجوزه وقد
ينصب كلا على الحال نحو اخذ المال كلا وذلك لكونه فى صورة المنكور وان كان معرفة حقيقة لكونه
بتقدير كله وقد حكى الخليل فى المؤنث كلتا مبنيا وليس بمشهور وثالثها الفصل بينهما المضاف اعنى
ان الفصل بين المضاف والمضاف اليه الشعر بالظرف والجار والمجرور غير غيره كقوله لما رأت
سائلة ما جمل وبعضهم يذكر الضمير العائد اليها ان وصفها او ضميرها الى تذكرت هكس

الفرائح

الفصل بغير المضاف بين المضاف اليه

الفرائح ويغتفر بما يغتفر بدونه نحو قوله ثم على ما نسم وقد شغفنى غلائل عبد الغير تنأى وتدنى
وحكى ابن الاعرابى هو غلام ان شاء الله تعالى انا فيك وقد يفصل فى السعة بينهما قليلا بالقسم
نحو هذا غلام والله زيد وذلك لكثرة دوران القسم فى الكلام وقد جاء فى السعة الفصل بالمفعول
ان كان المضاف مصدرا والمضاف اليه فاعله كقراءة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم وهو نظير
قوله فزججتها بمزجة زج القلوص ابى مزاده وقوله تنفى يداها الحصى فى كل هاجرة نفى الدراهيم تنقاد
الصياريف عند من روى ينصب الدراهيم وجر تنقاد والاكثر ان الفصل بالمفعول
وغيره فى السعة وكالمثلة ان الفصل بينهما فى الظرف بالظرف ثابت مع قلته وقبحه والفصل بغير
الظرف فى غير الشعر افبح منه بالظرف وكذا الفصل بالظرف فى غير الشعر افبح منه فى الشعر وهو عند
يونس فيهما كما مر فى باب لا التبرئة والفصل بغير الظرف فى غير الشعر افبح من الكل بفعولا كان الفاصل
او وصفا او غيرهما فقراءة ابن عامر ليست بذاك ولا لم تواتر القراءة بالسبع وان ذهب اليه بعض
الاصوليين ص واذا اضيف اسم الصحيح الى ياء المتكلم كسر آخره والياء مفتوحة او ساكنة فان
كان آخره الفا انقلبت وان كان ياء ادغمت وان كان واوا قلبت ياء
وادغمت وفتحت الياء للتخفيف ش اسم الصحيح فى اصطلاح النحاة ما عرفت العرب صحيح
كعمرو وبكر وزيد وبعض بالصحيح ما آخره ياء او واو قبلهما ساكن كظبى ودلو وعدو وكرسى
واى ومعنى الحاقه بالصحيح اجراؤه بالحركات الثلث كالصحيح وانما احتملها لان حرف
العلة يخف النطق به وان كان متحركا اذا سكنا ما قبله كالخف النطق به اذا سكنا لتوقف قوله كسر
آخره انما التزم ما قبل ياء المتكلم الكسر دون الضم والفتح ليكون ما قبل الياء وما قبل هاء
المغيبة سواء وان كان الالف فقد من الياء فقالوا فتى ورحا فالواو الفصح فى بقلب

هذا الكتاب وقف لله تعالى

الواو وياء كما في قوله والياء مفتوحة او ساكنة يعني الياء اللاحقة للصحيح والمعتل واما
لغيرها فمفتوحة للساكنين كما مر وقد تقدم في باب المنادى للقلاقة ان اصلها السكون او الفتح
ويجوز حذف الياء قليلا في غير المنادى ايضا كما تقدم هناك قوله فان كان الف الفا يعني ان لم يكن
اسم صحيحا ولا معتلا به فلا يخلو اما ان يكون الفا او واوا او ياء والالف تثنية في اللغة المشهورة
الفصحى للمثنى كانت كحلى او الفتى او حبلى وبغرى وتميل بعض قلب الالف التي لام
المثنى ياء كانهم لما رأوا ان الكسر يلزم ما قبل الياء للتناسبة الصحيح والمعتل وراوا ان حرف
المد مما جنس الحركة ومتاخم نابت عن الحركة في الاخر جعلوا الالف قبل الياء كالفتحة قبله فغيروه
الى الياء ليكون كالكسرة قبله واما الف التثنية فلم يغيروه لئلا يلتبس الرفع بغيره بسبب قلب
الالف ياء واما المقصور فلتصحيح الرفع والجر ملتبس بعضها ببعض كما لا يخفى قلب الالف
ياء ليل وانقلبت الالف ايضا لكان الالتباس حاصلا فان قيل فكان الواجب على هذا ان
لا يقلب واو الجمع جانى ومحوى ياء لئلا يلتبس الرفع بغيره قلت بينهما فرق وذلك ان اصل
الالف عدم القلب قبل الياء لخفتها كما مر واللغة المشهورة التصحيح وانما جوز بعض قلبها
لكثرة الحكاية لا وجب عندهم ايضا فالاولى تركه اذا ادى الى اللبس بخلاف قليا لواو ومحوى
فانه لما وجب القلب عند الجمع وهو اجتماع الواو والياء وسكون اولهما ولا يترك لهذا
الامر المطرد اللازم للالتباس بعرضية في بعض المواضع الا ترى انك تقول مختار ومضطر
في الفاعل والمفعول معا وقد جاء في الشعر قلب الالف ياء مع الاضافة الى الكاف والضمير قال

يا ابن الزبير طالما عصيكا ... وطالما عنيتنا اليكا لنضربن بسيفنا قفيكا فقوله وانه كان

اي ان كان الف الملحق ياء وذلك في المنقوص نحو قاضي في المثنى والمجموع نصبا وجرا نحو

معلمي وعلى قوله وان كان واوا وذلك في المجموع بالواو والنون رفعا وانما قلبت الواو ياء
لان فيها لغتهم كما مر في التصريف اذا اجتمعت الواو والياء وسكن اولهما قلبا واوا وادغام
علامة التانيث واما لم يقلبها كراهة لاجتماع المتقاربين الصفة اي اللين مخففا بالادغام
ثقيلا اي الواو الى الالف اي الياء وسهل امر الادغام تعرضها لسكون الاول وتقلب الواو
الى الكسر في نحو اعطى او ثانيا كسيد اصله سودد وسبود فاذا حصل الادغام فان كان قبل
الحرف بقيت على حالها لخفتها نحو مصطفى واعلون مصطفون واعلون وان كان
ما قبلها لم تؤد الى لبس وزنه بوزن وجب قلبها كسرة كما في حلمي وسهل ذلك فرارا من الالف
التي للتغيير فلهذا لم يقلبوا سهل وفعل وايضا فانهم لما شرعوا في التخفيف نحو حلمي بالادغام
ثم كسر ما قبل الواو لئلا تنقلب الكسرة قبلها كسرة وبقاؤها على حالها
تشبيه نعل بفعل قوله وفتح الياء للساكنين اي اذا كان قبل ياء الضمير الف او
ساكنة فلا يجوز فيها السكون كما جاز في الصحيح والمعتل وذلك لاجتماع الساكنين
لان الالف بمنزلة حرفين اذ هو في نحو عصاي ورحاي وذلك لما ان الالف اكثر مدا من اخويه
فاقيم مقام الحركة ما يعتمد عليه واما اذا وصل جرى الوقف ومع هذا
فالفتحة ضعيف وجازه لغة بني يربوع فيها الكسر تشبيها الياء قبلها وذلك لشبه الياء
بالهاء بعد الياء كما في عليه ولديه وعند قراءة حمزة ما انتم بمصرخي وهي عند النحاة ضعيف
قال قائلهم هل لكم يا بني في ... واما الاطباء السنة فابى واني واجاز المبرد اني واني وتقول حلمي
وبني وبقاقي في الكثرة وفي نحو هذا حكم الاطباء السنة عند اضافتها الى ياء المتكلم وهي ياء عيال
الاضافة على خمسة اضرب لا يقطع عنها الاضافة والباقي اضافة الى مضمر وهو ذو وهذا فالكلام

الواو ياء كما يجئ قوله والياء مفتوحة او ساكنة يعني الياء اللاحقة للصحيح والمعتل واما
لغيرها مفتوحة للساكنة كما يجئ وقد تقدم في باب المنادى لكن ذلك في ان اصلها السكون او الفتح
ويجوز حذف الياء قبلها في غير المنادى ايضا كما تقدم بمناك قوله فان كان الف الفا يعني ان لم يكن
سالما صحيحا ولا معتلا به فلا يخلو اخره من ان يكون الفا او واوا او ياء والالف تثنية في اللغة المشهورة
الف
للمثنى
المذكر
[illegible] على اي او الكفتاى وعلاى وعزاى وتنزيل يجيز قلب الالف التي ليست
[illegible] ان الكسر يلزم ما قبل الياء للتناسب في الصحيح والمعتل وبراوان حرف
[illegible] يث عن الحركة في الاعلى جعلها الالف قبل الياء كالفتحة قبله فغيروه
[illegible] واما الف التثنية فلم يغيروه لئلا يلتبس الرفع بغيره يبيب قلب
[illegible] في النصب الرفع والجر ليلتبس بعضها ببعض كذا لا يسيب قلب الالف
[illegible] يضا لكان الالتباس حاصلا فان قيل فكان الواجب على هذا ان
[illegible] علموي ياء لئلا يلتبس الرفع بغيره قلت ينبهما فرق وذلك ان اصل
[illegible] الياء في نحو قفاها كالتي في اللغة المشهورة الفصيحة وانما جوز بعض قبلها
[illegible] سليم ايضا قال الاولى تركه اذا ادى الى لبس بخلاف قليا لواو علموي
[illegible] يب عند الجمع وهو اجتماع الواو والياء وسكون اولهما ولا يترك هذا
[illegible] لالتباس بعرضة في بعض المواضع الا ترى انك تقول مختار وقاضي
[illegible] معا وقد جاء في الشعر قلب الالف ياء مع الاضافة الى كاف الضمير قال
يا ابن الزبير طالما عصيكا وطالما عنيتنا اليكا لنضربن بسيفنا قفيكا قوله قفاه كذا في
اي ان كان اخر الاسم ياء وذلك المنقوص نحو قاضي في المثنى والمجموع نصبا وجرا نحو

عنظ
عنظ
عنظ

معلمي وعلمي قوله وان كان واوا او ذكرته بالجمع بالواو والنون رفعا وانما قلبت الواو ياء
لان قياس تصريفها اذا اجتمعت الواو والياء وسكنت اولاهما قلبا واوا وادغام
اولاهما في الثانية وانما لم يقلبا كراهة الاجتماع المتقاربين في الصفة اي اللين فخفف بالادغام
فقلبت الفهما اي الحاق الى الالف اي الياء وسهل امر الادغام تعرضهما لسكون الاول ويقلب الواو
ياء سواء كان اولا كطي او ثانيا كسيد اصلها سيود وسيود فاذا فصل الادغام فان كان قبل
الياء الاولى فتحة بقيت على حالها لخفتها كمصطفى وعلى وهي مصطفون وعلون وان كان
قبلها ضمة فانه لم يؤد الى ليس وزنه بوزن وجب قبلها كسرة كلغة سليمي وسهل ذلك قربها من الالف
الذي هو محل التغيير فلهذا لم يقلبوا سهل وقيل وايضا فانهم لما تركوا علامة التغيير في نحو سلمي
مما هو بغير الضمة كسرة بخلاف قيل وان ادى الى لبس فانه يجيء قبلها كسرة وابقاؤها نحو في
جمع لوى اذ يشبه فعل بفعل قوله وفتحت الياء للتناسب يعني اذا كان قبل ياء الضمير الف او
ياء او واو ساكنة فلا يجتمع فيها السكون كما جاز في الصحيح والمعتل وذلك لان اجتماع الساكنين
وقبلها ساكنان مع الالف قراءة نافع محياي ومماتي وذلك لما ان الالف اكثر مدا من اخويه
فهو بقوم مقام الحركة مما يجيء صحة الاعتماد عليه واما اجراء الوصل مجرى الوقف ومع هذا
فهو عند النحاة ضعيف وجاء لغة بني يربوع فيها الكسر تشبيها الياء قبلها وذلك لتشبيه الياء
بالها ربعد الياء كما في نحو فيه ولديه ومنه قراءة حمزة ما انتم بمصرخي وهو عند النحاة ضعيف
قال قائلها هل انت باعث دينار لبغيتي فقد ذهبت دنيا وابقت مذلتي
وهي وبقال في الكثرة في مر هذا حكم الاسماء الستة عند اضافتها الى ياء المتكلم وهي ياعيشان
الاضافة على ضربين ما يقطع عنه الاضافة والاضافة الى ضمير وهو ذو ومال فالكلم

فيه في هذا الباب اذ نحن نتكلم في المضاف الى ياء المتكلم وهو ضربه وضربه يقطع ويضاف الى مضمر
وهو الخمسة الباقية وهي على ضربين اعراب على الكلمة ولا ما محذوف وهو ذو مال وفو مال وضربه اعراب
لام الكلمة وهو الاربعة الباقية اعني اخوك وابوك وحموك وهنوك اما في قولك هذا لانه ثلاثي قطع
الاضافة واضافته الى ياء المتكلم واضافته الى غيره اما في حال القطع فيجب ابدال الواو ميما
لامتناع حذفه وابقائه اما الحذف فلنقاء الساكنين المتحركين على حرف واحد ولا يجوز لان الاعراب
انما يدل على آخر الكلمة فلا بد وان يدل على كلمة اخرى اولها واما الابقاء فلما ادائه فنونا الى اجتماع
الساكنين فيؤول امره الى الابقاء على حرف وذلك لانه اصله في بفتح الفاء وسكون العين اما فتح
الفاء فلانه قد يجيء بفتح الفاء اكثر وافصح من الضم والكسر واما سكون العين فلانه لا دليل على
الحركة والاصل السكون لتحذفها لانه نسبا ضبا فلو لم يقلب لواو ميما لدل على الحركة على العين
كما في يدودم فوجب قلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فيلتقي ساكنان الالف والنون فيحذف
الالف فلما امتنع حذفها وابقاؤها قلبت الى حرف صحيح قريب مخرجه منها وهي الميم لكونها
مشفويتين واما قوله فالطم من سلى فحاميم وقد يقبل حذف اليد ضرورة واصله فاها قال ابو علي
يجوز ان يكون على لغة من لم يبدل من الياء الفا التصيحة الرفع والجر كما قال كفى بالنأي
من اسماء كاف وقال فاخذ من كل حي عصم وهذه لغة حكاها الاخفش قال الف عين الكلمة
فلا يبقى المعرب على حرف واما اضافته الى ياء المتكلم فنوقف فيها على لغتين اشهرهما في الاحوال
الثلاث وقبل اصله فوى كغدى ثم قلب لتحرك الواو وانفتاح ما قبلها الفا ثم لما جرى العادة
فيما الحق بالحركات اذا اضيف الى الياء ان يقتصر منها على الحركات على الكسر للتناسب وكان الحق
العين هنا كالحركة الاعرابية الواو كالضمة والياء كالكسرة والالف كالفتحة الزمت الياء في

ة الاحوال الثلث قبل ياء المتكلم مكان الكسرة واذا لم يكن الكسرة اعرابية شبهها للكسرة التي ليست
باعراب والابناء عند المص او الكسرة البنائية في يا زيد بالاعرابية فجوز ابدالها بالواو والالف في يا زيدو
ويا زيدا وشبهت الفتحة البنائية في يا رجل بالاعرابية فجوز ابدالها بالكسرة فقيل يا رجلي
ولا مضمرا كذلك للعروض فلما صارت الياء التي هي عينا في شبهته بالاعرابية وما قبل الياء
الاعرابية الفتحة السنة مكسور فكسرت الفاء في فو وقد يقال فمي وفمي في جميع ذلك
الاضافة قال الكوفيون لا يرد به شيء بالضمة يصح ظما لا رد التحريفه والاول افصح واصح
لانه على الحاجة الى ابدال الواو ميما عند القطع من الاضافة هي فوق سقوط العين الساكنة
وبالساكنة في حال الاضافة اذ لا تنوين في المضاف فالاولى ترك ابدالها ميما وقد جمع الشاعر بينها
الميم والواو وقال انهما تعتقبان في مناقوتها على النابح العاوي المتدرئ جام وهو جمع بينها البدل
والمبدل وتكلف بعضهم معتذرا بان قال الميم بدل من الهاء التي هي الدام فوجد على الاصل
واما اضافته الى غير ياء المتكلم فالاعرف فيها اعرابه بالحروف كما ذكرنا وجاء فم زيد كما مر واما
الاربعة الباقية فلها ايضا ثلثة احوال اصليها القطع عن الاضافة والاعرف فيها حذف لامها
وقد تنشأ في بعضها كابن لغة ذكر لغاتها وثالثتها الاضافة الى غير ياء المتكلم فالاعرف اذا في ابوك
واخوك جعل لامهما اعرابا وهو هم وبهما حذف اللام كابن لغة لغاتها وثالثتها الاضافة الى ياء
المتكلم قال الجمهور يجب حذف اللام اذ قد بها في حال الاضافة الى غير ياء المتكلم انما كان لغرض
جعلها اعرابا والاعراب لا يظهر في المضاف الى ياء المتكلم فلا معنى لمراعاتها معها واجاز المبرد فيها
على الاضافة الى غير ياء المتكلم ثبوت اللام واربعتها كالنقل عنه ابن يعيش وابن مالك وفي اخ
واب فقط كالنقل عنه جار الله والملخص لها الزم الياء لما قلناه في على الاصح وشبهته قول

جمع فمه وهو تحريف النسخة

الشاعر وابي ما كذوب الجار بذات واهيبا نه يحمل ان يكون ابي جمعا ك مضافا الى الياء اذ نقا
ه ب ابون قال فلما بين اصواتنا بكينا فدينا بالابينا كقيل في اخ اخوه قال كنت لهم كسرة
بني الاهتما والمذنب لا يثبت بالخبر ص فاذا قطعت فيل ب واخ وهم وهن وفم وفض الفاء
افصح منها وجاء هم مثل يد وجيد ودلو وعصى مطلقا وجاء ابن مثل يد مطلقا وذو الاضافة الى
مضمر لا يقطع ش اعلم ان الاة ب واخ ابو لغات وفي اخ خامسة فاللغات المشهرة ان
يكونا بحذف في اللام مطلقا اي مضافا ومقطوعا عنها فيكونان كيد فتنيتهما اباه واخاه والجمع
ابوه واخوه كما مر والثانية ان يكونا مقصورين مطلقا كعصى والثالثة ان يكونا مشددي العين
مطلقا مع حذف اللام والرابعة وهي شهرة حذف اللام والرابعة والاخيرة على العين مقطوعا عنها
واعرابها بالحروف مضافها واللغة المختصة باخ أخو كدلو مطلقا وفي هم ست لغات ابدل منها
بالافصح فالافصح على الترتيب اولها اعرابه بالحروف في الاضافة الى غير الياء وتقصيره حال
القطع عنها واعرابه على العين وثانيتها ان يكون كدلو مطلقا اية الاضافة والقطع والثالثة
ان يكون كعصى مطلقا والرابعة ان يكون كيد مطلقا والخامسة ان يكون بحذف مطلقا والسادسة
ان يكون كهم شاذ مطلقا والهاء فيه ثلث لغات شهرها التقص مطلقا كيد وبعد الاخيرة
بالحروف في الاضافة الى غير الياء والتقص في غير ما لم تكن هي المشهورة زعم صدر الافاضل
انه ليس من الاسماء الستة ولم يذكرها ايضا الزجاجي فيها وثالثتها شديد نونه مطلقا واما سكان
الثاني في الاضافة كقوله رضت فوه يجليك فيهما وقد يأتي هنكر من المبرد قلة ورد وليس
بلغة اربعة وفي فم لغات شهرة وافصحها اعرابه بالحروف في الاضافة الى غير ياء المتكلم وفتح الفاء
مع فقد الميم حال القطع وابدال الواو ياء عند الاضافة الى الياء والثانية والثالثة والرابعة فم

فم مثلث الفاء محذوف اللام تبا مطلقا على ابدال الواو ميما وتثليث الفاء بناء على ان الواو
التي ابدل منها الميم تغلب حال الاضافة الفا وياء فيكون الفاء في الحالات الثلث اذا مثلنا للاولين
في تلبيتها في الافراد لغير المتكلم ايضا والخامسة والسادسة فما مثلث الفاء مقصورا
مطلقا وكانت جمع بين البدل والمبدل منه او الميم بدلا من اللام قدمت على العين كما مر فيكون
قوله فوه بيانا مثنى فا والثانية والثالثة فم مشدد الميم مطلقا ومضموم الفاء ومفتوحها قال الرضي
اذا اضافوه حذفوا منه قال ابن جني لانه للفرق وليث بلغة وكان اليمن يبدلون الميم العينا واللام
والجمع افام العشرة ابناء الفاء لتنيتهم مركبات الاسم نحو هذا فم وراينا فما ونظرت الى فم وكانه
تضافيها الى هالة الاضافة بلا يهم اعني فوك وفاك وفيك وقد يتبع فاء اعرابه فيقال
هذا برأمر وعيما أمر وابنم تابع لحرف الاسم. اللغات في دم ثلث لغات القصر كعصى والتضعيف
كمد وحذف اللام مع تخفيف العين وهو المشهور كيد قوله وذو الاضافة الى مضمر لا يقطع اما
لم يقطع لانه ليس مقصودا بذاته وانما هو وصلة الى جعل الاسماء الاربعة كما صفة وذلك انهم
اراد وا ان يصفوا مختصا بالذهب مثلا فلم يمكنهم ان يقولوا جاءني رجل ذهب فجاؤا بذو
فاضافوه اليه فقالوا ذو ذهب فلما كان جنس المضاف والاسلام مما لا يقع صفة كان لم يتوصل
بذو الى الوصف بهما وان كان بعد التوصل بصير الوصف هو المضاف دون المضاف اليه واما الاسماء
الاجناس التي يجوز كالبر والفضل فانها وان لم تكن مما يوصف بها الا انها مما جنس ما يقع صفة
اي لم تخرج كضاب. وقائل وايضا لو حذف المضاف الموصوف به والمضاف اليه ضمير او علم
لم يجز قيامهما مقامه لامتناع الوصف بهما واما قولهم صل على محمد ذو بنه فشاذ كما ان قطعه
عن الاضافة واد خال اللام عليه في قوله ولا اعني بذلك سعد بن مالك ولكني ابن ذيه الذو بنها

في اخ واخ ابو لغات
في هم ست لغات
في دم ثلث لغات

سا اذاه وذكر لا يجر الله يجري صاحب واما قولهم ذو زيد وذوى ال النبي فاعجاب لتاويل العلم
بالجنس اي صاحب هذا الاسم والصحيح ان هذه الاسماء الستة كلها فعل بفتح الفاء
والعين الا فى كما ذكرنا فكان قياسها ان تكون فى الافراد مقصورة لكن لما كثرت الاضافة فيها و
وصل اعرابها بالحروف كما مر بها فى اول الكتاب ولم تكن فيها مقصورة حملوها فى ترك القصر فقرت
على حال الاضافة اما كونه اخ الخ وهم مفتوحة العين فجعلها على افعال كاياد واخاد واعماد
لانه قياس فعل صحيح العين افعال كجبل واجبال واما ذو فلا دليل فى اذواد على فتح عينه لان
قياس فعل ساكن العين مفتلها افعال ايضا كحوض واحواض وبيت وابيات ودليل تحرك عينه مؤنثه
اعني ذات فى اصلها ذوات كنواة فى قولهم فى مثناها ذواتا فحذف العين فى ذات لكثرة الاستعمال ولو كانت
ساكنة العين لقلت المؤنثة ذية كضيء وقال الخليل وحده ذو وفعل بالسكون والدام يجوز وقد فى
جميع منصرفات ذو والاة ذوا وذوى وذوا وقال الفراء الاخ ساكن العين فى الاصل ولعله قال ذلك لقلة
آخاد واما اثافية فانه لم يسمع فيه اثناء حتى يستدل به على تحريك عينه وعوضه منه والله اعلم بالتحريك
لا يدل على تحريك عينه لانه يمكن ان يكون ساكنها كما ماذف اللام فتحت العين لانه ما قبل تاء التانيث
لا بد من فتحها وكذا لا دليل فى بنوة لانه يمكن ان يكون كثمرة واما فوك فاصله فوه بدليل كونه الواو وكاذكرنا
اذ لا دليل على حركتها وانما لا تدل عليها كما لا يدل اذواد ولام فوك حذفت لغة لهم افواه وفوية ولام ذو
ياء لانه عينه واو بدليل ذوات وذوات واذواد وياء طويت اكثر من الواو وحمل على الاكثر اولى ولام
سواء وهم وهنواء لغة لهم ابواه واخواه وحموان وحموة واخوة واخوك واما ابنة فحذفت عينه
فلانه لا مذكر له على وزنها وكذا لام هن فلكونه لا مفرد كالبينها والتوابع لكل ثان بالجر سابقه من
جهة واحدة نثر قوله كل ثان تشمل التوابع وضمير المبتدا وكل ما اصله خبر المبتدا كالخبري كان واخواتها ويشمل الحال والثاني مفعولي اعطيت قوله بالجر سابقه اي مع عرو سابقه يخرج الكل
الاخير المبتدا وثاني مفعولي ظننت واعطيت والحال عن المنصوب نحو ضربت زيدا جردا والخبر عن المنصوب
نحو ظننا الارض جبونا قوله من جهة واحدة قال يخرج بهذا القيد ما اذا كان ارتفاع المبتدا من جهة كونه مبتدا
وارتفاع الخبر من جهة اخرى وهي كونه خبرا للمبتدا وكذا انتصاب اول المفعولين من جهة كونه اولهما
وانتصاب الثاني من جهة كونه ثانيهما وانتصاب الاول نحو ضربت زيدا قائما من جهة كونه مفعولا به وانتصاب
الثاني من جهة كونه حالا وكذا في ظننا الارض جبونا انتصاب الاول من جهة كونه مفعولا به وانتصاب
الثاني من جهة كونه تمييزا وفيه اشارة الى ان ارتفاع المبتدا والخبر من جهة واحدة وهي كونهما عمدة في الكلام
كما تقدم في اول الكتاب وانتصاب الاسماء المذكورة من جهة واحدة وهي كونها فضلة وان قلنا ينتقض بالخبر
بسبب تقسيم كل واحد من الاول والثاني قلنا ان تفعل ارتفاع زيد في جاءني زيد الضارب من جهة كونه
فاعلا وارتفاع الضارب من جهة كونه صفته وكذا باقي التوابع ثم تفعل الاجناب المتعددة لمبتدا نحو
زيد العقول الودود اللبيب وكذا المستثنى بعد المستثنى نحو جاءني القوم الا زيدا الا عمرا فانه مذكور ما لم يذكر بعد
ولا جهة اعم منها فينبغي ان تدخل في حد التوابع وقوله كل ثان بالجر سابقه لا بله اي اخر
الثاني لا صل الكل الاول لم يرد عليه ما ذكرنا وقوله لكل ثان فيه ايضا لان المطلوب في الحد بيان ما به
الشيء لا قصد تصحيح حمل حد الله ويدخل في قوله ثان المتبع الثاني فما فوقه وكذا التاكيد المنكر وعطف
الشيء المنكر لان كلا منهما ثان للمتبوع كالتابع الاول واما الكلام في عامل التوابع فقيد تفصيل اما
الصفة والتاكيد وعطف البيان فقيد ثلثة اقوال الاول يجب العامل فيها هو العامل في المتبوع
وقال الاخفش العامل فيها معنوي كما في المبتدا والخبر وهو كونها تابعة وقال بعضهم ان عامل

وفيه نظر لان ارتفاع المبتدا والخبر من جهة واحدة العامل فيهما كما مر هو المبتدا اعني الابتداء
وبهذا المعنى من حيث انه يقتضي مسندا اليه صار عاملا في المبتدا ومن حيث انه يقتضي مسندا صار عاملا في الخبر فليس
المذكور من جهة واحدة وكذا ان قلت من جهة انه يقتضي مضمونا فيه ويتضمن عامل مفعوله فليس انتصاب ما يعامل من جهة واحدة
وكذا من نحو ضربت زيدا يجر امن حيث يقتضي محلا يقع عليه عامل مفعوله وبهذه الخ قال في توشيحه عليه عامل مفعوليه فليس
بجهة واحدة وفيه نظر لان عامل المبتدا

الثاني مقدر من جنس الاول ومذهب سيبويه اولى لان المنسوق الى المنبوع قصد المتكلم منسوق اليه بعي
تابعه فان الجزء جاءني زيد الظريف ليس فيه قصد منسوبا الى زيد مطلقا بل الى زيد المقيد بقيد الظرافة وكذا
في جاءني العالم زيد وجاءني زيد نفسه فلما انسحب على التابع حكم العامل المنسوق عنى صار التابع و
المنبوع بمعاطفة منسوق اليه وكان الثاني هو الاول في المعنى كان الاولى انسحاب عمل المنسوق عليهما
معا تطبيقا للفظ بالمعنى اما اذا قلت جاءني غلام زيد فالمنسوق اليه وان كان الغلام مجرورا
الا انه الثاني ليس هو الاول في المعنى فلم يعمل العامل فيهما معا وجعله معنويا كاذ يدل له الانفصال
خلاف الظاهر اذ العامل المعنوي كلام العرب بالنسبة الى اللفظي كالشاذ النادر فلا يحكم عليه
المتناع فيه وتقدير خلاف الاصل ايضا فلا يصار الى الامر الخفي اذا امكن العمل بالظاهر
بخلاف واما البدل فالاخفش والرماني والفارسي واكثر المتاخرين على ان العامل فيه مقدر من جنس
الاول استدلالا بالقياس والسماع اما السماع فنحو قوله تعالى يجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم وغير
ذلك من الآي والاشعار واما القياس فلكونه مستقلا ومقصودا بالذكر ولذا لم يشترط مطابقته
للمبدل منه تعريفا وتنكيرا ولكونه عن الاول ان لبيوتهم الجار والمجرور بدل من الجار والمجرور والعامل
وهو جعلنا متكرر وكذا في غيره فان قيل لو لم يكن المجرور وحده بدلا من المجرور لم يسم
هذا بدل اشتمال لان الجار والمجرور ليس يشتمل على الجار والمجرور بل البيت مشتمل على الكافر
وكذا قوله تعالى للذين استضعفوا لمن آمن منهم من آمن بعض الذين استضعفوا قلنا لما لم يحصل
من اللام فائدة الا التاكيد جاز لهم ان يجعلوه كالعدم ويسموه بدل الاشتمال نظرا الى المجرور
ولما تكرر اللفظة البدل من العامل الناصب فالى كونه كبعض حده وقد المجرور ولكونه غنا
عنه لاستقلال الثاني وكونه مقصودا بالذات بان العامل هو الاول لا محالة آخر لانه

لانه المنبوع اذا كان ساقطا فكان العامل لم يعمل في الاول لم يبق بل عمل في الثاني ومذهب سيبويه والمبرد
والسيرافي والزمخشري والمصنف ان العامل في البدل هو العامل في المبدل منه اذ المنبوع في حكم الطرح فكان عامل
الاول يطلب الثاني بذاته وستعرف في عطف البيان اثرة لهذه الحقيقة والبدل كحكم فيما ذكرنا حكم البدل
واما عطف النسق ففيه ثلثة اقوال فقال سيبويه العامل في المعطوف هو الاول بواسطة الحرف وقال
الفارسي في الايضاح الشعر وايما حجة سر الصناعة ان العامل في الثاني مقدر من جنس الاول
كعوكل يا زيد وعمرو واقول لما دليل فيه اذ علة البناء الثاني وقوعه موقع الكاف كالمعطوف
عليه مع عدم المانع من البناء كما كان في يا زيد والحاصل ان الذي منع الذي اقتضى البناء
بجامعته حرف النداء المقتضي للبناء فلما ارتفع المانع صار كان حرف النداء باشر التابع لا ان حرفا
آخر استدل ايضا بدليل قيام زيد وعمرو وقبل العرض الواحد لا يقوم بمحلين وبجواب
ان القيام ههنا بمعنى عرض واحد بل هو مصدر والمصدر يصلح للقليل والكثير بلفظة الواحد
والمراد ههنا القيامان بغرتهما فوقع وعمرو وكذا لا يجوز لم يقم زيد وعمرو اذ هو يتضمن
للقيام الصالح للقليل والكثير ولو كان العامل مقدرا لوجب تعدد الغلام في جاءني غلام زيد
وعمرو وهو محال وكان معنى كل شاة وسخلتها بدرهم وكل شاة بدرهم وكل سخلتها بدرهم
والمراد بما معا بدرهم وايضا لم يجز يا زيد والحارث ولم يجز قام زيد قائما والاخ وقاعدا وليس زيد
والاخ وذاهبين اذ لا يجوز تقدير ما وليس بعدلا وايضا لم يجز زيد ضربته وانما وافاه اذ يبقى ضمير
المبتدا بلا ضمير يعود عليه وقال بعضهم العامل هو حرف العطف بالنيابة وهو يعيد لعدم
لزومه لاعادة العامل كما هو وصف العامل وفائدة الخلافة لهذا كله جواز الوقف على المنبوع دون
التابع عندما قال العامل في الثاني غير الاول وامتناعه عندما قال العامل فيهما هو الاول لهذا

العامل ستة
عشر المعلوم
خلاف الاصل

واقدم المص النعت على سائر التوابع لكون استعماله اكثر ص النعت تابع يدل على معنى في متبوعه نش
قال في شرح المفصل الصفة تطلق باعتبار ما عام وخاص والمراد بالعام كل لفظ فيه معنى الوصفية
جرى تابعا اولا فيدخل فيه ضرب المبتدأ والخالة في نحو زيد قائم وجاءني رجل راكبا اذ يقال انهما وصفان وبعض
بالخاص ما فيه معنى الوصفية اذا جرى تابعا نحو جاءني رجل ضارب فالوصف العام ما دل على ذات باعتبار معنى
ما والمقصود وينقض حد بالاسماء الاجناس والمكان والزمان اذ المثل مثلا دال على ذات ما باعتبار معنى
ما وهو الفعل ما والمقصود من وضع هذا اللفظ على ما فهم من سائل نفسه وقال ان الاسماء الاجناس
كلها تدل على ذات باعتبار معنى ولبث بصفة فان رجلا موضوع لذات باعتبار الذكورة والانسانية
قال الجلبي انا احترز عن قولنا بقولنا ما المقصود فان الاسماء الاجناس المقصود بها الذات والصفات
المقصود بها المعنى لا الذات ولقائل ان يمنع في الموضعين اما الاسماء والصفات ويقول لانا اردنا
بقولنا الاسماء الاجناس ان المقصود بها الذات وحدها من حيث هو المعنى فلا تم اذ قصد الواضع بوضع
رجل اذا تصورنا معنى الرجولية بلا خلاف وان اردنا ان المقصود الذات سواء كان المعنى ايضا مقصودا
معها اولا فلا ينفعك لان الصفات ايضا اذا ذكرت بما مجردة عن متبوعاتها فلا بد فيها من الدلالة
على الذات مع المعنى المتعلق بها وكذا اذا ذكرت مع متبوعاتها لان معنى ضارب ذو ضرب ومعنى
ضرب ذات ومعنى ضرب معنى في تلك الذات وكذا مضروب وحسن ولو لم يدل الا على المعنى لكان
الصفة هو الحد كالضرب والحسن ثم نقول قولكم في الصفات ان المقصود بها المعنى لا الذات مناقض
لقولكم في حد الصفة العامة ما دل على ذات باعتبار معنى وكيف يدل بالوضع على الذات مع ان المقصود
بها ليس ذاتا وهل دلالة اللفظ على شيء الا مجرد قصد تذكر ذلك الشيء وان قال المراد
بالقصد القصد الدائم قلنا نحو ضارب والدال على الذات الا ان المقصود الدائم به الحدث القائم بالذات المطلق

ان التناقض بهذه الاسماء لان المراد ما دل على ذات ما باعتبار معنى معين وبما اعتبرت مفهوم المعنى المعين علم ان المقصود
الاصلي ولما كانت الذات بالابهام هاهنا ليس كذلك ونحو المفضل قد اعتبر فيه تعين الذات لكن معناه مكان فيه الفضل كما في قولنا الفضل

ان ذكر المصنف بعض صانعيه ان ما ذكره في تحديد الصفة الخ فاسد بدليل انه انما ذكر للدال الذي عليه وهو فاسد فاذا قيل المقصود به ما وضع عليه فعل
الخ فالجواب اياه انه ذكر ليميل على ذكر فلا ينقض طلب بنحو زيد ضارب فعلى هذا يكون معنى قولنا بالتبع للدال على معنى في متبوعه انه ذكر ليميل
على ذكر فلا ينقض بما ذكر لان علة ذكره انما ذكر ليستدل به على الدال على معنى في متبوعه هكذا

ص تابع يدل على معنى في متبوعه تابع

المطلقة التي دل عليها بهذا اللفظ فلما منع ان يمنع ان المقصود الاسم من هذا اللفظ بيان المعنى
بل المعنى كان يدل عليه تركيب ض فلم يضع بعد منه الصيغة المخصوصة الا للدلالة
على ذات يقوم بها ذلك المعنى وكذا نحو المضروب والحسن فانه موضوع لذات مطلقة يقع عليها الضرب
والحسن قال والوصف الخاص تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا قال تابع يدخل فيه جميع التوابع
ويخرج منه خبر المبتدأ والمفعول الثاني لما ذكرنا في حد التابع وقولنا يدل على معنى في متبوعه
يخرج عطف البيان كما سواه قلت يدخل فيه البدل في نحو قولك اعجبني زيد علمه ولو قال يدل على معنى في متبوعه
او شغله لكان اتم للدخول نحو مررت برجل قائم ابوه فيه ثم تقول اما توجيه البدل وعطف البيان
وعطف النسق والتاكيد الذي لا تكرير لفظي او معنوي فظاهر واما التاكيد المفيد للاحاطة فداخل
في هذا الحد اذ كلامهم في جاءني القوم كلهم يدل على الشمول الذي في القوم فان قال شرط هذا المعنى الذي
يدل عليه الوصف ان لا يفهم من المتبوع والشمول يفهم من القوم وكذا في جاءني الزيدان كلاهما
قلت ان ذكر هذا الشرط ليس بمفيد مع انه يلزم منه ان لا يكون واحد واثنان في قولنا تنحة
واحد واثنان نعتا قوله مطلقا قصد به اخراج الحال نحو قولك ضربت زيدا مجردا فان مجردا
حال على معنى في زيدا لكن لا مطلقا بل مقيدا بحال الضرب اولا فخرج الحال عن الحد بقوله
تابع لانه ليس بتابع سابقه من جهة واحدة هذا ولا يبعد لو حددنا الوصف
الخاص بما وضع من الاسماء وصفا سواء استعمل تابعا اولا بان نقول هو اسم
وضع دالا على معنى غير الشمول وصاحبه صحيح التبعية لكل ما يخصص صاحبه
فقولنا اسم يخرج الجمل الاسمية والفعلية وان صح وقوعها نعتا تابعا في
نحو جاءني رجل ضرب ابوه وابوه ضارب زيد وقولنا وضع يخرج الفاظ العدد

ص والحسن

ص

نحو جاءني رجال ثلثة لان تنكيره بمجرد العدد وكذا سائر المقادير نحو عندي رجل ويخرج الجماد
الجامد سواء وقعت صفة نحو برجل اسد او لا نحو برجل اسد فانها واردة على معان لكنها ليست كذلك
بحسب الوضع وكذا يخرج نحو صوم وعدل لانه ليس بالوضع فلا يدخل في الصفات
العامة التي يدخل فيها تلك الصفة الخاصة كما يجيء فيقال الاسد وصوم في برجل اسد ورجل صوم صفة
وكذا نحو اي رجل لانها وضعت لاستفهام وقولنا على معنى يخرج الفاظ التوكيد الا التي للشمول فان
نحو نفسه لا يدل على معنى شيء بل على نفس متبوعه وقولنا غير الشمول يخرج الفاظ
الشمول في التاكيد نحو كلاهما وكلهم وجميع ومرادفاتها وجاءني القوم تلثتهم عند التميميين
كامرة للحال اذ كل ذلك يدل على الشمول وصاحبه اي جميعهم او جميعهم وقولنا صاحبه يخرج المصادر
ويدخل الجماد المكان والزمان والحال وقولنا صحيحي التبعية يخرج نحو هذا الجماد لانا لم نوضع
صحيحي التبعية لغيرها بل لوجود صفة في بعض المواضع نحو رجل منعم فليس ذلك معناها حيث الوضع
كما مر في برجل جماد وقولنا لكلها يخصص صاحبه يخرج الجماد الجامد فانها لا يصح ان تتبع
بالوضع الا المبهم فقط دالة على معنى فيه نحو هذا الرجل وايها الرجل وبعض هذا في اسماء الاصفات
علامة وكذا يخرج كلهم اذ الثاني لخصوصه كما يجيء بعض الموصوفات ويدخل في قولنا صحيحي التبعية
الحال وخبر المبتدا وغيرهما نحو جاءني زيد راكبا وزيد عالم والعالم زيد فانها اوصاف وان لم
تتبع شيئا لكنها يصح تبعيتها فعلا وتفعل في هذا الوصف الخاص اي التابع هو تابع دال
على ذات ومعنى غير الشمول في متبوعه او متعلقه مطلقا فيدخل فيه التابع نحو هذا الرجل وبرجل
اي رجل وبرجل منعم وبرجل حسن وجهه وبرجل جماد وغير ذلك ويخرج البدل في نحو اعجبني زيد علمه
ص وقال للتخصيص او التوضيح وقد يكون لمجرد الثناء او التدم او التاكيد نحو نفخة واحدة ش معنى

معنى التخصيص في اصطلاحهم تقليل الاشتراك الحاصل في النكرة نحو ذلك ان رجلا في قولك جاءني رجل
صالح كان موضوعا لواضح محتملا لكل فرد من افراد هذا النوع فلما قلت صالح قللت الاشتراك
والاحتمال ومعنى التوضيح عندهم رفع الاشتراك الحاصل في المعارف اعلاما كانت او اسماء اشارة
والرجل الفاضل قوله وقد يكون لمجرد الثناء لفظة قد التي هي للتقليل في المضارع توهم انه يجيء
لمجرد الثناء او الذم او التاكيد قليلا وانما يكون لمجرد الثناء او الذم اذا كان الموصوف معلوما عند
المخاطب سواء كان مما لا شريك له في ذلك الوصف نحو بسم الله الرحمن الرحيم اذ لا شريك لله تعالى في اسم الله
ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او كان مما شريك فيه نحو اكرم زيدا الفاضل العالم او الكامل
اللبيب اذا عرف المخاطب زيدا الذي قبل وصفه وان كان له شريك في هذا الاسم وانما يكون الوصف للتاكيد
اذا افاد الموصوف معنى ذلك الوصف مصرحا به للتضمن نحو نفخة واحدة والحاصل انه ان كان ذلك
المعنى المصرح به المبنوع كمولا واحاطة فالتابع تاكيد للصفة نحو الرجلان كلاهما والرجال
كلهم وان لم يكن فيه صفة كما في قوله تعالى الا عبادك منهم اجمعين انما هو لدفع توهم ان كان معنى التابع
معنى المبنوع سواء او بالمطابقة فالتابع تاكيد نحو ضربت زيدا نفسه وزيدا زيد وقد يكون لمجرد
الترحم نحو انا لله البائس الفقير ص ولا فرق بينه وبين ان يكون مشتقا او غيره اذا كان وصفه لغرض
المعنى عوما مثل غيمي وذو مال او خصوصا نحو مررت برجل اي رجل وبزيد الرجل وبزيد هذا ش
قال في الترجيح يعني ان معنى النعت ان يكون تابعا يدل على معنى في متبوعه فاذا كان دالا لذلك
كذلك صح وفي عدم نعتا ولا فرق بينه ان يكون مشتقا او غيره لكن لما كان الاكثرية الدالة على المعنى
في المنبوع هو المشتق توهم كثير من النحاة بينه ان المشتق شرط حتى تاوا ما ورد من غير المشتق بانه
كلامه اعني ان ابهام التخلص طولة الوصف المشتق فلذلك استضعف سيبويه

والتاكيد قد يجيء للتخصيص والتوضيح

ذو مال

غير المشتق شرط في الوصف عند سيبويه

نحو مررت برجل اسد وصفا ولم يتضعف بزيد اسدا حالا فكانه يشترط في الوصف لاقة الحال الاستغناء
وقرئ نظرة والنحاة يشترطون ذلك فيهما معا والمصنف لا يشترطه فيهما ويكتفي بكون الوصف دالا
على معنى في مبتوعه مشتقا كان اولا ويكون الحال هيئة للفاعل والمفعول قوله اذا كان وضعه لغرض
المعنى عموما اي وضع للدلالة على معنى في مبتوعه في جميع استعمالاته كالمنسوب وذو والمضاف اي اسم
الجنس فانها وصوفة في جميع المواضع اما ظاهرا او مقدرا فالمراد بالموضوع لغرض المعنى عموما
الوصف العام وقد عدناه ومنه الجامد الموضوع كذلك كل موصول فيه اللام والذي والتي
وفروعهما وذو والطائية لان الذي قام بمعنى القائم قوله او خصوصا يعني به ان يوضع للدلالة
على معنى في مبتوعه ببعض استعمالاته وهو كاسم الجنس الجامد بالنظر الى اسم الاشارة فانه اذا
وضع للدلالة على معنى فيه اي في اسم الاشارة نحو هذا الرجل كما ذكرنا في باب النداء اما لو جعلته
صفة لغير اسم الاشارة نحو مررت بزيد الرجل اي الكاملة الرجولية فليس الجنس موضوعا لمعنى في مبتوعه
لان استعمال الرجل بمعنى الكاملة الرجولية ليس وضعيا كما ان استعمال اسد بمعنى شجاع
في نحو مررت برجل اسد ليس وضعيا فان قيل لم لم يجز ان يوصف باسماء الاجناس بانها معناة
على ما وضعت له سائر الكلمات التي هي غير اسماء الاشارة كما جاز وصفها بها فيقال مررت بشخص رجل
وبسبع كلب كما يقال بهذا الرجل وبذاك الاسد فان شخصا وسبعا جريان كاسم الاشارة قلت
ليجرد الموصوف في مثله عما فانه دال على ما كان يحصل من اسماء الاجناس لولم تقع صفة اذ في نحو مررت
برجل يفيد التخصيص واسد يفيد السبعية بخلاف رجل طويل ورجل عالم فان العلم والطول
يكونان لغير الرجل ايضا ولهذا يحذف الموصوف الا غلبة فيفيد تاكيد عليه نحو قوله يا بارا
سماء لا يأوي لفلتها الا السماء والا الاكم والليل كالاوري في الظلام والا طلس الذئب

والغبراء والخضراء الارض والسماء واما في نحو مررت بهذا الرجل فللموصوف فائدة جعل الوصف حاضرا معينا
وفي يا ايها الرجل للموصوف فائدة تتبع حركة النداء مباشرة ذي اللام ومن الموصوف للدلالة على معنى
في مبتوعه خصوصا على ما قال المصنف اي كاسم الاشارة في نحو مررت برجل اي رجل وبزيد هذا فان ايا
يتبع صفته للنكرة فقط بشرط قصد كل للمدح وكاسم الاشارة يتبع وصفا للعلم والمضاف الى العلم
والى العلم واسم الاشارة لان الموصوف احصاوه واما في غير هذه المواضع فلا يتبع صفته
والذي يقوى عندي ان اي رجل لا يدل بالوضع على معنى في مبتوعه بل هو منقول عنه اي استغنى بانه
وذكر ان استغنى بانه موضوع عنه للسؤال عن التعيين وذلك لا يكون الا عند الجهالة المواجهة
فاستعير لوصف الشيء بالكمال في معنى من المعاني والتعجب من حاله والجامع بينهما ان الكامل البالغ غايته
الكمال يحسن ان يتعجب منه يكون مجهول الحال بحيث يحتاج الى السؤال عنه ومن ثم قال الفراء في ما احسن زيدا
ان ما استفهام فيه والمعنى مشروطة اي الواقعة صفة ان يكون صفة للنكرة حتى تضاف الى
النكرة لان المضاف الى المعرفة ليس فيها ابهام كامل اذ معنى اي الرجل هو الموصوف بما يوصف
به الرجال وكذا اي الرجال هو بخلاف اي رجل هو ومعناه اي فرد هو من افراد الجنس كما مر في باب
الاضافة واذا جاءت بعد المعرفة فانصبها على الحال نحو هذا زيد اي رجل اي يكمل لخلائق بان الموصوف
والمضاف اليه لفظا اذا توافقا معنى نحو مررت بجاريتك ايما امة وانتما امة واما اسم الاشارة فانما يتبع
وصفا للعلم الحاضر باذكر واما في غير هذه المواضع فلا يتبع صفته ولهذا عدمنا الموصوف للدلالة
على المعنى خصوصا وجميع ما ذكرنا الى آخره قياسي عموما كان كالمنسوب وذو والموصول ذي اللام
وذو والطائية او خصوصا كاي التابع للنكرة واسم الاشارة لجنس التابع واسم الاشارة التابع
لما ذكرنا وقد بقي مما يجوز ان يعد الواقعة صفة اشياء لم يذكرها المصنف وهي على ضربين قياسي وسماعي

ش الفاسي كل وجد وصف تابعة لجنس مقابلة الجمل بينها لفظا او معنى نحو انت الرجل كل الرجل
وجد الرجل وصف الرجل بذا وبالغ لا حسن ويجوز في بضعها انت المراد كل الرجل وجد الرجل
وصف الرجل ولا يتبع غير الجنس فلا يقال انت زيد كل الرجل وفي ذلك لان الوصف بهذه الالفاظ الثلثة كالتاكيد
اللفظي فاذا لم يقصد انت المراد كل الرجل وليست زيدا معنى الرجولية حتى يؤكد بكل الرجل وفي وصفها
الكلام ايضا نحو انت بطل كل بطل وصف بطل وجد بطل ومعنى كل الجدل انه اجتمع فيه من خلال الخير
ما تفرق في جميع الرجال ومعنى جد الرجل اي كان معلوما كمرا وصف الرجل اي تناهى في بابه وبهما مثلا
جرح قطيفة ويقال ايضا في الذم انت اللئيم بعينه اللئيم وصف اللئيم وانت لئيم جد لئيم وصف لئيم
وانت فولد كما شئت من كذا مقصورا على نكرة نحو قولك جادني رجل كما شئت من رجل وما اما نكرة موصوفة
بالجملة بعدها او هي موصولة وهي خبر مبتدا محذوف على الحالين والجملة صفة للنكرة اي هو الذي شئت
او شئته ويجوز ان يكون موصوفة بالجملة بعدها وهي صفة للنكرة قبلها وانما استعمل ما دون من لان
ما للجماعة وان كانت من اولي العلم كقولك كان العلماء وقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء بطني محرر
وما لمن قد يوضع للابهام وفي يعوفوك كرجل كائنا من رجل عندي رجل شر منك من رجل ورجلان حسبك
من رجلين ورجال لهيك وهناك او كفيك من رجال ورجل همك من رجل وهذه كمن رجل كما من باب الاضافة
والجار والمجرور في جميع ذلك يفيد ان المذكور هو المخصوص بالمدح من بينها اقسام هذا الجنس اذا
صنفوا رجلا ورجلين ورجلين ورجالا رجالا كما قلنا في افضل رجل وافضل رجلين وافضل
رجال ويجيء مثل ذلك بعد كثير مما يقصد به المدح من بينها اقسام هذا الجنس والتبيين نحو يا لك من
ليل والله دون زيد من رجل وقاتله الله من شاعر وقال الحرمازي فائل والمعنى في الجميع واحد اي هو
الممدوح والمتبين منه خاصة من جملة هذا الجنس اذا فصلوا وقسموا هذا التقسيم وقولهم هملك من

س رجل مصدر بمعنى المقعدل اي مقصودك او من رجه اذا اذا بها اي يذهبك
وصف محاكمة كقولهم هدك اي يثقل عليك عدة مناقبه من هذه الصيغة اي اوصفه وكثرته
ومع المغني ايضا ان تذكر الموصوف وتضيفه الى نحو صدق وكوكب نحو عندي رجل رجل صدق
وحمار حمار سوء والمراد بالصدق في مثل هذا المقام مطلق الجودة لا الصدق في الحديث وذلك
لان الصدق في الحديث مستحسن جيد عندهم حتى صار وابتعملونه في مطلق الجودة فيقال
رجل صدق وفعل صادق للجواد كما ان الكذب مستهجن عندهم بحيث اذا قصدوا الاغراء بشيء
قالوا الكذب عليك قال عمرو بن معد يكرب لما شكا اليه المعصر كذب عليك العسل اي العسل
بمعنى عليك به والزمه ويجوز ان يريد بالعسل المعروف قال ذو الرمة او صت بنيها ياه كذب
العراطف والعروف اي عليكم بها والاضافة في رجل صدق ودائرة السوء للملابسة وهم كثيرا ما
يضيفون الموصوف الى مصدر الصفة نحو خبر السوء الى الخير السيء فمعنى رجل صدق رجل صادق
اي جيد ذلك لانه قلما عندي رجل رجل صادق فلما كان المراد من ذكر الرجل الثاني صفته صار رجل مع
صفته صفة للاول كما مر في باب النكرة في نحو لماء ماء بارد او يكون الثاني بدلا من الاول
كما قيل في نحو قوله تكابا لناصية ناصية كاذبة فاطئة الا انه وجوب تطابقهما تعريفا وتنكيرا بخلاف
كونه صفة وفي الكشاف الوصف بالمفاعيل نحو عندي رجال ثلثة قال النبي صلى الله عليه وسلم الناس كابل
مائة لا تجد فيها راحلة واحدة وتقول عندي بر قفيزان وكذا الوصف بالذراع والبر والباع وغير
ذلك من المقادير الدالة على الطول والقصر والقلة والكثرة ونحو ذلك والتمامي على ضربين اما ان يتم
كبر وهو الوصف بالمصدر والغالب ان يكون بمعنى الفاعل نحو رجل صوم وعدل وقد يكون بمعنى
المفعول نحو رجل رضى اي مرضي قال يعصرهم سوء على هنيدة ملفاف ذو زوبعة ذو رضى والاول

هذه نسخة الشارح الذي بخطه

ان بقال اطلاق الكلي على الحدث على الفاعل و المفعول لغة كاثرة تما من كثرة الفعل بجميع امثلته
واما غير شائع وهو ضرورة او ندرة ما جنس مشهور بمعنى من المعاني يوصف به جنس آخر كقولك مررت
برجل اسد قال المبرد وهو بتقدير مثل اي مثل اسد و يقوي ذا وبلد قولهم مررت برجل اسد زئدة
او يقال اسد زئدة فانتصب بشدة على التمييز من نسبة مثل الى الضمير مذكور كما في قولك الكوفة
ممتلئ ماء على ما ذكرنا في الحال في قولهم هو نمر شعرا و قد يقال برجل اسد زئدة و هو بيد رعند
سريع به ويكون عند الخليل ان يكون صفة بنا و يقل مثل سيد كما ذكرنا في قولهم له صوت صوت حمار و
ويقولون مررت بنار حمرة اي مثل مثل نار حمرة ويجوز ان يكون اسد زئدة و نار حمرة بمعنى كامل زئدة
وكامل حمرة فلا يكون بتقدير حذف المضاف بل يكون كقولهم انت الرجل علما كما ذكرنا في باب الحال والمفعول
في هذا الوجه ايضا تمييز من نسبة الكامل الى ضمير المذكور و قال غيره لم يرد بل بنا و ل الجوهري في مثل هذا
بما يليق بهذا الوضع انما معنى رجل اسد اي جرئ و برجل حمار اي بليد و لا معنى للتمييز في نحو برجل اسد
شدة على هذا التاويل قال الشاعر و لبل يقول الناس من ظلماته سواء صحيحات العيون و عورها
كانا لنا منه بيوتا خصبة مسوقا اعاليها و كنفا سنورها اي سود اعاليها و كنفا سنورها و نابها
جنس يوصف به ذلك الجنس فيكثر التمييز بمعنى الكامل نحو مررت برجل رجل اي كامل في الرجولية و رايته
اسدا اسدا اي كاملا و ذا لبد جنس مصنوع منه الشيء يوصف به ذلك الشيء نحو هذا خاتم حديد قال
سريع يستكره كل خاتم طابع وصفة خز صفته وخاتم حديد و باب تراخ في الشعر ايضا قال الشاعر في
اذا قلنا سريع خز صفته طابع خاتمها و برجل فضة حلية سيفه و بدار تراخ بانيها واردنا
حقيقة هذه الانباء طابع فيها غير الرفع فيكون كقولك بداية اسد ابوها و انت تزيد به بعد
التبع بعينه لان هذه جواهر فلا يجوز ان يتبع بها و قال و اما ارادة المماثلة و الحمل على المعنى

على المعنى جاز هذا كلامه قلت وما ذكره خلاف الظاهر لانه معنى فضة حلية سيفه انما
فضة صفيحة وكذا في طابع خاتمها لكنه جوز على فرض الوصف بالجواهر على المعنى بتاويل معدود
من طابع و معدود من فضة وقريب منه قولهم مررت بقاع عرفج كله او كائن من عرفج ومررت بقوم
عربا اجمعون اي كائنين من عربا اجمعون و ان اريد التشبيه كان معنى بسرج خز صفته كالخز ولبس
بخز وكذا فضة حلية سيفه اي مشرفة و ان لم تكن فضة و اما طابع خاتمها فالتشبيه فيه بعيد
ومن غير السائغ قولهم مررت برجل اي عشرة و اني لذا و اد لذا قال ويوصف النكرة بالجملة
الخبرية ويلزم الضمير اقول اعلم ان الجملة ليست معرفة ولا نكرة لان التعريف
والتنكير من عوارض الذات اذ التعريف جعل الذات مسندا اليها الى فارغ اسناده و
وضعية والتنكير ان لا يسند اليها الى فارغ في الوضع كما يجئ في باب المعرفة والنكرة
واذا لم تكن الجملة ذاتا فكيف يعرض لها ان تخصص فوصم النعت بوافق المنعوت
في التعريف والتنكير بالنعت المفرد فان قيل فاذا لم تكن الجملة لا معرفة ولا نكرة فلم
جاز نعت النكرة بها دون المعرفة قلت لما نسبتها للنكرة مما هيئ يصح نا و يلبسا بالنكرة
كما تقول في نكرة رجل ذا ابيه ابوه او ابوه ذا ابيه فاما رجل ابيه ابوه وكذا تقول في مررت برجل
ابوه زيد الذي معناه كائنا ابوه زيد او كل جملة يصح وقوع المفرد مقامها فللجملة الموقوع
مما الاعراب كجزء المبتدا و الحال و الصفة و المضاف اليه ولا تقول ان الاصل في هذه المواضع
هو المفرد كما يقول بعضهم وان الجملة انما كان لها محل فيها لكونها فيها فرعا للمفرد لان ذلك
دعوى بلا برهان بل يكفي في كون الجملة ذات محل وقوعها موقعا يصح وقوع المفرد لمثاله
كما في المواضع المذكورة وقال يعضهم الجملة نكرة لانها احكام و الاحكام نكرات اشتات

الى ان الحكم بشئ على شئ يجب ان يكون مجهولا عند المخاطب اذ لو كان معلوما لوقع الكلام لغوا نحو السماء
فوقنا والارض تحتنا وليس بشئ لان معنى النكرة ليس كون الشئ مجهولا بل معناها اصطلاحهم ما
ذكرناه الا ان اعني كون الذكر غير مشار بها الى فاعل معين وضعية وسلمنا ايضا ان كون الشئ
مجهولا وكونه نكرة بمعنى واحد قلنا ان ذكر المجهول المنكر ليس بغو للخبر والصفة حتى كونها نكرة
بل المجهول انسب ما تضمنه الخبر والصفة الى المحكوم عليه فان المجهول في جاءني زيد العالم وزيد
هو العالم انسب العلم الى زيد ولو بين نكرة بعالم يجيء جاءني زيد العالم وانا زيد وبولان مقطوع
به وانما وضع الجملة التي هي صفة او صلة كونها ضربة لازب كما ياتي في الصفة والصلة لتعريف المخاطب
الموصوف والموصول المعهود بما كان المخاطب يعرفه فيذكر الموصوف والموصول معا اتصافهما
بمضمون الصلة والصفة فلا يجوز اذا الا ان يكون الصفة والصلة جملتين متضمنتين
للحكم المعلوم المخاطب حصوله قبل ذكر الجملة وبهذا اي بالجملة الخبرية لان غير الخبرية اما
انشائية نحو بعت وطلقت وانت حر وزوجتها او طلبية كالامر والنهي وسوف وقد والتمني
والعرض لا يعرف المخاطب حصول مضمونها الا بعد ذكرها وعالم يكن خبرا المبتدأ معرفا
للمبتدأ ولا مخصصا له جاز كونه انشائية كما مر في بابه وبتبعنا بهذا وجب كون الجملة
اذا كانت صفة او صلة معلومة المضمون للمخاطب قبل ذكر الموصوف والموصول وقد يوصف
بالجملة معرفا باللام كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني لان اللئيم يسبني لان اللئيم
يقع على كل واحد بعينه كقوله ولقد امر على اللئيم فاذا وصف الموصوف
بالجملة التي لا يعرف المخاطب حصول مضمونها قبل ذكرها لم يجز لان الجملة حينئذ
لا تفيد المخاطب شيئا وانما يجوز ان يقال مررت برجل ابوه قائم وذلك لان اللام في الوصف بمعنى الذي
الموصوف تقديرا وانما يقدر اللام في الاسم نحو فهو ضربك وعند او في المضارع كالاسم نحو يقول ويخاف
ايا ما كان فهو ذلك وعند يدل على ان الصفة قيد ويلزم الضمير ان يشترط الضمير الصفة والصلة لحصول
ربط بها الموصول صلته والموصوف صفته فيحصل بذلك الربط اتصاف الموصوف والموصول بمضمون
الصلة والصفة فيحصل بهما بذلك الاتصاف تخصص وتعرف فاذا قلت مررت برجل قام ثم لم يكن الرجل
منصفا بقيام مرور به فلا يحصل تخصيص واذا قلت قام غلام زيد وجاءني صاحب الرجل منصفا بقيام عمرو
في دار وقد يجذف الضمير كما مر في فضل المبتدأ وقد يقع الصلة جملة صفة لكونها محكية بقول محذوف
او للنعت في الحقيقة كقوله جاءوا بمذق هل رايت الذئب قط اي بمذق مقول عند هذا القول كما يقع حالا نحو
لقيت زيدا اضربه وافتله اي مقولا في حقه هذا القول وقوله لا تنهاه يأت مثله نحو مررت بالذي ضربه
تقديره ص ويوصف بحال الموصوف وحال متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه فالاول يتبعه في الاعراب
والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والثاني يتبعه في الجملة الاول
وفي البواقي كالفعل ص قوله بحال الموصوف الجار والمجرور في محل الرفع فاعل يوصف اي يجعل حال
الموصوف اي هيئته وصفاته وهو اكثر كما في رجل قائم ومضروب وصفته وقد يجعل حال متعلق الشئ
وصفا للذكر الشئ لتعلقه وذلك حاله نحو مررت برجل مصر كما في حصول الفائدة بذكر وبهذا التبين
انه كان منوبا فيه يرفع على الاول رفعا ونصبا وجرا بدلا ضمنا فيه بينهم نحو مررت برجل ضاحك ابوه بدلا

على ذكر ايهام ما يتبين كون التعريف في الموصوف لفظيا لا معنى تحته فلا يكون في العلم ما يحسن بعبد الله
شئ وكون الوصف مما يمنع جعله مطابقا للموصوف بدا قال اللام عليه فلا يكون ما يحسن بالرجل شيء يك
لما لم تعتد فيه على ما قال اللائق واللام نحو بالرجل الشبيه بك ولا يكون ذكر في كل جملة بدلا في الجملة
المصدرة بالمضارع فلا تقول بالرجل قال ولا بالرجل ابوه قائم وذلك لان اللام في الوصف تعد لتطابق
الموصوف تقديرا وانما يقدر اللام في الاسم نحو فهو ضربك وعند او في المضارع كالاسم نحو يقول ويخاف
ايا ما كان فهو ذلك وعند يدل على ان الصفة قيد ويلزم الضمير ان يشترط الضمير الصفة والصلة لحصول
ربط بها الموصول صلته والموصوف صفته فيحصل بذلك الربط اتصاف الموصوف والموصول بمضمون
الصلة والصفة فيحصل بهما بذلك الاتصاف تخصص وتعرف فاذا قلت مررت برجل قام ثم لم يكن الرجل
منصفا بقيام مرور به فلا يحصل تخصيص واذا قلت قام غلام زيد وجاءني صاحب الرجل منصفا بقيام عمرو
في دار وقد يجذف الضمير كما مر في فضل المبتدأ وقد يقع الصلة جملة صفة لكونها محكية بقول محذوف
او للنعت في الحقيقة كقوله جاءوا بمذق هل رايت الذئب قط اي بمذق مقول عند هذا القول كما يقع حالا نحو
لقيت زيدا اضربه وافتله اي مقولا في حقه هذا القول وقوله لا تنهاه يأت مثله نحو مررت بالذي ضربه
تقديره ص ويوصف بحال الموصوف وحال متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه فالاول يتبعه في الاعراب
والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والثاني يتبعه في الجملة الاول
وفي البواقي كالفعل ص قوله بحال الموصوف الجار والمجرور في محل الرفع فاعل يوصف اي يجعل حال
الموصوف اي هيئته وصفاته وهو اكثر كما في رجل قائم ومضروب وصفته وقد يجعل حال متعلق الشئ
وصفا للذكر الشئ لتعلقه وذلك حاله نحو مررت برجل مصر كما في حصول الفائدة بذكر وبهذا التبين
انه كان منوبا فيه يرفع على الاول رفعا ونصبا وجرا بدلا ضمنا فيه بينهم نحو مررت برجل ضاحك ابوه بدلا

وضارب اباه زيد ولا يكون اذ اسما الفاعل والمفعول النائبان للمفعول به ماضيين لما تقدم من
انهما لا ينصبان مفعولا به بمعنى الماضي وان كانا مضافا فالبخ من ان يكون صفة مشبهة او غيرها
والصفة يجب اضافتها الى فاعلها نحو به رجل حسن الوجه اذ لا معنى لها وغيرها لصفة اما ان يكون ماضيا
او غير وافق الماضي الا لازم مضافا الى الفاعل نحو به رجل قائم الغلام ولا ينعرف لاضافته الى معموله ولا يكون
اضافة الماضي المتعدي الى الفاعل لانكاد اضافته الى الفاعل بدا ذكر المفعول به نحو به رجل ضارب الغلام
البتة الفاعل بالمفعول فلما يعلم انهم الفاعل سببي وان ذكر المفعول به ليكن ايضا لانهم الفاعل الماضي
لا ينصب مفعولا به واذ اضفته الى المفعول به فلا بد من ذكر الفاعل بعده مرفوعا نحو به ضارب عمرو غلامه
امس ويزيد ضارب غلامه عمرو اذ لو لم يذكر لكان فهم الفاعل غير سببي وينعرف بالاضافة لانه
مضاف الى غير معموله وان لم يكن السببي ماضيا جاز عند سيبويه ان ينعت به مطلقا كالة المنون سواء
كان حالا او مستقبلا نحو به رجل ضارب غلامه زيد الان او غدا وسواء كان عملا جاريا وهو ما كان محكوما
به كالضارب والقاتل او غير عمل جار كالعالم والعاقل والخالط والملازم وقال يونس لا يجز ان
يكون حالا او مستقبلا فالحال يجب نصبه على الحال وان كان غير منكر سواء كان عملا جاريا او الا نحو به
به رجل ضارب يزيد وبه رجل مخالط داود والزمه سيبويه بجوازه النصب على الحال مع كونه معرفة لان المانع
عنده من اجرائه على الاول الاضافة فينبغي ان يجوز به الضارب الرجل غلامه بنصب الضارب
على الحال وانما نصبه نحو به رجل مخالط داود فرقيا الزمه لان كلا به انه ليس بمضاف الى الضمير وكذا ذا
في المضاف بل يفعل الضمير في محل النصب على انه مفعول كما مر في الاضافة فمذهب بعضهم والمستفيل
عندي ان شريطة رفعه عملا جاريا كان او لا على ان يكون هو والمرفوع بعده بجملة اسمية صفة للنكرة نحو
به رجل ضارب يزيد وسيبويه يوافق في جواز النصب الاول والرفع في الثاني ويخالفه وهو ما بنيه

مستشهدا بقول ابن بادة ونظرت من خلل السوتر باعين مرض مخالطها السقام صحاح وسلم
الفاعل هنا للاطلاق وحكم حكم الحال والمستقبل كما مر في باب الاضافة قال والرواية مخالطها بالجر
وانشد غيره همة العراقيب العصوب تركنه يسقن عال مخالطه بهر وهو شاذ يحمل مرفوعه على الابتداء
وقال سيبويه ان كان عملا جاريا وجب رفعهم على الابتداء حالا او مستقبلا واما غير العمل فان
كان حالا وجب نصبه على الحال وان كان مستقبلا وجب بناءه للاول وسيبويه يبنيه ايضا والوجه
الجواز والرفع سيبويه مالم يحصر اما عنه وذلك قال المضاف اضافة تقطيعه كالمنون عند العرب
وعند النحاة والمنون سببيا كان او غير يجوز رفعه على الاول عملا جاريا كان او لا حالا كان او مستقبلا
وكذا ينبغي ان يكون المضاف المنون تقديرا وشبيهة الاضافة عارض لا يجب الرفع والنصب فيجب
احدهما بما يوجب حكمهما ذلك كله اذا اريد اعمال اسم الفاعل عمل الفعل اما اذا لم يرد ذكر ويجعله
اسما فليس فيه الا الرفع على كل حال نحو مررت برجل ملازمه رجل اي صاحب ملازمة رجل يجعله
بمنزلة ما لم يؤخذ منه الفعل كما يجعل صاحبه كذا فعلى هذا تقول في المثنى والمجموع مررت برجل ملازماه الزيدان
وملازمو بنو فلان وما يقع سببيا وما سواه من غير سببي الفاعل وسببي المفعول والصفة المشبهة كاسم
المسبب نحو مررت برجل مصري خماره ان كان بمعنى مسوب فيعمل عمله وما جاء من ذلك سماعا على قبح سواء
نحو مررت برجل سواء هو والعدم وسواء ابوه وامه اي مستوي والفصيح المشهور رفع سواء على الابتداء فعلى
هذا يقبح كون الاسم فيهم ام لم تنذرهم في محل الرفع فاعل سواء في قوله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم
ءانذرتهم ام لم تنذرهم على ان يكون سواء وصفا مرفوعا على انه خبر اول وقد جاء مررت برجل سواء
وعدمه اي تام فيطلب فاعلا واحدا بخلاف الاول لانه بمعنى مستو فهو بمنزلة اثنين فصاعدا ومن السماعي
القبيح قولك برجل حسبك فضله ومررت برجل ابوه الكامل وكذا المضاف نحو مررت برجل عشرة غلمانه بكبة

ذراع طويلا وكذا الجنس المصنوع منه الشيء نحو بيت خز صفته وبكتاب طبي غلامه وكذا الجنس المشهور
بمعنى المعاني برجل اسد غلامه اي جرئ وكذا في كل برجل شكر ابوه وبرجل يك عشر ابوه وبهذه كلها من الخواص
التي يتبع صفة لاعلى التعليل كما تقدم ذكره في لذة فالاول بقيد اي الوصف بحال الموصوف بينبغي الموصوفة اربعة
اشياء من جملة العشرة الاشياء المذكورة احد ذكر الاربعة واحد من الثلثة التي هي الافراد والتثنية والجمع
واما بزنة اعشار واكسار وثوب سمال ونطفة امشاج فلانه اريد به مجتمعة من الاكسار والاعشار
وهي قطعها والثوب مؤلف من قطع كل واحد منها كمل اي ضلف والنطفة مركبة من اشياء كل واحد منها
مشبع فلما كانت مجموع الاجزاء ذكر الشيء المركب منها جاز وصفه بها وجبرهم على ذكر كونه افعال الجمع
فيه فلانه حكم الواحد فال تضعيفكم عملة بطونة والضمير للانعام وقال سيبويه افعال واحد لا يجمع وجاء
قميص شراذم ولحم قراديل وثيابها واحد من التعريف والتنكير واجاز بعض الكوفيين وصف النكرة بالمعرفة
فيما فيه مدح او ذم مستشهدا بقوله تعالى وقيل لكل ثمرة الذي يجمع والجمهور على انه بدل او نعت مقطوع
رفعا او نصبا كما جرة موضعه واجاز الاخفش وصف النكرة الموصوفة بالمعرفة قال الا ولبان لا اكران
يقعدان مقامها والاولى انه بدل او خبر مبتدا محذوف تقديره هما الفاعل الذي هو الرفع والنصب والجر وانما يتبعه بهذه العشرة لكونها اياما في المعنى قوله
والثاني يتبعه الخمسة الاول اي الوصف بحال المتعلق بشيء الموصوف في انثيا من جملة الخمسة الاول
اعني واحد من الثلثة انواع الذكر والمؤنث قوله وفي البواقي كالفعل اي هذا السببي
في الخمسة البواقي اي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كالفعل اي بنظر الى فاعله فان كان
الفاعل مفردا او مثنى او مجموعا افرد السببي كما يفرد الفعل وان كان الفاعل مذكرا او مؤنثا طابقه السببي
كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتانيث او ذكر ان كان الفاعل غير حقيقي التانيث او ضعيفا فهو

مقصورا كالفعل ولو نظر حقا لنظر لجهة الاول وهو الوضع بحال الموصوف ايضا في الخمسة
البواقي منظورا الى فاعله وكائنا كالفعل لان فاعله رجع الضمير المستكن فيه لراجع الى الموصوف
والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف في التثنية والواو في الجمع المذكر العاقل والنون
في الجمع المؤنث ويؤنث في الواحد المؤنث فلذلك قلت برجل ضاربه وبرجلين ضاربهما وبرجال
ضاربوه وبامراة ضاربة وبامرأتين ضاربتيهما وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل بقرب وبقربا
وبقربوه وتقرب وتقربان وبقربن ومن ثم حسنا في رجل قاعد غلمانه وضعف قاعدون
ويكون قعود غلمانه اي مع جهة ان السببي في هذه الخمسة كالفعل حسنا قاعد غلمانه كما حسنا
يقعد غلمانه وحسنا ايضا قاعدة غلمانه لان الفعل المؤنث غير حقيقي كما حسنا تقعد غلمانه و
وضعف جاءني رجل قاعدون غلمانه لانه يمتنع له يقعدون غلمانه ولحاق علامتي التثنية والجمع
في الفعل المسند الى ظاهر المثنى والمجموع ضعيف كما يجيئ في آخر الكتاب لكن ضعف قاعدون
غلمانه اقل من ضعف يقعدون غلمانه لان الالف والواو في الفعل فاعل في الاغلب لاكثر ويجريهما
علامتين للتثنية والجمع ضعيف كما يجيئ بخلاف الالف والواو في مثنى اسم ومجموعه فانهما جزءا
وضعا علامتين للمثنى والمجموع كما مضى في قول الكتاب ولو كانا فاعلين لم يتغلبا في حالتي النصب
والجر نحو رايت قاعديه وقاعديّ بل يعاملان في المشتق مثلهما في غير المشتق الذي لا فاعل له نحو الزيدان
والزيدون وافاجاء فاعل فعل فعود غلمانه واه كان فعود جمعا ايضا كقاعدون لانه اذا كثرت
الاسم المشابه للفعل ضرع لفظا عدم موازنة الفعل ومناسبته لانه الفعل لا يكسر فلم يكن في قعود
غلمانه كثرة ايضا فاعلين كما كان في قاعدون غلمانه لمشابهته ليقعدون غلمانه الذي اجتمع فيه
فاعلان كثرة ايضا فاعلين كما كان في قاعدون غلمانه لمشابهته ليقعدون غلمانه الذي اجتمع فيه
فاعلان كثرة ايضا فاعلين كما كان في قاعدون غلمانه لمشابهته ليقعدون غلمانه الذي اجتمع فيه
فاعلان في الظاهر لا انه يخرج الواو عن اسميته الى الحرفية او يجعل الظهير بدلا عن المضمر او يجعل

الالف والواو في الفعل فاعل على ما مر في علامتي التثنية والجمع

يقعدون غلمانه

المفعول خبرا فقدما على المبتدا فعلى هذا يضعف من يرجل قاعد ابواه لانه كيفما كان ابواه يلزم الوصف برجل قاعد ابواه او برجل قعدت قاعدا ابواه ص والمضمر لا يوصف ش اعلم ان المضمر لا يوصف ولا يوصف به اما انه لا يوصف فلان المتكلم والمخاطب اعرف المعارف والاصل في وصف المعارف ان يكون للتوضيح وتوضيحا لواضح يحصل الحاصل واما الوصف المفيد للمدح والذم فلم يستعمل فيه لانه انما يقع فيما هو الاصل في وصف المعارف ولم يوصف الغائب اما لانه مفسر في الاغلب لفظا فصار بسببه واضحا غير محتاج الى التوضيح المضمر وصف المعارف في الاغلب والمحمل على المتكلم والمخاطب لانه من يشهد واما انه لا يوصف به فلما يجيء من ان الموصوف للمعارف ينبغي ان يكون اخص او مساويا ولا اخص من المضمر ولا مساوي له حتى يقع صفة له وفي بعضهم لم يقع صفة لانه لا يدل على معنى فيتبين اذ هو يدل على ما يدل عليه مفسره فلو وقع

الى دال على معنى كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لدل ايضا عليه كقولك زيد كريم والدار واسعة الكناية وصف ضمير الغائب نحو قولك لا اله الا هو العزيز الحكيم وقولك مررت به المسكين واليه راجعون شذ على البدل ولم يذكر المصنف لا يوصف بالضمير لانه يتبين ذكره بقوله بعد والموصوف اخص او مساو فانه سيشير اخص في المضمر وما اولى ص والموصوف اخص او مساو ومن ثم لم توصف ذو اللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله ينبغي اولا ان يعرف انه ليس من دأبهم ابدا انه ينبغي ان يكون ما يتلف عليه لفظا الموصوف ثم لا اقل مما يتلف عليه لفظ الصفة او مساويا له فان هذا لا يطرد لا في المعارف ولا في النكرات اما في المعارف فانك تقول جاءني الرجل العاقل وهذا الرجل او لقيت الشيء العجيب واما في النكرات فانك تقول رأيت شيئا ابيض وهذا كثير جدا او واجبة الوجود بل مرادهم ان المعارف الخمس اعني المضمرات واسم الاشارة وذا اللام والمضاف الى احدها ولا يوصف ما يصح وصفه منها بما يصح الوصف به منها الا ان يكون الموصوف اخص اي اشهر من صفته او مساويا له لافادة التعريف فقولك الرجل العاقل الكاتب فيه وان كان اخص من

اجاز الكسائي وصف ضمير الغائب
وتبعه صاحب التسهيل وصف ضمير المخاطب هشام

العاقل الاول من حيث دلالة اللفظ الا انهما سيان من حيث افادة التعريف الطارئ على مدلولي الوصف والموصوف وقولك هذا الرجل لفظ هذا تام من الرجل من حيث انه يصح ان يشار به بوضع واحد الى كل ما يمكن ان يشار اليه كان اكثر من المشار اليه اقوى من تعريف ذي اللام كما يجيء فعلى هذا يختص قولهم الموصوف اخص او مساو بالمعرفة فينبغي ان تعرف مراتب المعارف في كون بعضها اقوى من بعض حتى يبنى عليه لا نزاع في ان الموصوف اخص او مساو فالمفعول من يسبني ص وعليه عهد النحاة ان اعرف المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصول وكون المتكلم والمخاطب اعرف المعارف ظاهر واما الغائب فلان اشياءه الى لفظ يفسره جعلية عند الواضع واما كان العلم اخص واعرف من اسم الاشارة فلان مدلوله العلم الشخصي معين مخصوص عند الواضع كما عند المستعمل بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الواضع اي ذات معينة كانت وتعيينه الى المستعمل بان يقرن به احدى الاشارات الحسية وكثيرا ما يقع اللبس في المشار اليه بالاشارات الحسية فلذلك كان اكثر استعمالا من الاشارات ولذا لم يفصل بين اسم الاشارة ووصفه بشيء اما ان مدلول اسم الاشارة اخص واعرف من المعرف باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة بالعين والقلب معا ومدلول ذي اللام يعرف بالقلب وقد يعين في الجنس فيه معرفة بالعين والقلب اخص مما تعرف بأحدهما ولضعف تعرف ذي اللام يستعمل بمعنى النكرة نحو قولك ائتني بأكله الذئب كما يجيء في باب المعرف والنكرة والموصول كذي اللام واما المضاف الى احدها فيعرف بقدر تعريف المضاف اليه سواء لانه يكتسب التعريف منه هذا عند سيبويه واما عند المبرد فان تعريف المضاف اقصر من تعريف المضاف اليه لانه يكتسي منه ولذا يوصف المضاف الى المضمر والموصوف المضمر فعلى نحو الطريفة فولك رأيت غلام الرجل الظريف بدل الصفة وعند سيبويه هي صفة لغلام وهذا يبالكوفيين فيبنى ان اعرف العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو اللام ثم العلم نظرا الى ان

العلم حيث وضع لم يقصد به الا مدلول واحد معيّنا بحيث لا يشاركه في اسمه ما يماثله فان اتفق
مشاركة فبوضع واحد ثان بخلاف سائر المعارف كما يجي في باب المعارف وعند ابن كيسان الاول المضمر
ثم العلم ثم المبهمات ثم ذو اللام ثم الموصول وعند ابن السراج اعرفها اسم الاشارة لان تعريفه بالعين
والقلب ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام وقال ابن مالك اعرفها ضمير المتكلم ثم العلم الخاص اي الذي لم يتفق
له مشارك ثم ضمير المخاطب ثم ما دونه ثم ضمير الغائب السالم من ابهام اي الذي لا يشتبه بغيره ثم المشار به
والمنادى ثم الموصول وذو الاداة والمضاف بحسب المضاف اليه فوقول المشهور الذي عليه الجمهور
فاذا تقرر ذلك فان وقع الاخص في مذهب تابعا لغير الاخص فهو بدل عند صاحب ذلك المذهب لا صفة
كما مثلنا في كتابه هذا بدل عند ابن السراج صفة عند غيره وعليه فقس وانما لم يجز ان يكون النعت
اخص من المنعوت لان الحكمة تقتضي ان يبدا المتكلم بما هو اخص فان اكتفى به المخاطب فذاك والا جيء الى
نعت والا ازداد عليه من النعت ما يزيد به المخاطب معرفة فاذا ثبت ذلك رجعنا الى التفصيل وبينا
على مذهب سيبويه في ترتيب المعارف اذ هو اصح واشهر فنقول المضمر لا يوصف ولا يوصف به كما تقدم
والعلم لا يوصف به لانه لم يوضع الا للذات المعينة لا للمعنى في ذات ولذلك اذا نقل الى العلمية عن
الصفة لاسم دال على معنى امحى ذلك المعنى بالتسمية نحو احمد واستغناء المبهم بهما ولا يقع من الموصول
صفة الا ما في اوله اللام نحو الذي والتي واللاتي وبابها لمشابهته لفظا للصفة المشبهة في كونه على
ثلاثة فصاعدا بخلاف ما ومن واما اي الموصولة فلم يقع صفة لان الاغلب فيه الشرط والاستفهام
ووقوعه موصولا قليل فترجح ذلك الكثير واما يوصف بذو الطائية وان كانت على صيغة كما في قوله
فولله ابنا المرء ذو ... فانه المشتق ... لذو الموصول للوصف بها
نحو جاء ذو قال واما وقوع الموصول موصوفا فلم احفظ له مثالا قطعنا بل قال الزجاج ان الموصوف مفقود

ولا يقع من الموصول صفة الا ما

ووقوعه موصولا قليل

صفة لمن آمن كما يجي والظاهر انه يستغنى بالصلة عن الصفة فالعلم ينعت بمبهمات وذي اللام
وبالمضاف الى العلم والى احد المبهمين والى ذي اللام ولا ينعت بالمضاف الى المضمر لانه اعرف من
العلم اذ اعتبرنا المضاف في التعريف بالمضاف اليه وكذا العلم بمثله فلا يوصف الا بذي اللام والموصول
المبهم وكان القياس ان يوصف بكل واحد من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى احد هذه الثلاثة وذو
اللام لا يوصف الا بمثله وبالمضاف الى مثله او بالموصول لانه مثله على ما بيّنا وزعم بعضهم انه يوصف
بجميع المضاف الى ما ذكر بالرجل صاحبك وصاحبنا قال ابن ... وعلى مذهب سيبويه لو جاد
مثل ذلك هو بدل لا صفة فان جعلنا المضاف موصوفا قلنا المضاف الى المضمر ينعت بكل واحد من المبهمين
وبذي اللام وبالمضاف الى المضمر والى العلم ولكل واحد من المبهمين والى ذي اللام واما المضاف الى العلم فينعت
بكل واحد من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى احد هذه الثلاثة واما المضاف الى ذي اللام فينعت بذي
اللام وبالمضاف اليه وكذا المضاف الى الموصول ينعت بهما هذا كله على مذهب سيبويه الذي عليه الجمهور
وكم بعد ان عرفت مذهب ابن عنيزة ان تصف المعارف بعضها ببعض على وفق مذاهبهم وان جاء على شيء
ما يقتضيه مذهب بعضهم فهو عنده بدل لا وصف على ما مر فلنبينه بما ذكرنا معنى قوله ومن ثم لم يوصف
ذو اللام الا بمثله وبالمضاف الى مثله ويوصف بالموصول ايضا كقوله ابدا المرء ذو كسب عياش
وانما التزم وصف باب هذا بذي اللام للابهام ومن ثم ضعف مررت بهذا الابيض وحسن بهذا العالم
كانه حسن فلم كان الواجب بناء على قوله الموصوف اخص او ان يوصف اسم الاشارة بكل واحد
المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى احد الثلاثة وهذا لا يوصف الا بذي اللام والموصول نحو هذا الرجل
وهذا الذي قال كذا وهذا ذو قال كذا على اللغة الطائية فاجاب بقوله للابهام اي لان اسماء الاشارة مبهم الذات
وانما يتعين الذات المشار اليه اما بالاشارة الحسية او بالصفة فما قصد تعيينه بالصفة لم يكن

تعيينه بفهم المخاطب لان المبهم مثله لا يرفع الابهام فلم يبق الا الموصول وذو واللام او المضاف
الى احدهما وتعريف المضاف بالمضاف اليه والا لبقيا بحالهما ان يرفع ابهام المبهم بما هو معرفة فقد ركبوا
اللام لا بأس الذي بكتب للتعريف من معرف غير ثم بكتب ليفهم منه تعريفه المستعار فاقتصروا على ذي
اللام لتعيينه نعت وحمل الموصول عليه لانه في معناه بمعنى ذي اللام الذي ضرب. بمعنى الضارب وايضا
الموصول الذي يقع صفة ذو وام وان كانا لذا لذ الاذ والطائية وقد ذكرنا طرفا في حال المبهم الموصوف
بذي اللام في باب المنادى فليرجع اليه وقد ذكرنا هناك ان بعضهم يقول انه اذا اللام عطف بيان
على ما سيجيء في ذو وتم ضعفا اي من جهة ان المراد من وصف المبهم تبيين حقيقة المشار
اليها فضعف بهذا الاعتبار لان الابهام عام لا يختص بنوع دون آخر كالانسان والفرس والبقر
وغير بخلاف هذا العالم فان العالم مختص بنوع من الحيوان وكانك قلت بهذا الرجل العالم ولا بأس
ان نذكر بعض ما اغفله المصنف من احكام النعت وهي اقسام احدها يجمع الاوصاف معرفة الموصوف
اعلم انه اذا كان العامل واحدا وله معمولان متغايران في الاسم بسبب عطف احدهما على الآخر فان
اتفقا تعريفا وتنكيرا جاز افراد كل واحد منهما بوصف وجاز جمعهما في وصف واحد فالاول نحو جاءني زيد الظريف
وعمرو الظريف والثاني نحو جاءني زيد وعمرو الظريفان ورأيت رجلا وامرأة ظريفين واذا جمعتهما في النعت غلب
التذكير على الثاني كان زيد والفاعل على غير نحو مررت بالزيدين وفرسيهما المغلبين وكذلك في المبتدأ والخبر
وفي هما نحو الزيدان والخير مقبولان وجاءني زيد وهند والخالد مسرعين وان اختلفا تعريفا وتنكيرا لم يجز جمعهما
في وصف واحد فلا تقول بهذا ناقة وفصيلها المرتحلان ولا رأيت رجالا ثلاثة عاقلا والنعوت
تعريفا وتنكيرا فاما ان تقرن كل واحد منهما بنعت او يجمعهما في نعت مقطوع نحو جاءني رجل وزيد الظريفين
وان اتفقا اعرابا لا بد في المعطوف نحو اعطيت زيدا اياه فلا يجوز جمعهما في وصف واحد بل تقرن كلا منهما بوصف او

اذا كان العامل واحدا وله معمولان متغايران في الاسم

يجمعهما في نعت مقطوع لان التابع في حكم المتبوع عاملا فلا يكون حكم واحد معمولا اولا وثانيا فان
كان العامل واحدا ومعمولاه مختلفي الاسم. فان اختلفا معنى ايضا لم يجز جمعهما في وصف فاما ان تفرد
كلا منهما بوصف او يجمعهما في نعت مقطوع فان اقترنا فالاولى ان يكون نعت كل واحد منهما الى جنب نحو
جاءني زيد الظريف وعمرو الظريف ويجوز جمعهما نحو جاءني زيد وعمرو الظريفان نعت الثاني بجنبه ونعت الاول
بعد نعت الثاني لانه اذا كان لا بد من الفصل بين النعت ومنعوته ففصل احدهما منه بصاحبه اولى من
فصلهما معا كما مضى مثله في الحال وكذا حالهما عند البصريين اذا انتفى معنى نحو صاحب. زيد عمرو واجبان
بهشام وتغليب جمعهما في نعت نظرا الى المعنى اذ كل واحد منهما فاعل ومفعول من حيث المعنى لانه ان يهشما
بغلب ضاربا جانب الفاعل لانه معتمد الكلام فيرتفع الوصف نحو ضارب. زيد عمرا الظريفان وتغليب
يستوي فيه الرفع والنصب لشبهه المعنى وان لم يكن العامل واحدا فاما ان يكون العامل واحدا الاول
في الاول ان كان العامل مكررا للتأكيد فان كان العاملان من نوع واحد اي كانا فعلين او اسمين
او كان اسمين جامدين او مبتدأين او ضميرين فكان احدهما معطوفا على الآخر والمعمولان مشتركين
في اسم واحد كان يكونا فاعلين او مفعولين او ضميرين او مبتدأين جاز عند سيبويه والخليل جمعهما في
وصف واحد كان يكونا فاعلين او مفعولين او ضميرين او مبتدأين جاز عند سيبويه والخليل جمعهما في
وصف اذا انتفا تعريفا وتنكيرا نحو ما منهم زيد وعمرو الظريفان وضرب بين زيد وأخيه عمرا الطويلين
وجاءني غلام زيد وابو عمرو الظريفين واخوك زيد وابوك عمرو الظريفان سواء كان الظريفان صفة
للمبتدأين او للخبرين والميرة والمزاج وكيمة المناضرة بابويه عمرو ذكرا لا اذا انتفى العاملان
معنى مع الشروط المذكورة نحو جلس اخوك وقعد ابوك الكريمان والمبرة يمنع نحو هذا زيد وذكر امرأة
منطلقان لاختلاف المسمى كالثالث قريبا وبعدا خلافا لسيبويه فانه يجعل ضربه اياها كافيا على الفعلين المختلفين
فان لم يعطف احدهما على الآخر ولم يشترك المعمولان في اسم ظاهر ولم ينتفيا تعريفا وتنكيرا لم يجز جمعهما

في وصف فلا تقول بزيد جاريته اقوى بنيه لفقدان كرام على ان كرام وصف لاقوى والبنية معايل لقوله
كرام على القطع وكذا تقطع نحو بزيد فرسه اقوى بنيه لفقدان العقلاء وذكر لان احدهما يسر معطوف فاعلى الناصر
وكذا لا تقول بزيد جارية الدار اكرم كريمان لان المعرفين لم يشركا في اسم خاص لان احدهما مبتدا والناصر
خبر وكذا لا تقول جاءني زيد وذهب عمرو كريمان بل تقطع لاختلاف المعرفين تعريفا وتنكيرا وذهب بعض
المتاخرين الى وجوب القطع عند اختلاف العاملين مطلقا لان العامل في النعت والمنعوت شيء واحد على
التصحيح فيلزم كون الصفة محمولة لمعمولين وان لم يكن العاملان متاثرين واحد نحو ضرب زيد واكرم
قائم ونحو هذا غلام زيد فالجمهور منعوا جمعهما في وصف واجاز بعضهم نحو غلام زيد الظريفين وان
اختلف العاملان والعمل معا فالجمهور على وجوب قطع النعت المشترك فيه الا الكسائي فانه اجاز جمعهما
في وصف عند تغاير المعنى نحو ضربت زيدا واهانني عمرو الظريفان لان زيدا وعمرا مهانان معا واعلم
انه لا يجوز نحو مررت بعبد الله وبغلام زيد الرجلين الصالحين على القطع لانك لا تثني الاسم اثنين وعلمه ولا يجوز
ان تخلط اسم تعلم بما لا تعلم فتجعلها بمنزلة واحدة وثانيها تعريف الصفات مع جمع الموصوف اعلم
ان الموصوف اذا كان مجموعا متغايرا الصفات فاما ان يجيء بالصفات على وفق عدده او اقل فعلى الاول يجوز
الاتباع والقطع الى الرفع على انه خبر مبتدا محذوف او مبتدا يحذوف الخبر نحو مررت بالمثل رجال
شاعر وكاتب وبزاز واذا رفعت النعت بعضهم شاعر وبعضهم بزاز ومنهم شاعر ومنهم كاتب ومنهم
بزاز ولو خالفا تعريفا وتنكيرا فقطع الوصف فقط اولى ان لم يكن ثمة حال نحو يا ايها الرجلان الفاضل
وطويل ويجوز وصله الى النصب ايضا على الحال اذ كأنها معنى نحو يا ايها الرجلان ضاحكا وباكيا ولا يمتنع في
الوجهين الاتباع على البدل ويجوز القطع ايضا الى الرفع في خبر نسخ المبتدا نحو قوله فلا يجعلني
ضبي ضبيا مغربا واضرب مغربا من الضبي جانبا اي منها ضبيا مغربا ومنها اضرب مغربا قوله فاجمع

ان تقطع الصفات
وهي جامدة
سر يجان

ان اختلف
العاملان

تعريف الصفات
مع جمع الموصوف

فاصبحت هيف القوام شريهم طفل ومكلوم اليدين ومخدج اي منهم طفل وفيهم مخدج
اي اشفه نحو اي ثانية وفي الثاني اي منهم كان الصفة قيد قول الزمخشري لغيره على القطع نحو بزيد ثلثة
رجال كاتب وشاعر وقولهما بعضهم وصفا لبعض دون البعض يجيء بغيره كان هو لم يستقم
ثلثة اكلب ينطاردان واما ان كان الموصوف منكرا والصفات معرفة نحو مررت برجل شاعر كاتب بزاز
فالاولى الاتباع ويجوز القطع على تغاير شاعر ولا يجوز تغاير منهم كاتب ولا بعضهم كاتب
وثالثها قطع الصفة رفعا ونصبا اعلم ان جواز القطع شرط بان لا يكون النعت
للتاكيد نحو مسح المدبر ظهره واذنه لانه يكون قطعا للشيء عما هو متصل به معنى لان الموصوف في مثل ذلك
نص في معنى الصفة دال عليه فلذا لم يقطع التاكيد نحو جاءني القوم اجمعون اكتعون والشرط
الاخر ان يعلم السامع من اتصاف المنعوت بذلك النعت ما يعلمه المتكلم لانه ان لم يعلم فالمنعوت
محتاج الى ذكر النعت ليبينه ويميزه ولا قطع مع الحاجة وكذا اذا كان الموصوف بوصف لا يعرفه
المخاطب لكن ذكر الوصف يستلزم الوصف فلا قطع في ذكر الثاني اللازم نحو مررت بالرجل العالم العاقل
ومعاقبة العالم الفاضل يستلزم التبجيل ومعهما عدم الشرط جاز القطع وان كان نعتا اول كونه
تعالى قال انه لحطب وفي كل الله الحمد وشرط الزجاج في القطع كون النعت والمنعوت علما
عليه فتقول ان كان النعت المراد قطعه معرفة وجب ان لا يكون المنعوت اسم الجنس لما ذكرنا انه اسم
الجنس محتاج الى نعته ليبينها فانه وان كان نكرة فالنعت يخصصه بنعته الخاص بها والا يكون النعت الثاني
ايضا يحتاج الى التخصيص لانه اذا اضيف النكرة الى المعرفة تخصصها ثم يجيء القطع اذ القطع
معه لغو والاخر يجيء نعت النكرة المقطوع بالواو الدالة على القطع والفصل اذ ظاهر النكرة
النكرة يحتاج الى الوصف فاكد القطع بجوز ان يرتفع القطع اعني الواو فانها ياوي الى نوع عطف

الحول الفصيل
التي عليها هودج كانت
فيها النساء او لا وعن
الاصمعي البعاث
الجمل الذي يحمل
الهودج والبعير
الجمل الكامل

شرط القطع
كون النعت

وسمعنا من اضبع مثل التعالى ويكون في المعرفة ايضا القطع مع الواو كقول الخنعة لا يبعدن قومي الذين هم
سم العداة وآفة الجزر النازلون بكل معترك والطيبون معاقد الازر والواو في النعت المقطوع عن اخويه
نصبه او رفعه ويجوز مخالفة النعت المقطوع للمنعوت تعريفا وتنكيرا كقولك سقتا وتل لكل امرئ الذي
جمع مالا واذا اكثرت نعوت شئ معلوم اتبعت او قطعت او اتبع بعض ونصب بعض بشرط تقديم الاتباع
اذا الاتباع بعد القطع قبيح والاكثرة كل نعت مقطوع ان يكون مدحا او ذما او ترحما نحو الحمد
ومررت بزيد الكريم والبخيل المكثر وقد يكون تشنيعا نحو يزيد العاصي حتى وقد كرناة الذاهال مذ
المنصوب والمرفوع ذما وهو بئس وبيانا نحو اتر هم اما على النعت فيما ايمن واما على البدل فيما لم يمكث
نحو ابلية اليائس ومررت به المسكين والخليل اجاز قطعه رفعا ونصبا كالمدح والذم ولو لم يتضمن
النعت شيئا من المعاني المذكورة لم يجز قطعه كقولك يزيد البزاز وصاحب النبات الابعد بل وكما فاته
يكون قطع ما بعد اما على الرفع فقط المعاني المذكورة اولا وسواء كان المقطوع عائدا منعوتا او لا الا ان
حرفا ان الاشتراك والتشريك فيهما فوقان بالقطع نحو مررت برجل قائم بل قاعد وغير النعت ان
قائما بل قاعدا ولكن قاعد ورجا قطع النعت الاول بالواو واذا طال زيل المنعوت كما قال الزجاج في قولك
البريء ان من الى قوله والموفون بعهدهم ان الموفون صفة من آمن وليس الذي ذكرنا من شرط النعت
المقطوع انما يتبعت اذا جاز الاتباع على النعت ايضا فاما ان لم يجز كالة المذكورة في القسم
الاول فجميع الاوصاف مع تعرف الموصوف قفلا ومرابعا حذف الموصوف اعني ان الموصوف
يحذف كثيرا ان عالم ولم يوصف بظرف او جملة كقوله تعالى وعندهم قاصرات الطرف عين قال وصف بالظرف
جاز كثيرا ايضا بالشرط المذكور بعد لان الاكثر الاول في الكثرة لان العالم مقام لشئ ينبغي ان يكون مثله والجملة
بخلاف المفرد الذي هو الموصوف وكذا الظرف الجار لكونهما تعلقا بالجملة على الاصح ولما يكثر هذا

التعريف تمام

حذف الموصوف بشرط ان يكون الموصوف بعضها قبله من المجرور بمن او بفي قال تعالى ومنهم من ذكر وقال
وما منا الا له مقام معلوم اي ما منا ملائكة الا لنا مكان مقام معلوم وقال الشاعر وما الدهر الا تارتان فمنهما
اموت واخرى ابتغي العيش اكدح اي منهما تارة اموت فيها وعلى سبيله ما منهم من الا له عالم كذا
وقال الكلمة منها اسم وفعل وحرف اي منها اسم وفعل وحرف اضمر من الجر وقال لو قلت ما في قومها لئيم يفضلها
صح وتم وان لم يكن كذلك لم يعم الجملة والظرف مقامها قال الشاعر فما الا بيات طولا على لثنايا
متى اضبع العاذله تعرفني وقال مالك عندي غير سهم وحجر وغير يد سندية اللون كانت بكفي كان
مثار النقع فوق رؤسنا وقال كأن مثار النقع فوق رؤسنا اسافل بني اعوجي اي فرس يعقعق خلفه ديلمية بشتن والذاكر بالشرط المذكور لقوة الدلالة
بذكر المشار اليه قبله فيكون كالمذكور هنا اعلم ان صلح النعت لمباشرة العامل اياه جاز
تقديمه وابدال المنعوت منه نحو مررت بظريف رجل في الدار العالم الطبيب بهما وكان وكذا
بينا الفعل والاسم وقريب منه قوله تعالى وظن انه الفراق عزيز ان يتبع اي يتبع ولو كان تأكيدا لم يكن
احمد فاني وان لم يصلح لمباشرة العامل اياه لم يقدم الا ضرورة والمنع الناصبي كما تقول في الدار صاحبا
ضربك زيدا ان ضربك زيدا واذا وصف النكرة بمفرد وظرف او جملة قدم المفرد او وصل اصابيا بينهما
في الاغلب كقوله تعالى وهذا ذكر مبارك انزلناه وليس ذلك تقديم المفرد بواجب فذاق ليطعمهم والدليل
عليه قوله وهذا كتاب انزلناه مبارك وقوله فموف باني الله يجنبه ويجوز اذلك وقال الشاعر
وليل اقاسيه بطيء الكواكب وربما وصف به المعلم بها قال الا ايها الطيف المزيه بالضحى
على خالد لقد وقعت على لحم اي لحم واذا وقع النعت لا اوما وجب تكريره كما ذكرنا في الحال
قال تعالى لا فارض ولا بكر وتقول لقيت رجلا اما عالما واما جاهلا وقد يوصف المضاف اليه بعض والنعت
للمضاف اذا لم يلبس ويقال له المجاز بالجوار وذلك لاتصال الحاصل بينهما المضاف والمضاف فيجعل ما هو

تقديم المفرد واجب

تعريف المنعوت بالنعت

نعت الاول معنى نعت الثانى لفظا وذكر كايضاف لفظ المضاف اليه لما ينبغى ان يضاف اليه
المضاف نحو هذا غلام جنى وذاهب زيد والذى هو كالجزء ولهذا لا يجوز الفصل بالاجنبى الا بالندا
فى الجزء بل يجب توافق المضاف والمضاف اليه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا فلا يجوز الا هذان
غلاما زيد ولا يجوز غلاما هذين زيد خلافا لسيبويه والمبرد بقوله فاياكم وحية بطن واد
هموا. الثانى ليس كل شئ يجوز هموا وقال بعض البصريين انما تعين هذا لحيث ضرورة. حجته حذف
المضاف الى الضمير وتعيين المرفوع فى ضربنى لكونه مرفوعا لقيامه مقام المضاف المرفوع
فيكون اصل قولهم الثانى هموا ثانيهم حذف المضاف اى حية ثم حذف المضاف اليه فبقى هموا ثانيه ثم لما اضيف
اضيف هموا الى الكناية فى ضربنى الوجه العطف تابع مقصود بالنسبة دمى
متبوعه بتوسط بينه وبينه متبوعه احد الحروف العشرة وسياتى نحو قام زيد وعمرو قوله مقصود
بالنسبة يخرج الوصف وعطف البيان والتاكيد عليها قال المقصود فى هذه الثلثة هو المتبوع
وذكر لا لكن تنبيها بالوصف المتبوع بلكن معنى فيه وليتضح بعطف البيان المتبوع بذكر سيبويه
وسيلك انك اذا ابتدئ شيئا بشئ فالمقصود هو المبين والبيان قرنه وكذا المثنى بالتاكيد اما البيان
ان المنسوب اليه مقتضاه هو المنسوب اليه فى الحقيقة لانه لم يقع غلطا ولا مجازا فى نسبة الفعل
اليه واما البيان ان المذكور بلفظ العموم باق على عمومه غير خاص وتعنى بالنسبة نسبة الفعل
اليه فاعلا كان او مفعولا او غيرهما ونسبة العلم اليه اذا كان مضافا فى السمع متبوعه يخرج
البدل الذاتى والمقصود عندهم دون متبوعه وسيذكر الكلام عليه فى بابه وذكر ان عطف البيان
هو البدل ويخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام واما واو لان المقصد بالنسبة
معها احد الامرين من المعطوف والمعطوف عليه قوله بتوسط بينه الى اخره ليتناول ما توسط عطف

قد يقع الزمخشرى وغيره فى الوهم والصفة لا تكيد الموصوف ولا توضح عينه من الاشتراك وكلام المصنف شرح المفصل
ح صاحب الموشح والاولى ح ولما قدمت ما ذكرت فى قولى وما اشبهها من قبل انه الاوجه ثالثة وتم صفحة الغرض فليكتفى بقوله تابع بتوسط
لنحل فيه تمل صفحة الصفحة فتامل هكن

٢٠١

عطف النسق ذكر بعد تمام حده قال وتم المتبوع فى المعنى بقولى العطف تابع بتوسط بينه وبين
متبوعه احد الحروف العشرة لان الصفة يطرد بعضها على بعض كقولك الى الملك الفرد وابى الهمام
ولبث الكتيبة المزوم وقولنا بالاصالة تاكيد للحراث الصالح فالقائم فالقاعد يجوز ان يعترض
عاطف بمثل هذا الاعراب فانما يطلق عليها انها معطوفة الا ان يدعى انها فى صورة العطف
ولبث بمعطوفة واطلاقهم العطف عليها مجاز ص واذا عطف على المرفوع المتصل اكد بمنفصل
مثل ضربت انا وزيد الا ان يقع فصل فيجوز نحو ضربت اليوم وزيد واذا عطف على المضمر المجرور
اعيد الخافض مثل مررت به وبزيد ش انما اكد بالمنفصل فى الاول لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به
لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله كما جاز الظاهر والضمير المنفصل وبعض من حيث انه فاعل
والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد كان كما لو عطف على بعض حروف كلمة فاكد
اولا بمنفصل لانه بذلك يظهر انه ذكر المتصل وان كان كالجزء منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز
افراده مما اتصل به بتاكيد فيفصل له توكيدا ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد لان
المعطوف فى حكم المعطوف عليه وكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تاكيدا للمتصل وهو
محال فان قلت الضمير منفصلا نحو ما ضربه الا انت وضربه لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا
منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنى ويجوز تاكيد المتصل المرفوع لا لغرض العطف
نحو ضربت انت وضربت انا قلت الا ان يقع فصل فيجوز نحو سواء كان الفصل قبل حرف العطف كقوله
ولبث بتازل الا المت برحلى وقيامها الكذوب وبعدها كقوله تشقى ما شركنا ولا ابانا وفاقا
المعطوف هو ابانا قوله لان التاكيد النفى ومع الفصل قد يؤكد بالمنفصل كقوله فكبكبوا فيها
هم والغاوون فما عبدنا من دونك من شئ نحن ولا ابانا وقد يؤكد والامر امثل وبان قلنا

قال يجوز ذكره وانما جاز الترك لان طول الكلام قد يغني عما هو الواجب فيجوز حذفا طلبا للاختصار نحو قولك
تضرب الغاضي امرأة والخافظ عوزيا بالنصب فكيف لا يغني عما هو ليس بواجب بل الاولى وذلك لان مذهب
البصريين ان التأكيد بالمنفصل بالواو ويجوز عطف المؤكد بلا تأكيد والفصل كمن على ما فيجوز لانهم جوزوه
اصلا بحيث لا يجوز ان يؤكد وامّا الكوفيون فيجوزونه المؤكد بلا تأكيد بالمنفصل والفصل مما غير محتاج
قوله واذا عطف على المضمر المجرور اعيد الخافض وامّا ذلك لان اتصال المضمر المجرور يجعل بمنزلة من اتصال
الفاعل المتصل لانه الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل مما جاز سواء
كان ضميرا او ظاهرا فكرر العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة فلهذا لم يجز اذا عطفت
المضمر على المجرور الا اعادة الجار ايضا نحو مررت بزيد وبك ولما يجز مررت بزيد وبينك ولم يجز ومررت منفصل
كما يجوز المضمر الذي يؤكد به اولا تمر به عطف عليه كالعمدة المرفوع المنفصل فلم يحتج الى اعادة العامل
الاول سواء كان عاملا في المالي يجوز مررت بزيد او مررت فلا يجوز مررت بك وبزيد ولا يعاد العامل المتمم الا اذا لم يشترك
انه لم يجعل لا لهذا الغرض وانه لا معنى له كما في قولنا بينك وبين زيد اذ لا يمكن ان يكون اشتراك بينهما
بينما بالنسبة الى زيد وحده وبينما الى المخاطب وحده لان البينية اذا تقتضي طرفين فصاعدا
ان تكرير الثاني لهذا الغرض فقط فان الرجل جاءني غلامك وغلام زيد وانت تريد غلاما واحدا مشتركا
بينهما لم يحتج الى ان يقول وغلام زيد الذي هو المقصود فان قلت فما تقول بعد اعادة الخافض اتقول الجار
والمجرور عطف على الجار والمجرور ام تقول المجرور عطف على المجرور وعلى الاول النظر المستقيم
يقتضي ان القول بالثاني اولى وذلك لان القول به في نحو المال بيني وبينك متعينا اذ لا معنى للمضاف
الثاني كما مر فلا يمكن عطف المضاف على المضاف لفساد المعنى في نحو مررت بك وبزيد وانما امكن ان
يكون للمضاف الثاني فيه اذ يمكن ان يكون المستوفى معنى الجار والمجرور فيكون بسبب اشتمال المضاف الثاني

الثانية معنى ولم يكن ذكر في بين الثانية الا انا لما عرفنا ان الباء الثانية بعينها وبلا حكم بكونه مجرورا عطفا
على المجرور وهنا كانت مسئلة بينما فاذا تقرر هذا قلنا ان نقول المعطوف مجرور بحرف العامل فيما كان
مجرورا به قبل تكريره اعني بالعامل الاول لما ان وجود الثاني لا مدخل له في وجود المعنى كما كان سببيا له
في نحو ايا لزيد ان يمرّ بالا ضافة لها الدام الظاهرة والاولى ان يحمل حرف على العامل المكرر اذ ليس
بأقل من الحروف المزائدة نحو كفى بزيد فارسا الا تلقى معجزة بزيد فارسا وبهذا الذي ذكرنا اعني لزوم اعادة الجار
السعد والاضافار مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا كقوله فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا
فاذهب فما بك والايام من عجب واجاز الكوفيون تركه الاعادة في حال السعة مستدلين بالاشعار والدليل
قبلها اذ الضرورة حاملة عليه والخلاف معها وبقوله تعالى تساءلون به والارحام بالجر في قراءة حمزة واجيب
بان الباء مقدرة والجر بها وهو ضعيف لان حرف الجر لا يحذف الا في الندرة لا في السعة لا في الاختيار لا في نحو الله لافعلن وايضا
لو ظهر الجار فالعمل للاول كما ذكرنا ولا يجوز ان يكون الواو للقسم لانه يكون اذ اقسم السؤال لانا قبله
واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام وقسم السؤال لا يكون الا مع الباء كما مر والظاهر ان
حمزة جوز ذلك بناء على مذهب الكوفيين لانه كوفي ولا يلتفت لوانه قراءة السبعة وذهب الجرجاني وجماعة
الى جواز العطف على المجرور المتصل بلا اعادة الجار بعد توكيد بالضمير المنفصل المرفوع نحو مررت بك
انت وزيد فيما على العطف على الضمير المتصل المرفوع وليس بشيء لانه لم يسمع ذكر معمول تكرير المجرور
بالمرفوع خلاف القياس واعادة الجار اقرب واخف فان قيل كيف يعتد بتأكيد المرفوع المنفصل في نحو
جاؤني كلهم واكلت الرغيف منه حتى اجيب بما ذكرنا من غير شرط تقدم التأكيد بالمنفصل وجاز ايضا تأكيد
الضمير المجرور في نحو مررت بك نفسك واكلت منه حتى اجيب بمثل ما ذكرنا من غير اعادة الجار ولم يجز العطف
في الاول الا بعد التأكيد بالمنفصل وفي الثاني الا مع اعادة الجار وبكون ان التأكيد والبدل ليسا بأجنبيين

يجوز العطف بلا تأكيد والا فصل
الجر في نحو لا بعمل معتبرا
قسم السؤال لا يكون الا مع الباء

منفصلين ان ثبت منويتهما لا لفظا ولا معنى اما معنى فلان البدل في الاغلب ما كل المنوي او بعضه او شعاعه
والغلط قليل نادر والتاكيد عين المؤكد واما لفظا فلانه لا يفصل بينهما وبين منويتهما ما يحرم كلمة عطف
النسق فلم يتكرر جر ما هو كالجزء منويته عاملا ما هو كالجزء من عامله لتوافق التابع والمنوي من حيث كون
كل واحد منهما كالجزء مما قبله فاما عطف النسق فمنفصل من منويته لفظا بحرف العطف ومعنى من حيث ان
المعطوف هو الاغلب غير المعطوف عليه فاكرر جر ما هو مستغن كالاجنبي من منويته على ما هو كالجزء مما قبله لتخالف
التابع والمنوي فان قلت فهلا اطرد الحكم على هذا الوجه في جميع التواكيد اذ كل ما انفصل عن منويته فانما كان
قلت لم اطرد النغر والعين بتاكيد منويتهما الذي هو مرفوع متصل اولا بالمنفصل قبل التاكيد فلم
ذكر لعلة الاطراد وذكر لاه النغر والعين كثيرا ما يليان الفعل ويفعلان غير توكيد نحو طاب نغر فلان
ولغث عينه فلو لم يؤكد معهما اولا بالمنفصل لالتبس الفاعل اذا كان غائبا او غائبة بالتاكيد بخلاف جاءني
نغر زيد جاءني نفس زيد ثم اطرد الحكم في اليواقي بعلة ضمائر بارز نحو ضربتني انت نفسك واه لم يلتبس
واما كل اجمع فلا يليان الا الفاعل في نحو اكلتا اختاك كلهن لانه كلا لا يلي العوامل الظاهرة اصلا فلا تقول
جاءني كلكم ولا قتلت كلكم ولا مررت بكلكم بلى قد استعمل مبتدا لما في ما لان العامل معنوي كالابتداء
بالجرور او لانه مرتبة التاخر اعني خبر المبتدا كما اخترناه اول الكتاب بهذا وقد علل لهم اختصاص
النغر والعين بتقدم تاكيد موكد بهما بالمنفصل بالمضمر هو ان يؤكد وليس بجار هو كالمستغل قال لانه النغر
يستعمل غير تاكيد واللفظ كل لا يستعمل الا تاكيدا وبهذه العلة تبطل علة من قال لهم مرتبة يكتنفك قالا وفي
ما قدمناه كفاية والمعطوف في حكم المعطوف عليه وذلك لم يجز ما زيد بقائم او قائما ولا اذا زيد عمرو والا
الرفع والقياس الذي يطرد فيخضع زيد الطيب لا الى فاذا السببية تشبه الابتدائية يعني ان المعطوف
في حكم المعطوف عليه ان كل حكم يثبت للمعطوف عليه مطلقا يجب ثبوته للمعطوف حتى لا يجوز عطف المعرفة على

عطف النسق

على النكرة وبالعكس وعطف المعرب على المبني وبالعكس وعطف المفرد على المثنى او المجموع وبالعكس
بل المراد به ان كل حكم يجب للمعطوف عليه بالنظر الى ما قبله لا بالنظر الى نفسه يجب ثبوته للمعطوف
كما اذا لزم في المعطوف عليه بالنظر الى ما قبله كونه بحيث لا تتغير عامله لزم مثله
في المعطوف وكما اذا اقتضى ما قبله كونه نكرة يجر ومررت به ويجب كونه المعطوف كذلك فلذا
ضعف الوجهان الاتيان الجر وعدمها وتقول في ثلاثة وسطنا ان المعطوف نكرة كما يجوز في باب
المضمر وكان يجب على الاصل المتقدم ان لا يجوز بالجر والحال هو وجود المعطوف عليه عند الاكثر بالنظر
الى ما كان لما كان المكروه هو اجتماع حرف الجر ولم يجتمعا حال كون اللام في المعطوف وجاز كما
في ما ابي الا الرجل والا توجب للمعطوف عليه حكم بالنظر الى نفسه والى ثبوت معاوجب مثله للمعطوف
ان كان في نفسه مثل المعطوف عليه فلذا وجب بناء المعطوف في يا زيد وعمرو لانه ضم المنادى بالنظر
الى صرف النداء والكونه مفردا معرفة وكان يجب بناء المعطوف على هذا الاصل في لا رجل ولا امرأة كما في النداء
لكن العلة في تغير ما في المنصوب بلا التبرئة وان لم يكن حال المعطوف في نفسه كحال المعطوف عليه
لم يجب فيه ما وجب للمعطوف عليه فلذا لم يضم المعطوف في يا زيد وعبد الله لانه ضم المنادى ليس
لحرف النداء فقط بل لذلك ولكونه مفردا معرفة كما قلنا وكذا لم تنصب المعطوف في لا رجل ولا زيد
عندي لان نصب اسم لا بالنظر الى ما قبل النصب هو المنكر المضاف والمضاف اسم لا بالنظر الى
وحدة فتقول بجر عطف الخبر الجامد على المشتق كقولك زيد امرؤ صالح وفاجر والضمير في المشتق
الواقع خبرا لم يجب لكونه خبرا فقط اذ خبر المبتدا يتجرد ابضا عن الضمير اذا كان جامدا بل بالنظر
الى نفسه ايضا وهو كونه مشتقا اذ الخبر المشتق لا بد له من ضمير فيه او في معموله فالمعطوف ان لم يجب
يكون لو حذف المعطوف عليه جاز في مقامه قوله وسائم لم يجز ما زيد بقائم او قائما ولا

ذا ابيه الا الرفع وذلك لانه لما وجب لقولك بقائم او قائما الضمير يكونه خبرا مع كونه مشتقا وجب
ان يثبت مثله للمعطوف مع مشتقا نحو وهو قولك ذا ابو عمرو لان الضمير وجب للمعطوف عليه بالنظر
الى كونه خبرا وكونه مشتقا والمعطوف مشتق مثله والضمير في ذا ابو عمرو بالجر ولا في ذا ابيا عمرو فانفتل
فجوز ولا ذا ابيا عمرو على عطف اسلم والخبر قلت ليس الامر كذلك لعدم كمال المعطوف عليه حتى يكون مثله
في حكم الاعراب لان اسلم والاول يعدم على الخبر بجاز عدم ما فيهما بخلاف الثاني فصار في عطف الجملة
على الجملة مثل ما اذا قام رجل ولا زيد عندي في عطف المفرد على المفرد فيجب الرفع في ذا ابو هي عطف
اسلم والخبر على اسلم والخبر ولا يجوز عطف الخبر وحده على الخبر لما تقدم من عدم الضمير وقد ذكرنا
وجوه هذه المسئلة مستوفاة فارجع اليه وانما جاز مررت برجل قائم ابواه ولا قاعدين وان لم يكن في
قاعدين ضمير راجع الى الموصوف حملا على المعنى لان المعنى لا قاعدين ابواه في حكم ما يثبت فيه الضمير وذكر لان
الضمير المشتكم المثنى قاعدين راجع الى المضاف مع المضاف اليه عنى ابواه والمضاف اليه ضمير راجع الى
الموصوف وكذا في كبر رجل حسنة جاريته لا قبيحة لانه بتقدير لا قبيحة جاريته قوله وانما جاز الذي
يطير فيغضب زيد الذباب جواب سؤال مقدر وهو ان يقال انك اذا اخبرت عن الذباب في قولك يطير
الذباب فيغضب زيد قلت الذي يطير فيغضب زيد الذباب فقولك يغضب زيد عطف على يطير الذي
هو صلة فوجب ان يكون فيه ضمير كائنة المعطوف عليه وهو فاعله فوجب ان لا يجوز وقد جاز بالاتفاق
واما بان بهذا الفاء للسببية لا للعطف وكلمة هذا المعطوف بهذا الذي قاله المصرح والذي يقوى
عندي ان الجملة التي يلزمها الضمير كخبر المبتدا والصفة والصلة اذا عطفت عليها جملة اخرى
متعلقة بالمعطوف عليها معنى بكون مضمونها بعد مضمون الاولى مترتبا اولا او بغيره لكن جاز تجرد
احدى الجملتين عن الضمير الرابط اكتفاء بما في اختها التي هي كجزئها كما كان مضمون الاولى سببا لمضمون الثانية

الثانية كما في مسئلة الذباب اولا كما تقول مخبرا عن زيد في جاءني زيد وغربت الشمس الذي جاء فغربت
الشمس زيد لان المعنى الذي يعقب مجيئه غروب الشمس زيد وتقول مخبرا عن الشمس التي جاء زيد فغربت
الشمس وبسبب مجيئه سببا للغروب وكذا يجوز مع ثم اذ مضمون معطوفا بعد مضمون الاولى وان
كان متراخيا فتقول الذي جاء ثم غربت الشمس زيد اذ المعنى الذي مر اخيرا عن مجيئه غروب الشمس زيد وكذا
التي جاء زيد ثم غربت الشمس وكذا تقول في خبر المبتدا زيد قام فغربت الشمس وزيد غربت الشمس فقام
لا مانع من هذا جميع هذا وهذا كما تعطف على الضمير الرابط في الجملة التي يلزمها الضمير سواء ظاهرا نحو زيد ضربته
وعمرا او تعطف ضميرا على بعض اجزاء الجملة الذي لا بد للضمير الخالية منه نحو زيد ضربت عمرا واياه وانما جاز
ذلك لان في اجزاء الجملة المذكور ضميرا اذ المعطوف المجرد عن المعطوف عليه لا جل عدم استقلال
فلما لم تستقل الجملة المعطوفة بالفاء وثم وتعلقت بما قبلها صار المعنى بالجملة المتقدمة المتعقب مضمونها
مضمون هذه كما هذا فاكتفى بالضمير في احديهما واما ان لم يكن الجملة المعطوفة تعلق معنوي
بالمعطوف عليها نحو الذي قام وقعد زيد لم يجز لان تعلق المضمون بالمضمون معنى فتقول
الذي قام وقعد زيد لكمال تميزه والذي تزول الجبال ولا تزول انا والذي تقوم القيامة
ولا ينبغي لان الافتراق معلوم من قرينة الحال واذا لم يكن معنى الواو قرينة الافتراق لم يجز
لان الواو لمطلق الجمع لا دلالة فيه على الافتراق وثم كما كان في الفاء وثم تعلق معنوي بينا
المضمون بهذا وقولك يقوم زيد ويا بها جاز لقيامها بالواو وفي المسئلة اذا ذكرت مقام
الواو الفاء او ثم او اوخلافا لمن لا يجوز فوثم لان الافتراق بسبب حاصل مع الفاء وثم واو فيحتاج الى
تقدير فعل آخر للمعطوف فينبغي الجملة الاولى بالضمير عائد على المبتدا بخلاف الواو فانها للجمع
فلا يحتاج الى تقدير فعل وليس كذلك لان العامل بسبب تقدير المعطوف كالمذكور في المعطوف

ايضا جاز على ما ذكرنا لان للجار تاثيرا معنويا بالواو وتعلقا معنويا بالواو واما ان عرض بالعقل
ة الثاني مع الواو نحو مررت اليوم زيد وعمرو اكرمت اياه فان قصد بالذكر التاكيد جاز المسئلة وان قصد الاستئناف
امتنع الواو في نحو الواو للحال الجملة عن الضمير ص واذا عطف على عاملين مختلفين لم يجز خلافا للفراء الا
نحو الدار زيد والحجرة عمرو خلافا ليونس معنى قولهم العطف على عاملين ان تعطف بحرف واحد معمولي
مختلفين كالة الاعراب كالمنصوب والمرفوع او متغايرا كالمنصوبين على معنى في عاملين مختلفين نحو ان زيدا
ضرب بكرا وبكرا خالد فهذا عطف متغاير الاعراب على معنى في عاملين مختلفين وقولك ان زيدا ضرب غلامه وبكرا
اخوه عطف مختلف الاعراب ولا يعطف المعمولان على عاملين بل معمولا فهذا القول مبني على حذف المضاف
واما عطف المعمولين متغايرين كانا او مختلفين على معنى عامل واحد فلا يجوز نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالد
وظننت زيدا قائما وعمرا قاعدا واعلم زيد عمرا بكرا فاضلا وبشر خالدا محمدا كريما وذلك لان حرف العطف
كالعامل ولا يقوى ان يكون حرف واحد كالعاملين ويجوز ان يكون كعامل يعمل في عاملين او ثلثة او اكثر اعمالا
ان الاخفش يجيزه بعض الكوفيين مطلقا الا اذا وقع فصل بينهما العاطف والمعطوف المجرور نحو دخل
زيد في الحجرة وبكر خالد فهذا لا يجوز اجماعا منهم ممن جوز العطف على عاملين ومن لم يجوز اما عندنا فجوز
فللفصل بينهما العاطف الذي هو كالجار وبينهما المجرور واما عندهم فلم يجوز قالوا والعطف على عاملين
وليس الامر كما زعموا في ليس بعض الكوفيين مطلقا فان كلامهم اطبقوا على المنع كما ذكرنا
لما ذكرنا قاله في المجرور ونحو المسئلة المذكورة صرح العطف نحو في الدار والحجرة عمرو اجاز الاخفش
على ما نقل عنه الجزولي وغيره لان المانع عندنا فيما كان هو الفصل بينهما العاطف الذي هو كالجار
المجرور ولا يجوز كما لا يجوز الفصل بينهما بالجار والمجرور وقد زال المانع بالباء المجرور للعاطف
فلهذا جوز الاخفش مررت بزيد بعمرو والا فاعد عمرو ومنع سيبويه العطف على عاملين مطلقا وذلك لما ذكرنا من

ف ضعف حرف العطف عن كونه بمنزلة عاملين مختلفين نحو قولهم مررت بي وبك يحسن ويقبح
لا يجوز اجماعا اي للفصل اولا بين حرف العطف اذا كان ضميرا مخفوضا بينه وبين العاطف الذي هو الجار
ولا يجوز ذلك سواء كان الفاصل ظرفا نحو مررت اليوم بزيد وامس عمرو او غيره بل يجب ان تقول ومررت
واما الفصل بالظرف او غيره بينهما العاطف والمرفوع او المنصوب مختلف فيه منع منه الكسائي وابو علي
والفراء السعد وذكر اذا لم يكن الفاصل معطوفا قابلا لكونه معمولا من حيث عطف لعامل المعطوف المرفوع
او المنصوب الذي بعده نحو ضرب زيد وعمرا بكر وعابدا زيد واليوم عمرو وقد فصل الظرف بين
العرف ام لا سم دار معطوفا من العام بغشاه ومن عام اول فطار وناس خريف كانوا مضلة
بوفه رعيل فجعل فان كان الفاصل ايضا معطوفا على ذلك لم يختلف في جوازه المرفوع والمنصوب
وفي عدم جوازه المجرور نحو ما في امس عمرو واليوم زيد وضرب زيد عمرا وبكر خالدا ولا يجوز مررت
اليوم بزيد وامس عمرو كما لا يجوز مررت بزيد وامس خالد قال ابو علي انما فصل بينهما العاطف والمرفوع
او المنصوب بما ليس بمعطوف لان العاطف كالنائب عن العامل فلا يتسع فيه بالفصل بينه وبين المعطوف
كما يفصل بينهما العامل ومعموله واجاز ذلك غيرهم في السعة لجواز الفصل بينهما الرافع والناصب ومعمولهما
والشاعر هو ذكر بينهما الجار ومعموله ويجوز الفصل بينهما العاطف والمعطوف غير المجرور بالقسم نحو قام زيد
ثم والله عمرو واذا لم يكن المعطوف جملة فلا تقول ثم والله قعد عمرو لانه يكون لجملة اذا ابو ايا
للقسم فيلزم منه حرف الجر فلا يكون ما بعد القسم عطفا على ما قبله بل لجملة القسم اذا عطوفة
على ما قبلها ويجوز الفصل بالشرط ايضا نحو اكرم زيدا ثم ان اكرمني عمرو وبالظرف نحو ضرب حمادا او
اضرب عمرو بشرط ان لا يكون العاطف الفاء والواو لكونهما على حرف واحد فلا ينفصلان عن معطوفهما
ولا ام لان ام العاطفة اي المتصلة بليها مثل ما يلي همزة الاستفهام التي قبلها في الاكثر كما يجيء في حروف

عطف قوله الذين كسبوا على الذين أحسنوا وعطف جزاء سيئة على الحسنى قال سيبويه الآية الثانية بعضه والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة مبتدأ خبره محذوف حشي

العطف ولنرجع إلى العطف على عاملين فنقول الأخفش لا يمنع من صور العطف على عاملين إلا ما فيه
الفصل بين العاطف والمجرور كما ذكرنا لأنه غير مسموع وسيبويه يمنعه مطلقا والفراء كما نسب إليه ابن مالك يوافق
سيبويه ويخالف الأخفش وبعضهم أي سيبويه والفراء يعذران الجائز كل صورة توهم العطف على عاملين
نحو قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة أي ولا كل بيضاء وقوله تعالى والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة
أي وللذين واعلم أن ابن السراج أجاز قوله تعالى واختلاف الليل والنهار إلى قوله آيات على القراءتين
بأن آيات أعيدت توكيدا للأولى لما طال الكلام كما يلي وليس بمعطوف فمذهب المغاربة الجواز مطلقا
كما هو مذهب الأخفش والمنع مطلقا إلا بإضمار الجار كما هو مذهب سيبويه والفراء وأما المتأخرون
فإن الأعلم الشنتمري منع نحو في الدار زيد والحجرة عمرو مع تقديم المجرور إلى جانب العطف قال لأنه
ليس يستوي آخر الكلام وأوله قال إذا قدمت في المعطوف عليه الخبر على المخبر عنه نحو في الدار زيد و
والحجرة عمرو جاز لاستواء آخر الكلام وأوله تقديم الخبرين على المخبر عنهما قلت يلزمه منع نحو مثل قولنا
زيد ضرب غلامه وعمرو أخوه وأن زيدا ضرب غلامه وبكرا أخوه لاستواء أول الكلام وآخره
وهو لا يمنعه والمصنف يعتذر بالقيد الذي ذكره الأعلم أيضا وهو أن يتقدم المجرور في المعطوف
وباقي المنصوص أو المرفوع ثم يأتي المعطوف على ذلك الترتيب نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وإن
في الدار زيدا والحجرة عمرا لكن العلة التي ذكرها الأعلم بأن الذي ثبت في كلامهم ووجد بالاستقراء
من العطف على عاملين هو المضبوط بالضابط المذكور فيجب أن يقتصر عليه ولا يقاس عليه غيره إذ
العطف على عاملين مخالف مطلقا للأصل فإن اطرد في صورة معينة دون غيرها لم يقس عليها
فلم يلزم المصنف لزوم الأعلم من تجويز الصورتين المذكورتين لكنه يبقى الإشكال عليه في علة تخصيصهم
للصورة المعينة بالجواز دون غيرها وإذا كان العطف على عاملين مخالفا للأصل فهلا اعتذر بإضمار الخافض

الخافض كما فعل سيبويه والفراء فيما ذكره تحكما قوله خلافا للفراء يعني أن الفراء يجيزه مطلقا وفيه
أن ما ذكره على ما قلنا في بيان المثالة نحو في الدار زيد والحجرة عمرو يجوز مطلقا ويقاس عليه إذا كان مع
الضابط المذكور قوله خلافا لسيبويه أي لا يجوز عنده مطلقا وإن كان بالضابط المذكور ولنذكر بقية أحكام
العطف فمنها أنه قد يحذف واو العطف مع معطوفه مع القرينة كما إذا قيل من الذي يشترك هو وزيد
فقلت يشترك عمرو أي يشترك عمرو وزيد قال الله تعالى لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل الآية
وكذا أم مع معطوفها كقولك لمن قال أنا أصلي ليلا ونهارا في الليل تصلي أكثر بقية النهار وقد يحذف
الواو وحدها دون المعطوف قال أبو علي في قوله تعالى ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت أي وقلت وحكى أبو زيد
أكلت سمكا لبنا تمرا وقد يحذف أو كما تقول لمن قال كل اللحم والسمك كل سمكا لبنا أي أو لبنا وذكر لقيام
قرينة دالة على أن المراد أحدهما وقد يحذف المعطوف عليه بعد بلى ونحوها كقولك لمن قال ما قام زيد
بلى وعمرو أي بلى قام زيد وعمرو لأنها حرف تصديق فيدل على المعطوف عليه الذي هو المصدق المثبت
كما يجيء في بابها وكذا تقول لمن قال لم يقم زيد بلى وعمرو وبلى وزيد وبلى ما زيد لأن بلى للإيجاب بعد النفي فيكون
التقدير بلى قام زيد لا عمرو وتقول لمن قال ما قام بكر نعم لكن زيد أي نعم ما قام بكر لكن زيد أي لكن
قام زيد لأن نعم مقررة لما قبلها نفيا كان أو إثباتا ولكن للإثبات بعد النفي في عطف المفرد كما يجيء في حروف
العطف وتقول لمن قال أشرف الناس بلى من الأنبياء وتقول لمن قال ما قام زيد بل عمرو أي نعم بل عمرو
أي بلى قام زيد بل عمرو ونعم ما قام زيد بل عمرو ولا يحذف المعطوف عليه بعد حرف التصديق إذا كان
العاطف أم والعاطفة لأن أم المتصلة وهي العاطفة تقتضي سبق الهمزة وأما تقتضي سبق
أما أخرى كما يجيء في حروف العطف وقد يحذف المعطوف عليه بأم في قوله تعالى أمن هو قانت آناء الليل
أي الكافر خير أم من هو قانت ويجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء وثم وأو ولا في ضرورة الشعر

على المعطوف عليه نحو ضربت وعمرا او قعرا او ثم عمرا او لا عمرا زيد بشرط ان لا يتقدم المعطوف
على العامل فلا يجوز وزيد قام عمرو ولا مررت وزيد بعمرو وذلك لان العامل يعمل في المعطوف بتوسط
العاطف وهو كالآلة للعمل وتثنية الآلة يعد المستعمل لها وللاشياع كون التابع مقدرا على متبوعه
وعلى متبوع متبوعه اي العامل في المتبوع فمتى لم يتقدم على معمول الزم اضمار عامله فلا يقال
واكلت لا انك يكون اذا متقدما على العامل وكذا لم يتقدم على معطوف عليه لزم اتصال عامله به
فلا يقال وزيد ضربت انت بالعطف على التاء ولم يتقدم على المعطوف عليه اذا كان مبتدأ نحو لم الخبر
دخله حرف ناسخ او لا فلا يجوز ان وعمرا زيد قائمان وعاذ بد وعمرو قائمين لضعف الحرفية فلا بد لان
مع الفصل بغير الظرف وكذا لا تقول اما وعمرو زيد فمنطلقان والذي وابو يزيد ضربا بانا وهل زيد
عمرو قائمان وكيف وعمرو زيد ذاهبان وذلك لانه يتقدم على العامل ايضا وهو اما الابتداء او الخبر على
المذهبين فاذا تقدم للخبر نحو قائمان وزيد عمرو وكيف وزيد عمرو جاز لاضطرار لتأخره عن العامل
على المذهبين وشرط ايضا تقديم المعطوف اضطرارا ان لا يكون المعطوف عليه مجرورا بالا او
بمعناها فلا تقول ما جاءني وزيد الا عمرو وانما جاءني وزيد عمرو وذلك لكون ما بعد الا في حيز
غير حيز ما قبلها لتخالفهما نفيا واثباتا كما مر في باب الفاعل فلا يقع فيها المعطوف الذي هو في حيز
ما بعدها وفيها ان كل ضمير راجع الى المعطوف يا لواو او هي مع المعطوف عليه بطابقه افرادا
نحو جاءني زيد وعمرو جاءاني وبالتاء للباقي وفتوا والضمير للمعطوف والمعطوف عليه
واما قوله تعالى والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب اليم
يكنزون على الكنوز والله ورسوله احق ان يرضوه اي ان يرضوهما لان ارضاء احدهما ارضاء
الآخر ويجوز زيد وعمرو قائم على حذف الخبر من الاول اكتفاء بخبر الثاني وكذا يجوز زيد قائم وعمرو

وعمرو على حذف الخبر من الثاني اكتفاء بالاول اي وعمرو كذلك وفي الموضعين ليس المبتدأ وحده عطفا
على المبتدأ اذ لو كان كذلك لقلت قائما وامّا الغاء وثم فان كان الضمير في الخبر عن المعطوف وابعاً مع المعطوف
عليه في مطابقته لهما فصلا فقال البصريون يجب حذف الخبر من احدهما اما الاول نحو زيد قعد وعمرو قام وزيد
ثم عمرو قام اي زيد قام قعد وعمرو قام واما الثاني نحو زيد قام فقعد وعمرو اي فقعد قام او قعد وعمرو وكذلك قالوا ولا
يجوز المطابقة لان لفظا وتاء التأنيث يمتنع اشتراكهما في الافصاح سواء جاز البواقي مطابقة الضمير
وهو الحق نحو زيد ثم عمرو وقاما اذ اشتراكهما في الضمير لا يدل على انتفاء الترتيب حتى يناقض الفاء وثم
اذ قد يقال قام الرجلان مع ترتيب قيامهما والاضمار والاظهار في هذا سواء فقاما وقام الرجلان مثلان
في اضمال ايضاحهم القيامين وترتيبهما وان لم يكن الضمير في الخبر المذكور وجب المطابقة اتفاقا نحو جاءني زيد
فعمرو فقلت انا وجاءني زيد ثم عمرو ما صد بفاء واما لا وكذا وبل وام واو واما مطابقة الضمير
معها وتركها فموكول الى قصد المتكلم فان قصد ان قصد احدهما وذلك ولا يجب الاخبار عن المعطوف بها مع المعطوف
عليه وجب افراد الضمير نحو زيد لا عمرو جاءني وزيد بل عمرو قام وزيد وعمرو اخاك وكذا تقول زيد
او هند جاءني ولا تقول جاءتني اذا المعنى احدهما جاءني والغلبة للمذكر وتقول الخبر جاءني
اما زيد واما عمرو فاكرمته وان شئت قلت اكرمت اما عمرا فاكرمته وجعلته وما جاءني زيد لكن عمرو فاكرمته وان قصدت
بالضمير كليهما وجب لمطابقة نحو زيد لا عمرو جاءني معا اني دعوتهما وزيد او عمرو جاءني وقد جئتهما
واكرمتهما وتقول ان اتاني زيد اتيته او عمرو اكرمته وان اتياني زيد اتيتهما او عمرو اكرمتهما وكذا
وكذا تفعل بهذا اما جوهر او عرض اما عرض ثم تقول وهما مختلفان قال الله ان يكن غنيا
او فقيرا فالله اولى بهما وليس في معنى الواو وكما قاله بعضهم بل تقول نحو ان الشرط محذوف والمعنى
ان يكن غنيا او فقيرا فلا بأس فان الله اولى بالغني والفقير معا وانما قال الله تعالى واذا

فصل

واذا اراد ايجاب او نفي انفضوا اليها بافراد الضمير معناه الانفضاض اليه ما كان لان الضمير راجع الى المرئية المدلول عليها بقوله راوا ولا يستنكر عود الضمير الانثى الى المعطوف باو مع المعطوف عليه وان كان المراد احدهما لانه لما استعمل او كثيرا في الاباحة فجاز الجمع بين الامرين نحو جالس الحسن او ابن سيرين صار كالواو واذا جاز فوله وكان سيان ان لا يسرحوا نعما او يسرحوا بها واغبر لدى البرح فعال مع سيان او يسرحوا والخفض بسرحوا ونحو انا هذا ضربته امس وبه امس ويحتمل ان يكون زيد لكن على او بل بزيد وقد دعى انها وهنا انه يعطف الفعل على الاسم وبالعكس اذا كان في الاسم معنى الفعل قال تعالى فالق الاصباح وجعل الليل سكنا على قراءة عاصم اي فلق الاصباح وكذا قوله ضلالا وتبضيضا اي بصنعها وبقبضها قال يا بؤسا يعضب بالبناء للمفعول اي يعضب بعضد صانعها او حابرها اي يكسره ولا يجوز مررت برجل طويل وبضرب على العطف اذ ليس الاسم بتقدير الفعل ويعطف الماضي على المضارع وبالعكس خلافا لبعضهم قال تعالى والذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلاة وان الذين كفروا ويصدون وارسل الرياح فتثير سحابا وكذا يجوز لم يقعد زيد ولا يقعد زيد غدا وبالعكس وكذا يجوز عطف المغير على المجمل وبالعكس اذا نجاني بالناوبل يجوز ابو كريم وعالم اخوه كما عطف المجمل على المغير اولى من العكس لكونه تابعا عليه وكونه تابعا يستحيل من التابع قال اولى كونه تابعا بعد لم في البيت فنحو مررت برجل ظريف وابو كريم اولى من نحو برجل ابو كريم وشريف ولا سيما اذا كان المجمل والمغير صفتين لان تطابق الصفة والموصوف اكثر من تطابق المبتدا والخبر والحال وصاحبها الا ترى ان الاول يطابقان تعريفا وتنكيرا دون الثاني فنحو جئتك اخاف وراجيها ونحو ابو كريم وشريف ليس في الفصيح نحو برجل ابو كريم وشريف ويجوز عطف المتمم على المتمم عليه وبالعكس قال ابن هشام وذلك بالواو دون الفاء وثم واحترز بالاصالة من نحو قام العطف واعجب انه يجوز الخالفة الاسمي اذا

اذا عنى المراد نحو مررت بزيد وعمرو اي بعمرو كذلك ولغيث زيد وعمرو اي وعمرو كذلك قال وعض زمان يا ابن مروان لم يدع من المال الا مسحتا او مجلف فعلى المعنى اذ معناه لم يبق منهم الا مسحت ويجوز ان يكون المعنى او هو مجلف او منقطعة اي بل هو مجلف كما يجيء في حروف العطف او يكون مجلف مصدرا عطف على عض كما في قوله تعالى ومن فتناهم كما عرف في التاكيد تابع يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول نحو قوله يقرر معنى التقرير هنا ان يكون مفهوم التاكيد وهو اثبات المتبوع ويكون لفظ المتبوع بدلا عليه صريحا كما كان معنى تضرب اثنان زيد في قولك جاءني زيد نفسه اذ يفهم من زيد نفس زيد وكذا كان معنى الحاطة الذي كان في كلهم مفهوم من قوله اجمعون جاءني القوم كلهم اذ لا يدان يكون القوم مشارا الى جماعة معينة فيكون صفتهم مجموعهم ثم ان التاكيد يقرر ذلك الامر اي يجعله مستقرا صحيحا بحيث لا يظن به غير فبالفظ دال وضعا على معنى حقيقة فيه ظن المتكلم باسامع انه لم يحكم على ما قوله اما بالغفلة او الظن بالمتكلم الغلط او ظنه التجوز فالغرض الذي وضع له التاكيد احد ثلاثة اشياء احدها ان يدفع المتكلم ضرر غفلة السامع وثانيها ان يدفع ظنه بالمتكلم الغلط فاذا قصد المتكلم احد هذين الامرين فلابد ان يكرر اللفظ الذي ظن غفلة السامع عنه او ظن ان السامع ظن به الغلط فيه تكريرا لفظيا نحو ضرب زيد زيدا وضرب ضرب زيد ولا يجيء ههنا النكرة بمعنى المعنوي لانك لو قلت ضرب زيد نفسه فربما ظن بك انك اردت ضرب عمرو فقلت نفسه بناء على ان المذكور عمرو وكذا ان ظننت به الغفلة عن سماع لفظ زيد فقولك نفسه لا ينفعك وربما انكر غير المنسوب والمنسوب اليه لظنك غفلة السامع او دفع ظنه بك الغلط وذكر امام الحرمين نحو انه زيد قائم او في الدار نحو قولك ان معي لعمرا ان معي لعمرا ولا يدخل هذا النوع من التاكيد في المصدر لانه يقرر امر المنسوب والكلي لا في النسبة

ولا فائدة الشمول ولا يضر ذكر لانه يفيد التاكيد المعنوي والغرض الثالث انه يدفع المتكلم عن نفسه
ظن السامع به يجوز او هو لذلك انواع احدها ان يظن به يجوز اذا ذكر المنسوب اليه يجاز بنسبة الفعل الى
الشيء مجازا وانت تريد بالمجاز غير ما ذكر الفعل منسوب اليه كما تقول قتل زيد وانت تريد ضرب
ضربا شديدا او تقول هذا باطل وانت تريد غير كامل فيجب ايضا تكريره اللفظ حتى لا يبقى شائبة في كونه لفظه
نحو قوله عليه الصلاة والسلام ايما امرأة نكحت بغير اذن وليها فنكاحها باطل باطل والثالث ان
يظن السامع به يجوز اذا ذكر المنسوب اليه المعين فربما ينسب الفعل الى الشيء والمراد ما يتعلق بذلك الشيء
اليه كما تقول قطع الامير اللص اي قطع غلامه بامره فيجب اذا اما تكرير لفظ المنسوب اليه نحو ضرب زيد زيد
اي ضرب هو اما بخصوص مقامه او تكرير معنى وذلك بالنفس والعين وغيرهما لا غير والثالث ان يظن
السامع به يجوز لانه اصل النسبة بان في نسبة الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى
بعضها لان العمومات المخصصة كثيرة فيدفع بهذا الوهم بذكر كله واجمع واخواته وكلا ما و
ثلثهم وارباعهم ونحوها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد قوله من المتبوع اي ما يتعلق به من
نسبة الفعل اليه او كونا شاملة عامة والتكرير لفظا يغاير ما يتعلق بالمتبوع من الاضافة
بكونه منسوبا اليه الفعل والفاظ الشمول تغاير ما يتعلق بالمتبوع من الاضافة بكونه منسوبا اليه
عاما لا خاصة شاملا وقوله في النسبة او الشمول بيان الامر المراد به صفة المتبوع وشانه كما يقال شائك
في العلو اعظم منه او يوصف واسراء القمر ظاهر في باب العلو وباب القمر فالمعنى يغاير امر المتبوع
في باب كونه منسوبا او منسوبا اليه في باب كون النسبة شاملة عامة لافراده فعلى هذا يخرج عن حد
التاكيد نحو قوله تعالى انما هو اله واحد فان واحدا وان قرر وصف امر متبوعه وهو الوحدة لكن
لم يكن ذكر الامر هنا باب كون المتبوع منسوبا اليه وكذا في قوله تعالى نفخة واحدة لفظة واحدة لم تقرر كون

كون نفخة منسوبا اليها في قوله نفخ ولا كون النفخ شاملا لآحاد النفخة اذ لا احاد لها وخرج من المصر
الاعتراض على نفسه بنفخة واحدة فقال ان لفظة واحدة تقرر الوحدة التي في نفخة فيجيء بكون تاكيدا
فاجاب بان نفخة وان دلت على الوحدة كما دلالة تضمن لا مطابقة لان المدلول بالمطابقة نفخ موصوف
بالوحدة فجرد الوحدة مدلول لفظة تضمنا لا مطابقة ولقائل ان يقول المدلول التزاما للمدلول
بالتضمن والمدلول بالمطابقة فكل مدلول المتبوع عام ذكر مطابقة او
تضمنا او التزاما وايضا اجمعون في قولك جاءني الرجال اجمعون يقرر مدلول المتبوع اعني الرجال تضمنا
لا مطابقة لان كونهم مجتمعين في المجيء بحيث لم يخرج منه احد منهم مدلول مطابقي كونهم معرفا
باللام المشار بها الى الرجال معينين مدلول اصل الكلمة اعني كونهم رجالا مجتمعين وهو مركب
من الرجال ومن اجتماعهم وكذا جاءني الرجال كلهم فان لفظة كل موضوعة للاشارة الى مدلول
الرجال ضمنا وهو مع ذكر تاكيد فان قولك بل معنى كلهم في جاءني الزيدان كلاهما كلا الزيدين
وكلا الزيدين بهما الزيدان مفهوم التاكيد مفهوم المؤكد مطابقة وكذا معنى اجمعون اجمعهم على
ما هو مذهب الخليل ومعنى اجمع الفعوم معنى الفعوم مطابقة فان زيدا وهما لان التاكيد هو كلا
المضاف ومعناه الاثنان لا بهما المضاف اليه الذي مدلوله مدلول الزيدين فمعنى كلا الزيدين اثنانهما
الا انه لم يستعمل لفظ اثنانهما والاثنان مدلول لفظ الزيدين ضمنا لا مطابقة واعلم
انهم اذا اراد والوحدة والاثنينة والاجتماع لا باعتبار نسبة الفعل لم يضعوا الالفاظ الدالة
على هذه المعاني نحو جاءني رجل واحد ورجلان اثنان ورجال اجماعة ومع قصد تعيينها عدلوا عن نحو
رجال ثلثة او اربعة او عشرة وعلى هذا القياس اما اذا اراد والوحدة والاثنينة والاجتماع باعتبار
نسبة الفعل اضافوا الالفاظ الدالة على هذه المعاني الى لفظ جميع فان الغالب فيه قطع الاضافة

مع قصدك الجمع المذكور يا عتبار نسبة الفعل وهذه الالفاظ باعتبار هذا المعنى تسمى ضروب
وبعضها لم يجئ الا منصوبا على الحال وهو وحده فقط تقول جاءني زيد وحده اى لم يشاركه احد في
المجئ وبعضها لم يجئ الا تابعا على انه تاكيد وهو كلا ومعناه اثنان كما ذكرنا الا ان اثنان لم يستعمل
مضافة الى مضمر الا نصيحا تقول كلاهما وكلا العوام تخطيا لزيد بن اثنين واجمعون ومضمرانه واخواته
مثل كلا الا تابعة مضافة في التغليب على رأى الخليل وربما نصبت جمعاء وجمع حالين كجاءني الفيلة
جمعاء والفيلان جمع وهو قليل وقد يضاف اجمع اضافة ظاهرة فيؤكد به كما يؤكد بالمفرد نحو جاءني القوم
باجمعهم ولا يقال جاءني القوم اجمعهم بخلاف عينه فانه تؤكد بها بعد البادي وبدونه نحو رايته عينه
ورايته بعينه واما جميع فهو بمعنى اجمعين ويستعمل على احد ثلثة اوجه اما مقطوعا عن الاضافة حالا
كقوله تعالى ان الملا يأتمرون بك جميعا اى يأتمرون بك مجتمعين وليس بمعنى مجتمعين في حال الجمع
وان كان ذلك المعنى فعلم ان يائتمرون بك معامل معناه انه لا يتخلف منهم احد ايجتمعون في الاتيان وافترقوا
كاجمعين من حيث المعنى سواء واما مضافا غير تاكيد يليه العامل نحو مررت بجميع القوم ورايت جميعهم
واما مضافا تاكيدا وهو اقل الثلثة نحو جاءني القوم جميعهم وبعضها يستعمل مرة تابعا على التاكيد
ومرة حالا وقد مر من الثلثة وما فوقها كامرة بالحال نحو جاءني القوم ثلثتهم وجاؤني ثلثتهم
والمؤكد بثلثة واخواتها الى العشرة يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر لفظ التاكيد والا لم يكن
تاكيدا بخلاف الوصفية جاءني رجال ثلثة فتبين بهذا انك تقول في الوصف واحد واثنان وبهما عند
غير معينة العدد وثلثة واربعة فصاعدا لمعنة العدد وتقول في التاكيد والحال وبهما معنى واحد
هذا وحده وكلاهما واجمعون واخواته لغير معينة العدد وثلثتهم واربعتهم فما فوق ذلك لمعينة العدد
فاذا قصدت بها الوصف لم يكن في لفظ الالفاظ نظر الى نسبة الفعل الى مبنوعاتها واذا قصدت بها التاكيد

اخرج المصنف الصفة والعطف والبدل عن حد التاكيد بقوله بقرب اسم المتبوع اما البدل والعطف فظاهر وفي قوله بها اشارة الى ان الصفة قد تكون مقصودة بالنسبة على معنى متبوعها وانما تكون كذلك في بعض المواضع ليست بالوضع والما عطف البيان فهو في حكم المتبوع وهو الفرق بينه وبين عطف النسق وتخصيص الاول بالذكر لان الثانية والثالثة تلحقان بالاولى في هذا الحكم

التاكيد والحال فلا بد من النظر الى متبوعاتها او صاحبها بمعنى انه تعلم ذلك الفعل جميع افراد المتبوع
والصاحب فعلمنا انه لا فرق بهما بين هذه الالفاظ تاكيد وحال الا بالنظر الى شمول النسبة فالمتبوع
بهذه الالفاظ صفاتها عند التاكيد الا بقوله او الشمول قال المصنف بدخول عطف البيان في قوله لتابع قرر
امر المتبوع ويخرج بقوله لتابع في النسبة او الشمول اقول لان معنى التكرير ما ذكرنا وهو تحقيق ما
ثبت في اللفظ الاول ودل عليه فليس جميع ما عطف ببيان مدلولا عليه بلفظ المتبوع فاني العالم
زيد والفاضل عمرو اذ لا دلالة للعالم على زيد بل بمجاورة بعض متبوعاته عليه وذلك مع قوله الا ترى
نحو قبضت ابو حفص عمرو اذا فرضنا انه ليس هناك ممن يسمى باسمه حفص الا انثان او ثلثة فان كان المراد
بالتقرير التوضيح فالوصف داخل فيه ايضا وان كان شيء آخر فليس بواضح وينبغي صيانة الكلام
من مثل هذا التحقيق وهو لفظ ومعنوي فاللفظي تكرير لفظ الاول مثل جاءني زيد زيد ويجري
في الالفاظ كلها والمعنوي بالفاظ تحفر وظ وهي نفس وعين وكلاهما وكلا وكلتا واجمع واكتع وابتع
وابصع فالاولان يعمان باختلاف صيغهما وضميرهما نحو نفس نفسها انفسهما انفسهم
انفسهن والثاني للمثنى كلاهما كلتاهما والباقي لغير المثنى باختلاف الضمير في كله وكلها وكلهم و
كلهن والصيغة في الباقي اجمع جمعاء اجمعون جمع اكتع كتعاء اكتعون جمع ابتع بتعاء ابتعون جمع ابصع
بصعاء ابصعون اعلم ان التاكيد اما التقرير بشمول النسبة وهو بيان تكرير من حيث المعنى لما قدم من المتبوع تضمنا وذلك بكلا وكلا واجمع وثلثتهم
واربعتهم ونحو ذلك واما التقرير اصل النسبة وهو اما بتكرير لفظ الاول او تكرير ما دل
عليه المتبوع مطابقة وذلك بلفظ النفس والعين وما يتصرف منهما والتكرير اللفظي
يجري في الالفاظ كلها سواء كانت اسما او فعلا او حرفا مفردة كانت او جملة او غير ذلك والمكرر
اما مستقل او غير مستقل والمستقل ما يجوز الابتداء به معنى لوقف عليه وغير المستقل ما لا

يجوز فيه ذكر كالضمير المتصل وكالحرف الا ما يوقى معنى الجملة ويجوز معه في الغائبة وهي لا
ونعم وبلى فانه يجيبها بصح الوقف عليها مع الابتداء بها فغير المستقل ان كان على حرف واحد كواو العطف
وفائه ولام الابتداء او كان مما يجب اتصاله بأول نوعي من الكلم كحروف الجر فانها لا تنفك عن مجرور
بعدها او بأمر نوعي منها كالضمائر المتصلة فانها لا تكون وحدها في ضرورة الشعر نحو قوله فلا
والله لا يلفى لما بي ولا لما بهم ابدا شفاء وقوله ولا بك ما بي كما يوثقينني والكاف واللام على حرف واحد
مع وجوب اتصالها بما يجرون وجوبا مع عماده نحو مررت بك وانك وضربت ضربك وان كان العماد
في الاول معمولا ظاهرا فالمختار عماد الثاني بضمير لا بظاهر كقولك زيد قائم في الدار فيها
وان لم يكن غير المستقل على حرف ولا واجبا لاتصال جاز تكريره وحده نحو ان زيدا قائم والا صحة
الفصل بينهما نحو ان في الدار زيدا قائم وان عماد الاول بمعمول ظاهر اقتضى عماد الثاني بضمير
نحو ان زيدا انه قائم وليث بكرا لنيه قائم ويجوز عماد بظاهر ايضا وقد جوز وا في تكرير الضمير
المتصل وجها آخر غير تكريره لعماد وهو ان يكرر منفصلا فتقول في المرفوع ضربت انت وهو
من باب تكرير اللفظ وانما كان الثاني مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يكون
تكريره منفصلا بدا عماد لئلا يصير المتصل غير متصل وتقول في المجرور مررت بك انت وبه هو
لانه لا ضمير مجرور منفصل حتى يؤكد به فاستعير له المرفوع واما المنصوب المتصل فاصله ان لا
يؤكد الا بالمنصوب المنفصل اذ للمنصوب ضمير منفصل فيقال رأيتك اياك ورأيته اياه لكنهم كما
اجازوا تأكيد المنصوب المتصل كما اجازوا تأكيد بالمرفوع المتصل نحو رأيتك انت ورأيته هو
فالمرفوع المتصل يقع تأكيدا لفظيا لاي متصل كان مرفوعا او منصوبا او مجرورا والمتكان كذا
دون المنصوب المنفصل لقوته اصالة اذ المرفوع يفصل المنصوب والمجرور فتصرفا فيه بكثرة وتمام لم يقع الفصل الا بصيغة

المرفوع المنفصل كما يجيء في باب الضمائر ولو ابتدأ النظر لكان العكس ان يؤكد الضمير المجرور
بالمنصوب المنفصل لما بين النصب والجر من الاخوة كما في باب المثنى وجمع التصحيح وباب ما لا ينصرف
وقال النحاة ان المنفصل في نحو ضربتك انت تأكيد في ضربتك لا بدل وانما عجبت فان المعنيين واحد وهو
تكرير الاول بمعناه فيجب ان يكون كلاهما تأكيدا للاتحاد المعنيين والفرق بين البدل والتأكيد معنوي
كما يظهر مما ذكرناه وقال الزمخشري في نحو مررت بك بكما ان الثاني بدل وانما عجبت من الاول اذ هو صريح التكرير
لفظا ومعنى فهو تأكيد لا بدل وتدخل في باب المنادى ان الثاني في يا زيد زيد بدل وجميع ذلك
تأكيد لفظي بل كلمة بدل البعض وان اشتمال ابدال الضمير المنصوب من المنصوب نحو ذلك الرجل مررت
اياه وعلم الزيدين اخذت هما اياه كما يجيء في باب البدل ولا يجوز اذ اختلف البدل والمبدل منه فلا تقول
اكلتهما رؤوسا جاز لكنه تأكيد لان المنصوب في البدل هو الثاني وكانه تأكيد الناصب فلا يجيء مرفوعا
الا ترى انك تقول في باب النداء يا زيد اخ فيجعله كالنداء المستقل هذا كلامه في غير المستقل واما المستقل
فتكرير بدا فصل نحو جاءني زيد زيد فالفاء ما الى انها تجيء بمعنى انك انا كل الذاهب فقد اصبت
وقال الحرف المستقل لا لا يوجب بينهما الا ان تدخل على موافقا وعمرو او مع فصل كقولك ما
مررت بأحد لا زيد لا عمرو وقال ولا هم يألفون درهم كافروه ويجب تكرير النكرة اذا كرر ما يطلبها نفيا او اثباتا
له ذيل فتكرير المقتضي بعد تمام ذيل الاول نحو قوله لا تنهر الدهر بالبكاء الذي يغرموني بما اتوا
ويجوز ان يجروا بما لم يفعلوا فلا تنهرهم بالبكاء ايضا بمعنى من الغلط فان حال المفعول
الاول يصلح ثم التأكيد للفظي على ضربين لانه اما ان تعيد لفظ الاول بعينه نحو جاءني زيد زيد
وجاءني جاءني زيد او تقويه بموازنه معناه فيما في الحرف الثاني وسمي ابتداعا وهو على ذلك اضرب
لانه اما ان يكون للثاني معنى ظاهر نحو هبنا مريا وهو سير اول لا يكون له اصلا معنى بل ضم

وقوله حيص بيص اى في فتنة نوح يا بلها مناخيرها وتغلبها اركبوا البلاد حيث بيث اى فتشوا عن مرعاها هس

الى الاول للتنبيه الكلام لفظا وتقويته معنى وان لم يكن تاكيدا حال الافراد معنى نحو قولك هس هس يا فتى او يكون تاكيدا معنى وان لم يكن تاكيدا لفظا نحو حيث بيث من بث الثرى اذا حركه وقولهم اكتعون ابصعون ابنعون فيما القسم الثاني اى لا معنى لها مفردة وفيما من الثالث مشتق من اكتع اذا تم ومن بصع العرق اى سال او من بصع اذا روى ومن البنع وهو طول العنق مع ضخم رئة تقرير وعلى الوجه الاول يمكن ان يحمل على ما قال ابن برهان اه بعد الالفاظ تاكيد لا يجمعون للتوكيد الاول فكانه جعلها اتباعا من القسم الثاني او من الثالث لانها بالنسبة الى اجمعون كحس بس او كحيث بيث وباب الاتباع بعض منوّع كحيص بيص وحيث بيث كما يجيء في المركب ويجيء تابعا في جانب اللفظين نحو باب الاتباع بما يكون فلهذا قليلا واويصاد واصله حيص وبيص وقد يكون معنى التاكيد اللفظي عاطف نحو والله وقوله تعالى فلا تحسبنهم بعد قوله لا تحسبنه يخلاف التاكيد المعنوي فانه لا يعطف بعض الفاظه على بعض ولا تقطع كما جاز العطف والقطع في الوصف فلا يقال جاءني القوم كلهم واجمعون وجاءني القوم كلهم اجمعون لانه انما جاز العطف والقطع في الوصف لكون الوصف المعطوف مستغنيا بنفسه مستغنيا عما تقدم عليه وجاز القطع فيه بثنائها على المدح او الذم او الترحم الذي فيه والفاظ التاكيد ليست مستقلة مستغنية عما تقدم عليها فيعطف بعضها على بعض ولا فيها معنى المدح والذم والترحم فتقطع ولو عطفت او قطعت لكان كعطف الشيء على نفسه وقطع الشيء عن نفسه واما جواز العطف في بعض التاكيد اللفظي بالفاء او ثم فلما يجيء في حروف العطف وقد يعيد بعض الابدال معنى الفاظ الشمول فيجري مجرى التاكيد وذكر قولهم ضربت زيدا ظهره وبطنه ويده ورجله وابو بدل البعض من الكل لم يستفد من المعطوف والمعطوف عليه معا معنى كلي فيجوز ان يكون اتفاقا على البدل وعلى التاكيد وكذا قولهم مطرنا سهلنا جبلنا ومطرنا زرعنا وضرعنا والمراد بالقرى الحوشي

الحوشي ومطرقوم ليلهم ونهارهم بدل الثلثة في الاصابيل استغراقي جرت مجرى التاكيد لان المعنى مطرت اماكننا كلها ومطرت اهالينا كلها ومطرت اوقاتهم كلها على عدة المضاف من مبتدئها فيجوز ان يكون اتباعا على التاكيد وعلى ما يجري مجرى اجمعين بان حذف الضمير منها ولا يطرد ذلك في بدل البعض واستعمال فعيل ضربت زيدا الظهر والبطن وضربت عمرا اليد والرجل ومطرنا السهل والجبل ومطرنا الزرع والضرع ومطرقوم الليل والنهار وقولنا مطرت اوقاتهم كرروا اسم صيد يوما على اسناد الفعل المبني للمفعول الى الزمان وقد جاء بعض هذه الجمع منصوبا نحو ضربت زيدا ظهرا وبطنا اما على انه مفعول ثان اى على ظهر وبطن كقوله تعالى وافنان معرشات اى ذات وعلى الظرف اى في ظهر وبطن نحو ضلع اليمنى وعشيت الشام ظهرا وبطنا نصبا على الظرف او المفعول الثاني او البدل وكذا تقول مطرنا السهل والجبل بالنصب على الظرف اذا قال المخيل يقال بصا مطرنا الزرع والضرع وانتصابه على انه ظرف او مفعول ثان وتقول مطر قومك الليلة والنهار على الظرف وبهذا يجمع الفاظ التاكيد فقوله قاطبة اى جميعا بمعنى واحد وعينه قوله بعمائه اى يجمعان على الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث فللواحد المؤنث تغيير الضمير الصحيح فقط نفسها وعينها وتغيير الضمير مع الصحيح في مثنى المذكر والمؤنث وجمعهما نحو الرجلان والمرأتان انفسهما واعينهما وقد يقال نفساهما وعيناهما على حكاية كساه عن بعض العرب والاول اولى لانه نحو طويكما اولى من قولهم كما يجيء في باب المثنى وتقول الرجال انفسهم واعينهم والنسوة انفسهن واعينهن قوله والثاني اى نحو كل المثنى المذكر وكلا المثنى المؤنث تقول كلانا وكلتانا وكلاهما وكلتاهما قوله والباقي اى كله واجمع الى اجمع لغير المثنى اى المذكر منها والجمع منها باختلاف الضمير فقط نحو كله وكلها وكلهم وكلهن وهذا اجمعهم وان لم يذكر المص

البصيغ مع الضمير

وباختلاف الصيغة البواقي يعني بجمع وما بعده تقول للواحد المذكر اجمع اكتع ابصع ابتع
وللواحدة جمعاء كتعاء بصعاء بتعاء وجمع المذكر العاقل اجمعون اكتعون ابصعون ابتعون وجمع
المؤنث جمع كتع بصع بتع فاعلا كان او غيره ويجوز كل اجزاء ما للواحدة اعني جمعاء وما في معناها على كل جمع
الا جمع سلامة المذكر لمذكر لمؤنث كأن تقول بالرجال او بالنسوة او بالفصول او بالرتب او بالدور
كلها جمعاء كتعاء بصعاء بتعاء لتأويلك اياها بالجماعة ويجوز كل اجزاء جميعها يجوز على الجمع المذكر
السالم يجوز جمع المؤنث بحسب الفصول والدور كلها جمع كتع بصع بتع كأن تقول بالنسوة وبالرتب
جمع كتع وبصع الا اذا لسمية بجمع المذكر العاقل اذا كان مذكرا ان تقول بالرجال كلها جمع كتع
عقلا وبل على ان مستشهدا بقول جرير اقبلن من فدان او وادي ضرم على قلاص مثل قيطان السلم
ومنه قولهم الخوارج جمع خارجي اي فرقة خارجية وقوله تعالى والصافات صفا اي الطوائف الصافات وليس شيء
لان ذلك انما جاء نحو الخوارج والصافات لكون واحدها مؤنثا اللفظ كما ذكرنا وقد اجاز الكوفيون
والاخفش لمثنى المذكر اجمعان اكتعان ابصعان ابتعان ولمثنى المؤنث جمعاوان كتعاوان ابصعاوان
بتعاوان وانا وغير مسموع ح ولا تؤكد بكل وجمع الا اذا اجزاء يصح اقتراقها او كما تقول كرمت
القوم كلهم واشتريت العبيد كلهم بخلاف جاءني كلهم بمعنى بالذي يصح اقتراق اجزائه حسا نحو
القوم والرجال فانه لا اقتراق اجزاء لتميزه الحس بعضها عن بعض والذي يصح اقتراق اجزائه حكما
مفرد اتصل الاجزاء كالعبد والدار ونحوهما فانه يفترق اجزاؤه حكما بالنسبة الى بعض الافعال كالشري
والبيع فيجوز اذا تؤكد بالكل نحو اشتريت العبد كله فانه يصح شري بعضه دون الباقي ولا يفترق
اجزاؤه حكما بالنسبة الى بعضها كالعتق والذهاب فلا يجوز اذا تؤكد بالكل فلا تقول جاءني العبد
كله وذهب كله فانه اجزاء العبد لا تفترق بالنسبة الى الحكم بإيجاده بحكم البعض والباقي فعلى هذا

وبذا العباس لا يقال اقتسم الزيدون كلهما لان الزيدين لا يصح اقترافهما بالنظر الى الاقتسام
اذ هو لا يكون الا بين اثنين او اكثر فلا يصح ان يقال اقتسم زيد وعمرو واجاز الاخفش اقتسم
الزيدون كلهما واما مررت وبهما مما ذكرنا وبعدم السماع وقد كان يحتمل نحو اشتريت العبيد وبعتهم
العبيد من افتراق الاجزاء ما افعل المفرد اعني اشتريت العبد كله لم يكن رفع ذلك الاحتمال تأكيد
اذ لو قلت اشتريت العبيد كلهم لرفع احتمال افتراق الاجزاء كما ان التثنية يرفع احتمال الواحد حسا
والاحتمال الثاني اظهر لكون الافتراق الثاني اكثر فيحتاج الفهم اليه فلا يحصل المقصود فاذا
ذكر رفع اول الاحتمالين فقلت اشتريت جميع اجزاء العبد وجميع اجزاء العبد واذا كان الكلام
مذكرا لم يؤكد اذ التأكيد كما ذكرنا لرفع الاحتمال عن اصل نسبة الفعل الى المتبوع او عن عموم نسبته الى
المتبوع ورفع الاحتمال عن اذا المذكر واي شيء هو اولى به من رفع الاحتمال الذي يحصل بعد
معرفة ذا لم اذ الاحتمال في النسبة فوصف النكرة لتتميزها غيرك اولى من تأكيد ويستثنى من الحكم
المذكور اعني صحة تأكيد المذكر شيء واحد وهو جواز تأكيد اذا كان النكرة محكوما عليه
كقولي صلى الله عليه وسلم فنكاحها باطل باطل باطل ومثل قوله تعالى وكذلك الارض دكاء دكاء فهو شاذ
ضرب زيد واما تأكيد المنكر في نحو قرأت الكتاب سورة سورة وقوله استغفر الله ذنبا ذنبا والمذكر صفا صفا
فليس التحقيقه تأكيدا اذ ليس الثاني للتقرير كما سبق بل هو لتكرير المعنى لان الثاني غير الاول والمعنى
عليه بل على ان مستشهدا بقول جرير اقبلن من فدان او وادي ضرم على قلاص مثل قيطان السلم
ومنه قولهم الخوارج جمع خارجي اي فرقة خارجية وقوله تعالى والصافات صفا اي الطوائف الصافات وليس شيء
لان ذلك انما جاء نحو الخوارج والصافات لكون واحدها مؤنثا اللفظ كما ذكرنا وقد اجاز الكوفيون
والاخفش لمثنى المذكر اجمعان اكتعان ابصعان ابتعان ولمثنى المؤنث جمعاوان كتعاوان ابصعاوان
بتعاوان وانا وغير مسموع ح ولا تؤكد بكل وجمع الا اذا اجزاء يصح اقتراقها او كما تقول كرمت
القوم كلهم واشتريت العبيد كلهم بخلاف جاءني كلهم بمعنى بالذي يصح اقتراق اجزائه حسا نحو
القوم والرجال فانه لا اقتراق اجزاء لتميزه الحس بعضها عن بعض والذي يصح اقتراق اجزائه حكما
مفرد اتصل الاجزاء كالعبد والدار ونحوهما فانه يفترق اجزاؤه حكما بالنسبة الى بعض الافعال كالشري
والبيع فيجوز اذا تؤكد بالكل نحو اشتريت العبد كله فانه يصح شري بعضه دون الباقي ولا يفترق
اجزاؤه حكما بالنسبة الى بعضها كالعتق والذهاب فلا يجوز اذا تؤكد بالكل فلا تقول جاءني العبد
كله وذهب كله فانه اجزاء العبد لا تفترق بالنسبة الى الحكم بإيجاده بحكم البعض والباقي فعلى هذا

تجعلي للرفقاء وحولا اجمعا وقول الآخر فدصرن البكرن يوما اجمعا واما في ولدا ولاك بنو خير وشر كلهما
جميعا ومعروف الم وذكر فجعل كلها على البدل عند اهل المصر اولا الا ان خير وشر ليسا بموقتين ويجوز
مجيء كلهما تابعا تاكيدا اذا كان تابعا كقولك ما ابيلغني عندك كثيرا هذا او كلاهما فانه عطف على
احدهما وليس لفظ احدهما تاكيدا والمعطوف في حكم المعطوف عليه في قولك اما ابيلغاني هو بدل لكونه معطوفا
على البدل وقد يحذف المؤكد واكثر ذكره الصلة كقولك جاءني الذي ضربته نفسه اي ضربته نفسه وبعدها
الصفة نحو جاءني قومك اجمعون وبعد ضمير كلهم اجمعين وبعد ضمير المبتدا نحو الجملة اعطيت كلهم اجمعين وذلك
لما عرفت في باب المبتدا من كونه حذف الضمير من الصلة او الموصوف من الصفة وضمير المبتدا ومن الصفة
او الموصوف في خبر المبتدا ويعضدهم فتح حذف المؤكد لان الحذف للاختصار والتاكيد للتطويل فتنافيا
وقال هشام اذا عطفت على شيء لم يجز الى تاكيد ولعله نظر الى ان العطف عليه اعلى انك لم تغلط
فيه والا وفي الجواز نحو ضربت زيدا وعمرا لا كلهما يجوز في نسيء الضرب الى زيد او ربما غلطت وذكرت
وانت تضرب بكرا وعطف بناء على ان المذكور بكر ص واذا اكد المرفوع المتصل بالنفس والعين اكد
بكل ضربت انا نفسك شذ وفي شرح ي في باب العطف ص والاجمع واكتع وابصع واخواتها اتباع للجمع فلا تتقدم
وذكرها وحده ضعيف شذ اعم ص انك لو ذكرت لجمع بينها الفاظ التاكيد المعنوي قدمت النفس
ثم العين ثم الكل ثم اجمعين ثم اخذت من النفس الى اتبعها اما تقديم النفس على الكل فلانها لاحاطة
صفة للنفس وبعني فيها فتقديم النفس على صفتها اولى واما تقديم النفس على العين فلان النفس
لفظ موضوع على ما ابتنى صحيفة ولفظ العين مستعار لها مجازا من الجارحة التي هي العين الباصرة
في الاصل كل شيء هو الكل لانه وجهه اي ذاته واما تقديم الكل على اجمع فلكونه جامدا والتابع على المتبوع
الجامد اولى ولكلهما اذا كان المتبوع على وزن الصفة وهو افعل ايضا فان كلا فقد يجيء مبتدا دون اجمع

٤٤٣

اجمع فانه لا يقع الا تاكيدا واما تقديم اجمع على اخواته فلكونه ادل على معنى الجمعية المراد في جميعها
واما تقديم اكتع على ابصع وابصع على اخويه فلكونه اظهر افادة معنى الجمع منهما لانه من قولهم حول اكتع
اي تام وبهذا المعنى ضاف فيهما وانما لم تقصد الجمع بهذه الالفاظ فتكد الاقتصار على اياه مستثنى
ومن التنصيص على اجمع لا يلزم ان يكون الاخير تابعا للمقدم بل كل ان تذكر العين مرادفة النفس والكل
من دون العين واجمع ومنصرفاته واخواته من دون كل واما اكتع واخواته فالبصريون على ما مر في الذي
عندهم جعلوا النهاية ابصع ومنصرفاته ولم يذكروا ابتع ومنصرفاته قال وبهذا يدل على قلته و
البغداديون جعلوا النهاية ابتع واخواته فقالوا اجمع اكتع ابصع ابتع وكذا ذكر الجواليقي والزمخشري
قدم ابتع على ابصع وبعده المص ولا ادري ما صحته والمشهور ابصع بالصاد المهملة وقيل بالقاف
المعجمة والمشهور ايضا ان ذكر اخوات اجمع وصيل الابتداء باجمع ثم بثنى باخواته على هذا الترتيب
اجمع اكتع ابصع ابتع ولا خلاف انه لا يكون تابعا اجمع عن اخوانه وقال ابن مالك شاه مبتداء
بانهم ماتوا بعد اجمع والقول الثالث انه يجوز حذف اجمع مع وجود قرينة الترتيب المذكورة الثلثة
الباقية والقول الرابع جواز حذف اجمع مع تقدم بعض الثلثة الباقية على بعض كجمع جاءني القوم
اكتعون وجمع ايضا اجمعا بصعا وبصع وابصع اجمع ابتع وابصا اجمع بصع بتع ولا
خلاف الكذا اذا ذكر النفس والعين والكل واجمع معا وصيل الترتيب قال جبرها اذا قلت
جاءني القوم كلهم اجمعون اكتعون ابصعون ابتعون فكلهم تاكيد للقوم واجمعون تاكيد لكلهم
وكذا البواقي كل واحد منها تاكيد لما قبله وقال غيره بل كلها تاكيد للمؤكد الاول لكل الصفات المتتالية
وقال الفراء والزجاج في قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون ان كلهم دال على الاحاطة واجمعون
على ان السجود منهم في حالة واحدة وليس لاكتع اذا قلت جاءني القوم اجمعون فمعناه الشمول والاحاطة انفاقا منهم لا انهم

تقديم
صح
كذا يكون
في وقت واحد

لفظ كلام فكانهما كرهما تراد في لفظ بما لمعنى واحد واى بحرف واحد ذكر مع فصد المبالغة ص
البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع دونه قوله مقصود بما نسب المتبوع يخرج التاكيد والوصف
وعطف البيان كما قال قوله ودونه يخرج عطف النسق لان المقصود بالذات التابع والمتبوع ما والعطف
بالنسبة من البدل والمبدل منه الثاني دون الاول بذا قوله ولا يطرد ما قالة نحو جاءني زيد بل عمرو فان
المقصود بالذات الثاني دون الاول مع انه عطف نسق اقول وانا الى الان لم يظهر لي فرق جلي بين البدل
الكلي من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه فانه لم
يذكر عطف البيان بل قال اما بدل المعرفة من النكرة فنحو مررت برجل عبد الله كانه قيل بمن مررت
اوظن انه يقال له ذكر فابدل مكانه ما هو اعرف منه ومثله قوله تعالى واتك لتهدي الى صراط مستقيم
صراط الله قال ومن البدل ايضا قولك مررت بقوم عبد الله وزيد وخالد والرفع جيد اى ثم عبد الله
وزيد وخالد قال يا بني ان تفقدني فوما ولدتهم ام كلثوم قال الدهر هل لك يا تمر واعيد
متاق والذي عليك بيطون عرعر اي لظلم عياش قالوا الفرق بينهما ان البدل هو المقصود
بالنسبة دونه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين ولولا المبين لم يتبين
فيكون المقصود هو الاول ولكن انا لا نسلم ان المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط ولا
في سائر الابدال الا الغلط فانه كون الثاني فيه هو المقصود بها دون الاول ظاهر وانما قلنا ذلك
لان الاولية في الابدال الثلثة منتفية فيه في الظاهر لا يدل ان يكون في ذكره فائدة لم تحصل لولم يذكر
كما يذكر في كل واحد من الثلثة صونا لكلام الفصحاء عن اللغو والحشو كما لا يخفى وكلام سيبويه صلى الله عليه
فادعاء كونه غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوبا اليه في الظاهر واهمالة على فائدة يصح ان
تنسب اليه لا جلها دعوى خلاف الظاهر ثم نقول في بدل الكل ان الفائدة في ذكر ما احد ثلثة اشياء

الشيء بالتقرير اما كونه الاول اشهر والثاني متصفا بصفة نحو زيد رجل صالح او كونه اوفى
متصفا بصفة والثاني اشهر نحو بالعالم زيد وبرجل صالح خير وقد يكون الثاني بحرد التقرير بعد الابهام
مجانيس في الاول فائدة بتة في الثاني وذكر لان الابهام اولا والتقرير ثانيا امر فعاوتاثير ليس للابتداء
بالمقرر اولا وذكر نحو جاءني رجل زيد فان الفائدة الحاصلة من رجل تحصل من زيد مع زيادة التقرير لكن الغرض
ما ذكرنا والبيكون العكس نحو جاءني زيد رجل اذ لا فائدة الابهام بعد التقرير ثم يسمى بعطف البيان مع جعل البدل
الكل ما يكون الثاني موضحا للاول وذلك اما ان يكون لشيء لسمان هو احدهما اشهر من الاخر وان لم يكن احدهما
نحو قولك اقسم بالله ابو حفص عمر فان ابن الخطاب كان يعرف بانه ابو حفص وقد ثبت انه ليس احدهما
من الاسم غير ولكنه ابو حفص لا اياه واما بان يكون لكل منهما مطلقا على ما اشتهر بهما جامد وهو بعض
افراد الاول سواء كان الاشهر من الاول نحو اقرأ اولا كما اذا كان لكل خمسة اخوة احدهم زيد وبشاكر فقال
مسميا بزيد احدهم اخوك فاذا قيل جاءني اخوك زيد فزيد احد افراد اخيك اي هو واحد من جملة ما يطلق
عليه لفظ اخيك وكذا ان عكس فقيل جاءني زيد اخوك فاخوك واحد من جملة من يطلق عليه اسم زيد فالثاني
في الصورتين اخص من الاول عند الاقتران واما عند الافراد فاحدهما اما والاشهر لان كل واحد
منهما يطلق على خمسة والغالب ان يكون البدل جامدا بحيث لو حذف الاول استقل الثاني الى ينتوي قبله
في المعنى فان لم يكن جامدا كقوله فلما ابيكر خير بكر اني لبودني الخمر والقمر بل قدر الموصوف اي فلما
ابيكر رجل خير بكر بخلاف الصفة فانه لو حذف الاول في جاءني زيد العالم لاحتاج الثاني الى تغيير قبله
لان الوصف لا يدل على موصوف فلذا قيل ان الثاني في نحو العالم الطبيب بدل في الطبيب العالم صفة
وبخلاف التاكيد فانه وان كان جامدا لكن لا كون معناه مفهوما من المتبوع ولسكنه عليه منع عن استقلاله
ولما لم يكن البدل معنى في المتبوع دعى يحتاج الى المتبوع كما احتاج الوصف ولم يلزم معناه

صحيح المرسى وتصحيح اذا
صوت لطليب العلق
والصهيل صوت الفرس

ت المتبوع كما فهم ذكره التأكيد جاز اعتباره مستقلا لفظا اى صالحا لان يقوم مقام المتبوع وملكا
اعرابه بتبعيته الاول اذا جاز ان يعتبر غير مستقل امر فالاول نحو جاءني زيد اخوك ومررت
بزيد اخيك واعطانيه زيد مبتدأ والثاني نحو يا غلام بشر وبشرا معربا بالوجهين ويا اعطانيه زيدا
بالنصب وكذا قولك انا ابن التارك البكري بشر بالجر وكذا
المتبوع يجوز جعله مستقلا نحو جاءني زيد وعمرو وغير مستقل نحو جاءني زيد وانا لا غير
يجوز جاءني زيد وعمرا ولا جاءني زيد وعمرو بالتنوين كما جاز يا غلام بشر وبشرا البدل لان العاطف كحرف النداء
والمعطوف صالح بان يستثنى به والفائدة في بدل البعض والاشتمال البيان بعد الابهام
لما فيه من التأثير في النفس وذكر ان المتكلم يخف بالثاني بعد التجوز والمسامحة بالاول نحو اكلت الرغيف
ثلثه فتقصد بالرغيف ثلثه الرغيف ثم تبين ذلك بقولك ثلثه وكذا بدل الاشتمال فان الاول قد يجب
ان يكون بحيث يجوز ان يطلق ويراد به الثاني نحو اعجبني زيد علمه وسلبني زيد ثوبه فانك تقول اعجبني زيد اذا
اعجبك علمه وسلبني زيد اذا سلب ثوبه على حذف المضاف ولا يجوز ان تقول ضربت زيدا وقد ضربت غلامه
وقال سيبويه في قولهم رأيت زيدا كثر منه وصرفا وجوهها اولها انك اذا قلت رأيت زيدا كثر فهو كثر وصرفا ويجوز
اولها ولكنك تثبت الاسم توكيدا كقولك رأيت زيدا فيحتمل الملائكة كلهم اجمعون وبهذا الذي قاله فيه الا انه
بالتغيير بعد الابهام اشفى قالوا والغرض الاصلي ان البدل في حكم تكرير العامل فيه ظاهرا فاي شيء
يعرض المخاطبة ذلك فيما لم يتكرر فيه ولنا ان ندعي ذلك فيما نحو عطف البيان محل التسليم ثم البدل وفرق
ايضا بينهما بجريهم ويجوز في عطف البدل والمبدل منه تعريفها وتنكيرها بخلاف عطف البيان فلا يجوز نحو
في المسمى عطف بيان ايضا وبهذا الذي ذكرته هو الذي يقوى عندي وبعد بدل الكل من الكل وبدل البعض وبدل الاشتمال
وبدل الغلط فالاول عدلوله مدلول الاول والثاني بعضه والثالث يشتمل عليه بغير ما والمباينة نحو
المبدل بعد ان غلطت بغير قولك فالاول عدلوله مدلول قولك اخيك من قولك اخيك بزيد اخيك لو كان بدل

+ ولو سلمنا ذكر فيها تكرير العامل

هي بعرف ذكر بمكان الكلام وفي شرح الاحوال فان كان الكلام المبالغة في الاثبات وكرر بعد العامل لم يجز لانه يجعل كالمتناقض وان كان الكلام المبالغة في النفي جاز لانه يجعل كالمتناقض حسن

قوله والفعلان متغايران جملة اعترضية بين القول ومقوله اي القول الثاني اعني قوله ابن يعقوب والقول الماضي اعني
قوله اخيه متغايران حسن

عين مدلول زيد لكان تأكيدا والفوك تدل على قوة المخاطب ولم يكن بدل على ان المراد انما بطلقان
على ذات واحدة وان كان احدهما يدل على معنى فيها لا يدل عليه الآخر فقوله والثاني بضرورة اي بدل البعض جزء
الاول نحو كسرت زيدا يده فقوله والثالث بينه وبينما بينه يغيرهما اي بين الاول والثاني ما بينه بغير
الكلية والجزئية وبهذا الاطلاق يدخل فيه بعض بدل الغلط نحو جاءني زيد غلامه او حماره ولفيت زيدا اباه
وبهذا وقع في كونهما من بدل الغلط وانما قيل لهذا بدل الاشتمال قال ابن جعفر بدل اشتمال المتبوع على التابع لاتمامه
القرع على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر الاول
متشوفة الى ذكر ثان منتظرة له فيجيء الثاني فيخصصها بما اجملها الاول فيبينها له وقال المبرد والقولان متقاربان
سمي بدل اشتمال لاشتمال الفعل المسند الى المبدل منه على البدل ليفيد ويتم لان الباء حذف في قولك اعجبني زيد
حسنه وهو مسند الى زيد لا يكتفي به منه لانه لم يعجبك لكمه وسلب زيد الثوب فيه وكذا سلب
زيدا ظاهر انه لم يسلب نفسه بل سلب شيئا منه وكذا السؤال عن نفس الشهر في قولك سألني عن
الشهر الحرام غير مفيد الا ان يكون لحكم من احكامه غير معين وكذا قتل اصحاب الاخدود مطلقا غير مفيد
الا لتعظيم بذكر الاخدود ما لم يعطف وابه اللهم بخلاف ضربت زيدا عبده فانه يدل الغلط لان ضرب زيد
مفيد غير محتاج الى شيء آخر ولا تقول في بدل الاشتمال نحو قتل الامير سيافه وبنى الوزير وكلاؤه لان
شرط بدل الاشتمال ان لا يستفاد ابدا من المبدل معينا بل تبقى النفس مع ذكر الاول متوقفة على البيان
للابهام الذي فيه وههنا الاول لتعيين محل اذ يستفاد عرفا من قولك قتل الامير انه القاتل سيافه وكذا
في امثاله فلا يجوز مثل هذا الابدل مطلقا ودليل حصر الابدال الاربعة انه اما ان يكون مدلول الثاني مدلول
مدلول الاول اولا والاول بدل الكل والثاني اما ان يكون الثاني فيه بعض الاول اولا والاول بدل البعض
والثاني اما ان يكون فيه الفعل المسند والمبدل منه مشتملا على الثاني اي متقاضيا له بوجه ما اولا والاول

بدل الاشتمال والثاني بدل الغلط وهذا الذي يسمى بدل الغلط على الثلث اما بدا وهو ان تذكر المبدل منه ثم تضرب عنه فتصرح بالثاني نحو مررت بزيد اخيك بعمرو وانما سمي بدل الغلط لكون الثاني اجنبيا وبدا معهد الشعراء كثيرا للمبالغة والتفنن في الفصاحة وشرطه ان يترقى من الادنى الى الاعلى كقولك لبيد بخ بيد كانك وان كنت متعمدا للذكر ايجم بغلطك وترى انك لم تقصد في الاول الا تبيينه بها بالبيد وكذا قولك بيد بخ بيد واما غلط مرجح كقولك اذا اتيت مثلا ان تقول جاءني حمار فصيقك لسانك الى رجل ثم تداركت الغلط فقلت حمار واما نسيان وهو ان تتعمد ذكر ما هو غلط ولا يسبقك لسانك الى ذكره لكن تنسى المقصود ثم يعود ذكر ذلك المقصود ولا يجيء الغلط القرني ولا بدل النسيان في كلام الفصحاء وما يصلك عن ذلك وفطانتك فلا يكون في شعر اصلا وان وقع في كلام فحقه الطرح بعد الاول المغلوط فيه بيل ومعنى بدل الغلط البدل الذي كان سبب الاتيان به الغلط في ذكر المبدل منه لا ان يكون البدل هو الغلط وبدل الكل من الكل يجيء موافقه للمبدوء في الافراد والتثنية والجمع والتانيث فقط لانه في التعريف والتنكير واما الابدال الاخر فلا يلزم موافقتها للمبدل منه في الافراد والتذكير وقرينها ايضا ويكونان معرفتين ومختلفتين وان كان نكرة من معرفة فالتعويل بالتناصيف كلا بعض اعلم ان البدل والمبدل منه في الابدال الاربعة يتفقان معرفتين ونكرتين والاول معرفة والثاني نكرة وبالعكس والاربعة في الاربعة عشر فامثلة الكل من الكل زيد اخيك ورجل اخيك لك بزيد اخ لك ورجل اخيك امثلة البعض من الكل بزيد رجل له بزيد رجل له امثلة الاشتمال يعجبني زيد علمه برجل علم له بزيد علمه برجل علم امثلة الغلط مررت بالحمار برجل حمار مررت بحمار برجل حمار في قوله واذا كان نكرة تبدل له من معرفة فتعت لكن النكرة واجب وليس ذلك على الاطلاق بل هي في بدل الكل من الكل واذ وبين نكرة

نكرة بالنصب فالمعنى واذا كان الثاني نكرة بدلة من معرفة قال ابو علي في الحجة وهو الخفي بخلاف النكرة المبدلة من المعرفة فاذا استفيد من المبدل ما ليس في المبدل منه كقولك رأيت الوادي المعشب طوى اذا لم يجعل طوى اسم الوادي بل كان مثل قطع وضع من الطي لانه قد سمي مرتين فكانه طوى بالتقدير وقول الشاعر انا وجدنا بني جعدة كلامهم كاعد القصب الطوال والاقصر اي لاذي طول والاذي قصر وقوله فلا وابيك خير منك ليس فانك لم تعد النكرة الا ما افاده الاول لم يجز لانه يكون ايجابا بعد النفي بخلاف زيد رجل وقد مر انه لا فائدة فيه ويكونان ظاهرين ومضمرين ومختلفين ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا في الغائب نحو ضربته زيدا شتمته زيد وشمت افري سنا فقه للابدال وهي بدل الاشتمال ابصلته عشرة وفقه فسمة البدل باعتبار الاظهار والاضمار والاولى كانت باعتبار التعريف والتنكير فامثلة الكل من الكل وهي ما ظهرت فيه مضمرا نحو ضربته اخيك واذا كان مضمرا فنحو لقيتهم اياهم اذا التعميم لغطا الزيدين واخوتك وكان الزيدون اخوف المخاطب نحو جاءني الزيدون واخوتك والنحاة يوردون في هذا المقام نحو ضربته اياه وهو تاكيد لفظي لرجوعه الى شيء واحد وقد تقدم وكلامهم في مثل لكن انت وزيد بالجنة اي انت تاكيد وكذا في مررت بك انت وبه هو وكذا بنا والمضمر من المظهر نحو اخوك لقيته زيدا اياه بتقدير ان زيدا اخوك ولو صح اياه الى زيد على ما يوردونه النحاة لكان تاكيدا ايضا لانه يكون كقولك رايت زيدا زيدا كما انه مررت بك انت تكرير لفظي عند عدم التقاء والمظهر من المضمر نحو اخوك لقيته زيدا كما انه مررت بك والاخ زيد وامثلة البعض قطعت زيدا يده والمضمر من المضمر نحو كسرته زيدا يده ثم قطعته اياه والمضمر من المظهر نحو كسرت يد زيد وقطعت زيدا اياه والنحاة يوردون في مثله نحو يد زيد قطعته زيدا اياه ويقولون هو تكلف لاعادة الظاهر بلفظه مجملة واحدة ومحل ذكرنا مجملة لانه يفهم التكلف ان كان اجدى من المظهر المضمر نحو يد زيد قطعته يده وامثلة الاشتمال كره زيدا جهله اياه والمضمر من المظهر

المختار ما في هذا الاخير
اصح من قطعته وعاد الاول
المثال صح
اصح كسرت زيدا يده لتصحيح
اياه صح
بقطعته اياه صح
اصح كسرته يده وكسرت يده
اياه صح

كرهت جاريته زيدا اياها والمظهر من المظهر زيد كرهته جاريته واما مثل الغلط كرهت زيدا
اياه مع تقدم ذكر الدابة والمظهر من المضمر زيد كرهته الدابة وبركلني بعضهم بدل البعض من الكل بدل
الاشتمال ايضا لاشتمال الاول على الثاني لكونه كلا له ولكن المشهور افراده بالتسمية ببدل البعض ولما
بدة بدل البعض وبدل الاشتمال اذا كانا ظاهرين او مضمرين راجعين الى المبدل منه حقيقة تعلقهما بالاول واما
ليسا ببدل الغلط بغير تكرار الضمير اذ لا شعور بتعلق الثاني بالاول كقوله تعالى قتل اصحاب الاخدود النار
ذات الوقود اذ هم عليها قعود وانهم على ما يفعلون بالمؤمنين شهود قال الكوفيون يجوز ترك اللام عند الضمير نحو قوله
السهل والجبل اي مطر ارضنا على قدر المصلحة سهلها وجبلها فهو نحو قولهم لحاني لحاني المنصف والله
برة قال ابن الخباز ليجوز زيد لاخ اي انه اتفاقا واما الاعتذار عن مطرنا السهل والجبل فقد مضى
في باب التاكيد قوله ولا يبدل ظاهر من مضمر الى آخره اعلم ان بدل البعض وبدل الاشتمال والغلط اذا
ظاهرا يجوز ان يكون من ضمير المتكلم والمخاطب قال الشاعر
ويرجى شفتي المتكلم وقال الاشتمال قد يجيء نحو ان تطيعوا هواكم تملكوا رشدكم وما اغفيتني حلمي فطاعتي تجلا عن بدل الكل
من الكل فان غير الاخفش لا يجيز نحو الحسن الوجه مررت ولا عليك الكريم المعول قالوا لانه البدل ليشفي
ان يفيد ما لم يفده المبدل منه ومن ثم لم يجز زيد مررت به رجل واما قوله الاشتمال والغلط ذكرهما لانه
لانه مدلوله بهذه الثلثة غير مدلوله الاول واما بدل الكل فمدلوله مدلول الاول فلو ابدل لناقضه الظاهر
من احد الضميرين اي المتكلم والمخاطب لانه اعرف المعارف كان البدل ناقضا للتعريف من المبدل منه فيكون
ناقضا للافادة مناقضا لمدلوله لانه واحد وفي الاول زيادة تعريف وهو الاخفش بمنع اتحاد المدلولين
في بدل الكل كما ذكرناه بهذا البيت ولو اتحدا كان الثاني تاكيدا لا بدلا وافادة الثاني في المثالين زيادة فائدة
من صفة المتكلم والكرم ظاهرا ولا يضر فصل الثاني في التعريف عن الاول الذي هو مدلول مررت به رجل

رجل عاقل فرق اذ النكرة اذا قصد بها ما لا يقصد بالمعرفة وان كانت المعرفة فائدة التعريف التي ليست في النكرة
وتفضل الاخفش بقوله تعالى لاهب لك غلاما زكيا لم يهب لهن الذين خرروا للتعظيم والباقون يقولون
هو نعت مقطوع للذم اما من فوق المضمر او منصوبه ولا يلزم ان يكون كل نعت مقطوع يصح
اتباعه نعتا بل لكفى فيه معنى الوصف الذي في قوله تعالى وويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا وقال ابن
مالك لا يبدل من الضمير اللازم الاشتمال وهو نحو افعل امرا وتفعل في الخطاب وافعل وتفعل واذا وقع
ما هو هم في ذلك فهناك فعل مقدر من جنس الاول نحو يعجبني هما لك اي يعجبني هما لك ولعل ذلك استغناها
لا يبدل الظاهر مما لا يصح الا ظاهرا والمضمر بارزا واذا ابدل عما تضمن معنى الاستفهام فلا بد من اقتران
الهمزة بالبدل نحو من لغيث ابن لم تعلما ليتبين انه بدل من تضمن الاستفهام واما في قوله تعالى عم يتساءلون
عن النبا العظيم فهو كائن لتضمن الاستفهام وليس ببدل واختلف النحاة في المبدل منه فقال المبرد انه في حكم
الطرح معنى بناء على ان المقصود بالنسبة هو البدل دون المبدل منه وعلى ما ذكرنا من ان البدل والمبدل منه
بمنزلة جملة ان الاول ليس في حكم الطرح معنى لان بدل الغلط والكلام انما المبدل ليس في حكم الطرح لغطا
لو جيء بعود الضمير الذي هو بدل البعض والاشتمال وايضا في بدل الكل اذا كان ضميرا لا يستغني عنه نحو ضربت
الذي مر بك هكذا وملتبسا بضمير كذلك نحو الذي ضربت اخاه زيد اكرم وقد يغير الاول في الغلط دون الثاني
فالكاتبة لم تغلط السرة كانه ماء جبيد بعين بسواد ولم تغل معينان وقال ان السيوف غدرنا ومررنا بها
تركنا لا وانه مثل قرت الاعضب ولكان في حكم الطرح لغطا لم يغير لا دون الثاني وقد يبدل الفعل
من الفعل اذا كان الثاني يرجع البيان على الاول كقوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف له العذاب
وكقول الشاعر ان على الله ان تبايعا تؤخذ كرها او تجيء طائعا ولو كان الثاني بمعنى الاول سواء كان
تاكيدا لا بدلا نحو ان تضرب عمرا ان تضرب ولا اعرف له شاهدا والذي يفصل به مذكور ان كان وانما علة المذكور من الاعداد جاز

الى المرتبة الدنيا وانا ادعوه من المرتبة الدنيا الى المرتبة العليا التي
اعلا عليين والطريق الى الله حتى من بغداد ومن طوس ومن كل الموانع
واحد لس بعضها اقرب من بعض فاسال الله تعالى ان يوفقنا من نور
الغفلة لينتظرنا يوم لقاه قبل ان يخرج الامر من يده والسلام

حررت للتبرك والنفع

رسالة حجة الاسلام الغزالي

في جبة شاة

مرفوعا كقوله تعالى وذكرهم بايام الله في قتيبة الثقفا قتله تعالى الاية اي عذبهم فقد قال الشاعر وكم
مرضى بين رجل صحيحة وآخر حي فيها الترحات فقتل يروى برجل رفعا وجرا وان لم يقع نعت
نحو مررت برجل عالم فاضل او الكريم وقد جاء نصبه الواقع وغيره في البدل باثما يا تي كما مر في باب النعت
ان التوابع اذا اجتمعت بدئ بالنعت ثم بالتاكيد ثم بالبدل ثم بالعطف اما التاكيد بالنعت فقد
فلما مر في تقابل في اسم ان النكرة لا تؤكد وان كان يقدم التاكيد على النعت اذ النعت يفيد
الاول بخلاف التاكيد واما يقدم التاكيد على البدل لانه مدلول البدل غير مدلول مبني عنه
التاكيد مدلول لمبني عنه واما تقديم البدل على المعطوف فلانه البدل له شبيه معنوي الى المبدل منه
بالكلية او البعضية او الاشتمال واما تبديل الغلط فنادر والمعطوف اجنبي من مبني عنه
تابع غير صفة يقصد بما يتم به ابو حفص ثم وفصله من البدل لفظا في مثل ان ا
البكر بشر قوله يقصد بما يتم به يخرج التاكيد لانه لا يقصد به المتكلم بل يتم به
للابهام وعدم ايضاح المعطوف لمبني عنه ظاهر وكذا البدل عند النحاة لان الاول عندهم
وفي حكم المعدوم فلم يبق الا الصفة وعطف البيان فلما قال غير صفة فهم منه الصفة والا
بهذا الحد الابدال الثلثة فيدخل فيها عطف البيان كما ذكرنا ويخرج بدل الغلط بما هو به المعنى
البدل قوله اقسم بالله ابو حفص عمر فصله الى اعرابي عمر من الخطاب فقال انه اهلي يعبد وان
دبر يجعار نقادك فصله كاذبا فلم يجبه فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البحر
يقول هو شيء خلق بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر ما اتى بها من ثقيب ولا دبر اغفر له اللهم ان
وعمر قبله على الوادي فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق ان الله با
يبد فقال ضع عنك دلكك فوضع فاذا اربى نقبه بجعا فحمله على بعيره وذوده وكساه

ملك المدرسة